



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الإدارة العامة للثقافة والنشر

# الأقليد

## شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي

المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الرابع

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م



المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
الإدارة العامة للثقافة والنشر

# الأقليد

## شرح المفصل

تأليف

تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي

المتوفى: سنة ٧٠٠هـ - ١٣٠١م

تحقيق ودراسة

الدكتور

محمود أحمد علي أبوكته الدراويش

المجلد الرابع

١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م

٢ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الجندي، أحمد بن محمود بن عمر

الإقليد شرح المفصل / تحقيق ودراسة محمود أحمد علي أبو كته الدراويش. - الرياض.

٤ مج: ٢٣٢٤ ص، ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٧ - ٣٩٦ - ٤٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٤٠٠ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج ٤)

١- اللغة العربية - النحو الدراويش، محمود أحمد علي أبو كته (محقق)

ب - العنوان

٢٣/١٢٢٩

ديوي ١٥٠، ١

رقم الإيداع: ٢٣/١٢٢٩

ردمك: ٧ - ٣٩٦ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

٩ - ٤٠٠ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مج ٤)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



حقوق الطباعة والنشر محفوظة للجامعة

الطبعة الأولى

١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م

بسم الله الرحمن الرحيم

\* القسم الثالث من الكتاب وهو قسم الحروف \*

الْحَرْفُ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَى فِي غَيْرِهِ ، وَمِنْ نَمَّ لَمْ يَنْفَكْ عَنْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ  
يَصْحَبُهُ . . .

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أنعمت فزد

(القسم الثالث)<sup>(١)</sup>

قوله : «الحرف ما دل على معنى في غيره . . .» .

معناه : أن الحرف لا يتصور معناه إلا عند انحيازه إلى الاسم ، أو الفعل على ما سبق للإيحاء إليه في أول الكتاب .

ألا تراك لا تقول : «على واقع»<sup>(٢)</sup> مع صحة قولك : «الاستعلاء واقع» وإن كان يدل «على» على الاستعلاء ، لكن لا دلالة استقلال ، بل عند انحيازه إلى ما ذكرنا من الاسم والفعل . فلما كانت دلالته في غيره لم ينفك عن اسم أو فعل يصحبه إلا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل ، واقتصر على الحرف ، فجرى مجرى النائب عن الفعل .

فقولك : «نَعَمْ» في جواب من قال : «هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟» بمنزلة : نَعَمْ قَامَ زَيْدٌ .

وقولك : «بَلَى» في جواب من قال : «أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟» بمنزلة : بَلَى قَامَ زَيْدٌ .

وقولك : «إِي وَاللَّهِ» في جواب من «هَلْ خَرَجَ زَيْدٌ؟» بمنزلة : إِي وَاللَّهِ خَرَجَ زَيْدٌ .

و «إِنَّ» فائدته نَعَمْ .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل و س ، و المثبت ع ، ووجوده لازم .

(٢) في الأصل : «على واقع موقع» وصوابه المثبت من ع .

## ... إِلَّا فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ ...

قال<sup>(١)</sup> :

٥٦٤ - وَيَقُلْنَ : شَيْبٌ قَدْ عَلَا      لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ .

والهاء : للسكت .

و «يا» قائمة مقام : أريدُ أو أعني .

و «كَأَنَّ قَدْ» في قوله<sup>(٢)</sup> :

٥٦٥ - أَفِذَ الْتَرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا      لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

بمترلة : كَأَنَّ قَدْ زَالَتْ، وهذا المجموع<sup>(٣)</sup> معنى قوله : (إِلَّا فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ حذف فيها الفعل ... إلى آخره) .

وقوله : إِلَّا فِي مَوَاضِعَ ... .

غير مستقيم ، لأنه يوهم صحّة استعمال الحرف في بعض المواضع من غير متعلق ، وما ذاك بصحيح ، فإن المحذوف إذا كان مراداً فهو في حكم الموجود ، بدليل أنه لا بد لكل فاعل من رافع ، وليس بمستقيم أن يقال «إِلَّا فِي بعض المواضع» مع أن الرافع قد يكون محذوفاً .

(١) قائله عبيد الله بن قيس الرقيات . انظر ديوانه ص ٦٦ وانظر سيبويه ٣ : ١٥١ ، ٤ : ٦٢ ،

وابن يعيش ٨ : ٧٨ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ومغني اللبيب ص ٣٧ ، والبيت من مجزوء الكامل والشاهد فيه قوله : (إنّه) على أنه حرف تصديق للخبر بمترلة (أَجَلْ) . انظر «الجنى الداني في حروف المعاني» للممرادي ، تحقيق فخرالدين قباوة ومحمد نديم فاضل ص ٣٩٩ (ط - دار الأفاق الجديدة - بيروت) وانظر خزانة الأدب ١١ : ٢١٣ - ٢١٧ .

(٢) قائله النابغة الذبياني - انظر ديوانه ص ٨٩ والجنى الداني ص ١٤٦ ، والمغني ص ١٨٦ والخزانة ٣ : ٢٣٢ (ط بولاق) ، والبيت من الكامل وموضع الشاهد فيه قوله : «وَكَأَنَّ قَدْ» في نياتها مناب : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ .

(٣) عني بقوله : وهذا المجموع : مجموع الحروف التي مثل لها .

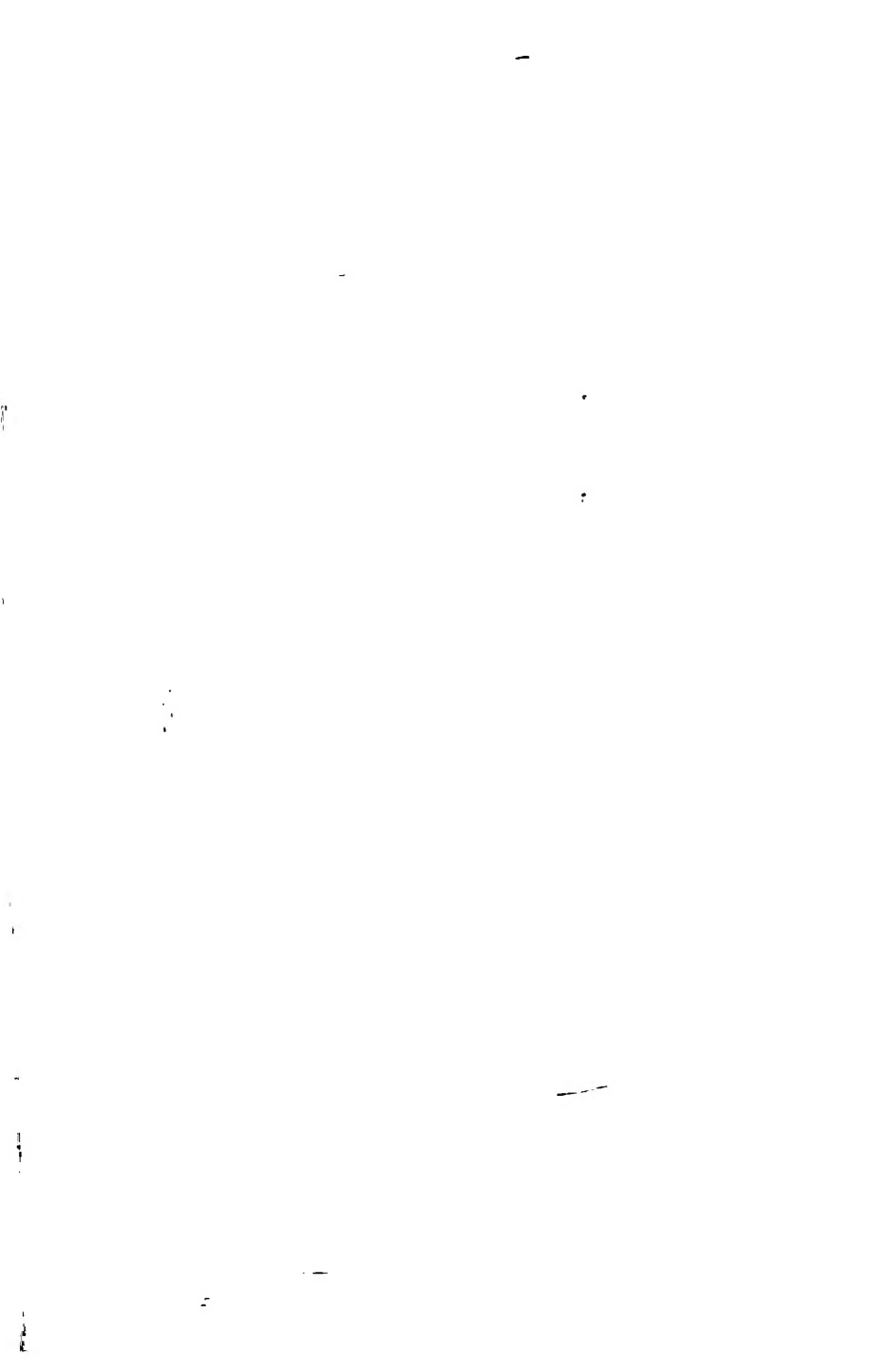
... حُذِفَ فِيهَا الْفِعْلُ وَاقْتَصِرَ عَلَى الْحَرْفِ فَجَرَى مَجْرَى النَّائِبِ نَحْوُ قَوْلِهِمْ : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَإِنِّي ، وَإِنَّهُ ، وَيَا زَيْدُ ، وَقَدْ فِي قَوْلِهِ : وَكَأَنَّ قَدْ

---

وقوله : « حذف فيها الفعل واقتصر على الحرف . . . . » .

ليس بمستقيم أيضاً ، لأنه يُوهِم أن الحذف إنما يكون في الفعل دون الاسم لوقوعه إثباتاً بعد النفي ، لأنه في مقام التعليم ، فإذا ذكر حُكماً وخصصه بقسم : يكون ذلك إيذاناً منه أن غيره ليس مثله .

وقد يحذف الاسم أيضاً ، فإنك إذا قلت : «أزيد قائم؟» فقول : «نعم» كان المحذوف الاسم . كما أنك إذا قلت : «أقام زيد؟» فقول : «نعم» كان المحذوف الفعل ، فظهر أن الاسم والفعل سيان في صحة حذفهما إلا أن بعض ما مثله ، يختص بالفعل مثل : «يا زيد ، وَكَأَنَّ قَدْ» .



## \* ومن أصناف الحرف: حروف الإضافة \*

سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ وَضْعَهَا عَلَى أَنَّ تُفْضِيَ بِمَعَانِي الْأَفْعَالِ إِلَى الْأَسْمَاءِ وَهِيَ فَوْضَى فِي ذَلِكَ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ بِهَا وَجُوهُ الْإِفْضَاءِ .  
وَهِيَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ ، ضَرْبٌ لِأَزْمٍ لِلْحَرْفِيَّةِ ، وَضَرْبٌ كَائِنُ اسْمًا وَحَرْفًا ، وَضَرْبٌ كَائِنُ حَرْفًا وَفِعْلًا . فَأَلَوَّلُ تِسْعَةُ أَحْرَفٍ : مِنْ ، وَإِلَى ، وَحَتَّى ، وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، وَرَبُّ ، وَوَاوُ الْقِسْمِ ، وَتَأْوُهُ .  
وَالثَّانِي خَمْسَةُ أَحْرَفٍ : عَلَى ، وَعَنْ ، وَالْكَافُ ، وَمُذُ ، وَمُنْذُ .  
وَالثَّلَاثُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ : حَاشَا ، وَخَلَا ، وَعَدَا .

قوله : « لَأَنَّ وَضْعَهَا . . . . » .

أي أنها توقع بين القبيلين ملابساة بوجه من الوجوه على حسب معانيها وسميت حروف الجر أيضاً، لأن شأنها أن تجرَّ فعلاً إلى اسم كـ «نصحتُ له» أو اسماً إلى اسم نحو: «المالُ لزيد» .

قوله : « فَوْضَى . . . . » .

يقال : « النَّاسُ فَوْضَى فِي هَذَا الْأَمْرِ » أي : متساوون لا تباين بينهم، من المفاوضة وهي : المساواة والمشاركة .

قال معاوية لبعضهم : «بِمَ ضَبَطْتَ مَا أَرَى ؟ قال : بمفاوضة العلماء كنت إذا لَقِيتُ عالماً أَخَذْتُ مَا عِنْدَهُ وَأَعْطَيْتُهُ مَا عِنْدِي»<sup>(١)</sup> .

وقوم فوضى : متساوون لا رئيس لهم .

قال<sup>(٢)</sup> :

٥٦٦ - لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَا سَرَاةَ لَهُمْ وَلَا سَرَاةَ إِذَا جُهِلَهُمْ سَادُوا

(١) اللسان : « فوض » .

(٢) الألفه الأودي . ابن يعيش ٨ : ٨ واللسان : (فوض) والبيت من البسيط، وصار الناس

فوضى : أي متفرقين .

**\* فصل \* ف (مِنْ) مَعْنَاهَا ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ ، كَقَوْلِكَ : سِرْتُ مِنْ  
الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ ، وَكَوْنُهَا مُبْعَضَةً فِي نَحْوِ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، راجع  
إلى هذا .**

(قوله : « وهي على ثلاثة أضرب . . . » .

لم يجعل « مِنْ » مِنْ قبيل ما استعمل حرفاً وفعلاً ، مع أَنَّ « مِنْ » أمر من « مان »  
« يمين » أيضاً ، لأنَّ « مِنْ » لا يصير فعلاً إلا بإعلال وتغيير . وكلام المصنف في أنه يكون  
على أصل وضعه من غير إعلال . وهذا هو الجواب بعينه في أن لم يعدَّ « إلى » من قبيل  
ما استعمل حرفاً وفعلاً واسماً ، بل عدَّ الأول في الحرفية ، والثاني في غير الفعلية ، لأن  
الف « إلى » بمعنى النعمة عن ياء قطعاً ، لأنه اسم متمكن فلم يصير كذلك إلا  
بالإعلال .

وبقولنا « اسم متمكن » خرج الجواب عن « علا » المستعمل اسماً لأنه مبني غير  
متمكن ، والأسماء المبنية بالأصالة ، ألفاتها كالألفات الحروف لا تقدر لها أصول ، فلذا  
حكم بأن « على » يستعمل حرفاً واسماً ، لأنه كذلك في أصل وضعه حرفاً واسماً من غير  
إعلال إذا كان فعلاً .

ويرد على ما ذكرنا في « علا » في الفعلية « خلا » فقد عدَّه من قبيل ما يستعمل حرفاً  
وفعلاً ، وألفه في الأصل واولقوك « خلوت » فلا تصير كذلك إلا بالإعلال .

والجواب أن « خلا » التي ذكرها في الفعلية ليست أصل وضعه بل صار إليه  
بالإعلال ، تقول فيها : « خلا يخلو » ، وإنما هي « خلا » الواقعة في الاستثناء وهي بمثابة  
(علا) في الاسمية في عدم قبولها التصرف ، وألفات الأفعال التي لا تصرف فيها :  
كألفات غير المتمكنة من الأسماء فافهم<sup>(١)</sup> .

قوله : « ف (مِنْ) مَعْنَاهَا ابْتِدَاءُ الْغَايَةِ كَقَوْلِكَ : سِرْتُ مِنَ الْبَصْرِ . . . » .  
الا ترى أن قولك : « من البصرة » مؤذن بأن البصرة مبتدأ سيرك ومنشأه .

(١) ما بين القوسين ليس في ع والمثبت من الأصل .

... أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ ، وَمُبَيَّنَةٌ فِي نَحْوِ : ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ وَمَزِيدَةٌ فِي نَحْوِ : مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ ، رَاجِعٌ إِلَى هَذَا .

قوله : « وَكُونَهَا مُبْعُضَةً » . . . إلى قوله راجع إلى هذا .

هذا إشارة إلى قوله : (ومعناها ابتداء الغاية) ، كونها للتبعيض ، وللتبيين ، وللزيادة ، راجع إلى معنى ابتداء الغاية غير متجرد عن ذلك المعنى .

ألا ترى أنك إذا قلت : «أخذت من الدراهم» فالمعنى : أخذت بعضها ، وليس هذا بمنفك عن معنى الابتداء ، بدليل أن قولك : «أخذت من الدراهم» دالٌّ على أن الدراهم موضع أخذك كما أن قولك : «سرت من البصرة» مؤذن بأن البصرة مبدأ سيرك فإن قلت : فلم أفادت «من» التبعيض في «أخذت من الدراهم» ولم تفده في «سرت من البصرة» مع أنها في الفعلين مفيدة معنى ابتداء الغاية؟ قلت : لأن التبعيض في «أخذت من الدراهم» ممكن بخلاف قولك : «سرت من البصرة» .

فالتبعيض غير ممكن فيه ، لأنك إذا فارقتها فارت جميع نواحيها ، لأنك تقول «سرت من البصرة» ، ولا تريد أنك سرت من موضع ولم تفارق حدودها .

هذا في «من» التبعيضية ، فأما في «من» التَّبْيِينِيَّةِ فلأن «الرَّجْسَ»<sup>(١)</sup> في الأوثان وغيرها فلما قيل «من الأوثان» تَبَيَّنَ ما هو المقصود بالاجتناب ، وجعل مبدأ الاجتناب هو الأوثان<sup>(٢)</sup> .

وأما المزیدة فنحو «من» في قولك : «ما جاءني من أحد» (من) هنا مزیدة إذ لا فرق بين قولك : «ما جاءني أحد» وبين قولك : «ما جاءني من أحد» . وقولك : «من أحد» في : «ما جاءني من أحد» معناه : من واحد هذا الجنس إلى أقصاه ، فيكون معنى ابتداء الغاية مستفاداً كما ترى .

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ الآية ٣٠ من سورة الحج .

(٢) انظر الجنى الداني للمرادي ص ٣٠٩ - ٣٢١ .



... وَلَا تَزَادُ عِنْدَ سَيِّئِهِ إِلَّا فِي النَّفْيِ ، وَالْأَخْفَشُ يُجَوِّزُ الزِّيَادَةَ فِي الْإِيجَابِ ، وَيَسْتَشْهَدُ بِقَوْلِهِ عَزَّ وَعَلَا : ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ .

فإن قلت : قد زعمت أنها مزيدة دخولها كخروجها<sup>(١)</sup> فمن أين هذه الفائدة الجلية؟ قلت: ما ذكرنا معنى الاستغراق، ومعنى الاستغراق قد حصل بقولك: «ما جاءني أحد» فإنك إذا قلت: (ما جاءني أحد) كان المجيء منفياً من الأحاد كلها، بدليل أنه لا يقال: «ما جاءني أحد بل اثنان» فإذا دخلت (مِنْ) على نحو «ما جاءني مِنْ أَحَدٍ» أكدت معنى الاستغراق، لأن معنى الاستغراق مستفاد منها. قوله: «ولا تزداد عند سيئوه<sup>(٢)</sup> إلا في النفي . . . .» .

لما ذكرنا مِنْ أَنَّ «مِنْ» المزيدة فائدتها تأكيد معنى الاستغراق وذلك المعنى في النفي يكون لا في الإثبات، إذ لا يستقيم أن تقول: «جاءني من رجل» ، وتريد من واحد إلى أقصاه ، لأن الإثبات لواحد لا يوجب الإثبات للكل ، فلو ساء زيادتها في الواجب وهي غير مفيدة شيئاً كان ذلك صنفاً كلا صنع . وحجة أبي الحسن<sup>(٣)</sup> الآية المتلوة في المتن<sup>(٤)</sup> . أي : «يغفر لكم ذنوبكم» ، لأنه قد جاء ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾<sup>(٥)</sup> فلو لم يحمل قوله تعالى ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> على الزيادة، يلزم التناقض وهو محال . والجواب لسيئوه : أَنَّ «مِنْ» هنا للتبعض أي : بعض ذنوبكم والذنوب كلها ليست بمغفورة بدليل قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٧)</sup> .

(٣) الجنى الداني ص ٣١٦ .

(١) الكتاب ١ : ٦٨ ، ٢ : ٣١٥ - ٣١٦ ، ٤ : ٢٢٥ .

(٢) الجنى الداني ص ٣١٨ وابن يعيش ٨ : ١٢ - ١٤ . تجد رأي الأخفش .

(٣) هي ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ آية ٣١ من سورة الأحقاف وآية ٤ من سورة نوح .

(٤) سورة الزمر آية ٥٣ .

(٥) سورة النساء آية ٤٨ و ١١٦ .

.....

---

أما قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ فوارد في هذه الأمة، وقوله: ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ ورد في قوم نوح، فمن الجائز أن يغفر لقوم نوح البعض، ولا تناقض، ثم لو سلم أن إحدى الآيتين لإحدى الأمتين لجاز أن يغفر (الجميع) لبعضهم، (والبعض) لبعضهم. فعلم أن الوجه ما ذكره سيبويه.

« فصل » و «إلى» مُعَارِضَةٌ لـ «مِنْ» ، دَالَّةٌ عَلَى انْتِهَاءِ الْغَايَةِ كَقَوْلِكَ : سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى بَغْدَادَ . وَكَوْنُهَا بِمَعْنَى الْمَصَاحَبَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْإِنْتِهَاءِ .

وقوله : « ولا تزداد إلا في النفي . . . » غير مستقيم ، لأنها تزداد في قولك « هل جاءك من أحد؟ » باتفاق ، فلو قال في غير الواجب لكان أسدُ . بَيَّنَّ المصنف وجوه «مِنْ» وجعلها في معنى الابتداء أصلا لسائرهما ، وهو ما ذهب إليه المبرد<sup>(١)</sup> .

وعند عامة النحويين : هي على أربعة أوجه ، وعند سيبويه على ثلاثة . وهو يجعل مِنْ التبعيضية والتبيينية فيهما قسما واحدا وحجته أن التبعيض والتبيين متقاربان . فالتبعيض ليس إلا التفصيل كالتيبين .

وحجة المبرد ما مرَّ في أثناء ما ذكرنا . قال ابن درستويه من حقها البناء على السكون ، لأن الحروف لا حَظَّ لها في الإعراب ، والأصل في البناء السكون وحق أولها الفتح ولكن كسر للفرق بينها وبين «مَنْ» التي هي اسم .

قوله : « و (إلى) مُعَارِضَةٌ . . . »

أي : مضادة . ف (مِنْ) دالة على الابتداء و (إلى) على الانتهاء . ألا ترى أن قولك «سرتُ من البصرة إلى الكوفة» معناه : أَنَّ الكوفة مُنْقَطِعُ السَّيْرِ ومنتهاه ، كما أن البصرة مبدأه ومنشأه . والابتداء مع الانتهاء مضادان .

والوجه الثاني : أن تجيء بمعنى «مع» ، كالأية<sup>(٢)</sup> ولكن كونها بمعنى (مع) راجع إلى معنى الانتهاء ، لأن الآية ضمنت معنى الضم ، والضم يتعدى (بإلى) . أي :

(١) المقتضب ٤ : ١٣٦ - ١٣٨ . والجنى الداني ٣١٥ .

(٢) هي : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ آية ٢ من سورة النساء .

« فصل » و « حَتَّى » في مَعْنَاهَا ، إِلَّا أَنَّهَا تُفَارِقُهَا فِي أَنَّ مَجْرُورَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ آخِرَ جُزْءٍ مِنَ الشَّيْءِ ، أَوْ مَا يُلَاقِي آخِرَ جُزْءٍ مِنْهُ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَعْدِي بِهَا الْغَرَضُ فِيهِ أَنْ يَتَقَضَى مَا تَعَلَّقَ بِهِ شَيْئًا فَشَيْئًا حَتَّى يَأْتِيَ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، وَنَمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ ، وَلَا تَقُولُ حَتَّى نَصَفَهَا أَوْ ثُلُثَهَا ، كَمَا تَقُولُ إِلَى نَصَفِهَا وَإِلَى ثُلُثِهَا .

ولا تأكلوا أموالهم ضامين إلى أموالكم ، إذ النهي لا يتناول الأكل حقيقة ، وإنما يتناول الضمَّ إذ المعنى لا يَنْبَغُ أكل أموالهم إلى أموالكم ، فتكون «إلى» من صلة فعل الانتهاء .  
ونظير التضمين : قوله<sup>(١)</sup> :

٥٦٧ - إِذَا تَغْنَى الْحَمَامُ الْوَرُوقُ هَيَّجَنِي - وَلَوْ - تَعَزَّيْتُ عَنْهَا - أَمْ عَمَّا رِ ضَمَّنَ «هيجني» معنى ذَكَرَ . فعدها إلى المفعولين . وَتَعَزَّى عَنْهُ : أَي تَصَبَّرَ .  
قوله : « و (حتى) في معناها ..... »  
حتى على وجوه :

أحدها : أن يكون حرف جر فيختص بالاسم لاختصاص الجبر به وهي ك «إلى» لانتهاء الغاية . أي معنى الانتهاء يجمعهما ، وهو معنى قوله : «وحتى في معناها» .  
إلا أن المفارقة بينهما من وجوه :

(١) من البسيط للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٢٠٣ ولم ينسبه سيبويه في الكتاب ١ : ٢٨٦ ولا ابن جني في الخصائص ٢ : ٤٢٤ .

وقد أورده القرشي ضمن قصيدة للناطقة في جمهرة أشعار العرب ٥٢ - ٥٦ من المعلقات ، وانظر اللسان (هيج) والشاهد فيه نصب «أم عمار» بفعل دل عليه ما قبله ، لأن هيجني تدل على (فذكرني) وانظر الكشف ٤ : ٤٠٣ .

... وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ يَدْخُلَ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، فَفِي مَسْأَلَتِي السَّمَكَةَ  
وَالْبَارِحَةَ قَدْ أَكَلَ الرَّأْسَ ، وَنِيمَ الصَّبَاحِ ...

أحدها : أن مجرور حتى يجب أن يكون شيئاً به ينتهي المذكور، نحو: «أكلت السمكة حتى رأسها» ، ألا ترى أن المذكور قبل «حتى» وهو « السمكة » ينتهي بالرأس أو شيئاً عنده، وينتهي المذكور نحو:

«نمت البارحة حتى الصُّباح» . إذ المذكور وهو البارحة ينتهي عند الصباح لأنه من أجزاء اليوم لا من أجزاء الليلة، وليس بمشروط في مجرور «إلى» أن يكون بهذه المثابة. ألا ترى إلى قوله عز وجل : ﴿وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(١)</sup> فالأيدي لا تنتهي بالمرافق ولا عندها، لأنها ليست بجزء آخر من الأيدي ولا بملاقية للجزء الآخر منها؛ لأن الأيدي من رؤوس الأصابع إلى المناكب ، ولذا امتنع : «أكلت السمكة حتى نصفها» ولم يمتنع : «إلى نصفها» لأن الفعل المتعدي بـ «حتى» كالأكل والنوم فيما ذكرنا قبل الغرض في ذلك أن يَتَقَضَى الشيء الذي تعلق ذلك الفعل بذلك الشيء شيئاً فشيئاً حتى يأتي الفعل على ذلك. وذلك الشيء : (السمكة والبارحة). والسُّرْفُيه : أن الغاية إما مضروبة كالرأس في السمكة، فإنه الغاية التي بها تنتهي السمكة .

وكذا الصباح مع الليلة . أو مصنوعة كنصف السمكة في قولك : «أكلت السمكة إلى نصفها» فقد انتهى الأكل عند بلوغ النصف ، إلا أنه ليس بالغاية المضروبة للسمكة في نفس الأمر ، فتعَيَّنَتْ «حتى» للمضروبة و «إلى» مطلقاً تستعمل في كل غاية . ألا ترى إلى صحة قولهم : «أكلت السمكة إلى نصفها» وإنما لم يعكسوا لأن حتى على أربعة أحرف وإلى على ثلاثة .

فيختص الزائد وهو «حتى» بالغاية المضروبة والناقص وهو «إلى» بالمصنوعة إذ

(١) سورة المائدة آية ٦ .

... وَلَا تَدْخُلْ عَلَى مُضْمَرٍ فَتَقُولُ : حَتَّاهُ ، كَمَا تَقُولُ إِلَيْهِ ، وَتَكُونُ  
عَاطِفَةً ...

لا نقصان في المضروبة بخلاف المصنوعة. وزيادة الحرف تدل على زيادة المعنى.

قوله : « ومن حقها ..... »

والوجه الثاني من وجوه المفارقة : أن مجرور حتى يلزم أن يكون داخلاً في حكم ما قبلها ، ففي مسألتني ( السمكة والبارحة ) : قد أَكَلَ الرأس ، ونيم الصباح . وذهب بعضهم إلى أنه يجوز أن يُقال : « أَكَلَتِ السمكة حتى رأسها » على أن الأكل قد انقطع عند الرأس وهو وهم منه بَيَّنْ لما ذكرنا الغرض أن يَتَقَضَّى الشيء الذي تعلق به الفعل شيئاً فشيئاً حتى يأتي الفعل على ذلك الشيء كله ، فلو انقطع الأكل عند الرأس لا يكون فعل الأكل آتياً على السمكة كلها .

قوله : « وَلَا تَدْخُلْ عَلَى مُضْمَرٍ ..... »

والوجه الثالث من تلك الوجوه : أن « حَتَّى » لا تدخل على مضمر بخلاف « إلى » فإنها تدخل على المظهر والمضمر . والفرق أن مجرور « حتى » يجب أن يكون آخر جزء من الشيء أو ما يلاقي آخر جزء منه . والمضمر لا يمكن أن يكون جزءاً من الشيء بل هو نفسه .

أما « إلى » : فليس شيء مما ذكرنا مشروطاً في مجرورها . فلا يرتدع دخولها .

قوله : « وتكون عاطفة ..... »

ما ذكرنا من الوجوه : كان في أحد وجوه حتى ولها وجهان آخران : أحدهما : أن تكون عاطفة وهي في هذا الوجه جارية مجرى الجارة في تضمينها معنى الغاية . تقول : « ضربتُ القومَ حتى زيداً » ، و « مررت بالقوم حتى زيداً » ، و « جاءني القوم حتى زيداً » .

والدليل على تضمينها معنى الغاية في هذا الوجه : أنك لو جَرَزْتَ كان المعنى صحيحاً وإنما يتغير بالعطف الحكم وهو أنها تتبع الثاني الأول كالواو العاطفة .  
وتجيء إما للتعظيم نحو : مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأنبياء - عليهم السلام - . ألا ترى أنك تعظم موتهم .

أو للتحقير نحو : قدم الحُجَّاجُ حَتَّى المشاة .

و «حتى» هذه : المخالفة لسائر حروف العطف في أنَّ ما بعدها يجب أن يكون مجانساً لما قبلها ، فلا تقول : « ضربتُ القومَ حَتَّى حماراً » . « ولا ضربتُ الرِّجالَ حَتَّى امرأةً » . كما تقول : « ضربتُ القومَ وحماراً » والسُّرُّ ما قلنا إنها للغاية والدلالة على أحد طرفي الشيء ، ولن يتصور أن يكون طرف الشيء من غيره ، فلو قلت : « رأيتُ القومَ حَتَّى حماراً » كنت جعلت « الحمار » طرفاً للقوم وذلك محال ولذا جاء فيها التعظيم والتحقير ، لأن الشيء إذا ما أخذ من أدناه فأعلاه طرف له ، فالأنبياء - عليهم السلام - غاية جنس الناس لو أخذنا من أدنى المراتب واستقريناها صاعدين ، وإذا أخذ من أعلى الشيء فأدناه طرف له وذلك كالمشاة من الحاج نأخذ من الأقوياء الراكبين وننزل فننتهي إلى المُشاة وهو مُنْقَطَعُ الجنس .

... وَمَبْتَدَأُ مَا بَعْدَهَا فِي نَحْوِ قَوْلِ أَمْرِىءِ الْقَيْسِ :  
« وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنُ بِأَرْسَانِ »

قوله : « ومبتدأ ما بعدها . . . »  
والثاني من الوجهين ، وهو الثالث من وجوه حتى : أَنَّهَا تَجِيءُ حَرْفًا يُبْتَدَأُ مَا بَعْدَهُ  
والشاهد له ما أنشده من قول امرئ القيس .  
فَالْجِيَادُ : مبتدأ ، وما يُقَدِّنُ : خَبَرُهُ . فلو كانت عاطفة لما دخل عليها في البيت واو  
العطف ، إذ لا يقال « جاءني زيد وفَعَمُرُو » .  
وأولـه :

٥٦٨ - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكَلَّ مَطِيئُهُمْ<sup>(١)</sup>  
أي سرت بهم ليلاً . ويروى مطوت بهم ، والمَطْوُ : المد .  
يريد أنه مدَّ بهم في السَّير . والكلال : الإعياء . والمطي : جمع مَطِيَّةٍ وهي  
البعير الذي يركب ظهره . ويروى : « حتى تكل غَزِيئُهُمْ » هي جَمْعُ غَازٍ كحاج  
وحجيج . وقوله :  
..... وَحَتَّى الْجِيَادُ ..... (البيت)

يعني : أن الخيل كَلَّتْ فَطَرِحَتْ أَرْسَانَهَا عَلَى أَعْنَاقِهَا وَتَرَكْتَ تَمْشِي ، ولم  
يحتاجوا إلى قودها ، لأنها قد ذهب نشاطها فهي إِذَا خُلِّيتْ لم تذهب يمينا ولا  
شمالا ، وسارت معهم .

والمراد بقوله : « ومبتدأ ما بعدها » : أَنَّ الْجَمْلَ الْمُسْتَقْلَةَ تَقَعُ بَعْدَهَا وَلَيْسَ يَعْنِي  
الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ عَلَى الْخُصُوصِيَّةِ .

(١) ديوان امرئ القيس ص ١٨٦ وعجزة :

..... وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنُ بِأَرْسَانِ .....  
والبيت من الطويل والشاهد فيه قوله ( وحتى الجياد ما يقدن ) حيث جاءت الجياد مبتدأ بعد  
حتى وليست ( حتى ) هنا عاطفة .



... وَيَجُوزُ فِي مَسْأَلَةِ السَّمَكَ الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ.

« فصل ، و (في) ، مَعْنَاهَا الظَّرْفِيَّةُ كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ فِي أَرْضِهِ .  
وَالرُّكْضُ فِي الْمَيْدَانِ ، وَمِنْهُ : نَظَرَ فِي الْكِتَابِ ..

قوله : « ويجوز في مسألة السمكة ..... »<sup>(١)</sup>

أي يجوز : حتى رأسها بالجر ، ورأسها بالنصب ، ورأسها بالرفع على تقدير :  
رأسها مأكول . فالرأس مبتدأ والمأكول خبره ، وقد أباه بعض البصريين ، وما هو  
بجيد لقوة الدلالة على خصوصية الخبر المحذوف كما هو في سائر الأخبار  
المحذوفة ، فلا وجه لإيائه ورده .

وفي مسألة البارحة<sup>(٢)</sup> لا يجوز العطف ، لأن الصياح ليس بمجانس ليلية ، ونذا  
خص مسألة السمكة دون مسألة البارحة .

قوله : « (في) »<sup>(٣)</sup> معناها الظرفية ..... »

اعلم أن كلمة « في » تجعل ما تدخل هي عليه ظرفاً لما قبلها . فإذا قلت : « زيد  
في أرضه » فالمعنى أن « الأرض » قد اشتملت على « زيد » وصارت ظرفاً له . وكذلك  
( لركض في الميدان ) ، فالمعنى أن « الميدان » قد اشتمل على « لركض » وصار  
ظرفاً له . مذهب المشايخ<sup>(٤)</sup> أن ما تدخل عليه « في » يكون ظرفاً للأعين والمعاني  
جميعاً .

قوله « فيه ظرفي لركض »

أي : « في » ظرفي لركض ، هكذا ، هكذا ، هكذا ، هكذا ، هكذا ، وهكذا .

(١) ص ١٠٠ (٢) مشق (٣) لركض (٤) لركض

(٥) لركض (٦) لركض (٧) لركض (٨) لركض (٩) لركض

(١٠) لركض (١١) لركض (١٢) لركض (١٣) لركض

... وَسَعَى فِي الْحَاجَةِ ، وَقَوْلُهُمْ فِي قَوْلِ اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - :  
﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ إِنَّهَا بِمَعْنَى «عَلَى» عَمِلَ عَلَى  
الظَّاهِرِ ، وَالْحَقِيقَةُ إِنَّهَا عَلَى أَصْلِهَا ، لِتَمَكُّنِ الْمَصْلُوبِ فِي الْجِدْعِ  
تَمَكُّنَ الْكَائِنِ فِي الظَّرْفِ فِيهِ .

نظرُ القلب لا نظر العين ، بدليل قولهم : «زيد يفكر في الكتاب» ولو لم يكن المراد  
ما ذكرنا للزم أن يصح قولهم : (يفكر في الكتاب) ، وفائدة قولنا : (إنَّ المراد نظر  
القلب) : أنك لو قلت «الكتاب محل مشتمل على نظر يقع هو فيه» كما كان  
الركض يقع في الميدان كُذِّبَتْ ، (فلذا فصل المصنف بقوله «ومنه : نظر في  
الكتاب» ، والفصل يبين ما فيه ظرفية محققة<sup>(١)</sup> ، فلو كان المراد نظر العين لما كذبت  
فلذا فصل المصنف بقوله : «ومنه : نظر في الكتاب» . والفصل بين ما فيه ظرفية  
محققة وبين ما فيه ظرفية مقدرة لازم .

قوله : «وسعى في الحاجة . . . . .»

مناسبة هذا الكلام للظرفية من حيث إن لما صرف العناية إليها صارت كأنها قد  
اشتملت عليه لغلبتها على قلبه وهَمَّهُ .

قوله : «عمل على الظاهر . . . . .»

أي : الناس يقولون إن «في» في الآية<sup>(٢)</sup> بمعنى «على» وليس كذلك ، لأن «في»  
تفيد من التمكن ما لا تفيد «على» بدليل أن الكائن في الظرف إن لم يحرك لم يكذب  
يخرج عن الظرف بخلاف المستعلي ، وهنا تفصيل وهو : أن كل ما كان فيه  
«الاحتواء» أو ما نزل منزلته فهو موضع «في» وكل ما كان فيه معنى «الاستعلاء» فهو  
صالح لهما . تقول : «جلس في الأرض ، وجلس على الأرض» فلذا حمل المصنف

(١) ما بين القوسين ليس في ع والمثبت من الأصل .

(٢) هي : ﴿وَأَصْلَبْتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ﴾ طه ٧١ .

« فصل » وَالْبَاءُ مَعْنَاهَا الْإِلْصَاقُ كَقَوْلِكَ : بِهِ دَاءٌ ، أَيْ التَّصَقُّ بِهِ وَخَامَرُهُ . وَمَرَرْتُ بِهِ وَارِدٌ عَلَى الْإِتْسَاعِ ، وَالْمَعْنَى : أَلْتَصَقْتُ مُرُورِي بِمَوْضِعٍ يَقْرُبُ مِنْهُ ، وَيَدْخُلُهَا مَعْنَى الْإِسْتِعَانَةِ فِي نَحْوِ : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ ، وَنَجَرْتُ بِالْقَدُومِ ، وَبِتَوْفِيقِ اللَّهِ حَاجَجْتُ ، وَبِفُلَانٍ أَصَبْتُ الْفَرَضَ . وَمَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ فِي نَحْوِ : خَرَجَ بَعْشِيرَتِهِ ، وَدَخَلَ عَلَيْهِ بِثِيَابِ السَّفَرِ ، وَاشْتَرَى الْفَرَسَ بِسَرَجِهِ وَلِحَامِهِ ، وَتَكُونُ مَزِيدَةً فِي الْمَنْصُوبِ .

قوله تعالى :

﴿ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ على أنه للظرف ، ولم يعبأ بقول من قال : إنه بمعنى «على» . وأما «جلست في الدار» : فهو موضع «في» دون «على» .

قوله : «معناها : الإلصاق . . . . .»

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : «باء» الجر معناها الإلحاق والاختلاط ، أي : شدة وصول الثاني بالأول في نهاية القرب .

قوله : «ويدخلها معنى الاستعانة . . . . .»

أي يدخل الباء التي هي للإلصاق معنى الاستعانة نحو : كتبت بالقلم . أي ألصقت الكتابة بالقلم على وجه الاستعانة ، فالقلم آلة التوصل المستعمل بها إلى فعل الكتابة . وكذا قولهم : «بتوفيق الله حاججت» إذ توفيق الله - جل وعز - جُعِلَ موصلا إلى الحج .

قوله : «ومعنى المصاحبة . . . . .»

هذا عطف على معنى الاستعانة أي : ويدخل الباء معنى المصاحبة . ألا تراك تقول : «خرج بعشيرته» المعنى : خرج ملتبسا بعشيرته ودخل ملتبسا بثياب السفر ،

(١) الكتاب ٤ : ٢١٧ .

.. كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمُ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ . وقوله : « سُودِ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأَنَّ بِالسُّورِ »

واشترى الفرس ملتبسا بسرجه ولجامه . ففي جميع ما ذكرنا من الأمثلة معنى الإلصاق والاستعانة في بعضها دون البعض . (وكذا المصاحبة في بعض دون بعض)<sup>(١)</sup> .

قوله : « وتكون مزيدة . . . » .

القياس أن تكون مزيدة في المنصوب ، لأن حروف الجر موضوعة لمعنى المفعولية إلا أنها وضعت لإيقاعها معاني الأفعال على الأسماء ، فإذا كانت موضوعة لمعنى المفعولية ، كان دخولها في حال الزيادة على المنصوب أدخل في القياس ، لجعلك حال الزيادة تابعة لحالة الأصلة ، وقد سبق ذكره قبل . فقولك : « ما رأيت من رجل » أحسن من قولك : « ما جاءني من أحد » فلعل المصنف قدم الزيادة في المنصوب على الزيادة في المرفوع لهذا السر . والتقدير في الآيتين<sup>(٢)</sup> : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » و « فستبصرون أيكم المفتون » بنصب (أي) لوقوع ما في الكلام من معنى العلم عليه . قيل وكان الأصل : فستبصر ويبصرون أيكم هو المفتون (بنصب أي على حالها هي الموصولة كأنه قيل ويبصرون الذي هو المفتون)<sup>(٣)</sup> منكم ثم حذف الشطر الأول من صلتها وهو « هو » فصار « أيكم المفتون » كقوله تعالى : ﴿ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾<sup>(٤)</sup> في قراءة هرون بالنصب ، ثم أدخلت الباء مزيدة ف قيل :

(١) ما بين القوسين ليس في ع والمثبت من الأصل .

(٢) الأولى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِكُمُ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ البقرة آية ١٩٥

والثانية : ﴿ تَسْتَبِيرُ وَيَبْصُرُونَ ﴾ ﴿ يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ ﴾ آية ٥ و ٦ من سورة القلم .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل .

(٤) سورة مريم آية ٦٩ - انظر وجه الإعراب فيها في البحر المحيط ٦ : ٢٠٨ - ٢٠٩ - والتبيان

٢ : ٨٧٨ - ٨٧٩ .

وَفِي الْمَرْفُوعِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، وَبِحَسْبِكَ زَيْدٌ،  
وَقَوْلِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ      بَانَ أَمْرُ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكٍ يَتَّقِرَا

بأيكم المفتون، ودخولها على منصوب كما ترى، ولا يظن أن أصله أيكم المفتون على أن «أيا» مبتدأ و«المفتون» خبره وأن «أياً» هي المتضمنة لمعنى الاستفهام التي من شأنها التعليق إذ التعليق من أفعال القلوب، و«أبصر» ليس من هاتيك الأفعال ولأنه لا يقال عند التعليق: «علمت بأيهم في الدار».

وعند الكوفيين: أن المفتون مصدر، والباء متعلقة به، كأنه قيل: بأيكم الفتنة. وتقدير البيت<sup>(١)</sup>:

٥٦٩ - لا يقرآن السُّورَ . . . . .

والمحاجر: جمع محجر، وهو ما بدا من النقاب مما يلي العين، وتقدير أمثلة المرفوع: وكفى الله، وحسبك زيد، ف«حسبك» مرفوع بالابتداء، وخبره «زيد». و:

٥٧٠ - «ألا هل أتاهَا أن امرأ القيس يَتَّقِرُ»<sup>(٢)</sup>

(١) البيت بتمامه:

تِلْكَ الْحَرَائِرُ لَا رِيَاءَ أَحْمِرَةٌ      سُودَ الْمَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّورِ  
والبيت من البسيط والشاهد فيه وضع الباء زائدة في المفعول به - قال البغدادى في الخزانة: (والبيت وقع في شطرين أحدهما للراعي النميري، والثاني للقتال الكلابي، والحرائر: جمع حُرَّة وهي الكريمة والأحمره: جمع حمار وليس خمار كما وقع تصحيفا في بعض الكتب. وجملة (لا يقرآن) صفة ثانية لربات. انظر الخزانة ٩: ١٠٧ - ١١٣ وقد نظرت في ديوان القتال الكلابي فوجدته فيه ص ٥٣.

(٢) البيت من الطويل ونصه كما جاء في ديوان امرئ القيس ص ٦٩:

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ      بَانَ أَمْرُ الْقَيْسِ بْنِ تَمْلِكٍ يَتَّقِرَا

.....

---

تَمْلِك : اسم أم امرئ القيس .

وبيقر الرجل : أقام بالحضر، وترك قومه بالبادية، وقيل : بيقر: خرج من الشام إلى العراق . وقيل بيقر: خرج من أرض إلى أرض .  
أي : ألا هل أتاها ببقرة، أي (أنَّ مع اسمها وخبرها) : في تقدير مصدر مضاف .  
و«بيقرته» كما ترى فاعل «أتى» فتكون الباء في «بأن» مزيدة في المرفوع ، وقوله :  
«والحوادث جمة» : حشو مليح ، لأنه من جنس الكلام الذي هو فيه فإن إتيان البيقرة من جملة الحوادث .

---

«بيقر» أقام بالحضر وترك البادية . والشاهد فيه زيادة الباء مع الفاعل المرفوع المحل ،  
والمراد أن أمراً القيس بيقر . انظر ابن يعيش ٨ : ٢٤ .

« فصل » وَاللَّامُ لِلِاخْتِصَاصِ كَقَوْلِكَ : أَلْمَالُ لِزَيْدٍ ، وَالسَّرَجُ لِلدَّابَّةِ ، وَجَاءَنِي أَخُ لَهْ ، وَأَبْنُ لَهْ ، وَقَدْ تَقَعُ مَزِيدَةٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ .

« فصل » و «رُبَّ» لِلتَّقْلِيلِ . . .

قوله : للاختصاص . . . . .<sup>(١)</sup>

هذا أعم من قولهم للملك ، إذ في كل ملك اختصاص ولا ينعكس ، ألا ترى أن السرج ليس بملك الدابة وهو مختص بها ، فإذا استعمل «اللام» فيما هو أهل للملك فمعناها الاختصاص مع الملك . كقولك : (المالُ لزيد) ، وإذا استعمل في غيره فمعناها الاختصاص المجرد من الملك ، وقد تجرد للاختصاص المجرد من الملك فيمن هو أهل للملك نحو : (جاءني أخ له) .

وقوله : ﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>

أي : ردفكم ، أو ضمن الآية معنى فعل يتعدى باللام نحو «دَنَا لَكُمْ» و «أردفَ لَكُمْ» ومعناها : تبعكم ولحقكم . هذا إذا كانت اللام متأخرة عن الفعل . فإن تقدمت فالأحسن أن تكون زائدة ومؤكدة لعمل الفعل ، وناصرة له على العمل ، لأن المعمول لما تقدم على الفعل ضعف العمل قليلا ، ألا ترى أنهم يبطلون عمله ويقولون «زيدٌ ضربت» على تقدير : زيد ضربته ، فإذا دخلت اللام فقليل : «لزيد ضربت» صرفت الابتداء عن الاسم وخصته بالفعل الذي يعمل فيه النصب في حال التأخر البتة نحو : «ضربت زيدا» ، ومثال التقديم في قوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمُ اللَّزَّةَ يَأْكُلُونَ ﴾<sup>(٣)</sup> .

قوله : «وَرُبَّ» لِلتَّقْلِيلِ . . . . .<sup>(٤)</sup>

(١) إشارة إلى قول المصنف في المتن (واللام للاختصاص) .

(٢) سورة النمل آية ٧٢ . (٣) سورة يوسف آية ٤٣ .

(٤) انظر الجنى الداني ٤٣٨ - ٤٥٨ . ومعنى اللبيب ١٣٤ - ١٣٨ ومعاني الحروف للرماني ١٠٦ - ١٠٧ وابن يعيش ٨ : ٢٦ - ٣٢ .

... وَمِنْ خَصَائِصِهَا أَنْ لَا تَدْخُلَ إِلَّا عَلَى نَكِرَةٍ ظَاهِرَةٍ أَوْ مُضْمَرَةٍ،  
فَالظَّاهِرَةُ يُلْزَمُهَا أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِمُفْرَدٍ أَوْ جُمْلَةٍ، كَقَوْلِكَ: «رُبَّ  
رَجُلٍ جَوَادٍ» وَرُبَّ رَجُلٍ جَاءَنِي، وَرُبَّ رَجُلٍ أَبُوهُ كَرِيمٌ، وَالْمُضْمَرَةُ  
حَقُّهَا أَنْ تُفْسَرَ بِمَنْصُوبٍ كَقَوْلِكَ: رَبُّهُ رَجُلًا ...

أصل «رب» أن تكون مناقضة لـ «كم» الخبرية. (فكم) للتكثير، ورب للتقليل،  
تقول: «رُبَّ رجل يفهم» وأن تقصد أن تقلل ذلك ثم غلب عليها الاستعمال بمعنى  
الكثرة كقولهم: «رُبَّ بلدٍ قَطَعْتُ» وشبهوها في هذا الوجه بما يجيء من الاستفهام  
على وجه التقرير كقول جرير:

٥٧١ - أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ أَلْمَطَايَا وَأُنْذَى أَلْعَالِمِينَ بَطُونٌ رَاحٍ<sup>(١)</sup>  
ووجه التشبيه أن الهمزة: أصلها الاستفهام ثم غلب عليها التقرير الذي هو  
نقيض الشك، كما صنع مثل هذا في «رب» فغلب عليها التكثير الذي هو نقيض  
التقليل.

قوله: «ومن خصائصها .....

أي أنها تفارق سائر حروف الجر من وجوه:

أحدها: أنها لا تدخل إلا على النكرة بخلاف أخواتها من حروف الجر، لأن  
النكرة دالة على الكثرة. فيصح فيها معنى التقليل، ولأن القلة يعبر بها عن  
المجهول، والمجهول والمنفي يتقاربان.

الثاني: أن مجرورها إن كان مظهرا يلزمه أن يكون موصوفا بخلاف سائر  
الحروف، والمعنى في ذلك أن الفعل الذي تسلطه هي على الاسم يجيء محذوفا  
في الأكثر، فالزموا مجرورها المظهر وصفا مبرأ لما ظهر من النقصان.

قوله: «كقولك: ربه رجلا .....

(١) ديوان جرير ١: ٨٧ وترتيبه الخامس عشر من قصيدة لجرير عدتها اثنان وعشرون بيتا قالها  
في مدح عبد الملك، وهي من الوافر، والشاهد فيه هنا استعمال الاستفهام لغرض التقرير.



... وَمِنْهَا أَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي تُسَلِّطُهُ عَلَى الْأَسْمِ يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْهَا،  
وَأَنَّهُ يَجِيءُ مَحْذُوفًا فِي الْأَكْثَرِ كَمَا حُذِفَ مَعَ الْبَاءِ فِي بِسْمِ اللَّهِ ...

الضمير في «رُبَّ» شائع ، ما أريد به شيء معين مثل : زيد وعمرو ، وإنما أريد به شيء ما ، فلذا فُسِّرَ بالنكرة كما ترى ، ولو كان معينا كما في «لي مثله رجلا» لجاز أن تقول «رُبُّكَ رجلا» كما يجوز : «لي مثلك رجلا» ، فلما لم يجر علمت أن الضمير هنا شائع .

قوله : «ومنها» . . . إلى قوله يجب تأخيره عنها»

الوجه الثالث : أنها مختصة بصدر الكلام لا يجيء الفعل الذي تسلطه هي إلا متأخرا عنها ، لأن التقليل والنفي من واد واحد لما ذكرنا آنفا ، والنفي كالاستفهام في أنهما يستدعيان صدر الكلام ، ومثلهما الشرط ، لأن النفي والاستفهام والشرط معان تدخل على الجمل لتغير معناها ، فيجب أن نصرف عنان العناية إلى ذكرها أولا ، لكونها مقصودة في الكلام وموضع «رب» وما عملت فيه نصب ، كما هو شأن سائر أسماء الحروف الجارة مع مجروراتها .

قال النحويون : «إِنَّ «رُبَّ رَجُلٍ» جَوَابٌ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ : «رَبِّ رَجُلٍ عَالِمٌ رَأَيْتَ» لِمَنْ قَالَ لَكَ : «مَا رَأَيْتَ رَجُلًا عَالِمًا؟» أَوْ قَدَرْتَ أَنْ قَائِلًا يَقُولَهُ .

قوله : «وأنه يجيء» . . . .

أنه يفتح الهمزة : معطوف على أن في : «ومنها أن الفعل» .

والوجه الرابع : أن فعلها يجيء في الأكثر محذوفا ، وليس يلزم ذلك مع أخواتها من حروف الجر ، فالحذف لدلالة الحال ، والعلم به كقولك : «رَبِّ رَجُلٍ جَاءَنِي ، وَرَبِّ رَجُلٍ بُوءَ كَرِيمٌ» ، أي : رَبُّ رَجُلٍ جَاءَنِي كَلِمَتُهُ ، وَرَبُّ رَجُلٍ أَبُوءَ كَرِيمٌ نَفِيَتُهُ ، كما حذف الفعل مع الباء في (بسم الله) لما ذكرنا من دلالة الحال عليه .

(١) المحي الداني ٤٥٣

قَالَ الْأَعْشى :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ      مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْبَالَ  
فَهَرَقْتُهُ وَمِنْ مَعْشَرٍ صِفَتَانِ لِرَفْدٍ وَأَسْرَى ، وَالْفِعْلُ مَحْذُوفٌ . . .

فقولك «بسم الله» معناه : بسم الله أبتدىء ، فحذف الفعل وجعل استعماله متروكا . ولعل المصنف أشار بقوله كما حذف مع «الباء» في «بسم الله» إلى أن حذف (فعل رب) لما ذكرنا من دلالة الحال عليه ، لأنها لا تقع إلا جوابا ، فيكون فعلها معلوما ، فيستغنى عنه بقرينة ما تقدم ، كذا قاله بعض المحققين<sup>(١)</sup>

قوله :

٥٧٢ - رُبَّ رَفْدٍ .....  
الرَّفْدُ : الإِنَاء الذي يحلب فيه ، وأراد هنا الدم الذي أراقه من القوم ، فكأنه قال :  
رُبَّ دمٍ مُهْرَاقٍ .

(١) هو ابن الحاجب - انظر كتابه : «الإيضاح في شرح المفصل» ٢ : ١٥١ .

(٢) هذا بعض بيت للأعشى في ديوانه ص ٤٩ وهو بتمامه :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ      مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرٍ أَقْبَالَ

وهذا الشاهد ترتبه الحادي والسبعون من قصيدة للأعشى عدتها خمسة وسبعون بيتا من الخفيف قالها في مدح الأسود بن المنذر اللَّخْمِيّ ، ومطلعها :

مَا بُكَاءُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ      وَسْوَاليَ فَهَلْ تَرُدُّ سُؤالي

أَقْتَالَ : جمع قَتَلَ . أصحاب تراث ، والأعداء المقاتلون ، والأنداد ، ونقل البغدادي في الخزانة عن شارح ديوان الأعشى : (معناه رب رجل كانت له إبل يحلبها فَاسْتَقْتَهَا فذهب ما كان يحلبه في الرفد وهو القدح . وأسرى : جمع أسير ، وأقيال : روى بالمشاة التحتية والفوقية .

أما الأول فهو جمع قَبْلٍ بفتح القاف مخفف قَبْلٍ كَسَيْدٍ وهو الملك مطلقا . الخزانة ٩ : ٥٦٢ ، والشاهد فيه مراعاة الأصل في وقوع صفة مجرور رب جملة فعلية سواء أكانت مذكورة أم مقدرة وقد اجتمعا في البيت . فالأول جملة (هرقته) صفة لرفد والثاني حذف صفة أسرى وتقديره (حصلت لي) لأن أسرى مجرور برب بطريق التبعية .

... وَمِنْهَا أَنْ فِعْلَهَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مَاضِيًا ، تَقُولُ : رَبُّ رَجُلٍ  
كَرِيمٍ قَدْ لَقِيتُ ، وَلَا يَجُوزُ سَأَلُكَ ، أَوْ لَأَلْقَيْنَ . وَتَكْفُ بِ (ما) فَتَدْخُلُ  
حَيْثُ يُدْ عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : رَبِّمَا قَامَ زَيْدٌ ، وَرَبِّمَا زَيْدٌ فِي  
الدَّارِ ، قَالَ أَبُو دُوَادٍ :

وقوله : «وَأُسْرَى» معطوف على رَفَدٍ ، فكأنه قال : رب أسرى وقد علمت أن  
ما تدخل عليه رب من المجرور المظهر لابد له من صفة ، فيجب أن يكون حرف  
الجر الذي هو « من معشر » متعلقا بمحذوف يكون صفة لـ « أُسْرَى » حتى كأنه قال :  
« وأسرى كائنين من معشر » فهو بمنزلة قولك : « رب رجل في الدار » أي : استقر في  
الدار ، ولو علقت « من » بقوله « أسرى » بمعنى « رب مأخوذ من معشر » لم يجز ،  
لأنه ينتزل منزلة « رب ضارب زيد » ، ويبقى مجرور رب بلا صفة ، ويجري مجرى  
قولك : « رب خير من زيد » في أن الجميع اسم واحد بمنزلة أن تقول : « رب أسرى »  
وتسكت فكان التقدير : رب رَفَدَ مهراق في ذلك اليوم ضمته إلى أسرى .

ورب أسرى كائنين من معشر أقيال فككتهم . والأقيال جَمْعُ قَيْلٍ وهو الملك .  
قوله : «ومنها أن فعلها يجب أن يكون ماضيا ... »

الوجه الخامس : أن فعلها يجب أن يكون ماضيا ، لأنك إذا قلت : «رَبُّ رَجُلٍ  
كَرِيمٍ لَقِيتُ» كنت مخبرا بأن الذي لقيته قليل ولا يعلم أن الذي ستلقاه فيما بعد  
قليل أم كثير ، وإنما العلم عند الله ، فلذا جاء : ﴿رَبِّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(١)</sup> ، وقيل  
«هو بمعنى ود» ، لأن إخبارات الله تعالى مما لا يتطرق إليه الخلف والكذب ،  
فينزل ما سيكون منزلة الكائن .

قوله : «وَتَكْفُ بِما . . . . .»

اعلم أن «ما» إذا دخلت على رب كفتها عن العمل ، وهياتها للدخول على  
الاسم والفعل كمثاليه<sup>(٢)</sup> .

(٢) هما : ربما قام زيد ، وربما زيد في الدار .

(١) سورة الحجر آية ٢ .

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ  
وَفِيهَا لُغَاتٌ : رَبَّ الرَّاءِ مَضْمُومَةٌ وَالْبَاءُ مُخَفَّفَةٌ مَفْتُوحَةٌ أَوْ مَضْمُومَةٌ ،  
أَوْ مُسَكَّنَةٌ . وَرَبَّ الرَّاءِ مَفْتُوحَةٌ وَالْبَاءُ مُشَدَّدَةٌ أَوْ مُخَفَّفَةٌ ، وَرُبَّتْ بِالْتَاءِ  
وَالْبَاءِ مُشَدَّدَةٌ أَوْ مُخَفَّفَةٌ .

قيل « لما كانت رب تناسب (قد) في معنى القلة : ساغ أن تدخل على الفعل بعد  
الكف «بما» لتغير الأشياء عن أصولها بالكف ونظائرها جمعة ، وإنما امتنع الدخول  
على الفعل قبل الكف لاختصاص الجر بالاسم ، ولأنها لما كُفَّت «بما» عزلت عن  
العمل فلم يبق إلا اختصاصها بالاسم .

قوله <sup>(١)</sup> :

٥٧٣ - رُبَّمَا الْجَامِلُ . . . . .

هو جمع الجمل ، والمؤَبَّلُ : الكثير الإبل ، من أَبَلَ الإبل جمعها للْقُنْيَةِ .  
وَالْعَنَاجِيحُ : جياذ الخيل ، واحدها عُنْجُوج . يقول : إن هؤلاء ذوو إبل كثيرة وَخَيْلٍ  
متوالية وليسوا فقراء .

قوله : «أَوْ مُسَكَّنَةٌ . . . . .» <sup>(٢)</sup> .

بإسكان السين ، كذا السماع . قال الشيخ أبو علي في الشيرازيات : يتصرف في  
رب بالحذف والزيادة بالتأنيث لمشابقتها الاسم من حيث كانت خلاف «كم» وكم  
اسم .

(١) أبو دواد الإيادي - الخزانة ٩ : ٥٨٨ ، ورصف المباني ١٩٣ والمغني ١٣٧ والجنى الداني

٤٤٨ وديوانه ٣١٦ وشرح شواهد المغني ٤٠٥ ، وابن يعيش ٨ : ٢٩ . والبيت بتمامه :

رُبَّمَا الْجَامِلُ ، الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

وهو من الخفيف والشاهد فيه وقوع المبتدأ والخبر بعد رب حيث كُفَّت بما . فالجامل مبتدأ ،  
والمؤَبَّلُ صفته ، وفيهم الخبر .

(٢) انظر المرادي في الجنى الداني حيث ذكر فيها سبع عشرة لغة - الجنى الداني ص ٤٤٧ .

.....

---

وزهب أبو الحسن إلى أنها اسم لانتفاء لازم الحرفية بحرف الجر معها وهو التعدي، فإنك بقول: «رُبَّ رجل كريم أدركت» كانت «رب» مُوصِلَةً «أدركت» إلى الرجل وأدرك متعد، فكيف يقال إنه يتعدى «برب» ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي إلا وقد جرى عليه الحكم، بأنه زائد، ولم يقل بزيادة رب أحد. فالجواب أنها حرف جر وقع في كلامهم على وتيرة «من» الاستغراقية في نحو: «ما جاءني من رجل»، فكما أنها مفيدة، وإن لم تكن قد أوصلت فعلا إلى اسم، فكما أنك إذا قلت: «ما جاءني من رجل» أردت إفادة معنى غير التعدي، وهو الاستغراق. كذلك تقول: «رب جواد أدركت» فتدخل<sup>(١)</sup> «رب» وتريد معنى آخر غير التعدي وهو التقليل.

والوجه الثاني لأبي الحسن<sup>(٢)</sup>: أنها في نحو «رب بلد قطعت» مساوية لـ «كَمْ» حَذَوُ الْقَذَى بِالْقَذَى، ونقيضة لها في أصل وضعها ولم يشك في اسمية «كم»، فكذا في «رب» فالجواب أن امتناع نحو «برب رجل جواد مررت» تنادي بصحة ما ذهبنا إليه وبطلان ما قاله.

---

(١) في الأصل «فتقول» وصوابه المثبت من ع.

(٢) القول في رب اسم هو أو حرف مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين. انظر الإنصاف ص ٨٣٢ وشرح ابن يعيش ٨: ٢٦ - ٢٧.

« فصل » وَوَاوُ الْقَسَمِ مُبْدَلَةٌ عَنِ أَلْبَاءِ الْإِلْصَاقِيَّةِ فِي أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ  
أُبْدَلْتُ عَنْهَا عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ ، ثُمَّ التَّاءُ مُبْدَلَةٌ عَنِ الْوَاوِ فِي تَالَهُ  
خَاصَّةً . . .

قوله : « وواو القسم مبدلة . . . . . »<sup>(١)</sup>

لما كان باب القسم مستهدفا للحذف لما له من كثرة الاستعمال المستدعية للخفة  
جعلوا « الواو » علما على حذف الفعل القسمي واختصاص « الواو » بالإبدال لما بينها  
وبين « الباء » من التناسب من حيث قرب المخرج ومن حيث إن « الواو » للجمع ،  
و« الباء » للإلصاق ، وفي الإلصاق الجمع . وشرط إبدالها حذف الفعل ، ولذا قيل :  
إنها عوض ، ومن ثم جاز « أقسمت بالله » وامتنع « أقسمت والله » ونظر إلى هذا الوجه  
في منع العطف على عاملين ، فأجاب في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ (١) وَالنَّهَارِ  
إِذَا تَجَلَّى ﴿ (٢) لما اعترض عليه بأنه قد عطف بالواو في « والنهار » وهي واو العطف  
على عاملين . أحدهما : الفعل المحذوف ، والآخر : الواو التي هي حرف جر ، وقال  
في الجواب : هذه « الواو » عوض من الفعل وهي حرف جر ، فصارت عاملة للعاملين  
جميعا فجري مجرى عامل واحد عمل عاملين ، وذلك سائغ كـ « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا » .

ثم « التاء » أبدلت عن « الواو » على طريقة الإبدال في نحو : « تُرَاثٌ » وسيجيء  
ذكره في المشترك إن شاء الله تعالى . وإنما أبدلت منها لستفاد بها التعجب<sup>(٣)</sup> كما  
في قوله تعالى : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) سيبويه ٣ : ٤٩٦ ، ٤٩٨ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ومعاني الحروف ٦١ والجنى الداني ١٥٣ - ١٥٤

والمغني ٣٦١ وابن يعيش ٨ : ٣٢ - ٣٥ .

(٢) سورة الليل آتي ١ ، ٢ .

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ص ٤١ - ٤٢ .

(٤) سورة الأنبياء آية ٥٧ .

... وَقَدْ رَوَى الْأَخْفَشُ : «تَرَبَّ الْكَعْبَةُ» ، فَالْبَاءُ لِأَصَالَتِهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُضْمَرِّ وَالْمُظْهَرِ فَتَقُولُ : بِاللَّهِ ، وَبِكَ لِأَفْعَلَنَ كَذَا ، وَالْوَاوُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُظْهَرِ لِنَقْصَانِهَا عَنِ الْبَاءِ ، وَالتَّاءُ لَا تَدْخُلُ مِنَ الْمُظْهَرِ إِلَّا عَلَى وَاحِدٍ لِنَقْصَانِهَا عَنِ الْوَاوِ . وَقَوْلُهُمْ مُ اللَّهُ قِيلَ : أَصْلُهُ مِنَ اللَّهِ لِقَوْلِهِمْ مِنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشَرُّ ، فَحُذِفَتِ النُّونُ لِكَثْرَةِ الْأِسْتِعْمَالِ وَقِيلَ : أَصْلُهُ أَيُّمٌ ، وَمِنْ ثَمَّ قَالُوا : مِنْ رَبِّي بِالضَّمِّ ، وَرَأَى بَعْضُهُمْ أَنَّ تَكُونَ الْمِيمُ بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ لِقُرْبِ الْمَخْرَجِ .

قوله : «فالباء لأصالتها . . . . .»

نقصت «الواو» عن «الباء» بدرجة، لأنها بدل منها ، فنقصت في الاستعمال بدرجة حيث دخلت «الباء» على المظهر والمضمر، ولم تدخل «الواو» إلا على المظهر، ونقصت «التاء» عن «الباء» بدرجتين ، لأنها بدل من «الواو» وهي بدل من «الباء» فتناقص «التاء» بدرجتين، فلذا دخلت من بين المظهرات على اسم الله تعالى وحده<sup>(١)</sup> .

فإن قلت : «فما السر في تخصيصهم (التاء) باسم الله تعالى؟» قلت : لما بالغوا في اليمين بالله تعالى استحَبُّوا الابتداء ظاهرا فهي مقتضية للفعل سابقا، فلا يقع الابتداء باسم الله تعالى تقديرا، وكذا شأن «الواو» لأنها توهم بالعطف بخلاف «التاء» .

قوله : «تَرَبَّ الكعبة . . . . .»<sup>(٢)</sup>

إنما قيل ذلك لأنه بمنزلة اسم الله تعالى في الظهور والاستعمال .

(١) انظر التعليل في أصالة الباء وكون الواو متقلبة عنها والتاء عن الواو في معاني الحروف لغزني ص ٤١ - ٤٢

(٢) هذا قول الأحفش - انظر الحى الداي ص ٥٧ .

« فصل » وَعَلَى لِالِاسْتِعْلَاءِ ، تَقُولُ : عَلَيْهِ دَيْنٌ ، وَفُلَانٌ عَلَيْنَا أَمِيرٌ ،  
وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنْتَ وَمَنْ مَعَكَ عَلَى الْفَلَكَ ﴾ وَتَقُولُ  
عَلَى الْإِتْسَاعِ : مَرَرْتُ عَلَيْهِ ، إِذَا جُرْزَتْهُ وَهُوَ آسَمٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :  
« غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا »  
أَيُّ مِنْ فَوْقِهِ .

قوله : « عليه دين . . . . . »  
الدين يستعلي من يلزمه ، ولذا قالوا : « ركه دين » وكذا الأمير له علو ، ولذا يخاطب  
صاحب الحرمة : بالمجلس الرفيع والمجلس العالي .

قوله : « مَرَرْتُ عَلَيْهِ . . . . . »  
اتسع في هذا كما اتسع في مررت به .

قوله : « إِذَا جُرْزَتْهُ . . . . . » فسر كلمة (على) بالجواز ، لِأَنَّ المِجَاوِزَةَ فِي  
سَمْتِ السَّفَلِ يَعْبُرُ بِهِ عَنِ الْبَعْدِ ، كَمَا يُعْبَرُ بِالْبَعْدِ عَنِ الْمِجَاوِزَةِ فِي سَمْتِ الْعُلُوِّ .  
يُقَالُ « فُلَانٌ بَعِيدُ الْهَمَةِ » أَيُ : عَلَيْهِمَا كَمَا يُقَالُ : « فُلَانٌ عَلِيَّ الْهَمَّةِ » . فَالْحَاصِلُ أَنَّ  
قَوْلَكَ : « مَرَرْتُ عَلَيْهِ » مَعْنَاهُ : بَعَدْتُ فِي الْمِجَاوِزَةِ .

قوله :  
٥٧٤ - غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ . . . . . (١)

يَصِفُ قَطْأً . أَيُ غَدْتُ أَلْقَطَا مِنْ فَوْقِهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا .  
وَالظَّمُّ : مُدَّةٌ مَا بَيْنَ الْوَرْدَيْنِ .

(١) هذا بعض بيت من الطويل لمُزَاحِمِ الْعُقَيْلِيِّ كَمَا حَقَّقَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْإِخْرَازَةِ ١٠ : ١٥٠

وَنَصَّهُ هُنَاكَ :  
غَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قِيَضِ بَرِّزَاءَ مَجْهَلٍ  
وَتَصِلُ : تَصَوُّتُ أَحْشَاؤُهَا مِنَ الْعَطَشِ ، وَالْقِيَضُ : قَشْرُ الْبَيْضِ . وَالْبَرِّزَاءُ : الْمَفَازَةُ ،  
وَالْمَجْهَلُ : الْقَفَرُ . وَالشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ : مِنْ عَلَيْهِ . أَيُ مِنْ عَلَى الْفَرْخِ وَعَلَى هُنَا اسْمٌ بِمَعْنَى



« فصل » و(عن) لِلْبُعْدِ وَالْمَجَاوِزَةِ كَقَوْلِكَ : رَمَى عَنِ الْقَوْسِ ،  
لأنه يَقْذِفُ عَنْهَا بِالسَّهْمِ وَيُبْعِدُهُ ، وَأَطْعَمَهُ عَنِ الْجُوعِ ، وَكَسَاهُ عَنِ  
الْعُرْيِ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ الْجُوعَ وَالْعُرْيَ مُتَبَاعِدَيْنِ عَنْهُ ، وَجَلَسَ عَنْ يَمِينِهِ أَيْ  
مُتَرَاخِياً عَنْ بَدَنِهِ فِي الْمَكَانِ الَّذِي بِحِجَالِ يَمِينِهِ . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ . . . . . ﴿

فإن قلت : « على » كما يكون حرفاً واسماً كذلك يكون فعلاً فهو أحد الأشياء ،  
فما بال المصنف أورده فيما هو أحد الشئيين ؟  
قلت : إذا كان اسماً وحرفاً فصورته واحدة بخلافه إذا كان فعلاً .

قوله : « كَقَوْلِكَ رَمَى عَنِ الْقَوْسِ . . . . . »  
فمر قست : « ما تقول في قولهم (رمى بالقوس) وقولهم رَمَى عَلَى الْقَوْسِ ؟ » قلت :  
لأنه - ينظر إلى القوس التي جعلها آلة للرمي ، ومستعاناً بها فيه . و« على » بالنظر  
إلى يد الرمي التي اعتمدت على القوس في الرمي فأمّا « عن » فبالنظر إلى السهم  
نسي عنه عن القوس .

قوله : « وَأَطْعَمَهُ عَنِ الْجُوعِ . . . . . »  
أي أعده لجوعه . ولو قست من الجوع فمعه : أضعمه بسبب الجوع . وهذا  
كقولهم اسقه عن العِيمَةِ ، أي أعدده عنه .  
وأمير نعيمه . أي إغنيه وسهله .

هو - حور - مر عبه نظر بر بعشر ٨ - ٣٨ - ٣٩ ولحمي ٤٧٠ ولحمي ١٥٦ وشرح  
نوعه سيومي ٢٥٠  
١٩ لعيمة العشر السد اعبه

... وَهُوَ اسْمٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : جَلَسْتُ مِنْ عَنْ يَمِينِهِ أَيُّ مِنْ جَانِبِهَا .

« فصل » وَالْكَافُ لِلتَّشْبِيهِ ، كَقَوْلِكَ الَّذِي كَزَيْدٍ أَخُوكَ ، وَهُوَ اسْمٌ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

« يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ »

---

قوله : « وهو اسم في نحو قولهم : « جلست من عن يمينه أي من جانبها » لا يخرج هذا عن معنى البعد وإن كان اسماً ، لأن معنى هذا الكلام : تسادت عنه من ناحية يمينه ، إلا أنهم حكموا عليه بالاسمية لدخول الجارّ عليه ، وبألوا إن معناه الجانب والناحية .

قوله : « للتشبيه ..... »

التشبيه : عقد القلب على أَنَّ أحد الشيئين سَدَّ مَسَدَّ الآخر في معنى من السعاني .

وقوله : « الذي كزيد أخوك ..... »

أي : بهذا النظم لأنه لا يمكن أن يكون الكاف هنا إلا حرفاً ، لأنه لو جعل اسماً ، كان مضافاً إلى « زيد » ، والمضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة و « الذي » : موصول لا بد له من صلة ، وهي إحدى الجمل الأربع يَتَلَثَّبُ حينئذ الكلام إذ المقتضي في هذا الموضع جملة و « كزيد » على معنى : مثل زيد ليس بجملة . أما إذا كان الكاف حرفاً فالحرف يقتضي فعلاً ، والفعل فاعلاً وهو ضميره المستكن الراجع إلى الموصول على نحو الذي حصل نحو زيد . يَتَلَثَّبُ الأمر ويستقيم لأن الفعل مع الفاعل جملة وهي المبتغاة في هذا الموضع .

قوله :

٥٧٥ - ..... عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ<sup>(١)</sup>

---

(١) البيت بتمامه :

يَبِضُّ ثَلَاثَ كِنَعِاجٍ جُمِّ يَضْحَكُنْ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ

... وَلَا تَدْخُلْ عَلَى الضَّمِيرِ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِ (مِثْلِ) وَقَدْ شَذَّ  
قَوْلُ الْعَجَّاجِ :  
« وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا »

يصف الأسنان . أي عن مثل البرد الذائب .  
قوله : استغناء عنها بمثل .....  
أي : لا يدخلون كاف التشبيه على المضمر، لأنهم استغنوا عن ذلك بإدخال  
«مثل» كما استغنوا بإدخال «إلى» على المضمر عن إدخال «حتى» عليه .  
وقيل : لم تدخل على المضمر لكرهيتهم دخولها عليه لأدائه إلى مثل قولهم  
«ككل»، ولا يخفى على أحد قبحه، فرفضوا دخولها على المضمرات بأسرها، لأنها  
باب واحد، وقد جرى على الأصل المرفوض العجاج في قوله :  
٥٧٦- نَحَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثَبَا وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا<sup>(١)</sup>  
ذَاتَ أَلْيَمِينَ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكَبَا

وقد نسبته أكثر كتب النحول للعجاج ولم أجده في ديوانه، الخزانة ١٠ : ١٦٩، ومغني اللبيب  
١٨٠ وابن يعيش ٤٢ : ٨ وشرح شواهد المغني ٥٠٣ والجنى ٧٩ . ويض جمع بيضاء .  
والنجاج : جمع نجعة . جَمَّ لَا قَرُونَ لَهَا . والمنهم : الذائب . يصف نسوة يضحكن عن أسنان  
كالبرد الذائب لطافة ونظافة . وهو شاهد على وقوع الكاف اسما بمعنى مثل بدليل دخول  
حرف الجر عليها .

(١) لم أجده في ديوان العجاج مع أن البغدادي أكد نسبته للعجاج بقوله وهو من أرجوزة للعجاج  
ومعلمها :

مَا هَاجَ دُمْعًا سَاكِبًا مُسْتَسْكِبًا مِنْ أَنْ رَأَيْتَ صَاحِبِيكَ أَكْثَبَا  
وكذلك نسبة سيويه في الكتاب ٢ : ٣٨٤ للعجاج وانظر ابن يعيش ٨ : ١٦، ٤٢، ٤٤  
وشرح شواهد الشافية ٣٤٥ .  
والشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر في (كها) قال ابن يعيش : وهو عندنا من قبيل  
ضرورة الشعر وحملها في ذلك على (مثل) لأنها في معناها .  
شرح المفصل لابن يعيش ٨ : ٤٤ .

« فصل » وَ (مُذْ) وَ (مُنْذُ) لابتداءِ الْغَايَةِ فِي الزَّمَانِ كَقَوْلِكَ :  
مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمُنْذُ يَوْمِ السَّبْتِ ، وَكَوْنُهُمَا أَسْمَيْنِ ذِكْرِ فِي  
الْأَسْمَاءِ الْمَبْنِيَةِ .

الذَّنَابَات : مكان بعينه ، وَأَمَّ أَوْعَال : هضبة بعينها .  
وَالْكَثْبُ : القريب ، وفي نَحَى ضَمِيرٌ لِحِمَارٍ وحش ذكره .  
يعني أنه مضى في عدوه ناحيةً من الذَّنَابَات ، فكأنه نَحَّاهَا عن طريقه ، وهي عن  
شماله بالقرب من الموضع الذي علا فيه ، وليست ببعيدة ، وَأَمَّ أَوْعَال هي يمينه من  
الموضع الذي علا فيه ، كَهَا أي : كالذَّنَابَات منه أو أَقْرَبُ إليه منها ، والضمير في  
كَهَا للذَّنَابَات . وقوله : «غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكَبَا» معناه هما عن يمين طريقه وشماله ،  
ومقدَّارُ ما بين كلِّ واحدٍ من الموضعين وبين طريقه مُتَقَارِبٌ إِلَّا أَنْ يَجُوزَ فِي عَدُوِّهِ  
فَتَصِيرُ الذَّنَابَاتُ إِنْ مَالَ إِلَيْهَا فِي الْعَدُوِّ أَقْرَبَ مِنْ أَمَّ أَوْعَالٍ ، وَإِنْ مَالَ فِي الْعَدُوِّ إِلَى  
أَمَّ أَوْعَالٍ صَارَتْ أَقْرَبَ إِلَيْهِ مِنَ الذَّنَابَات .  
وَأَمَّ أَوْعَال : رفع بالابتداء ، وَكَهَا خبرها<sup>(١)</sup> .

قوله : «لابتداء الغاية في الزمان . . . . .»  
هما في الزمان كـ «مِنْ» في المكان . أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِ  
الْجُمُعَةِ» ، كَانَ الْمَعْنَى أَنَّ انْتِفَاءَ الرُّؤْيَةِ مُبْتَدَأُهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ .  
وَالْكُوفِيُّونَ جَوَّزُوا اسْتِعْمَالَ «مِنْ» لِلزَّمَانِ أَيْضًا مُحْتَجِينَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَمَسَّجِدٌ  
أُيَسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾<sup>(٢)</sup> .  
والحجة لنا أَنَا قَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ «مِنْ» فِي الْمَكَانِ نَظِيرُ «مُذْ» فِي الزَّمَانِ ، وَضَعُ  
كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لِمَخْصُوصٍ ، فَلَمْ يَجْزِ ، «مُذْ الْبَصَرَةِ» فَكَذَا لَا يَجُوزُ «مِنْ يَوْمِ  
الْجُمُعَةِ» .

(١) كل ما سبق من تعليق على الآيات استمدّه الْجَنْدِيُّ بنصه من شرح أبيات سيبويه ٢ : ١٠٤  
(٢) سورة التوبة آية ١٠٨ . ١٠٥ -

« فصل » وَ (حَاشَا) مَعْنَاهَا التَّنْزِيْهُ ، قَالَ :

حَاشَا أَبِي ثُوْبَانَ إِنَّ بِهِ ضِيْنًا عَلَى الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ  
وَهُوَ عِنْدَ الْمُبَرِّدِ يَكُونُ فِعْلًا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ : هَجَمَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا ،  
بِمَعْنَى جَانِبَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا ، أَيْ فَاعِلٌ مِنَ الْحَشَا وَهُوَ الْجَانِبُ . . .

---

أما الآية : فالجواب عنها أنها على تقدير حذف المضاف والتقدير : من تأسيس أول يوم الجمعة<sup>(١)</sup> .

قال الإمام المحقق عبد القاهر : قال صاحب الكتاب إن « من » للأمكنة ، وهذا صحيح ، لأن الأكثر ذلك ، فكأنه أراد أن ( من ) موضوع للمكان وأنه إذا دخل على الزمان فعلى ضرب من الاستعارة .

قوله : « وحاشا للتنزيه . . . . . »<sup>(٢)</sup>

أي أنها تستعمل فيما نزه عن المستثنى منه ، ( كضربت القوم حاشا زيد ) ولذا لم يحسن ( صلى الناس حاشا زيد ) لفوات معنى التنزيه .

قوله :

٥٧٧ - وَحَاشَا أَبِي ثُوْبَانَ . . . . .<sup>(٣)</sup>

أَبُو ثُوْبَانَ كُنْيَةُ رَجُلٍ .

---

(١) انظر تأويل البصريين لذلك في الجنى الداني ص ٣٠٩ .

(٢) انظر الجنى ٥٥٨ - ٥٦٨ .

(٣) قال الرمادي في هذا القول : ( حكى الشيباني عن بعض العرب اللُّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، ولمن سمع حاشى الشيطان وأبا الإصبع ، بالنصب ، ويروى « وابن الإصبع » وهو بالصاد المهملة والفتح المعجمة . ويروى بالوجهين قول الجميع :

حَاشَا أَبِي ثُوْبَانَ ، إِنَّ بِهِ ضِيْنًا ، عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

هكذا أنشده المبرد ، والسيرافي ، وكثير من النحويين . وفيه تخليط من جهة الرواية . وذلك

... وَحَكَى أَبُو عَمْرٍو الشَّيْبَانِي عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي  
وَلِمَنْ سَمِعَ حَاشَا الشَّيْطَانَ وَابْنَ الْإِصْبَغِ بِالنَّصْبِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿ حَشَّ لِلَّهِ ﴾ بِمَعْنَى بَرَاءَةِ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ .

« فصل » و(عدا) و(خلا) مَرَّ الْكَلَامُ فِيهِمَا فِي الْأَسْتِثْنَاءِ .

« فصل » و(كي) في قَوْلِهِمْ كَيْمَهُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ بِمَعْنَى لِمَهُ .

وَضَنَّ عَلَيْهِ بِكَذَا : بَخِلَ عَلَيْهِ بِهِ ، يَقُولُ هَذَا الشَّاعِرُ :

أَذْمُهُمُ وَالْوَمَهُمُ إِلَّا أَبَا ثَوْبَانَ ، فَإِنِّي أَضِنُّ بِهِ أَنْ أَلْحَاهُ وَأَشْتِمُهُ  
وَالْمَلْحَاةُ : اللُّومُ .

وَالْكَلَامُ فِي حَرْفِيَةِ مُذْ قَدْ سَبَقَ فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ .

قَوْلُهُ : « وَابْنَ الْإِصْبَغِ ..... »

بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ ، وَالْعَيْنِ الْمَعْجَمَةِ . وَنَظِيرُ هَذَا الْعَطْفِ مَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ :

٣٤٢م - وَبَاتَ عَلَى النَّارِ النَّدَى وَالْمَحَلُّ<sup>(١)</sup>

قَوْلُهُ : « وَكِي ..... »<sup>(٢)</sup>

مَهْ فِي كَيْمَهُ أَصْلُهُ « مَا » رَكِبَتْ مَعَ « كِي » ، كَمَا أَنَّهُ كَذَلِكَ فِي « لِمَهُ » ، إِلَّا أَنَّ الْأَلْفَ  
مِنْ مَا أَبْدَلَتْ هَاءَ كَمَا أَبْدَلَتْ إِيَّاهَا فِي « مَهْمَا » وَالْأَصْلُ « مَامَا » ، وَإِنَّمَا فَعَلَ ذَلِكَ

أَنَّهُمْ رَكَبُوا صَدْرَهُ عَلَى عَجْزٍ غَيْرِهِ . وَالصَّوَابُ مَا أَنْشَدَهُ الْمَفْضَلُ :

حَاشَا أَبِي ثَوْبَانَ إِنْ أَبَا      ثَوْبَانَ لَيْسَ بِكَيْمَةٍ ، قَدُمَ  
عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ إِنْ بِهِ      ضُنًّا ، عَنْ الْمَلْحَاةِ ، وَالشُّتْمِ

انظر الجنى الداني ص ٥٦٢ - ٥٦٣ وشرح ابن يعيش ٨ : ٤٧ - ٤٨ ، وشرح شواهد المغني  
٣٦٩ والخزانة ٢ : ١٥ (ط بولاق) والكيمه : الأبكيم . والقدم : العسي عن الكلام .

(١) ذكره الجندي ص ٩٨٣ مع بيت شاهد للأعشى هو وهذا البيت من قصيدة واحدة وعلق  
عليها بعبارة راقية .

(٢) في متن المفصل ص ٢٩١ : « وكى في قولهم كيمه من حروف الجر بمعنى لمه » .

« فصل » وَتُحَذَفُ حُرُوفُ الْجَرِّ فَيَتَعَدَّى الْفِعْلُ بِنَفْسِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :  
﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ .

وَقَوْلُهُ :

مِنَّا الَّذِي اخْتَبَرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَازُ

للووقف هنا . أما (في الوصل)<sup>(١)</sup> فتقول : « كيم<sup>(٢)</sup> فعلت يا رجل؟ » كما تقول لم فعلت؟ وحذف هذه الألف هو الدليل على أن كون « كي » حرف جرٍّ ، فإنَّ هذه الألف تحذف مع الحروف الجارة نحو: فيمَ ، وعمَّ وأخواتهما .

قوله : « وتحذف حروف الجر . . . . . »

تحذف حروف الجر إيجازاً وأمناً من الإلباس ، وثقة بفهم المخاطب . ألا ترى أن « الاختيار » في قوله تعالى : ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾<sup>(٣)</sup> .

وقوله :

٥٧٨ - مِنَّا الَّذِي اخْتَبَرَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً<sup>(٤)</sup>

يقتضي التبعض ، إذ الاختيار ليس إلا أخذ البعض من الكل فيلزم أن تكون « من »  
التبعية محذوفة . أما قوله :

(١) في الأصل : « في الأصل » وصوابه المثبت من ع لأنه المناسب للمعنى .

(٢) في ع : « كيم » وصوابه المثبت في الأصل .

(٣) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(٤) عجزه كما جاء في ديوان الفرزدق ١ : ٤١٨ (ط بيروت) :

وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَازُ

وهذا البيت مطلع قصيدة للفرزدق عدتها ثمانية وثلاثون بيتاً من الطويل وفيه خرم قالها الفرزدق مفتخراً فيها بأباه . وواصفاً إياهم بالجد والكرم عند اشتداد الزمان وهبوب الرياح القوية وذلك في الشتاء حيث شُحَّ الموارد ، والشاهد فيه حذف حرف الجر (من) وعدى الفعل بنفسه إلى (الرجال) ونصبه بنزع الخافض ، والأصل من الرجال وهو المفعول الثاني المقيد بحرف

وقوله :

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ  
وَتَقُولُ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبِي ، وَمِنْهُ دَخَلْتُ الدَّارَ ، وَتُحَذِّفُ مَعَ (أَنْ) وَ  
(إِنْ) كَثِيرًا مُسْتَمِرًّا .

« فصل » وَتُضْمَرُ قَلِيلًا ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، إِضْمَارُ رَبِّ وَالْبَاءِ  
فِي الْقَسَمِ ، وَفِي قَوْلِ رُؤْبَةٍ : (خَيْرٍ) ، إِذَا قِيلَ لَهُ : كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟  
وَاللَّامُ فِي : (لَا أَبُوكَ) بِمَعْنَى لِلَّهِ أَبُوكَ .

---

٥٧٩- أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ<sup>(١)</sup>  
فآخر المصراع الأول يدل على حذف «الباء» من «الخير» ، ولأن الأمر لا يستعمل  
إلا بالباء ، وكذا الاستغفار لا يستعمل إلا بمن . يقال : «أستغفر الله من ذنبي» .  
وأما (دخلتُ الدارَ) فقد سبق الكلام فيه .

قوله : وتحذف مع أن وأن ..... »

الحذف معهما لوضوحه وشهرته ، ودلالة فحوى الكلام على حذفه . تقول :

---

الجر لاختار ، فإنه يتعدى إلى الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر ، والمفعول الأول هنا  
نائب فاعل ، وهو الضمير العائد إلى الذي في (اختير) . انظر الخزانة ٩ : ١٢٣ ، وسيبويه  
١ : ٣٩ ، والمقتضب ٤ : ٣٣٠ ، وابن يعيش ٥ : ١٢٣ ، ٨ : ٥٠ ، ٥١ .

(١) البيت من شعرين مختلفين أحدهما لأعشى طرود والآخر مختلف في قائله فقيـل عمرو بن  
معد يكرب ، وقيل العباس بن مرداس ، وقيل زرعة بن السائب ، وقيل خفاف بن ندبة - انظر  
الخزانة ١ : ٣٤٢ - ٣٤٤ .

والنَّسَبُ : المال الثابت كالضياع ونحوها . من نسب الشيء ، والمال : الإبل . أو هو المال  
عامة . والشاهد فيه : (أمرتُك الخير) حيث نصب (الخير) بنزع الباء بدليل قوله : ما أمرت  
به . والبيت من شواهد سيبويه ١ : ٣٧ وهو من البسيط .



---

«عجبت أنك قائمٌ» أي : مِنْ أَنَّكَ . ونظير الحذف مع أن قد سبق في ديباجة الكتاب<sup>(١)</sup>.

قوله : « وتضمّر قليلاً ..... »

حرف الجر بمنزلة جزء من المجرور ، ويستحيل إضمار الجزء في الكل . فأما إضمار «رُبَّ» و «باء القسم» ، و «اللام» في «لاه» أبوك فشائع في كلامهم مشهور ، فكأنَّ إضمارها كلاً إضمار .

---

(١) انظر الإقليد ص ١٢٦ .

« ومن أصناف الحرف: الحروف المشبهة بالفعل »

وَهِيَ إِنْ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ، وَتَلَحُّقُهَا « مَا »  
 الْكَافَّةُ فَتَعَزَّلُهَا عَنِ الْعَمَلِ . وَيُبْتَدَأُ بَعْدَهَا الْكَلَامُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
 ﴿ اٰنْمَا۟ اِلٰهٰكُمْ اِلٰهٌ وَّاحِدٌ ۚ ۞ ۝ وَقَالَ : ﴿ اٰتَمٰنٰنٰهَكُمْ اَللّٰهُ ۚ ۞ .  
 وَقَالَ ابْنُ كِرَاعٍ :

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ

قوله : « ومن أصناف الحرف : الحروف المشبهة بالفعل وهي إِنْ ، وَأَنَّ ، وَلَكِنَّ ، وَكَأَنَّ ، وَلَيْتَ ، وَلَعَلَّ ..... »

قوله : « وتلحقها « ما » الكافة فتعزلها ..... »

لأن هذه الحروف الستة مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر، يعرض بدخولها التغيير لهما عن إعرابهما في الظاهر، فتمحلوا لها في بعض ليؤدوها إلى سننهما الأصلي ، فأدخلوا عليها ما الكافة إيداناً بأصلهما وهو الابتداء والخبر ثم لم يقتصروا على ذلك، حتى أعادوها إلى حالة تصلح فيها للدخول على الفعل مبالغة في تأثيرها.

قوله : « قال ابن كراع ..... »

٥٨٠ - الشاهد في البيت<sup>(١)</sup> أنه أدخل « ما » الكافة على الفعل فبطل عملها، وقبله :  
 أَتَسْتَنِى يَمِينٍ مِنْ أُنَاسٍ لَيْرَكْبُنْ عَلَيَّ وَدُونِي هَضْبُ غَوْلٍ مَقَادِمِ<sup>(٢)</sup>

(١) البيت هو :

تَحَلَّلْ وَعَالِجْ ذَاتَ نَفْسِكَ وَأَنْظُرْ أَبَا جُعَلٍ لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ  
 والبيت من الطويل نسبه سيبويه في الكتاب ١ : ١٣٨ لابن كراع وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٨ : ٥٨ والشاهد فيه قوله : (لَعَلَّمَا أَنْتَ حَالِمٌ) فإنه الغى (لعل) عن العمل لوصلها بما الكافة فجاء ما بعدها مبتدأ وخبراً.

(٢) هذا البيت وما يليه من شرح حتى قوله (بمنزلة الأحلام) نقله صاحب الإقليد بنصه عن شرح

أبيات سيبويه للسيرافي ج ٢ ص ٤ - ٥ .

وقال :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

يريد : أنه بلغه أنهم حَلَفُوا لِيَغْزُوَنَهُ.

وقوله : «لَيْرَكْبُنَ عَلِيٍّ» : أي لَيْرَكْبُنَ عَلَى قَصْدِ مَكْرُوهِهِ ، وفي يَرْكَبُنَ ضمير الأناس . والهَضْبُ : جَمْعُ هَضْبَةٍ ، وهي الجبل .  
وَمَقَادِمُ : مُتَقَدِّمَةٌ . وواحدُ المَقَادِمِ : مُتَقَدِّمٌ . وَعَوَّلُ : موضع بعينه . وَهَضْبُ : مبتدأ ، وَمَقَادِمُ : خبرُهُ . ويجوزُ أَنْ يُرَوَى :

(لَيْرَكْبُنَ) على ما سمي فاعله ، ويكون المَقَادِمُ فاعِلُهُ وهو جَمْعُ مَقْدَامٍ ، ويكون «دُونِي» : خَبَرُ هَضْبٍ .

تَحَلَّلُ : يريد تَحَلَّلَ مِنْ يَمِينِكَ الَّتِي حَلَفْتَ بِهَا لَتَغْزُوَنَنَا ، وَعَالِجَ نَفْسِكَ وَذَاتَ نَفْسِكَ : بمنزلة قولك : نَفْسَكَ . يقول : اضْطَرَبَ عَقْلُكَ فبادِرْ نَفْسَكَ بالعلاج . وَأَبَا جُعَلٍ : مُنَادَى . وَالْحَالِمُ : الذي يرى شَيْئًا في نومه . أي هذا الذي وقع في نفسك من غَزَوْنَا وقصدنا هو بمنزلة الأحلام .  
قوله :

٥٨١ - أَعِدْ نَظْرًا . . . . . (١)

يهجو بهذا عبد قيس ، ويرميه بأنه يأتي الآنن وأنه يقيد الآنن لِيَأْتِيَهَا .

يقول : أَعِدْ نَظْرًا لَعَلَّ النَّارَ قَدْ كَشَفَتْ لَكَ الْحِمَارَ الَّذِي قَيْدَتَهُ لِهَذَا ، وذًا من أَقْبَحِ الهَجَاءِ .

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ١ : ١٨٠ وهو ثاني بيت من قصيدة له عدتها عشرون بيتا من الطويل ، والشاهد بتمامه :

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا  
وروايته في الديوان (فربما أضاءت . . . . .) والشاهد على رواية المفصل قوله : (لَعَلَّمَا أضاءت) حيث كُفَّ لَعْلُ عن العمل وأولاهما الفعل الذي لم يلها قبل ، ولا تكون ما ههنا بمعنى الذي ، لأن القوافي منصوبة كذا ذكره ابن يعيش في شرحه ٨ : ٥٧ - ٥٨ .

... وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُ (ما) مَزِيدَةً وَيُعْمِلُهَا ، إِلَّا أَنْ الْأَعْمَالَ فِي  
كَأَنَّمَا ، وَلَعَلَّمَا ، وَلَيْتَمَا أَكْثَرُ مِنْهُ فِي إِنَّمَا ، وَأَنَّمَا ، وَلَكِنَّمَا .

وَرُوي بَيْتُ النَّابِغَةِ :

« قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا » عَلَى وَجْهَيْنِ .

قوله : « ومنهم من يجعل ما مزيدة ..... »

كما في قوله عز وجل ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup>

قوله : « إِلَّا أَنْ إِعْمَال ..... » <sup>(٢)</sup>

هذه الثلاثة أقوى في العمل، لأنها تفيد فائدة زائدة على ما يتضمنه المبتدأ والخبر.  
فأما «إِنْ» و «لَكِنْ» فمعناها غير زائد على معنى الابتداء ما سوى التأكيد، فإذا قلت  
: «إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ» و «مَا ذَهَبَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا ذَاهِبٌ»، فكأنك قلت : «زيد قائم  
وعمر و ذاهب» .

٥٨٢ - قوله : «وَرُوي بيت النابغة .....» <sup>(٣)</sup>

رُوي بنصب «الحمام» على جعل «ما» مزيدة، والحروف الزوائد لا تمنع من العمل

(١) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : (ومنهم من يجعل ما مزيدة ويعملها، إِلَّا أَنْ الْأَعْمَال

في كأنما ولعلما وليتما أكثر منه في إنما وأنما ولكنما، وروي بيت النابغة :

قالت ألا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا \* على وجهين أ. هـ .

(٣) انظر ديوان النابغة ص ٢٤ وعجزه :

إلى حمامتنا ونصفه فَقَدِ

وهو من البسيط وقد استشهد به سيبويه ٢ : ١٣٧ . والبيت قاله النابغة في زرقاء اليمامة وما  
كان من أمرها حين نظرت إلى سرب من القطا طائرا، وكان عدده ستا وستين، فإذا ضم إليه  
نصفه في العدد وأضيف إلى الحمامة تَمَّ الحمام مائة، كما يرون من قولها :

لَيْتَ الْحَمَامُ لِيْةَ إِلَى حَمَامَتِيْةَ  
وَبُصْفُهُ قَدِيْةَ تَمَّ الْحَمَامُ مِيةَ

« فصل » إِنَّ وَأَنَّ هُمَا تُوكِّدَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ وَتُحَقِّقَانِهِ، إِلَّا أَنَّ الْمَكْسُورَةَ الْجُمْلَةَ مَعَهَا عَلَى اسْتِقْلَالِهَا بِفَائِدَتِهَا . . .

كما في قوله تعالى : ﴿فَيَمَارَحِمَنَّ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> ويرفعه لوجهين : أحدهما أن تكون ما كافة وعازلة عن العمل فيكون «هذا الحمام» مبتدأ، ولأننا خبره .  
والثاني : أن تكون «ماء» موصولة ، و«هذا الحمام» أحد شطري صلتها . والتقدير : «الذي هو هذا الحمام» ، على حذف المبتدأ وهو «هو» فما على هذا الوجه اسم في موضع نصب، وفي الوجه الأول حرف عار من الإعراب .  
تمامه قوله :

..... إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ

الضمير في قالت : للزرقاء ، وهي امرأة يضرب بها المثل في جِدَّةِ النظر وجودة البصر، فيقال : (أَبْصُرْ مِنَ الزَّرْقَاءِ)<sup>(٢)</sup>، وإلى حَمَامَتِنَا : أي مَعَ حَمَامَتِنَا . وَقَدْ بِمَعْنَى حَسْبُ .

وحديث الحمامة : أَنَّ الزَّرْقَاءَ فِيمَا زَعَمُوا ، نَظَرَتْ إِلَى قَطَا يَطِيرُ بَيْنَ جَبَلَيْنِ فَقَالَتْ :

٥٨٣ - لَيْتَ الْحَمَامَ لَيْتَ إِلَيَّ حَمَامَتِيَّةً<sup>(٣)</sup>

وَنِصْفَهُ قَدِيَّةً تَمَّ الْحَمَامُ مِثَّةً

فَاتَّبَعَ الْقَطَا إِلَى أَنَّ وَرَدَ الْمَاءَ فَعَدَّ فَإِذَا هُوَ بِتِ وَتُونَ .

قوله : «إِلَّا أَنَّ الْمَكْسُورَةَ .....»<sup>(٤)</sup> .

ويروى : (فقدي) وقد فيهما بمعنى حَسْبُ، كما يروى : «أو نصفه» ويجعلون من تلك الرواية شاهدا على استعمال «أو» بمعنى الواو كذا جاء في تعليق المحقق عبد السلام هارون على الكتاب ٢ : ١٣٧ - ١٣٨ حاشية (٤) . وانظر شرح ابن يعيش ٨ : ٥٨ والخزانة ١٠ : ٢٥١ .

وهذا البيت شاهد على أن (ليت) إذا اتصل بها (ما) جاز أن تعمل وأن تلتقى .

(١) سورة ن عمران آية ١٥٩ . (٢) انظر الميداني ١ : ١١٤ .

(٣) انظر شرح لبيت سيويه ١ : ٢٦ - ٢٧ . نجد البيت والقصة المتعلقة بهما .

(٤) انظر شرح المصطلح ٨ : ٥٩ (ابن يعيش)

... وَالْمَفْتُوحَةُ تَقْلِبُهَا إِلَى حُكْمِ الْمَفْرَدِ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَتَسْكُتُ، كَمَا تَسْكُتُ عَلَى : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَتَقُولُ : بَلْغَنِي أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَحَقٌّ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، فَلَا تَجِدُ بُدْأً مِنْ هَذَا الضَّمِيمِ ، كَمَا لَا تَجِدُهُ مَعَ الْإِنْطِلَاقِ وَنَحْوِهِ، وَتُعَامِلُهَا مُعَامَلَةَ الْمَصْدَرِ مِنْ حَيْثُ تَوْقِعُهَا فَاعِلَةً، وَمَفْعُولَةً ، وَمُضَافًا إِلَيْهَا فِي قَوْلِكَ : بَلْغَنِي أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، وَسَمِعْتُ أَنَّ عَمْرًا خَارِجٌ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا وَاقِفٌ .  
وَلَا تُصَدِّرُ بِهَا الْجُمْلَةَ كَمَا تُصَدِّرُ بِأُخْتِهَا، بَلْ إِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْمُبْتَدَأِ التَّزِمَ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ عَلَيْهَا فَلَا يُقَالُ : أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ حَقٌّ، وَلَكِنْ حَقٌّ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ .

الذي أوجب الكسرة في همزة «إن» التي يبتدأ بها: هو الأصل المقرر لما ابتدئ به وما بعده ساكن ككسر الهمزة في «اضرب» و«امنع» و«انطلق»، ونحوها، فإذا دخل عليها ما يغيرها مع ما في حيزها عن سننها الأصلي فتحت إيدانا بأنها انقلبت عن حال تمام الكلام إلى حالة الأفراد<sup>(١)</sup>، ألا ترى إلى قوله: «ولا تجد بُدْأً من هذا الضميم» وهو: فعيل بمعنى (مفعول) من الضم، فقولك (حتى) يتمم الجملة ويعيدها إلى حالتها الأولى. كما أن قولك: «منطلق» في قولك: «زيد منطلق» تمم الجملة.

قوله: «وتعاملها .....

التقدير في أمثله «بلغني انطلاق زيد»، و«سمعت خروج عمرو» و«عجبت من وقوف بكر».

قوله: «ولا تصدر بها الجملة .....

(١) عنى بقوله عن حال تمام الكلام: الكلام القائم بنفسه المفيد لمعناه مثل: إن زيدا قائم. وعنى بحالة الأفراد المصدر المؤول في جملة بلغني أن زيدا قائم. إذ يمكن تأويله بقولنا بلغني قيام زيد. فالمصدر جاء عن أن المفتوحة وهذه بمفردها لا تعطي معنى مستقلا ففي قولنا «أن زيدا قيام» والسكوت عليه في حكم قولنا قيام زيد فتنتفي الفائدة باستقلالها.

« فصل » وَالَّذِي يُمَيِّزُ بَيْنَ مَوْقِعَيْهِمَا أَنَّ مَا كَانَ مِظَنَّةً لِلْجُمْلَةِ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَكْسُورَةُ كَقَوْلِكَ مُفْتِحًا : إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وَبَعْدَ قَالَ ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَ تَحْكِي بَعْدَهُ ، وَبَعْدَ الْمَوْصُولِ ، لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً . وَمَا كَانَ مِظَنَّةً لِلْمُفْرَدِ وَقَعَتْ فِيهِ الْمَفْتُوحَةُ نَحْوُ : مَكَانِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَجْرُورِ ، وَمَا بَعْدَ لَوْلَا ؛ لِأَنَّ الْمُفْرَدَ مُلْتَزِمٌ فِيهِ فِي الْأَسْتِعْمَالِ ، وَمَا بَعْدَ (لَوْ) ...

لأنها لو صدرت بها الجملة - والصدر مظنة لدخول إن المكسورة - فحينئذ يلزم الجمع بين حرفي التأكيد، وهم إذا كانوا يمتنعون الجمع بينهما معنى لا لفظا في «لأن زيدا منطلق» كانوا للجمع بينهما لفظا ومعنى كما في قولك: «إن أن زيدا منطلق حق» أمنع.

قوله : «وما بعد الموصول . . . . .»  
 نحو قوله تعالى : ﴿ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَى ﴾<sup>(١)</sup> .  
 أي : الذي إن مفاتحه .

قوله : «نحو مكان الفاعل . . . . .»  
 هذه مواقع المفردات .

أما الفاعل والمجرور فأمرهما ظاهر .

وأما ما بعد لولا ، فإنه موقع مبتدأ التزم حذف خبره والمبتدأ بدون الخبر مفرد .

وأما ما بعد «لو» ، فإنه أيضا موقع للمفرد فقولك : «لو أنك منطلق» بمنزلة : لو انطلقك ، على تقدير : لو وقع انطلقك . وانطلقك فاعل ، وهو مفرد .

فإن قلت : لا يبدل للفاعل من فعل ، فيكون ما بعد (لو) موقعا للجملة قلت :

(١) القصص اية ٧٦ .

... لِأَنَّ تَقْدِيرَ لَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ لَأَنْطَلَقْتُ لَوْ وَقَعَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ ، أَيْ لَوْ وَقَعَ أَنْطِلَاقُكَ ، وَكَذَلِكَ ظَنَنْتُ أَنَّكَ ذَاهِبٌ ، عَلَى حَذْفِ ثَانِي الْمَفْعُولَيْنِ ، وَالْأَصْلُ ظَنَنْتُ ذَهَابَكَ حَاصِلًا .

« فصل » وَمِنْ الْمَوَاضِعِ مَا يَحْتَمِلُ الْمَفْرَدَ وَالْجُمْلَةَ ، فَيَجُوزُ فِيهِ إِيقَاعُ أُيْتِهِمَا شَيْئًا نَحْوَ قَوْلِكَ : أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنِّي أَحْمَدُ اللَّهَ ، إِنْ جَعَلْتَهَا خَبْرًا لِلْمُبْتَدَأِ فَتَنَحَتْ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَوَّلُ مَقُولِي حَمْدُ اللَّهِ ، وَإِنْ قَدَّرْتَ الْخَبَرَ مَحذُوفًا كَسَرْتَ حَاكِيًا ...

الجواب عن هذا ما سبق في أول الكتاب من أن الفعل الواقع بعد «لو» لازم حذفه فيما نحن فيه لقيام الدلالة عليه، لأن «أن» للتأكيد وفيه دلالة على الثبوت، فلم يبق إلا الفاعل وحده.

وقوله : « لِأَنَّ تَقْدِيرَ لَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ أَنْطَلَقْتُ » «لو وقع أنك منطلق» خطأ، ولعله كان أثبت في المتن : (لو أنك تنطلق) ؛ لأن من شرط «لو» إذا وقع «أن» بعدها مجيء الخبر فعلا إذا أمكن ليكون في الصورة عوضا من الفعل المحذوف بعدها، كقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴿١﴾ وَ﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبْنَا عَلَيْهِمْ ﴿٢﴾﴾ أَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَجِيءُ الْخَبَرِ فَعَلًا فَحِينَئِذٍ يَجِيءُ خَبْرًا مَا لَيْسَ بِفِعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ ﴿٣﴾﴾ فَـ (أقلام) خبر وليس بفعل، وصح مجيئها لامتناع أن يقع موقعها فعل بمعناها .

وأما ما بعد (ظننت) فأحد مفعوليه وهو : «حاصلا» متروك استعماله لطول الكلام، ودلالة كلمة التأكيد على حذفه إذ للتأكيد دلالة على الحصول، فلم يبق إلا مفعول واحد وهو مفرد ولا يحذف مع المصدر، لأنه مختصر اللفظ تقول :

(٣) لقمان آية ٢٧ .

(٢) النساء آية ٦٦ .

(١) النساء آية ٦٤ .



.....

---

«ظننت انطلاقتك حاصلاً» وكذلك تقول: «لوقع انطلاقتك» فلا تحذف الفعل.

قوله: «نحو قولك: أول ما أقول .....

كسر الهمزة وفتحها لا يجتمعان إلا عند اختلاف التأويل، فإذا قلت: أول ما أقول: «إني أحمّد الله» بالكسر، فالتأويل: أول ما أقول إني أحمد الله ثابت أو موجود، أي: أول قلبي: هذه اللفظة. وهذا الكلام ثابت.

(فأول قلبي): مبتدأ، و(ثابت): خبره، و(إني أحمد الله) جملة محكية بعد القول.

وإذا فتحت الهمزة فالتأويل: (أول الشيء الذي أقوله)<sup>(١)</sup>: الحمد لله، كما تقول: «أول شأني أني خارج؛ بمنزلة: أول شأني، الخروج. فالحمد لله: هو أول ما أقول، كما أن الخروج هو أول شأني، فهذا من باب: هو هو. كزيد أخوك. فعلى التأويل الأول خبر المبتدأ محذوف، ولا حذف على هذا التأويل. و«ما» في هذا التأويل: موصولة نحو: «أول ما أقوله» لتكون بمعنى: أول مقولي: الحمد لله.

وفي التأويل الأول مصدرية لا موصولة، لأنك إذا قلت أول مقولي لم تقدر أن تحكي بعد القول الجملة، لأن الحكاية إنما تتأتى بعد المصدر لكونه في حكم الفعل.

قال أبو علي: سألتني عضد الدولة عن «إن» هنا إذا كسرت، وقال: فهلا جاز أن يكون خبره من جنس قلبي كأنه قال: أول قلبي قلبي إن الحمد لله. فيكون «أول قلبي» مبتدأ. و«قلبي» الثاني: خبره، فقلت يجوز هذا أيضاً فيكون «إني» على هذا متعلقاً<sup>(٢)</sup> بالخبر المحذوف.

---

(١) في ع: «أول شيء أقوله» والمثبت من الأصل.

(٢) في ع: «معلقاً» والمثبت من الأصل.

... وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

وَقَدْ كُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ أَلْفَا وَاللَّهَازِمِ  
تُكْسَرُ لِتَوْفَرٍ عَلَى مَا بَعْدَ إِذَا مَا يَقْتَضِيهِ مِنَ الْجُمْلَةِ، وَتُفْتَحُ عَلَى تَأْوِيلِ  
حَذْفِ الْخَبَرِ، أَيْ إِذَا الْعُبُودِيَّةُ حَاصِلَةٌ، وَحَاصِلَةُ مَحْذُوفَةٍ.  
« فصل » وَتُكْسَرُهَا بَعْدَ حَتَّى الَّتِي يُبْتَدَأُ بِعَدِّهَا الْكَلَامُ، فَتَقُولُ: قَدْ  
قَالَ الْقَوْمُ ذَلِكَ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا يَقُولُهُ، وَإِنْ كَانَتْ الْعَاطِفَةُ أَوْ الْجَارَةُ  
فَتُفْتَحُ، فَقُلْتُ: قَدْ عَرَفْتُ أُمُورَكَ حَتَّى أَنَّكَ صَالِحٌ، وَعَجِبْتُ مِنْ  
أَحْوَالِكَ حَتَّى أَنَّكَ تُفَاخِرُنِي.

« فصل » وَلِكُونَ الْمَكْسُورَةَ لِلْإِبْتِدَاءِ لَمْ تَجَامِعْ لَامُهُ إِلَّا إِيَّاهَا،  
وَقَوْلُهُ: « وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذٌ »  
عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ وَلَكِنْ إِنِّي ..

---

وعلى القول الأول: أعني: « أول ما أقول إني أحمَدُ الله » بالكسر يكون « إني »  
متعلقا بما بالابتداء<sup>(١)</sup> من المضاف إليه وهو: « ما أقول ».   
وخبِرَ المبتدأ محذوف، وهذا وَجْهٌ وجيه وجواب للسؤال الرائق جيد.  
قوله :

٣٣٦م - وَكُنْتُ أَرَى ..... وَكُنْتُ أَرَى .....<sup>(٢)</sup>

---

(١) في ع: « بالابتداء » وفي ف: (بما في المبتدأ) والمثبت من الأصل.  
(٢) هذا البيت قد مر تحقيقه في ص ٩٧٢. وموضع الشاهد فيه هنا قوله: (إذا إنه) إذ فيه جواز  
فتح همزة إن وكسرها بعد إذا الدالة على المفاجأة، فالفتح على تأويل المصدر المبتدأ،  
والإخبار عنه بـ « إذا » والتقدير: فإذا العبودية، أو الخبر محذوف، أي فإذا العبودية شأنه.  
والكسر على نية وقوع المبتدأ والخبر بعد إذا. وانظر (الجنى الداني) ص ٤١١.

... كَمَا أَنَّ الْأَصْلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَنَكْنَأْهُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ لَكِنْ أَنَا، وَلَهَا إِذَا جَامَعَتْهَا ثَلَاثَةُ مَدَاحِلَ، تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ إِنْ فُصِّلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِنْ كَقَوْلِكَ : «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْدًا» ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾ ...

أرى : أظن . واللهازم : جمع لَهْزِمَة ، واللَّهْزِمَتَان : مجتمع اللَّحْيَيْنِ بين الماضغ والأذن أي إذا هولثيم . خصَّ هذين الموضعين ، لأن اللؤم يظهر بهما ، فالحاصل أن «إذا» التي للمفاجآت تقتضي جملة تضاف هي إليها ، فإذا كسرت فالجملة ظاهرة ، وإذا فتحت تأولته باللؤم أو العبودية والتقدير : إذا اللؤم حاصل أو إذا العبودية حاصلة ، فتكون الجملة ثابتة أيضا على تأويل حذف الخبر .

قوله : «وتكسرهما بعد .....»

حتى لا تنفك عن معنى لغاية ، ولكن الكلام إذا انتهى عندها وأردت أن تأخذ في كلام آخر فابتدأت به وأكَّدْتُهُ ، كسرت همزة «إِنَّ» لا محالة ، إذ الموضع موضع الجملة .

أما العطف : فإنه يوجب الاشتراك . «فَأَنَّكَ صَالِحٌ» في قولك : «عَرَفْتُ أَمْرَكَ» حتى أنك صالِحٌ عند العطف ، في تقدير : حتى صلاحك . و «صلاحك» : مفرد . كما ترى ، وليس بكلام مستأنف فتكسر الهمزة .

أما إذا كانت جارة . فالأمر ظاهر ، لأن المجرور لا يكون إلا مفردا .

قوله : «كما أن الأصل في ﴿لَنَكْنَأْهُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(١)</sup> لكن أنا . . . .»

حذفت الهمزة وألقيت حركتها على النون فصار «لكنَّا» بنونين مفتوحتين ثم سكنت النون الأولى وأدغمت في الثانية فصار «لكنَّا» بالتشديد ، ولما كان الضمير في «ربي» راجعا إلى «أنا» الذي هو المبتدأ جاز هذا التقدير . تقول : «أنا هو صاحبي»

(١) سورة الكهف آية ٣٨ .

... وَعَلَى الْخَبَرِ كَقَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ ، وَعَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْخَبَرِ إِذَا تَقَدَّمَهُ كَقَوْلِكَ : إِنَّ زَيْدًا لَطَعَامِكَ آكِلٌ ، وَإِنَّ عَمْرًا لَفِي الدَّارِ جَالِسٌ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ .

وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

إِنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّتُهُ عَلَى الثَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ  
وَلَوْ أُخْرَتَ فَقُلْتُ : آكِلٌ لَطَعَامِكَ ، أَوْ غَيْرُ مَكْفُورٍ لِعِنْدِي ، لَمْ يَجْزُ ،  
لَأَنَّ اللَّامَ لَا تَتَأَخَّرُ عَنِ الْأَسْمِ وَالْخَبَرِ .

ولا تقول «أنا هو صاحب» والضمير وهو : «هو» : ضمير الشأن . أي الشأن هو الله ربي . والجملة : خبر «أنا» .

قوله : «إن فصل . . . . .»

إنما اشترط الفصل ، لأن اللام شاكلت «إن» في إفادة التوكيد في الجملة فلولم يفصل بينهما يلزم الجمع بين حرفين لمعنى واحد وهو المرفوض ، وأخرت «اللام» عن «إن» لأن «إن» عامل والعامل أقوى . فتقديم الأقوى أولى .  
والهاء في : (ولها) : للام وفي : (جامعتها) لـ (إن) المكسورة<sup>(١)</sup> .

قوله : «وعلى الخبر . . . . .»

أصل هذه اللام أن تدخل على (زيد) في : «زيد قائم» إلا أن الخبر في الحقيقة لما كان «زيدا» بعينه لأن القائم ليس غير زيد صار دخوله على الخبر كدخوله على زيد .

(١) هذا إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : (ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل . . . . .) ويعني بذلك إذا جامعته اللام إن . أي إذا اجتمعتا في كلام واحد .

قوله : « وعلى ما يتعلق ..... »

لأن (طعامك) في قولك « إِنَّ زيدا الطَّعامُك آكل » منصوب بالخبر وهو « آكل » ، وقد وقع بالتقديم موقعه ، فلم يكن خارجا عن حد الابتداء ، فيجوز أن تدخل عليه لام الابتداء فأما إذا تأخر المفعول ، فقد خرج عن حد الابتداء ، فلا تدخل عليه لام الابتداء .

طريقة أخرى : التقديم يكون للعناية لا محالة ، والعناية تقتضي أن يكون الفصل بالتأكيد وأن تدخل اللام عليه . فإذا قُدِّم (الآكل) . عُلِمَ أن العناية في كونه آكلا فتدخل اللام عليه وإن قدم الطعام علم أن العناية في كونه مأكولا ، فيحسن إدخال لام التأكيد على الطعام .

قوله :

٨٥٤- إِنَّ أَمْرًا .....

التائي : البعد ، زعم أنه لا يكفر إنعامه عليه .

وظن بعضهم أن لها مدخلا رابعا : وهو الضمير الذي يكون فصلا بين الاسم والخبر نحو : « إِنَّ زيدا لهُو الظريف » وهذا إن كان على لغة من يجعل الضمير مبتدأ ، فاللام داخلة على المبتدأ وإن كان على لغة من يجعله فصلا ، فهي داخلة على أمر متعلق بالخبر في المعنى ، لأنه دخل ليفصل بين كونه نعتا وكونه خبرا .

(١) هذا بعض بيت من البيط نسبة سيويه في الكتب ٢ : ١٣٤ لأبي زيد الغضائ وهو يشتمه :

بِأَمْرٍ خَصِي عَمْدًا مَوْثِقَةً عَلَى الشَّائِي نَعْمِي غَيْرُ مَكْفُورٍ

وهو من شواهد الإصاف ٤٠٤ واس يعيش ٨ : ٦٥ . والشاهد فيه دخول اللام على الظرف لمي هو (عمي) . ونظروا يتحقق مكفور لكنه لم تقدم عليه حس دخول اللام عليه ولمي على لشي غير مكفور عني والمراد لا أشهد موثقة من ودي عني . كذا على  
س يعيش ٨ : ٦٥

« فصل » وَتَقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَإِذَا جِئْتَ بِاللَّامِ كَسَرْتَ وَعَلَقْتَ الْفِعْلَ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ، وَمِمَّا يُحْكِي مِنْ جُرْأَةِ الْحَجَّاجِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنَّ لِسَانَهُ سَبَقَ بِهِ فِي مَقْطَعٍ ﴿ وَالْعَدِيدَةِ ﴾ إِلَى فَتْحٍ (إِنَّ) فَأَسْقَطَ اللَّامَ .

قوله : « وَعَلَقْتَ الْفِعْلَ ..... »

معناه أن الفعل يكون عاملا تقديرا لا لفظا ، والمراد بالتعليق هنا : إزالة التعلق ، أي تزيل تعلق « علمت » ونحوه لفظا حتى كأنه لم يدخل عليها كقولك : جِلْدَتِ البعير ، وَفَرَّدَتْه أزلت جلده وقراده ، كذا في بعض الحواشي ، وعلامة عمل « علمت » : فتحة همزة (أَنَّ) ، فإذا بطل عمله لفظا انكسرت ، فإن بطل عمله لفظا وتقديرا : فهو إلغاء لا تعليق .

وإنما بطل عمل الفعل باللام رعاية لجانب اللام ، لأنها للابتداء و « إِنَّ » تكسر عند الابتداء . فلما دخلت « اللام » غلبت على « علمت » فأمسكت الهمزة على كسرتها .

قوله : « ومما يحكى ..... »<sup>(١)</sup>

أي : جرى على لسانه فتحة (أَنَّ) في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ خَبِيرٌ ﴾<sup>(٢)</sup> فأسقط اللام من « لَخَبِيرٌ » .  
والمقطع : آخر الشيء ، لأنه ينقطع عنده ، أراد هنا آخر السورة .

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن (وما يحكى من جرأة الحجاج على الله تعالى أن لسانه سبق في مقطع والعاديات إلى فتح أن فأسقط اللام) وانظر هذه الرواية في الإيضاح في شرح المفصل ١٧٨ : ٢ .

(٢) سورة العاديات آية ١١ .

«فصل» وَلَإِنَّ مَحَلَّ الْمَكْسُورَةِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ الرَّفْعُ جَازٌ فِي قَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَعَمْرًا ، وَإِنَّ بَشْرًا رَاكِبٌ لَا سَعِيدًا ، أَوْ بَلْ سَعِيدًا ، أَنْ تَرَفَعَ الْمَعْطُوفُ حَمَلًا عَلَى الْمَحَلِّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : إِنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴿١﴾ .  
وَقَالَ جَرِيرٌ :

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرَمَاتِ وَسَادَةُ أَطْهَارُ

قوله : « ولأن : ..... »

تقدير كلامه : وجاز أن يرفع المعطوف حملا على المحل في «إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَعَمْرًا» و «إِنَّ بَشْرًا رَاكِبٌ لَا سَعِيدًا أَوْ بَلْ سَعِيدًا» .

وتقول : «إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَعَمْرًا» ، (وإن بَشْرًا رَاكِبٌ لَا سَعِيدٌ أَوْ بَلْ سَعِيدٌ) ، لِأَنَّ مَحَلَّ الْمَكْسُورَةِ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ الرَّفْعُ فَقَدْ عَمِلَتْ فِيهِ الْعِلَّةُ ، إِنَّمَا جَازَ الْحَمْلُ عَلَى الْمَحَلِّ ، لِأَنَّ «إِنَّ» قَدْ دَخَلَتْ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ لِلتَّأْكِيدِ لَا لِمَعْنَى آخَرٍ زَائِدٍ . وَالتَّأْكِيدُ لَا يَنَافِي مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ، فَلَا يَبْطُلُ الْإِبْتِدَاءُ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : «إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَعَمْرُوهُ فَتَعْطُفُ (عَمْرًا) عَلَى مَحَلِّ زَيْدٍ وَيَكُونُ الْخَبَرُ لِعَمْرُوهُ مُقَدَّرًا ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنَّ زَيْدًا ظَرِيفٌ وَعَمْرُوهُ ظَرِيفٌ ، إِلَّا أَنْ «ظَرِيفٌ» الثَّانِي طَوِي ذَكَرَهُ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلِ عَلَيْهِ .

٥٨٥ - وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِ جَرِيرٍ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ عَطَفَ الْمَكْرَمَاتِ عَلَى مَحَلِّ إِنَّ الْمَكْسُورَةَ وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فَرَفَعَهَا .

(١) نَسَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ لَجَرِيرٍ وَكَذَلِكَ سَبَّوْهُ فِي الْكِتَابِ ١٤٥ : ٢ وَابْنُ يَعْشَرَ ٨ : ٦٦ وَالْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ وَنَصَهُ :

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبُوَّةَ فِيهِمْ وَالْمَكْرَمَاتِ وَسَادَةُ أَطْهَارُ =

... وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرُ ضَعِيفٌ وَهُوَ عَطْفُهُ عَلَى مَا فِي الْخَبَرِ مِنَ  
الْضَّمِيرِ ، وَ (لَكِنَّ) تُشَايِعُ إِنَّ فِي ذَلِكَ دُونَ سَائِرِ أَخَوَاتِهَا ، وَقَدْ  
أَجْرَى الزَّجَاجُ الصِّفَةَ مَجْرَى الْمَعْطُوفِ ، وَحَمَلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى :  
﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَٰمُ الْغُيُوبِ﴾ وَأَبَاهُ غَيْرُهُ ..

قوله : « وهو عطفه على ما في الخبر من الضمير ..... »  
والتقدير : « ظريف هو عمرو » ، وإنما استضعف هذا الوجه لأن الضمير المتصل  
كالجزء من الكلمة ، فيؤكد بالمنفصل ثم يعطف عليه لئلا يُرى العطف على بعض  
الكلمة .

قوله : « وَ(لَكِنَّ) تُشَايِعُ إِنَّ ..... »  
أي : تشارك إِنَّ في العطف على المحل دون سائر أخواتها ، لأنها لا تغير معنى  
الابتداء ، لأنها للاستدراك ، والاستدراك يؤكد معنى الابتداء ويثبت قدمه ، ألا ترى  
أنك إذا قلت « ما قام زيد لكنَّ عمرًا قائم » فقد أثبت قيام عمرو بعد ما نفيت قيام  
زيد كأنك قلت : « بل عمرو قائم » بخلاف أخواتها فالغالب الفعلية . فلا يبقى معها  
معنى الابتداء ، ألا ترى أن قولك « ليت زيدا قائم » ليس معناه « زيد قائم » ، بل  
المعنى : أتمنى أن يكون زيد قائما .

قوله : « وقد أجرى ..... »  
الصفة عند الزجاج : أن الصفة فيما ذكرنا من جواز الرفع بالحمل على المحل ،  
وأباه غيره .  
فَحُجَّةُ الزَّجَاجِ : أن الصفة تابعة للموصوف ، كالمعطوف للمعطوف عليه ، واتحاد

والشاهد فيه : رفع المكرمات حملا على موضع (إِنَّ) لأنها بمنزلة الابتداء ، لأنها لم تغير  
معناه فقدرها محذوفة ، كأنه قال : الخلافة والنبوة فيهم والمكرمات ، وسادة أطهار . والنصب  
جائز على اللفظ . كذا عن ابن يعيش ٨ : ٦٧ .



... وَإِنَّمَا يَصِحُّ الْحَمْلُ عَلَى الْمَحَلِّ بَعْدَ مُضِيِّ الْجُمْلَةِ فَإِنْ لَمْ تَمُضْ لِرِمَكِ أَنْ تَقُولَ : إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرًا قَائِمَانِ ، يَنْصَبُ عَمْرٌو لَا غَيْرُهُ

الصفة مع الموصوف أكد من الاتحاد بين المعطوف والمعطوف عليه، فيجوز الحمل على المحل هنا، كما جازئتم.

وَحُجَّةٌ غَيْرُهُ : أَنَّ الْإِتِّحَادَ لَمَّا كَانَ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ أَتَمَّ امْتِنَاعَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَحَلِّ لِثَلَايِلِهِ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِخَيْرٍ «إِنَّ» وَهُوَ : «يَعْدِفُ يَلْحَقُ» ، وَ«عَلَامٌ» فِي الْأَيَةِ : مَرْفُوعٌ عِنْدَ الزَّجَاجِ<sup>١</sup> بِأَنَّهُ صِفَةٌ (رَبِّي) . وَعِنْدَ غَيْرِهِ : ارْتِفَاعُهُ بِأَنَّهُ خَيْرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ وَهُوَ : (هُوَ) .

قوله : «فإن لم تمض ...»

أي : فإن لم تمض لم يصح في المعطوف الحمل على المحل ، بل نصب لازم . إذ لو حملت على المحل وقلت «إِنَّ زَيْدًا وَعَمْرٌو» يرفع «عمرؤ» بالحمل على محل زَيْدٍ ، وَالْجُمْلَةُ لَمْ تَمُضْ كَلَّا «زَيْدٌ» منصوباً بِأَنَّ «عمرؤ» مرفوعاً بِالْإِتِّبَادِ . فَيَذْهَبُ حَتَّى يَنْهَضَ «بِقَائِمَانِ» : نَوْهٌ أَنْ يَرْتَفِعَ «قَائِمَانِ» يَنْزِلُ وَإِلَّا يَتَبَادَلُ . وَقَدْ تَسَطَّرَ عَمَلَيْنِ عَلَى مَعْمُورٍ وَاحِدٍ وَهُوَ مَمْتَنَعٌ

١٩. سورة سآية ٤٨.

٢٠. نظر ربي لروح في شرح بر جيترا ٨ ٢٨. وإلصاح في شرح لمصر

١٨٠-١٨١

٢١. لمصر عمر سم. د. لمصر قوته لمصر ملة مع حلل في الكهول والمصريين -

نظر لإلصاح ١٨٥-١٩٥ والمصري ٢٠٤ وشرح لأشهر حشوة لصل ١ ٢٠٥-٢٠٦

صم وبر جيترا ٨ ٢٢-٢٠

ألا تراهم بنوا القول باستحالة ارتفاع «زيد» في قولك: «أقائم زيد» بكونه فاعلاً للقائم، وبكونه خبراً له، بالابتداء بخلاف حالة التأخير نحو «إن زيدا غلامك وعمرو» ، لأنك تقدر لعمر خبراً نحو «إن زيدا غلامك وعمرو غلامك» فتذكر اسمين. أحدهما: مرفوع بـ «إن». والآخر: مرفوع بالابتداء، ولا يكون الخبر اسماً واحداً، فلا يؤدي إلى إعمال عاملين في معمول واحد.

والكوفيون<sup>(١)</sup> جَوَّزُوا العطف على موضع (إن) قبل مضي الجملة. والفرّاء<sup>(٢)</sup> لا يجيز ذلك ، إلا إذا كان اسم «إن» مما لا يتبين فيه الإعراب نحو «إن هذا وزيد قائمان» «وإنه وزيد ذاهبان» وحجتهم النقل والقياس. فالنقل : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِثُونَ وَالصَّرِئُ ﴾<sup>(٣)</sup> عطف «الصابثون» على محل «إن» مع ما في حيزها قبل أن يجيء الخبر وهو قوله تعالى : ﴿ مِّنْ آمَنَ يَأْتِيهِ الْيَوْمَ الْآخِرِ ﴾. وقد جاء عن ناس من العرب «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَان»<sup>(٤)</sup>.

أما القياس : فهو أنا أجمعنا على جواز العطف على المحل قبل تمام الخبر مع «لا» فكذا مع «إن» على أنا نقول قد أجمعنا على جواز الحمل على المحل بعد تمام الخبر مع «لا» فكذا قبله، إذ لا فرق بينهما عندنا لأن الخبر مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل دخول (إن).

والجواب للبصريين عن الآية من أوجه:  
الأول : ما ذكره سيبويه<sup>(٥)</sup> وهو أن في الآية تقدماً وتأخيراً كأنه ابتدأ «والصابثون»

(١) انظر حاشية ٣ ص ١٧٢٦.

(٢) انظر حاشية ٣ ص ١٧٢٦.

(٣) سورة المائدة آية ٦٩. (٤) عد سيبويه هذا من الغلط - انظر الكتاب ٢ : ١٥٥.

(٥) الكتاب ٢ : ١٥٥.

بعد مضي الجملة، والتقدير : «إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابون».

وأشدّ شاهداً له قوله :

٥٨٦- وَالْأَلْفَ عَلَّمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بَعْلَةٌ مَا يَقِينَا فِي شِقَاقٍ

والتقدير : «أنا بعة وأنتم كذلك».

ولتقديم فائدة جلية.

أما في الآية : فالقائفة هي الإيذان بأنّ (الصابين) الذين كلنوا أرسخ عرقاً وأرسى قسماً في الكفر، وما سُموا صابين إلا لأنهم صبا عن الأديان كلها . ، لو آمنوا صَحَّ مع ذلك منهم إيمانهم فضلاً عن غيرهم ، فمن دَقَّ باب كريمة فتح . قدم ذكرهم إيذاناً بهذه النكتة والله تعالى أعلم بأسرار تزييله .

وأما في البيت : فهي الإيذان بأنّ المخاطبين أوغل في البغي فعاجل بنكروهم حيث كانوا أشدّ بغيّاً .

والوجه الثاني : أنهم آمنوا بخير - والصابون - والنصرى - وخير - والذين

(١) من لوفو شرقي نهر حزم - نيوه ١٦٥ - سيويه ٩٠ : ٩٨٠ - والإصحاف ١٩٠ - ويرى بعض  
 ٨ ٦٩ - ٧٠ - والبحرنة ١٠ - ٩٧٧ - ولشده فيه قوله (أشدّ بغيّاً) حيث يقع الضمير  
 لصغير (أنش) الذي حقه لرسد سده إذ يقدر ذكر حرمه . وقد تصدق بظهوره  
 لفرء يشبه لكثيري صغور لصفاء لرسد عي سده إذ قيل ذكر لحريرة ويكر سيويه  
 غلك لآله ع الكلام في مشده بغيّة من حشر حده . إذ يسهل بحرمه وللثنية  
 حده لآله لمرموي لمتكسر سده إذ يحرم هو سده يحرم بحرمه . وللمسة  
 بحرمه عو حده . إذ يسهل بحرمه وأصر مكلده لآله لمرموي حده . إذ يكر  
 لشده بحرمه يحرم الكلام ولا يصح لآله عو حده بغيّة كملك يكر لآله بغيّة عو حده  
 صكوة في كده حده لفر لكتده ١٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - والبحرنة ١٠ - ٩٨٣ - ٩٨٤ -  
 حرم ٢٧٢ - ٢٧٤

آمنوا» : مضمر ، والتقدير: إن الذين آمنوا من آمن بالله واليوم الآخر ، والصابئون والنصارى ، من آمن بالله واليوم الآخر.  
ونظير هذا قولك : «زيدٌ وعمروُ ذاهبٌ» فذاهب خبر عمرو، ويضمر لزيد خبر آخر مثله .

والوجه الثالث : أن يكون (والصابئون) عطفا على الضمير المتصل في «هادوا»، وهو قبيح عندنا غير قبيح عندهم .  
والجواب عن قولهم : «إنك وزيدٌ ذاهبان» : أن سيبويه<sup>(١)</sup> قد قال : إنه غلط ، فسقط الاحتجاج به .

والجواب عن جواز الحمل على المحل قبل تمام الخبر مع «لا» : أن «لا» لا تعمل في الخبر عند الأكثرين بخلاف «إن» فلم يجتمع فيه عاملان على واحد ، على أننا نقول «لا» «وإن» عمل في الخبر ، لكنه ركب مع النكرة بعده ، فصارا واحدا فكأنه لم يتسلط على الخبر عاملان .

---

(١) الكتاب ٢ : ١٥٥ .

... وَزَعَمَ سَيِّوِيهِ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلُطُونَ فَيَقُولُونَ إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ ، وَذَاكَ أَنَّ مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ فَيَرَى أَنَّهُ قَالَ هُمْ كَمَا قَالَ :

« وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا »

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَالصَّابِرُونَ ﴾ فَعَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ كَأَنَّهُ ابْتَدَأَ وَالصَّابِرُونَ بَعْدَ مَا مَضَى الْخَبَرُ ، وَأَنْشَدُوا :

قوله : « إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ..... »<sup>(١)</sup>

أي الصحيح : « إِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ذَاهِبُونَ » ، وَإِنَّكَ ذَاهِبٌ وَزَيْدٌ .

وقوله : « مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ ..... »

يعني أَنَّ « إِنْ » مع اسمها محلها الرفع بالابتداء ، فكأنه قال : « هم أجمعون » ، و « أَنْتَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » ، لأن « أجمعون » لا يكون إلا تابعا لما تقدم مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ، والمتبوع هنا مرفوع قدر قبله ، وهو : « هم » إذ هو من مظان المتبوعات : فكان تلك الكلمة ملفوظ بها أكدت بـ « أجمعون » ، وكذا « إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ » ألا ترى أنه قال : « مَعْنَاهُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ » فصار هذا نظير قولك : « إِنَّ زَيْدًا أَبُوهُ وَأَخُوهُ ذَاهِبَانِ » واستشهد في هذا بقوله<sup>(٢)</sup> :

١٤٢م- بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>(٣)</sup>

(١) هذا من الأساليب المغلوطة عند سيويه وعليه فإن صاحب الإقليد بين القياس الصحيح فيه - انظر سيويه ٢ : ١٥٥ .

(٢) هوزهير بن أبي سلمى ديوانه ص ٢٨٧ وسيويه ١ : ١٦٥ ، ٣٠٦ ، ٢ : ١٥٥ . والمغني ص ٤٧٦ وشرحه للسيوطي ٢٩٥ والإنصاف ١٩١ ، والخزانة ٩ : ١٠٥ حيث أشار صاحبها إلى خلاف في نسبه وقد مرت تحقيقه - انظر ص ٥٠٩ و ١٥١٥ .

(٣) في نسخة الأصل : ( ولا سابق ) وكذلك في سيويه ١ : ١٦٥ والمثبت من ع وهو من الطويل ، والشاهد فيه جر ( سابق ) عطفًا على ( مدرك ) على توهم الباء فيه فإنه يجوز زيادة الباء في خبر ليس

وإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقٍ

« فصل » وَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُ (إِنَّ) عَلَى أَنْ يَقَالَ : إِنَّ أَنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ . إِلَّا إِذَا فُصِّلَ بَيْنَهُمَا كَقَوْلِكَ : إِنَّ عِنْدَنَا أَنْ زَيْدًا فِي الدَّارِ .

كأنه قال : لست بمدرك ولا سابق .

قوله : «فَيْرِي .....»

هو بالياء المثناة التحتانية المفتوحة، أي : فيرى القاتل . ويحتمل أن يكون بالياء المضمومة .

قوله :

٥٨٦م-وإِلَّا فَاعْلَمُوا .....<sup>(١)</sup>

وقبله :

إِذَا جُرْتُ نَوَاصِي آلِ بَدْرِ فَأَذُوها وَأَسْرَى فِي الْوُثَاقِ<sup>(٢)</sup>  
وسبب هذا الشعر : أن قوما من آل بدر الفزاريين جاؤوا بعض بني طيء ، فعمد هؤلاء البعض إلى هؤلاء المجاورين ، فَجَزَّوْا نَوَاصِيهم ، وقالوا : قَدْ مَنَّا عَلَيْكُمْ وَلَمْ نَقْتُلْكُمْ ، وبنو فزارة حلفاء بني أسد ، فغضبت بنو أسد لأجل ما صنع بالبدريين : فقال بشر هذه القصيدة يذكر فيها ما صُنِعَ ببني بدر ، ويقول للطائيين : فإذا قد جَزَزْتُمْ نَوَاصِيهم ، فَأَحْمِلُوا إِلَيْنَا ، وَأَطْلِقُوا مَنْ أَسْرَتمْ مِنْهُمْ ، وإن لم تفعلوا فاعلموا أنا نبغيكم ونطلبكم . فإن أَصَبْنَا مِنْكُمْ أَحَدًا طَلَبْتُمُونَا بِهِ ، فصار كل واحد منا يبغي صاحبه . والشقاق : العداوة . يقول نبقى أبدا متعادين .

قوله : «فلا يقال إِنَّ أَنْ .....»

(١) مر تحقيقه قبل صفحتين - انظر ص ١٧٢٨ . قال السيرافي : والشاهد فيه أنه أتى بعد اسم أن ، وأنتم ضمير المرفوع ، ولو عطف على الاسم لوجب أن يقول وإياكم ولكنه قدره . انظر شرح أبيات سيويه ٣١ : ٣١ .

(٢) انظر البيت والقصة التي تليه حتى نهايتها في شرح أبيات سيويه ٣١ : ٣٢ .

« فصل » وَتُخَفَّفَانِ فَيَبْطُلُ عَمَلُهُمَا ، وَمِنْ أَلْعَرَبِ مَنْ يُعْمَلُهُمَا  
وَالْمَكْسُورَةُ أَكْثَرُ إِعْمَالًا ، وَيَقَعُ بَعْدُهُمَا أَلِاسْمُ وَالْفِعْلُ . . .

ذاك لثلاثا يتوالى حرفان مؤكدان في موضع واحد ، ألا تراهم لم يجمعوا «إِنَّ» و«لَا»  
الابتداء» لما فيه من الجمع بين المثلين معنى .  
فما ظنك في تفاديهم من الجمع لفظا ومعنى .  
ومن شرط الفاصل أن يكون ظرفا ، لأن في الظرف من الاتساع ما لا يكون  
لغيره .

قوله : «إلا إذا فصل . . . . .»

لزوال اجتماع المثلين لفظا .

فإن قلت : «لم ساغ اجتماع المثلين في : (إِنَّ أَنْ زيدا منطلق؟) قلت : «إحدى  
الكلمتين هناك كالزائدة . فوجودها كعدمها .

أما فيما نحن فيه<sup>(١)</sup> فالأمر بخلافه ، ألا ترى أنه لا بد لكل منهما من اسم وخبر .

قوله : «فيبطل عملهما . . . . .»

إذ في التخفيف يبقى كل واحد منهما على حرفين ، فيزول وزن الفعل إذ لا فعل  
على حرفين ، والعمل بالمشابهة ، فيزول العمل لزوال المشابهة .

والوجه الثاني : أن بالتخفيف ظهور مخالفة أخرى وهي سكون الآخر ، وأواخر  
الماضي مفتوحة .

قوله : «ومن العرب من يُعْمَلُهُمَا . . . . .»

وجه ذلك الإعمال : التشبيه بالأفعال المحذوفة الأواخر نحو «لم يك» فالنون  
منه محذوفة ، ومثله ع الكلام، وشر الثوب .

(١) في ع : «فما نحن بصده» والمثبت من الأصل .

... وَأَلْفَعْلُ الْوَاقِعُ بَعْدَ الْمَكْسُورَةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَفْعَالِ  
الْدَّخِلَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ ، وَجَوَزَ الْكُوفِيُّونَ غَيْرُهُ ..

قوله : « والمكسورة أكثر إعمالا ..... »<sup>(١)</sup>

لما بها من القوة ، بدليل أنها مستقلة بالفائدة بخلاف المفتوحة فهي ضعيفة بدليل انقلاب الاسم والخبر معها إلى حكم المفرد .

قوله : « والفعل الواقع بعد المكسورة ..... » -

لما بها من القوة ، بدليل أنها مستقلة بالفائدة بخلاف المفتوحة فهي ضعيفة بدليل انقلاب الاسم والخبر معها إلى حكم المفرد .

قوله : « والفعل الواقع بعد المكسورة ..... » -

إنما وجب أن يكون ذلك الفعل من الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر ، لأن «إنَّ» المكسورة من الداخلة على المبتدأ والخبر ، فلما حرمت الدخول عليهما بسبب التخفيف ، وجب أن تدخل من الأفعال على ما هو مختص بالدخول على المبتدأ والخبر لثلاثي يلزم العدول عن أصل «إنَّ» من كل وجه ، ولأن المكسورة تناسب باب علمت ، إذ التحقيق مناسب للعلم ، فناسب أن يختص بالدخول على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .

قوله : « وجوز الكوفيون غيره ..... »<sup>(٢)</sup>

وَحَجَّتْهُمْ أَنَّ «إنَّ» للإثبات والأفعال كلها للإثبات ، فلزم أن يسوغ دخولها على الأفعال كلها وتشيع ، لتحقيق المناسبة بينها وبينهن ، وهذا القول مردود لمخالفته القياس ، واستعمال الفصحاء .

(١) في الأصل : «استعمالا» والمثبت من ع لأنه الموافق لمتن المفصل وكذلك ابن يعيش وهذا وإن (القول في عمل «إن» المخففة النصب في الاسم) مسألة فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين . انظر الإنصاف ١٩٥ - ٢٠٨ وابن يعيش ٨ : ٧١ - ٧٧ .  
(٢) انظر الإنصاف ١٩٥ - ٢٠٨ .



... وَتَلْزَمُ الْمَكْسُورَةَ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا ..

ووجه القياس : ما ذكرنا آنفا.

وأما مخالفته استعمال الفصحاء ، فلأنه لم يوجد في القرآن ، ولا في كلام فصيح ، وقد وقع في كلامهم ما رووه من قوله :  
٥٨٧ - ( بِاللَّهِ رَبِّكَ )<sup>(١)</sup> إِنَّ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا<sup>(٢)</sup>

نادر ، أو جوابه : أنه على ما سنذكره من تقدير الضمير ، أو على تنزيل الجملة الفعلية منزلة الاسمية ، كما نزلوا : «إنما قام زيد» منزلة : «إنما زيد قائم» .

قوله : « وتلزم المكسورة اللام ..... »

للفصل بين «إن» النافية والمخففة من الثقيلة ، فإن قلت : قد سمع من العرب «أما إن جزاك الله خيراً» على تقدير : «أما إنه» ولا لام في خبر هذه المخففة كما ترى .

قلت : إنما تركوا اللام هنا ، لأن الإتيان بها لرفع الإلباس ولا إلباس فيما أوردت ، لأنه دعاء ، والدعاء يقع على صيغة الأمر وصيغة الأمر لا يدخل عليها حرف

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع .

(٢) عجزه : وَجِبْتَ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ .

وروايته في الخزانة (تالله) قال البغدادي في تحقيق هذا البيت : «والبيت لعاتكة بنت زيد ابن عمرو بن نفيل ، من أبيات رثت بها زوجها الزبير بن العوام ، وقد قتله عمرو بن جرموز المجاشعي غدرا بعد انصرافه من وقعة الجمل . أما الشاهد فيه كما بينه البغدادي : « على أن الكوفيين استدلوا به على جواز دخول إن المخففة على غير الأفعال الناسخة . وهذا عند البصريين شاذ ، لأن مذهبهم إذا خُفِّفَتْ إن وأهملت لا يليها غالبا إلا فعل ناسخ ، كما قال الشارح ، ولم يقيد بالماضي كما قيد ابن مالك ، لأن شراحه قالوا : ليس بصحيح ، لقوله تعالى : ﴿وَأَن تَنْظُرَ لِمَنِ الْكَذِبُ﴾ - انظر الخزانة ١٠ : ٣٧٣ - ٣٨١ وابن يعيش ٨ : ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ والإنصاف ٦٤١ ، وروايته في الإنصاف :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنَّ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

والبيت من الكامل .

... وَالْمَفْتُوحَةُ يُعَوِّضُ عَمَّا ذَهَبَ مِنْهَا أَحَدُ الْأَحْرَفِ الْأَرْبَعَةِ :  
حَرْفُ النَّفْيِ ، وَقَدْ ، وَسَوْفَ ، وَالسَّيْنُ ، تَقُولُ إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٌ ، وَقَالَ  
اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ ..

النفى ، لأنه كأنه قيل : اللهم اجزه خيرا . (والأمر إنشاء ، والنفى كالتكذيب ،  
والتكذيب والتصديق لا يدخلان الإنشاءات ، فلا يصح دخولهما في الإنشاءات ،  
وإنما يصح دخولهما في الإخبار فقط) (١) .

ولابد من أن يعلم أن دخول اللام إذا لم تكن عاملة فإن كانت عاملة فلا يلزم .

قوله : « والمفتوحة يعوض عما ذهب منها أحد الأحرف الأربعة . . . . . »  
اعلم أن المخففة إذا دخلت على الجملة الفعلية ، فلا بد من أحد الأحرف الأربعة  
المذكورة في المتن ، لأنه بالتخفيف ذهب منها ثلاثة أشياء .  
أحدها : التضعيف .

والثاني : اسمها وهو « الهاء » في « علمت أنه زيد منطلق » .

والثالث : ملازمتها الأسماء حتى قيل : « علمت أن لا يخرج زيد » (٢) ، فلما ذهب  
هذه الأشياء ، وصارت بحيث تلي الفعل بعد أن كانت تلازم الأسماء جاءوا بوسائط  
تفصل بينها وبين الفعل . وهي تلك الأربعة جبرا لما ظهر من النقصان ، وإنما عُيِّنَتْ  
هذه الأربعة للتعويض من قبل أنها مختصة بالأفعال ، فلما ذهب منها ما به شابهت  
الأفعال ، عوضت بما هو مختص بالأفعال .

وجه آخر : أنهم ألزموا الإتيان بأحد هذه الأربعة لثلايق الإلباس بين « أن » هذه  
وبين الناصبة للفعل ، لأنك إذا قلت : « عَلِمْتُ أَنْ سِيْذَهْبٌ » علم أن هذه ليست  
بالناصبة ، لأنها للاستقبال والجمع بين عِلْمِي الاستقبال مُسْتَكْرَهٌ . وعلى هذا :

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل وإنما هو من ع .

(٢) في ع : « علمت أن يخرج زيد » والمثبت من الأصل .

... وَفُرِيَءَ : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّيُؤْفِقِينَ﴾ عَلَى الْإِعْمَالِ ...

(سوف) ، و (حرف) النفي لأنهما للاستقبال . أما (قد) . فلأنه لما شابه «السين وسوف» أُجري مجراهما .

قوله : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّيُؤْفِقِينَ﴾ ...<sup>(١)</sup>

كل : مبتدأ . وَلَمَّا جَمِيعٌ : مبتدأ ثان ، وما : صلة ، ولدينا : لغو<sup>(٢)</sup> .  
أي : ليس بخبر ، ومُحَضَّرُونَ : خبر للمبتدأ الثاني . والمبتدأ الثاني مع خبره خبر للمبتدأ الأول .

قوله : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّيُؤْفِقِينَ﴾ ...<sup>(٣)</sup>

اللام في لما : موطئة للقسم ، والتقدير : «والله لما» ، وما زائدة<sup>(٤)</sup> ، وفي ليوفينهم : جواب القسم ، والتقدير : « وَإِنْ كُلًّا وَالله ليوفينهم » .

ومن شَدَّدَ النون من «إِنْ» وخفف الميم من «لما» «فما» صلة زائدة جيء بها لتفصل بين اللامين . إذ اللام في «لما» للتأكيد دخلت في خبر إن ، واللام في «لَيُؤْفِقِينَ» اللام التي يُلْقَى بها القسم .

والتقدير : والله «ليوفينهم» ولو لم يؤت بها ، لكان : لَلْيُؤْفِقِينَ ، فيستقل في اللفظ ، فوقع الفصل بها بين اللامين .

ومن خفف النون أعمل (إِنْ) مخففة كما يعملها مشددة ، وجاز ذلك ، لأن (إِنْ) لشبه الفعل كما يجوز إعمال الفعل تاما ومحذوفا نحو «يكون زيد قائما» (ولم يكن

(١) سورة يس آية ٣٢ .

(٢) كان حريا بالمصنف أن لا يستعمل عبارة لغو في توجيهه لهذه الآية وكلام الله تعالى منزّه عن هذا الوصف . ولعل الجُنْدِي قد تابع النحاة في استخدام هذا المصطلح وهو ما وقع فيه سبويه في الكتاب ١٣٩ : ٢ حين قال : وقال الله تعالى : ﴿وَإِنْ كُلًّا لَّيُؤْفِقِينَ لَدَيَّا مُحَضَّرُونَ﴾ إنما هي لَجَمِيعٍ ، وما : لغو . وانظر الكتاب ٣ : ١٥٢ ، ٤ : ٢٢١ .

(٣) سورة هود آية ١١١ .

(٤) في ع : «مزيدة» والمثبت من الأصل .

وَأُنْشِدُوا :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي فِرَاقَكَ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَفِيلِ﴾ \* وَقَالَ تَعَالَى :  
﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمَنِ الْكَذِبِينَ﴾ \* ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ  
لَفَسِيقِينَ﴾ \*

زيد قائما) فكذا ما نحن فيه أعمل إن مخففة اعتبارا لأصلها الذي هو الثقيل<sup>(١)</sup> .

وَأُنْشِد :

..... كَأَنَّ تَذْيِيهَ حُقَّانٍ<sup>(٢)</sup> ٥٨٨ -

ومن شدد الميم مع تشديد «إِنَّ» وتحقيقه فهو عندهم مشكل ، إذ ليس يراد «بَلَمَّا»  
ههنا معنى «الحين» ولا معنى «إِلَّا» ولا معنى «لَمْ» وأحسن ما يصرف إليه : أراد  
«لَمَّا» من قوله : «كلا لَمَّا» أي وإن كلاً جميعاً ، ثم وقف فصار «لَمَّا» ثم أجرى  
الوصل مجرى الوقف .

ويجوز أن يكون «لَمَّا» من المصادر مثل «الدعوى» و «الشورى» والألف ألف  
التأنيث<sup>(٣)</sup>

قوله :

٥٨٩ - فَلَوْ أَنَّكَ .....<sup>(٤)</sup>

(١) انظر التبيان في إعراب القرآن للمكبري ٢ : ٧١٥ - ٧١٧ ، والكشاف ٢ : ٢٩٥ .

(٢) هذا عجز بيت من الهزج وصدره : وصدر مُشْرِقُ النَّخْرِ .

وهو من شواهد سيبويه ٢ : ١٣٥ ، ١٤٠ التي جهل قائلها ، كما ذكره البغدادى في الخزانة  
١٠ : ٣٩٨ من غير عزو وكذلك فعل ابن يعيش في شرحه ٨ : ٨٢ وقد رواه بالرفع كما فعل  
سيبويه في (كَأَنَّ تَذْيَاهُ حُقَّانٍ) والشاهد فيه على رواية النصب تخفيف «أَنَّ» وإعمالها النصب  
في الاسم الظاهر .

(٣) انظر ما جاء في هذه الآية من وجوه إعراب مختلفة في البحر المحيط ٥ : ٢٦٦ - ٢٦٨ .

(٤) هو بتمامه :

وَأُنْشِدَ الْكُوفِيُّونَ :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وَرَوَوْا إِنْ تَزَيْنُكَ لِنَفْسِكَ ، وَإِنْ تَشِينُكَ لِهَيْبَةٍ ، وَتَقُولُ فِي الْمَفْتُوحَةِ  
عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقًا وَالتَّقْدِيرُ : أَنَّهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ..

الشاهد في البيت : أنه أعمل «أَنْ» المخففة حين أتى بالضمير المنصوب وإنما لم يعوض فيه «أَنْ» المخففة بأحد الأحرف ، لأن شرط التعويض وهو ما ذكرنا من ذهاب ثلاثة أشياء ، لم يوجد ، لأن «أَنْ» المخففة لم تدخل على الفعل ، إذ «الكاف» اسم ، لأنها لما دخلت على الاسم عدلت على الأصل من وجه واحد ، فلا يُعتد بذلك الدخول .

أما إذا دخلت على الفعل فالعدول هنا من وجهين . فيعتد بذلك فتحرم هي العمل .

يصف نفسه بالجود حتى لو سأل الحبيب الفراق مع فرط حبه لأجابه إلى ذلك كراهة ردُّ السائل .

والرواية بفتح الكاف في «أَنْكَ» ، و«فراقَكَ» . ويفتح التاء في «سألَني» . وعن ابن الأنباري أنه نقل عن الفراء بالكسر .  
قوله :

٥٨٧م-بِاللَّهِ رَبِّكَ .....

كانه قال : إنك قتلت مسلماً فلذا وجبت عليك عقوبة المتعمد ، والرواية «بالله» بالباء الموحدة .

فلو أنك في يوم الرِّخَاءِ سألَني طَلَاقَكَ لَمْ أَتَخَلَّ وَأَنْتَ صَدِيقُ

والبيت من الطويل لم يعزه النحاة في كتبهم - انظر ابن يعيش ٨ : ٧١ ، ٧٣ والإنصاف ٢٠٥

والمنقى رقم ٣٥ وشرحه ص ١٠٥ - ١٠٦ والخزانة ٥ : ٤٢٦ ، ١٠ : ٣٨١ .

(١) انظر ص ١١٣٤ فقد مر شرحه والتعليق عليه .

وقال :

فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا    أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ  
وَعَلِمْتُ أَنْ لَا يَخْرُجُ زَيْدٌ ، وَأَنْ قَدْ خَرَجَ ، وَأَنْ سَوْفَ يَخْرُجُ ، وَأَنْ  
سَيَخْرُجُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ .

قوله : « ورووا . . . . . »

زعم الفراء <sup>(١)</sup> أن قولهم «إن تزيتك لنفسك» كالنادر لأجل دخول «إن» على لفظ المستقبل، وإنما حققها أن تدخل على الماضي لثلاثي يجري مجرى «إن» التي للجزاء في أصل دخولها على المضارع .

قوله : « والتقدير : أنه زيدٌ منطلق . . . . . »

تقدير الضمير واجب في المفتوحة دون المكسورة ، لأن المفتوحة مع ما بعدها اسم ، ولا يخلو من عامل يعمل فيها ، فلم يجز تقدير إلغاء حكمها ، فلذا وجب أن نضم لها اسما لثبات حكمها في الكلام .

أما المكسورة : فهي تقع في صدر الكلام ، فيمكننا أن نقدرها حرفا غير عامل (كَهَلْ) .

والوجه الثاني : أن المفتوحة بما بعدها أكثر اتصالا من اتصال المكسورة ، لأن اتصال المكسورة اتصال عامل بمعمول لا غير ، واتصال المفتوحة اتصال عامل بمعمول ، واتصال صلة بموصول ولم يكن بد من أن يقدر اسم ليعمل فيه .

قوله <sup>(٢)</sup> :

٥٩٠- فِي فِتْيَةِ

(١) انظر ابن يعيش ٧٦: ٨ .

(٢) هو الأعشى - ديوانه ص ٩٥ وهذا البيت ترتيبه الثامن والثلاثون من معلقته المشهورة والتي عدتها ستة وستون بيتا من البسيط ، والبيت الشاهد بتمامه :

فِي فِتْيَةِ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا    أَنْ لَيْسَ يَذْفَعُ عَنْ ذِي الْحِيلَةِ الْحَيْلُ  
والشاهد على تخفيف آن وحذف اسمها المضمر ، والمضمر هو ضمير الأمر والشأن .

وقبله :

وَقَدْ عَدَوْتُ إِلَى الْحَانُوتِ يَتَّبِعُنِي شَاوٍ مِثْلُ شَلُولٍ شَلْشُلٌ شَوْلٌ<sup>(١)</sup>

الحانوت : بيت الخمار ، والشاوي : الشواء ، ومِثْلُ : مُسْتَحِثٌّ . والشلولُ : مثل المِثْلُ . وروى نَسُولٌ . وهو الذي يأخذ اللحم من القِدر، يقال فيه نَشَلٌ يَنْشُلُ . يريد أنه غدا إلى بيت الخمار ومعه غلام يشوي ويطبخ .

وقوله : « في فتية ..... »

يريد مع فتية كالسيوف في مضائهم في الأمور ، ويحتمل أن وجوههم تبرق كالسيوف صباحة : (قد علموا أن هالك) : يريد أنه هالك كل إنسان ، ومن يَحْفَى بالحاء المهملة : هو الفقير . وَمَنْ يَنْتَعِل : هو : الْغَنِيُّ . المعنى : أي قد علم هؤلاء الفتيان أن الهلاك يَعْصُ النَّاسَ ، غَنِيَهُمْ وفقيرهم ، فهم يبادرون إلى اللذات قبل أن يُحال بينهم وبينها .

(١) ديوان الأعشى ص ٩٥ وانظر شرح أبيات سيبويه ٢ : ٨٧ ومنه استمد الجندي شرح البيتين .

« فصل » وَالْفِعْلُ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَى الْمَفْتُوحَةِ مُشَدَّدَةٌ أَوْ مُخَفَّفَةٌ  
يَجِبُ أَنْ يُشَاكِلَهَا فِي التَّحْقِيقِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ  
الْمُبِينُ ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ ﴾ ، فَإِنْ لَمْ  
يَكُنْ كَذَلِكَ نَحْوُ : أَطْمَعُ وَأَرْجُو وَأَخَافُ فَلْيَدْخُلْ عَلَى أَنْ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ  
كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي ﴾ وَقَوْلِكَ : أَرْجُو أَنْ تُحَسِّنَ  
إِلَيَّ ، وَأَخَافُ أَنْ تُسِيءَ إِلَيَّ ، وَمَا فِيهِ وَجْهَانِ كَظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ  
فَهُوَ دَاخِلٌ عَلَيْهِمَا جَمِيعًا ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ أَنْ تَخْرُجَ ، وَأَنْ سَتَخْرُجَ ،  
وَأَنْتَ تَخْرُجُ ، وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً ﴾  
بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ .

« فصل » وَتَخْرُجُ (إِنْ) الْمَكْسُورَةُ إِلَى مَعْنَى أَجَلٍ . . .

قوله : « يجب أن يكون في التحقيق . . . . . »  
الأفعال على ثلاثة أضرب : ضرب يدل على ثبات الشيء كالعلم ، وضرب : يدل  
على خلاف الثبات كالطمع . وضرب يميل إلى هذا مرة وإلى ذاك أخرى كالظن .  
فالأول : يدخل على المشددة لما بين الدال على الثبات وكلمة التحقيق من  
التناسب .

والثاني : يدخل على «أَنْ» الناصبة لأنها للاستقبال ، والمستقبل غير ثابت في  
الحال .

والثالث : يدخل عليهما بالنظر إلى الجانبين .  
والمراد بالوجهين : الشك واليقين ، لأن الظن إذا قوي التحق باليقين وإذا ضعف  
التحق بالشك ، فلذا جاء في هذه الأفعال التي هي ظننت ، وَحَسِبْتُ ، وَخِلْتُ  
وجهان .



قال :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا      لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ  
وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ : «إِنَّ وَرَاكِهَهَا» ..

قوله : «إلى مَعْنَى أَجَلٌ .....

فيه دققة وهي أنه لم يقل إلى معنى نَعَمْ ، لأن نَعَمْ يستعمل في الاستفهام ، وهو شك ، و«إِنَّ» للتحقيق ، وهما لا يجتمعان .

و«أَجَلٌ» لاستعمال إلا لتصديق في الخبر ، والتصديق يناسب التحقيق وهذا هو الغاية في التلخيص . فسائر العلماء يذكرون فيه مَعْنَى نَعَمْ .

وما قبل

٥٦٤م - البيت <sup>(١)</sup>

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّبَاحِ يَلْمِزْنِي وَالْوُمُئُهُ .

وحمل <sup>(٢)</sup> بعضهم البيت على أَنَّ «إِنَّ» فيه هي المؤكدة ، قد أدخلها على اسمها وحذف الخبر للعلم به . يعني أن الأمر كذلك وما هو ببعيد عن الصواب .

والذي يجعلها بمعنى أَجَلٌ : يجعل هذه «الهاء» هاء السكت . وكأنه قال : «إِنَّ» وَالْحَقَّ هَاءُ السَّكْتِ لِلْوَقْفِ .

قوله : «إِنَّ وَرَاكِهَهَا» .....

قيل : أصل هذا أن عبد الله بن الزبير قد جاءه أعرابي طالبا منه شيئا .

فقال : إِنَّ نَاقَتِي تَعِبَتْ .

(١) البيت هو :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا      لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

وقد مر تحقيقه في ص ١٦٧٧ والشاهد فيه على ما قاله سيويه في الكتاب : «أما قول العرب في الحواب بئ» فهو بمنزلة أَجَلٌ ، وإذا عملت قلت : إن يامى . وهي التي بمنزلة أَجَلٌ .

قال الشاعر : بكر العوازل ..... امر الكتاب ١ : ١٥١ .

(٢) امر حزانة ١١ : ٢١٤ قد عره سعد بن أبي حبيب .

... وَتَخْرُجُ الْمَفْتُوحَةُ إِلَى مَعْنَى (لَعَلَّ) كَقَوْلِهِمْ أَنْتِ السُّوقُ أَنْتِ تَشْتَرِي لَحْمًا ، وَتُبْدِلُ قَيْسَ وَتَمِيمَ هَمَزَتَهَا عَيْنًا فَتَقُولُ : أَشْهَدُ عَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ .

(لَكِنَّ)

هِيَ لِلِاسْتِدْرَاكِ . تَوْسِطُهَا بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ نَفْيًا وَإِيجَابًا فَتُسْتَدْرَكُ بِهَا الْنَفْيُ بِالِإِيجَابِ ، وَالِإِيجَابُ بِالْنَفْيِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا جَاءَنِي . وَجَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَمْ يَجِئْ .

فقال : أَرِحْهَا .

فقال : عَطِشْتُ فِي الطَّرِيقِ .

فقال : أَسْقِهَا .

فقال الأعرابي : مَا جِئْتُكَ مُسْتَطَبًّا وَإِنَّمَا جِئْتُكَ مُسْتَمْنَحًا ، لَعَنَ اللَّهُ نَاقَةَ حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ .

فقال ابن الزبير : إِنْ وَرَاكِبَهَا<sup>(١)</sup> .

وروى المصنف عن أستاذه فريد العصر وهو يروي عن تلميذه أبي الفتح عثمان ابن جني أنه قال : « إِنْ أَلْمَعَاشُ مُفَرَّقٌ بَيْنَ الْأُحْبَةِ وَالْوَطَنِ » .

فقال ابن جني : « إِنْ أَلْمَعَاشُ مُفَرَّقٌ بَيْنَ الْأُحْبَةِ وَالْوَطَنِ بَرَفٍ<sup>(٢)</sup> الْمَعَاشُ بِمَعْنَى : « أَجَلٌ » .

وقيل في معنى قوله تعالى : ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا لَسِحْرَانِ ﴾<sup>(٣)</sup> إِنْ « إِنْ » بِمَعْنَى أَجَلٍ

(١) انظر القصة في حاشية الدسوقي على المغني ١ : ٣٨ والمغني ١ : ٣٨ والمغني ٣٨ واللسان (أنن) .

(٢) في ع : « فرفع » والمثبت من الأصل .

(٣) سورة طه آية ٦٣ .

وساحران : خبر مبتدأ محذوف . والتقدير : أجل هذان لهما ساحران بإدخال اللام على الجملة . وقد أعجب به أبو إسحق<sup>(١)</sup> .

وقيل : هو لغة بَلَحَرْتُ بن كعب جعلوا الاسم المثنى كالأسماء المقصورة فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب<sup>(٢)</sup> .

وَقُرِئَ : «إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ» على نحو قولك : «إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقٌ» بأن المخففة واللام الفارقة<sup>(٣)</sup> .

قوله : «كقولهم أَتَيْتِ السوقَ أنك تشتري لحما . . . . .»  
أي لعلك . قال عمرو القيس :

٥٩١ - عُوْجًا عَلَى الطَّلَلِ الْمُحِيلِ لِأَتْنَا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى أَبْنُ حِذَامٍ<sup>(٤)</sup>  
وهو أول من بكى على الديار . والمحيل : الذي أتى عليه الحول .

قوله : «وتبدل قيس . . . . .»

إنما تبدل همزتها بالعين لما بينهما من التشارك في المخرج .

قوله : «هي للاستدراك . . . . .»

معنى الاستدراك : أن الجملة التي تسوقها أولاً يقع فيها وهم للمخاطب فيتدارك ذلك بكلمة «لكن» كما إذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه وقلت : ما جاءني زيد ، يذهب قلب السامع إلى أن عمرواً أيضاً لم يَجِءْ لما كان بينهما من

(١) انظر هذا القول بنصه في الكشف ٢ : ٥٤٣ . وانظر اللسان (أنن) .

(٢) انظر الكشف ٢ : ٥٤٣ .

(٣) انظر الكشف ٢ : ٥٤٣ .

(٤) ديوانه ص ١٧٦ والبيت ترتيبه الرابع من قصيدة لامرئ القيس عدتها ثلاثة وعشرون بيتاً من الكامل . وروايته في الديوان : (لعلنا) بدل «لأننا» ، والشاهد في البيت قوله : (لأننا) على أن روي بدل (لعلنا) أي بإبدال العين همزة واللام المشددة نونا مشددة . كما روي أيضاً «لعلنا» على الأصل .

« فصل » وَالتَّغَايُرُ فِي الْمَعْنَى بِمَنْزِلَتِهِ فِي اللَّفْظِ كَقَوْلِكَ : فَارَقْنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا حَاضِرٌ، وَجَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْرًا غَائِبٌ ، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَلَوْ أَرَدْنَاكُمْ كَثِيرًا لَفَسَلْتُمْ وَلَنَنْزَعْنَكُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَكَمٌ ﴾ عَلَى مَعْنَى النَّفْيِ وَتَضَمَّنَ مَا أَرَاكُهُمْ كَثِيرًا .

هاتيك الملازمة السابقة ، فتزيل عنه ذلك الوهم بقولك « لَكِنَّ عَمْرًا جَاءَنِي » فالحاصل أن معنى : الاستدراك رفع وهم تولد عن كلام سابق والاستدراك شبيه الاستثناء ، فكما أن الاستثناء يستدرك فيه بكلمة الاستثناء النفي بالإيجاب نحو : « ما جاءني أحدٌ إلا زَيْدٌ » والإيجاب بالنفي (نحو « جاءني القوم إلا زَيْدًا ، كذلك الاستدراك يستدرك فيه « بَلَكِنَّ » النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي) <sup>(١)</sup> .  
إلا أن في الاستثناء استدراك جزء من كل ، بخلاف الاستدراك .

قوله : « والتغاير في المعنى ..... »

إنما كان كذلك ، لأنهم يحومون حول اللفظ مرة ، ويدورون مع المعنى أخرى ، وميلهم إلى جنبه المعنى أشد من ميلهم إلى جانب اللفظ ، لأن الغرض من الكلي هو المعنى لا اللفظ ، وإنما لمعان تعشق الصور <sup>(٢)</sup> ، وعلى هذه الطريقة قوله جل وعز : ﴿ وَلَوْ أَرَدْنَاكُمْ كَثِيرًا لَفَسَلْتُمْ وَلَنَنْزَعْنَكُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَكَمٌ ﴾ <sup>(٣)</sup> .  
إذ المعنى ما أراكمهم كثيرا ، لأن « لو » تفيد النفي في الإيجاب .

والإيجاب في النفي ، نحو « لو زرتني لزرتك » و « لو لم تزرنني لما زرتك » فيكون « لو أراكمهم » على معنى النفي ، ولكن الله سلم ، أي : عصم وأنعم بالسلامة من الفشل والتنازع في الاختلاف .

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع .

(٢) في ع : « الصورة » والمثبت من الأصل .

(٣) سورة الأنفال آية ٤٣ .

« فصل » وَتُخَفَّفُ فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا كَمَا يَبْطُلُ عَمَلُ إِنَّ وَأَنْ ، وَتَقَعُ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ عَلَى مَا سَيَجِيءُ بِبَيَانِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(كَأَنَّ) : هِيَ لِلتَّشْبِيهِ رُكِبَتْ أَلْكَافُ مَعَ (أَنْ) كَمَا رُكِبَتْ مَعَ ذَا وَأَيُّ فِي كَذَا وَكَأَيِّنْ . وَأَصْلُ قَوْلِكَ : «كَأَنَّ زَيْدًا أَلَّاسِدُ» إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ ، فَلَمَّا قُدِّمَتْ أَلْكَافُ فُتِحَتْ لَهَا أَلْهَمْزَةُ لَفْظًا ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْكُسْرِ ، وَالْفَضْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَصْلِ أَنَّكَ هُنَا بَانَ كَلَامُكَ عَلَى التَّشْبِيهِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ ، وَثُمَّ بَعْدَ مُضِيِّ صَدْرِهِ عَلَى الْإِثْبَاتِ .

قوله : «وتخفف .....»

إذا خففت «لِكِنَّ» لا يجوز إعمالها أَلْبَتَّةً ، بخلاف «إِنَّ» و «أَنَّ» و «كَأَنَّ» لأنها إذا خَفَّفَتْ تقع في حروف العطف ، فيلزم أن لا تعمل كسائر حروف العطف .

قوله : «كَأَنَّ .....»

الكاف في كَأَنَّ كاف التشبيه ركبت مع «أَنَّ» كما ركبت مع «ذَا» في : «عندي كذا درهما» ، ومع «أَيُّ» في : «كأَيُّ رجلا» ، غير أن معنى التشبيه قد خلع منها في هاتين الكلمتين ، وبقي في هذه .

وأصل قولك : «كَأَنَّ زَيْدًا أَلَّاسِدُ» إِنَّ زَيْدًا كَالْأَسَدِ ، نقلت الكاف إلى صدر الكلام ، وفتحت الهمزة ، لأن الكاف من حروف الجر ، والحروف الجارة مختصة بالدخول على المفردات ، فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وإن كان المعنى على الكسر .

ونظيرة هذه المسألة قولهم : «الضاربُ أباهُ زَيْدٌ» أي : الذي ضربَ أباهُ زيد ، فالألف واللام فيه بمعنى الذي ، لكنها من حيث الصورة كالألف واللام في نحو : «الغلام» و «الفرس» ، فأخرجوا الفعل على صورة الاسم رعاية للصورة .

« فصل » وَتُخَفَّفُ فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا، قَالَ :

وَنَحَرَ مُشْرِقِ اللَّوْنِ      كَانَ تُذْيَاهُ حَقَّانِ  
وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْمِلُهَا، قَالَ :

« كَانَ وَرِيدُهُ رِشَاءُ خُلْبِ »

وَفِي قَوْلِهِ : « كَانَ ظَنِّيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ »

قوله : « وَتُخَفَّفُ ..... »

حُكْمُ «كَانَ» فِي التَّخْفِيفِ حُكْمُ «إِنَّ» فِي ذَلِكَ ، لَأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ «إِنَّ» رَكِبَتْ مَعَ الْكَافِ . وَحُكْمُ «إِنَّ» فِي التَّخْفِيفِ : الْإِعْمَالُ وَتَرْكُهُ .

قوله :

٥٨٨م- وَنَحَرَ .....  
أَيُّ : رُبُّ      نَحَرَ      أَبْيَضُ      اللَّوْنِ .

قوله .

٥٩٢م- ..... كَانَ وَرِيدُهُ .....  
وَرِيدَاهُ : عِرْقًا جَيِّدِهِ ، وَالرِّشَاءُ : الْحَبْلُ ، وَالْخُلْبُ : اللَّيْفُ .

(١) تمامه : وَنَحَرَ مُشْرِقِ اللَّوْنِ      كَانَ تُذْيَاهُ حَقَّانِ

والبيت مرآفا - انظر ص ١٧٣٧ والشاهد فيه على رواية الرفع بعد كَانَ المخففة فتذياه مبتدأ .  
وحقان خبره . والجملة من المبتدأ والخبر خبر كَانَ ، واسمها محذوف . والتقدير : كأنه  
تذياه حقان .

(٢) البيت بتمامه : كَانَ وَرِيدُهُ رِشَاءُ خُلْبِ

وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٣ : ١٦٤ ، ١٦٥ ولم ينسبه لأحد . وهو في ملحقات  
ديوان رؤية ص ١٦٩ وفي الإنصاف ١٩٨ وابن يعيش ٨ : ٨٢ ، ٨٣ والخزانة ١٠ : ٣٩١  
واللسان خلب . والشاهد فيه معاملة كَانَ مخففة كإعمالها مشددة وعليه نصب (وريديه)  
اسما لها . والرفع جائز كما صرح به سيبويه في الكتاب ٣ : ١٦٥ حيث قال : وإن شئت  
رفعت في قول الشاعر : كَانَ وَرِيدَاهُ رِشَاءُ خُلْبِ .

... ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ : الرِّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْجَرُّ عَلَى زِيَادَةِ أَنْ .

« فصل » لَيْتَ : هِيَ لِلتَّمَنِّي كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَلَيْلِنَا نُرَدُّ ﴾ وَيَجُوزُ  
عِنْدَ الْفَرَاءِ أَنْ تَجْرِيَ مَجْرَى أَتَمَّنَى فَيَقَالُ : « لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا » ، كَمَا يُقَالُ  
: أَتَمَّنَى زَيْدًا قَائِمًا ، وَالْكَسَائِيُّ يُجِيزُ ذَلِكَ عَلَى إِضْمَارِ كَأَنَّ ، وَالَّذِي  
غَرَّهُمَا مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

قوله<sup>(١)</sup> :

..... ٥٩٣ - كَأَنَّ ظَنِيَّةً ..... (٢)

أولـه :

وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقَسَّمٍ

الموافاة : الإتيان ، والمقَسَّم : المحسن ، وتعطو : تتناول .

والناضر بالضاد : من النضارة أي حسن طري . والسَّلَم : ضرب من أشجار البادية .

قوله : « ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ ..... »

فالرفع : على ترك العمل للتخفيف ، والنصب : على الإعمال ، والجر : على زيادة  
أن للصلة ، كما أنها زيدت في نحو : وَلَمَّا أَنْ جَاءَ . أي كظنية .

قوله : « هِيَ لِلتَّمَنِّي ..... »

التمني : طلب المُتَنِّي ، والمُتَنِّي : أن يقدر الإنسان في نفسه شيئاً يرجو وقوعه ، سواء

(١) هو علماء بن أرقم كما ورد في كتاب الاختيارين للأخفش الأصغر ص ٢٠٥ تحقيق فخر الدين  
قباوة .

(٢) وتماء العجز : كَأَنَّ ظَنِيَّةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

والبيت مختلف في نسبه وقد أشار البغدادي إلى هذا الخلاف في الخزانة ١٠ : ٤١٣ -

٤١٤ . والبيت من الطويل وهو من شواهد سيويه ٢ : ١٣٤ ، ٣ : ١٦٥ . والإنصاف ٢٠٢ واس

بعيش ٨ : ٨٣ ، ٨٢ .

« يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَارِ وَاجِعَا »  
 وَقَدْ ذَكَرْتُ مَا هُوَ عَلَيْهِ عِنْدَ الْبَصَرَيْنِ  
 « فصل » وَتَقُولُ : « لَيْتَ أَنْ زَيْدًا خَارِجٌ » وَتَسْكُتُ كَمَا تَسْكُتُ  
 عَلَى ظَنَنْتُ أَنْ زَيْدًا خَارِجٌ ،

أن يكون ممكن الوجود ، وأن يكون مستحيله ، فالتمني إذن : لما يجوز أن يكون  
 ولما لا يجوز أن يكون<sup>(١)</sup> .

قال : <sup>(٢)</sup>

فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا  
 والترجي لا يكون إلا لما يكون .

قوله : « وَقَدْ ذَكَرْتُ مَا هُوَ عَلَيْهِ . . . . . »

يريد : ما ذكره في صدر الكتاب من أن التقدير : يَا لَيْتَ لَنَا<sup>(٣)</sup> .

٨٠م - و « رواجعا » : حال عمل فيها معنى التمني ، لأن الحال يعمل فيها معنى  
 الفعل .

والشاهد فيه قوله (كأن ظبية) حيث روي ظبية رفعا ونصبا وجرا . فالرفع على أنها خبر كان  
 والتقدير كأنها ظبية . والنصب على أنها اسم كأن والخبر قوله تعطو إلى وارق السلم ، والجر  
 على كون أن زائدة والكاف للتشبيه . ولا يجوز على رواية الرفع جعل ظبية مبتدأ وجملة تعطو  
 خبره ، لأن ظبية نكرة ولا يجوز الابتداء به .

(١) انظر الجنى الداني ص ٤٩١ وما بعدها .

(٢) هو أبو العتاهية - انظر ديوانه ص ٤٦ والبيت ترتيبه الرابع والأخير من مقطوعة شعرية له من

الوافر ، والأبيات :

بَكَيْتُ عَلَى الشَّبَابِ يَدْمَعُ عَيْنِي      فَلَمْ يُغْنِ الْبُكَاءُ وَلَا النَّجْبُ  
 فَيَا أَسَفًا أَيْسَفْتُ عَلَى شَبَابٍ      نَعَاهُ النَّجْبُ وَالرَّأْسُ الْخَضِيبُ  
 عَرِيتُ مِنَ الشَّبَابِ وَكَانَ عَصَا      كَمَا يَغْرَى مِنَ الْوَرَقِ الْقَضِيبُ  
 فَيَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا      فَأُخِيرَهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ

(٣) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر :



... (لعل) : هي لتوقع مرجو أو مخوف ، وقوله عز وجل :  
﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ و ﴿لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ ترج للعباد .  
وكذلك قوله عز وجل : ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَحْشَى﴾ معناه : آذها أنتم  
على رجائكما ذلك من فرعون ، وقد لمع فيها معنى التمني من قرأ  
« فأطلع بالنصب » ...

أما قول الفراء<sup>١</sup> : ففيه إعمال معنى الحرف وفساده ظاهر لا يخفى .  
وأما قول الكسائي<sup>٢</sup> : ففيه إضمار (كان) من غير حاجة ، فلا يعرى قوله من  
فساد .

قوله : «وتقول : لَيْتَ أَنْ زَيْدًا خَارِجٌ .....»  
وتقديره : لَيْتَ خُرُوجَ زَيْدٍ حَاصِلٌ .

(كما أن التقدير في «ظننت أن زيدا خارج» : ظننت خروج زيد حاصل)  
والاقتصار في الفصلين على أحد الجزأين لعدم الإلباس ، وإنما الحق «ليت» بـ  
«ظن» لتمازيهما في المعنى ، إذ في كليهما ترجح أحد الجائزين على الآخر ، لأن  
التمني تقدير أمر يتردد بين الوجود والعدم ، والتمني يحرص على ترجح أحد  
الطرفين وهو الوجود .

قوله : «هي لتوقع مرجو أو مخوف .....»  
ينبغي أن نبيّن أن «لعل» لتوقع ما هو مخوف أو غير مخوف ، والمراد بالمرجو غير  
المخوف . وهذا تفسير ملخص .

يلتزم له روح

وقد مر تحقيقه آت - انظر ص ٣٥٦ .

طبرني المعجم في لحن لداني ص ٤٩٢ وابن يعيش ٨ : ٨٤ .

١ طبرني الكشي في شرح ابن يعيش ٨ : ٨٤ .

٢ من القوس سقط من الأصل والمث من ع وس

... وَهِيَ فِي حَرْفِ عَاصِمٍ .

« فصل » وَقَدْ أَجَازَ الْأَخْفَشُ لَعْلَ أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، قَاسَهَا عَلَى لَيْتَ ،  
وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ :  
لَعْلَكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مِلْمَةً      عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنَا أَجْدَعَا

---

وسائر النحويين يفسرونه بالترجي ، والترجي لا يكون إلا في غير المخوف . (لا  
يقال أترجي الأمر المخوف) (١) .

قوله : « ترج للعباد ..... »

وإنما قال هذا ، لثلا يظن ظاناً أن الله تعالى يُرَجَى ، وإن كان ظاهر اللفظ يقتضي  
الترجي من المتكلم ، غير أنه لما استحال تصور الترجي من الله سبحانه ، لأنه إنما  
يكون فيما جهلت عاقبته ، وهو مستحيل في حق العالم بالمعلومات صُرف عنه إلى  
العباد .

قوله : « وقد لمح فيها ..... »

أي : في «لعل» ، إنما كان في لعل في هذه الآية (٢) معنى «لَيْتَ» لأن فرعون كان  
يَدْعِي أن البلوغ إلى أسباب السموات مرجو له ، فذكر بلفظة «لعل» ، وكان ذلك  
محالاً فصار «لعل» بمعنى «ليت» ، لأن «لعل» لا يستعمل في المحال . لا يقال  
«لعل الشباب يعود» وإنما يستعمل فيه «ليت» ، فلذا جاز إضمار «أن» بَعْدَ في قوله .  
﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ (٣) ، لأنَّ التمني من أحد المواضع الستة (٤) .

قوله : « في حرف عاصم ..... »

الحرف : الجهة ، لأنه الجهة التي انحرف إليها .

---

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل و س .

(٢) نص الآية ﴿ وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَنْهَكُنْ أَيْنَ لِي صَرَخًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ ﴾ (٣) أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ

إِلَى الْكُومُوسَى ... ﴿ سورة غافر آيتي ٣٦ ، ٣٧ . (٣) سورة غافر آية ٣٦ .

(٤) هي المواضع التي ينصب فيها المضارع بعد فاء السببية إذا كان مسبوقة بأحد أقسام الطلب

... قِيَاساً عَلَى عَسَى .

« فصل » فِيهَا لُغَاتٌ : لَعَلَّ ، وَعَلَّ ، وَعَنَّ ، وَأَنَّ ، وَلَأَنَّ ، وَلَعَنَّ ، وَلَعَنَّ ، وَعَنَّ . وعن أبي العباس أن أصلها عَلَّ زِيدَتْ عَلَيْهَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ .

قوله :

٥٤٢م-لَعَلَّكَ ..... (١)

أَلَمْ : نَزَلَ ، مِنَ اللَّائِي : أي من الدواهي اللاتي يدعئك أجدعا .  
أي : يتركك ذليلا ، والأجدع في الأصل : المقطوع الأنف ، إلا أنهم يستعملونه في موضع الذل ، وإنما خص الذل بالأنف ، لأنه موضع التكبر عندهم .  
(قال حسان :

٢٣١م-..... شُمُّ الْأُنُوفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ) (٢)

قوله : « قِيَاساً عَلَى (عَسَى) ..... »

لأنك تقول «عساك أن تفعل» (٣) ، فتجيء بالكاف ثم بأنْ تَفْعَلْ . فكذا في (لَعَلَّ) .

من أمر ونهي وتمن وترج وعرض واستفهام .

انظر شرح قطر الندى ٧١ - ٧٣ (ط السعادة) .

(١) البيت بتمامه :

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبْلِمَ مُلِمَةً عَلَىكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُوكَ أَجْدَعًا

والبيت لمتنم بن نوبرة وقد مر تحقيقه في باب أفعال المقاربة والرجاء والشروع ص ١٥٨٩  
والشاهد فيه اقتران خبر لعل بأن إجراء لها مجرى عسى ..

(٢) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع . وهو عجز بيت لحسان بن ثابت وصدرة :  
بِيضُ الْوُجُوهِ كَرِيمَةً أَحْسَبُهُمْ .

ديوان حسان ص ٣٦٦ . والبيت ترتيبه الثالث عشر من قصيدة لحسان بن ثابت عدتها ثمانية وعشرون بيتا من الكامل - انظر ص ٧٠٣ .

(٣) في ع : «عساك أن تقول كذا» والمثبت من الأصل .

قوله : « وفيها لغات ..... »<sup>(١)</sup>

وقعت هذه اللغات بين اللام والنون ، وبين الهمزة والعين والغين ، لما بين اللام والنون ، وبين هذه الثلاث من قرب المخرج .

(واللام عند أبي العباس)<sup>(٢)</sup> لام الابتداء ، وهي محذوفة في عَلْ إذ هي زائدة ، وقال غيره «لَعْلٌ» و «عَلٌ» لغتان .

وقيل : اللام فيه زائدة كالكاف في (كَأَنَّ) ، إلاً أن الكاف في (كَأَنَّ) زيدت للتشبيه واللام لا معنى لها .

(١) ذكر فيها المرادي اثنتي عشرة لغة جاء في الجنى الداني : «وفي (لعل) اثنتا عشرة لغة وهي : لعلٌ ، وعلٌ ، ولغنٌ ، وغنٌ ، ولأنٌ ، وإنٌ ، ورَعْلٌ ، ورَعْنٌ ، ولغنٌ ، ورَعْنٌ ، وِعْنٌ .

وهذه الثلاث بالغين المعجمة ، ولعلتُ بقاء التانيث . واختلف في الغين المعجمة في تلك اللغات الثلاث . ف قيل : هي بدل من المهيمة . وقيل : ليست بدلا منها . قال صاحب «رصف المباني» وهو أظهر ، لقلّة وجود الغين بدلا من العين . ولذلك جعل «غنٌ» بالمعجمة حرفا مفردا بباب أ هـ .

الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٨٢ .

(٢) في الأصل : «واللام عند أبي الحسن» وصوابه من ع لأن المبرد هو صاحب القول بزيادة اللام في عل . انظر شرح المفصل ٨ : ٨٧ ويعضد ذلك أيضا أن ما جاء في نسخة س موافق لما جاء في ع .



« ومن أصناف الحروف: حروف العطف »

الْعَظْفُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : عَظْفٌ مُفْرَدٌ عَلَى مُفْرَدٍ ، وَعَظْفٌ جُمْلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ ، وَلَهُ عَشْرَةُ أَحْرَافٍ : فَالْوَاوُ وَالْفَاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى أَرْبَعَتُهَا عَلَى جَمْعِ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي حُكْمٍ ، تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَزَيْدٌ يَقُومُ وَيَقْعُدُ ، وَبَكْرٌ قَاعِدٌ وَأَخُوهُ قَائِمٌ ، وَأَقَامَ بَشْرٌ وَسَافِرٌ خَالِدٌ ، فَتَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فِي الْمَجِيءِ ، وَبَيْنَ الْفِعْلَيْنِ فِي إِسْنَادِهِمَا إِلَى زَيْدٍ ، وَبَيْنَ مَضْمُونِي الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْحُصُولِ ، وَكَذَلِكَ ضَرَبْتُ زَيْدًا فَعَمْرًا ، وَذَهَبَ عَبْدُ اللَّهِ ثُمَّ أَخُوهُ ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ، ثُمَّ إِنَّهَا تَفْتَرِقُ ، بَعْدَ ذَلِكَ .

« فصل » فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ الْمُطْلَقِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ الْمَبْدُوءُ بِهِ دَاخِلًا فِي الْحُكْمِ قَبْلَ الْآخِرِ ، وَلَا أَنْ يَجْتَمِعَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ، بَلْ الْأَمْرَانِ جَائِزَانِ وَجَائِزُ عَكْسُهُمَا نَحْوَ قَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ الْيَوْمَ وَعَمْرُو أَمْسَ ، وَاخْتَصَمَ بَكْرٌ وَخَالِدٌ ، وَسَيَّانِ قُعُودُكَ وَقِيَامُكَ . . .

قوله : « حروف العطف . . . . . »

العطف في اللغة : الشئ والرد يقال : ( عطف العود ) : ثناه ورده إلى الآخر ، ومنه : عطف عليه أشفق . ومنه : العِطَاف للرداء إذا ألقىته على عِطْفِكَ الأيمن ورددته إلى الأيسر . فالعطف في الكلام أن ترد أحد المفردين إلى الآخر فيما حكمت عليه ، أو إحدى الجملتين إلى الأخرى في الحصول .

قوله : « وبين مضموني الجملتين . . . . . »

أي : لو لم تكن الواو لكان مضمونا الجملتين في الحصول حاصلين بغير جمع واشتراك .

... وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ .  
 وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ وَالْقِصَّةُ وَاحِدَةٌ .  
 وَقَالَ سَيِّبُونِي : وَلَمْ تَجْعَلْ لِلرَّجُلِ مَنْزِلَةً بِتَقْدِيمِكَ إِيَّاهُ يَكُونُ أَوْلَى بِهَا  
 مِنَ الْحِمَارِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ مَرَرْتُ بِهِمَا .

قوله : «بل الأمران .....»

أي يجوز أن يكون المبدوء به داخلًا في الحكم قبل الآخر ، ويجوز أن لا يجتمعا  
 في وقت واحد . ألا ترى أنك إذا قلت : «جاءني زيد اليوم وعمرو أمس» ، فالمبدوء  
 به وهو «زيد» غير داخل في الحكم أولاً ، بل الآخر وهو «عمرو» داخل فيه أولاً ،  
 وإذا قلت : «اختصم بكر وخالد» ، لا يمكن أن يقال إن الداخل في الحكم أولاً  
 هو «بكر» أو «خالد» . وكذا في قولك : «سَيِّانٍ قُودُوكُ وَقِيَامُكَ» . (والفرق أن الواو في  
 اختصم بكر وخالد جاءت مع اقتران الفعلين ، وفي سَيِّانٍ قُودُوكُ وَقِيَامُكَ<sup>(١)</sup> جاءت  
 مع استحالة اقترانهما .

قوله : ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ .....﴾<sup>(٢)</sup>

أي حطَّ عنا ذنوبنا .

قوله : «ولم تجعل .....»

أي ولم تجعل في قولك : «مررت برجل وحمارة للرجل منزلة لأن الواو لا تقتضي  
 الترتيب» ، والمراد بالمنزلة التقدم لا منزلة الفضيلة ، إذ الأحسن تقديم الأفضل ، ألا  
 ترى إلى قوله تعالى : ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ<sup>(٣)</sup>﴾ الآية ، قدم القلوب ، لأن القلب  
 رئيس الأعضاء ، يؤيده قوله عليه السلام : «إِن فِي الْجَسَدِ لَمُضْغَةً ، إِذَا سَلِمَتْ ،  
 سَلِمَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا سَقَمَتْ سَقَمَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ»<sup>(٤)</sup> .

(١) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ع .

(٢) سورة البقرة آية ٥٨ ، وسورة الأعراف آية ١٦١ (٣) سورة البقرة آية ٧ .

(٤) انظر الحديث في صحيح مسلم ٨ : ٢٠٣ والبخاري ١ : ٢٠ ونظيره مختلف .

.....

---

فإن قُلْتُ : ( لم بدأ بذكر الواو؟) قلت لأنها هي الأُمُّ في ذلك الباب، لإثبات المشاركة، والواو دلالتها على مجرد الاشتراك، وسائر حروف العطف تدل على معنى زائد على الاشتراك، ألا ترى أن الفاء توجب الترتيب و «أو» تثبت الشك، فلما كانت في تلك الحروف زيادة على حكم العطف صارت في المعنى كالمركبة، والواو مفرد، والمفرد قبل المركب.

والجواب الثاني : أن العطف لما كان عبارة عن الاشتراك، والواو متمحض لإفادة هذا المعنى دون غيره صار أصلاً في الباب.



« فصل ، وَالْقَاءُ وَثُمَّ وَحَتَّى تَقْتَضِيَ التَّرْتِيبَ ، إِلَّا أَنَّ الْقَاءَ تُوجِبُ  
وُجُودَ الثَّانِي بَعْدَ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ مُهَلَّةٍ ، وَثُمَّ تُوجِبُهُ بِمُهَلَّةٍ ، وَلِلذَلِكَ قَالَ  
سَيِّوِيَّةٌ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ثُمَّ أَمْرَأَةٍ ، فَالْمُرُورُ هُنَا مُرُورَانِ ... »

قوله : بِغَيْرِ مُهَلَّةٍ .....

بدليل صحة قولك : « سقيته فَرَوِي » ، وبدليل أنها تدخل على الجزاء والجزاء غير متأخر عن الشرط ، ومعنى قوله : « بغير مهلة » ، أن لا يتخلل بين الأول والثاني عمل ، كما إذا قلت : « دخلت البصرة فالكوفة » ، فالمعنى أنك لم تستعمل بعد دخول البصرة بعمل آخر حتى دخلت الكوفة<sup>(١)</sup> ، والأصل في القاء الإتياع ، والعطف مبني عليه ، ألا ترى أنها تعرى عن العطف في الجبر ، ولا تعرى عن الإتياع بحال .

قال ابن درستويه الواو أم حروف العطف ( والقاء وَثُمَّ قرعان للواو فالقاء بعد الواو<sup>(٢)</sup> ) وجعلت فاء لتكون من مخرج الواو ، فما بعد القاء لا يكون في المعنى إلا ثابتاً متصلاً مع تأخره بالأول غير مترسخ عنه ، ولا بينهما مهلة .

وأما وَثُمَّ ففيها ما في القاء من أن ما بعدها لا يكون إلا بعد الأول في المعنى ، غير أن بينهما مدة وتراخياً ؛ فلذا صارت على أكثر من حرف ، لتكون الميم ككون القاء ؛ لأنها أيضاً من مخرج الواو والقاء ، وكانت مشددة لأنها فرع الواو والقاء ، وزادت التاء عليها . لأن وَثُمَّ حرف العطف الثالث والتاء تقارب<sup>(٣)</sup> القاء ، ألا ترى أنه تبدل إحداهما بالأخرى في نحو الجَدَث والجَدَف ، والثَوَم ، والقوم وأشباه ذلك .

(١) في فـ « دخلت هذه الدار فهذه الدار فالميم أنك لم تستعمل بعد دخول لدر لأني

حصل آخر حتى دخلت لدر الثانية والمشت من الأصو وع

(٢) في الأصو وع هو لوه . و ثم مرعد نوه و لوه و بعد لوه ، وهو تحريف صوت لاه يحو

للميم ي في غير حله وتصحيح ذلك بوجه سعة فـ

(٣) في فـ « تقرب » وهو تحريف وصونه لمشت من الأصو وع

... وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا ﴾  
 وقوله : ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى ﴾  
 مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ لَمَّا أَهْلَكَهَا حَكَمَ بِأَنَّ الْبَأْسَ جَاءَهَا ...

قلت : «وحتى» لما دل على معنى الترتيب مع الدلالة على معنى الغاية والتراخي  
 جعل حرفا يناسب الواو وهو الثاء ، ألا ترى إلى إبدالهم الواو بالثاء في «ثراث»  
 ونحوه .

ثُمَّ كُرِّرَ وَزِيدَ عَلَيْهِ حُرْفَانِ وَهُمَا «الهاء» والألف فصار أربعة أحرف ليدل على أنه  
 بعد الواو بثلاث درجات وأنه الرابع من حروف العطف .

فَإِنْ قُلْتُ : « فما تقول في سائر الحروف العاطفة؟ » .

قلت : هي في التحقيق ليست بحروف عطف ، لأنها تخرج ما بعدها من قضية ما  
 قبلها . فَإِنْ شِئْتَ فَتَأَمَّلْ فِي قَوْلِهِمْ : «جاء زيدٌ لا عمرو» فـ «لا» أخرج «عمراً» عن  
 المجيء الذي دخل فيه «زيد» .

فَإِنْ قُلْتَ بِمِ ارْتِفَاعِ عَمْرٍو؟ قلت : بمضارعة الفاعل ؛ لأنه محدث عنه فكأنَّ  
 قولك « لا عمرو» : لم يفعل عمرو .

فَإِنْ قُلْتَ : فَلِمَ سَمَّى النَحْوِيُونَ هَذِهِ الْحُرُوفَ حُرُوفَ الْعُطْفِ؟

قلت : على المجاز ، لأنهم لما وجدوا الثاني معرباً بإعراب الأول وكان المعطوف  
 الصحيح أيضاً معرباً بإعراب ما قبله سَمَّوْهَا حُرُوفَ الْعُطْفِ ، وإنما سبيل (هذا  
 كسبيل صفة الاسم)<sup>(١)</sup> ، تعرب بإعرابه وليست بمعطوفة .

وقولك : «جاء زيد لا عمرو» من حيث المعنى : كعطف جملة على جملة على  
 نحو : «جاء زيد ، ولم يَجِْ عَمْرُو» . وقد حذف من بينهما حرف العطف من أجل

(١) في الأصل : «هذا السبيل صفة» وصوابه المثبت من ع .

... وَعَلَى دَوَامِ الْإِهْدَاءِ وَثَبَاتِهِ ، \* وَ (حَتَّى) الْوَاجِبُ فِيهَا أَنْ  
يَكُونَ مَا يُعْطَفُ بِهَا جُزْءًا مِنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِمَّا أَفْضَلُهُ كَقَوْلِكَ : مَا نَ  
النَّاسُ حَتَّى الْآنِبَاءِ ، أَوْ دُونَهُ كَقَوْلِكَ : قَدِمَ الْحَجَّاجُ حَتَّى الْمَشَةِ .  
\* وَ (أَوْ) (وَ) (إِمَّا) وَ (أَمْ) ثَلَاثُهُمَا لَتَعْلِيْقِ الْحُكْمِ بِأَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ ،  
إِلَّا أَنْ أَوْ وَإِمَّا يَقَعَانِ فِي الْخَبَرِ وَالْأَمْرِ وَالْإِسْتِثْنَاءِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : جَاءَنِي  
رَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، وَجَاءَنِي إِمَّا رَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو ، وَاضْرِبْ رَأْسَهُ أَوْ  
ظَهْرَهُ ، أَلْقَيْتَ إِمَّا عَبْدَ اللَّهِ وَإِمَّا أَخَاهُ ...

نُ فَعَلَ الْأَسْمَةُ اثْنَتَيْنِ قَدْ حُذِفَ وَاسْتَعْنِيَ عَنْهُ بِحَرْفِ النَّفْيِ ، لِأَنَّهُ أَتَى عَلَى  
لِاخْتِلَافِهِ ، وَنَحْوِ حَرْفِ النَّفْيِ عَلَى أَنْ لَيْسَ غَيْرُ جَاءٍ كَمَا أَتَى إِذَا قُلْتَ : جَاءَ زَيْدٌ  
وَعَمْرُو ، اسْتَعْنِيَ بِفَعْلٍ الْأَسْمَةُ الْأُولَى عَنْ فَعْلِ الثَّانِي ، وَنَحْوِ الْوَاقِعِ عَلَى أَنْ (عَمْرُو)  
يُضَدُّ جَاءَ فَتُعْرَبُ لثَانِي بَعْدَ (لَا) بِالْمَضْرُوعَةِ ، كَمَا تُعْرَبُ بَعْدَ الْوَاقِعِ .

قَوْلُهُ : (حُكْمُ يَأْتِي النَّاسُ .....)

لَمَّا كَانَ مَجِيءُ لِبَاسٍ عِنْدَ النَّاسِ مَجْهُولًا ، جَعَلَ كَالْمَعْلُومِ ، فَلَمَّا حَصَلَ  
لِهَلَاكِ عَقْدِ النَّاسِ أَنْ لِبَاسٌ جَاءَهُمْ ، فَلَمَّا صَحَّ دُخُولُ الْقَاءِ فِي (فَجَعَلَهُ) ، وَإِنَّمَا  
خُصَّ هَذَانِ لِقَوْلِهِمَا وَقْتُ الْبَيَاتِ ، وَوَقْتُ الْقِيَامَةِ . لِأَنَّهُمَا وَقْتُ الْعَقْلِ وَالذِّعَةِ  
فَيَكُونُ نَزْوِلُ لَعَابٍ فِيهِمَا أَشَدَّ وَثَقُلَ .

قَوْلُهُ : (وَعَمْرُو لَا هَتَاءَ .....)

يُ : نَحْوُ عَمْرُو هَدِي .

١٠٠ . بِشَدَّةِ الْوَجْهِ لِلْمَحْتَرِي خَدَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَتَرَى قَرْيَةً سَاحِيَةً فَفُتِحَتْ ﴾

فَقِيلَ

نَهْ ٤٠ مِ سُوْرَةِ الْأَعْرَافِ

١٠١ . فِي الْأَصْلِ هُوَ لَمَحَظَةُ مَرَّعٍ لَمْ يَصُوبْ لِمَا فِي قَوْلِهِ لَمَحَظَةُ عَمْرُو لِلْمَحْتَرِي

فِي الْكُتُبِ ٥٠ ٥١

١٠٢ . بِشَدَّةِ الْوَجْهِ لِلْمَحْتَرِي شَدَّ لَمَحَظَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَتَرَى عَمْرُوًهُمَا يَوْمَ نَبَسَتْ ﴾

فَقِيلَ ٥٢ مِ سُوْرَةِ صَافٍ

... و (أُم) لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً ..

قوله : «الواجب فيها .....»

قد سبق شرح هذا فلا نعيده ، وانتصاب «أفضله» على أنه بدل من الجزء .

قوله : «أَوْ وَإِمَّا .....»

لـ «أَوْ» ثلاثة أوجه<sup>(١)</sup> :

أحدها : أن تكون للشك ، نحو «جاء زيدٌ أو عمرو» أردت أن تخبر بمجيء زيدٍ فاعتراك شك فجوّزت لذلك أن يكون «عمرو» هو الذي جاءك فأنتيت «بأَوْ» وعطفْتَ «عَمْرًا» على «زيد» فصار كلامك مفيداً أنَّ واحداً منهما جاء ولذلك لو أتيت بأشياء وقلت «جاء زيد أو عمرو أو خالد» .

الثاني : التخيير ، كقولك «اضرب رأسه أو ظهره» فقد أمرته بضرب أحدهما بغير عينه ، ولم تجوّز أن يضربهما معا ، فليس في هذا شك ، وإنما هو تخيير ، ألا ترى أن الأمر إذا قال : اضرب رأسه أو ظهره لم يكن هناك شيء موجود قد شك في كونه كما يكون في الخبر في قولك «جاء زيد أو عمرو» .

وحكم «إِمَّا»<sup>(٢)</sup> فيما ذكرنا حكم «أَوْ» .

وأما الوجه الثالث : فسيجيء بيانه بعد إن شاء الله تعالى .

قوله : «وَأَمْ لَا تَقَعُ فِي الْأَسْتِفْهَامِ إِلَّا مُتَّصِلَةً .....»

معنى الاتصال : أنها تكون معادلة للهمزة وقرينة لها حتى تكونا جميعاً بمنزلة «أي» ومعنى المعادلة أن تتصل بها ويجري مجرى أي فيكون قولك : «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو» بمنزلة : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ .

وهنا سرٌّ فَلْتَكْشِفْهُ ، وهو أن السؤال على أربع مراتب :

(١) الجنى الداني ٢٢٧ - ٢٣٢ .

(٢) الجنى الداني ٥٢٨ - ٥٣٣ .

... وَالْمُنْقَطَعَةُ تَقَعُ فِي الْخَبَرِ أَيْضًا تَقُولُ فِي الِاسْتِفْهَامِ : أَرَيْدُ  
عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو، وَفِي الْخَبَرِ إِنَّهَا لِأَبَلْ أَمْ شَاءَ ..

الأولى : السؤال بالهمزة وحدها نحو «أعندي شيء مما تحتاج» (١) إليه؟، فيقال  
نعم . فتقول : «ما هو؟» فيقال : متاع ، فتقول : أي متاع؟ هو؟ فيقال بَزْ (٢) . فيقول  
الآخر : أَلَاذْ (٣) هُوَ أَمْ رَدَنْ (٤)؟

فهذا بيان المراتب ، وأشدّها إيهاما السؤال الأول ، لأنه ليس فيه ادعاء شيء ،  
ثم الثاني لما فيه من ادعاء شيء عنده .

ثم الثالث : لأنه لتفصيل ما أجمله كما في السؤال الثاني .

ثم الرابع : لأنه لتفصيل ما أجمله «أي» .

وهذا معنى قولهم الهمزة وأم تجريان مجرى أي فَتَقَهُمْ .

أما المنقطعة فمعناها : أن لا تكون متصلة بما قبلها ، ويكون ما بعدها كلام  
مستأنفا . (وأم) هذه هي (المشرحة) (٥) بيل وهمزة الاستفهام وهي تقع في الاستفهام  
والخبر . فالاستفهام نحو قولك : «أريد عندك أم عمرو» فأنت في هذا غير مستفهم  
عن أن تعين لك واحدا بعينه ، وإنما تكون مستفهما عن واحد بعينه بعد إضرابك  
عن آخر ، فكأنك قلت «أريد عندك ظانا أنه عند مخاطبك ، ليقفك المخاطب على  
حقيقة الأمر ، فتقول : لا أو نعم ، ثم بدا لك وصرت تظن أن الذي عند عمرو  
وأردت أن تترك الاستفهام عن زيد إلى الاستفهام عن عمرو فقلت : أم عندك  
عمرو فكأنك قلت : «بل أعندك عمرو» ولذا ذكرت لكل منهما خبره . وهو أنت

(١) في الأصل : «احتاج» والمثبت من ع .

(٢) في ع : «المتاع» والمثبت من الأصل .

(٣) البَزْ : الثياب ، وقيل متاع البيت من الثياب خاصة . اللسان : (بزر) .

(٤) أَلَاذْ : ثياب حرير تنسج بالصين ، واحده لآفة . اللسان (لوذ) .

(٥) الرَدَنْ : الخَزُّ الأصفر ، اللسان : (ردن) . (٦) هكذا رسمه في جميع النسخ

كررت «عندك» ولم تقتصر على ذكره مرة، لأنك لما أضربت عن استفهام الأول،  
وجب أن يكون خبر عمرو مذكورا، لأن هذا كلام مستأنف.

أما الخبر فكقوله : «إنها لإبل أم شاء» فقوله «إنها لإبل» إخبار محض، ثم جاء  
بعده الاستفهام الذي هو «أم» كأن قائل هذا القول سبق بصره إلى أشخاص فظن  
أنها إبل فأخبر عن مقتضى ظنه وقال : «إنها لإبل» أي إن تلك الأشخاص لإبل ثم  
اعترضه الشك فأضرب<sup>(١)</sup> عن الإخبار السابق فقال : أم شاء على تقدير : أم هي شاء  
دالا على أنه قد ترك ذلك الخبر وصار محتاجا إلى الاستفهام فَقَدْ أَعْنَى<sup>(٢)</sup> «أم» غناء  
«بل» والهمزة إذا قلت : إنها لإبل بَلْ أَهِيَ شَاءٌ ، لأنَّ «بل» تدل على أنه قد أضرب  
عن إخباره الذي شرع فيه . والهمزة تدل على أنه قد صار يستفهم صاحبة الذي كان  
يخبره أولا عن تلك الأشخاص .

(١) في ع : «فأعرض» والمثبت من الأصل .

(٢) في نسخة ع والأصل «أغناء» بالفتح قائمة .

« فصل » وَالْفَصْلُ بَيْنَ أَوْ وَأَمْ فِي قَوْلِكَ : «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو ، وَأَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ، أَنْتَ فِي الْأَوَّلِ لَا تَعْلَمُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ ، فَأَنْتَ تَسْأَلُ عَنْهُ ، وَفِي الثَّانِي تَعْلَمُ أَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ ، إِلَّا أَنْتَ لَا تَعْلَمُهُ بِعَيْنِهِ ، فَأَنْتَ تُطَالِبُهُ بِالتَّعْيِينِ .

فَقُولِهِ : ( هِيَ شَاءَ ) بَعْدَ ( بَلَّ ) كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ غَيْرُ مُتَّصِلٍ بِقَوْلِهِ «إِنِّهَا لِإِبِلٍ» .

قَوْلُهُ : « وَالْفَصْلُ بَيْنَ أَوْ وَأَمْ » . . . . .

فَقَدْ أَبَانَ الْفَرْقَ بَيْنَ ( أَوْ وَأَمْ ) وَقَالَ : إِنَّكَ لَا تَعْلَمُ فِي قَوْلِكَ : «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو»<sup>(١)</sup> ، كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ . ( وَتَعْلَمُ فِي قَوْلِكَ « أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو» كَوْنَ أَحَدِهِمَا عِنْدَهُ )<sup>(٢)</sup> ، إِلَّا أَنْتَ لَا تَعْلَمُهُ بِعَيْنِهِ فَأَنْتَ تُطَالِبُهُ بِالتَّعْيِينِ يَعْنِي أَنَّ «أَوْ» تَفِيدُ الشُّكَّ كَمَا كَانَ يَفِيدُهُ فِي : «جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو» فَإِذَا أَتَيْتَ بِـ «أَوْ» بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ فَقُلْتَ : «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو» دَلَّ عَلَى أَنَّكَ تَسْتَفْهَمُ عَنْ أَحَدِهِمَا ، كَمَا دَلَّ قَوْلُكَ : «جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو» عَلَى أَنَّ الْمَجِيءَ قَدْ صَارَ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا كَانَ الْوَاجِبُ عَلَى الْمَسْئُولِ أَنْ يَقُولَ : «لَا» إِنْ لَمْ يَكُنْ وَاحِدًا مِنْهُمَا عِنْدَهُ ، أَوْ يَقُولَ «نَعَمْ» إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا عِنْدَهُ ، لِأَنَّكَ إِنَّمَا سَأَلْتَ عَنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا فَقَطْ . فَهُوَ بِمِثْلِهِ أَنْ تَقُولَ « أَجَاءَنِي وَاحِدٌ مِنَ الْقَوْمِ » فِي أَنَّكَ تَسْتَفْهَمُ عَنْ مَجِيءِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ ، فَلَيْسَ الْجَوَابُ إِلَّا أَنْ تَقُولَ «لَا» أَوْ «نَعَمْ» .

وَأَمَّا «أَمْ» فَلِلسُّؤَالِ عَنِ الْمَعْيَنِ ، لِأَنَّ قَوْلَكَ «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟» جَارٌ مُجْرَى قَوْلِكَ «أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟» ، وَأَيُّهُمَا : تَفِيدُ السُّؤَالَ عَنْ عَيْنِ الَّذِي هُوَ عِنْدَهُ ، وَهَذِهِ هِيَ ( أَمْ ) الْمُتَّصِلَةُ بِعَيْنِهَا . وَالْوَاجِبُ عَلَى الْمَسْئُولِ فِي هَذَا أَنْ يَقُولَ : «زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو»<sup>(٣)</sup> وَلَا يَقُولَ : «لَا أَوْ نَعَمْ» لِأَنَّ «لَا أَوْ نَعَمْ» جَوَابٌ مَنْ لَمْ يَعْرِفْ كَوْنَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْإِطْلَاقِ عِنْدَهُ .

(١) فِي ع وَف : «أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو» وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ لِلْمَعْنَى وَالْمَثْبُوتُ .

(٢) مَدِينَتَيْنِ يَفِيدُ مَعْ وَنَعَمْ مِنَ الْأَصْلِ .

(٣) فِي ف : «زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو» وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَف .

« فصل » وَيُقَالُ فِي (أَوْ) وَ (إِمَّا) فِي الْخَبَرِ إِنَّهُمَا لِلشَّكِّ وَفِي الْأَمْرِ إِنَّهُمَا لِلتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ ، فَالتَّخْيِيرُ كَقَوْلِكَ : أَضْرِبْ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا وَخُذْ إِمَّا هَذَا وَإِمَّا ذَلِكَ ، وَالْإِبَاحَةُ كَقَوْلِكَ : جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ ، وَتَعَلَّمْ إِمَّا الْفِقْهَ وَإِمَّا النَّحْوَ .

ومن سألك (بأيهما) فهو يطلب التعيين (فَأَوْ) إذن استنبات فقط ، و «أم» إثبات واستنبات .

قوله : « ويقال في (أَوْ) و (إِمَّا) ..... »  
قد سبق تقرير الوجهين في أو وإما .

والوجه الثالث : أن تختار للإباحة لكن في الأمر نحو: (جَالِسِ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سِيرِينَ) ، و(تعلم إما الفقه وإما النحو) .

وهذا يشبه التخيير من وجه ، وهو أنه إذا جالس أحدهما كان مطيعا ، وكذا إذا تعلم أحدهما . ومفارق له من وجه آخر وهو أنه إن جالسهما معا أو تعلمهما معا كان جائزا .

وإذا قلت : (اضرب زيدا أو عمرا) ، و (خُذْ إما هذا أو ذاك) فضربهما جميعا أو أخذهما جميعا لم يَجْزُ ، وإنما قال : «ويقال» تنبيها على أن ذلك ليس بلازم ، إذ من الجائز أن لا يكون المتقدم في الخبر مشكوكا فيه بأن يكون المتكلم مُبْتَهَمًا على السامع فأما في الأمر فوضعهما لإثبات الحكم لأحد الأمرين ، إلا أنه حصلت قرينة يفهم معها أن الأمر غير حاجز عن الآخر وهما لأحد الأمرين في الخبر والأمر . أما في الخبر : فظاهر ، وأما في الأمر : فإنك إذا قلت : (تَعَلَّمْ الفقه أو النحو) ، فتعلم المأمور أحدهما فإنه مُمْتَل لا محالة وقوع تعلم الآخر غير محظور؛ لقرينة دالة على كونه غير محظور ، وهو أمر خارج لا تعلق له بحرف العطف .



« فصل » وَيَبَيِّنُ أَوْ وَإِمَّا مِنْ الْفَضْلِ أَنَّكَ مَعَ أَوْ يَمْضِي أَوَّلُ كَلَامِكَ عَلَى الْيَقِينِ ثُمَّ يَعْتَرِضُهُ الشُّكُّ ، وَمَعَ إِمَّا كَلَامُكَ مِنْ أَوَّلِهِ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّكِّ . وَلَمْ يَعُدَّ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ إِمَّا فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ لِدُخُولِ الْعَاطِفِ عَلَيْهَا وَوُقُوعِهَا قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ . \* وَ (لَا) وَ (بَلْ) وَ (لَكِنْ) \* أَخَوَاتُ فِي أَنَّ الْمَعْطُوفَ بِهَا مُخَالِفٌ لِلْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، فَ (لَا) تَنْفِي مَا وَجَبَ لِلأَوَّلِ كَقَوْلِكَ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو وَ (بَلْ) لِلإِضْرَابِ عَنِ الْأَوَّلِ مَنْفِيًّا أَوْ مُوجِبًا كَقَوْلِكَ :

قوله : «لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف . . . . .»<sup>(١)</sup>

أي في «إما» جهتان آبيتان في كونها عاطفة :

إحدهما أنك تقول : «جاءني إما زيد وإما عمرو» ، فتدخل الواو عليها في «وإما»<sup>(٢)</sup> . فلو كانت حرف عطف لامتنع دخول حرف (عطف آخر عليها)<sup>(٣)</sup> . ألا تراك لا تقول : «جاءني زيد وأو عمرو» فلو كانت بمنزلة (أو) لجرت مجراها في امتناع دخول الواو عليها .

والجهة الثانية : أنك تقول : «خذ إما هذا وإما ذاك» فتذكرها قبل معمول الفعل وما يكون معمولاً للفعل لا يعطف عليه ، بدليل أنك لا تقول «ضربت وزيداً» ، إنَّ العطف إنما يحتاج إليه فيما يفضل عن الفعل نحو «ضربت زيداً وعمراً» ، لأن «ضربت» إذا أخذ مفعوله في «ضربت زيداً» كان ممتنعاً من أن يعمل في «عمرو» فتأتي بحرف العطف لتدخله في عمله فتقول : ضربتُ زيداً وعمراً ، فإذا كان كذلك

(١) إشارة إلى قول المصنف في المتن (ولم يعد الشيخ أبو علي الفارسي إما في حروف العطف لدخول العاطف عليها ووقوعها قبل المعطوف عليه) .

انظر قول أبي علي الفارسي في الجنى الداني ٥٢٩ .

(٢) في الأصل : «إما» والمثبت من ع . (٣) في الأصل : «عطف عليها» والمثبت من ع .

... جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمَرُو ، وَمَا جَاءَنِي بِكَرُّ بَلْ خَالِدٌ ، وَلَكِنْ إِذَا  
عُطِفَ بِهَا مُفْرَدٌ عَلَى مِثْلِهِ كَانَتْ لِلْاِسْتِذْرَاكِ بَعْدَ التَّنْفِي خَاصَّةً كَقَوْلِكَ :  
مَا رَأَيْتُ زَيْدًا لَكِنْ عَمْرًا ..

استحال أن يعطف معمول الفعل على الفعل فلو كان «إما» حرف عطف لامتنع وقوعها بين الفعل ومعموله .

قوله : « كقولك جاءني زيد لا عمرو ..... »

فلو قلت : « ما جاءني زيد لا عمرو » لم يجز .

قوله : « وبل للإضراب عن الأول ..... »

الإضراب : الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه .

قال :

٥٩٥- أَصْبَحْتُ عَنْ طَلَبِ الْمَعِيشَةِ مُضْطَرًا لَمَّا وَثِقْتُ بِأَنْ مَالَكَ مَالِي<sup>(١)</sup>

وإذا عرفت هذا ، فاعرف أن «بل» للإضراب عن الأول والإثبات للثاني ، فإنك

إذا قلت : « جاءني زيدٌ بَلْ عمرو » وكنت قاصدا الإخبار بمجيء (زيد) ثم تبين لك

أنك غلطت في ذلك ، فصرت تضرب عنه وتعرض عن ذكره إلى «عمرو» وقلت : «بل

عمرو» فـ «بل» نقيض «لا» ، لأن «لا» تنفي عن الثاني ما وجب للأول و «بل»

ثبتت للثاني ما وجب للأول ، فالمجيء في قولك : «جاءني زيد لا عمرو» منفي

عن «عمرو» مُثَبَّتٌ لزيد . وفي قولك : «ما جاءني زيد بل عمرو» منفي عن زيد مثبت

لعمرو .

قوله : « وما جاءني بكرُّ بل خالِدٌ ..... »

هذا على وجهين :

أحدهما : أن يكون التقدير : (ما جاءني بكر بل ما جاءني خالد) فكأنك قصدت

(١) البيت من الكامل وقد ذكره صاحب اللسان من غير عزو في باب «ضرب» وقد أتى به الجندي

شاهدا على استعمال الإضراب بمعنى الإعراض وهو معنى مستفاد من (بل) .

... وَأَمَّا فِي عَطْفِ الْجُمْلَتَيْنِ فَتَظِيرَةُ بَلْ فِي مَجِئِهَا بَعْدَ النَّفْيِ  
وَالْإِيجَابِ ، تَقُولُ : جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو لَمْ يَجِئَا ، وَمَا جَاءَنِي زَيْدٌ  
لَكِنْ عَمَرُو قَدْ جَاءَا .

أن تثبت نفي المجيء بـ لكن ثم استدركت فائتبه لخالده .

والوجه الثاني : أن المعنى : ما جاءني بـ لكن بل جاءني خالد ، فيكون نفي  
المجيء ثابتاً بـ لكن ويكون إثباته لخالده ، ويكون الاستدراك في الفعل وحده دون  
الفعل وحرف النفي معاً .

قوله : « ولكن ..... »

اعلم أن لكن يستدرك بها ما يقدر في الجملة التي قبلها من التوهم نحو قولك : « ما  
جاءني زيد لكن عمرو جاءني » . فلمتوهم أن يتوهم أن « عمراً » لم يَجِئَا أيضاً  
فأماطت كلمة « لكن » هذا التوهم .

فإذا قلت : « قد جاز الجمع بين الواو ولكن والجمع بين حرفي العطف ممتنع » .  
قلت : إذا جاءت الواو خرجت عن العطف وخلصت لإفادة الاستدراك وشيئتها فيما  
ذكرنا « حتى » فأنت إذا قلت : « غلبت الناس حتى زيداً وحتى عمراً » ، فحتى الأولى  
للعطف ، والثانية لإفادة معنى الغاية .

واعلم أن « لكن » أخص من « بل » في الاستدراك لأنك تستدرك بـ « بل » بعد  
الإيجاب والنفي كما ذكرنا ، ولا تستدرك بـ « لكن » إلا بعد النفي . ( ولا تقول )<sup>(١)</sup> :  
« رأيتُ زيداً لكن عمراً » وإنما تقول « مارأيتُ زيداً لكن عمراً » .

هذا في عطف المفرد على المفرد ، أما في عطف الجملة على الجملة فهي  
نظيرة « بل » في مجيئها بعد النفي والإيجاب كمثاليه<sup>(٢)</sup> .

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل وف .

(٢) المثالان هما : « جاءني زيد لكن عمرو لم يَجِئَا » ، وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء .

فقولك : « عمرو لم يَجِءْ » جملة منفية وما قبل « لكن » وهو قولك : « جاءني زيد » جملة موجبة ، فقد حصل الاختلاف ، و « عمرو » في قولك : « لكن عمرو لم يَجِءْ » : مرفوع بالابتداء ، و ( لم يَجِءْ ) : خبره . و ( عمرو قد جاء ) في قولك : « لكن عمرو قد جاء » جملة مثبتة ، وما قبل « لكن » وهو « مَا جَاءَ نِي زيد » جملة منفية ، وإنما لم يستدرك بـ « لكن » في عطف المفرد إلا بعد النفي ، لأن وضعها للمغايرة بين ما قبلها وما بعدها ، ولا يكون المفرد نفياً لاختصاص النفي بالجمل ، فإذا وجب أن يكون إثباتاً لزم أن يكون ما قبلها نفياً لتحصل المغايرة<sup>(١)</sup> . بخلاف الاستدراك بها في عطف الجملة ، لأنه إذا حصل النفي بعدها ، كان ما قبلها ثابتاً فتحصل المغايرة<sup>(٢)</sup> .

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل وف .

(٢) ما بين القوسين من ف فقط .



« ومن أصناف الحرف: حروف النفي »

وَهِيَ مَا وَلَا وَلَمْ وَلَمَّا وَلَنْ وَإِنْ ، فَمَا لِنَفْيِ الْحَالِ فِي قَوْلِكَ : مَا  
يَفْعَلُ . وَمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ أَوْ مُنْطَلِقًا عَلَى اللَّغَتَيْنِ ، وَلِنَفْيِ الْمَاضِي الْمُقَرَّبِ  
مِنْ الْحَالِ فِي قَوْلِكَ مَا فَعَلَ .

قَالَ سَيَبَوَيْهِ أَمَّا (ما) فَهِيَ نَفْيٌ لِقَوْلِ الْقَائِلِ هُوَ يَفْعَلُ إِذَا كَانَ فِي  
فِعْلِ الْحَالِ . . .

قوله : « وهي ما ولا ..... »

بدأ بحرف « ما » ، لأنها لنفي الحال ، لأن المفهوم من قولك : « ما زيد ذاهبا »  
نفي الذهاب في الزمن الذي أخبرت به فيه ، ولا يقال إنه من قبيل الإخبار مثل :  
« زيد ذاهب » ، لأنه لو كان كذلك لكانت (ما) لمجرد النفي ، وللزم صحة قولك :  
« إن تَزُرْنِي ما أَضْرِبُكَ » و « أَزِيدُ إِنْ ما يَذْهَبُ » ، فلما امتنع هذان قام دليل على أن  
في كلمة « ما » سببا يمنع<sup>(١)</sup> ، وما ذلك إلا ما ذكرنا من أنها لنفي الحال فلا يناسب أن  
تجتمع ما هو للاستقبال وهو حرف الشرط ، وأن الناصبة ، فعلم أنها لمعنى الحال ،  
وفعل الحال موصوف بالوجود في الحال دون الماضي والمستقبل ، لأن الماضي  
مقتضى والمستقبل معدوم ، ولا شك أن الموجود أولى بالذكر من المقتضى  
والمعدوم .

وقول سيبويه<sup>(٢)</sup> ، لأنَّ (نفيه ما فعل) أورده مقررًا لمعنى الحال ، لأنه جعلها في  
النفي جوابا (لقد) في الإثبات ، ولا ريب أنَّ «قَدْ» للتقريب من الحال ، فكذا جوابها  
ولا بُعْدُ فِي اسْتِعْمَالِهَا لِلْمَاضِي . والمستقبل عند قيام القرائن .

(١) في الأصل وف : « شيئا يمنع » والمثبت من س وع .

(٢) الكتاب ٣ : ١١٧ .

... وَإِذَا قَالَ لَقَدْ فَعَلَ فَإِنَّ نَفْيَهُ مَا فَعَلَ ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ وَاللَّهِ مَا فَعَلَ .  
 « فصل » و (لا) لنفي المستقبل في قولك لا يَفْعَلُ ، قَالَ سَيَوْنِيهِ  
 وأما ( لا ) فتكونُ نَفْيًا لِقَوْلِ الْقَائِلِ هُوَ يَفْعَلُ وَلَمْ يَقَعِ الْفِعْلُ ، وَقَدْ نَفَى  
 بِهَا الْمَاضِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾ .

وقوله : « فَأَيُّ أَمْرٍ سَبَى فَعَلَهُ »

وَتَنفِي بِهَا نَفْيًا عَامًّا فِي قَوْلِكَ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وَغَيْرَ عَامٍّ فِي قَوْلِكَ  
 : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا أَمْرًا ، وَلَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو ، وَلِنَفْيِ  
 الْأَمْرِ فِي قَوْلِكَ لَا تَفْعَلْ . وَيُسَمَّى النَّهْيُ وَالِدُعَاءُ فِي قَوْلِكَ : لَا رَعَاكَ  
 اللَّهُ .

قال تعالى حكاية عن الكفار :

﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

أي في الدنيا وهذا للماضي والمتحقق .

وقال حكاية عنهم ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾<sup>(٢)</sup> .

قوله : « فَإِنَّ نَفْيَهُ مَا فَعَلَ ..... »

إنما كان نفيه بـ (ما فعل) ، لأن في «لقد فعل» معنى فعل القسم بدليل لام جواب  
 القسم في «لقد» وفي «ما فعل» أيضا معنى القسم ، فيكون في نفيه بـ «ما فعل»  
 إثبات للمطابقة بين السؤال والجواب .

قوله : « وقد نَفَى بِهَا الْمَاضِي ..... »

عند بعضهم أن الماضي ينفي بشرط التكرير كقوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى ﴾<sup>(٣)</sup>  
 وقوله تعالى : ﴿ فَلَا أَقْنَحُمُ الْعَقَبَةَ ﴾<sup>(٤)</sup>

(١) سورة المائدة آية ١٩ . (٢) سورة القيامة آية ٣١ .

(٣) سورة الأنعام آية ٢٩ . (٤) سورة البلد آية ١١ .

في تقدير التكرير إذ الاقتحام مفسر بالفك والإطعام فكأنه قال : قيل فلا فك ربةً ولا أطمع مسكيناً. والاقتحام : الدخول والمجاورة بشدة ومشقة ، والقحمة : الشدة . جعل الصالحة عقبة ، وعملها اقتحاماً لها لما في ذلك من معاناة المشقة ومجاهدة النفس الأمانة بالسوء . وليس التكرير بملتزم عند آخرين .

قوله : «نفيًا عاما . . . . .»

معنى قولك : « لا رجل في الدار » ، أنّ الجنس معدوم في الدار . ومعنى قولك : « لا رجل في الدار ولا امرأة » نفي الجزء فإن قلت : فما الفرق بين قولك <sup>(١)</sup> : « لا تفعل » في نفي المستقبل وبين لا (تفعل) في النهي . قلت : هي في النفي على طريق لا يقتضي الإيجاب ، لأنه خبر ، وفي النهي على طريق الزجر ، عما يُكره من الفعل ، لأنه نقيض الأمر . والمراد من الأمر في قوله «ولنفي الأمر» ضد النهي لا واحد الأمور .

فإنّ قولك : « لا رجل في الدار » ونحوه نفي الأمر ، فلا يقع فيه تخصيص للنهي ، ولكنه أراد أن لا يخرج «لا» عن معنى النفي فقال : «ولنفي الأمر» ومراده النهي ، فكان يحتاج إلى أن يبين أنها لطلب ترك ، ولعله استغنى عنه بقوله : «ويسمى النهي» .

وقوله : «والدعاء» إما عطف على الأمر كأنه قال : ولنفي الدعاء لأن غرض المصنف جعل «لا» للنفي في كل موضع فإذا جعلت الناهية للنفي فجعل «لا» لذلك ههنا أقرب . أو معطوف على قوله : «ولنفي» كان معناه : وللدعاء وهذا مستقيم ، غير أن الظاهر ما سبق .

(١) في ع وس : «قولهم» والمثبت من الاصل .



« فصل » وَ (لَمْ) وَ (لَمَّا) لِقَلْبِ مَعْنَى الْمَضَارِعِ إِلَى الْمَاضِي وَنَفِيهِ، إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا وَهُوَ أَنَّ لَمْ يَفْعَلْ نَفْيُ فَعَلٍ، وَلَمَّا يَفْعَلْ نَفْيُ قَدْ فَعَلٍ، وَهِيَ (لَمْ) ضَمَّتْ إِلَيْهَا مَا فَازَدَادَتْ فِي مَعْنَاهَا أَنْ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ وَالْإِنْتِظَارِ، وَاسْتَطَالَ زَمَانُ فِعْلِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ نَدِمَ وَلَمْ يَنْفَعَهُ النَّدَمُ، أَيْ عَقِيبَ نَدَمِهِ. وَإِذَا قُلْتَهُ بـ «لَمَّا» كَانَ عَلَى مَعْنَى أَنْ لَمْ يَنْفَعَهُ إِلَى وَقْتِهِ وَيُسَكَّتْ عَلَيْهَا دُونَ اخْتِيَا فِي قَوْلِكَ خَرَجْتُ وَلَمَّا، أَيْ وَلَمَّا تَخْرُجْ، كَمَا تَسَكَّتْ عَلَى قَدْ فِي «وَكَانَ قَدْ».

وقوله : « وهو أَنَّ لَمْ يَفْعَلْ نَفْيُ فَعَلٍ ..... »

إشارة إلى كون «لم» أصلاً لِلَمَّا، لِأَنَّ «لم» ينفي الماضي المطلق و «لَمَّا» ينفي المقيد بزمان الحال. فَإِنَّ (قَدْ) يقرب الماضي من الحال.

قوله : « فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع ..... »

أومىء بذلك إلى أن زيادة في اللفظ تستدعي زيادة في المعنى، إذ اللفظ موزع على المعنى، وإنما تَضَمَّنَتْ معنى التوقع، لأنها جعلت نقيضة «قد» وفي «قد» معنى التوقع فوجب أن يكون فيها ذلك أيضاً، وذلك لأنك تقول «قد ركب الأمير» ليقوم ينتظرون ركوبه ويتوقعون. فكذلك «لَمَّا يركب» ومعنى التوقع : طلب وقوع الفعل مع تكلف واضطراب.

ولذا قيل : «الانتظار موت أحمر أو موت أحمر»<sup>(١)</sup>.

وقولك : «لما يركب» معناه : ما وجد بعد وقوع ما كنت تتوقعه من ركوبه أي في الحال.

قوله : « إلى وقته ..... »

الهاء في «وقته» راجع إلى فاعل ندم أي إلى وقته الذي هو فيه.

(١) لم أغسر عليه في الميداني ولا في المستقصى للزمخشري ولا في جمهرة الأمثال للمعكري. وإنما وجدت في الميداني ٢ : ٣٠٣ الموت الأحمر. ومعنى موت أحمر :

« فصل » وَلَنْ لَتَأْكِيدَ مَا تُعْطِيهِ لَا مِنْ نَفْيِ الْمُسْتَقْبَلِ ، تَقُولُ : لَا أَبْرَحَ الْيَوْمَ مَكَانِي ، فَإِذَا وَكَّدَتْ وَشَدَّدَتْ قُلْتُ : لَنْ أَبْرَحَ الْيَوْمَ مَكَانِي ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ آيَةٌ﴾ .....  
 ... وَقَالَ الْخَلِيلُ : أَصْلُهَا لَا أَنْ فَخُفِّفْتُ بِالْحَذْفِ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : نُونُهَا مُبَدَّلَةٌ مِنْ أَلِفٍ « لا » وَهِيَ عِنْدَ سَيِّبُوهِ حَرْفٌ بِرَأْسِهِ وَهُوَ الصَّحِيحُ .

قوله : «ويستك عليها .....»

أصل السكوت في «قد» لأنه جرى مجرى الثابت ثم انتقل الحكم منه إلى نقيضه وهو «لَمَّا» لأن «قَدْ» لتقريب الشيء وإثباته ، و «لَمَّا» لتقريبه ونفيه .

قوله : ولن .....»

لن ك «لا» في النفي ، إلا أن في «لَنْ» معنى التأكيد ، والمراد بالتأكيد : هو التصميم ، وإبرام العزيمة على ما أخبر به من سلب أو إيجاب عما هو بصدده ، وليس كما زعم بعضهم أنها للتأييد . إذ التأييد مناف للتحديد ، وقد جاء التحديد معها في قوله تعالى : ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِىَ آيَةٌ﴾<sup>(١)</sup> .  
 و(حتى) لانتهاى الغاية .

قوله : «وقال الخليل .....»<sup>(٢)</sup>

ذهب الخليل إلى أن أصل «لن» لا أن حذفت الهمزة تخفيفاً وسقطت الألف لالتقاء الساكنين هي والنون .

شديد . قال الجوهري في الصحاح : وموت أحمر يوصف بالشدة ، وأحمر أيضاً : شديد .  
 انظر الصحاح ( حمر ، حمز) .

(١) سورة يوسف آية ٨٠ .

(٢) سيبويه ٣ : ٥ .

« فصل » و (إِنْ) بِمَنْزِلَةِ (مَا) فِي نَفْيِ الْحَالِ ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْجُمْلَتَيْنِ الْفِعْلِيَّةِ وَالْأَسْمِيَّةِ كَقَوْلِكَ : إِنْ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ إِنْ يَنْتَعُونَ إِلَّا الْأُظْلَمَ ﴾ وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ إِنْ أَلْحَكُمُ إِلَّا اللَّهُ ﴾ وَلَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا عَمَلُ « لَيْسَ » عِنْدَ سَيَوْنِهِ ، وَأَجَارَهِ الْمُبَرَّدُ .

وذهب الفراء<sup>(١)</sup> إلى أن نونها مبدلة عن ألف «لا» كما أبدلت الألف عن التون في الوقف نحو قوله :

..... ٥١٦م - وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ قَاعِبُدَا<sup>(٢)</sup>

والأصل : فَاعْبُدَنَّ ، بنون ساكنة للتأكيد .

وذهب سيويوه<sup>(٣)</sup> إلى أن «لن» حرف على انفرادها ، ووجه قوله أن الأصل في الحروف أن لا يحكم عليها بخلاف ظاهرها ، لأنها بعيدة عن التصرف . والتمسك بالأصل أولى وأحق .

أما مذهب الخليل : فقد قيل إنه لا يخلو من ضعف لوجهين :

أحدهما : أنهم يقولون : (أما زيدا فلن أضرب) ، فيقدمون منصوب الفعل الواقع بعد «لن» عليه ، ولو كان الأصل فيه أن لا تمتنع بدليل امتناع قولهم : «زيدا أن تضرب خير لك» على تقدير : (أن تضرب زيدا خير لك) .

(١) انظر رأي الفراء في الحنن الداني ص ٢٧٢ ومعني النيب ٢٨٤

(٢) صدره : وَذَا النُّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تُشْكُهُ

ديوان الأعشى ص ١٧٣ والبيت من الطويل ورويته في نسيون :

وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ . وقد مرّ في ص ١٥١٤ .

(٣) سيويوه ٣ : ٥ .

والوجه الثاني : أن قولك : «لن يخرج زيد» : كلام تام ، فإذا قلت : «أن يخرج زيد» لا يكون كلاما ، ما لم تَجِءَ بجزء آخر نحو: أن يخرج زيدَ أَحَبُّ إلي .  
وهذان الوجهان يؤذنان أن الضعف يُسْتَشْفُ من ورائه ويلقي على كتفيه حاشية ردائه .

إلا أن الجواب عنهما : أن الحروف تتغير أحكامها ومعانيها بالتركيب ألا ترى أن «لو» معناه امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: «لو جئني أعطيتك» ، يريد أن الإعطاء امتنع لا امتناع المجيء ، ولا يقع بعده الاسم ، لا تقول : «لوزيد خارج أعطيتك» .

فإذا ركب مع «لا» صار معناه امتناع الشيء لوجود غيره نحو: «لولا عليُّ لهلك عمر» ، أي امتنع هلاك عمر لوجود علي ، ووقع بعده الاسم المبتدأ ، فعلم أن بالتركيب يتغير المعنى والحكم ، فكذا يجوز أن يكون أصل «لَنْ» لا أن ثم الحكم والمعني تغيرا بتركيب «لا» مع «أن» . وكيفما دارت القصة فمذهب سيبويه أوضح وأجرى على السَّنَنِ الْمُنْقَادِ<sup>(١)</sup> .

قوله : «ولا يجوز إعمالها عمل ليس عند سيبويه<sup>(٢)</sup> وأجازه المبرد<sup>(٣)</sup> . . . . .»  
ووجه قول المبرد أن «إن» النافية بمنزلة «ما» في كونها لنفي الحال ، فيجوز أن تعمل عمل «ما» .

وجه قول سيبويه أنها داخلية على قبيلي الاسم والفعل ، والأصل في العوامل أن تختص بأحدهما ، و(ما) عند من يعملها على خلاف قياس فلا يقاس عليها غيرها .

(١) في ع : المعتاد والمثبت من الأصل . ومعناه الطريق الواضح .

(٢) الكتاب ٣ : ١٥٢ - ١٥٣ .

(٣) المقتضب ٢ : ٣٦٢ .

« ومن أصناف الحرف: حروف التنبيه »

وهي : هـ ، وألّا ، وأما ، تقول : هـ إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ، وَهـ أَفْعَلُ كَذَا ، وَأَلّا إِنَّ عَمْرَأً بِالْبَابِ ، وَأَمّا إِنَّكَ خَارِجٌ وَأَلّا تَفْعَلُ كَذَا ، وَأَمّا وَاللّهِ لَأَفْعَلَنَّ . قَالَ النَّابِغَةُ :

هـ إِنَّ تَا عِذْرَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ نَفَعَتْ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ

وَقَالَ :

وَنَحْنُ أَقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنَا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هـ وَذَا لِيَا

---

قوله : « وهي : هـ ، وألّا ، وأما ..... »

معنى هـ : تنبيه المخاطب على ما بعدها من الأسماء المبهمة لتصير عنده بمنزلة الأسماء المظهرة كزيد ، فيكون السامع أفهم ، ولذا ما دخلت إلا على الأسماء المبهمة والمضمرة المنفصلة في الأكثر ، فالمبهمة : هذا وهذان ونحوهما . والمضمرة : هـ أنا ذا ، وهـ نحنُ أولاءِ ، وما أشبههما .

قال ابن درستويه في «هـ» إنما هي الهاء وحدها مَفْتُوحَةٌ ، فأرادوا تبينها ، لأنَّ الهاء خفية ، والفتحة خفية ، فَمَدَّوا الفتحة فتولد منها الألف وصارت كلمة يمكن أن يَبْتَدَأَ بها ويوقف عليها .

فأما «ألّا» فمعناها التنبيه والتحقيق ، ويقع بعدها جملة مستأنفة لأنها لاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب عليه بها .

وأما «أما» فبمعنى ألّا . وقيل : أصل الأولاء دخلت عليها همزة الاستفهام . وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أخرجته إلى معنى التحقيق كقوله تعالى : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾ (١) .

وقال :

« أَلَا يَا أَصْبَحَانِي قَبْلَ غَارَةِ سِنَجَالٍ »

وقال :

أَمَّا وَالَّذِي أَبْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي أَمَرَهُ الْأَمْرُ  
« فصل » وَأَكْثَرُ مَا تَدْخُلُ هَا عَلَى أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ وَالضَّمَائِرِ  
كَقَوْلِكَ : هَذَا ، وَهَذِهِ ، وَهَذَا أَنَا ذَا ، وَهَذَا هُوَ ذَا ، وَهَذَا أَنْتَ ذَا ، وَهَذَا هِيَ  
ذِهِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ .

---

ولكونها في مركز التحقيق ، لا تقع بعدها الجملة إلا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم  
قوله :

٥٩٦- هَا إِنَّ تَا .....<sup>(١)</sup>  
تا : إشارة إلى القصيدة . وَالْعِذْرَةُ : اسم من الاعتذار ، كما أَنَّ الرُّفْعَةَ اسم من  
الارتفاع ، ويروى نفعت مكان قبلت . وتاه الرجل : تحير .  
كان النابغة هجا النعمان فاعتذر إليه بهذه القصيدة .

---

(١) البيت بتمامه كما جاء في ديوان النابغة ص ٢٨ والجنى الداني ص ٣٤٧ :  
هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٍ إِلَّا تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا مُشَارِكُ النَّكَدِ  
وترتيبه الأخير من قصيدة للنابغة عدتها تسعة وأربعون بيتا من البسيط ، قالها في مدح النعمان  
ابن المنذر والاعتذار إليه .  
وقوله : « هَا إِنَّ ذِي عِذْرَةٍ » ، أي هذه معذرة إليك وتبرؤ مما وُثِّبَتْ به عنْدَكَ . والشاهد فيه  
إدخال هَا التي للتنبيه على إِنَّ وروايته في الخزانة ٥ : ٤٥٩ :  
هَا إِنَّ تَا عِذْرَةٍ إِنَّ لَمْ تَكُنْ نَفَعْتُ فَإِنَّ صَاحِبَهَا قَدْ تَاهَ فِي الْبَلَدِ  
قال البغدادى : « على أن الفصل بين (ها) وبين (تا) بغير إِنَّ وأخواتها قليل ، سواء كان  
الفاصلُ قسماً كما تقدم أو غيره كما هنا فإن الفاصل هنا إن . انتهى .

٥٩٧- أَلَا يَا أَصْحَابِي ..... (١)

التقدير : يا خَلِيلِي أَصْحَابِي ، فحذف المنادى . وَسِنْجَال : موضع .

تمامه ..... وَقَبْلَ مَنَابَا غَادِيَاتٍ وَأَوْجَالٍ

أَي : يا خليلي أسقياني الخمر صَبُوحًا .

قوله : «وأكثر ما تدخلها .....»

كثر دخول «ها» على هذين القبيلين لتوغلها في الإبهام ومساس الحاجة لذلك إلى تنبيه المخاطب على ما أشير إليه وعلى عثوره على ما كني عنه . فإذا قلت : «هذا فكأنك قلت تنبّه على ما أشير إليه من الأشياء التي بحضرتك ، وإذا قلت : «ها هو ذا» فكأنك قلت : تنبّه لما قرع سمعك ذكره وتصريحه ، وكني عنه .

ثم إن دخولها قد كثر في أسماء الإشارة نحو «هذا» ولم يكثر دخولها في الضمائر نحو : (هأنت) ، ، كثرة ذلك لأن (ذا) مبهم يصلح لكل حاضر ، فقرن كلمة التنبيه به لتحريك النفس على طلبه بعينه ، وليس كذلك (أنت) ، لأنه لا يصلح لكل حاضر .

(١) البيت تمامه كما جاء في ديوان الشماخ ص ٤٥٦

أَلَا يَا أَصْحَابِي قُلْ غَاظَةُ سِنْجَالٍ وَقَبْلَ مَنَابَا نَاكَرَاتٍ وَأَوْجَالٍ

وهذا البيت الثالث مصر مقطوعة شعربة للشماخ عدتها اثنا عشر بيتا من الطويل والشاهد فيه ورود «ب ح و ا ل ن هـ»

« فصل » وَيَحْذِفُونَ الْأَلْفَ مِنْ أَمَا فَيَقُولُونَ أَمْ وَاللَّهِ ، وَفِي كَلَامِ هِجْرَسِ ابْنِ كَلِيبٍ « أَمْ وَسَيَفِي وَزَرِّيهِ وَرُمَحِي وَنَصْلِيهِ ، وَفَرَسِي وَأُذُنِيهِ لَا يَدْعُ الرَّجُلُ قَاتِلَ أَبِيهِ وَهُوَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ . »

قوله : « فيقولون أَمْ والله ..... »

يحذفون ألفها للتخفيف والاعتماد على القسم بعدها ، لأن القسم يعرفها ، لأن أَمَا مِنْ مُقَدَّمَاتِ الْقِسْمِ . ألا ترى إلى قوله .

٥٩٨- أَمَا وَالَّذِي لَا يَعْلَمُ الْغَيْبَ غَيْرُهُ وَيُخَيِّ الْعِظَامَ الْبَيْضَ وَهِيَ رَمِيمٌ<sup>(١)</sup>  
وقوله<sup>(٢)</sup>

٥٩٩- أَمَا وَالَّذِي ابْكَى وَأَضْحَكَ وَالَّذِي أَمَاتَ وَأَحْيَا وَالَّذِي- أَمَرُهُ الْأُمُرُ

قوله : « وفي كلام هِجْرَسِ ..... »  
الهِجْرَسُ : ولد الثعلب في الأصل . وزرُّ السيف: حده .

(١) البيت في المغني ص ٦٨ من غير نسبة وقد نسب السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٢٠٧ لحاتم الطائي ، وكذلك فعل الأمير في حاشيته على المغني ص ٦٤ وقد وجدته في ديوانه ص ٨٦ . والشاهد فيه قوله : « أَمَا » حيث استعملت من مقدمات اليمين . والبيت من الطويل .

(٢) هو أبو صخر الهذلي : شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧ والبيت ترتيبه التاسع من قصيدة لأبي صخر عدتها واحد وثلاثون بيتا من الطويل ومطلعها :

لِلْيَلَى بِذَاتِ الْبَيْنِ دَارٌ عَرَفْتُهَا وَأُخْرَى بِذَاتِ الْجَيْشِ آيَاتُهَا عُفْرُ

والشاهد فيه إدخاله أَمَا على حرف القسم كأنه بنبه المخاطب على استماع قسمه ، وتحقيق المقسم عليه . قال ابن يعيش : وقد تكون أَمَا بمعنى حقا فتفتح أن بعدها . تقول : أَمَا أَنَّهُ قَائِمٌ ، وَلَا تَكُونُ هُنَا حَرْفُ ابْتِدَاءٍ وَلَكِنَهَا فِي تَأْوِيلِ الْأَسْمِ ، وَذَلِكَ الْأَسْمُ مَقْدَرٌ ، وَتَقْدَرُ الظَّرْفُ أَيِ أَفِي حَقِّ أَنْكَ قَائِمٌ ، وَتَكُونُ أَنْ وَمَا بَعْدَهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالظَّرْفِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ ، وَعِنْدَ سَبِيوِيهِ فِي مَوْضِعِ مَبْتَدَأٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ فَاعْرِفْهُ أ . هـ . ابن يعيش ١١٥ : ٨ ، وانظر مغني اللبيب ص ٦٨ وشرح شواهد ص ١٦٩ .



... وَيُبَدِّلُ بَعْضُهُمْ مِنْ هَمْزَتِهِ هَاءً فَيَقُولُ : هَمًا وَاللَّهِ ، وَهَمْ  
وَاللَّهِ ، وَبَعْضُهُمْ عَيْنًا فَيَقُولُ : عَمًا وَاللَّهِ ، وَعَمَّ وَاللَّهِ .

وكانت رماح العرب ذوات الشعبين ، فلذا قال : ورمحي وَنَضْلَيْهِ ، أقسم بهذه  
الأشياء .

قوله : « وَيُبَدِّلُ بَعْضُهُمْ ... »

كأنهم يستكرمون الهمزة لأنها من أقصى المخارج وهو أول الحلق فيبدلون منها  
« هاء » مرة لأنها جارتها ، و « عين » أخرى لأنها من أخواتها وهي الحروف  
الحلقية . (١)

(١) وردت العبارة التالية من نسخة في موضع المكيولي وهي « ونعنيها لتحركها وتقدمها »

« ومن أصناف الحرف: حروف النداء »

وَهِيَ يَا ، وَأَيَا ، وَهَيَا ، وَأَيُّ ، وَالْهَمْزَةُ ، وَوَا ، فَالثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ لِنَدَاءِ  
الْبَعِيدِ ، أَوْ مَنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ مِنْ نَائِمٍ أَوْ سَاهٍ فَإِذَا نُودِيَ بِهَا مِنْ عَدَاهُمْ  
فَلِحَرْصِ الْمُنَادَى عَلَى إِقْبَالِ الْمَدْعُو عَلَيْهِ ، وَمُفَاطَتِهِ لِمَا يَدْعُوهُ لَهُ ،  
وَأَيُّ وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبِ ، وَوَا لِلنَّدْبَةِ خَاصَّةً .

« فصل » وَقَوْلُ الدَّاعِي يَا رَبِّ ، وَيَا أَلَلَّهُ اسْتِقْصَارٌ مِنْهُ لِنَفْسِهِ  
وَهَضْمٌ لَهَا وَاسْتِيعَادٌ عَنْ مَظَانِّ الْقَبُولِ وَالْاسْتِمَاعِ وَإِظْهَارٌ لِلرَّغْبَةِ فِي  
الاستجابة بالجوار .

قوله : وهي يا ..... »

صيغت هذه الحروف من حروف المد ، لأنها أسهل الحروف وأكثرها دورا في  
الكلام ، وهذه الحروف : « يا » ، وعكسه : « أيُّ » ، و« الهمزة » بحذف الياء ، و« أيَا »  
بزيادة الهمزة في « يا » و« هيا » بإبدال الهمزة هاء كما في : « هَمَّا وَأَلَلَّه »<sup>(١)</sup> .

قوله : « فَالثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ لِنَدَاءِ الْبَعِيدِ ..... »

لأن فيها مدَّ صوتٍ ، والبعيد محتاج إليه .

قوله : « و(وا) للنَّدْبَةِ ..... »

« وا » للمندوب ، لأنه أبعد البعيد ، واختصاص الواو فيه والمدة لفرط البعد المعنوي  
دون المكاني .

قوله : « اسْتِقْصَارٌ ..... »

أي نسبته إلى التقصير والجوار بالجيَم المضمومة والهمزة : التضرُّع .

(١) هَمَّا وَأَلَلَّه : أي أما وألله بإبدال الهمزة هاء .

« ومن أصناف الحرف: حروف التصديق والإيجاب »

وهي : نَعَمْ ، وَبَلَى ، وَأَجَلٌ ، وَجَيْرٌ ، وَإِنِّي ، وَإِنَّ . فإِذَا نَعَمْ  
فَمُصَدِّقَةٌ لِمَا سَبَقَهَا مِنْ كَلَامٍ مَنفِيٍّ أَوْ مُثْبِتٍ تَقُولُ : إِذَا قَالَ قَامَ زَيْدٌ أَوْ  
لَمْ يَقُمْ نَعَمْ تَصَدِّيقًا لِقَوْلِهِ ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ الْكَلَامَانِ بَعْدَ حَرْفِ  
الْاِسْتِفْهَامِ إِذَا قَالَ أَقَامَ زَيْدٌ أَوْ لَمْ يَقُمْ ؟ فَقُلْتُ نَعَمْ ، فَقَدْ حَقَّقْتُ مَا بَعْدَ  
الْهَمْزَةِ . وَ(بَلَى) : إِيحَابٌ لِمَا بَعْدَ النِّفْيِ تَقُولُ لِمَنْ قَالَ لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أَوْ  
أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ؟ بَلَى ، أَنِّي قَدْ قَامَ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ بَلَى قَدَرِينَ ﴾ أَنِّي  
نَجَمْتُهَا . وَأَجَلٌ لَا يُصَدِّقُ بِهَا إِلَّا فِي الْخَبَرِ خَاصَّةً يَقُولُ الْقَائِلُ : قَدْ أَتَاكَ  
زَيْدٌ فَتَقُولُ أَجَلٌ ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ فِي جَوَابِ الْاِسْتِفْهَامِ . . .

قوله : « وهي نَعَمْ . . . . . »

«نعم» حرف، بدليل أن نفيضتها وهي «لا» حرف، ولذا بنيت على السكون، وهي  
لتصديق ما تقدمها من الكلام منفيًا كان أو مثبتًا.

بدأ المصنف بذكرها ليومي، بذلك إلى أنها أُم تلك الأحرف وأعمها" لدورها  
في أكثر أنواع الكلام في الخبر والاستخبار ، والإثبات والنفي كأمثلته .

أما «بلى» فهي دون «نعم» في العموم إذ هي لا تَجِيءُ إِلَّا فِي جَوَابِ الْمَنفِي  
خبرًا واستخبارًا ، ولذا سماه إيجابًا ، لأن الإيجاب لا يكون إِلَّا لِلْمَنفِي . تقول لمن  
قال « ألم يقم زيد ؟ » : « بلى » لإيجاب قيام زيد فكانه قبل مكان « بلى قام زيد » « بلى »  
إقامة لها مقام هذه ، وعلى هذا قوله عز وجل : ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى ﴾  
أَنِّي : أَنْتَ رَبُّنَا .

(١) هي ع : «أعمهن» والمشت من الأصل .

(٢) سورة الأعراف آية ١٧٢

... وَجَيْرَ نَحْوَهَا بِكَسْرِ الرَّاءِ وَقَدْ تَفْتَحُ قَالَ :  
وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ  
وَيُقَالُ : جَيْرٌ لَأَفْعَلَنَّ بِمَعْنَى حَقًّا وَإِنَّ كَذَلِكَ أَيْضًا .

وعن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل ف قيل « لِمَ لَمْ يَقُلْ » : « قالوا نَعَمْ » فقال : « لو  
قالوه لكفروا عن آخرهم »<sup>(١)</sup> . وقال تعالى : ﴿ ائْتَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ  
عِظَامَهُ ﴾ بِلْيَ قَدِيرِينَ .....<sup>(٢)</sup> أي نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ .

قال المصنف : « بلى » تحقق ما بعد النفي ، و « نَعَمْ » تحقق ما بعد الهمزة .  
ومصداق قوله : أن « بلى » في الآية حقق ما بعد « لن » وهو « نَجْمَعَ عِظَامَهُ » . ونعم  
حقق ما بعد الهمزة حين قلت : نعم لِمَنْ قال : « ألم يقم زيد؟ » . فلو قلت : « بلى »  
في جواب من قال لك : « أقام زيد؟ » لم يَجْزُ لأنه من مواضع نَعَمْ .

قوله : « وَجَيْرَ نَحْوَهَا ..... »<sup>(٣)</sup>

أي نحو أَجَلَ هُما اختصنا بغير الاستفهام فاستعملنا في الخبر، إلا أن « جَيْرَ »  
ازدادت في معنى التصديق حتى استعملت في موضع حَقًّا، أي تحقق ما أخبرت  
به، فلما لم يجيئنا في الاستفهام انحطت درجتهما عن درجتي (نَعَمْ وتَلَى)، فأخترنا  
عنهما في الذكر .

قوله :

٦٠٠ - وَقُلْنَا .....<sup>(٤)</sup>

(١) انظر خبر ابن عباس في الجنى الداني ص ٤٢٢ . (٢) سورة القيامة آية ٣ و ٤ .

(٣) انظر الجنى ٤٣٣ - ٤٣٥ .

(٤) قائله طُفِيلُ الغنوي - ديوانه ص ٨٤ والجنى الداني ص ٤ وشرح شواهد المغني ٣٦١ .

والخزانة ١٠ : ١٠٣ ورواية البيت كاملا وهو من الطويل :

= وَقُلْنَا عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَائِرُهُ

قال : « وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ »

وَإِنِّي لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعَ الْقَسَمِ إِذَا قَالَ لَكَ الْمُسْتَجِيرُ هَلْ كَانَ كَذَا؟  
قُلْتُ : إِنِّي وَاللَّهِ ، وَإِنِّي اللَّهُ ، وَإِنِّي لَعَمْرِي ، وَإِنِّي هَا اللَّهُ ذَا .

---

الفردوس : موضع في بلاد العرب ، الدُّعُثُورُ : الحوضُ المثلَّمُ .

أي : قلن هذا أول مشرب فقلت لهن أجل جَيْرٍ ، فكانه قال أَجَلٌ أَجَلٌ .

قوله : « وَإِنَّ كَذَلِكَ ..... »

« إِنَّ » تختص بالخبر مع زيادة توكيد ، وفيه معنى القسم ، لأن « إِنَّ » للتحقيق والتأكيد ، والقسم كذلك . ألا ترى إلى أَنَّ انتصاب « قَسَمًا » .

٨٦م - في بيت الأحوص في صدر<sup>(١)</sup> الكتاب على أنه مصدر مؤكد لنفسه .

٥٦٤م - « وَكَبُرَتْ » بكسر الباء يُسْتَعْمَلُ في السن<sup>(٢)</sup> .

قوله : « وَإِنِّي ..... »

« إِنِّي » مُتَّاءٍ في التصديق لاختصاصه بالقسم .

قوله : « وَإِنِّي اللَّهُ ..... »

---

والشاهد فيه قوله (جَيْرٍ) بفتح الراء وكسرها . وكان حقه الإسكان كأجل ونعم ، وإنما آخره

تحرك لالتقاء الساكنين الراء والياء . والكسر فيه على أصل التقاء الساكنين ، والفتح طلباً

للخفة لثقل الكسرة بعد الياء . وانظر ابن يعيش ٨ : ١٢٤ .

(١) انظر الكتاب ١ : ٣٨٠ ونص البيت كما جاء في سيبويه :

إِنِّي لَأَمْنُحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ

وروايته في الديوان ص ١١٧ :

أَصْبَحْتُ أَمْنُحُكَ الصُّدُودَ وَإِنِّي .....

وقد مر البيت آنفاً ص ٢٤١ والشاهد فيه نصب (قَسَمًا) على المصدر المؤكد لما قبله من

الكلام الدال على القسم ، وهو إِنِّي لَأَمْنُحُكَ ، وإني لأميل .

(٢) إشارة من صاحب الإقليد إلى بيت المفصل :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَاكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

يجوز «إي آلله» بنصب «الله» ، لأن الأصل «إي والله» فلما حذف حرف القسم انتصب كقوله تعالى : ﴿وَأَخَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

أي من قومه وفي «إي ها آلله» لا يجوز في «آلله» إلا الجر لأن «ها» عوض عن حرف القسم لما بينها وبين الواو من التناسب في الطرفية في المخارج ، وكأن حرف القسم باق .

أما (إي) في «إي آلله» فليست بعوض عن حرف القسم ، وإنما هو جواب لمن سألك . و «ها آلله» بمد الألف ، وحذف ألف الوصل وبالقصر مع الحذف<sup>(٢)</sup> .

---

وقد سبق الكلام عليه في باب الحروف المشبهة بالفعل وموضع الاستشهاد فيه هنا وهناك واحد .

(١) سورة الأعراف آية ١٥٥ .

(٢) قال المرادي : (ها الله) وفيه أربعة أوجه :

قطع الهمزة ، ووصلها ، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها انظر الجنى الداني ٣٤٩ .

« فصل » وَكِانَةُ تَكْسِيرُ الْعَيْنِ مِنْ (نَعَمْ) وَفِي قِرَاءَةِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَاتْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ نَعَمْ ، وَحُكِيَ أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ قَوْمًا عَنْ شَيْءٍ فَقَالُوا نَعَمْ بِالْفَتْحِ فَقَالَ عُمَرُ : إِنَّمَا أَلْتَعَمُّ الْإِبِلَ ، فَقَالُوا نَعَمْ ، عَنْ الْأَنْصَرِيِّ بْنِ شُمَيْلٍ أَنَّ نَحْمَ بِالْحَاءِ لُغَةٌ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ .

« فصل » وَفِي إِيِ اللَّهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ ، فَتَحُ الْيَاءِ وَتَسْكِينُهَا وَالْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ هِيَ وَلَاَمُ التَّعْرِيفِ الْمُدْغَمَةِ وَحَذْفُهَا .

قوله : « وكنانة ..... »

لحق الحرف بالفعل بكسر العين في بعض اللغات لاتحادهما في التركيب على أن عُمَرَ . رضي الله عنه - استحسَنَ الكسرَ قَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَعَمْ وَاحِدِ الْأَنْعَامِ<sup>(١)</sup> وأما إبدال العين بالحاء فلما بينهما من التشارك وفطر القرب في المخرج .

قوله : « وفي (إِيِ اللَّهِ) ثلاثة أوجه : ..... »

الأول من الأوجه : فَتَحُ الْيَاءِ ، لِأَنَّ الْيَاءَ ضَعِيفَةٌ بِالتَّعْلَاقِ السَّاكِنَيْنِ يَعْرُوهُمَا ضَرْبٌ مِنَ الثَّقَلِ ، فَتَفْتَحُ لِإِزَالَةِ الثَّقَلِ وَخَفَةِ الْفَتْحَةِ .  
والثاني : تَسْكِينُهَا وَالْجَمْعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ هِيَ وَلَاَمُ التَّعْرِيفِ ، وَجَازَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِمُنَاسِبَةِ الْمَدَّةِ التَّحْرِيكِ . وَأَذْكَرُ هُنَا قَوْلُ مَنْ قَالَ :

٦٠١ - مَذْدُوتٌ إِذَا مَا السَّاكِنَانِ تَلَاقِيَا فَصَارَ كَتَحْرِيكِ كَذَا قَالَ ذُو الْخُبَرِ<sup>(٢)</sup>  
والوجه الثالث : الْحَذْفُ لِلْيَاءِ لِيَزُولَ مَا عَرَاهَا مِنْ ضَرْبِ الثَّقَلِ بِالتَّعْلَاقِ السَّاكِنَيْنِ وَهَذَا هُوَ الْقِيَاسُ ، لِأَنَّ قِيَاسَ السَّاكِنَيْنِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ أَنْ يَحْذِفَ كَخَفْتُ فِي (خَافَ) بِسَكَانِ الْفَاءِ .

والوجه الأول على خلاف القياس . وإنما جَوَّزُوا ذَلِكَ الْوَجْهَ إِذْ فِي حَذْفِ الْيَاءِ مِنْ (إِيِ) لَزُومٌ أَمْرٌ مُسْتَكْرَهُ وَهُوَ مَجِيءُ لَفْظِهِ كَلَفَظَ اسْمَ اللَّهِ وَحْدَهُ مَكْسُورَةً هَمْزُهُ فَلَا يَعْرِفُ مَعْنَاهُ فَفَتَحُوا لِيُظْهِرَ أَمْرُهَا ، وَلَمَّا ذَكَرَهَا مِنْ إِزَالَةِ الثَّقَلِ أَيْضًا .

(١) انظر اس بعض ١٢٥٠٨ (٢) البيت من الطويل ولم أعلم من نقله

« ومن أصناف الحرف: حروف الاستثناء »

وهي : إلّا، وحاشى ، وَعَدَا ، وَخَلَا في بَعْضِ اللُّغَاتِ .

قوله : « في بعض اللغات ..... »

راجع إلى (خَلَا وَعَدَا)<sup>(١)</sup> في الظاهر، لأنَّ جعلهما حرفين إنما هو في بعض اللغات، فلا ينبغي أن (يكون حاشا معهما في ذلك، لأن كونها حرفاً هو اللغة المشهورة، فهي إذن على العكس من خلا وعدا)<sup>(٢)</sup>. فلا ينبغي أن يرجع قوله في بعض اللغات إلى الثلاث<sup>(٣)</sup>.

(١) في ع : «عدا وخلا» والمثبت من الأصل .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ف .

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن (ومن أصناف الحرف حروف الاستثناء ، وهي إلّا وحاشى وعدا وخلا في بعض اللغات).

والشارح قد خصص الحرفين المستعملين من حروف الاستثناء وهما (خلا وعدا) حتى لا يشمل (حاشى) .





« ومن أصناف الحرف: حرفا الخطاب »

وَهُمَا الْكَافُ ، وَالتَّاءُ اللَّاحِقَتَانِ عَلَامَةٌ لِلْخِطَابِ فِي نَحْوِ : ذَاكَ ،  
وَذَلِكَ ، وَأَوْلَيْكَ ، وَهُنَاكَ ، وَهَآكَ ، وَحَيْهَلْكَ ، وَالنَّجَاكَ ، وَرُوَيْدَكَ ،  
وَرَأَيْتَكَ ، وَإِيَّاكَ ، وَفِي أَنْتَ وَأَنْتِ .

قوله : « في نحو ذاك ..... »

قد سبق في باب النداء أن الكاف في «ذاك» حرف محض عار من الاسمية والإعراب ، ومثل ذاك : ذلك ، وأولئك ، وهناك ، وهنالك .

أما هَاكَ وَحَيْهَلْكَ : فهما بمنزلة خُذْ وَائْتِ ، فكما أَنَّ خُذْ وَائْتِ لا يضافان كذلك لا تضاف هاتان الكلمتان ، ولا يقال إِنَّ الكاف فيهما ضمير مفعول ، لأنه يقال «هاك زيدا» أي خذه ، فالمخاطب مأمور بأخذ زيد لا بأخذ نفسه .

وأما النَّجَاكَ : فالكاف فيه ليس بضمير ، لأن النجاء فيه الألف واللام ، وهما لا يجتمعان مع الإضافة ، ولا يقال إِنَّ الكاف فيه ضمير منصوب لأن النجاء بمعنى انج .

قال :

٦٠٢- أَلْنَجَاءُ أَلْنَجَاءُ مِنْ أَرْضٍ نَجِدُ قَبْلَ أَنْ يَلْقَى أَلْفُؤَادُ بَوَجْدٍ<sup>(١)</sup>  
وليس «لأنج» حظ في النصب فإذا بطل أن تكون هذه الكافات ضمائر تعينت أن تكون حروف<sup>(٢)</sup> خطاب متعرية من الإعراب .

والكلام في «رويدك» مثل الكلام في هَاكَ ، بدليل أنك تجيء بعده بالمنصوب ، وهو لا ينصب مفعولين ، بل ينصب مفعولا واحدا .

- (١) البيت من الخفيف ولم أعثر له على نسبه إلى قائل . والنجاء : الخلاص . والوجد : الحب .  
والشاهد فيه قوله : (النجاء النجاء) حيث استعمله بمعنى أنج .  
(٢) في الأصل : «حرف» والمثبت من ع وف لأنه الموافق للمعنى .

.....

---

وأما أريتك : فحقيقته أنه استفهام عما عند المخاطب من العلم (والنظر في الشيء)<sup>(١)</sup>، ثم وضع موضع أخبرني على سبيل التأديب لئلا تجعله مأمورا، والتاء ضمير، وفيه دلالة على الخطاب (والكاف مخرصة للخطاب)<sup>(٢)</sup> وهي حرف يؤكد معنى الخطاب الذي في التاء وليس بضمير، لأنهم يقولون : «أريتك زيدا ما حاله» فلو كان الكاف ضميرا لكان التقدير : «أريت نفسك زيدا ما حاله» وهذا فاسد في الكلام ردي<sup>(٣)</sup> فإذا هو بالرّد حري.

فإن قلت : «فما الفصل بين الكاف والتاء فيما سبق وبينهما في نَصَرْتُ وَنَصَرْتُ؟»

قلت : هما فيما سبق قد تجردتا للخطاب على ما قررناه بخلاف الكاف والتاء (في نصرتك ونصرت) ، إذ لو كانتا متجردتين للخطاب لامتنع معنى المفعولية في الأول<sup>(٤)</sup>، لأن الحرف لا يقع مفعولا فلما تصوّر أن المخاطب متصور بذكر الكاف، علم أنه اسم كزيد ولا تمتنع معنى الفاعلية في الثانية لما ذكرنا في الكاف من المعنى وللزم أن يوتى بعدها باسم ، فيقال : (نصرت زيدا) . ألا ترى أن التاء الساكنة في «نَصَرْتُ» لما تجردت للدلالة على أن الفاعل مؤنث لزم ذكر الفاعل بعدها ف قيل : «نَصَرْتُ هُنْدَ» .

فإن قلت ، فمن الجائز أن يكون التقدير في نَصَرْتُ : نَصَرْتُ أَنْتَ ويكون «أنت» فاعلا لا التاء ، يؤيد ما ذكرت أنا أن نحو : «نصرت أنت» تسعمل كثيرا فيلزم من هذا

---

(١) في ف «والنظر في الشيء» والمثبت من الأصل وع .

(٢) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ع .

(٣) الردي : الزائد .

(٤) في ع وف «الأولى» والمثبت من الأصل

أن تكون التاء مجردة للخطاب كما جردت التاء الساكنة في نحو: «نَصَرْتُ هَذَا»  
للتأنيث.

قلت : التأنيث معنى لازم . ألا ترى أن المؤنث لا يتحول مذكرا، فطلب أن يعانق الفعل علامة التأنيث لِزَوْمِ المشكلة بين الاسم والفعل ، وإلا فتأنيث الفعل بمكان من الإحالة لانتفاء التأنيث في مفهومه بخلاف الخطاب لأنه لا يلزم . ألا ترى أن الشيء لا يكون مخاطبا أبدا بل يكون مرة محدثا عنه ومرة متكلما وأخرى مخاطبا، فلما لم يلزم الخطاب الفاعل لم يجز أن يجعل في الفعل علامة الخطاب لِزَوْمِ المشكلة بين الفعل والفاعل ، يؤيد ما ذكرنا أن التثنية والجمع لما لم يلزما الفعل لم يلحقوا الفعل علامة التثنية والجمع . أما نحو: (أكلوني البراغيث) : فمعدود من قبيل المعدوم لكونه في غاية النزارة، وبعيدا عن أن يحوم حول المذهب المشهور والقول المنصور فلما انتفى كون التاء في «نَصَرْتُ» للخطاب ثبت أنها ضمير متضمن للدلالة على الخطاب . ونظيرتها «مَنْ» في قولك: «مَنْ زَيْدٌ؟» فهي تدل على الشيء والاستفهام عنه كما أن هذه التاء على الشيء والخطاب له .

« فصل ، وَتَلَحُّفُهُمَا التَّشْيِئَةُ وَالْجَمْعُ وَالتَّذْكِيرُ وَالتَّائِبُ كَمَا تَلَحُّقُ  
الضَّمَائِرُ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ ذَلِكُمْ مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي ﴾ وَقَالَ : ﴿ ذَلِكُمْ  
خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُمْتُنِي فِيهِ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَن  
يَلِكُمْ الْجَنَّةُ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى :  
﴿ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ ﴾ وَتَقُولُ : أَنْتُمْ وَأَنْتُمْ وَأَنْتُمْ .

« فصل ، وَنَظِيرُ الْكَافِ الْهَاءُ وَالْيَاءُ وَتَشْبِيهُمَا وَجَمْعُهُمَا فِي إِيَاءِ  
وِإِيَائِي عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ .

ومما يوضح فساد ما ذكرته أنت قولهم في الكثير الشائع : «نَصَرْتُ» بدون أنت،  
فلو كان «أنت» فاعلا لما ساغ تركه<sup>(١)</sup>. كما يقال : «نَصَرْتُ هُنْدَ» بذكر الفاعل بعد  
التاء الساكنة، ولا يسوغ تركه.

فإن قلت : «فَهَلَّا زَعَمْتَ أَنَّ (أَنْتَ) مُسْتَكْنٌ فِي (نَصَرْتُ) بدون أَنْتَ ؟» قلت :  
ذاك ممتنع ، لأن الضمير المستكن إنما يكون شيئا في النية ، ولا يكون لفظا ، ألا  
ترى أنهم إذا جعلوا الضمير المنفصل فاعلا أسندوا إليه الفعل إسنادهم إياه إلى نحو  
زيد نحو : « ما نَصَرَ زيدا إِلَّا أَنْتَ » ، فلما امتنع الإضمار وترك ذكره بعد التاء في  
الغالب يثبت أن التاء ليست بمتجردة للخطاب بل هي ضمير فاعل .

قوله : «وتلحقهما .....» أي تلحق الكاف والتاء .

قوله : «على مذهب أبي الحسن .....»

لأنه يجعل الهاء في إياه علامة للغائب ، ولا محل له من الإعراب عنده ، وفي هذه  
المسألة كلام سبق ذكره في قسم الأسماء<sup>(٢)</sup>.

(١) في الأصل : «ذكره» وصوابه من ع لأنه المعواض لابق المعمر

(٢) اطرحا يعيش ٨ ١٢٧

(٣) اطرحا في باب الضمير من المبين ص ٦٣٢

« ومن أصناف الحرف: حروف الصلة »

وهي : إِنْ ، وَأَنْ ، وَمَا ، وَلَا ، وَمِنْ ، وَالْبَاءُ . فِي نَحْوِ قَوْلِكَ :  
مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْدًا ، الْأَصْلُ : مَا رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَدُخُولُ إِنْ صِلَةً أَكَدَّتْ  
مَعْنَى النَّفْيِ ، قَالَ دُرَيْدٌ :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءٍ أَتَيْتِ جُرْبِ

قوله : « وهي إِنْ ..... »

هذه الحروف زيدت لتحسين النظم وتأكيد المعنى . وإنما سميت صلات ، لأنها  
يوصل بها في الكلام .  
قوله<sup>(١)</sup> :

٦٠٣- مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ .....

الأصل : مَا رَأَيْتُ كإِنْسَانٍ أَوْ كطَالٍ أَرَاهُ الْيَوْمَ طَالِي أَيْتِي ، ثم جعل الفعل لليوم حتى  
كانه الطالي اتساعا فقال : « مَا إِنْ رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ طَالِي أَيْتِي » ، كما تقول : « مَا إِنْ  
رَأَيْتُ كَهَذَا الْإِنْسَانَ طَالِيًا » ، ومثله قولهم : « مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ رَجُلًا » وقد سبق .  
الهانئ : مَنْ هُنَا الْبَعِيرُ بِالْقَطِرَانِ . وَالْأَيْتِيُّ : النُّوقُ ، وَالْجُرْبُ : جَمْعُ جَرْبَاءَ .  
يقول : « مَا سَمِعْتُ هَانِئًا كَهَانِيءِ الْيَوْمِ » ، وَلَمْ يَقُلْ هَانِيَّةً مَعَ أَنَّهُ أَرَادَ امْرَأَةً هَانِيَّةً ،  
حَيْثُ أَبْصَرَهَا تُهْنِيءُ الْإِبِلَ بِالْقَطِرَانِ ، وَالْأَصْلُ فِي مِثْلِ هَذَا الْعَمَلِ أَنْ يَتَوَلَّاهُ الرِّجَالُ  
لَا النِّسَاءُ كَمَا يَقَالُ : (شَاهِدِي امْرَأَةً) ، وَلَا يَقَالُ شَاهِدْتِي أَيِ الشَّيْءِ الشَّاهِدَ امْرَأَةً  
يَغْلِبُ فِيهِ الذَّكَرُ عَلَى الْأُنْثَى لِغَلْبَةِ وَجُودِ ذَلِكَ الْفِعْلِ مِنَ الذَّكَرِ كَالْإِمَارَةِ وَالْقَضَاءِ .

(١) هُوَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ - الْأَغَانِي ٦ : ٢ وَالْبَيَانُ وَالتَّبْيِينُ ١ : ١٠٧ وَابْنُ يَعِيشَ ٨ : ١٢٨ - ١٢٩

وعجزه : كَالْيَوْمِ هَانِيءٍ أَتَيْتِ جُرْبِ

وروايته فِي الْبَيَانِ وَالتَّبْيِينِ فِي النَّاسِ طَالِي أَيْتِي جُرْبِ  
وَالْبَيْتُ مِنَ الْكَامِلِ قَالَهُ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ فِي الْخَنْسَاءِ وَقَدْ رَأَاهَا مُتَجَرِّدَةً تَطْلِي النَّوْقَ الْجَرْبِ  
بِالْقَطِرَانِ كَمَا جَاءَ فِي الْأَغَانِي . وَالشَّاهِدُ فِيهِ « زِيَادَةٌ (إِنْ) بَعْدَ مَا » ، وَالْمُرَادُ مَا رَأَيْتُ .

... وَعِنْدَ الْفَرَاءِ أَنَّهُمَا حَرْفَا نَفْيٍ تَرَادُفًا كَتَرَادُفِ حَرْفِي التَّوَكِيدِ فِي  
 إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ ، وقد يقال : أُنْتَظِرُنِي مَا إِنَّ جَلَسَ الْقَاضِي ، أَيْ مَا  
 جَلَسَ ، بِمَعْنَى مُدَّةٍ جُلُوسِهِ .  
 « فصل » وَتَقُولُ فِي زِيَادَةِ أَنْ : (لَمَّا أَنْ جَاءَ أَكْرَمْتُهُ) ..

والأصل في «ما إن رأيت» ما رأيت زيدت «إن» لتأكيد معنى النفي فكأنه قال ما  
 رأيته أَلْبَتَّةَ .

قوله : «ترادفا .....»

قال المصنف : الترادف كالتابع في أن أحد الشيئين يكون الثاني ، لا أن يكون كل  
 واحد منهما تابعا لصاحبه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ شَهْرَيْنِ مُتَكَاتِفَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup>  
 فلا يتصور أن يكون أحدهما تابعا للآخر .

ووجه مذهب الفراء<sup>(٢)</sup> في أَنْ «إِنَّ واللام» في (إِنَّ زَيْدًا لَمَنْطَلِقٌ) أكدا مضمون  
 الجملة فكذا هنا لُزَّ حَرْفَا النَّفْيِ فِي قَرْنٍ فَاكْدًا<sup>(٣)</sup> .

ولكن قولهم : «انتظرني ما إن جلس القاضي» : ينقض مذهبه ، لأن «ما» هذه  
 للتوقيت وليست للنفي ، وقد زيدت عليها «إن» .

قوله : «لما (أَنْ) .....»

(أَنْ) هذه أكدت تعلق الإكرام بالمجيء ووجوده بوجوده ، وقد سبق أن هذه الحروف  
 توصل بالجملة فتؤكد مضامينها نفيا وإثباتا ، وإنما زيدت «أَنْ» المفتوحة بعد «لما»  
 لأن «لما» فيه معنى المجازاة ، يقال : «لما جاء زيد أجبت» ، و(إِنَّ) : هي  
 الأصل في باب المجازاة ، فاستقبحوا أن يزيدوا عليها «إن» التي هي أصل الجزاء  
 لئلا يكون الأصل تابعا للفرع .

(١) سورة النساء آية ٩٢ وسورة المجادلة آية ٤ .

(٢) انظر منذهب الفراء في هذه المسألة في شرح ابن عبيش ٨ . ١٢٩ والإيضاح ٢ ٢٢٧

(٣) يقال للمحيرين إذا قرأوا في قَرْنٍ واحد قد لُزَّا . انظر : اللسان (لرون)

... وَأَمَّا وَاللَّهُ أَنْ لَوْ قُمْتَ لَقُمْتُ .

« فصل » وَعَظِبْتُ مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٌ ، وَجِئْتُ لِأَمْرٍ مَا ، وَإِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَائِنَّمَا تَجْلِسُ أَجْلِسٌ ، وَبِعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فِيمَا نَقُضُهُمْ مَيِّثَقَهُمْ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَهْتُمْ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَيْمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ ﴾ ...

---

أما زيادة المكسورة بعد (ما) النافية ، فَإِنَّ «ما» للنفي ، (و «إِنَّ» كذلك في الأصل)<sup>(١)</sup> ففي زيادة «إِنَّ» مع (ما) فيه تحقيق للنفي وتأكيده .

قوله : « وَأَمَّا وَاللَّهُ أَنْ لَوْ قُمْتَ لَقُمْتُ ..... »

قال سيوريه<sup>(٢)</sup> ، وَأَمَّا (أَنْ) : فتكون بمنزلة لام القسم في قولهم : أَمَّا وَاللَّهُ أَنْ لَوْ فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ .

قال السيرافي : يعني أَنَّ «أَنْ» تكون جواباً إذا أقسم على شيء في قوله : «لو» ولا يكون جوابه في غير ذلك ، وإنما جاز ذلك هنا خاصة كراهية للتضعيف بإدخال اللام على اللام .

قوله : « مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ ..... »

(ما) هذه أَكْذَتْ مضمون الجملة وزادت في الإبهام والتنكير ، وقيل : إِنَّ (ما) نكرة وما بعدها بدل منها مفسر لها ، وهذا البدل يجري مجرى النعت «لما» في أنه لا يجوز حذفه ، كما أنه لا يجوز حذف نعت «ما» في : «رَأَيْتُ مَا مُعْجَبًا لَكَ» وعلى هذا ما نُفِي من الجُمْلِ المذكورة في هذا الفصل .

قوله : « بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ ..... »<sup>(٣)</sup>

---

(١) في الأصل وف : «وان كذلك» والمثبت من ع .

(٢) الكتاب ٤ : ٢٢٢ .

(٣) الميداني ١ : ١٠٠ وسيوريه ٣ : ٥١٧ .



... وقال تعالى : ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ﴾ وقال : ﴿مِثْلَ مَا أَنْزَلْتُمْ نَنْطِقُونَ﴾ .

« فصل ، وقال الله تعالى : ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ أي لأن لا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ وقال تعالى : ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْعِدِ النَّجْمِ﴾ وقال العجاج :

« في بئر لا حور سرى وما شعر ،

هذا مثل يضرب في استعجال الرسول ، أي اعجل ، وكن كاني انظر إليك ، كذا قاله الغوري :

قوله : « ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ .....﴾ »<sup>(١)</sup> أي : وإذا أنزلت .

قوله : « وقال الله تعالى : ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ﴾ ..... »<sup>(٢)</sup>

« لا ، التي هي صلة مؤكدة لمعنى الكلام الموجب فقط كهذه الآية ، وكقوله تعالى : ﴿فَلَا أَقْسِمُ .....﴾ »<sup>(٣)</sup> ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿وَإِنَّهُ لَقَسْرٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup> والنكتة في تأكيد الكلام الموجب بحرف النفي هي أن هذا المعنى مما يشك فيه أنه على الإيجاب .

قوله<sup>(٥)</sup> :

٦٠٤ - في بئر لا حور

حار : هلك ، ويجوز أن يكون حور جمع حائر ، أي هالك ونظيره حور في جمع حائل . أي لا يسير إلا في بئر هلكى .

(١) إشارة إلى استشهد الزمخشري بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ﴾ - سورة التوبة آية ١٢٧ ، ١٢٨ .

(٢) سورة الحديد آية ٢٩ . (٣) سورة الواقعة آية ٧٥ . (٤) سورة الواقعة آية ٧٦ .

(٥) هو المعجّاج ديوانه ص ١٤ والبيت بتمله :

في بئر لا حور سرى وما شعر

... وَمِنْهُ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿لَتَرْيَنَّ  
اللَّهَ يَغْفِرُ لَكُمْ وَلَا يَهْدِيَهُمْ﴾ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا  
السَّيِّئَةُ﴾ .

« فصل » وَتَزَادُ مِنْ عِنْدَ سَيِّوَيْهِ فِي النَّفْيِ خَاصَّةً لِتَأْكِيدِهِ وَعُمُومِهِ  
وَذَلِكَ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ وَالِاسْتِفْهَامُ  
كَالنَّفْيِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ وَقَالَ تَعَالَى ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ  
اللَّهِ﴾ وَعَنِ الْأَخْفَشِ زِيَادَتُهُ فِي الْإِيجَابِ .

وبجوز أن يكون مصدرا وهو التقصان ، أي أوقع نفسه في المهلكة وما علم بها ،  
وقيل : هي بئر تسكنها الجن .

قوله : «ما جاءني زيد ولا عمرو .....

الأصل : (ما جاءني زيد وعمرو). زيدت «لا» تأكيدا لما أفادته «ما» من نفي  
المجبيء .

قال علي بن عيسى<sup>(١)</sup> : لو قلت : «ما جاءني زيد وعمرو» لاحتمل أن يكون إنما  
نفيت أن يكونا اجتماعا في المجبيء .

قوله : «قوله تعالى : ﴿وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ﴾ .....»<sup>(٢)</sup>

وهذا الشاهد ترتيبه الأربعون من أرجوزة للعجاج عُدَّتْهَا ثمانون ومائة بيت من مشطور الرجز  
قالها في مدح عمر بن عبد الله بن معمر ، وكان عبد الملك - رحمه الله - وجهه إلى أبي فُذَيْك  
الْحُرُورِيِّ فقتله .

والشاهد فيه زيادة (لا) بين المضاف وهو (بش) والمضاف إليه وهو (حور) و (لا) هنا زائدة  
في اللفظ والمعنى جميعا .

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني من كبار النحويين أخذ عن ابن السراج وابن دريد -  
توفي عام ٥٨٤هـ - انظر نزهة الألباء ص ٣١٨ - ٣١٩ . وانظر قول الرماني كما نقله عنه من  
شرح الأصول - ابن يعيش في شرحه ٨ : ١٣٧ . (٢) سورة فصلت آية ٣٤ .

« فصل » وَزِيَادَةُ أَلْبَاءٍ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ وَالْإِجَابِ فِي نَحْوِ : مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ ، وَقَالُوا بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ وَكَفَى بِاللَّهِ .

زيادة «لا» في الآية ظاهرة ، لأن الاستواء يقتضي شيئين فلو لم تكن لا مزيدة لاقتضى الاستواء شيئين آخرين للنفي الأول والنفي الثاني .

قوله : «عند سيويه في النفي .....»<sup>(١)</sup>

قد سبق الكلام في هذه المسألة .

قوله : « وَزِيَادَةُ أَلْبَاءٍ ..... »

الخبر قد تراخى عن حرف النفي لوقوع الاسم قبله ، فاحتج إلى الوصل والباء للوصل فتزاد ليصل الخبر المتراخي عن حرف النفي بذلك الحرف .

أما زيادة الباء في «بحسبك» و«كفى بالله» ، فلتحقيق إضافة الفعل إلى الفاعل على سبيل المبالغة ، إذ المعنى بحسبك ويكفيك .

---

(١) هذه إشارة إلى استشهاد الزمخشري برأي سيويه في أن من تزداد في النفي خاصة لتأكيدهِ وعمومه .

وقد جاء قول سيويه في الكتاب ٢٢٥: ٤ فقال : «وَقَدْ تَدْخُلُ فِي مَوْصِعٍ لَوْ لَمْ تَدْخُلْ فِيهِ كَانَ الْكَلَامُ مُنْقَطِعًا ، وَلَكِنَّهَا تَوْكِيدٌ بِمِثْلَةِ مَا ، إِلَّا أَنَّهَا تَجَرُّ لِأَنَّهَا حُرُفٌ إِصَافَةٌ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : مَا أَتَانِي مِنْ رَجُلٍ وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ . وَلَوْ أُخْرِجَتْ مِنْ كَانَ الْكَلَامُ حَسًّا ، وَلَكِنَّهُ أَكَّدَ مِنْ لَأَنَّ هَذَا مَوْصِعٌ تَبْعِيضٌ ، فَأَرَادَ أَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِأَحَدٍ مِنَ الرُّجَالِ وَالنَّاسِ

« ومن أصناف الحرف: حرفا التفسير »

وهما : أي ، وأن تقول في نحو قوله تعالى : ﴿ وَأَخْنَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ﴾  
أي من قومه كأنك قلت : تفسيره من قومه ، أو معناه من قومه .

قال الشاعر :

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ      وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

قوله : « حرفا التفسير ..... »

كلامهم لا يخلو مما يحتاج فيه إلى التفسير والبيان لما فيه من وقوع إبهام أو حذف  
أو إضمار أو اختصار، إما في اسم أو فعل، فنصبوا للتفسير حرفين : وهما : (أي  
وأن).

ف (أي) : كلمة تنبيه، لأنها من حروف النداء، وفيه التنبيه وتفسير الشيء تنبيه  
على معناه .

قوله :

٦٠٥- وَتَرْمِينِي .....<sup>(١)</sup>

وجهه أن يكون الأصل : « لكنه إياك لا أقلي » ، على أن يكون الضمير في « لكنه »  
ضمير الشأن ثم حذف .

ولو روي بكسر النون بمعنى ولكن على حذف الياء اجتزاء بالكسرة لكان وجهها  
وجيها، ولو قلت أجرى الضمير المنفصل مجرى المتصل وحذف الراجع إلى اسم  
« لكن » على تقدير : « ولكنك لا أقليك » كنت لعمرى متعسفا .

(١) البيت من الطويل ولم يذكر النحاة له قائلا على كثرة من استشهد به منهم وهو بتمامه :

وَتَرْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ      وَتَقْلِينِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي

انظر معاني القرآن للفراء ٢ : ١٤٤ وابن يعيش ٨ : ١٤٠ والخزانة ١١ : ٢٢٥ والمغني ٧٦ ،

والشاهد فيه قوله : « أَيُّ أَنْتَ مُذْنِبٌ » ، جعله تفسيرا لقوله ترميني بالطرف .

« فصل ، وَأَمَّا (أَنْ) الْمَفْسَرَةُ فَلَا تَأْتِي إِلَّا بَعْدَ فِعْلٍ فِي مَعْنَى الْقَوْلِ كَقَوْلِكَ : نَادَيْتُهُ أَنْ قُمْ وَأَمَرْتُهُ أَنْ أَقْعُدَ ، وَكُتِبْتُ إِلَيْهِ أَنْ أَرْجِعَ ، وَبِذَلِكَ فُسِّرَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَأَنْطَلِقُوا لِمَالِهِمْ أَنْ آمْسُوا ﴾ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَدِينَهُ أَنْ يَتَابِعَ رَهْمَهُ ﴾ .

قوله : « وَأَمَّا (أَنْ) الْمَفْسَرَةُ . . . . . »

لها ثلاث شرائط :

إحداها : أن يكون الفعل الذي يُفسَّرُ فيه معنى القول ، وليس بقول كناديتُ .

الثانية : أن لا يتصل (بأن) هذه شيء من صلة الفعل الذي تفسره (ولو) <sup>(١)</sup> اتصل ذلك بها صارت في جملة الفعل ، ولم يكن تفسيرا له نحو قولك : « أَوْعِزْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ أَفْعَلَ » ، لأنَّ الباء تصل الثاني بالأول وصل الناقص بما يتممه ، وتفسير الكلام لا يكون إلا بعد تمامه .

الثالثة : أن يكون ما قبلها كلاما تاما ، لأنها وما بعدها جملة (تفسر جملة ما قبلها) <sup>(٢)</sup> ، ولذا قيل في قوله تعالى : ﴿ وَءَاخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

(بمعنى أنه) <sup>(٤)</sup> لم يصلح بأن تكون (أَنْ) بمعنى أي ، لأن ما قبلها غير تام وهو مبتدأ لا خبر له ، قيل : إنَّ هذه الشرائط منقولة عن السيرافي <sup>(٥)</sup> .

قوله : « وبذلك فسر قوله تعالى : ﴿ وَأَنْطَلِقُوا لِمَالِهِمْ أَنْ آمْسُوا ﴾ <sup>(٦)</sup> »

(١) في ع : « إِذْ لَوْ » والمثبت من الأصل .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع .

(٣) سورة يونس آية ١٠ .

(٤) ما بين القوسين ليس من الأصل والمثبت من ع وف .

(٥) ذكرها ابن عيشر في شرحه ١٤٢ : ٨ من غير عزو .

(٦) سورة ص آية ٦ .

إنما جاز ذلك لأنه كان انطلاقاً مع القول، لأن الانطلاق كان بعد مناظرة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إياهم والتبكييت لهم بجوابه العتيد. والصادر عن المجادلة يكون في وَلَوْلَا ، وَدَمْدَمَةً ، فكان الانطلاق مضمناً معنى القول من هذا الوجه. (أَمْشُوا) أي أكثروا. من مَشَتِ المرأةُ تمشي : كَثُرَ ولدها، ومنه الماشية للتفاؤل، كما قيل لها الفاشية، وقيل المراد بالانطلاق: الاندفاع في القول. يقال انطلق في الكلام واندفع فيه خاض فيه أي: وانطلق الملاء في الحديث ثم فُسِّرَ ذلك بقوله «أَنْ أَمْشُوا» أي أكثروا واجتمعوا.

وعن بعضهم أنه قال: كنا مع برهان المطرزي<sup>(١)</sup> فأتني إليه برقعة فيها مكتوب قوله «أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ» (أَنْ) هنا هي المفسرة أم لا. فكتب في الجواب: بل هي (أَنْ) هنا المخففة من (المثقلة)<sup>(٢)</sup> بدليل المعطوف بعدها وليست بمفسرة.

---

(١) هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرزي المشهور بالمطرزي من أهل خوارزم، قرأ على الزمخشري وبرع في النحو والفقه. وكان يقال له خليفة الزمخشري له من التصانيف: شرح المقامات، والمعرب في لغة الفقه، ومختصر المصباح في النحو - توفي بخوارزم عام ٦١٠هـ. انظر بغية الوعاة ٢: ٣١١.

(٢) في ع و س و ف : «الثقيلة» والمثبت من الأصل.



« ومن أصناف الحرف: الحرفان المصدريان »

وهما : (ما) و (أن) فِي قَوْلِكَ أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ وَمَا تَصْنَعُ ، أَيْ صَنِيعَكَ ، وَقَالَ اللَّهُ : ﴿ وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ أَيْ بِرُحْبِهَا وَقَدْ فُسِّرَ بِهِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ وَالسَّمَاءَ وَمَا بَيْنَهَا ﴾ وَقَالَ الشَّاعِرُ :

يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي      وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابًا

وَتَقُولُ بَلْغَنِي أَنْ جَاءَ عَمْرُو ، وَأُرِيدُ أَنْ تَفْعَلَ ، وَإِنَّهُ أَهْلُ أَنْ يَفْعَلَ أَيْ أَهْلُ الْفِعْلِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ .

« فصل » وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَرْفَعُ الْفِعْلَ بَعْدَ أَنْ تُشَبِّهَ بِ (ما) قَالَ

الشَّاعِرُ :

أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا      مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

وَعَنْ مُجَاهِدٍ : أَنْ يُتِمَّ الرِّضَاعَةَ بِالرُّفْعِ .

قوله : « أَعْجَبَنِي مَا صَنَعْتَ ..... »

(ما) المصدرية دلالتها مع الماضي على معنى المضي ، ومع المضارع على معنى الحاضر أو المستقبل . تقول : « يسرني ما صنعت أمس » ، و « يسرني ما تصنع » (الآن أو غدا) ، لأن صيغة المصدر تدل على زمان مجهول ، فإذا دخلت على الماضي خَصَّتْهُ بِزَمَانِ الْمَضِيِّ ، وإذا دخلت على المضارع خصته بأحد الزمانين . فإن قلت : (ما وأن) أختان في معنى المصدرية ، فَلِمَ لَمْ يَنْصِبُوا (بما) كما نصبوا (بأن) ؟ قلت : « إِنَّ (أَنْ) شَبَّهَتْ بِأَنَّ الْمَشْدُودَةَ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَ (أَنْ) نَقَصَ لَفْظُهَا بِخِلَافِ (ما) فَهِيَ لَا تُشَابِهُهَا لَا عِنْدَ التَّمَامِ وَلَا بَعْدَ التَّقْصَانِ .

(١) في ع : « ما تصنعه » والمثبت من الأصل .



.....

---

قوله : وبعض العرب .....

لما سلم الفعل من أن تعمل فيه (ما) مضوا بسلامته عن أن تعمل فيه (أن) تشبيها  
لها بها والفرق ما ذكرنا آنفا.

قوله : ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا .....﴾<sup>(١)</sup>  
أي : إلا قولهم .

---

(١) سورة المل آية ٥٦ وسورة المكنوت آيتي ٢٤ . ٢٩

« ومن أصناف الحرف: حروف التحضيض »

وهي : لَوْلَا ، وَلَوْمَا ، وَهَلَّا ، وَأَلَّا ، تَقُولُ : لَوْلَا فَعَلْتَ كَذَا ، وَلَوْمَا ضَرَبْتَ زَيْدًا ، وَهَلَّا مَرَرْتَ بِهِ ، وَأَلَّا قُمْتَ ، تُرِيدُ اسْتِبْطَاءَهُ وَحَثُّهُ عَلَى الْفِعْلِ ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى فِعْلٍ مَاضٍ أَوْ مُسْتَقْبَلٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْلَا أَعْرَضْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكِكَةِ ﴾ ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا ﴾ دَخَلَ (لَوْلَا) عَلَى تَرْجِعُونَهَا ..

---

قوله : «حروف التحضيض .....»

إذا كان الفعل الواقع بعد هذه الحروف مستقبلا فمعناها التحضيض ، لأنها بمنزلة الأوامر، وهي لا تكون إلا في المستقبل، وإن كان ماضيا فمعناها الإنكار، لأن التحضيض لا يكون فيما فات .

قوله : «تريد استبطاءه وحثه .....»

معناه الاستعجال والنهي عن التأخير في إيجاد الفعل .

قوله : وقال تعالى : ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا ﴾<sup>(١)</sup>

(تقديره : فلولا تَرْجِعُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ)<sup>(٢)</sup> بليقاع الجملة الشرطية بين لولا والفعل الذي دخلت عليه، قبل أي إِنْ كُنْتُمْ غير محاسبين وغير مجربين، كما تزعمون، أي لو كان كما يقولون إنه لا بعث ولا حساب ولا جزاء، فلا تردون نفس من يعز عليكم إذا بلغت الحلقوم، وإذا لم يمكنكم ذلك بوجه، فاعلموا أن الأمر إلى غيركم وهو الله سبحانه وتعالى .

يقال ذَاكَ السُّلْطَانُ الرَّعِيَّةُ ، أي ساسها .

---

(١) سورة الواقعة آية ٨٦ ، ٨٧ وفي نسخة الأصل : ﴿ فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾ والمثبت من ع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع .

... وَإِنْ وَقَعَ بِعَدَمِ اسْمٍ مَتَّصٍ أَوْ مَرْفُوعٍ كَانَ يَاضَمُ رَافِعٍ أَوْ نَاصِبٍ كَقَوْلِكَ ، لِمَنْ ضَرَبَ قَوْمًا لَوْلَا زَيْدًا ، أَيْ لَوْلَا ضَرْبَتُهُ ، قَالَ سَيُوتُهُ : وَقَوْلُ لَوْلَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، وَهَلَا خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، أَيْ هَلَا تَقَعُ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : وَيَجُوزُ رَفْعُهُ عَلَى مَعْنَى هَلَا كَانَ مِنْكَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ .

وَقَالَ جَسَرِيٌّ :

تَعْلُونُ عَقْرَ الْكَيْبِ أَفْضَلُ مِنْكُمْ بَنِي صَوْطَرَى لَوْلَا الْكَيْبُ الْفَتَنَةُ

قوله : « وَإِنْ وَقَعَ بِعَدَمِ اسْمٍ ..... »

هذه الحروف للتضيض ، والتضيض بالفعل ، فيلزم أن يقع بعدها الفعل إما ظاهراً وإما تقييداً .

قوله :

٦٠٦ - تَعْلُونُ

الْكَيْبُ : جَمْعُ كَيْبٍ ، وَهِيَ الْمَيْتَةُ فِي الْإِبِلِ ، يُقَالُ : « لَا أَفْضَلَ ظِلِّكَ مَا حَتَّ الْكَيْبُ » ، وَالضَّيْطَرُ : الرَّجُلُ الضَّخْمُ الَّذِي لَا غَنَاءَ عِنْدَهُ وَكَذَا الصَّوْطَرِيُّ التَّضْمِيرُ : لَوْلَا تَعْلُونُ الْكَيْبُ أَوْ لَوْلَا تَعْقِرُونَ الْكَيْبَ لَتَقَدَّمَ ذِكْرُ الْعَدُوِّ وَالْعَقْرُ يَقُولُ إِنِّكُمْ تَجْلِبُونُ الصَّخْرَ فِي عَقْرِ الْإِبِلِ ، فَمَا بِالْكُمْ لَا تَتَخَرَّوْنَ بِعَقْرِ الْأَبْطَالِ وَقَتْلِ الْكَمَةِ ؟

يَحْتَمِلُ عَلَى الْقِتَالِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ : « أَفْضَلُ مِنْكُمْ » عَلَى حَنْفٍ مِنْ لِي : أَفْضَلُ مِنْكُمْ أَوْ عَلَى تَضْمِينِ « تَعْلُونُ » مَعْنَى تَعْلَمُونَ التَّضْمِيرُ هَلَا تَجْلِبُونَ عَقْرَ الْكَيْبِ أَفْضَلُ مِنْكُمْ .

(١) هو جسر - ظهر بيوت من ٩٠٧ ولدت منه كده من البيوت

تَعْلُونُ عَقْرَ الْكَيْبِ تَحْصِلُ مِنْكُمْ فِي صَوْطَرَى مَلَا لَكُمْ لَفْظًا

ولدت تربية الصخر والمحصون من نصبة تحرير عنها ثلاثة وشقرون بيتا من الصويف كلها

« فصل » وَلِ (لَوْلَا) وَ (لَوْمَا) مَعْنَى آخَرُ وَهُوَ امْتِنَاعُ الشَّيْءِ لَوْجُودِ غَيْرِهِ ، وَهُمَا فِي هَذَا الْوَجْهِ دَاخِلَتَانِ عَلَى اسْمٍ مُبْتَدِئٍ كَقَوْلِكَ : لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمَرُ .

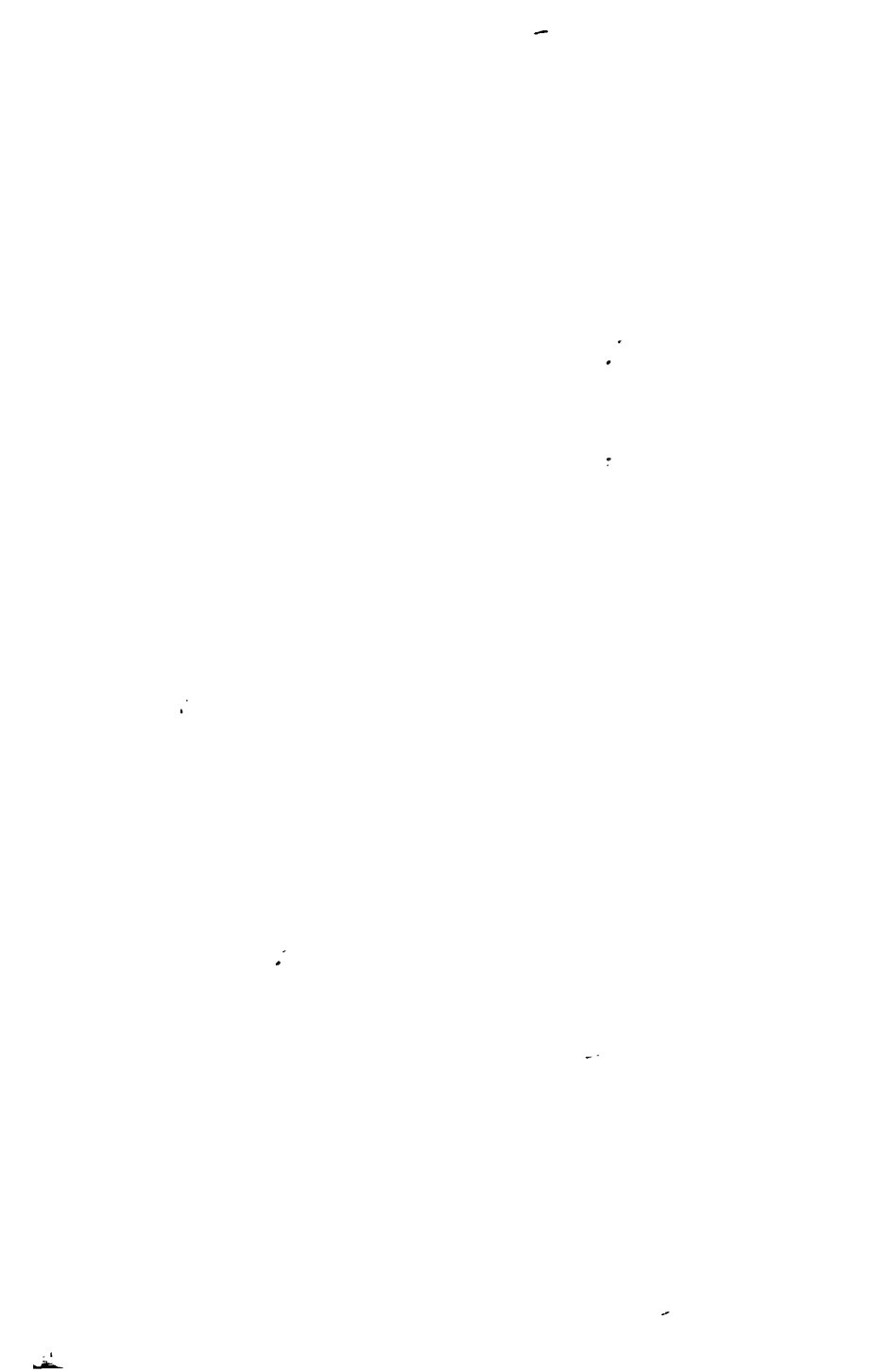
قوله : « كَقَوْلِكَ لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمَرُ . . . . . »  
 قيل إِنَّ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَمَرَ بِرَجْمِ الْحَامِلِ فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ كَانَتْ الْأُمُّ أَذْنَبَتْ فَمَا ذَنْبُ الْجَنِينِ ؟

فَقَالَ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمَرُ . وَقِيلَ إِنَّ سَائِلًا دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَأَنشَدَ شِعْرًا فَقَالَ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لِعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَقْطَعُ لِسَانَهُ ، فَأَذْهَبَهُ عُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - لِقَطْعِ لِسَانِهِ ، فَلَقِيَهُ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فَقَالَ : مَا تُرِيدُ بِهَذَا الرَّجُلِ ؟ فَقَالَ أَقْطَعُ لِسَانَهُ ، فَقَالَ عَلِيٌّ : - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَحْسِنَ إِلَيْهِ ، فَإِنَّ الْإِحْسَانَ يَقْطَعُ اللِّسَانَ ، فَرَجَعَا إِلَى النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ، وَقَالَ لَهُ : أَيُّشِ تَعْنِي بِالْقَطْعِ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : الْإِحْسَانَ ، وَقَالَ : لَوْلَا عَلَيَّ لَهْلَكَ عُمَرُ .

والفرق بين (لولا ولوما) في هذا الفصل ، وبينهما في الفصل السابق ، أنك إذا قلت : (لولا فعلت ، ولوما تضرب) صحَّ السكوت وتمَّ المعنى . ولو قلت : (لولا علي) امتنع السكوت حتى تأتي بقولك : «لَهْلَكَ عُمَرُ» .

في هجاء الفرزدق ومطلعهما :

أَقَمْنَا وَرَثَتَنَا الدِّيَارَ وَلَا أَرَى كَمَرَيْنَا بَيْنَ الْجَنَيْنِ مَرْنَا  
 وروايته في المفصل : «أفضل مجدكم» وكذلك الخزانة ٣ : ٥٥ . والشاهد فيه حذف الفعل بعد لولا ولا مفسر له أي : لولا تعدون .



« ومن أصناف الحرف: حرف التقريب »

وَهُوَ : (قَدْ) ، تُقَرَّبُ الْمَاضِي مِنَ الْحَالِ إِذَا قُلْتَ قَدْ فَعَلَ ، وَمِنْهُ  
قَوْلُ الْمُؤَدِّنِ : قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مَعْنَى التَّوَقُّعِ ، قَالَ  
سَيِّبُوهُ : وَأَمَّا قَدْ فَجَوَابُ هَلْ فَعَلَ ؟ ، وَقَالَ أَيْضًا فَجَوَابُ لِمَا يَفْعَلُ ،  
وَقَالَ الْخَلِيلُ : هَذَا الْكَلَامُ لِقَوْمٍ يَنْتَظِرُونَ الْخَبَرَ .

« فصل » وَتَكُونُ لِلتَّقْلِيلِ بِمَنْزِلَةِ رُبَّمَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمُضَارِعِ  
كَقَوْلِهِمْ : إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ .

---

قوله : « وهو قد ..... »

(قد) لتقريب الماضي من الحال في الإخبار نحو: (لقيته قد ضحك) أي ضاحكا،  
أو للتقريب في الإخبار عن فعل متوقع الحال كقولك: «قد ركب الأمير» لقوم  
يتوقعون ركوبه وينتظرون ذلك .

هذا إذا دخل «قَدْ» على الماضي، وإن دخل على المضارع فلتقليل الفعل  
في الإخبار كقولهم: «إن الكذوب قد يصدق»، وذلك لما بين التقريب والتقليل  
من المقاربة. ألا ترى أن التقريب في الحقيقة تقليل المسافة بين الشئين، والتقليل  
تقريب الأجزاء بعضها من بعض، فكيفما كانت فهي متصرفة في الفعل .

إما بالتقريب: فتقرب زمان الوقوع من زمان الإخبار. وإما بالتقليل فتقلل وقوع نفس  
الفعل بتباعد زمانه، ألا تراهم كيف بعدوا أزمته وقوع الصدق بعضها عن بعض  
بتقليل وقوع نفس الصدق فيها منه، فكأنهم قالوا: يقع ذلك منه أحيانا على الشذوذ  
والندرة .

قوله : «وقال الخليل .....»<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٤ : ٢٢٣ .

هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر، ليس المراد الجواب للسؤال والمراد به المعارضة فحسب.

قوله : «وتكون للتقليل .....»

الأصل أن تكون (قَدْ) للتقريب كما مضى، وإنما تكون للتقليل عند دخوله على المضارع لما ذكرنا من التناسب، ومثال التقليل : ما سبق.  
والمراد قلة صدق ذلك. قال أبو عبيدة : هذا المثل يضرب لمن تكون الإساءة غالبه عليه.

فإن قلت : ما تقول في نحو قوله<sup>(١)</sup> :

٦٠٧- قَدْ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجْتَبَةٌ بِفِرْصَادٍ  
فإنه تَمَدَّحٌ بقتله قرنه وتركه إياه مصفراً الأنامل، والإنسان إنما يتمدح بما يكثر لا بما يقل ويتزَّر؟ ، قلت : هذا من باب حمل النقيض على النقيض، وهذا باب عندهم واسع، وقد صنع مثل هذا برُّنا أيضاً. ألا ترى إلى قوله<sup>(٢)</sup> :

٦٠٨- فَإِنْ تُمْسِ مَهْجُورَ الْفِئَاءِ قُرْتُمَا أَقَامَ بِهِ بَعْدَ الْوُفُودِ وَفُودُ

(١) هو عبيد بن الأبرص ديوانه ص ٧١ وسيبويه ٤ : ٢٢٤ وشرح أبيات سيبويه ٢ : ٣١٨ والخزائن ١١ : ٢٥٣ والبيت من البسيط. وهو شاهد على أن (قد) مع المضارع تكون للتكثير في مقام التمدح والافتخار. وأثوابه : جمع ثوب، ومُجْتَبَةٌ : دُعيت، والمراد صُفِّت، والمراد :

التوت يريد : أن الدم الذي على ثياب خصمه بعد قتله بمنزلة عصير التوت.

(٢) البيت من شواهد الكشف التي لم يعزها صاحبه - انظر الكشف ٣ : ٧٩ وقد عزاه صاحب تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات لأبي عطاء السدي في اس هيرة وقد قتله المصور بعد أن أنه عدا، فلما حمل رأسه إليه، قل للحرس أترى إلى طية رأسه ما أعظمها، فذله الحرس طية يمانه أعظم من طية رأسه وأول القصة.

لَا بِنَ عَيْ نَه تَحْذِ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ حَجَرِي مَعَهَا لِحْصُودُ

عَشِيَّةَ قَه لِحِجَاتٍ وَشَفَقَتْ خَبِثَتْ نَابِي مَتَمَّ وَحِصُودُ

ونظر شرح الحمسة للمزوري ٢ : ٨٠ وأمل في الفلحي ١ : ٣٧١ - ٣٧٢. ونشر ونشره

٢ : ٣٦٦ - ٣٧٠ والمقصود ٢ : ٨٢٩ والكشف ٤ : ٢٨٣ وشاهد به محي راب للتكثير.

والبيت من الحويل

« فصل » وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِالْقَسَمِ كَقَوْلِكَ : قَدْ  
وَاللَّهِ أَحْسَنْتَ ، وَقَدْ لَعِمْرِي بَتْ سَاهِرًا ، وَيَجُوزُ طَرَحُ الْفِعْلِ بَعْدَهَا إِذَا  
فُهِمَ كَقَوْلِهِ :

أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ

أي : إِنْ قُرِعَ فِنَاؤُكَ مِنَ الْغَاشِيَةِ وَالزُّوَارِ الَّذِينَ كَانُوا يَقْصِدُونَ دَرَاكَ<sup>(١)</sup> ، وَيَطُورُونَ<sup>(٢)</sup>  
حَرَكَ<sup>(٣)</sup> فلا تهتم بذلك ، فكثيرا ما أقام بذلك الفناء الزوار ، فقد جعل الخلوَ بإزاء  
الازدحام من الناس كما ترى ، وذلك لا يتحقق إلا بكثرة الإقامة بذلك .  
وإن كان (ربما) للقلة ، تقول : (ربما فعل ذلك) . والمراد قلة ذلك الفعل منه .  
قوله : « ويجوز الفصل ..... »

تَوَسَّعُوا فِي (قَدْ) فطرحوا الفعل بعده لدلالة ما قبله على ذلك الفعل .  
٥٦٥ م - \* ألا ترى إلى طرح « زَالَتْ » في البيت<sup>(٤)</sup> لدلالة (لم تزل عليه) . فتوسعهم  
بالفصل بينه وبين الفعل بما ليس بأجنبي وهو الْقَسَمُ<sup>(٥)</sup> ، لأنه لتأكيد ذلك الفعل  
بالجواز أولى ، الرواية « أَحْسَنْتَ »<sup>(٦)</sup> بالثناء المفتوحة و « بَتْ » بالثناء المضمومة ،  
و « سَاهِرًا » بالراء لا بالذال ، و « رِكَابَنَا » بإضافة الركاب إلى الضمير لا ركائبنا جمع  
ركوبة ، وَأَفَدَ : قَرَّبَ . والتقدير : وَكَأَنَّ قَدْ زَالَتْ ، أَي كَأَنَّ قَدْ ذَهَبَتْ . يقول : قَرَّبَ  
الْتَهَوُضَ مِنَّا وَانْتِظَرَ أَنْ تَرْتَحِلْنَا وَكَأَنَّ قَدْ أَرْتَحِلْنَا لصحة عزمنا على الارتحال .

- (١) الدَّرَا : الْيَكُنْ - اللسان (ذرا) .
- (٢) يطورون : يفتربون من الطَّوْرَةِ وهي فناء الدار . اللسان : (طور) .
- (٣) الْحَرَكَ : ناحية الشيء وجناب الرجل والساحة والعقوة - اللسان : (حرا) .
- (٤) البيت هو : أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ
- وهو للنايعة الذبياني وقد مر آنفا شرحه والتعليق عليه - انظر ص ١٦٧٢ .
- والشاهد فيه طرح الفعل بعد قد لدلالة ما تقدم عليه . وهو (لما تزل) .
- (٥) في الأصل : «الفعل» والمثبت من ع لأنه الموافق للمعنى .
- (٦) إشارة إلى استشهد الزمخشري بالمثال : « أَحْسَنْتَ » ، وقد لعمرى بَتْ سَاهِرًا .





« ومن أصناف الحرف: حروف الاستقبال »

وَهِيَ سَوْفَ ، وَالسَّيْنُ ، وَأَنْ ، وَلَا ، وَلَنْ ، قَالَ الْخَلِيلُ أَنْ سَيَفْعَلُ  
جَوَابُ لَنْ يَفْعَلَ ، كَمَا أَنَّ لَيَفْعَلَنَّ جَوَابُ لَا يَفْعَلُ لِمَا فِي لَا يَفْعَلُ مِنْ  
اقتضاء القسم ، وفي سَوْفَ دَلَالَةٌ عَلَى زِيَادَةِ تَنْفِيسٍ ، وَمِنْهُ سَوْفَتُهُ ،  
كَمَا قِيلَ مِنْ آمِينَ أَمَّنْ . وَيُقَالُ : سَفَّ أَفْعَلُ . وَ(أَنْ) تَدْخُلُ عَلَى  
الْمُضَارِعِ وَالْمَاضِي فَيَكُونَانِ مَعَهُ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ ، وَإِذَا دَخَلَ عَلَى  
الْمُضَارِعِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا مُسْتَقْبَلًا كَقَوْلِكَ : أُرِيدُ أَنْ تَخْرُجَ ...

قوله : « قال الخليل أَنْ سَيَفْعَلُ ..... »

قول الخليل<sup>(١)</sup> يؤيد أن «السَّيْنُ» تفيد تأكيد وقوع الفعل في المستقبل. لأن «لَنْ» لتأكيد النفي في المستقبل، فكان مطابقا لجواب ما تضمنه الفعل الداخل عليه السَّيْنِ.

قوله : « من اقتضاء القسم ..... »

أي ترى أن القسم يتلقى به. تقول : والله لا يفعل.

قوله : « وسوف ..... »

حُرِّكَتِ الْفَاءُ مِنْ (سَوْفَ) لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، وَلَمْ يَحْرُكُوا بِالْكَسْرِ لِلْوَاوِ<sup>(٢)</sup> قَبْلُهَا كَمَا لَمْ يَحْرُكُوا الْمِيمَ الثَّانِيَةَ مِنْ «ثُمَّ» بِالْكَسْرِ لَضَمَّةِ الثَّاءِ .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا بِالْهَمْ لَمْ يَلْزَمُوا صِحَّةَ اللَّامِ فِي نَحْوِ «سَرَّ» بَلْ جَوَزُوا فِيهَا الْحَرَكَاتِ  
الثَّلَاثَ ؟ قُلْتَ<sup>(٣)</sup> : الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بَيِّنٌ ، لِأَنَّ «سَرَّ» فَعَلَ يَقْبَلُ التَّنْصِفَ فَتَصَرَّفُوا فِيهِ  
بِالْحَرَكَاتِ . أَمَّا «ثُمَّ» : فَحَرْفٌ وَهُوَ آبُ لِلتَّنْصِفِ فَأَلْزَمَ أَخْفَ الْحَرَكَاتِ .

قوله : «زيادة تنفيس ..... »

التنفيس : التوسيع .

(١) انظر رأي الخليل في الكتاب ٤ : ٢١٧ . (٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل .

(٣) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل .

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا بُدٌّ فِي خَبَرِ عَسَى ، وَلَمَّا اَنْحَرَفَ الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ :  
 عَسَى طَيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ  
 عَمَّا عَلَيْهِ الْاِسْتِعْمَالُ جَاءَ بِالسَّيْنِ الَّتِي هِيَ نَظِيرَةُ (أَنْ) .

قوله : « وَمِنْ ثَمَّ ..... »

عسى : للإطماع وهو فيما يستقبل من الزمان .

٦٠٩ - قوله : « ولما انحرف الشاعر ..... »<sup>(١)</sup>

أي كان الشاعر محتاجا إلى أن يقول أن تطفئ ، لأنه خبر عسى وهو (أَنْ) مع المضارع ، فلما لم يمكنه الإتيان (بِأَنْ) جاء بالسَّيْنِ التي هي نظيرة (أَنْ) في الاستقبال توفيراً لما تقتضيه «عسى» من معنى الاستقبال بذكر «أَنْ» . فإن قلت : معنى الاستقبال يحصل بالسَّيْنِ كما يحصل (بِأَنْ) ، قلت : نعم .

غير أنهم خَصُّوا «عسى» (بِأَنْ) إما لأنها أكثر استعمالاً من السَّيْنِ ، وإما لأن خبر «عسى» مقدر بالمصدر . فقولك «عسى زيدٌ أن يخرج» بمنزلة : قارب زيدُ الخروج ، والسَّيْنِ ليست مصدرية ، فخصُّوا «أَنْ» لذلك فصار وقوع السَّيْنِ موقع «أَنْ» لا بطريق الأصالة وإن اتَّخَذْنَا في إفادة معنى الاستقبال الذي هو مقتضى «عسى» بعد هذه . أي بعد هذه الواقعة .

(١) هذا نسبة إلى استشهاد الزمخشري ببيت الحماسة ونصه :

عسى طيِّبٌ مِنْ طَيِّبٍ بَعْدَ هَذِهِ سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ

والبيت من الطويل جاء في حاشية ابن عيشر رقم ١ من الجزء السابع صفحة ١١٨ « أشد أبو تمام في بلد المرواني من الحماسة هذا البيت رابع أربعة وعراها لقاص من روضة النسبي ومعناه : عسى طيِّبٌ أَنْ تطفئ . من طيِّبٍ غُلَّاتِ الْكَلَى وَالْجَوَانِحِ بأحد ثلث من قل مهم ، وعدم الاحتزاء من صاحبهم طرد الإبل . . . »

والشاهد في البيت أنه لم يكن بد من دخول (أَنْ) في خبر عسى . وأنه يتمكن الشعر من الإتيان بها لمكان المورد فاحتضنهما بالسين لاشتراكهما في إفادة معنى الاستقبال

انظر ابن عيشر ٧ ١١٨ ، ٨ ١٤٨ ، والحارث ٩ ٣٤١

« فصل » وَهِيَ مَعَ فَعْلِهَا مَاضِيًا أَوْ مُضَارِعًا بِمَنْزِلَةٍ أَنْ مَعَ مَا فِي حَيِّزِهَا .

« فصل » وَتَمِيمٌ وَأَسَدٌ يُحَوِّلُونَ هَمْزَتَهَا عَيْنًا فَيُنْشِدُونَ بَيْتَ ذِي الرُّمَّةِ : « أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً » .  
أَعَنْ تَرَسَّمْتَ وَهِيَ عَنَنْتُ بَنِي تَمِيمٍ ، وَقَدْ مَرَّ الْكَلَامُ فِي لَا وَلَنْ .

وَالْغُلَاتُ : جَمْعُ غَلَةٍ وَهِيَ حَرَارَةُ الْعَطَشِ ، وَالْكُلَى : جَمْعُ كَلْبَةٍ ، وَالْجَوَانِحُ : الْأَصْلَاعُ .

قوله : « بمَنْزِلَةٍ (أَنْ) مَعَ مَا فِي حَيِّزِهَا . . . . . »

أي : الجملة . كما تنتقل بعد (أَنْ) المشددة مفردا ، كذلك تنتقل هي مفرداً بعد (أَنْ) المخففة . وَالْحَيِّزُ مِنْ حَازَ يَحْزُرُ ، كَالسَّيِّدِ مِنْ سَادَ يَسُودُ وَوزنهما فَيُعِل .  
قوله<sup>(١)</sup> :

٦١٠- أَأَنْ تَرَسَّمْتَ . . . . .

تَرَسَّمَ الدَّارُ : تَأَمَّلَ رَسْمَهَا . وَالْخَرْقَاءُ : حَبِيبَةُ ذِي الرُّمَّةِ ، مَنْقُولَةٌ مِنَ الْخَرْقَاءِ ضِدَّ الرِّفِيقَةِ . تَمَامُهُ :  
مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ  
أي : أَلَا أَنْ نَظَرْتُ فِي رِسْمِ دَارِهَا سُجْمَ مَاءِ عَيْنِكَ . وَالْعَنَنْتُ : تَصَوَّرَ الْعَيْنَ مَكَانَ الْهَمْزَةِ .

(١) هُوَ ذُو الرُّمَّةِ - دِيْوَانُهُ ص ٣٧١ وَابْنُ يَعِيشَ ٨ : ١٤٩ وَالْخَزَانَةُ ١٠ : ٢٩٢ وَالْبَيْتُ تَرْتِيبُهُ الْأَوَّلُ

مِنْ قَصِيدَةِ لُذِيِّ الرُّمَّةِ عَدَتْهَا أَرْبَعَةٌ وَثَمَانُونَ بَيْتًا مِنَ الْبَسِيطِ ، وَالْبَيْتُ الشَّاهِدُ تَمَامُهُ :  
أَأَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ  
وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ يُبَدِّلُونَ الْهَمْزَةَ عَيْنًا فِي «أَنْ» فَيَقُولُونَ «عَنْ» وَفِي الْاسْتِفْهَامِ يَبْصَحُ أَغْنَى . وَذَلِكَ لِقُرْبِ الْعَيْنِ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي الْمَخْرَجِ . وَالْعَيْنُ أَخْفَى مِنْهَا مَخْرَجًا . وَتَرَسَّمْتَ : تَثَبُّتْ ، وَخَرْقَاءُ : صَاحِبَةُ ذِي الرُّمَّةِ ، وَالْمَنْزِلَةُ : الْمَنْزِلُ ، وَمَاءُ الصَّبَابَةِ : الدَّمْعُ النَّازِلُ مِنْ شِدَّةِ الشَّوْقِ . وَالْمَعْنَى كَمَا جَاءَ فِي دِيْوَانِهِ ص ٣٧٣ : أَمَاءُ الصَّبَابَةِ مَسْجُومٌ لِأَنَّ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ . فَقَدْ مَرَّ الْاسْتِفْهَامُ الَّتِي كَانَتْ فِي «مَاءَ» فَصِيرَهَا فِي «أَنْ» . وَمَسْجُومٌ : سَائِلٌ مَهْرَاقٌ .

« ومن أصناف الحرف: حرفا الاستفهام ،

وَهُمَا الهمزة ، وهل في نحو قولك : أَرِيدُ قائمٌ؟ وأقامَ رِيدٌ؟ وهل عمروُ خارجٌ؟ وهل خرجَ عمرو؟ والهمزة أعمُ تصرفاً في بابها من أختِها، تقولُ : أَرِيدُ عِنْدَكَ أمْ عمرو؟ وَأَرِيدُا ضَرَبْتُ؟ وَأَنْضَرُبُ رِيدُا وَهُوَ أَخُوكَ؟ ، وَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ لَكَ مَرَرْتُ بِرِيدٍ أَبْرِيدُ؟ وَتُوقِعُهَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَثُمَّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْكَلِمَاعَهِدُوا عَهْدًا ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَفَمَنْ كَانَ عَلَى يَتْنِهِ مِّن رَّيِّهٖ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ أَثَرًا إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ وَلَا تَقْعُ هَلْ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

قوله : « وهما الهمزة . . . . . إلى آخره»

اعلم أن «هل» للسؤال عن الفعل أكان أم لم يكن . والهمزة له وللسؤال عن الذات أيضاً، فلذا صح : (أريد قائمٌ؟) ، و (هل عمرو خارج؟) ، لأن السؤال عن الفعل . وَصَحُ : (أريدُ عندك أمْ عمرو) بالهمزة لا «بهل» ، لأنه سؤال عن الذات .

فإن قُلْتَ : تَبْهِنِي عَلَى السَّرِّ فِي اخْتِصَاصِ الهمزة بالمواقع الباقية مما ذكر في المتن قلت : أما «أريداً ضربت؟» فتقديم المفعول فيه مشعر بكون الفعل حاصلًا، إذ لو كان فيه شك، لقدم لكونه أهمَّ فيكون هذا سؤالاً عن الذات على معنى : «أريداً ضربت أمْ عمرو؟» فيتخصَّصُ بالهمزة . ولو قلت : «ضربته» بالهاء صحَّ وقوع «هل» لأن السؤال عن الفعل، والتقدير: «هل ضربتَ زيداً ضربته؟» . وأما قولك : أنضربُ زيداً وهو أخوك؟ . وأنت تريد وقوع الضرب في الحال، فإنما صحَّ وقوع الهمزة هنا دون «هل» ، لأن «هل» مخصصة للمضارع بالاستقبال، لأنها نجية في مقام التردد في وقوع الفعل، ولا تردد في الفعل الحالي، لأنه مشاهد .

أما الهمزة فإنها تستعمل في الثابت أيضاً، ألا ترى أنها في «أريد عندك لم

« فصل » وَعِنْدَ سَيِّوِيهِ أَنَّ هَلْ بِمَعْنَى قَدْ إِلَّا أَنَّهُمْ تَرَكُوا الْأَلِفَ قَبْلَهَا لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ إِلَّا فِي الْأَسْتِفْهَامِ ، وَقَدْ جَاءَ دُخُولُهَا عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ :  
سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشِدَّتِنَا أَهْلُ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكْمِ

عَمَرُو» للسؤال عن الذات والذوات من حيث هي ذوات في الأزمان ، لا اختصاص لها بزمان دون زمان فناسب أن تقع سؤالا عن الفعل الحالي .  
فإن قلت : طلب حصول الحاصل محال قلت : نعم : لكن لما أنكر بهذا الاستفهام ضَرَبَهُ صار كأنه لم يشاهده فيستقيم سؤاله وإن كان مشاهدا في الحقيقة .  
وأما «أبزید مررت؟» فهو بمنزلة : أزيداً جعلت على طريقك، فهذا نظير قولك : «أزيداً ضربت» .

وأما وقوع الهمزة قبل الواو وأختيها فلأنها لقطع ما بعدها عما قبلها لاختصاصها بصدر الكلام ، فلو وقعت الواو قبلها وهي لوصل<sup>(١)</sup> مَا بَعْدَهَا بما قبلها كان كالجمع بين النصب والنون بخلاف «هَلْ» فهي ضعيفة في هذا الباب ، ألا تراها تجيء بمعنى «قَدْ» كَقَوْلِهِ :

أَهْلُ رَأُونَا

فلو كانت للاستفهام للزم الجمع بين حرفين وهما الهمزة و «هَلْ» بمعنى واحد ، وهو ممتنع . ومن المعلوم أن رتبة الضعيف مُنْحَطَّةٌ عن رتبة القوي ، فلزم أن تتأخر هي عن الواو وإن تقدمت الهمزة عليها .  
قوله : « تركوا ..... »

لما كانت «هَلْ» لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام سَدَّتْ مَسَدًا فحذفت . وإنما سَمَّاها ألفاً لأنهما من مخرج واحد ، ولأن الهمزة في الصدر لا تكتب إلا ألفاً وهمزة الاستفهام مختصة بالصدر ، فلما كانت مختصة بصورة الألف سُمِّيَتْ ألفاً .

(١) في ع وف : «توصل» والمثبت من الاصل .

« فصل » وَتُحَذَفُ الْهَمْزَةُ إِذَا دَلَّ عَلَيْهَا الدَّلِيلُ ، قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا      بِسَبْعِ رَمِيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشَمَانِ

قوله : « دخولها عليه ..... »  
أي دخول الألف على هَلْ .

قوله :

٦١١- سَائِلٌ .....<sup>(١)</sup>

يربوع : قبيلة ، بِشَدَّتْنَا : أي : بقوتنا . وقيل بحملتنا ، فلعله بفتح الشين والأولى بكسرهما يعني : سائل عن حربنا بجانب القاع ذي الروابي أي هَلْ رَأَوْا مِنَّا جُبْنَا وضغفاً .

قوله : إذا دَلَّ عليها ..... »

الدليل على حذفها في البيت قوله :

٦١٢- ..... أَمْ بِشَمَانِ<sup>(٢)</sup>

وَالدَّرِيَّةُ : العلم ، قال المصنف : ولا يجوز حذف الهمزة إذا لم يدل دليل على

(١) البيت من البسيط وهو لزيد الخير - ديوانه ١٠٠ وشرح شواهد المغني ص ٧٧٣ وهو بشماه :

سَائِلٌ فَوَارِسٌ يَرْبُوعٌ بِشَدَّتْنَا      أَهْلُ رَأَوْنَا بَسْفَحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِ

والبيت من شواهد المغني ص ٣٥٢ وقد نسبته السيوطي في شرح شواهد المغني

٧٧٢-٢ - ٧٧٣ لزيد الخيل . وجاء في حاشية ابن يعيش لزيد الخير ..... ويربوع : أبو

حي من تميم وقوله بشدتنا : يروى بفتح الشين أي بحملتنا ، ويروى بكسر الشين : أي بقوتنا

والباء بمعنى عن . وسفح الجبل : أسفله ، والأكم : جمع أكمة وهي التل . والاستشهاد

بالبيت في قوله : (أهْلُ) حيث أدخل الهمزة على هَلْ ، فدل ذلك على أَنَّ هَلْ في الأصل

بمعنى قد ، وإنما تدل على الاستفهام بهمزة ، وقد حذفت هذه الهمزة من (هَلْ) لكثرة

الاستعمال . انظر شرح ابن يعيش ٨ : ١٥٣ - ١٥٤ حاشية ٣ .

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بيت عمر بن أبي ربيعة :

« فصل » وَلِلْاِسْتِفْهَامِ صَدْرُ الْكَلَامِ ، لَا يَجُوزُ تَقْدُمُ شَيْءٍ مِمَّا فِي حَيْزِهِ عَلَيْهِ ، لَا تَقُولُ ضَرَبْتُ أَرْيَدًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .

حذفها، لأنَّ الهمزة جعلت نائبة عن اِسْتَفْهِمُ، وحذف النائب والأصل لا عن دليل إجحاف، وزيف عن سواء السبيل واعتساف.

قوله : «وللاستفهام صدر الكلام . . . . .»

ذاك لما مرَّ في أثناء الكتاب أن حرف الاستفهام يحدث معنى في الجملة فيلزم أن يسبق الجملة حتى يتنبه المخاطب في أول الأمر أنك أردت نقلَ الجملة عن كونها خبراً إلى كونها استخباراً. وإذا أتيت بحرف الاستفهام بعد مضي الجملة كنت محاولاً لنقل الجملة عن معناها الذي يوجبه تجردها عن حرف الاستفهام من كونه خبراً بعد انقضائها وتامها، وذلك فاسد لأنه كالتنقض لحكم قد مضى وانقضى .

فإن قلت : ما تقول في تأخير حرف الشرط في : «آتيك إن آتيتني» عن الجزء مع أن هذا الحرف مُحدث في الجملة معنى كحرف الاستفهام؟ قلت : بل التقدير: «آتيك إن آتيتني آتاك» فالجزء هو «آتاك» لا «آتيك» إلا أنه حذف للدلالة «آتيك» عليه .

لَعَمْرِي مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا بِسَبْعِ رَمَينَ الْجَمْرِ أَمْ بِمَمانِ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٥٨ وسيبويه ٣: ١٧٥ وشرح أبيات سيبويه ٢: ١٤٨ والخزانة ١١: ١٢٢. وهو شاهد على أنَّ الهمزة قد تحذف في الشعر قبل أم المتصلة، فإن التقدير: أَسْبَعِ رَمَينَ الْجَمْرِ أَمْ بِمَمانِ ولم يُرد المنقطعة لأن المعنى على : ما أدري أيهما كان. والبيت من الطويل - وانظر ابن يعيش ٨: ١٥٤ - ١٥٥ والجنى الداني ص ٣٥ ومغني اللبيب ص ١٤.



1

2

3

« ومن أصناف الحرف: حرفا الشرط »

وهما : إِنْ ، وَلَوْ يَدْخُلَانِ عَلَى جُمْلَتَيْنِ فَيَجْعَلَانِ الْأُولَى شَرْطاً  
وَالثَّانِيَةَ جَزَاءً كَقَوْلِكَ : إِنْ تَضْرِبْ بَنِي أَضْرِبَكَ ، وَلَوْ جِئْتَنِي لِأَكْرَمْتُكَ ، خَلَا  
أَنْ إِنْ تَجْعَلَ الْفِعْلُ لِلْاِسْتِقْبَالِ وَإِنْ كَانَ مَاضِياً . .

قوله : « فيجعلان الأولى . . . . . »

هذه إشارة إلى العمل المعنوي دون اللفظي لأن المعنوي سبب اللفظي والمقتضي  
له ، واللفظي دليل على المعنوي لا يجوز: « إِنْ تَضْرِبْ بَنِي » بدون « أَضْرِبَكَ » ولا أن  
تقول: « أَضْرِبَكَ » بدون « إِنْ تَضْرِبْ بَنِي » لِأَنَّ معنى كلمة الشَّرْطُ : وقوع الثاني لوقوع  
الأول ، فلا بد من جملتين تربط إحداهما بصاحبتهما والأولى تسمى شرطاً والثانية  
جزاء .

قوله : « خلا أَنْ (إِنْ) تَجْعَلَ الْفِعْلُ لِلْاِسْتِقْبَالِ وَإِنْ كَانَ مَاضِياً . . . . . »

إِذَا دَخَلْتَ «إِنْ» عَلَى الْمَاضِي تَقْلِبُ مَعْنَاهُ إِلَى الْاِسْتِقْبَالِ ، كَمَا قَلَبْتَ «لَمْ» مَعْنَى  
يَفْعَلُ إِلَى مَعْنَى فَعَلَ . تقول: « إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ » ، والمعنى : (إِنْ تَخْرُجْ  
أَخْرُجْ) ، كما كان المعنى في قولك : (لَمْ تَخْرُجْ) مَا خَرَجْتَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ  
قُلْتَ : «إِنْ خَرَجْتَ أَمْسَ» أَحَلَّتْ<sup>(١)</sup> . كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : «لَمْ يَخْرُجْ غَدًا» كَانَ  
بِمَكَانٍ مِنَ الْإِحَالَةِ ، لِأَنَّ الشَّرْطَ إِمَّا لِلْحَمْلِ أَوْ الْمَنْعِ ، وَالْحَمْلُ وَالْمَنْعُ إِنَّمَا يَكُونَانِ  
فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَالْحَمْلُ نَحْوُ «إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمُكَ» وَالْمَنْعُ نَحْوُ : «إِنْ تَضْرِبْ بَنِي  
أَضْرِبَكَ» ، فَإِنْ قُلْتَ : مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup> :

٦١٣- إِذَا مَا أَنْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْفَمَةً

(١) أَحَلَّتْ : أَيِ أَتَيْتُ بِالْمَحَالِ .

(٢) قائله كما جاء في حاشية الأمير على المغني ٢٥ زائدة بن صَفْصَةَ الْفُقَيْسِيِّ يَعْزُضُ بِزَوْجَتِهِ  
وَكَانَتْ أَمَهَا سَرِيَّةً . وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ص ٢٦ وَشَذُورِ الذَّهَبِ ص ٣٣٩ وَلَمْ يَعْزِهِ  
السِّيُوطِيُّ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ص ٨٩ وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ وَعَجَزَهُ :

... و (لو) تَجْعَلُهُ لِلْمُضِيِّ وَإِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿لَوْ  
يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ ، وَرَعَمَ الْفِرَاءُ أَنْ «لَوْ» تُسْتَعْمَلُ فِي  
الْإِسْتِقْبَالِ كَ (إِنْ) .

فهذا القائل في مقام الحمل على الانتساب وإظهار حال من ولدته في الشرف ومع ذلك ليس من الإِسْتِقْبَالِ في شيء ، لأنَّ الولادة أمر ماضٍ ؟ قلت : مسلمٌ أن الولادة أمر ماضٍ إلا أنه لما كان المقصود : وَجَدْتَنِي شَرِيفَ الأم ، جرى فيه معنى الإِسْتِقْبَالِ ، فجاز وقوعه في الجزاء . ومما يصرفه إلى التحقيق : أنه جعل هذه الولادة شيئاً لم يحصل بعد لوقوع الخلاف فيها حتى كأنه قيل له : «تلك غدا الثيمة» وقال هو «لا بل تلدني شريفة» بمعنى أن الشك لما وقع ولم يعلم الثيمة وَلَدْتَنِي أم شريفة ، صارت الشريفة التي يظهر أمرها غدا كأنها تلدني فيه حتى كأنني لم أوجد . فإن قلت فما وجه قولهم : «إِنْ كُنْتَ خَرَجْتَ أَمْسَ فَإِنِّي أُعْطِيكَ دَرَهْمًا» و «كَانَ» : ماضٍ وقد وقع شرطاً ؟ قلت : هو ماضٍ في اللفظ مستقبلي في المعنى ، لأن المعنى إِنْ يَصْغُ خُرُوجُكَ أَمْسَ موجوداً اليوم ، بمعنى : أن يكون صحيحاً لأنهم يقولون ذلك مجوزين أن لا يكون خرج ، فالحاصل أن الجزاء يستحيل أن يكون بالماضي ، وكل ماضٍ وقع فيه وجب أن يناسب المستقبل ويعود إليه من وجه .

قوله : «و(لو) تجعله للمضي . . . . .»

«لو» : لامتناع الشيء لامتناع غيره ، كقولك : «لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ» فإنه يفيد انتفاء الفعلين . ولو قلت : «لَوْ لَمْ تَجِءْ لَمَا أُعْطَيْتُكَ» ، أفاد وجودهما ولا ذلك إلا بأن تجعل الواقع بعد «لو» للمضي .

قوله : «كقوله تعالى : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ﴾» (١) . . . . .

وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقْرَى بِهِ شَيْئًا

والشاهد فيه قوله : ( إذا ما اتَّيَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي ) فإن ظاهره أن جواب الشرط - وهو قوله «لَمْ تَلِدْنِي» - ماضٍ في المعنى ، وإن كان فعلاً مضارعاً في اللفظ ، وذلك أن «لَمْ» إذا دخلت على المضارع عملت فيه النفي والقلب والجزم . (١) سورة الحمرات آية ٧

« فصل » وَلَا يَخْلُو الْفِعْلَانِ فِي بَابِ إِنْ مِنْ أَنْ يَكُونَا مُضَارِعَيْنِ أَوْ مَاضِيَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا مُضَارِعاً وَالْآخَرُ مَاضِياً ، فَإِذَا كَانَا مُضَارِعَيْنِ فَلَيْسَ فِيهِمَا إِلَّا الْجَزْمُ ، وَكَذَلِكَ فِي أَحَدِهِمَا إِذَا وَقَعَ شَرْطاً .

أي : لو أطاعكم .

قوله : « (لو) تستعمل في الاستقبال . . . . . »

مثاله : (لو استقبلت أمرك بالتوبة لكان خيراً لك) . (والمعنى : إِنْ استقبلت<sup>(١)</sup>)  
ومسوغ استعمالها في الاستقبال : مؤاخاتها كلمة «إِنْ» في معنى الشرط فساغ  
أن تستعمل إحداها موضع الأخرى .

قوله : « ولا يخلو الفعلان . . . . . »

الأصل في الشرط والجزاء أن يكونا مستقبلين ، لأنه موضع شك ، والماضي متيقن ،  
ويجوز أن يكونا ماضيين ، لأن الماضي أخف من المضارع ، وهذا موضع يطلب  
التخفيف فيه ، لأنَّ الجملتين صارتا جملة واحدة ، فطال الكلام ولذا اختير للشرط  
والجزاء الجزم ، ويجوز أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً وهو أحسن من  
عكسه ، وليس في الحُسْن بمنزلة الأولين إذ ليس في الأولين مخالفة فهما مضارعان  
أو ماضيان بخلاف الآخرين لما بهما من المخالفة بين الشرط والجزاء ، غير أن  
الآخر وهو أن يكون الشرط مضارعاً والجزاء ماضياً فيه مخالفة أخرى وهي انجزام  
الشرط على القطع دون الجزاء .

قوله : « فليس فيهما إِلَّا الْجَزْمُ . . . . . »

«إِنْ» عملت في الشرط الجزم لما ذكرنا من طول الكلام بجعل الجملتين جملة  
واحدة . والوجه الثاني : أن الجملتين لما صيرتا جملة ظهر نقصان إذ الأصل أن  
تكون كل جملة كلاماً تاماً ، فبضرورة الكلام بمنزلة جزء من الكلام يظهر النقصان

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع .

... فَإِذَا وَقَعَ جَزَاءٌ فِيهِ الْجَزْمُ وَالرَّفْعُ . قَالَ زُهَيْرٌ :  
وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرْمٌ

لا محالة ، وقطع الحركة نقصان ، فجعل إعرابه بقطع الحركة ليكون النقصان أمانة للنقصان ، أما انجزام الجزاء : ( «فَيَنْ» وفعل الشرط ) ، لأن كل واحد من «إِنْ» وفعل الشرط لا ينفصل من صاحبه فإذا احتيج إلى الجزاء كانا بمجموعهما يقتضيانه فيشتركان في عمل الجزم الذي هو علامة للجزاء .

فإن قلت : «بَيَّنَّ لي حكم (لو)» قلت : إنها لا تعمل الجزم ، لأنها لِلْمُضِيِّ ، والماضي لا يستحق الإعراب ، فبالحرى أن لا يعمل الحرف الموضوع لأجله .

فإن قلت : قد وقعت فيما أبيت ، فإنك تجزم (بَلَمْ) وهي للمضي .

قلت : «لَمْ» تقتضي المضي معنى إلا أن المضارع ملتزم بعدها في الاستعمال لفظاً . أما «لَوْ» : فإنها لا تلازم المضارع لا لفظاً ولا معنى ، ولابد للعمل من الملازمة فلا تعمل وإن كان الشرط والجزاء ماضيين لا يظهر فيهما الجزم ، لأن الكلمة إذا لم تكن مستوجبة للإعراب لا تتغير عن حالتها وإن لاصقها العامل ولازمها . تقول : (لَقِيتُ مَنْ عَرَفْتُهُ) ، فـ (مَنْ) ساكن مع دخول عامل النصب عليه ومحلّه النصب .

فكذا فيما نحن فيه محلها الجزم . وقد سبق تفسير الإعراب في المحل في صدر الكتاب فلا تنسَهُ .

قوله : «ففيه الجزم والرفع . . . . .»

نحو : (إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ) ، فالجزم على الظاهر لأن الأصل أن تجزم وإنما لم تجزم الشرط لامتناع الجزم في الماضي .

والرفع : لأجل أن الجزاء تابع للشرط ، فلما لم يظهر الجزم في الشرط لكونه

« فصل » وَإِنْ كَانَ الْجَزَاءُ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا أَوْ مَاضِيًا ، صَرِيحًا أَوْ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا فَلَا بُدَّ مِنَ الْفَاءِ كَقَوْلِكَ : إِنْ أَتَاكَ زَيْدٌ فَأَكْرِمْهُ ، وَإِنْ ضَرَبَكَ فَلَا تَضْرِبْهُ ، وَإِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسٍ ، وَإِنْ جِئْتَنِي فَأَنْتَ مُكْرَمٌ . .

ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم، وترك على أول أحواله وهو الرفع. فهو مرفوع في اللفظ ومجزوم في المعنى، كما أن «يغفر الله لزيد» في اللفظ خبر وفي المعنى دعاء مجزوم نحو «لِيَغْفِرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ».

وعلى الرفع قول زهير<sup>(١)</sup> :

٦١٤- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ  
وقبله : البيت

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيَظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ<sup>(٢)</sup>  
الخليل : الفقير ، الحرم : المنع .  
يقول : ليس لمالي منع عنك .

وقال أبو عبيدة : يقال مال حَرَمٌ : إذا كان لا يعطى منه ، وقيل : حَرَمَ زيد بالكسر إذا قِيمَ ماله فهو حَرَمٌ .

وفسره ابن جني بـ (ولا أنا حرم) بحذف المبتدأ . أي : لا أنا مقمور . وذكر البيت الأول في آخر الكتاب<sup>(٣)</sup> .

- (١) ديوانه ١٥٣ والإنصاف ٦٢٥ وابن يعيش ٨ : ١٥٧ وشرح شواهد المغني ٢٨٣ وسيبويه ٣ : ٦٦ ، والبيت من البسيط والشاهد فيه أنه رفع (يقول) ولم يجعله للشرط في اللفظ، وجعله في تقدير التقديم . كأنه قال : لا غائب مالي إِنْ أَتَاهُ الخليل . قال السيرافي في شرح أبيات الكتاب ج ٢ : ٩٤ ، يمدح هرم بن سنان المري . يريد أنه لا يعتل في خليله إذا سأل شيئا من ماله بعله حتى يحرمه .
- (٢) ديوان زهير ص ١٥٢ طبعة دار الكتب وشرح شواهد الشافية ٤٩٣ ، ويروى فَيَظْلِمُ وفَيَظْلِمُ وهو شاهد على إبدال التاء طاء .
- (٣) سيبويه ٤ : ٤٦٨ .

... وَقَدْ تَجِيءُ الْفَاءُ مَحذُوفَةً فِي الشُّذُودِ كَقَوْلِهِ :

« مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا »

وَيُقَامُ إِذَا مُقَامَ الْفَاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ .

قوله : « وإن كان الجزاء أمرا . . . . . »

يجيء الجزاء بالفاء حيث لم يقدر فيه على الجزم، كأمثله . فالأمر والنهي ساكنان في كل حال، وإسكان الساكن محال . والماضي الصحيح وهو الذي ليس في تأويل المضارع غير قابل للجزم، لا لفظا ولا تقديرا فلا يُقدر على الجزم في هذه الثلاثة، ومثلها الجملة الاسمية، لأن الأسماء لا تجزم، وإنما يؤتى بالفاء حيث لا يقدر على الجزم فيه لِتَكُونَ هذه الفاء دليلا على تعلق هذه الجملة الواقعة جزاء بالشرط، لأن الفاء تأتي لاتباع الشيء الشيء ولا تكون في ابتداء الكلام، ولا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه .

فإن قلت : قد أعضل عليك الأمر وعسر حل عُضْلَتِهِ في قوله عز وجل : ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا ﴾<sup>(١)</sup>

قلت : حل هذه العُضْلَةُ : أن هنا إضمارا يصرفه عن الجزم، لأن التقدير : فهو لا يخاف ، إذ لولا هذا التقدير لامتنع مجيء الفاء هنا، لأن « لا يخاف » يقبل الجزم على نحو : فَمَنْ يُؤْمِنُ بِآيَاتِ رَبِّهِ لَا يَخَفُ بَخْسًا . قوله :

٣٤٠-مَنْ يَفْعَلِ.....

(١) سورة الجن آية ١٣ .

(٢) في ع : « قابل » والمثبت من الأصل .

(٣) قد مر تحقيقه - انظر ص ٩٧٥ . والشاهد فيه حذف الفاء من حواب الشرط في موضع لا بد من وجودها فيه .

« فصل » وَلَا تُسْتَعْمَلُ (إِنْ) إِلَّا فِي الْمَعَانِي الْمُحْتَمَلَةِ الْمَشْكُوكِ فِي كَوْنِهَا، وَلِلذَلِكَ قُبْحٌ إِنْ أَحْمَرَ الْأَبْسُرُ كَانَ كَذَا . . .

التقدير فالله يشكرها، تمامه :

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ .....

ويعده :

وإنما هذه الدنيا وزينتها كَالْكَرَادِ لَا بُدَّ يَوْمًا أَنَّهُ فَايِي<sup>(١)</sup>  
ويروى : من يفعل الخير فالرحمن يشكره  
فلم يبق البيت على هذا حُجَّةً .

قوله : « ويقام ..... »

إذا بمنزلة الفاء، لأن الفاء تجتلب لتجعل الذي دخلت هي عليه لازما للشرط ومتعلقا به . و(إذا) للزمان، والزمان لازم لكل شيء ، فيقام مقامها دلالة على لزومه . طريقة ثانية أن «إذا» بمنزلة «الفاء» في أنها تعلق الجملة بالشرط، لأن (إذا) هذه حرف المفاجأة، وهي تدل على التعقيب الذي تدل عليه الفاء . فتقول مررت به إذا هو عبد، أي مررت به فبحضرتي هو عبد، (فإذا) بمنزلة قولك : « فبحضرتي » ، لأنه ظرف مكان لحضرتي ومتضمن لمعنى التعقيب الذي هو الفاء، فيكون قوله تعالى : ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾<sup>(٢)</sup> في موضع جزم، لوقوعه موقع يَقْنَطُوا .

فإذا قلت : فَلِمَ لَمْ تقدر أن الأصل : فإذا هم يقنطون؟

قلت : قد ثبت أن (إذا) بمنزلة الفاء في تضمن معنى التعقيب والإتباع، فلو قدرنا الفاء : صار بمنزلة الجمع بين فاءين وهو ممتنع . ألا تراهم امتنعوا عن أن يقولوا : «إِنْ تُكْرِمْنِي فَأَكْرِمَكَ» بالفاء والجزم ؛ لأن الجزم انتصب دليلا على الإلتباع فأية

(١) انظر كتاب : «شرح أبيات سيويه» لابن السيرافي ٢ : ١١٤ .

(٢) سورة الروم آية ٣٦ .



.....  
حاجة إلى الإتيان بالفاء، وإنما يقام «إذا» مقام «الفاء» إذا كان الموضع للابتداء،  
والخبر نحو: (إِنْ تُكْرِمْنِي إِذَا زَيْدٌ يَكْرِمُكَ).

فلو قلت: «إِنْ تُكْرِمْنِي إِذَا زَيْدٌ، أَوْ إِذَا يَكْرِمُكَ»<sup>(١)</sup> زيد» امتنع، لأن «إذا» هذه  
للمفاجأة، فلا يقع بعدها إلا الجملة، فيمتنع «إذا زيد»، ولا يقع بعدها من الجمل  
إلا الجملة الخبرية، لأن وضعها للمفاجأة أمر محكوم عليه بحكم، وذلك إنما يتأتي  
في الخبرية فيمتنع وقوع غيرها بعد «إذا» كالأمر والنهي، ولا يقع من الجمل الخبرية  
إلا الاسمية كراهة أن تلتبس هذه (بإذا) التي للشرط، لأن وضع تلك على وقوع  
الفعل بعدها، فخصوا هذه بالاسمية ليحصل الفرق.

قوله: «ولا تستعمل (إِنْ) إلا في المعاني .....

توخوا الفرق بين «إِنْ» و«لَوْ»، فوضعوا «إِنْ» في المعاني الجائز وجودها، و«لَوْ»  
في المعاني الواجب وجودها، وهذا أمر راجع إلى الوضع، ولذا قبح «إِنْ أَخْمَرُ  
الْبُسْرُ»<sup>(٢)</sup>، لأن احمرار البُسْرِ غير مشكوك في كونه، لكونه من الأمور الواقعة.  
وقوله قبح: إشارة إلى أن قولك: (إِنْ أَخْمَرُ الْبُسْرُ) جائز لكن في قبح.

---

(١) في الأصل: «يكرمني» والمثبت من ع و ف لأنه الموافق للمعنى.

(٢) البُسْرُ: التمر قبل أن يَرْطَب لبقاضته. (اللسان: بس).

... وَإِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ آتَكَ ، إِلَّا فِي الْيَوْمِ الْمَغِيمِ ، وَتَقُولُ :  
 إِنْ مَاتَ فُلَانٌ كَانَ كَذًّا ، وَإِنْ كَانَ مَوْتُهُ لَا شُبْهَةَ فِيهِ إِلَّا أَنَّ وَقْتَهُ غَيْرُ مَعْلُومٍ  
 فَهُوَ الَّذِي حَسَّنَ فِيهِ .

« فصل » وَتَجِيءُ مَعَ زِيَادَةِ مَا فِي آخِرِهَا لِلتَّأْكِيدِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :  
 ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى ﴾ ، وَقَالَ :

فَإِمَّا تَرِينِي الْيَوْمَ أَرْجِي ظَعِينِي .....

قوله : « إلا في اليوم المغيمة .....

لأن قولك في اليوم المغيمة : (إن طلعت الشمس) بمنزلة قولك : (إن انقشع الغيم)  
 وانقشاعه مشكوك في كونه .

قوله : « فهو الذي حسن فيه .....

أي فكونه غير معلوم حسن من دخول (إن) في هذا الكلام .

قوله : « وتجيء مع زيادة .....

قال المصنف : « ما » في « فإمّا » بمنزلة لام القسم من حيث إنها إذا دخلت دخلت  
 معها النون المؤكدة ، و « ما » ههنا هي المسلطة لأنها سلطت إن على دخول النون  
 في الشرط .

قوله<sup>(١)</sup> :

٦١٥ - فإمّا تَرِينِي .....

ويروى : مطيبي مكان ظعيني

أطوف سيرا في البلاد وأفرغ :  
 تمامه :

(١) هو عبدالله بن همام السلولي كما جاء في سيبويه ٣ : ٥٧ والأزهية ٩٨ ، وابن يعيش ٧ : ٣٧

و ٩ : ٦ والخزانة ٩ : ٣٣ ، والبيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء في سيبويه :

إذ ما تريني اليوم مزجى ظعيني أصعد سيرا في البلاد وأفرغ

« فصل » والشرط كالاستفهام في أن شيئاً مما في حيزه لا يتقدمه ، ونحو قولك آتيك إن تأتني ، وقد سألتك لو أعطيتني ليس ما تقدم فيه جزاءً مقدماً ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار ، والجزاء محذوف ..

قوله : « أفرع : هبط ، وفرع : صعد »  
يخاطب امرأة عاذلة لما رآته مسافراً ، فيقول : متى تريني في هذا اليوم مزجياً ظعيتي وجدتني أطوف في الفلوات ولا أستريح .

قوله : « والشرط كالاستفهام ..... »  
لأن كلا منهما من حيث عدم الاستقرار شقيق لصاحبه ، وقد امتنع التقديم على همزة الاستفهام ، فكذا على حرف الشرط بل امتناع التقديم هنا أولى ، لأن « إن » عامل بخلاف همزة الاستفهام ، والعامل أقوى فيكون امتناع التقديم هنا أولى .

قوله : « ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار ..... »  
أي : التقدير : ( آتيك إن تأتني آتيك ) ، إلا أن الجزاء حذف لما سبق ( فآتيك ) ليس بجواب الشرط ، وإنما هو إخبار عن نفسك بالإتيان مطلقاً ، لا معلقاً بل كلاماً مبتدأ .

فإن قلت : الجزاء جملة على حدة ، والشرط جملة أخرى وحرف الشرط قد دخل على الجملة الشرطية ، فما بالهم منعوا تقديم الجملة الجزائية على الشرطية ؟

ورأيت في المفصل : فلما تريني اليوم أزجي ظعيتي ..  
والإرجاء : السوق . والظعنة : المرأة ما دامت في الهودج . والشاهد فيه قوله ( إنما تريني ) حيث جزم بأن الضميمة في ( ما ) وعلامة الجزم حذف النون والأصل ترينني فحذفت الأولى للجرم ، والثانية نون الوقاية . والباء ضمير المتكلم ، وجزاء الشرط هو الثاني .  
( ١ ) اللسان ( فرع ) .

... وَحَذَفُ جَوَابِ «لَوْ» كَثِيرٌ فِي الْقُرْآنِ وَالشَّعْرِ.

«فصل» وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَلِيَهُمَا الْفِعْلُ ، وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ و ﴿إِنْ أَمَرْتُ أَهْلَكَ﴾ عَلَى إِضْمَارِ فِعْلٍ يُفَسِّرُهُ هَذَا الظَّاهِرُ ، وَلِلذَلِكَ لَمْ يَجْزُ لَوْ زَيْدٌ ذَاهِبٌ ، وَلَا إِنْ عَمَرُو خَارِجٌ .

قلت : الجملتان بمنزلة واحدة ، فدخل حرف الشرط على الجملتين بمنزلة دخول همزة الاستفهام على الجملة ، وهناك لا يجوز تقديم الجملة ولا بعضها على الهمزة ، فكذا هنا لا يجوز تقديم الجملتين ولا إحداهما على حرف الشرط .  
والجواب الثاني : أن حرف الشرط داخل على الجملة الشرطية ، والشرط متقدم في الوجود على الجزاء ، فوجب أن تتقدم الجملة الشرطية على الجزائية لفظاً ، فيلزم من تقدم حرف الشرط على الجملة الجزائية فافهم .

قوله : «سَأَلْتُكَ لَوْ أَعْطَيْتَنِي .....»

تقديره : سألتك لو أعطيتني لسررتني أو نحو ذلك .

قوله : «وحذف جواب (لو) .....»

أما في القولين فكقوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَخَلَّتْ بِهِ السَّجُودُ﴾<sup>(١)</sup>

معناه : لَكَانَ هَذَا الْقُرْآنُ .

وأما في الشعر كقوله :

٦١٦- فَدَيْتُكَ لَوْ نَوْتُ<sup>(٢)</sup> سَكَّانَ دُنْيَا وَلَكِنْ مَا لِسَاكِنِهَا نَوَاءُ  
وَلَوْ نَالُوا لِلذَّيْتِهَا صَفَاءَ أَلَا هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْأَصْفَاءُ<sup>(٣)</sup>

التقدير : لثوينا ، أي لبقينا . ولنلنا .

(٢) في الأصل : «لو بكت» والمبث من ع .

(١) سورة الرعد آية ٣١ .

(٣) البيتان من الوافر ولم أعثر لهما على قائل فيما بحث فيه من مراجع .

... وَلِطَلْبِهِمَا الْفِعْلَ وَجَبَ فِي أَنَّ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ لَوْ أَنَّ يَكُونَ خَيْرُهَا  
فَعَلًا كَقَوْلِكَ : لَوْ أَنَّ زَيْدًا جَاءَنِي لِأَكْرَمْتُهُ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَلَوْ  
أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ﴾ ، وَلَوْ قُلْتَ «لَوْ أَنَّ زَيْدًا حَاضِرِي لِأَكْرَمْتُهُ»  
لَمْ يَجُزْ.

وأما في المنشور فنحو قولك : «لو رأيت زيدا وفي يده السيف» ، إذ التقدير : لو  
رأيت زيدا وفي يده السيف لَفَرَعْتَ منه .

قوله : «ولابد .....

لأن الشرط لما ذكرنا للحمل أو المنع ، وإذا لا يستقيم إلا بالفعل فلوقلت : «إن هذا  
جداره» ، فهذا إنسان امتنع .

ونحو قوله تعالى : ﴿قُلْ لَوْ أَنَّهُمْ تَمْلِكُونَ ...﴾<sup>(١)</sup>

الأصل : لو تملكون أنتم تملكون ، حذف الفعل الأول لدلالة الثاني عليه ، ولم  
يمكن التفتوه بالضمير المتصل لامتناع مجيء المتصل منفصلاً فأتى بالضمير  
المنفصل وهو «أنتم» فأقيم مقامه .

وقوله تعالى : ﴿إِنِ اسْرُؤْ هَآلَكَ﴾ .....<sup>(٢)</sup>

يحسن فيه وفي أمثاله إضمار الفعل إذا كان الفعل ماضياً لأنه لا يكون محلاً لعمل  
«إن» .

أما إذا كان مضارعاً : فلا يجوز . لا نقول : «إن أنت تكبرني أكبرك» وهذا أيضاً  
إنما يجوز في «إن» دون «لوه» وسائر كلمات الجزاء . فإن جاء شيء منها بإضمار فعل  
فذلك لأنه الأصل في الباب فأتسع في أمثاله .

قوله : «ولطلبهما .....

(١) سورة الإسراء آية ١٠٠

(٢) سورة الساء آية ١٧٦

« فصل » وَقَدْ تَجِيءُ لَوْ بِمَعْنَى التَّمَنَّى كَقَوْلِكَ لَوْ تَأْتِيَنِي فَتُحَدِّثُنِي  
 كَمَا تَقُولُ لَيْتَكَ تَأْتِيَنِي فَتُحَدِّثُنِي، وَيَجُوزُ فِي (فَتُحَدِّثُنِي) النِّصْبُ  
 وَالرَّفْعُ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَدَّوَالْوَدَّهِنَّ فَيُذَوِّهُنَّ ﴾ وفي بعض  
 الْمَصَاحِفِ : فَيُذَوِّهُنَّ، و «أَمَّا» فيها معنى الشَّرْطِ، قَالَ سَيِّوِيهِ : إِذَا  
 قُلْتَ أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ فزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ،  
 أَلَا تَرَى أَنَّ آفَاءً لَازِمَةٌ لَهَا .

وجب في «أَنَّ» الواقعة بعد «لو» أن يكون خبرها فعلا كمثاله<sup>(١)</sup>، لأن التقدير : لو  
 جاءني زَيْدٌ لأُكْرِمْتُهُ، على أَنَّ «أَنَّ» مُشَبَّهَةٌ بالفعل، غير أن مشابهتها له قد تحققت  
 بأن كان خبرها فعلا حتى أنك لو قلت : «لو أَنَّ زَيْدًا حاضري لأُكْرِمْتُهُ»<sup>(٢)</sup> امتنع  
 لضعف المشابهة بقولك : حاضري ولقوتها بجاءني، لأنه يقع عوضا عن الفعل  
 المحذوف في الصورة، ويُنْزَلُ «أَنَّ» منزلة ذلك الفعل، فيصير كأن «أَنَّ» هو ذلك  
 الفعل.

وقوله : في صنف الحروف المشبهة، لو أنك منطلق لانطلقت، الصواب فيه  
 أن يقال : لو أنك انطلقت لانطلقت، وقد سبق الكلام فيه مرة. فإن قلت : فلم  
 ساغ قولهم : لو أن عندي زيدا لأُكْرِمْتُهُ، ولو أن زيدا كعمرو لأُكْرِمْتُهُ؟  
 قلت : إنما ساغ ذلك لما في الظروف من معنى الفعل، ألا ترى إلى امتناع قولهم :  
 «لو أن زيدا مثل عمرو لأُكْرِمْتُهُ»، لأن مثل عمرو ليس بفعل ولا ظرف. قد أطلق  
 (المصنف)<sup>(٣)</sup> الجواب في قوله ولطلبهما الفعل إلى آخره، والصواب أن يقال :

(١) مثاله هو : (لَوْ أَنَّ زَيْدًا جَاءَنِي لأُكْرِمْتُهُ).

(٢) في الأصل : «إِنَّ زَيْدًا حاضري لأُكْرِمْتُهُ» والمثبت من ع ، لأنه الموافق لما جاء في متن  
 المفصل ص ٣٢٣.

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع .

.....

---

إِنْ كَانَ الْخَبَرُ مِمَّا يَصِحُّ التَّعْبِيرُ عَنْهُ بِالْفِعْلِ ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَمْ يَقَعْ إِلَّا  
الاسْمُ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ ﴾<sup>(١)</sup> .

قوله : « وقد تجيء ..... »

قد سبق أن « لو » تجيء في معنى « إِنْ » حيث تدخل على المستقبل وقد سبق أن من  
حق الشرط أن يكون مشكوكا فيه . فمن هذه الجهة يدخلها معنى التمني ، إذ التمني  
تقدير شيء في وجوده شك وجهها له .

قوله : « النصب والرفع ..... »<sup>(٢)</sup>

فالنصب بإضمار « أَنْ » ، والرفع على العطف . وعن المصنف في الفرق بين  
الوجهين أَنَّ المعنى في الرفع : أَنَّهُمْ وَدَّوا إِذْهَانًا بَعْدَ إِذْهَانِكَ وَفِي النِّصْبِ : « أَنَّهُمْ  
وَدَّوا إِذْهَانًا مَشْرُوطًا فِيهِ إِذْهَانُكَ » .

قوله : « وأما فيها معنى الشرط ..... »<sup>(٣)</sup>

أما على وجهين :

أحدهما : أن تكون مركبة من « أَنْ » و « مَا » نحو : أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتَ ، وقد سبق  
الكلام فيها .

والثاني : كلمة فيها معنى الشرط ، وهي في هذا الوجه على وجهين :

---

(١) سورة لقمان آية ٢٧ . انظر البحر المحيط ٧ : ١٩٠ ومغني اللبيب ٢٩٩ - ٣٠٠ ففيهما نوجبه  
لهذه الآية .

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن « وقد تجيء لو بمعنى التمني كقولك : لو تأتيني  
فتحدثني ، كما تقول : لبتك تأتيني فتحدثني . ويجوز في « تحدثني » النصب والرفع ، وقال  
الله تعالى : ﴿ وَدَّوْا لَوْ يُدْعِيهِمْ فَيَذَرُوهُمْ ﴾ وفي بعض المصاحف فيدهوا الآية ٩ من سورة  
القلم .

(٣) وهذا ما صرح به سيويه في الكتاب ٤ : ٢٣٥ .

أحدهما : أن تكون لتفصيل المجهول من الخبر نحو : «أنا أودُّ وأُقلِّي» ، أما من أودُّ : فالعالم ، وأما من أقلِّي : فالجاهل .

ولتضمنها معنى الابتداء لا يليها إلا الاسم لاختصاص الابتداء بالاسم .  
والوجه الثاني : أن تكون هي لاستثناف الكلام . وعلى هذا قولهم في أوائل الكتب أما بعدُ كذا : فإني فعلت كذا ، وأما على أثر ذلك : فإني صنعت كذا .

وأصل الكلام في قولهم : «أما زيد فمنطلق» : مَهْمَا يكن من شيء فزيد منطلق ، وهذا الكلام كما ترى مشتمل على جملتين : شرطية ، وجزائية ، ثم أقيمت هذه الجملة<sup>(١)</sup> مقام الجملة الأولى كما أقيمت «نعم» مقام «أفعل» في قولك : نَعَمْ ، لمن قال لك «أتفعل كذا» ، فحصل .

أما «فزيد منطلق» : فكهروا أن تقع «الفاء» في صدر الكلام من حيث الصورة ، لأن حَقَّهَا التوسط بين مفردين أو جملتين ، لكونها موضوعة لأن تكون متبعة شيئا شيئا فأخبرها إلى (منطلق) فقالوا : «أما زيد فمنطلق» .

ونظير هذا الصنيع قولهم («الضَّارِبُ إياه زَيْدٌ») ، و («كَأَنَّ زَيْدًا الأسدُ») ، وقد سلف ذكرهما .

وعن الإمام عبد القاهر أنه قال في قولهم «أما زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» : حَقُّ «زيد» أن يكون بعد «الفاء» لأنه جواب وجزاء (إلا)<sup>(٢)</sup> أنه حذف الفعل يعني فعل الشرط ، وقدم المبتدأ ، وهو «زيد» على «الفاء» ، وجعل التقديم عوضا عن الفعل المحذوف .

(١) في الأصل : «الكلمة» والمنبت من ع .

(٢) في ع : «لا» والمنبت من الأصل وس وف .



« فصل » وَ(إِذْنٌ) جَوَابٌ وَ جَزَاءٌ ، يَقُولُ الرَّجُلُ أَنَا آتِيكَ ، فَتَقُولُ  
 إِذْنٌ أَكْرَمُكَ ، فَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ أَجَبْتَهُ بِهِ وَصَيَّرْتَ إِكْرَامَكَ جَزَاءً لَهُ عَلَى  
 إِتْيَانِهِ ، وَقَالَ الرَّجَّاجُ تَأْوِيلُهَا إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتَ فَإِنِّي أَكْرَمُكَ ،  
 وَإِنَّمَا تَعْمَلُ إِذْنٌ فِي فِعْلٍ مُسْتَقْبَلٍ غَيْرِ مُعْتَمِدٍ عَلَى شَيْءٍ قَبْلُهَا كَقَوْلِكَ  
 لِمَنْ قَالَ لَكَ « أَنَا أَكْرَمُكَ » : إِذْنٌ أَجِيئُكَ ، فَإِنْ حَدَّثَ فَقُلْتَ إِذْنٌ إِخَالُكَ  
 كَاذِبًا أَلْفَيْتَهَا ، لِأَنَّ أَلْفِعْلَ لِلْحَالِ ، وَكَذَلِكَ إِنْ اعْتَمَدْتَ بِهَا عَلَى مُبْتَدَأٍ  
 أَوْ شَرْطٍ . . .

قوله : «وانما تعمل إذن .....»

لعمل إذن ثلاث شرائط<sup>(١)</sup> :

الأولى : أن تكون جواباً .

الثانية : أن يكون الفعل للاستقبال لا للحال .

الثالثة : أن يكون ما بعدها غير معتمد على شيء قبلها .

الأتري أن قولك : «إذن أكرمك» جواب لقوله : «أنا آتيك» و«أكرمك» مستقبل وليس  
 بمعتمد على شيء قبل «إذن» . فإن حدث رجل فقُلْتَ : «إذن إخالك كاذباً» ، لم  
 تعملها ، لأنها ليست بحرف وضع للعمل في الفعل أَلْبَتَ . ألا تراها تقع حيث لا  
 يكون عمل كقولك : «إذن أنا فاعل كذا» ، وإنما عملت في الفعل بمشابهة «أن»  
 الناصبة في وقوع المضارع بعدها للاستقبال ، فإذا أريد الحال زالت المشابهة ،  
 فيزول العمل لأنها للمجازاة ، والمجازاة لا تكون بالحال البتة ، بل بالاستقبال .  
 فإنك إذا قلت : «إِنْ تَخْرُجْ أَخْرُجْ» لم يتصور حضور الفعل البتة .

وكذا إذا اعتمدت بها على مبتدأ أو شرط أو قسم أَلْفَيْتَهَا أيضاً ، لأن الفعل بعد

(١) انظر الحى الداني ص ٣٦١ - ٣٦٦

... أَوْ قَسَمَ فَقُلْتُ : أَنَا إِذَنْ أَكْرِمُكَ ، وَإِنْ تَأْتِنِي إِذَنْ أَتِكَ ، وَوَاللَّهِ  
إِذَنْ لَا أَفْعَلُ ، وَقَالَ كَثِيرٌ :

لَيْتَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

(إِذَنْ) فِي «أَنَا إِذَنْ أَكْرِمُكَ» خِبرُ الْمَبْتَدَأِ وَهُوَ «أَنَا» فَاسْتَحْقَاقُ الْمَبْتَدَأِ لَذَلِكَ الْفِعْلِ  
أَسْبَقَ مِنْ «إِذَنْ» فَيَكُونُ ذَلِكَ الْفِعْلُ بِالْخَبَرِ أَوَّلَى .

وَالْمُضَارِعُ إِذَا وَقَعَ خَبَرًا لِلْمَبْتَدَأِ ، يَرْفَعُ لَوُقُوعِهِ مَوْقِعَ الْاسْمِ ، وَخِبرُ الْمَبْتَدَأِ اسْمٌ .  
و «أَتِكَ» فِي «إِنْ تَأْتِنِي إِذَنْ أَتِكَ» جَوَابٌ لِلشَّرْطِ ، وَهُوَ قَبْلُ «إِذَنْ» ، فَاسْتَحْقَاقُهُ  
لِلْفِعْلِ أَقْوَى فَيَنْجِزُ «أَتِكَ» ، فَإِذَا انْجَازُ : امْتَنَعَ النِّصْبُ «بِإِذَنْ» إِذَ الْمَجْزُومُ لَا  
يَنْصَبُ .

فَلَوْ قُلْتُ : «إِنْ تَأْتِنِي إِذَنْ أَتَيْكَ» بِالنِّصْبِ أَبْطَلْتُ حُكْمَ الشَّرْطِ ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ ،  
لأن (إِذَنْ) يَصِحُّ لَهُ مَعْنَى مِنْ غَيْرِ نِصْبٍ ، وَلَا يَصِحُّ لِلشَّرْطِ مَعْنَى بَدُونِ الْجَزَاءِ ،  
فَيَجِبُ الْجَزْمُ ، إِذْ فِي الْجَزْمِ لَا يَلْزَمُ إِبْطَالُ مَعْنَى «إِذَنْ» وَفِي النِّصْبِ يَلْزَمُ إِبْطَالُ مَعْنَى  
الشَّرْطِ ، فَالْمَصِيرُ إِلَى مَا لَيْسَ فِيهِ إِبْطَالُ أَوَّلَى .

وَهَكَذَا تَقُولُ فِي الْقِسْمِ ، لأنَّ اسْتِحْقَاقَ الْقِسْمِ لِلْفِعْلِ قَبْلُ «إِذَنْ» وَقَوْلُكَ : (لَا  
أَفْعَلُ) مُعْتَمِدٌ عَلَى الْيَمِينِ ، فَلَوْ نَصَبْتَ (بِإِذَنْ) أَبْطَلْتَ حُكْمَ الْيَمِينِ وَبَقِيَ الْيَمِينُ  
خَلَا عَنْ الْجَوَابِ وَفِي إِبْطَالِ عَمَلِ «إِذَنْ» ، لَا يَبْطُلُ مَعْنَى «إِذَنْ» فَيَكُونُ الْمَصِيرُ إِلَى  
قَوْلِكَ : «لَا أَفْعَلُ» بِالرَّفْعِ أَوَّلَى . وَعَلَى هَذَا قَوْلُ كَثِيرٍ<sup>(١)</sup> :

إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا ..... ٦١٧-

(١) دِيوَانُهُ ٧٨: ٢ وَشَيْبُوِيهِ ١٥: ٣ وَابْنُ عِيْشٍ ١٣: ٩ ، ٢٢ ، وَالْخَزَّازَةُ ٤: ٢٨٠ عَرْضًا وَ

٨: ٤٧٣ ، وَالشَّذُورُ ٢٩٠ وَالْمَغْنِي ٢١ . وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ وَهُوَ مِنَ الطَّوِيلِ :

لَيْتَ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا وَأَمْكَنَنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا

وَالْبَيْتُ مِنْ ضَمَنِ قَصِيدَةِ مَدَحٍ بِهَا كَثِيرُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ وَكَانَ عَبْدُ الْعَزِيزِ قَدْ جَعَلَ لَهُ أَنْ

... وَإِذَا وَقَعَتْ بَيْنَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَبَيْنَ الْفِعْلِ فَفِيهَا التَّوَجُّهَانِ ، قَالَ  
 اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِسُونَ ﴾ وَقَرِءَ : ﴿ لَا يَلْبِسُوا ﴾ ، وَفِي قَوْلِكَ إِنَّ  
 تَأْتِيَنِي آتِكَ وَإِذْنُ أَكْرَمُكَ ثَلَاثَةُ أَوجُهٍ : الْجَزْمُ ، وَالرَّفْعُ ، وَالنَّصْبُ .

لأن قوله ( لا أقيلها ) : معتمد على ما في قوله لئن ، لأن « عاد لي » من تقدير القسم .  
 كأنه قال : « والله لئن عاد لي بمثلها أي بمثل تلك المقالة التي قال لي . وكان  
 عبدالعزيز وعد كثيرًا عدة فتأخر كثيرٌ عنه فقال : لئن عاد لي عبدالعزيز بعدة أخرى ،  
 سارعت إليها . ولا أقيلها : لا أردّها ويروى : لا أقيلها ، أي : لا أقيل في التأخر  
 عنه والشُّبْط عن تنجّز ما وعدّني به . وقال يفيل : إذا ترك الرأي الجيد وفعل ما لا  
 ينبغي للعقل أن يفعلوه <sup>(١)</sup> ، فجملة القول أنّ «إذن» تشبه باب «ظننت» من حيث  
 إنها تلغى على الإطلاق ، وأنها يلزم إعمالها في بعض المواضع ، وذلك إذا حصلت  
 تلك الشرائط الثلاث .

قوله : « وإذا وقعت (بين الواو والفاء) » وبين الفعل ففيها وجهان . . .  
 أي يجيء النصب وتركه نحو : إنّ تأتي آتِكَ ، وإذنْ أَكْرَمُكَ ، بنصب «أكرمك»  
 وجزمه . أما النصب : فعلى إعمال «إذن» ، وتقدير «الواو» على الابتداء ، وجعل ما  
 بعدها مستغنيا عما قبلها ، لأن ما بعدها يجوز استثنائه ، فلما استأنفته أعملت فيه  
 «إذن» لأنها جواب ، والفعل بعدها غير معتمد على شيء قبلها . والجزم : على أنّ

يتمنى عليه فتسمى أن يجعله عاملاً مكان عامله ابن رمانة وكان كثير أمياً فاستجهله عبد العزيز  
 وأبعده فقال هذا .

والشاهد في البيت : (الفاء إذن لوقوعها بين القسم وحواله وعدم نصّرها . وعليه ضد رفع  
 الفعل في قوله : ( لا أقيلها ) .

- (١) انظر تفسير هذا البيت فقد استفاد الحديثي من شرح آيات سيويه للسريحي ج ٢ ص ١٤١  
 (٢) في ع و ف «بين الفاء والواو» وهو الموافق لما جاء في المتن والمشت من الأصل وكلاهما  
 حائر إذ لا حرة في التقديم والتأخير ها

جعلت «الواو» ذلك الفعل الواقع بعدها داخلا فيما قبله لفوات شرط الأعمال ، وهو  
عدم الاعتماد .

وقيل في قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾<sup>(١)</sup>  
مَنْ نصب جعل «الفاء» ملصقة بها في اللفظ والمعنى . (ومن رفع جعل «إذن» لغواً  
وجعل «الفاء» معلقة بَلْ أَيْتُونَ فِي المعنى ؟ )<sup>(٢)</sup> .

قوله : «ثلاثة أوجه .....»  
أي في الفعل المعطوف على الجواب المجزوم ثلاثة أوجه :  
الجزم والنصب لما ذكرنا ، والرفع على تقدير : وَأَنَا إِذْنُ أَكْرِمُكَ . -

(١) سورة النساء آية ٥٣ .

(٢) ما بين القوسين ليس من ع والمثبت من الأصل .



« ومن أصناف الحرف: حرف التعليل »

وَهُوَ كَي ، يَقُولُ الْقَائِلُ قَصَدْتُ فَلَانًا فَتَقُولُ : كَيْمَهُ؟ فَيَقُولُ: كَيَّ  
يُحْسِنُ إِلَيَّ. وَكَيْمَهُ مِثْلُ فَيْمَهُ وَعَمَّهُ وَلِمَهُ ، دَخَلَ حَرْفُ الْجَرِّ عَلَى مَا  
الاستفهامية محذوفاً أَلْفُهَا وَلُحِقَتْ هَاءُ السَّكْتِ وَاخْتَلَفَ فِي إِعْرَابِهَا.  
فَهِيَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَجْرُورَةٌ ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مَنْصُوبَةٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ  
كَأَنَّكَ قُلْتَ: كَيَّ تَفْعَلُ مَاذَا، وَمَا أَرَى هَذَا الْقَوْلَ بَعِيدًا مِنَ الصَّوَابِ.

قوله : « وهو كي ..... »<sup>(١)</sup>

معناها : الغرض الذي لأجله يطلب وقوع فعل آخر، وهي على ضربين :  
أحدهما : أن تكون حرف جرٍّ بمنزلة اللام .  
والثاني : أن تكون حرفاً ناصباً للفعل .

فإذا كانت حرف جرٍّ فانتصاب الفعل بإضمار «أن» والدليل على كونها حرف جرٍّ ما  
تقدم ذكره من قولهم «كَيْمَهُ» كما قالوا: «فَيْمَهُ، وَعَمَّهُ، وَلِمَهُ» فالأصل «كيما» على  
أن تكون «كي» داخلة على «ما» الاستفهامية، ثم حذفت الألف كما حذفت من  
«فَيْمَ» وأخواتها، ولحقته هاء السكت فقل: كَيْمَهُ. وَعَمَّهُ، وَلِمَهُ، كما قيل فَيْمَهُ،  
وَعَمَّهُ، وَلِمَهُ. ويجوز أن تكون «الهاء» في «كيمة» مبدلة من ألف «ما» كما قالوا:  
«أنَّهُ» في «أنا» فلما ثبت قولهم «لِمَهُ» أنه بمنزلة قولك: لأي شيء، وأن اللام حرف  
جرٍّ ثم وجد «كَيْمَهُ» بمعناه علم أن «كي» في «كَيْمَهُ» حرف جرٍّ كاللام. فـ «مَهُ» في  
كيمة: على ما ذكرنا في موضع جر، وهو مذهب أصحابنا البصريين<sup>(٢)</sup>.

وعند الكوفيين هو في موضع نصب بإضمار الفعل قبله، لأن «كي» هذه هي الداخلة  
(١) انظر الجنى الداني ٢٦١ - ٢٦٥.

(٢) القول في مجيء كي حرف جر مسألة فيها خلاف بين الكوفيين والبصريين انظر الإنصاف

٥٧٠ - ٥٧٥.

## « فصل » وَأَنْتَصَابُ الْفِعْلِ بَعْدَ كَيْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ بِهَا نَفْسُهَا أَوْ بِإِضْمَارِ أَنْ ..

على الفعل، فيقدّر الفعل بعدها، كأنه قيل : «كَيْ تفعل ماذا» ، وإنما قال : «وما أرى هذا القول بعيدا من الصواب» ، ولكنّ تقريبه من الصواب بعد ثبوت أمرين غير ثابتين .

فمنهما تقدم فعل عامل في الاستفهام لأنهم يقدرونه بـ «كَيْ يفعل ماذا» «فماذا» في موضع نصب لفعل مقدم، ومثل هذا لم يعرف في لغتهم .

ألا ترى إلى امتناع قولك : «فعلت ماذا» باتفاق، وهذا شبهه فيمتنع .

والثاني : يلزم من هذا المذهب أن يكون «كَيْ» ناصبا حُذِفَ فِعْلُهُ، ولا ثبوت لمثل ذلك في كلامهم، ثبت أن الوجه ما اختاره البصريون، وما ذكره الكوفيون بعيد عن الصواب .

قوله : «وانتصاب الفعل .....»

انتصاب المضارع بعد «كَيْ» على وجهين :

أحدهما : وهو قول سيويه<sup>(١)</sup> : أن ينتصب بها نفسها لمشابهة بينها وبين (أَنْ) من حيث الفعل<sup>(٢)</sup>، لأن ما بعدهما لا يكون إلا للاستقبال، ويؤيد هذا القول : صحة دخول اللام على «كَيْ»، كما يصح دخولها على «أَنْ» نحو : «جئت لك كي تكرمني، وزرتك لأن تزورني» .

وثانيهما : وهو قول الخليل : أن انتصابه بإضمار «أَنْ» كانتصابه بإضمار «أَنْ» بعد «اللام» إذا قلت : «جئت لك تكرمني» .

والجواب عن وجه مذهب سيويه، أن اللام في (لكي) زائدة للتأكيد . وحسن دخولها على «كَيْ» وإن كانت بمعناها لاختلاف اللفظين .

(١) الكتاب ٣ : ٥ .

(٢) في الأصل : «النقل» وصوابه «المث» من ع

... وَإِذَا دَخَلْتَ اللَّامَ فَقُلْتَ لِكَيْ تَفْعَلَ فِيهِ الْعَامِلَةُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ :  
لَأَنْ تَفْعَلَ .

« فصل » وَقَدْ جَاءَتْ كَيْ مُظْهَرَةً بَعْدَهَا أَنْ فِي قَوْلٍ جَمِيلٍ :

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا

والجواب لسيبويه أن كونها حرف جرٍّ في مسألتنا ممنوع .

أو تقول كونها حرف جر شاذ نادر، فلا تكون معارضة للشائع المستعمل، فإذا انتصب الفعل بها نفسها فهي لا تكون من حروف الجرِّ، وإذا انتصب بإضمار «أن» فهي من حروف الجر .

وذهب بعضهم إلى أن «كي» هي العاملة في مثل «لكي» وفيما-عداه جاز الأمران<sup>(١)</sup>.

قوله : «وإذا أدخلت اللام وقلت لكي تفعل فهي العاملة . . . .»

أي إذا أدخلت «اللام» على «كي» لا تكون هي حرف جر بل تكون بمنزلة (أن) في نصبها الفعل بنفسها من غير إضمار، لأن إضمار «أن» عند تنزُّل «كي» منزلة «اللام»، (فلو نصبت الفعل)<sup>(٢)</sup> بإضمار «أن» بعد دخول «اللام» عليها كقولك «جئتُك<sup>(٣)</sup> لكي تكرمني»، تصير بمنزلة : لِأَنَّ تكرمني بالجمع بين اللامين، والجمع بينهما ممتنع .

وقوله<sup>(٤)</sup> :

٦١٨ - ..... وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءَ

في غاية القبح والرداءة لا يجوز مثله البتَّة .

(١) انظر الإنصاف ٥٧٩ - ٥٨٤ .

(٢) في ع : «فلو نصبت ما بعدها» والمثبت من الأصل وف .

(٣) في الأصل : «جئتُني» والمثبت من ع لأنه الموافق للمعنى .

(٤) هو مسلم بن مغبَّد الوالي كما جاء في الخزانة ٢ : ٣٠٨ والبيت من الوافر وهو بتمامه :



قوله

٦١٩- قَالَتْ

(أَنْ) مع القفل في تقدير المصدر، و (كي) حرف جر دخل عليه، وجاءت زائدة  
كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أُنزِلَتْ﴾

والتقدير: أصبحت ما تحا كل الناس لسانك. (تأنيده) بمعنى صار لسانه  
اسمه، وملتصفاً: خبره وهو من متع المله من البترا إذا استقى منها وحطه هنا بمعنى  
سقى قناه إلى مفعولين كسقى.

يقول هذا الشاعر وهو يحكي قول حبيب حيث وثقت أي قلت: إنك تقرأ الناس  
بمدحك إياهم، وتريد أن تقرني أيضاً.

وضع الناس اللسان: كناية عن المدح لهم، وأن تقرأ وتخطأ: هذا على البيت  
للقائل أي تفعل الغرور والخطأ.

فَلَا وَاقٍ لَا يَقْرَأُ لِمَا فِي وَلَا يَلْفَ بِهِ بَدَأَ قَوْلَهُ

وهو من المخلص ٩: ٢٨٢ وصفي القرآن للفراء ٩: ٦٨ وهو يعني ٩: ١٤٠-١٤١، ٢٢٠-٢٢١،  
١٥٠-١٥١. ولا يصف ٥٧٦

والشعر به قوله (لما) حيث أكد الشاعر لئلا يفسد حرف غير حامي. وتوكيداً لفظياً  
فأعده عن لفظه الأول من غير أن يصل إلى السوك والتوكيد وجاء من لشيد  
هو حيد لصريق الملقب حيد شبة عنوانه من ٩: ٢٥ وهو يعني ٩: ١٤٠-١٤١. ولشيد  
٩: ٢٨١ ولشيد ٥: ٢٨١. واليت من لغيره. وهو شيد.

صَلَّتْ كَرَّ لَنَرِ قَصَصَتْ مِنْهُ نَسَبَكَ كَيْدَ تَرَّ وَتَخَذَ

والشعر به ظهور (أن) مدكي وهو شيد لأنه به حيد من لنت ولشيد مد. ولك  
لأنه ك. د. - تكرر. كلامه تصد لصريح. وهو (أن) فلا يجوز ظهوره في حيد  
لأنه في قوة تكريره وضع الأول به في سطر مد لسطه في سطر وسطر لسو لظ  
حيد

(٩) سورة قمر ١٩٩، ١٩٧

لا تفرق به عن لحيته لم يفسد مع وهو حيد من "لا" أو تكرر في البيت  
تكرر فيكون ذلك من حد المصروف وهو نص

« ومن أصناف الحرف: حرف الردع »

وَهُوَ كَلًّا ، قَالَ سَيِّوِيهِ هُوَ رَدْعٌ وَزَجْرٌ ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ : كَلًّا رَدْعٌ وَتَنْبِيهٌ ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ : كَلًّا لِمَنْ قَالَ لَكَ شَيْئًا تُنْكِرُهُ نَحْوُ فَلَانٍ يَنْغُضُكَ وَشِبْهَهُ ، أَيْ أَرْتَدِعُ عَنْ هَذَا وَتَنْبِيهِ عَنِ الْخَطَا فِيهِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ قَوْلِهِ : ﴿ رَبِّ أَهْنِنِ كَلًّا ﴾ أَيْ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَوْسَعُ فِي الدُّنْيَا عَلَى مَنْ لَا يُكْرِمُهُ مِنَ الْكُفَّارِ ، وَقَدْ يُضَيِّقُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ لِلْإِسْتِصْلَاحِ .

قوله : «وهو كلاً» .....

قال حاكيا فيه قول سيويوه<sup>(١)</sup> إن معناها : الردع والزجر ، لأن العرب تحتاج إلى استعمالها إذا سمعت محالا من الكلام<sup>(٢)</sup> ، أو تقولا على إنسان إرادة الزجر والمنع .  
وقول الزجاج<sup>(٣)</sup> إنها ردع وتنبية ، قد وقع الغنية عن فسرهما بما وقع في المتن من الكشف الموضح .

قوله : «للاستصلاح»

استصلحه : بمعنى أصلحه .

(١) الكتاب ٤ : ٢٣٥ وانظر الجني الداني ٥٧٧ - ٥٧٩ .

(٢) في الأصل : «الكلم» والمثبت من ع .

(٣) انظر رأي الزجاج في الجني ص ٥٧٧ والذي فيه أنها تكون ردا للكلام الأول .



« ومن أصناف الحرف: اللامات »

وَهِيَ لَامُ التَّعْرِيفِ ، وَلَامُ جَوَابِ الْقَسَمِ ، وَاللَّامُ الْمُوْطَّئَةُ ، وَلَامُ جَوَابِ لَوْ ، وَلَوْلَا ، وَلَامُ الْأَمْرِ ، وَلَامُ الْإِبْتِدَاءِ ، وَاللَّامُ الْفَارِقَةُ بَيْنَ إِنْ الْمُخَفَّفَةِ وَالنَّافِيَةِ ، فَأَمَّا لَامُ التَّعْرِيفِ فَهِيَ اللَّامُ السَّاكِنَةُ الَّتِي تَدْخُلُ عَلَى الْأَسْمِ الْمُنْكَوِّرِ فَتُعَرِّفُهُ تَعْرِيفَ جِنْسٍ كَقَوْلِكَ : أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّيْنَارُ وَالْدَّرْهَمُ وَالرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ ، أَيْ هَذَانِ الْحَجَرَانِ الْمَعْرُوفَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْأَحْجَارِ ، وَهَذَا الْجِنْسُ مِنَ الْحَيَوَانِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ أَجْنَاسِهِ ، أَوْ تَعْرِيفَ عَهْدٍ كَقَوْلِكَ مَا فَعَلَ الرَّجُلُ ، وَأَنْفَقْتُ الدَّرْهَمَ ، لِرَجُلٍ وَدَرَّهَمٍ مَعْهُودَيْنِ بَيْنَكَ وَبَيْنَ مُخَاطَبِكَ . . .

قوله : «فأما لام التعريف . . . . .»

اللام للإشارة ثم إن وقعت إلى ما كان منكرا باعتبار حقيقته ، فهو على وجهين : أحدهما : أن يراد كلیَّة ذلك المعنى ، فيلزم منه شمول الجنس كقولك : «الرجل خير من المرأة» .

وثانيهما : أن يراد الحقيقة باعتبار قيامها بواحد كقولك : «دخلت السوق في بلد كذا» ، ولم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهودة ، وإنما هو على طريقة ما سبق في باب أسامة ، ولهذا المعنى قال المحققون : وإن مثل ذلك يجري مجرى المنكر ، فقالوا في مثل قوله :

٦٢٠- وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى آلِثِيْمٍ يَسْبِنِي<sup>(١)</sup>

إن قوله «يسبني» صفة للثيم لكونه لم يقصد اسما معهودا فجري مجرى المنكر لما

(١) تمامه : فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

وهو من الكامل ، وقائله رجل من بني سلول - انظر الكتاب ٣ : ٢٤ ، والخصائص ٣ : ٣٣ والخزانة ١ : ٣٥٧ ، والشاهد موضح في المتن .

... وَهَذِهِ اللَّامُ وَحْدَهَا هِيَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ عِنْدَ سِيَوِيهِ وَالْهَمْزَةُ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ وَضَلَّ مَجْلُوبَةٌ لِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا كَهَمْزَةِ ابْنِ وَأَسْمٍ ، وَعِنْدَ الْخَلِيلِ أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ أَلْ كَهَلْ وَبَلْ وَإِنَّمَا اسْتَمَرَّ بِهَا التَّخْفِيفُ لِلْكَثْرَةِ ..

كان مثل المنكر باعتبار الوجود، وإن وقعت الإشارة إلى فرد لمخاطبك به عهد كقولك «ما فعل الرجل؟» لرجل متميز بينك وبين مخاطبك فهو المراد بتعريف العهد، وقد سبق في أثناء الكتاب كلام لإيضاح الفرق بين التعريفين مرة فلا تذهل عنه.

قوله : «وهذه اللام وحدها .....

هذه مسألة مختلف فيها بين الخليل وصاحب الكتاب<sup>(١)</sup>.

فمذهب الخليل أَنَّ «أَلْ» آلة التعريف «كَهَلْ» . وحجته أن هذه الكلمة مشابهة «لِقَدْ» ، لأنهم يقولون إذا تذكروا الجواب<sup>(٢)</sup> ونحو: أَلِي كما يقولون قَدِي إذا تذكروا «قَدْ فَعَلْ» ونحوه.

والوجه الثاني : أنهم يقطعون الألف واللام من مثل قوله :

٦٢١- مِثْلُ سَحْقِ الْبُرْدِ عَفَى بَعْدَكَ أَلْ قَطْرُ مَغْنَاءِ وَتَأْوِيْبُ الشُّمَالِ<sup>(٣)</sup>

كما قطع «قد» عما بعده من الفعل في قوله :

(١) انظر رأي سيبويه والخليل في الكتاب ٣: ٣٢٤ - ٣٢٥ و ٤: ١٤٧ .

(٢) في الأصل : «والحرث» وصوابه المثبت من ع لأنه الموافق للمعنى .

(٣) هذا البيت من المديد للبيد بن الأبرص - ديوانه ص ١٢٠ وابن يعيش ٩: ١٧ والسحر

البالي . وعفى : درس . والمغنى : المنزل . والتأويب : الرجوع ، والشمال : ربح نهج من

قبل الشام .

والبيت في وصف المنزل الدارس وهو من الرمل ، والشاهد فيه قطع الهمزة في أَلْ في نهاية

كل عروض وهذا عند الخليل لأنه كان يذهب إلى أن حرف التعريف «أَلْ» بمنزلة قَدْ في

٥٦٥-..... وَكَأَنَّ قَدْ

وَلِأَنَّ «أَلَّ» تُحْدِثُ فِي الْأَسْمِ مَعْنَى زَائِدًا، كَمَا أَنَّ «قَدْ» تُحْدِثُ فِي الْفِعْلِ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ قَبْلَ . وَ «قَدْ» حُرْفَانِ ، فَكَذَا هَذِهِ الْكَلِمَةُ ، وَإِنَّمَا سَقَطَتِ الْهَمْزَةُ فِي الدَّرَجِ لِكثَرَةِ دَوْرَانِهَا عَلَى الْمَقَاوِلِ ، أَلَا تَرَاهُمْ وَصَلُوا الْهَمْزَةَ فِي : أَيْمُنُ اللَّهُ ، وَآثَرُوا الْحَذْفَ فِي «لَمْ يَكْ» «وَلَمْ أُبَلِّ» لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ كَثَرَةِ الدَّوْرَانِ ، وَفَتْحَةِ هَمْزَةِ «أَلَّ» تَوَيَّدَ مَا ذَكَرْنَا كَمَا أَنَّ هَمْزَةَ «أَيْمُنُ اللَّهُ» مَفْتُوحَةٌ ، إِذِ الْأَصْلُ فِي هَمْزَاتِ الْوَصْلِ الْكُسْرُ .

ومذهب صاحب الكتاب أن آلة التعريف هي «اللام» وحدها . وحجته أن التعريف مَعْنَى يَمْتَزِجُ بِالشَّيْءِ فيجب أن تكون علامته موازية له في الامتزاج والاتصال فيجعل حرفا ساكنا ليستند اتصاله بالكلمة .

والدليل على صحة هذا : أنهم آثَرُوا اللَّامَ لأنها تدغم في كثير من الحروف ثم التزموا الإدغام في نحو: «الرجل» ولم يلتزموا ذلك في نحو «هَلْ رَأَيْتَ» بل جوزوه ، فعلم أن قصدهم أن تكون علامة التعريف بمنزلة جزء الكلمة . ويلزم من هذا أن تكون حرفا واحدا .

وأما قول الخليل : إنها بمنزلة «قَدْ» فالجواب عنه أن «أَلَّ» لو كانت بمنزلة «قَدْ» لكانت في تقدير الانفصال عن الاسم ، ولوجب أن تقع هي قبل الجار في نحو: «بالرجل» على نحو أَلْبَرْجُلِ .

كما أن الحروف التي لا تمزج شأنها هو الوقوع قبل الجار نحو قولك : «أَبْزَيْدُ مَرَرْتُ؟» ولا تقول : «بَأَبْزَيْدُ مَرَرْتُ؟» .

الأفعال ، فهي كلمة مركبة من الهمزة واللام جميعا كتركيب هَلْ وَبَلْ ، وأصل الهمزة أن تكون مقطوعة عنده وإنما حذفت في الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال .

(١) قد مر تحقيقه - انظر ص ١٦٧٢ ، ١٨١٣ .

فإن قلت : هذا وجه ضعيف، فإنهم يقولون : «إِنَّ لَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ» بفصل (لا) بين الجازم والمجزوم ، قال أبو الطيب :

٦٢٢- إِنَّ لَا يَشِبُّ فَلَقَدْ شَابَتْ لَهُ كِبْدٌ شَيْئًا إِذَا خَضِبَتْهُ سَلْوَةٌ بَصَلًا<sup>(١)</sup>  
ويقولون : «أرجو أن لا تَفْعَلَ كذا» بوقوع (لا) فاصلة بين الناصب والمنصوب قلت :  
إنَّ «لا» أفادت في الفعل معنى (كما أن حرف التعريف أفادت في الاسم)<sup>(٢)</sup> معنى ،  
فجاز أن يعد فصلها كلا فصل من حيث إنها في حكم الجزء من الفعل .

وشيء آخر : وهو أن «لا» حرف يزداد في مواضع كثيرة نحو «لثلا» وغيره ، فَيُجْعَلُ  
فَصْلُهَا كلا فصل حتى كأنها لغو، كما قالوا : «بقي بلا مال» فجعلوها مع إفادتها  
النفي بمنزلة «ما» في : ﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾<sup>(٣)</sup> ، وليس كذلك ، الألف واللام لأنهما ليسا  
مما يُزَادُ .

ووجه آخر أنهم قالوا : (الرجل) في قافية ، و«رجل» في أخرى ، ولم يعدوه  
إِيطَاءً<sup>(٤)</sup> ، فلو كان كما ذكره الخليل لعدوه إِيطَاءً كما عدوا نحو (قَدْ خَرَجَ) في قافية  
و (خَرَجَ) في أخرى إِيطَاءً .

ووجه آخر : أنك تقول : (قَدْ خَرَجَ وَعَادَ) ، فيكون «قَدْ» جامعا بين الفعلين في  
معنى التقريب ، ولا يجوز أن تقول : (مَرَزْتُ بِالرُّجُلِ وَغَلَامٍ الَّذِي عَرَفْتُ)<sup>(٥)</sup> على

- 
- (١) ديوانه ٣ : ٢٨٣ والبيت ترتيبه الخامس من قصيدة لأبي الطيب المتنبي عدتها خمسة  
وعشرون بيتا من البسيط قالها في صباه يمدح بها سعيد بن عبدالله بن الحسن الكلابي  
المنبجي ، وقد مثل به صاحب الإقليد هنا على الفصل بين الجازم والمجزوم بلا .  
(٢) في الأصل : «كما أن تعريف المهد أفادت في الاسم» والمشت من ع و س و ف .  
(٣) سورة آل عمران آية ١٥٩ .

- (٤) الإِيطَاءُ : هو عيب من عيوب القوافي وهو إذا اتفقت للشاعر قافيتان على كلمة واحدة  
معتاهما واحد ، فإن اتفقا اللفظ واختلف المعنى ليس بإِيطَاءً . انظر اللسان . (وطا)  
(٥) في الأصل «مررت بالرجل والغلام باللام فيهما» وصوابه المشت من ع

أن تدخل على المعطوف معنى التعريف، لأنه معطوف على معرف، بل يجب أن تقول: (بالرجل والغلام) باللام فيهما، وبما ذكرنا وضح أن حرف التعريف في «الرجل» بمنزلة «الراء» منه (حكماً)<sup>(١)</sup> فكما لا يجوز تقدير الانفصال في واحد من حروف الكلمة، كذلك لا يجوز في اللام.

فإن قلت: «أل» بمنزلة «قد» لكنهم جعلوا «أل» أشدّ اتصالاً بالكلمة من «قد»، فلذا جاز أن لا يعد نحو (الرجل)، و «رجل» إيطاء.

قلت: لما اعترفت بأن حرف التعريف أشدّ اتصالاً من «قد» كان ما ذكرنا من أن حرف التعريف هو «اللام» لا غير أولى من وجهين:

أحدهما: أن اتصال الحرف الواحد أبلغ من اتصال الحرفين، لإمكان فصل الحرفين، وعدم إمكان فصل حرف واحد ساكن.

والثاني: أنك تجعل الهمزة مقطوعة، ثم تزعم أنها وصلت (لكثرة الاستعمال على الألسن)<sup>(٢)</sup>، وهذا عدول عن الظاهر، ونحن إذا جعلناها للوصل كنا على المنهاج الواضح. فإن قلت: «فيما ذكرت أيضاً عدول عن الظاهر، لأن الأصل في همزة الوصل الكسر»، قلت: «هذا عدول يقبله القياس، لأن اللام تدعم في كثير من الحروف، والكسرة تستثقل مع التضعيف، فكان اختيار الفتحة لما فيها من الخفة مما يقبله القياس مع أن التغيير فيما ذكرنا أقل من التغيير الذي ذكرتم، فنحن نغير الحركة، وأنتم تحذفون الحرف رأساً، وتغيير الحركة أسهل من الحذف».

والجواب عن قولهم (ألي في التذكّر)<sup>(٣)</sup> أن الهمزة لما كانت توجد قبل اللام جيء

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع.

(٢) في ع و س: «لكثرة الدور على الألسن» والمثبت من الأصل.

(٣) في الأصل: «ألي التذكّر» وفي ع «في التذكّر» والمثبت من س.



.....

---

بها في حال التذكّر لتكون أوضح ، ولو قال «لي»<sup>(١)</sup> لم يكن واضحا فمن الجائز أن يظن ظان أنه يقول ما ذكرته لي أو شيئا من هذا النحو.

والجواب عن القطع في الشعر، أن الشعر حروف وحركات وسكنات محصورة لا يقبلن الزيادة ولا النقصان، فالناظم في منظومه مضطر، فأينما تيسر له القطع لزمه القطع هنالك، وليس القطع دالا على أن المقطوع كلمة أو بعض كلمة أو حرف، أو حرفان أو غيرهما ، فلا يكون ما ذكره دليلا على أن الهمزة واللام بمجموعهما كلمة.

فإن قلت : لم عُيِّنَتِ اللام للتعريف، ولم اختير سكونها، (ولم اختصت)<sup>(٢)</sup> بصدر الكلمة؟ قلت: أما الأول والثاني فلما مر من شدة الاتصال لأنها تدغم في كثير من الحروف، وبالإدغام يضعف المدغم عن الانفصال. وكذا السكون يمنعها عن الانفصال والانفراد.

والجواب عن الثالث : أن آخر الكلمة محل للتغيير من الحذف وغيره، كما في الأسماء المرخمة في باب النداء، وصدر الكلمة أسلم من ذلك، فيكون اختصاصها بالصدر أدخل في الحكمة.

---

(١) في الأصل : «لي» والمثبت من ع.

(٢) في س (ولم خصت) والمثبت من ع.

... وَأَهْلُ الْيَمَنِ يَجْعَلُونَ مَكَانَهَا الْمِيمَ ، وَمِنْهُ : (لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ  
أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ) وَقَالَ :

فإن قلت : فلم فتحت همزتها؟

قلت : لما ذكرنا من استدعاء كثرة الاستعمال أخف الحركات وهي الفتحة .  
والجواب الثاني : أن اللام قد يقع بعدها مضموم كالعمر ومكسور كالغمر والخروج  
من الكسر إلى الضم (وكذا من الكسر إلى الكسر مستكره)<sup>(١)</sup> .  
ألا تراهم أهملوا «فُعلا» بكسر الفاء وضم العين ، و «فِعِل» بكسرتين مستعمل نحو :  
(إبل وإطل)<sup>(٢)</sup> ، غير أنه متى وقع ذلك فهم يُغيرونه ويسكنونه ، ولذا قل في كلامهم  
نحو : «إبل» لاستثقالهم الخروج من كسر إلى كسر .  
فإن قلت : إنَّ بينهما حاجزا . قلت : الحاجز غير حصين لسكونه ، ألا تراهم  
ضموا همزة «أَدْخُل» اتباعا لضمّة العين ولم يبالوا بالحاجز لسكونه ، وقولهم : هو  
أَبْنُ عَمِّي دُنِيا فِي دِنُونَا ، يؤيد ما ذكرت . وسيجيء ذكره في المشترك إن شاء الله  
تعالى .

قوله : « وأهل اليمن ..... »

معناه : يبدلون بها الميم لما بينهما من قرب المخرج ولتجانسهما في الجرس ولأنهما  
من حروف يرملون

قوله : « ومنه ليس ..... »<sup>(٣)</sup>

- (١) في س : «وكذا من الضم إلى الكسر مُستكره» والمثبت من الأصل وع وتوضيح ذلك : أي  
يتقل تحريك همزة آل بالضم والكسر لما يحدث ذلك من ثقل عند نطق الهمزة مكسورة في  
مثل العُمَر وكذلك عند نطقها مكسورة في الغَمَر . فأتروا جنبه الفتح في همزتها .  
(٢) الإِطْلُ والإِطْلُ : مثل إِبِل وإِئِل وهو مُنْقَطِع الأضلاع من الْحَبِية . اللسان : (أطل) .  
(٣) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : (وأهل اليمن يجعلون مكانها الميم ومنه : ليس من  
أمير أمصيام في أمسفر .

وقد خرج الحديث في مقدمة الكتاب - انظر ص ١٦٤ .

« يَرْمِي وَرَائِي بَأْسَهُمْ وَأَمْسِلَمة »

« فصل » وَلَا مَ جَوَابِ الْقَسَمِ نَحْوُ قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ ، وَتَدْخُلُ عَلَى الْمَاضِي كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَكَذِبٌ . وَقَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ :

قيل رأى النبي - صلى الله عليه وسلم - من أهل اليمن مسافرا قد أثر فيه الصيام ومشاق السفر، فأراد أن يعلمه حكم الصوم في السفر فكلمه بلسانه، وعامة العرب يستعملون اللام فحسب.

قوله :

٦٢٣- ..... يَرْمِي وَرَائِي .....<sup>(١)</sup>  
قيل : الرواية : بالسهم : بتشديد السين ، وأمْسِلَمة بسكون الميم .  
أولـه :

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي .....  
ذو هنا: بمعنى الذي ، ويسمى هذا: ذو الطائفة ، لأن هذا على لغتهم . ورأني هنا: بمعنى قدامي . يعني أنه يذبح عني ، ويدافع قدامي بالسهم والأحجار .

قوله : « ولا مَ جواب القسم ..... »

الجملة المقسم عليها : قضية القسم . فسَمَّوها جوابا تشبيها ، لأن الجواب قضية السؤال ، وكذا جواب «لوه» وما أشبه ذلك . ومعنى هذه اللام : تأكيد معنى الخبر في المقسم عليه مع ربطه بحرف القسم نحو: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلَنَّ .

(١) البيت بتمامه كما جاء في شرح ابن يعيش ٩ : ٢٠ :

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُعَاتِبُنِي يَرْمِي وَرَائِي بَأْسَهُمْ وَأَمْسِلَمة

ورأيته في المعنى ص ٤٨ : ..... وفو يواصلني .

والبيت من المنسرح والشاهد فيه إبدال الميم من اللام في السهم والسلمة فاستخدامه أم

بمعنى آل . والسلمة بكسر اللام واحدة التلام بكسر السين - وهي الحجارة

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي  
وَالْأَكْثَرُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ مَعَ قَدْ كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَقَدْ خَرَجَ .

« فصل » وَالْمَوْطِئَةُ لِلْقَسَمِ هِيَ الَّتِي فِي قَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَئِنْ  
أَكْرَمْتَنِي لِأَكْرَمْتِكَ .

قوله<sup>(١)</sup> :

٤٩٥م-..... فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

أي : فما إن من ذي حديث ، ويجوز أن يكون الحديث بمعنى الحادث كالخليل ،  
والعشيرة ، والنزيل ، والشريك .

يقول : إِنَّ المرأة التي طرقت عليها كانت تستشعر الخوف من الرقباء الذين يحدثون  
ويبيتون في السمر مصطلين ، فكنت أونسها وَأَوْمَنُهَا من مراقبتهم . ويريد بحلقة  
فاجر : حلقة كاذب أو حلقة عاهر .

قوله : « مَعَ قَدْ ..... »

إنما كان كذلك ، لأن الجملة المقسم عليها التي هي جواب (كلمة)<sup>(٢)</sup> القسم كانت  
مظنة لمعنى التوقع الذي هو (معنى)<sup>(٣)</sup> «قَدْ» عند استماع المخاطب كلمة القسم .

قوله : « والموطئة ..... »

التوطئة : كثرة الوطاء وهو الرياضة ، كقولك : وطاء الفرس ، وطاء المركب .  
يقول : هذه اللام وطاءت طريق جواب القسم . أي سهلت تفهيم الجواب على

(١) هو امرؤ القيس - ديوانه ص ٤١ والبيت بتمامه :

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَأْمُوا ، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ

وقد مر الشاهد سابقا ص ١٤٥٢ وهو هنا شاهد على دخول اللام التي هي جواب القسم  
على الفعل الماضي وهو «ناموا» .

(٢) سقطت من الأصل والمثبت من ع . (٣) سقطت من الأصل والمثبت من ع و ف .

« فصل » ولَمْ جَوَاب (لَوْ) وَلَوْلَا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ ﴾ ، وَدُخُولُهَا لِتَأْكِيدِ اِرْتِبَاطِ إِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ بِالْأُخْرَى .

السامع ، فالمراد بالموطئة للقسم ، هي « اللام » التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظاً أو تقديراً ليؤذن أن الجواب له لا للشرط ، فهذا معنى توطئتها جواب القسم (وليست) <sup>(١)</sup> جواب القسم . وإنما الجواب ما يأتي بعد الشرط ، وقوله : لأكرمك جواب الشرط والقسم جميعاً ، إلا أن القسم غلب عليه حكمه فكان جوابهما باللام والنون في المضارع . و«إن» في الجملة من المبتدأ والخبر ، و«ما ولا» في النفي كقولك : «لئن خرجت إني لخارج» وكقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> .

قوله : « ولم جواب (لو) ..... »

دخلت اللام في جواب (لو) دون جواب (إن) لأنها لما كانت داخلة على جملتين معلقة ثانيتهما بالأولى تعليق الجزاء بالشرط ، ولم تكن مخصصة للشرط «كإن» وعلامة له مثلها ، وإنما سرى فيها معنى الشرط اتفاقاً من حيث إفادتها في مضموني جملتيها أن الثاني امتنع لامتناع الأول ، افتقرت في جوابها إلى ما يُنصَّب علماً على ذلك التعليق فزيدت هذه اللام لتكون علماً على ذلك فإذا حذفت بعد ما صارت علماً مشهوراً مكانها .

(فَلَأَن الشَّيْءَ) <sup>(٣)</sup> إذا علم وشهر موقعه مألوفاً ومأنوساً به لم يُبَالِ بإسقاطه عن اللفظ ،

(١) سقطت من الأصل والمثبت من ع و ف و س .

(٢) سورة الحشر آية ١٢ .

(٣) في الأصل : «فكان» والمثبت من ع و س .

... وَيَجُوزُ حَذْفُ الْجَوَابِ أَصْلًا كَقَوْلِكَ : لَوْ كَانَ لِي مَالٌ  
وَتَسَكَّتْ ، أَيْ : لَأَنْفَقْتُ وَفَعَلْتُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا  
سُرِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾ .

« فصل » وَلَا مَ الْأَمْرُ نَحْوُ قَوْلِكَ : لِفَعْلٍ زَيْدٌ ، وَهِيَ مَكْسُورَةٌ ،  
وَيَجُوزُ تَسْكِينُهَا عِنْدَ وَاوٍ أَلْعَطْفِ وَفَاءِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا  
لِي وَلِيَوْمِئِذَا يَأْتِي ﴾ ..

فإذن حذفها اختصار لفظي ، وهي ثابتة في المعنى ، وناهيك بقول أوس<sup>(١)</sup> :  
٩٤ م ..... كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا  
فإنه حذف « لم أر » وحذفه اختصار لفظي وهو ثابت في المعنى  
قوله : « ويجوز حذف الجواب أصلا ..... »  
لأن حذفه إيدان بتكثير الفوائد ، لأنه يبهّم أشياء ويعم جوابات كأنفقت وتصدقت ،  
وأعطيت وما يشبه ذلك من أعمال الخير وغيرها .  
قوله : « ومنه : قوله تعالى : ..... »  
تقدير الأولى<sup>(٢)</sup> من الآيتين قد تقدّم ذكره<sup>(٣)</sup> ، وتقدير الثانية : لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ .

- (١) هو أوس بن حجر والشاهد بتمامه :  
حَتَّى إِذَا الْكَلَابُ قَالَ لَهَا كَالْيَوْمِ مَطْلُوبًا وَلَا طَلَبًا  
فنصب مطلوبًا بفعل مقدر محذوف جوازًا . وقد مرّ تحقيق الشاهد في باب المفعول المطلق  
ص ٣٩٥ .
- (٢) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : « ويجوز حذف الجواب أصلا كقولك : لو كان لي  
مال وتسكت ، أي لأنفقت وفعلت ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُرِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ -  
وقوله تعالى - ﴿ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ ﴾ والآية الأولى ٣١ من سورة الرعد . والثانية ٨٠ من سورة  
هود .
- (٣) انظر صفحة ١٨٣٣ من الرسالة .

... وَقَدْ جَاءَ حَذْفُهَا فِي ضَرُورَةِ الشُّعْرِ قَالَ :

مُحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

\* فصل \* وَلَا مَ الْإِبْتِدَاءُ هِيَ اللَّامُ الْمَفْتُوحَةُ فِي قَوْلِكَ : لَزِيدُ مُنْطَلِقٌ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ الْمُضَارِعِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿لَا نَسْتَأْذِنُكَ أَشَدَّ رَهْبَةً﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وَفَائِدَتُهَا تَأْكِيدُ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ ..

قوله : « وهي مكسورة ..... »

لأنها مشبهة باللام الجارة في الاسم، لأن الجر في الأسماء بمنزلة الجزم في الأفعال، وإذا وقعت هذه اللام بعد واو العطف وفائه يجوز تسكينها وكسرها. فالكسر: لما مر، والتسكين: لأن الواو والفاء بمنزلة جزء الكلمة من حيث إنه يمنع أن يوقف عليهما دونهما، فسكنت اللام على التشبيه «بكبد» في كبد. أما «ثم» ففيها اختلاف، فوجه تحريك «اللام» أن «ثم» لما كانت أكثر من حرف، كانت في تقدير المنفصل الأجنبي، فتكسر اللام. ووجه تسكينها أن «الميم» من «ثم» بمنزلة الواو والفاء.

قوله (١):

٦٢٤- مُحَمَّدٌ تَقْدُ

لما جاز إثباتها في الأمر للمخاطب الفاعل، ومنه قراءة النبي - عليه السلام - «فَلْتَفَرِّحُوا» (١)، جاز حذفها في الأمر للغائب في ضرورة الشعر وكلاهما قياس على (١) البيت مختلف في نسبه أهو لحسان أم لأبي طالب أم للأعشى - اطر الحراة ٩ ١٤ وهو في مدح الرسول - صلى الله عليه وسلم - والبيت تنامه :

مُحَمَّدٌ تَقْدُ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا

والشاهد فيه قوله (تقد) على أنه جاء في ضرورة الشعر حذف لام الأمر في معاني غير الفاعل المخاطب، والتقدير: يا محمد لتقد نفسك كل نفس، والبيت من الوافر

(٢) سورة يونس آية ٥٨

..... وَيَجُوزُ عِنْدَنَا إِنَّ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ، وَلَا يُجَوِّزُهُ الْكُوفِيُّونَ.

\* فصل \* وَاللَّامُ الْفَارِقَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ وَهِيَ لَا زِمَةٌ لِخَبَرِ إِنَّ إِذَا خُفِّقَتْ.

\* فصل \* وَلَاَمُ الْجَرِّ كَقَوْلِكَ الْمَالُ لَزَيْدٍ، وَجِئْتُكَ لَتُكْرِمَنِي، لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُنْصُوبَ بِإِضْمَارِ أَنْ فِي تَأْوِيلِ الْمَصْدَرِ الْمَجْرُورِ وَالتَّقْدِيرُ لِإِكْرَامِكَ.

صاحبه، ولكن الحذف شاذ بمثابة حذف حرف الجر في الأسماء وإلا فصح رفع الفعل، وإن كان القصد الطلب به فإنه يصح أن يقال: «يَضْرِبُ زَيْدٌ» وإن كان الغرض طلب الضرب منه كما يصح في الماضي في مثل قولهم: «غَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ». وهو في المضارع أجدر من حيث اللفظ، والمعنى ومنه قوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(١)</sup> والدليل على أنه للطلب: قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> مجزوما إذ ليس للجزم وجه سوى أنه للطلب.

والتَّبَال: الفساد:

قوله: «ولام الابتداء .....

فتحت لام الابتداء لأنها حرف واحد وقع أولا، والابتداء بالساكن ممتنع، فتحرك بالحركة القريبة من السكون وهي الفتحة. وجواز دخولها على المضارع لشبهه بالاسم، ويقبح دخولها على الماضي لبعده عن شبه الاسم، لا يقال: «إِنَّ زَيْدًا لَقَامَ».

(١) سورة الصف آية ١١.

(٢) سورة الصف آية ١٢.



.....

---

قوله «إِنَّ زَيْدًا لَسَوْفَ يَقُومُ . . . . .»

لام الابتداء لاتجامع حرف الاستقبال إلا مخصصة للتوكيد مجردة عن الدلالة على الحال، ومعنى الجمع بين حرفي التوكيد، والتأخير: أن القيام كائن لامحالة وإن تأخر.

وهنا دقيقة: وهي أن دخول «اللام» في (سوف) دون السين، لأنه على أحرف فكان قريب الشبه من صيغ الأسماء وهي تدخل في الاسم.

قوله: «ولا يجيزه الكوفيون . . . . .».

وحجَّتْهم أن هذه اللام للحال، وسوف للاستقبال، فمن المحال أن يكون الفعل الواحد للحال والاستقبال، والجواب ما قلنا إنها مخصصة لمجرد التوكيد.

قوله: «واللام الفارقة . . . . .».

أي الفارقة بين المُخَفَّفَةِ والنافية.

وقوله: ﴿لَمَّا عَلَيَهَا . . . . .﴾<sup>(١)</sup> أي لعلها، و(ما) مزيدة، ومن قرأ بالتشديد، فهي بمعنى «إلا» و«إن» نافية.

---

(١) سورة الطارق آية ٤

**\*\* ومن أصناف الحرف: تاء التانيث الساكنة \*\***

وَهِيَ التَّاءُ فِي نَحْوِ ضَرَبْتَ، وَدُخُولِهَا لِلإِيذَانِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ بِأَنَّ  
الْفَاعِلَ مُؤَنَّثٌ، وَحَقُّهَا السُّكُونُ. وَلِتَحْرُكِهَا فِي رَمَتَا لَمْ تَرَدَّ الْأَلِفُ  
السَّاقِطَةُ لِكُونِهَا عَارِضَةً، إِلَّا فِي لُغَةٍ رَدِيَّةٍ يَقُولُ أَهْلُهَا رَمَاتَا.

---

قوله : «حقها السكون . . . . .»<sup>(١)</sup>.

ذاك لمعان :

أحدهما : التفادي من توالي أربع حركات .

والثاني : الدلالة على الحرفية ، لأنها مبنية كالحروف ، والأصل في باب البناء  
السكون .

والثالث : ( أنها إتمام ملحق بالماضي )<sup>(٢)</sup> وهو مبني فيلزم إسكانها .

أما تاء التانيث اللاحقة بالاسم فإنما حَرَّكَتْ لأنها امتزجت مع الاسم امتزاج ألف  
التانيث في «صحراء» ، والألف والنون في «سكران» ، فيجب أن تقع الحركات  
الإعرابية عليها كما وقعت على الألف في «صحراء» وعلى النون في «سكران» .

قوله : «لكونه عارضا . . . . .» .

إذ الأصل فيه السكون لِمَا بَيَّنَّا ، وتحركها ليتوصل به إلى التلغظ بالألف فيكون  
عارضاً ، ولا اعتبار للعارض فيجعل وجوده كعدمه وكم لهذا في كلامهم من نظير .

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : «ومن أصناف الحرف تاء التانيث الساكنة» .

(٢) في الأصل : «أنها لما يلحق بالماضي» والمثبت من ع لأنه المناسب للمعنى .



**\*\* ومن أصناف الحرف: التنوين \*\***

وَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَضْرُبٍ، الدَّالُّ عَلَى الْمَكَانَةِ فِي نَحْوِ زَيْدٍ، وَرَجُلٌ  
وَالْفَاصِلُ بَيْنَ الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكْرَةِ فِي نَحْوِ صَهٍ وَمَهٍ وَإِيهِ، وَالْعَوَاضُ مِنْ  
الْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي نَحْوِ إِذٍ وَحَيْثُ، وَمَرَرْتُ بِكُلِّ قَائِمًا، وَلَاتِ أَوَانٍ.  
وَالنَّائِبُ مَنَابِ حَرْفِ الإِطْلَاقِ فِي إِنْشَادِ بَنِي تَمِيمٍ فِي نَحْوِ قَوْلِ  
جَرِيرٍ:

قوله : «التنوين . . . . .»<sup>(١)</sup>.

التنوين نون ساكنة لاحقة آخر الكلمة ثابتة لفظاً لا خطاً.

قوله : «الدال على المكانة . . . . .».

وهو كل تنوين لحق معرباً لم يشبه الفعل من وجهين من الوجوه المذكورة في  
منع الصرف «كزيد ورجل» والتنوين في «رجل» ليس بتنوين تنكير، وإن كان الاسم  
نكرة<sup>(٢)</sup>. ألا ترى أنه لو جعل علماً لم يفارقه تنوينه إذ لو كان للتنكير لفارقه، ومفارقته  
بمجيء لام التعريف، ليست لكونه للتنكير، لما ذكرنا من الدليل، وإنما هي لتضاد  
بينهما، ألا ترى أن التنوين في نحو «حسن» من الأعلام ليس للتنكير بلارية، فلو  
أدخلت عليه اللام مع بقاءه علماً فارقه إجماعاً، وما ذلك لكونه للتنكير فكذا في  
«رجل».

قوله : «في نحو صَهٍ . . . . .».

إذا نونت فالمعنى أفعل سُكُوتًا، وإن سَكَنْتَ فالمعنى أفعل السَّكُوتَ، والكلام

(١) انظر أنواع التنوين في أوضح المسالك لابن هشام ١: ١٣ - ١٦.

(٢) هذا ما اصطلح عليه بتنوين التمكين كزيد ورجل وفائدته الدالة على خفة الاسم وتمكنه في  
باب الاسمية، لكونه لم يشبه الحرف فينبى، ولا الفعل فيمنع الصرف، انظر أوضح  
المسالك ١: ١٣.

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَيْنِ      وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابْنِ  
وَالْتَنَوَيْنِ الْغَالِي فِي نَحْوِ قَوْلِ رُؤْبَةِ:  
\* وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقَنِ \*  
وَلَا يَلْحَقْ إِلَّا الْقَافِيَةُ الْمُقَيَّدَةُ.

في تنوين (إِذْ وبكلٍ قائماً) قد سبق، فأما (ولاتٍ أوَانٍ): فالتقدير: أوَانٌ صَلَحَ.  
والكلام في انكسار نون أوَانٍ قد سلف.

قوله: «والنائب مناب حرف الإطلاق . . . . .»

٦٢٥ - (حروف الإطلاق)<sup>(١)</sup> في البيت المنشد<sup>(٢)</sup> الألف، لأنها تطلق فيمد  
الصوت عندها وإنما يبدلون منها نونا إذا أرادوا ترك الترنم والغناء، لأن التنوين ليس  
فيه من الامتداد مافي الألف واختيها، وهو مع ذلك مشاكل لحروف اللين لما فيه  
من الغنة، والأصل في (وَالْعِتَابَيْنِ وَأَصَابْنِ) و(الْعِتَابَا وَأَصَابَا). والمعنى: صَوَّبْنِي  
فيما أفعل.

قوله: «والتنوين الغالي . . . . .»

الغرض في إلحاق هذا التنوين الدلالة على الوقف، لأن الشعر مسكّن الآخر  
فإذا قلت: «خاوي المخترق» لم يدر أواصل أنت أم واقف، وإذا ألحقت هذه  
الزيادة انفصل الوقف من الوصل. وقد فصلوا بين الوقف والوصل بالحذف نحو:

(١) انظر ص ٦٣٥.

(٢) هو: أَقْلِي اللَّوْمَ - عَاذِلَ - وَالْعِتَابَيْنِ      وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابْنِ

وهو مطلع قصيدة لجريز من بحر الوافر وعدتها أربعة عشر ومائة بيت قالها في هجاء عبد  
الراعي والفرزدق، وروايت في الديوان ٨١٣: ٢ وما بعدها «والعنا وأصا» بدون نون،  
والشاهد فيه على رواية المفصل: «العنا وأصا» حيث دخل نون الترنم عليهما، فدل  
ذلك على أنه ليس محتصاً بالاسم، فلا يكون علامة على اسمية ما يدخل عبه كثير  
التنكير. (٣) سقط من الأصل والمث من ع

## \* فصل \* وَالتَّنْوِينُ سَاكِنٌ أَبَدًا، إِلَّا أَنْ يُلَاقِيَ سَاكِنًا آخَرَ فَيُكْسَرُ أَوْ يُضْمُّ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَعَذَابُنَا أَرْكَضُ) وَقَدْ قُرِئَ بِالضَّمِّ...

«زيد» بحذف الحركة والتنوين من «زيد»، فيجوز أن يفصل بينهما في الشعر المقيد بالزيادة، لأن الساكن لا يقدر على إسكانه. وإنما سُمي الغالي لمجاورته حد الوزن. والغلو: مجاوزة الحد. والقاتم: المظلم لكثرة الغبار، والأعماق: الأطراف، والخواوي: الخالي، والمخترق: الطريق. والأعلام: جمع علم وهو الجبل وما يهتدى به في الطريق.

وقوله :

٥١٩م - مُشْتَبِهُ الْأَعْلَامِ .....<sup>(١)</sup>

معناه ليس في هذا الطريق علمٌ. والخَفَقُ بالسكون: ما يخفق من السراب والفتحة للشعر.

فإن قلت: لم اختير التنوين من بين سائر الحروف؟

قلت: لشبهه بحروف المد لأنه يخرج من الخياشيم بلا كلفة، ولأن فيه غنةً تشبه المد الذي في حروف المد.

فإن قلت: لم لا يوقف عليه؟ قلت: لثلاث يشبه النون الأصلية في نحو «حسن» و«رَسَن»، والمشبهة بها في نحو «ضَيْفَن» و«رَعَشَن»<sup>(٢)</sup>.

قوله: «والتنوين ساكن .....».

السكون حقه بحكم البناء.

قوله: «فيكسر ويضم .....».

(١) هذا إشارة إلى استشهد الزمخشري على التنوين الغالي بيت رؤبة بن العجاج وهو أول أبيات قصيدة له في ديوانه (أي رؤبة) ص ١٠٤، وعدتها واحد وسبعون ومائة بيت من مشطور الرجز ونصه كما جاء في الديوان:

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقِ مُشْتَبِهِ الْأَعْلَامِ لَمَاعِ الْخَفَقِ

(٢) الضيفن: هو الضيف والرعشن: هو الارتعاش والنون فيها زائدة.

... وَقَدْ يُحْذَفُ كَقَوْلِهِ :

فَالْقَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا  
وَقُرِيءَ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ اللَّهُ الصَّمَدُ» .

فالكسر للأصل الممهد عند تحريك الساكن، والضم لاتباع ضمة التنوين ضمة الكاف في أركض .

ووجه آخر: أن الأصل في همزة «اركض» الكسرة، إلا أنها رفضت لثلا يلزم الخروج من الكسرة إلى الضمة، فلما ذهبت الهمزة من البين لفظا ناسب أن يكسر التنوين بنقل الحركة (الأصلية للهمزة أو تضم منها حركتها العارضية إلى ذلك، فإن قلت<sup>(١)</sup>: فلم لم تفتح والفتحة أولى بأن تقوم مقام السكون لما بينهما من التناسب من حيث الخفة؟ قلت في الفتح فساد إيهام الإضافة . فإنك إذا قلت: لقيت صديقنا زيدنا الظريف، في «زيداً الظريف» بدون إضافة «زيد» إلى ضمير مافوق المتكلم الواحد يقع الالتباس بين هذا وبين «زيدنا» بالإضافة .  
قوله : «وقد يحذف .....» .

أي لطلب الخفة، أو للفرار من التقاء الساكنين كقوله<sup>(٢)</sup> :

وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ ..... ٦٢٦ -  
والدليل على تقدير التنوين نصبه (اللّه)، فلو كان قصده إلى الإضافة لجره،  
والبيت لأبي الأسود وقيله :

فَذَكَّرْتُهُ ثُمَّ غَاتَبْتُهُ غَتَابًا رَفِيقًا وَقَوْلًا جَمِيلًا

(١) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل وفي ف : الأصلية للهمزة إليه، أو بضمه بنقل الحركة المعارضة إليه .

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي ديوانه ص ٣٨ وابن يعيش ٩ : ٣٤ - ٣٥ والخزاعة ١١ : ٣٧٤ والشاهد بنحماه :

فَالْقَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

والشاهد فيه حذف التنوين من «ذاكر» لالتقاء الساكنين لا للإضافة وهو إن كان محدوداً في اللفظ في حكم الثالث، وفي (ذاكر) حواز النصب والحر .

(٣) اسطر هذا الشاهد وما يليه من شرح فقد استعده صاحب الإقليد من شرح أبيات سبويه ٦٥ - ٦٦ والبيان من المتقارب

وسبب هذا الشعر أن رجلاً من بني سُليم كان يقال له نُسَيْبٌ كان يظهر لأبي  
الأسود محبةً شديدةً، ثم إن نُسَيْباً كان له جُبَّةٌ فَرَاءَ طَوِيلَةَ الكُمَيْنِ قد أُعْجِبَتْ أبا  
الأسود، فقال لِنُسَيْبٍ، بِعْنِيهَا بِقِيمَتِهَا، فقال: لا، بل أَكْسُوكَهَا، فأبى أبو الأسود  
(أن يقبلها إلا بشراء، فقال له: أَرِهَا لِمَنْ يُبْصِرُهَا ثم هَاتِ قِيمَتَهَا. فأراها أبو  
الأسود) ("، ففيل له: هي بمائتي درهم، فذكر ذلك لِنُسَيْبٍ فأبى أن يبيعه، فزاد أبو  
الأسود حتى بلغ بالثمن ما بين مائتين وخمسين درهماً فأبى نُسَيْبٌ أن يبيعها وقال:  
خذها إذا هَبَّةٌ يقول: ذَكَرْتَهُ مَا بَيْنَنَا مِنَ المَوَدَّةِ فوجدته غير مستعتب، أي غير راجع  
بالعتاب مني عن قبح فعله.

(١) ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف، ووجوده ضرورة لأنه الموافق لما جاء في شرح أبيات  
سيبويه.





## \*\* ومن أصناف الحرف: النون المؤكدة \*\*

وَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ ثَقِيلَةٌ وَخَفِيفَةٌ، فَالْخَفِيفَةُ تَقَعُ فِي جَمِيعِ مَوَاضِعِ الثَّقِيلَةِ إِلَّا فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ وَفِعْلِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ تَقُولُ اضْرِبْنَ، وَاضْرِبْنَ، وَاضْرِبْنَ، وَاضْرِبْنَ، وَاضْرِبْنَ، وَتَقُولُ: اضْرِبَانِ، وَاضْرِبْنَانِ وَلَا تَقُولُ اضْرِبَانِ، وَلَا اضْرِبْنَانِ، إِلَّا عِنْدَ يُونُسَ.

قوله : «ثقله وخفيفة . . . . .»<sup>(١)</sup> .

إذا أتيت بالخفيفة فأنت مؤكدة، وإذا أتيت بالثقيلة فأنت أشد تأكيداً، ثم إن الخفيفة توافق الثقيلة مرة وتخالفها أخرى فلا بد من بيان مواقع الثقيلة أولاً، ثم من بيان الموافقة والمخالفة ثانياً.

اعلم أن أمثلة المضارع على ثلاثة أصناف:

- الصنف الأول : ما ليس في آخره نون وهو خمسة : اضْرَبُ أَنَا، نَضْرِبُ نَحْنُ، تَضْرِبُ أَنْتَ أَوْ هِيَ، يَضْرِبُ هُوَ.
- الثاني : ما في آخره نون بعد ألف الضمير وواوه ويائه، وهو سبعة : يَضْرِبَانِ لِلْغَائِبَيْنِ، تَضْرِبَانِ لِلْغَائِبَتَيْنِ وَالْمُخَاطَبَتَيْنِ. وَيَضْرِبُونَ لِلْغَائِبِينَ، تَضْرِبُونَ لِلْمُخَاطَبِينَ، تَضْرِبِينَ لِلوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ.
- الثالث : ما في آخره نون جماعة النساء، وهو اثنان : يَضْرِبْنَ لِلْغَائِبَاتِ تَضْرِبْنَ لِلْمُخَاطَبَاتِ.

فبالثقيلة تُفْتَحُ الْأَوَاخِرُ فِي الصَّنَفِ الْأَوَّلِ نَحْوُ اضْرِبْنَ، نَضْرِبْنَ، تَضْرِبْنَ، يَضْرِبْنَ.

أما البناء: فلأن الأصل في الأفعال البناء، وقد رفض هذا الأصل بسبب

(١) سيبويه ٣: ٥٠٨ - ٥٢٩.

## **\* فصل \* وَلَا يُؤَكِّدُ بِهَا إِلَّا الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى** **الطَّلَبِ ...**

المضارعة للاسم. فلما دخلت تون التأكيد، حَقَّقْتُ معنى الفعلية، لأن التأكيد (في الحادث يكون)، فانهذب المضارع بلحقها إلى أصله وهو البناء. والبناء على الحركة لكونه عارضا.

وعلى الفتحة لمخضة، وبها تحذف التونات في الصنف الثاني. لأن ثبوت التونات للإعراب، وقد زال الإعراب فتزول هي وتحذف واو الضمير ويأوه أيضا، لأنهما ساكتان. وقد لاقاهما تون ساكنة فتحذفان تغليا من ثقل الساكنين، وإن كان التقاءهما على حذفهما لكون حذفهما كلا حذف، لأن ضمة ما قبل الواو دليل على الواو، وكسرة ما قبل الياء دليل على الياء، ولا تحذف الألف لأنها خفيفة خفية، فلا يلزم النفل. فلو كانت التون المؤكدة بعد الألف مفتوحة، لكان لزوم الالتباس بفعل الواحدة عند حذف الألف وجهها لمنع حذفها، ولكن التون بعد الألف مكسورة فلم يلزم الالتباس، فلذا لم يذكر ذلك الوجه وإن قرع إلى ذكره بعض شرحي هذا الكتاب وذلك نحو تَضَرَّعَ وَتَضَرَّعَ وَتَضَرَّعَ. وفيه في الصنف الثالث حذف الألف نفع بينه وبين تون النساء لفصل بين التونات نحو تَضَرَّعَ وَتَضَرَّعَ. والخفيفة كالثبيلة في جميع مذكرتنا إلا في وقوعها بعد كلف الضمير والألف المحبوبة فهما لا تقع بعدهما لالتقاء الساكنين الألف والنون، وجوزة يونس، لأن في الألف قرط مد ولحم يقوه مقدم الحركة وبخضة قرط من قر أو مخيبي ومضبي. ولجمع بين ساكنين. ألف وليه.

- (١) في ع و ف هي لحادث يكون، ولست من الأصل
- (٢) بطرني يسر كد صرح ٤ سيويه في الكتب ٥٢٧ وقد ذكره سيويه عن يوسف خفيه هو يسر يسر من الحوير فيقول ضرد ريد وضرد ريد. هـ - كلة العرب. ويسر ٤ طير في كلامه لا يقع بعد الألف ذكر لا زيد
- (٣) سورة الأحق ١٦٢

... وذلك مَا كَانَ قَسَمًا أَوْ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا أَوْ اسْتِفْهَامًا أَوْ عَرْضًا أَوْ تَمَنِيًّا كَقَوْلِكَ: بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ، وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا تَفْعَلَنَّ، وَلَمَّا تَفْعَلَنَّ، وَاضْرِبَنَّ وَلَا تَخْرُجَنَّ، وَهَلْ تَذْهَبَنَّ، وَلَا تَنْزِلَنَّ، وَلَيْتَكَ تَخْرُجَنَّ.

\* فصل \* وَلَا يُؤَكِّدُ بِهَا الْمَاضِي وَلَا الْحَالُ، وَلَا مَالَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي الْجَزَاءِ الْمُؤَكِّدِ حَرْفُهُ «بِمَا» إِمَّا تَفْعَلَنَّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي﴾ وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِمَّا تَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ فَلِتَشْبِيهِه مَابِلَامِ الْقَسَمِ فِي كَوْنِهَا مُؤَكَّدَةً، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: حَيْثُمَا تَكُونُ أَتَيْتُكَ...

وأمثلة الأمر كأمثلة المضارع نحو: اضْرِبَنَّ مِنَ الصَّنْفِ الْأَوَّلِ، وَاضْرِبَنَّ وَاضْرِبَنَّ مِنَ الصَّنْفِ الثَّانِي، وَاضْرِبَنَّ مِنَ الْأَوَّلِ، وَاضْرِبَنَّ وَاضْرِبَنَّ مِنَ الثَّانِي، وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ بِالنُّونِ الْخَفِيفَةِ، وَاضْرِبَانَّ وَاضْرِبَانَّ بِالثَّقِيلَةِ بَعْدَ أَلْفِ الضَّمِيرِ وَالْأَلْفِ الْمَجْلُوبَةِ.

قوله: «إِلَّا الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ.....».

لأنَّ الْمَاضِي وَالْحَالِ ثَابِتَانِ، وَالثَّابِتُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى التَّأْكِيدِ مَا لَمْ يَثْبُتْ وَ الْمُسْتَقْبَلُ.

قوله: «الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ.....» خَصَّ بِمَا فِيهِ مَعْنَى الطَّلَبِ لِيَكُونَ اسْتِحْثَانًا لَوْقُوعِ الْفِعْلِ أَوْ لِلْإِخْبَارِ، فَيَجْعَلُ هَذَا عَلَامَةً لِدَلَالَتِهِ.

قوله: «قَسَمًا.....».

فِي الْقَسَمِ مَعْنَى الطَّلَبِ، فَإِذَا قُلْتَ: (بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ). فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَسْأَلُ اللَّهَ، أَنْ أَفْعَلَ، أَمَّا قَوْلُ مَنْ أَتَى كَبِيرَةً: (وَاللَّهِ لَأُعَاقِبَنَّ) وَنَحْوَهُ، فَإِنَّمَا دَخَلَ عَلَيْهِ نُونُ التَّأْكِيدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ طَلَبٌ لَتَجْرِي الْأَخْوَاتُ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ، وَثَبَاتُ النُّونِ فِي الْقَسَمِ هُوَ الْأَكْثَرُ، لِأَنَّ الْقَسَمَ مِنْ مَوَاضِعِ التَّأْكِيدِ، وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، لِأَنَّ

... وَبِجُهْدٍ مَا تَبْلُغْنَ، وَبَعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ، فَإِنْ دَخَلْتَ فِي الْجَزَاءِ  
بِغَيْرِ مَا فِي الشَّرِّ تَشْبِيهًا لِلْجَزَاءِ بِالنَّهْيِ، وَمِنْ التَّشْبِيهِ بِالنَّهْيِ دُخُولُهَا فِي  
النَّهْيِ، وَفِيمَا يُقَارِبُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: رَبَّمَا تَقُولُنَّ ذَاكَ وَكَثُرَ مَا يَقُولُنَّ ذَاكَ.  
قَالَ عَمْرُو بْنُ هِنْدٍ:

رَبَّمَا أَوْقَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ

الحاجة تشتد إلى توكيدهما، وهما لا يصحان إلا في زمان الاستقبال. والاستفهام،  
والعرض، والتمني بمنزلة الأمر.

فمعنى هَلْ تَذْهَبِينَ؟ أَخْبِرْنِي هَلْ تَذْهَبُ؟

ومعنى أَلَا تَنْزِلِينَ؟ أَنْزِلِي.

ومعنى لَيْتَكَ تَخْرُجِينَ. اخْرُجِي.

قوله: «فالتشبيه» ما «بلام القسم».....

«ما» في إما لتأكيد معنى المجازاة كأنه يفيد زيادة عموم، فقولك، إِمَّا تَفْعَلْنَ  
معناه: إِنْ اتَّفَقَ مِنْكَ وَجُودُ الْفِعْلِ بِوَجْهِ مِنَ الْوَجْهِ.

قوله: «وكذلك قولهم (خَيْمًا).....»

لأن فيه معنى الشرط مع «ما».

قوله: «وَبِجُهْدٍ مَا تَبْلُغْنَ».....

معناه لِيَكُونَنَّ بُلُوغُكَ بِجُهْدٍ، وقد مضى تفسير، بِعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ.

قوله: «تشبيهها للجزاء بالنهي».....

وجه التشبيه: أنهما مجزومان غير واجبين، ولأن حرف الجزاء وحرف النهي من  
الجوازم.

قوله: «ومن التشبيه بالنهي».....

\* فصل \* وَطَرَحُ هَذِهِ النُّونِ سَائِعٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ إِلَّا فِي الْقَسَمِ فَإِنَّهُ فِيهِ ضَعِيفٌ وَذَلِكَ قَوْلُكَ : وَاللَّهُ لَيَقُومَ رَيْدٌ .

\* فصل \* وَإِذَا لَقِيَ الْخَفِيفَةُ سَاكِنٌ بَعْدَهَا حُذِفَتْ حَذْفًا وَلَمْ تُحَرِّكْ كَمَا حَرَّكَ التَّنْوِينُ ، فَتَقُولُ : لَا تَضْرِبْ ابْنَكَ وَقَالَ :

النفي شبهه النهي إذ الكلام المنفي والمنهي سيان في كونهما غير واجبين .  
قوله : «وفيما يقاربه . . . . .» .

أي دخولها فيما يقارب النفي ، لأن التقليل في ربما بعض نفي ودخول النون في «كثر مايقولن» ، لأن الكثرة ضد القلة فيحمل الضد على الضد .

قوله<sup>(١)</sup> :

٦٢٧ - ربما أوفيت . . . . .

أوفيت : أشرفت . والعلم : الجبل ، والشّمالات : جمع شَمَال ، وهي الريح .

قوله : «وَطَرَحُ هَذِهِ النُّونِ سَائِعٌ . . . . .» .

لأنها للتأكيد ، ولا يفتقر إلى التأكيد في كُلِّ مَوْضِع ، فيجوز دخولها وخروجها .  
أما الْقَسَم : فلا يؤتى به إِلَّا للتأكيد ، والنون للتأكيد فيكون طرحها فيه ضعيفا  
والمؤكد بما في الشرط كالقسم ، فالحذف معه أيضا ضعيف .

قوله : «حُذِفَتْ حَذْفًا وَلَمْ تُحَرِّكْ كَمَا حَرَّكَ التَّنْوِينُ . . . . .» .

(١) هو جذيمة الأبرش ملك الحيرة - انظر سيبويه ٥١٧:٣ وابن يعيش ٤١:٩ ، والخزانة ٤٠٤:١١ ، والبيت من المديد وهو بتمامه :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرَفَعُنْ نَوْبِي شِمَالَاتٍ

قال السيرافي في شرحه : الشاهد فيه أنه أدخل النون في (ترفع) أهـ . وهذه ضرورة  
والذي حسن التوكيد هنا زيادة ما في رَبِّ ، ووقوع ترفع في حيز رُبَّمَا . انظر شرح أبيات  
سيبويه ٢:٢٥ ، والخزانة ٤٠٤:١١ ، قال ابن يعيش : وصف أنه يحفظ أصحابه في رأس  
جبل إذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم . شرح ابن يعيش ٤١:٩ - ٤٢ .

## لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ أَيُّ لَا تُهَيِّنَنَّ .

والفرق أنَّ للتونين قوة ليست للنون، لأن التونين لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون فأنت في الإتيان بها مُحَيَّرٌ، تقول: «اضرب» بدون النون إن شئت، و«اضربن» بها.

ولأنَّ التونين مختص بالاسم وهو قوي، والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف، فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول الضعيف إياها.

ولأن الفعل مصون عن التونين فلم يَجُزْ تحريكها صيانة للفعل عن شبه التونين، لأنك إذا قلت: «لا تضربن ابنتك» شابهت هذه النون المتحركة التونين المتحرك في: «رايت رجلاً ابنتك وزيداً ابنتك وهذا ابنتك»، ثم إنَّ هذه النون إذا حذفت بقي الفعل على ما كان عليه من البناء على الفتح، ليدل على النون المؤكدة نحو: «لا تضرب ابنتك بفتح الباء»، ومعنى...

٦٢٨ - البيت<sup>(١)</sup> إذا أتى فقير ذو حاجة إليك فلا تهنه، ولا تستخفه فعسى أن ينعس الأمر فيستغني هو وتفتقر أنت وتحتاج إليه، لأن النعم لا تدوم، وقوله:

لِكُلِّ هَمٍّ مِنَ الْهُمُومِ سَعَةٌ      وَالْمُسْنَى وَالصُّنْحُ لَأَبْقَاءُ مَعَةٍ  
قَدْ يَجْمَعُ الْمَالُ غَيْرَ أَكَلِهِ      وَيَأْكُلُ الْمَالُ غَيْرَ مَنْ جَمَعَهُ

فإن قلت: لم لم يقتصر على إحداهما أعنى الثقيلة والخفيفة؟ قلت: ليكون التوكيد على مرتبتين، فالثقيلة أكثر مبالغة من الخفيفة.

(١) نصه:

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وهو من المسرح وقائله الأصطرس فربيع السعدي كمدحه، في شرح الحماسة لشمر وفي ١١٥١ وشرح شواهد الشافية ١٦٠ والحرارة ١١ ٤٥٠ وهو شاهد على أن نون التوكيد الحفيفة تحذف لالتقاء الساكنين، والأصل لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ مَحْدَمُ النون. وبعبارة الفتحه دليلاً عليها، لكونها مع المفرد المذكور

(٢) انظر هذا البيت وما يليه من أبيات في الحرارة ١١ ٤٥٢ وحماسة لشمر في ١ ٤٧٤

**\*\* ومن أصناف الحرف: هاء السكت \*\***

وَهِيَ الَّتِي فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِي﴾ ٢٨ هَلَاكٌ عَنِّي سُلْطَانِيَّةٌ ﴿﴾  
وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِحَالِ الْوَقْفِ، فَإِذَا أُدْرِجَتْ قُلْتُ مَالِي، هَلَاكٌ سُلْطَانِي،  
خُذُوهُ. وَكُلُّ مُتَحَرِّكٍ لَيْسَتْ حَرَكَتُهُ إِعْرَابِيَّةً يَجُوزُ عَلَيْهِ الْوَقْفُ بِالْهَاءِ نَحْوُ  
ثَمَّةَ، وَلَيْتَهُ، وَكَيْفَهُ، وَأَنَّهُ، وَحَيْهَلَهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

**\* فصل \* وَحَقُّهَا أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً وَتَحْرِيكُهَا لَحْنٌ، وَنَحْوُ: مَا فِي  
إِصْلَاحِ ابْنِ السُّكَيْتِ مِنْ قَوْلِهِ:**

---

قوله: «هاء السكت . . . . .».

قال ابن درستويه: علة زيادة هذه الهاء تشبيهها بزيادة الهمزة لأنها من مخرجها،  
وَقُلْتُ زِيَادَتُهَا لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْمُشَبَّهَةِ وَذَلِكَ أَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْهَمْزَةِ وَهِيَ فِي بَابِ الزِّيَادَةِ  
مُشَبَّهَةٌ بِحُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، لِأَنَّهَا الْأَصْلُ فِيهِ، فَهِيَ لِذَلِكَ أَوْعَفُّ فِي بَابِهَا مِنْهَا  
فَلِذَلِكَ كَثُرَتْ زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ وَقُلْتُ زِيَادَةُ الْهَاءِ.

قوله: «مختصة بحال الوقف . . . . .».

ليبان الحركة وعوضا عما يحذف من الحروف في نحو: قَهْ وَدَهْ فِي الْأَمْرِ مِنْ :  
وَقَى يَقِي، وَوَدَى يَدِي.

قوله: «وحقها أن تكون ساكنة . . . . .».

لأن مجيئها للوقف، والوقف مقتضاه السكون فيكون تحريكها عدولا عن سنن  
الصواب.

واللحن: أن تلحن كلامك أي تميله إلى نحو من الأنحاء ليفطن له صاحبك  
كالتعريض قال<sup>(١)</sup>:

---

(١) قائله القتال الكلابي ديوانه ص ٣٦ واللسان (لحن). والبيت من الكامل وروايته في الديوان  
واللسان مختلفة عما جاء هنا وأتى به شاهدا على أن من معاني اللحن التعريض والإيماء.



**\*\* يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءٍ \*\***

**\*\* يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ نَاجِيَةٍ \*\***

مِمَّا لَا مُعَرِّجَ عَلَيْهِ لِلْقِيَاسِ وَاسْتِعْمَالِ الْفُصَحَاءِ، وَمَعْدِرَةُ مَنْ قَالَ  
ذَلِكَ أَنَّهُ .

٦٢٩ - وَلَقَدْ لَحْنْتُ لَكُمْ لِكَيْمَا تَفْقَهُوا وَاللَّحْنُ يَغْرِفُهُ ذُوو الْأَلْبَابِ  
وقيل للمخطيء لاحن لأنه يعدل بالكلام عن الصواب.  
قوله :

٦٣٠ - يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ عَفْرَاءٍ<sup>(١)</sup>

عفراء : اسم امرأة وهي في الأصل تأنيث (الأعفن)<sup>(٢)</sup> وهو الطبي تعلو بياضه حمرة<sup>(٣)</sup>  
وبعده :

إِذَا أَتَى قَرْبَتَهُ بِمَا يَشَاءُ مِنْ الشَّعِيرِ وَالْحَشِيشِ وَالنَّمَاءِ  
رَحَّبَ بِحِمَارِهَا لِمَحَبَّتِهَا .

٦٣١ - وَالْوَاوِي «وَيَا مَرْحَبَاهُ»<sup>(٤)</sup> لَيْسَتْ مِنَ الْبَيْتِ، وَإِنَّمَا هِيَ لِلْعُطْفِ زَادَهَا الْمُصَنِّفُ .

(١) هذا الرجز ذكره ابن السكيت في إصلاح المنطق من غير عزو - انظر إصلاح المنطق ص  
٩٢ في حين عزاه ابن يعيش في شرحه ٩ : ٤٦ - ٤٧ لعروة بن حزام «والشاهد فيه استعمال  
هاء السكت مع الوصل في قوله : يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ .

(٢) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع ،

(٣) نسب البغدادي نقلا عن صاحب المقتبس إلى صاحب الإقليد أنه فسر المغفر في بيت أبي  
ذؤيب :

يَا مِثْلِي إِنْ سَبَّاحَ الْأَرْضِ هَالِكَةٌ وَالْمَغْفَرُ وَالْأَذْمُ وَالْأَرَامُ وَالنَّاسُ

بِالْمَغْفَرِ، ثُمَّ قَالَ الْبَغْدَادِيُّ وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ . وَلَيْسَ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْحِرَاءَةِ مِنْ دَلِيلٍ  
فَإِنَّ الْحَدِيثَ لَمْ يَنْطَرُقْ إِلَى تَفْسِيرِ بَيْتِ أَبِي ذُؤَيْبٍ وَلَمْ يَرُدَّ فِي الْإِقْلِيدِ، وَذَكَرَهُ لِلْمَغْفَرِ إِنَّمَا هُوَ  
فِي هَذَا الْبَيْتِ وَعَلَيْهِ تَفْسِيرُهُ لَهْ سَدِيدٍ - انظر الحراءة ٥ - ١٧٤ - ١٧٥

(٤) هذا إشارة إلى استشهاد الرمخشري بقول الشاعر :

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارِ مَا جَبَنَ

... أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ مَعَ تَشْبِيهِ هَاءِ السَّكْتِ بِهَاءِ الضَّمِيرِ.

وَنَاجِيَّةٌ : اسم امرأة وبعده :  
إِذَا أَتَى قَرَبْتُهِ لِّلْسَانِيَّةِ .

السَّانِيَّةُ<sup>(١)</sup> : الناقة التي يُسْنَى عليها<sup>(٢)</sup> . أي قربته لها تعظيما وإكراما لأجل الحبيبة ، والهاء في «يَا مَرْحَبَاهُ» للسكت ، وقد حركت كما رأيت فيكون تحريكها زائعا عن منهج القياس .

قوله : «أجرى الوصل مجرى الوقف . . . .» .

إجراء الوصل مجرى الوقف سائغ في كلامهم ، ألا ترى إلى قوله :

٧٨م - أَنَا أَبُو النُّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي<sup>(٣)</sup> .

مع أن «الهاء» في «مرحبا» بمنزلة «الهاء» في «غلاماه جاء» وهذه متحركة ، فسأغ أن تحرك هاتيك لما بينهما من الشبه الوافي .

وقد ذكره ابن جني في الخصائص ٣٥٨/٢ بعد باب : «في الحكم يقف بين الحكيمين حيث قال» : ومن ذلك بيت الكتاب :

لَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَدَادٍ

فحذف الواو من قوله (كأنه) . لا على حد الوقف ولا على حد الوصل . أما الوقف فيقضي بالسكون : (كأنه) . وأما الوصل فيقضي بالمطل وتمكين الواو : (كأنه) فقوله إذا (كأنه) منزلة بين الوصل والوقف وكذلك أيضا سواء قوله :

يَا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَّةٌ إِذَا أَتَى قَرَبْتُهِ لِّلْسَانِيَّةِ

فثبتت الهاء في «مرحبا» ليس على حد الوقف ولا على حد الوصل . أما الوقف : فيؤذن (بأنها) ساكنة : يا مرحبا . وأما الوصل فيؤذن بحذفها أصلا . يا مرحبا بحمار ناجيه . فثبتتها إذا في الوصل متحركة منزلة بين المنزلتين ، وانظر ابن يعيش ٩ : ٤٦ - ٤٧ والخزانة ٢ : ٣٨٧ .

- ٣٨٩ -

(١) السانية : الدلو العظيمة وأداتها .

(٢) يسنى عليها : يُسْتَقَى عليها من البئر . (٣) مرآفاص ٣٦٦ ، ٧٩٩ ، ٩١٨ .



**\*\* ومن أصناف الحرف: شين الوقف \*\***

وَهِيَ الشَّيْنُ الَّتِي يُلْحِقُهَا بِكَافِ الْمُؤنَّثِ إِذَا وَقَفَ مَنْ يَقُولُ :  
أَكْرَمْتُكَشْ ، وَمَرَرْتُ بِكَشْ ، وَتُسَمَّى الْكُشْكُشَةُ وَهِيَ فِي تَمِيمٍ ،  
وَالْكَسْكَسَةُ فِي بَكْرِ ، وَهِيَ إلْحَاقُهُمْ بِكَافِ الْمُؤنَّثِ سَيْنًا ، وَعَنْ مُعَاوِيَةَ أَنَّهُ  
قَالَ يَوْمًا مَنْ أَفْصَحَ النَّاسَ فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ جَرَمٍ - وَجَرَمٌ مِنْ فَصْحَاءِ النَّاسِ -  
فَقَالَ :

قوله : «وهي الشين . . . . .»<sup>(١)</sup>

إنما تزداد الشين حرصا على إثبات الفرق بين المذكر والمؤنث ولم ينكشف  
للسامع أنه مخاطب للمذكر أم للمؤنث ، ولم يحافظ على تلك الحركة البنائية .

فإن قلت : لم خصصوا بذلك السين والشين ؟

قلت : لخفاء فيهما ، لما بهما من الهمس ، كيف وأن الصوت لا ينحصر  
معهما ، بل يجري ، غير أن الفصحاء أضربوا عن زيادتهما تشديدا لكلامهم  
وتهديدا .

فإن قلت : فلم خصت زيادتهما بالمؤنث ؟

قلت : طلبا للتناسب ، فحركة الكاف في المؤنث كسرة وهي توافق السكون ،  
ألا ترى أن الساكن إذا حرك حرك بالكسر .

قوله : «وتسمى الْكُشْكُشَةُ . . . . .»

قيل الْكُشْكُشَةُ صَحَّ بكسر الكاف ، لأن الشين إنما تلحق بكاف المؤنث وهي  
مكسورة . فالحكاية أيضا بالكسر .

وقال بعضهم : أرى أن فتح الكاف هو الصحيح ، وقد صدق لأنه مصدر فَعَّلَلَ  
المأخوذ منه اشتقاقا ، وهو مفتوح الفاء واللام الأولى لاغير ، ألا ترى إلى قولهم :

(١) إشارة إلى قول الزمخشري ومن أصناف الحرف شين الوقف .

... قَوْمٌ تَبَاعَلُوا عَنْ قُرَاتِيَةِ الْعِرَاقِ. وَيَكْتُمُوا عَنْ كُنْكَتَةِ نَيْمٍ ،  
وَيَكْسُرُوا عَنْ كُنْكَتَةِ بَكْرِ، لَيْسَتْ فِيهِمْ غَمَقَةٌ قَضَاعَةٌ. وَلَا طَنْطَمِيَّةٌ  
حَمِيرٌ. قَالَ مُعَاوِيَةُ: قَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: قَوْمِي.

وَسَمَّاهُ بِفَتْحِ الْبَاءِ فِي مَعْنَى «سَمِلَ». إِذَا قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ. وَإِنْ كُنْتَ وَاللَّهُ  
فِي بَسْمِ اللَّهِ مَكْسُورَةً. وَكَذَا «السَّحْبَةُ» فِي مَعْنَى «سَحِلٌ» إِذَا قَالَ: مَسَحِلٌ  
لَهُ. وَإِنْ كُنْتَ لَسَ فِي «سُجْدَةٍ» مُضْمِيَّةٍ.

قوله : عَنْ قُرَاتِيَةِ الْعِرَاقِ .....  
الْقُرَاتِيَّةُ نَحْوُ أَهْلِ الْقُرْتِ، يَعْنِيهِمْ أَهْلُ الْكُوَيْتِ .  
وَالْغَمَقَةُ : أَنْ لَا يَسِرَّ الْكَلَامَ. يَقُولُ غَمَقَةُ الْأَحْمَلُ وَالشَّرَانُ. لَأَصْوَتِهِمْ  
لَحْفَةً.  
وَالْمُضْمِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مِثْلَ الْكَلَامِ لَمَعْدٍ. يَقُولُ لَمَعْدُ الْمُضْمِ.

(١) اللد (موت)

(٢) اللد (موت)

(٣) اللد (موت)

**\*\* ومن أصناف الحرف: حرف الإنكار \*\***

وهي زيادة تلحق الآخر في الاستفهام على طريقتين: أحدهما أن تلحق وحدها بلا فاصل كقولك: أزيديني والثاني: أن تفصل بينها وبين الحرف الذي قبلها (إن) مزيدي كالتي في قولهم ما إن فعل فيقال: أزيدي إني.

**\* فصل \* ولها معنيان أحدهما إنكار أن يكون الأمر على ما ذكر المخاطب، والثاني أن يكون على خلاف مذكر كقولك لمن قال قدم زيد: أزيديني منكراً لقدومه..**

---

قوله: «وهي زيادة تلحق .....»<sup>(١)</sup>

الزيادة الأصلية (صوت)<sup>(٢)</sup> وهو ما يلحق بآخر الاسم مع إيماء رأس أو غيره كما يفعله المنكر للشيء، أو المتعجب منه.

فأما الهمزة والنون فحكاية لقول من يقول «ما إن فعل» والهاء فيه هاء السكت، وقيل النون هي التنوين الساكنة، والياء حرف الإنكار، والهاء: هاء السكت.

فإن قلت: التنوين لا يثبت في الوقف، وقد ثبت هنا فيكون ثباته علما لمعنى الإنكار، قلت: إنما لا يثبت التنوين إذا لم يوقف على ما بعد التنوين، والوقف هنا على «الياء» بدليل أن «الهاء» التي تلحق ياء «كتابية وحسابية»<sup>(٣)</sup> قد جامع الياء في «أزيديني» فلو لم تكن الياء التي هي للإنكار متعرضا لأن يقع الوقف عليه لما لحقته تلك الهاء فإذا كان كذلك صار التنوين غير موقوف عليه، فجري مجرى التنوين (في

---

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن (ومن أصناف الحرف حرف الإنكار) وانظر سيبويه ٤١٩: ٢.

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ع و ف . وهو لازم.

(٣) سورة الحاقة آيتي ٢٥، ٢٦.

... أَوْ لِخِلَافِ قُدُومِهِ، وَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ عَلَيْنِي الْأَمِيرُ: الْأَمِيرُوهُ قَالَ  
الْأَخْفَشُ كَأَنَّكَ تَهْزَأُ بِهِ وَتَتَكَبَّرُ تَعَجُّبَةً مِنْ أَنْ يَغْلِبَهُ الْأَمِيرُ.  
قَالَ سَيِّوِيهِ وَسَمِعْنَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ قِيلَ لَهُ أَنْتُمْ خُجُجُ إِنْ أَخْصَبْتَ  
الْبَادِيَةَ؟ فَقَالَ: أَأَنَا إِنِّيهِ، مُنْكَرًا لِرَأْيِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى خِلَافٍ أَنْ يَخْرُجَ.

«زيد ابنك»<sup>(١)</sup> فتحركه لالتقائه مع ساكن آخر في الدُّرُجِ، ولا تحذفه، وهذا واضح  
التنوين في «أَزِيدُ إِنِّيهِ»<sup>(٢)</sup> على سكونه.

قوله: «أحدهما إنكار أن يكون .....

أي أنك على المُخِيرِ الإخبار عَنْ قُدُومِ زِيد زاجرا له عن أن يَتَوَهَّهَ بالإخبار كأنه  
قال: لَأَنْتَهُأُ لَزِيدٍ أَنْ يَاقْدَمَ إِمَّا لَعَجْزِهِ عَنْ قَطْعِ تِلْكَ التَّنَائِفِ النَّازِحَةِ أَوْ لَأَشْتَغَالِهِ  
بِالْأُمُورِ الْمَهْمَةِ الْقَادِحَةِ.

وأما المعنى الثاني: فالمراد منه التصديق في الإخبار.

قوله: «أَوْ لِخِلَافِ قُدُومِهِ .....

أي صَدَقَهُ فِي الإخبار بقُدُومِهِ كأنه قال لَأَعْرَوْا أَنْ يَقْدَمَ مِنْ سَفَرِهِ إِذْ هُوَ جَوَالٌ فِي  
الْبِلَادِ، جَوَابٌ لِلْأَغْوَارِ وَالْأَنْجَادِ.

قوله: «الْأَمِيرُوهُ:

أولُه ألف ممدودة والراء والهاء مضمومتان، والواو ساكنة، تنكر تعجبه من أن  
يغلبه الأمير، لأنه إنما قال «عليني الأمير» متعجبا، وهذا القول، أعني قول من قال:  
(عليني الأمير)، كلام من ترفع وتعرز في نفسه من غير أن تكون له رَفْعَةٌ وَعِزَّةٌ.  
ولذا قال الأخفش "كأنك تهزأ به، كأنك قلت له حين قلت: الْأَمِيرُوهُ أَوْ مِثْلَكَ  
لا يغلبه أحد، لاسيما الأميروه.

(١) هي من (زيدنك) والمنت من الأصل وع

(٢) هي من (أزيد) والمنت من الأصل وع

(٣) انظر شرح لسان بعث ٩ ٥٠.

\* فصل \* وَلَا يَخْلُو الحَرْفُ الَّذِي تَقَعُ بَعْدَهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مَتَحَرِّكاً  
أَوْ سَاكِناً، فَإِنْ كَانَ مَتَحَرِّكاً تَبَعَتْهُ فِي حَرَكَتِهِ فَتَكُونُ أَلْفاً وَاوِاً وَيَاءً بَعْدَ  
المفتوحِ والمضمومِ والمكسورِ، كَقَوْلِكَ فِي هَذَا عُمَرُ أَعْمَرُوهُ وَفِي  
رَأَيْتُ عُثْمَانَ أَعْثَمَانَاهُ، وَفِي مَرَرْتُ بِحَذَامٍ أَحْذَامِيهِ، وَإِنْ كَانَ سَاكِناً  
حُرْكَتُهُ بِالكسْرِ ثُمَّ تَبَعَتْهُ كَقَوْلِكَ أَرْزَيْدِيهِ وَأَرْزَيْدِ إِيَّيْهِ.

\* فصل \* وَإِنْ أَجَبْتُ مَنْ قَالَ لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، قُلْتُ: أَرْزَيْدًا  
وَعَمْرِيهِ، وَإِذَا قَالَ ضَرَبْتُ عُمَرَ قُلْتُ أَضَرَبْتُ عَمْرَاهُ، وَإِنْ قَالَ ضَرَبْتُ  
زَيْدًا الطَّوِيلَ قُلْتُ: أَرْزَيْدًا الطَّوِيلَ، فَتَجْعَلُهَا فِي مُتَهَيِّ الكَلَامِ.

\* فصل \* وَتَتْرَكَ هَذِهِ الزِّيَادَةُ فِي حَالِ الدَّرَجِ فَيُقَالُ: أَرْزَيْدًا يَأْفَتِي  
كَمَا تُرِكَتِ الْعَلَامَاتُ فِي (مَنْ) حِينَ قُلْتُ مَنْ يَأْفَتِي.

قوله : «أَنَا إِيَّيْهِ . . . . .»<sup>(١)</sup>

هو بهمزتين مفتوحتين قبل (أنا) وبعده همزة ونون مكسورتان، وياء ساكنة بعدها  
هاء مكسورة.

قوله : «أَنَا إِيَّيْهِ . . . . .»

كأنه قال: أنا منتظر خصب البادية لأن أبدؤ متبرما من الحضر، وراغباً فيما في  
البادية من زخارف الزهر.

قوله : «وإن كان ساكناً . . . . .»

إن كان الحرف الذي تقع هذه الزيادة بعده ساكناً حركه بالكسر لالتقاء الساكنين  
ثم تبعت هذه الزيادة ذلك الحرف المحرك بالكسر كما في «أَرْزَيْدِيهِ» ألا ترى  
التنوين في «زيد» كان ساكناً فحركه بالكسر ثم تبعت.

(١) انظر سيبويه ٢ : ٤٢٠ .



قوله : «وإن أُجبت .....» .

أي تجيء بتلك الزيادة في آخر الكلام فتجعلها بعد المعطوف وبعد المفعول وبعد الصفة كمثلته الثلاثة ، وإنما كان كذلك ، لأنها زيادة لا تنفك عنها هاء الوقف ، وهي تلزم الأواخر ، لأن الغرض من الوقف هو الاستراحة بقطع الحركة عند تبليغ الحروف إلى مخرجها ، وما ذاك إلا بتمهي الكلام .

قوله : «وترك هذه الزيادة في الدرج .....» .

أي لا يوتى بها في حال الوصل كما لم يوت بالعلامات في (من) في الوصل ، فلم يقل : «منا» و«مني» و«منو» لأن هذه الزيادة لهما السكت ، وهاء السكت كاسمها تلحق في حال الوقف فتختص بحال الوقف . والنزج خلاف الوقف .

**\*\* ومن أصناف الحرف: حرف التذكر \*\***

وهو أن يَقُولَ الرَّجُلُ فِي نَحْوِ: «قَالَ وَيَقُولُ وَمِنَ الْعَامِ»: قَالَا فَيَمُدُّ فَتَحَةَ اللَّامِ، وَيَقُولُوا وَمِنَ الْعَامِي إِذَا تَذَكَّرَ وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَقْطَعَ كَلَامَهُ.

**\* فصل \* وهذه الزيادة في اتباع ما قبلها إن كان متحركاً بمنزلة زيادة الإنكار، فإذا سَكَنَ حُرْكَ بالكسر، كما حُرْكَ ثَمَّةٌ ثُمَّ تَبِعْتَهُ، قَالَ سَيَّوِيهِ: سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ قَدِي وَالْي، يَعْنِي فِي قَدْ فَعَلَ، وَفِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ إِذَا تَذَكَّرْتَ الْحَارِثَ وَنَحْوَهُ.**

قوله: «قالا فيمد فتحة اللام . . . . .».

هذا يسمى حرف الاستدكار، وحرف التذكر، ومعناه: أن يقف وسط الكلام طلباً للصواب فيكون مايقوله عن رويةً ويقين.

تقول مثلاً: قال زيد. فيقول: قال ثم يقف قبل ذكر (زيد) على اللام ولا يريد أن يقطع كلامه فيمد صوته على الحرف الذي وقع بذكره، فإن كان مفتوحاً تولدت منه ألف، وإن كان مضموماً أو مكسوراً نشأت واو وياء، والتذكر: طلب الذكر من نفسه وذلك إذا نسي الكلمة من اسم أو فعل أو حرف، ولذا قيل هذه الزيادة أعني حرف التذكر، لاتجوز في كلام الله جل وعز.

قوله: «ولم يرد أن يقطع كلامه . . . . .».

أراد به الدرج.

قوله: «وهذه الزيادة . . . . .».

قيل: لسيويه<sup>(١)</sup> في هذه الزيادة قولان. إطلاق الحركة وإشباعها إذا كان الاسم غير منون، وتحريك التنوين إلى الكسر إذا كان منوناً على ماتقدم. فالأول نحو قولهم: من العامي، والثاني سيجيء.

(١) الكتاب ٤: ٧١٦.

... قَالَ : وَسَمِعْنَا مَنْ يُؤْتِي بِهِ يَقُولُ : هَذَا سِتْقِي . يُرِيدُ سِتْقَ مَنْ صَفَّ  
كَيْتَ وَكَيْتَ .

قوله : هَاتِه قَبِي وَالِي . . . . .

الآخرى أن المال واللاه كلتا سكتين فحركة بالكسرة ثم تبعها حرف لتكر

قوله : هَذَا سِتْقِي . . . . .

النون في سِتْقِي توبة يعني نون ساكنة . فقد استكر في التبرين تلك الصفة  
من الصوت . لأنه لا يريد أن يضع الكلام إلى أن يترك ذلك الشيء . . . . .  
لا يحمض من الصوت . فحتاج إلى أن يحرك لتبرين فحركة بالكسرة على لأهل  
لشي سكره في مشترك إن شاء له تعالى

وإذا قد رعت لحجب وكشف الثقب تسعون لثقب عن تكرار فكره  
ويجوز له صبح . سحرة جنونه لعرض لصبح .

٦٣٢ - قَبِيْعَتُ الْوُجُوْهِ جُفُوْنٌ سَقِيْمَةٌ وَتَشِيْ بِجَوْدِ صَحِيْحٍ  
من حظي بلقائه قوت كريمة بهجه وجهه . قَتِيْ عَدَد الْقَدَمِ إِلَى قَدَمِ  
لمشرك مسكين بالله ويتكلم عليه به هو لمعنى الكفاي لمن قوت فيه إليه .  
يد من جود فيه من عثر لأص وصحفي . فعلى صيد قد عثر به له  
لشكر لمحيي تموله نعمه .

١٩) ليت من لوم ولا جوده فكر  
٢٠) لشكر بلشكر فخر قصه . ولشكر لوم

**\*\* القسم الرابع من الكتاب وهو قسم المشترك \*\***

الْمُشْتَرَكُ نَحْوُ : الإِمَالَةِ ، وَالْوَقْفِ ، وَتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ ، وَالتَّقَاءِ  
السَّاكِنَيْنِ وَنَظَائِرِهَا مِمَّا تَتَوَارَدُ فِيهِ الْأَضْرَبُ الثَّلَاثَةُ أَوْ اثْنَانِ مِنْهَا ، وَأَنَا أُورِدُ  
ذَلِكَ فِي هَذَا الْقِسْمِ عَلَى نَحْوِ التَّرْتِيبِ الْمَآزِي فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ مُعْتَصِماً  
بِحَبْلِ التَّوْفِيقِ مِنْ رَبِّي بَرِيئاً مِنَ الْحَوْلِ وَالْقُوَّةِ إِلَّا بِهِ .

**\*\* فمن أصناف المشترك الإمالة \*\***

يَشْتَرِكُ فِيهَا الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ ، وَهِيَ أَنْ تَنْحُو بِالْأَلِفِ نَحْوَ الْكُسْرَةِ فْتَمِيلُ  
الْأَلِفُ . . . .

### القسم الرابع<sup>(١)</sup>

قوله : «الْمُشْتَرَكُ . . . . .» .

أي الحكم المشترك فيه كالإمالة وغيرها ، وقد وقع في بعض النسخ : المشترك  
بالكسر ، وليس بصواب ، لأن المشترك بالكسر هو الذي اشترك مع غيره في شيء ،  
وهذا ليس كذلك ، وقد صرح في أول كل صنف بقوله : يشترك فيه كذا وكذا ، فقال  
في الإمالة : يشترك فيها الاسم والفعل ، فثبت أن الصواب هو الفتح . وإنما وهم  
من كسر من أجل أن الأصل أن يقال المشترك فيه ، فلما لم يجد «فيه» مذكورة ،  
توهم الكسر ، وإنما حذف (فيه) هنا إما للكثرة ، وإما لكونه جعل لقبا .

والمراد «بالترتيب المآز» . . . . .

الترتيب المصنف المفصل بلا إيجاز يخل ، وتلخيص يُمل .

قوله : «وهي أن تنحو بالالف نحو الكسرة . . . . .»<sup>(٢)</sup> .

وقد عبر غيره : «بأن تنحو بالفتحة نحو الكسرة» . وهذه العبارة أولى من عبارته ،

(١) ما بين القوسين من ع .

(٢) انظر سيبويه ٤ : ١١٧ - ١٤٤ .

... نَحْوَ الْيَاءِ لِيَتَجَانَسَ الصَّوْتُ، كَمَا أَشْرَيْتِ الصَّادَ صَوْتُ الزَّيِّ  
لِذَلِكَ..

لأن الإمالة قد تكون مع غير الألف في مثل «الكبير». فلذا فسرت الإمالة بالألف،  
خَرَجَتْ هذه الإمالة من أن تكون إمالة.  
والعبارة الأخرى: تتناول الإمالة بالألف والإمالة بالفتحة. ثبت أن الأولى  
ماقلنا.

قوله : «ليتناس الصوت» .....

الإمالة ضرب من المشاكلة، فاللفظ بالفتحة والألف تصعد، والعود إلى الكسرة  
انحدار، وفي الانحدار بعد التصعد ظهور بعض اختلاف في الصوت. وبالإمالة  
تنجذب الفتحة والألف إلى مجرى الكسرة، وإن لم يقرنا عن التصعد رأسا، فيقل  
التفاوت ويتجانس الصوت، وعلى هذا الإمالة في نحو عملا لكسرة الفاء إذ لا فصل  
بين الانحدار بعد التصعد، والتصعد بعد الانحدار في حصول الاختلاف في  
الصوت، فبالإمالة يحصل التجانس ويعذب الجرس.

فإن قلت : لو كانت الإمالة لإثبات التجانس في الصوت لما أميل نحو: فلب،  
لعدم التصعد والانحدار فيه.

قلت : التصعد والانحدار ثابتان فيه تقديرا، إذ الألف متقلبة عن ياء مكسورة،  
والياء المكسورة فيها انحدار، وفي الألف تصعد فيظهر بهما الاختلاف في الصوت  
فتجوز إمالة نحو: هلب للتجانس.

قوله : «كما أشريت الصاد» ..

نظير ما ذكرنا من أن الإمالة للتجانس : إشرابهم الصاد صوت الزاي نحو صدر.  
فالصاد مهموسة، والذال مجهورة وبينهما سافر. والزاي كالصاد في الصغير،  
وكالذال في الجهر.

فإشرابهم الصاد صوت الزاي يحصل تحنس الصوت في اللفظ بالصلة  
المشتركة صوت الزاي.

... وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنْ تَقَعَ بِقُرْبِ الْأَلِفِ كَسْرَةٌ أَوْ يَاءٌ، أَوْ تَكُونَ هِيَ مُنْقَلِبَةً عَنْ مَكْسُورٍ أَوْ يَاءٍ، أَوْ صَائِرَةً يَاءً فِي مَوْضِعٍ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ :  
عِمَادٌ، وَشِمْلَالٌ، وَعَالِمٌ، وَسَيَالٌ، وَشَيَّانٌ .

قوله : «وسبب ذلك . . . . .» .

للإمالة أسباب تُسَوِّغُهَا وموانع تُصُدُّ عَنْهَا، فلا بد من الإحاطة بتلك الأسباب والموانع .

أما الأسباب فمنها :

الكسرة : وهي إما قبل الممال كعِمَاد، وشِمْلَال للناقة السريعة الخفيفة وهو قريب من عماد، إذ الفاصل الساكن كلا فاصل حتى لو تحرك أو زاد فاصل آخر فالإمالة تمتنع «كأكلتُ عِنبًا» و«فَتَلْتُ قِنبًا»، لأنَّ الكسرة إذا تقدّمت بحرف أو حرفين أولهما ساكن فزمان التلّفظ بالحرف الذي عليه الكسرة متصل بزمان التلّفظ بالالف، فتقع الكسرة مؤثرة وتسري إلى الف.

أما إذا تقدّمت بحرفين متحركين أو بثلاثة فالحرفان والثلاثة حكمهما حكم كلمة مستقلة، فلا تقع الكسرة مؤثرة لتباين زماني التلّفظ بالكسرة، والتلّفظ بالالف .  
فإن قلت : ما ذكرت منقوضٌ بقولهم : «يريد أن يَنْزِعَهَا» بالإمالة مع تحرك الفاصل . قلت : الهاء حرف خفي، والفتحتان من جنس واحد فتنزّلت الفتحتان منزلة فتحة واحدة . فإذا قالوا : «يريد أن يَنْزِعَهَا» فكأنهم قالوا : «يريد أن يَنْزِعَا» بدون الهاء المفتوحة .

ولو قلت : «أنت تنزِعُهَا» لم تجز الإمالة لحجز الضمة، ولذا قال : عدها بالفتح من قال عدها بالضم ولم يجوز عدها بالضم لأنه كان قال عدا لتنزّل فتحتي «الدال» و«الهاء» منزلة فتحة واحدة بالتحاق «الهاء» لخفائها بالعدم، ولا تبأشر هذه الكسرة الالف لأنَّ ما قبلها مفتوح أبداً، وأما بعد الممال كعالم في البناء ومن ماله في

الإعراب . وكلما كانت الكسرة ألزم كانت الإمالة أجود<sup>(١)</sup> ، ولا إمالة عند تراخي هذه الكسرة ، لأنها لو تراخت لفصلت بينها وبين ما يمال فتحة أو ضمة ، فلو وقعت الفتحة فاصلة كان ترك إمالة ما قبلها أجدر ، ولو وقعت الضمة فاصلة فالإمالة إذ ذاك تحصل إلى جهة الضمة وهي ممتعة .

فإن قلت : « قد جوزوا الإمالة إلى جهة الكسرة كعالم فما بالهم لم يجوزوا هذه ؟ » قلت : « لأن الفتحة حركة علوية والكسرة سفلية ، فإذا نزلت هذه صارت تيك ، وإذا صعدت تيك حصلت هذه ، ولا تختلفان إلا بالمبدأ والتمتھی ، أما الضمة فلا تحصل إلا على سبيل القسر<sup>(٢)</sup> ومباينة الأولين لخروجها على سمت كالقاطع ، لستهما المشترك بينهما .

فإن قلت : « ما الفرق بين الإمالة في نحو : « عماد » والإمالة في نحو غليم ؟ » قلت : الإمالة في نحو « عماد » أحسن ، لأن هذه الكسرة مقدمة على الألف . ففي الإمالة في هذا البناء بناء للآخر على الأول كما تقول في ضارب ضویرب ، وفي موعاد ميعاد ، بقلب الألف لضمة قبلها وقلب الواو لكسرة تَقْدُمُهَا<sup>(٣)</sup> ، وفي قول بالفتحات قال بفتحة سابقة .

فإن قلت : في نحو : ( عماد ) حاجز بين الكسرة والألف ولا حاجز بينهما في نحو : ( عالم ) ، قلت : ذاك الحرف الحاجز وجوده كعدمه لأنه من عرض الألف . فإن قلت : ما السر في كون السابق أولى بأن تبنى عليه الإمالة وغيرها من التغير كالقلب فيما ذكرت من الأمثلة ؟ .

قلت : « هو أن السابق له قوة يحسن أن تبنى عليه ، على أنا نقول : الانحدار

(١) في ع وس : « أجوز » والمثبت من الأصل .

(٢) في الأصل و ف : « القصرة » والمثبت من ع وس وهو الضرب

(٣) في ف : « تقدمتها » والمثبت من الأصل و ع

بعد الكسرة أسهل من التصعد . وشيء آخر، أن الكسرة بعد اللام في : «عالم» بدليل تولد «الياء» عند إشباع تلك الكسرة نحو «عاليم» وإذا كان على ما ذكرنا، فقد تحقق هنا أيضا حاجز بين الألف والكسرة، فوقع التساوي بين «عماد» وعالم من هذه الجهة، وما قدمت من جهة الفضيلة للإمالة بالكسرة السابقة على الألف بقيت لي سالمة بلا معارض فازدادت تلك الإمالة حسنا لهذا، ومنها الياء قبل الممال كـ«سَيَال» لضرب من الشجر<sup>(١)</sup> و«شَيَّان» .

فإن قلت للياء في «شَيَّان» مزية على الياء في «سَيَال» لأن التسفل في ياء «سَيَال» قد قل بالتحريك فلم استويا في الإمالة مع وجود الفارق؟ قلت ففي «سَيَال» أيضا مزية أخرى وهي الاتصال بفتحة ملاصقة للألف بدون فاصل، ولا اعتداد بالياء الظاهرة بعد الممال نحو «مشايح»، لأن الإمالة لكسرة الياء، لالنفس الياء، ألا ترى أنك لو وضعت موضعها حرفا آخر لما ذهبت الإمالة، ولو كانت للياء لذهبت بذهابها، كما أنك لو قلت: «عالم» بفتح اللام أو أجر تذهب الإمالة لذهاب ما يجلبها وهو كسرة ما بعد الألف . فإن قلت: الأصل في باب الإمالة هو الكسرة أم الياء، أم جميع الحركات؟ قلت: «هو الكسرة» ثم الياء بعدها، ولا يسوغ إمالة شيء لشيء من الحركات سوى الكسرة، لاستمرار اللسان بالكسرة في طريقة واحدة مع المشكلة التي بين الفتحة والألف .

أما الفتحة فهي مع الألف مستدعية للتفخيم المنافي للإمالة، والكلام في الضمة قد سلف قبل، وأما الياء فهي قد تتحرك بالضمة، فتخرج عن هذا الحد، والكسرة لا يختلف حالها في نفسها كما يختلف حال الحرف بأن سكن مرة وتحرك أخرى، فتختلف أحكامه بحسب اختلافه في نفسه فهذا هو الداعي إلى جعل الكسرة أصلا في باب الإمالة .

(١) السَيَال : شجر له شوك أبيض وأحدثه سَيَالَة . اللسان (سيل) .



... وَهَابَ وَخَافَ وَنَابَ وَرَمَى وَدَعَا، لِقَوْلِكَ: دُعِي، وَمِعْزَى، وَحُبْلَى، لِقَوْلِكَ مِعْزَيَانِ، وَحُبْلَيَانِ.

\* فصل \* وَإِنَّمَا تُؤَثِّرُ الْكَسْرَةُ قَبْلَ الْأَلِفِ إِذَا تَقَدَّمَتْ بِحَرْفِ كَ «عِمَادٍ»، أَوْ بِحَرْفَيْنِ أَوَّلُهُمَا سَاكِنٌ كـ «شِمْلَالٍ»، فَإِذَا تَقَدَّمَتْ بِحَرْفَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ أَحْرَفٍ كَقَوْلِكَ: أَكَلْتُ عِنَبًا، وَقَتَلْتُ قَبْنًا لَمْ تُؤَثِّرْ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يُرِيدُ أَنْ يَنْزِعَهَا وَيَضْرِبَهَا، وَهُوَ عِنْدَهَا، وَلَهُ دِرْهَمَانِ فَشَادُّ، وَالَّذِي سَوَّغَهُ أَنَّ الْهَاءَ خَفِيَّةٌ فَلَمْ يُعْتَدَّ بِهَا.

قوله: «وهاب، وخاف، وناب، ورمى، ودعا» . . . . .

الألف المنقلبة عن مكسور أو ياء، والصائرة ياء في موضع من أسباب الإمالة أيضا. مثل بالأولين للقلب عن مكسور، إذ الأصل هَيْبَ (وْخَوْفَ) <sup>(١)</sup> وبالباقيتين للقلب عن الياء فأصلهما: نَيْبَ وَرَمَى، وما بقي إلى الآخر فنظائر كونها صائرة في موضع ياء فدَعَا وإن كان أصله «دَعَوَ» بالواو، فواوه تصير في المجهول ياء.

(ولا يرد على هذا تركهم إمالة «قال» مع قولهم «قيل» بقلب واوه ياء، لانا نقول: انقلاب الواو ياء في «دُعِي» بالكسرة لازمة في أصل بنائه، بخلاف الكسرة في قاف «قيل»، فهي عارضة، ليست في أصل البناء، وكانت الياء عارضة، فلا يلزم من اعتبار الأصل اعتبار العارض، ولأن الياء في «دُعِي» قوية لتحركها، بخلاف الياء في «قيل»، ولأن باب «دُعِي» لا يجوز فيه تغيير الياء عن أصلها، ولا الكسرة التي قبلهما. بخلافهما في: «قيل» لجواز أن تُشْمَ الكسرة ضَمَّةً وَأَنْ تَبْقَى واوه واوا، ولا يلزم من اعتبار القوي بالتحرك، واعتبار ما لا يقبل هو ولا كسرته التغيير اعتبار ما عدم فيه هذا المجموع <sup>(٢)</sup> .

(١) في الأصل: «خيف» والمثبت من ع و ف وس.

(٢) ما بين القوسين ساقط من ع والمثبت من الأصل.

\* فصل \* وَقَدْ أَجْرُوا الْأَلْفَ الْمُنفَصِلَةَ مَجْرَى الْمُتَّصِلَةِ، وَالْكَسْرَةَ  
الْعَارِضَةَ مَجْرَى الْأَصْلِيَّةِ حَيْثُ قَالُوا: دَرَسْتُ عِلْمًا وَرَأَيْتُ زَيْدًا،  
وَمَرَرْتُ بِيَابِهِ وَأَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ.

\* فصل \* وَالْأَلْفُ الْآخِرَةُ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَكُونَ فِي اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ  
وَأَنْ تَكُونَ ثَالِثَةً أَوْ فَوْقَ ذَلِكَ، فَالَّتِي فِي الْفِعْلِ تُمَالُ كَيْفَ كَانَتْ، وَالَّتِي  
فِي الْاسْمِ إِنْ لَمْ يُعْرَفْ انْقِلَابُهَا عَنِ الْيَاءِ لَمْ تُمَلْ ثَالِثَةً.

والألف في «معزى»: زيدت للإلحاق، وفي «حبلى» للتأنيث لا أصل لها  
فيحكم بأنها منقلبة عن كذا لكنها تصير في التثنية ياءً. وقيل الإمالة في «حبلى»  
أقوى من الإمالة في «معزى»، لأن الألف في «معزى» للإلحاق بالأصل بخلاف  
ألف «حبلى» فهي للتأنيث لا للإلحاق.

قوله: «وَقَدْ أَجْرُوا . . . . .».

الْمُتَّصِلَةُ مَا لَا تَنْفَكُ عَنِ اللَّفْظِ. وَالْمُنْفَصِلَةُ عَكْسُهَا، كَأَلْفِ «عَالِمٍ» وَدَرَسْتُ  
عِلْمًا، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ لِلْوَقْفِ تَجِيءُ مَرَّةً وَتَذْهَبُ أُخْرَى، وَإِنَّمَا صَنَعُوا هَكَذَا لِأَنَّ  
الْأَلْفَ فِي كَلَا الْمَوْضِعَيْنِ صُورَةٌ<sup>(١)</sup> وَاحِدَةٌ، لِأَنَّ الْأَلْفَ أَلْفٌ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الْمَوَاضِعُ.  
وَالتَّأْثِيرُ فِي هَذَا الْبَابِ لِلصُّورَةِ.

قوله: «وَالْكَسْرَةُ الْعَارِضَةُ . . . . .».

هي مثل الكسرة الإعرابية في (أَخَذْتُ مِنْ مَالِهِ).

قوله: «تُمَالُ كَيْفَ كَانَتْ . . . . .».

لِأَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَ إِنْ كَانَ فَوْقَ الثَّالِثَةِ صَارَتْ إِلَى الْيَاءِ كَاسْتَدْعَيْتَ، وَالثَّالِثَةُ إِنْ  
كَانَتْ عَنِ يَاءٍ فَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ، وَإِنْ كَانَتْ عَنِ وَאוْ كَأَلْفِ «دَعَا» فَقَدْ نَبِهَتْ عَلَيْهَا قَبْلَ،  
(١) فِي ع: (صُورَتُهَا) وَالمثبت من الأصل.

... وَتَمَالُ رَابِعَةً، وَإِنَّمَا أُمِيتَ الْعُلَى لِقَوْلِهِمُ الْعُلَيَّا.

\* فصل \* وَالْمَتَوَسِّطَةُ إِنْ كَانَتْ فِي فِعْلٍ يُقَالُ فِيهِ فَعِلْتُ : كَطَابَ وَخَافَ أُمِيتَ، وَلَمْ يُنْظَرْ إِلَى مَا انْقَلَبَتْ عَنْهُ، وَإِنْ كَانَتْ فِي اسْمٍ نُظِرَ إِلَى ذَلِكَ فَقِيلَ نَابَ وَلَمْ يُقَلَّ بَابٌ.

والفعل هو الأصل في الإمالة لأنه فرع على الاسم فهو أحق بالتخفيف، والإمالة تخفيف، فتمال ألفه ثالثة كيف ما كانت، وإن لم تمل ألف الاسم ثالثة إن لم يعرف انقلابها عن ياء.

قوله : «لم تمل ثالثة . . . . .» .

لأن انقلابها عن واو أكثر من انقلابها عن ياء بشهادة الاستقراء، وطالما تلي عليك أن للأكثر حكم الكل فتجعل كأنها منقلبة عن واو فلا تمال.

قوله : «وتمال رابعة . . . . .» .

لأن الألف المتطرفة الزائدة على الثلاثة تصير في مظان القلب إلى الياء لامحالة كما في التثنية فهي من مظاهره.

قوله : «وإنما أُمِيتَ الْعُلَى . . . . .» .

لما ثبت قَبْلَ أن الألف الطرفية الثالثة تمنع من الإمالة إِنْ كَانَتْ عَنْ وَاوٍ، وَالْف «العلی» بهذه الصفة، ومع ذلك لم تمتنع منها.

سأل نفسه فأجاب بقوله : «وإنما أُمِيتَ لقولهم : «الْعُلَيَّا» وتقريره : أن الواو إذا وقعت لاما في «الفعلی» مؤنث الأفعال تبدل ياء كالدنيا من «ذَنُوتُ»، اللهم إلا في القليل النزر كالفصوى فلا يعاب به لزارته، فإذا تحقق في ألف «العلی» موجب الإمالة، لأنها صارت في موضع ياء.

قوله : «كطاب وخاف . . . . .» .

أصله «طيب» بفتح العين إلا أنه إذا اتصل به ضمير متحرك كناء المتكلم، ينقل

**\* فصل \* وَقَدْ أَمَالُوا الْأَلِفَ لِأَلِفٍ مُمَالَةٍ قَبْلَهَا فَقَالُوا : رَأَيْتُ عِمَادًا ، وَمِعْرَانًا .**

**\* فصل \* وَتَمَنَعُ الْإِمَالَةَ سَبْعَةُ أَحْرَفٍ وَهِيَ الصَّادُ ، وَالضَّادُ ، وَالطَّاءُ ، وَالظَّاءُ ، وَالغَيْنُ ، وَالْخَاءُ ، وَالْقَافُ إِذَا وَلِيَتِ الْأَلِفَ قَبْلَهَا أَوْ بَعْدَهَا إِلَّا فِي بَابِ رَمَى وَبَاعَ فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِمَا طَابَ وَخَافَ . . .**

إلى باب فَعَلَ المكسور العين، وهذا ليس بموضع لتقريره، فلا نخوض فيه، ولو كانت الألف في هذا النحو عن واو كَأَلَفَ، «جَالَ جَوْلَانًا»، و«دار دورَانًا»، فلا إمالة إذ لا نقل في هذا إلى ذلك الباب.

قوله : «فَقِيلَ نَابَ وَلَمْ يَقُلْ بَابٌ . . . . .» .

إن كانت الألف عن ياء : فالإمالة تجيء، وإن كانت عن واو فلا، لذا أميل «نَابَ» بالنون لأنه يائي، ولم يُمل (باب) لأنه واوي والدليل على أن ذلك يائي وذا واوي أنهما يجمعان على أنيَاب وأبواب.

قوله : «وَقَدْ أَمَالُوا الْأَلِفَ لِأَلِفٍ مُمَالَةٍ قَبْلَهَا . . . . .» .

كَأَلَفَ النصب في «رَأَيْتُ عِمَادًا»، تمال لإمالة الألف الأولى لأن في الخروج من الألف الممالة إلى المفخمة ما في الخروج من الكسرة إلى الألف المفخمة من التنافر بل أزيد.

وحكي عن الشيخ أبي علي : إن كان في النحو شيء من المحسوسات فهو هذا . فهذه الألف أيضا من أسباب الإمالة كما رأيت .

قوله : «وَتَمَنَعُ الْإِمَالَةَ . . . . .» .

قد سبق فيما مضى أن للإمالة أسبابا وموانع، وقد نبهت على أن تلك الأشياء أسباب .

... وَصَفَى ، وَطَفَى وَذَلِكَ نَحْوُ: صَاعِدٍ وَعَاصِمٍ وَضَامِنٍ ،  
وَعَاضِدٍ وَطَائِفٍ وَعَاطِسٍ وَظَالِمٍ وَعَاضِلٍ وَغَائِبٍ وَوَاعِلٍ وَخَامِدٍ  
وَنَاحِلٍ وَقَاعِدٍ وَنَاقِبٍ ، أَوْ وَقَعَتْ بَعْدَهَا بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ كَنَاشِصٍ  
وَمَفَارِيسٍ ، . . . .

أما الموانع فهي هذه الحروف السبعة ، فإنها تنشأ من مخارجها صاعدة إلى  
الحنك الأعلى ، وهذه الحروف إذا وليت واحدةً منهن الألف قبلها مفتوحةً أو بعدها  
مكسورة كما في صَاعِدٍ وَعَاصِمٍ إلى آخر ما ذكر في المتن مُنِعَتِ الإمالة في هذه  
الألفاظ مع جوازها لو لم تكن هي ، وذلك لأن الإمالة تسفل وفي هذه الحروف  
تَصْعُدُ ، فالإمالة تجلب الإخلاف ، وجوازها لسلبه ورفعها .

فإن قلت : ففي تركها أيضا إخلاف كالتسفل بعد التصعد في «صاعده»  
بتلفظك بالألف مفخمة قبل كسرة العين .

قلت هاتيك الحروف المستعلية شاركت الألف في الصعود فَتَغَلَّبَتْ على سبب  
الإمالة ، هذا إذا لم تقارن هذه الحروف السبب المميل ، والمراد بالمقارنة اتحاد  
محلها كما أريت من النظائر ، فإن قارنته فلا غلبة عليه متقدمة كانت أو متأخرة ، بل  
تعود الحالة الأولى جذعة نحو: طَابَ ، وخَافَ ، وَصَفَى ، وَطَفَى ، ونحو قَاضٍ ،  
ولاقٍ بالإمالة ، لأن المميل قد اتحد بالممال فثبت له اليد الطولى في جلب  
الإمالة ، لغلبته على تلك الحروف الصادة عن الإمالة .

صَغَا : من الصُّغُوْ ، وهو الميل .

وَطَفَا : من الطُفْيَان وهو مجاوزة المقدار .

وَالْعَاضِدُ : اللَّوْطِيُّ عنقه .

وَالْعَاضِلُ : من غَطَّلَ الجراد ، سفد أنثاه .

(١) الصُّغُوْ . بتشديد الصاد ضمًا وفتحًا ، كما أنها من سات الهاء أيضا (اللسان ص ١٠)

....وعَارِضٍ، وَمَعَارِضٍ، وَنَاشِيطٍ، وَمَنَاشِيطٍ، وَبَاهِظٍ،  
وَمَوَاعِظٍ، وَنَابِغٍ، وَمَبَالِغٍ، وَنَافِخٍ، وَمَنَافِخٍ، وَنَافِقٍ، وَمَعَالِيقٍ، وَإِنْ  
وَقَعَتْ قَبْلَ الْأَلِفِ بِحَرْفٍ وَهِيَ مَكْسُورَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ بَعْدَ مَكْسُورٍ لَمْ تَمْنَعْ  
عِنْدَ الْأَكْثَرِ نَحْوُ: صِعْبَابٍ وَمِصْبَاحٍ وَضِعَافٍ وَمِضْحَاكِ وَطِلَابٍ وَمِطْعَامٍ  
وِظْمَاءٍ....

وَالنَّافِقُ : مَنْ نَفَقَ الْحَنَظْلُ ؛ شَقَّه .

قوله : «أو وقعت بعدها بحرف أو حرفين .....» .

أي إِنْ وَقَعَتِ الْحُرُوفُ الْمُسْتَعْلِيَّةُ بَعْدَ الْأَلِفِ بِحَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، مَنَعَتِ الْإِمَالَةَ  
كَأَمَثَلَتُهُ<sup>(١)</sup>، أَمَا مَنَعَ الْإِمَالَةَ فِي نَحْوِ: «نَاشِصٌ» وَهُوَ الْمَرْتَفِعُ فَلَأَنَّ فِي الْإِمَالَةِ تَسْفُلًا  
وَفِي حُرُوفِ الْمُسْتَعْلِيَّةِ تَصْعُدًا، فَيَلْزِمُ الْاِخْتِلَافَ .

فَإِنْ قُلْتُ: مَا ذَكَرْتَ فِيهِ مَتَحَقِّقٌ فِي نَحْوِ «صَعَابٍ»، إِذْ فِي الْفَصْلَيْنِ حَرْفٌ  
مُسْتَعْلٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَلِفِ حَرْفٌ وَاحِدٌ وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ تَمْنَعِ الْإِمَالَةَ فِيهِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ .  
قُلْتُ : التَّسْفُلُ بَعْدَ التَّصْعُدِ أَسْهَلُ مِنَ التَّصْعُدِ بَعْدَ التَّسْفُلِ، وَلِذَا قَالُوا فِي  
«سُقَّتْ» «صُقَّتْ» فَأَبْدَلُوا مِنَ السِّينِ مَا يُوَافِقُ الْقَافَ فِي الِاسْتِعْلَاءِ وَهُوَ الصَّادُ، وَلَمْ  
يَقُولُوا فِي قِسْتُ قِصْتُ .

فَلِذَا اعْتَبَرْتَ هَذِهِ الْحُرُوفَ الْمَانِعَةَ بَعْدَ الْأَلِفِ مَعَ الْبَعْدِ وَلَمْ يَعتَبِرْ قَبْلُهَا إِلَّا مَعَ  
الْقُرْبِ .

(وَأَمَّا مَنَعُهَا فِي نَحْوِ مَفَارِصٍ جَمْعُ مِفْرَاصٍ بِصَادٍ غَيْرِ مُعْجَمَةٍ، وَهُوَ الَّذِي تُقَطَّعُ  
بِهِ الْفِصَّةُ، فَلَجَلِبُ الْكُسْرَةِ إِيَّاهَا فِي «دِرْهَمَانٍ»، مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْكُسْرَةَ سَبَبٌ لَهَا،  
وَقَدْ جَلِبَتْهَا فِي «دِرْهَمَانٍ» مَعَ حِجْزِ الْحَرْفَيْنِ بَيْنَهُمَا، وَبَيْنَ الْأَلِفِ وَهُمَا الرَّاءُ وَالْهَاءُ .

(١) أَمَثَلَتُهُ هِيَ : نَاشِصٌ، وَمَفَارِصٌ، وَعَارِضٌ، وَمَعَارِضٌ، وَنَاشِطٌ، وَمَنَاشِيطٌ، وَبَاهِظٌ،  
وَمَوَاعِظٌ، وَنَابِغٌ، وَمَبَالِغٌ، وَنَافِخٌ، وَمَنَافِخٌ، وَنَافِقٌ، وَمَعَالِيقٌ .

... وإِظْلَامٌ، وَغِلَابٌ، وَمِغْنَاجٌ، وَخَبَاتٌ، وَإِخْبَاتٌ، وَقَفَافٌ  
وَمَقْلَاتٌ.

والحرف المستعلي مانع لها فيمنعها، وإن حجز بينه وبين الألف حرفان<sup>(١)</sup>.

ومنهم من يميل في هذا الفصل لبعد المستعلي عن الممال وليس بحسن.

مَعَارِيضٌ : جمع مِعْرَاض وهو سهم لاريش عليه.

نَاشِطٌ : حمارٌ يخرج من أرض إلى أرض.

مَنَاشِيطٌ : جَمْعٌ مَنَشُوطٍ من نَشِطَتِ الحية لدغت. ونشط الحبل.

عَقْدُهُ بَانَشُوطَةٌ، كلاهما في باب ضرب.

بَاهِظٌ : من بَهَظَ : أثقله.

مواعِظٌ : جمع موعِظٍ.

نَابِغٌ : من نَبَغَ ؛ ظَهَرَ.

مَبَالِغٌ : جَمْعٌ مَبْلُوغٍ.

نَافِغٌ : يقال : «ما بالدار نافع ضَرَمَةٌ»، أي ما بها أحد.

مَنَافِغٌ : جَمْعٌ مَنَفَاحٍ.

نَافِقٌ : من نَفَقَ السِّلْعَةَ وَهُوَ رَوَّاجُهَا.

وَنُفُوقُ الدَّابَّةِ : وهو قُطُوسُهَا أي موتها.

قوله : «وإن وقعت قبل الألف بحرف وهي مكسورة أو ساكنة ...».

لم تمنع المكسورة الإمالة كـ «صاد» «صعاب» جمع صَعَبَ لأنها بالكسرة وهنت

عن مشابهة الألف، ومشاركتها في الصعود، والتَّصَعَّدَ بعد التَّسْفَلَ أمر صعب،

فحُسِّنَت الإمالة، بخلاف نحو: «صاعده» فإن الفتحة إذا حصلت في المستعلي

ازداد استعلاء، فتمتنع الإمالة فيه.

(١) ليس في الأصل والمثبت من ع.

(٢) انظر لسان العرب (ضرم).

أما نحو : «مِصْبَاح» : ففيه جهتان :  
إحداهما : توجب الإمالة ، والثانية : تنفيها .  
فالموجبة : الكسرة المجاورة للمستعلي ، فكأنها عليها لاتصالها بها فتلزُّ هذه  
الصاد مع صاد صعاب في قرْنٍ فتمال .  
والثانية : أن تقدر فتحة الباء كأنها عليها فتصير كصاد «صاعد» في منع الإمالة ،  
والأخذ بالأولى أولى ، إذ لافصل بين الكسرة والصاد بخلاف الفتحة والصاد ، فالباء  
بينهما فاصل ، لأن الحركة بعد الحرف في الرتبة لما بُيِّنَتْ في آخر الكتاب إن شاء  
الله تعالى .  
ولما ذكرنا من الأولوية ذكر المصنف هذا النحو مع نحو : «صِعَاب» ومن سوى  
بين (صِعَاب ومِصْبَاح وصَاعِد) في امتناع الإمالة فوجه جعل المستعلي مانعا عن  
الإمالة سواء كان قبل الألف أو بعدها . والفرق للأكثر لما بيَّنناه .  
وظَمَاء : جمع ظَمَان ، كَغَضَاب في غَضْبَان .  
إِظْلَام : مصدر أَظْلَم .  
إِخْبَات : مصدر أَخْبَتَ لله تواضع .  
قِفَاف : جَمْعُ قُفٍّ ، وهو ما غلظ من الأرض في ارتفاع .  
مِقْلَاة : المرأة التي لا يعيش ولدها .



\* فصل \* قَالَ سَيِّبُونِيهِ : وَسَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ : أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا زَيْدٌ فَأَمَّا لَوْ ، وَقَالُوا : أَرَادَ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ فَتَضَبُّوا لِلْقَافِ ، وَكَذَلِكَ مَرَرْتُ بِمَالٍ قَاسِمٍ ، وَبِمَالٍ مَلِيقٍ .

\* فصل \* وَالرَّاءُ غَيْرُ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَلِيتِ الْأَلِفَ مُنِعَتْ مُنْعُ الْمُسْتَعْلِيَةِ تَقُولُ : رَاشِدٌ ، وَهَذَا حِمَارُكَ ، وَرَأَيْتُ حِمَارَكَ عَلَى التَّفْخِيمِ . . .

قوله : «فتحوا . . . . .» .

أي لم يميلوا ، وهذا إنما يكون على قول من يجري الألف المنفصلة مجرى المتصلة ، فيجري المانع المنفصل مجرى المتصل .

قوله : «بِمَالٍ قَاسِمٍ ، وَبِمَالٍ مَلِيقٍ . . . . .» .

منعوا الإمالة فيهما لما ذكرنا من أن الصعود بعد الهبوط ضَعْبٌ بخلاف الهبوط بعد الصعود ، كما في «قَفَافٌ» فهو أسهل من الأول ، وهذا هو الحرف الذي يدور الفرق عليه في أشباه مانحن فيه ، والألف (في يَضْرِبُهَا) قبل منفصلة والفتحة في الباقيتين عارضة<sup>(١)</sup> .

قوله : «منعت منع المستعلية . . . . .» .

لأن الرء حرف مكرّر ، ألا ترى أنها لاتدغم فيما قاربها ككلام إذ لاتكرر في المقارب ، والإدغام يذهب بالتكرير ، ويُراعى في الإدغام أن يكون المدغم غير زائد على المدغم فيه في الصوت ، فلا تدغم الفاء في التاء ، إذ ليس في التاء شيء الفاء من التأنيف ، فلما كانت الفاء حرفاً مكرّراً نزلت فتحتها مرة فتحته . وكثر

(١) هذا إشارة إلى قول الرمضري في المتن (قال سيبويه وسمعناه يقولون) أراد أن يصرها زيد ، فقالوا ، وقالوا أراد أن يصرها قبل ، مصوا للقاف . وكذلك مررت بعد قاسم ، وحمل ملق اطركتاب ١٣١٠

... وَالْمَكْسُورَةُ أَمْرُهَا بِالضَّدِّ مِنْ ذَلِكَ ، يُمَالُ لَهَا مَا لَا يُمَالُ مَعَ  
غَيْرِهَا ، تَقُولُ : طَارِدٌ وَغَارِمٌ ، وَتَغْلِبُ غَيْرَ الْمَكْسُورَةِ كَمَا تَغْلِبُ  
الْمُسْتَعْلِيَةَ فَتَقُولُ مِنْ قَرَارِكَ وَقُرْيَاءٍ : (كَانَتْ قَوَارِيرٌ) ...

الاستعلاء فصار كأن قبل الألف حرف مستعل ، فَمُنِعَتْ الإِمَالَةُ كَالْحَرْفِ  
المستعلي ، وإن كانت الراء مضمومة ، فالضمة فيها بمنزلة ضمتين فتغلب الكسرة  
في «حمارك» في قولك : «هذا حمارك» .

قوله : «يمال لها ما لايمال مع غيرها . . . . .»<sup>(١)</sup> .  
لأن الكسرة فيها قويت بالتكرير وغلبت بتسفلها تصعد المستعلي ، فأميل نحو :  
«طارِد» .

قوله : «من قَرَارِكَ . . . . .» .  
أي : الراء المكسورة تغلب المستعلي ، والراء المفتوحة فيه ، لأنها لما قدرت  
على المستعلي الذي هو القاف كانت على الراء أقدر لأن أكمل أحوال الراء  
المفتوحة أن تكون بمنزلة المستعلي ، ولذا أميل قوله تعالى : ﴿كَانَتْ قَوَارِيرًا﴾<sup>(٢)</sup> مع  
فتح الراء الثانية ، لأن الأولى غلبتها بالكسرة فلم تصر الثانية مانعة من الإِمَالَةِ . فظهر  
بما ذكرنا أن التمثيل هنا لغلبة الراء المكسورة الراء المفتوحة في آخر الكلمة على  
اللغة الضعيفة التي يعتبر أصحابها الراء وإن بَعُدَتْ سبباً ومانعاً ، كما كانت تعتبر إذا  
قربت أما على اللغة القوية التي قال أصحابها بعدم تأثير الراء عند تباعدها ،  
فالتمثيل ليس بمستقيم ، لأن الغرض هنا بيان أن الراء المكسورة تغلب غير  
المكسورة ، وليس في (قوارير) مفتوحة غلبت المكسورة ، ولا يقال إن التمثيل  
لغلبة المكسورة حرف الاستعلاء ، فإن ذلك قد تقدم حكماً ومثله وشرع في غيره ،

(١) إشارة إلى قول الزمخشري في المتن : (والمكسورة أمرها بالضد من ذلك ، يمال لها مالا  
يمال مع غيرها ، تقول : طارِدٌ وَغَارِمٌ . وتغلب غير المكسورة ، كما تغلب المستعلي فتقول  
من قَرَارِكَ ، وقُرْيَاءٍ : كانت قوارير) . (٢) سورة الإنسان آية ١٥ .

... فَإِذَا تَبَاعَدَتْ لَمْ تُؤْثَرْ عِنْدَ أَكْثَرِهِمْ فَأَمَالُوا هَذَا كَافِرٌ، وَلَمْ يُبَيَّلُوا  
 مَرَرْتُ بِقَادِرٍ، وَقَدْ فَخَمَ بَعْضُهُمُ الْأَوَّلَ، وَأَمَالَ الْآخَرَ.  
 \* فصل \* وَقَدْ شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ قَوْلُهُمُ الْحَجَّاجِ وَالنَّاسِ مُمَالَيْنِ،  
 وَعَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ هَذَا مَالٌ وَبَابٌ ...

فلا وجه فيه، والظاهر أنه أراد التمثيل لغلبة الرأى المكسورة المفتوحة، ووجه  
 تصحيحه ما قلنا.

قوله : «إِذَا تَبَاعَدَتْ لَمْ تُؤْثَرْ» . . . . .

أي لم تؤثر في سلب الإمامة إن كانت غير مكسورة، وفي جلبها إن كانت  
 مكسورة لتباعدتها، ألا تراهم قالوا: «هذا كافر» بالإمالة، مع أن الرأى ليست  
 بمكسورة فيه، وهي كانت مانعة من الإمامة في نحو: «هذا حمارك»، وقالوا:  
 «مررت بقادر» بالتفخيم، مع أن الرأى فيه مكسورة، وهي جالبة للإمامة في نحو:  
 «طارده» وذلك لتباعدتها إذ بالتباعد يهين أمرها ويضعف حالها.

ومن قاس الرأى غير المكسورة على حرف المستعلي في منع الإمامة عند التباعد  
 فالفرق يأتي قياسه، لأنَّ الرأى ليست من حروف الاستعلاء وإنما هي مجرأة  
 مجراها، فلا يلزم من اعتبار المستعلية مانعة وإن بعدت اعتبار غير المكسورة مانعة  
 إذا بعدت، فاللغة الجيدة إمامة «الكافر»، دون «قادر» والآخرى بالعكس، نظرا إلى  
 اعتبار الرأى عند التباعد سببا ومانعا وإلى إلغائها للبعد.

قوله : «الحججاج والناس» . . . . .

أمالوا «الحججاج» إذا وقع علما، وهو في الرفع أو النصب لكثرة الاستعمال وفي  
 الأعلام يتحمل ما لا يتحمل في غيرها، وإن شئت فتأمل في «موهب» ونظائره.  
 وإمامة «ناس» في «جاءني ناس» للحمل على الجر، أول تقدير الكسرة في الألف  
 توهمها، وقيل نظر في «الحججاج» إلى أصله وهو الحاج، والأصل «حاجج» فهذه

... وَقَالُوا: الْعِشَاءُ، وَالْمَكَا وَالْكِبَا، وَهَؤُلَاءِ مِنَ الْوَائِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ  
الرَّبَّاءَ فَلِأَجْلِ الرَّاءِ.

\* فصل \* وَقَدْ أَمَالَ قَوْمٌ جَادَ وَجَوَادٌ نَظْرًا إِلَى الْأَصْلِ ، كَمَا أَمَالُوا  
هَذَا مَاشٍ فِي الْوَقْفِ .

---

الكسرة دعتهم إلى إمالة «الحجاج»، إذ هم يقدرونها فيه .

وأما الناس : فمشبهه باسم الفاعل من نسي ينسى .

قوله : «هذا مال .....» .

قالوا : «لزيد مال» فأمالوا في المنفصل كما أمالوا في المتصل فمن قال : (هذا  
مال) بالإمالة قاسه على «لزيد مال» .

قوله : «وهؤلاء من الواو .....» .

لأن أصلها مَوَّلٌ وَبَوَّبٌ وَعَشَوُ، مصدر عَشَى الرجل، يقال : عَشَا<sup>(١)</sup> يعشوا إذا نَظَرَ  
العَشِيُّ ولا آفَه في بصره .

وَعَشَى يَعِشِي لمن به تلك الآفة . ونظير عَشَا وَعِشِي قَوْلُهُمْ : عَرَجَ بِالْفَتْحِ لِمَنْ  
مَشَى مَشْيَةَ الْعُرْجَانِ ولا عرج به، وعَرَجَ بالكسر لمن به تلك الآفة، فكأنهم شبهوا  
الف العشا بالألف المنقلبة عن ياء .

وَالْمَكَا : مِنْ مَكَا يَمْكُو، إِذَا صَفَّرَ .

وَالْكِبَا بِالْقَصْرِ : الْكُنَاسَةُ، وَهُوَ وَائِي لِقَوْلِهِمْ كَبَوْتُ .

فإن قلت : فِكِبَا كَعِمَادٍ، فلم لم يحمل على أن إمالته لكسرة الكاف كإمالة عماد  
لكسرة عينه؟

قلت : الكسرة في عماد تجذب ألفه إلى الإمالة ولا مانع فيمال أما الْكِبَا  
فكسرة كافه تجذب ألفه إلى الإمالة، لكن كون ألفه عن واو تصرف ألفه عنها فلما

---

(١) في الأصل وع : (عشى) والمثبت من ف .

**\* فصل \* وَقَدْ أُمِيلَ ﴿ وَالشَّمْسُ وَضَعَتْهَا ﴾ وَهِيَ مِنَ الْوَاوِ لِتُشَاكِلَ جَلَّاهَا وَيَغْشَاهَا .**

**\* فصل \* وَقَدْ أَمَالُوا الْفَتْحَةَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ : مِنَ الضَّرَرِ، وَمِنَ الْكِبَرِ، وَمِنَ الصَّغَرِ، وَمِنَ الْمَحَازِرِ .**

أمالوه مع الضارب حملوه على الشذوذ.

وقيل هؤلاء الكلم تشبيها بالفعل نحو «غزا» و «دعا»، لأن الفعل يقوى تصرفه وتغييره، ويرجع إلى الياء في كثير من أحواله .  
**قوله :** «نظرا إلى الأصل . . . .» .  
**والأصل :** جوادد وجادد وماشي .

كان ينبغي أن يكون عند تفصيل الكسرة ذكر أنها تعتبر محققة ومقدرة، لأن هذا الفصل في أنها تعتبر مقدرة كما كانت تعتبر ملفوظا بها محققة، والفصح ترك اعتبار الكسرة المقدرة في نحو: (جاد) وإن كان السكون عارضا، لأنه وإن كان عارضا في التقدير: صار لازما في اللفظ بخلاف سكون الوقف في نحو: «هذا ماش»، فإنه ليس بلازم، فلا يلزم إلغاء لسبب زال زوال لا يرجع إليه إلغاء سبب زال زوالا يرجع إليه غالبا لضعف اعتبار السبب في (جاد) وقوة اعتباره في (ماش) في الوقف، وإنما شبه به لاجتماعهما في أصل العروض .

**قوله :** «لتشاكل ﴿جَلَّاهَا﴾» و «﴿يَغْشَاهَا﴾» . . . .» .

لأنه يقال : «جلت» و«يغشيان» فتكون الفهما مما يرجب الإمالة فتعال ﴿وَحُشِنَهَا﴾<sup>(١)</sup> لتشاكلهما، ولم يقل لتشاكل ﴿تَلَّاهَا﴾<sup>(٢)</sup> مع أنه أقرب، لأن ألفه أصلها واو بخلاف ألف «جلاها» و«يفشاها» .

(١) سورة الشمس آية ٣ .

(٢) سورة الشمس آية ٤ .

(٣) سورة الشمس آية ٢ .

(٤) سورة الشمس آية ١ .

**\* فصل \* وَالْحُرُوفُ لَا تُمَالُ نَحْوُ: حَتَّى وَعَلَى وَإِلَى وَإِمَّا وَإِلَّا،  
إِلَّا إِذَا سُمِّيَ بِهَا، وَقَدْ أُمِيلَ بَلَى وَلَا فِي إِمَالًا، وَيَا فِي النَّدَاءِ لِإِغْنَائِهَا عَنِ  
الْجُمْلِ .**

قوله : «من الضرر . . . .» .

اعلم أن الفتحة قد تمال ولا ألف بعدها، إذا وقعت بعدها الراء المكسورة  
كأمثلته؛ لأن الفتحة بعض الألف، وقد جاز أن ينحى بالألف نحو الكسرة؛ فيجوز  
أن ينحى بالفتحة نحوها، فإذا كانت الفتحة على المستعلي وبعده راء مكسورة  
غلبته الراء كما غلبت الغين في «من الصَّغَرِ» ومن المنفصل : «رَأَيْتَ خَبَطَ الرَّيْفِ»  
غلبت الراء بكسرتها المستعلي في إمالة الفتحة المفردة كما غلبته في إمالة الفتحة  
مع الألف في نحو «غارم» لما مر هنالك من الدليل .

وموضع آخر لإمالة الفتحة المفردة أن تمال لإمالة الفتحة الممالة مع الألف كإمالة  
النون في : ﴿وَتَجَاجَبَيْنِي﴾<sup>(١)</sup> .

قوله : «والحروف لا تمال . . . .» .

إذ الإمالة ضرب من التصرف، وأكثر الغرض فيها إذا جاءت في الألفات أن تدل  
على أَنَّ أصلها (ياء)<sup>(٢)</sup>، والحروف آبية للتصرف ولا انقلاب لألفاتها عن ياء أو واو .

قوله : «إِلَّا إِذَا سُمِّيَ بِهَا . . . . .» .

أي تمال إذا ذاك لانخراطها في سلك الأسماء، ألا ترى أنك إذا سميت بـ«حتى»  
وإلى «ثم ثنيته قلت : حَتَّيَان، وَإِلْيَان، والإمالة تتحقق في ألف تصير ياء في  
موضع .

قوله : «لِإِغْنَائِهَا عَنِ الْجُمْلِ . . . . .» .

(١) سورة الإسراء آية ٨٣ .

(٢) في ع : «واو» والمثبت من الأصل وف .

... وَالْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنَةِ يُعَالُ مِنْهَا الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ نَحْوُ: ذَا،  
وَمَتَّى وَأَنْتَى، وَلَا يُعَالُ مَا لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ نَحْوُ: (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ أَوْ الشَّرْطِيَّةِ  
أَوْ الْمَوْصُولَةِ أَوْ الْمَوْصُوفَةِ.

تقول (ألم يقم زيد) (" فيقول المجيب: بلى (فيتم به الكلام) (" ويجري مجرى  
قوله «قد قام» فلما أغنى غناء الجملة جاز أن يقبل التصرف لقوته.  
وكذا «لا» في «إمّالا» والأصل: «إِنْ لَا» و«ما صلة ومعناه بالفارسية: «باري»  
تقول: «اخرج». فإذا امتنع قلت: «إما لا فتكلم»، أي إن كنت لاتفعل الخروج  
فتكلم، فعلم أن «لا» في: «إمّالا» مغنية غناء الجملة الفعلية.  
فكذا «يا» فإنها واقعة موقع: «أريدُ» أو «أعني» وهما جملتان فأميلت هذه  
الحروف، وإن كان مثلها نحو ما لا يمال بوجه.  
قوله: «نحوذا . . . . .».

«ذَا» مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ، بدليل أنك تقول من فعل هذا؟ فيقول الآخر: ذَا، فيقتصر  
عليه (أي في الجواب) ("، وتقول: جاءني ذَا، ورأيت ذَا، ومرت بذَا، كما  
تقول: «جاءني زيد» إلى آخره، وكذا «أَنْتَى» يقال: «هل لك ألف دينار؟»، فتقول  
له «أَنْتَى» أي من أين لي.

وكذا «مَتَّى» يقول الرجل «افعل كذا» فتقول مَتَّى؟ فيتم. طريقة أخرى:  
«ذَا» يفيد معنى: أشير، وأَنْتَى ومتى تفيدان معنى استفهم.  
قوله: «نحو (ما) الاستفهامية . . . . . إلى آخره.  
فالاستفهامية نحو: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَمْوَسَّى﴾ (".

- 
- (١) في الأصل: «ألم يقم» والمثبت من ع وف.  
(٢) في الأصل: «فيتم به» والمثبت من ع وف. وبه تتم القائمة.  
(٣) ما بين القوسين ليس في الأصل والمثبت من ع وبه يتم الكلام.  
(٤) سورة طه آية ١٧.

... وَنَحْوُ: إِذَا، قَالَ الْمُبَرِّدُ: وَإِمَالَةُ (عَسَى) جَيِّدَةٌ.

والشرطية نحو: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>

والموصوفة كقوله :

٢٩١م - رَبُّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ .....<sup>(٢)</sup>

لا يقال «ما» بمعنى ماتلك؟ ولا بمعنى مَاتَفْعَلِ افعل، ولا بمعنى شيء حسن عندي، و«إذا» أيضا غير مستقلة، تقول إذا خرجت، ولا تقول «إذا» وتسكت.

قوله : «جَيِّدَةٌ .....» .

لأن «عسى» ليس بحرف ولا اسم نازل منزلة الحرف بل هو فعل، والفعل أمكن في الإمالة من الاسم، ألا ترى إلى أن الحروف المستعلية تمنع الإمالة في الاسم دون الفعل.

غاية ما في الباب أنه مما لا يقبل التصرف، فكأنه من قبيل من الكلم المشاكلة للحروف فكان جديراً بأن تمتنع إمالته لكن لما صارت ألفه إلى الياء مع الضمائر المرفوعة في قولهم: عسيت، عسينا إلى آخره، صار كالقابل للتصرف في ظهور الياء، فجاءت الإمالة فيه كما جاءت في ذلك.

(١) سورة فاطر آية ٢.

(٢) مر البيت أنفا - انظر ص ٨٨٥.





**\*\* ومن أصناف المشترك: الوقف \*\***

تَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَضْرُبُ الثَّلَاثَةُ، وَفِيهِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ: الْإِسْكَانُ الصَّرِيحُ،  
وَالْإِشْمَامُ، وَهُوَ ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بَعْدَ الْإِسْكَانِ، وَالرَّوْمُ وَهُوَ أَنْ تَرَوَّمَ  
بِالتَّحْرِيكِ وَالتَّضْعِيفِ.

قوله : « وفيه أربع لغات ..... ».

الوقف نقيض الابتداء، والابتداء بالحركة، فيجب أن يكون الوقف بنقيضها وهو  
السكون، ولفظة الوقف تنبئ عن اقتضائه السكون، إذ اللسان إنما يقف عند  
الساكن لا المتحرك، فالإسكان الصريح : هو الذي لا يشوبه شيء من الحركة.  
والإشمام : هو ضم الشفتين بعد الإسكان.

قال صاحب الكتاب<sup>(١)</sup> وضمك شفتيك بمنزلة تحريكك بعض جسدك، ومراده :  
أن الأعمى لا يدركه لتعلقه برؤية البصر، كما لا يدرك تحريك بعض الأعضاء.  
والرَّوْمُ : أن تروم التحريك، وحقيقته أن تأخذ أقل صوت في الحركة. والإشمام  
دون الرَّوْمِ، لأنَّ الرَّوْمَ حركة خفيفة في غاية الخفة، والإشمام ليس بحركة بل إشارة  
بالشفة إلى الجهة التي تحصل منها الحركة.  
وقالوا في الفرق بينهما : أن الرَّوْمَ يسمعه الأعمى ويراها البصير، والإشمام يراه  
البصير ولكن لا يسمعه الأعمى.

ويقوله الصريح : احترز عن الإشمام والروم، إذ المراد منه إسكان ليس معه  
بعض حركة ولا ضم شفتين.

قوله : « أربع لغات ..... ».

فإن قلت : أَخْبَرَنِي عن الأسرار في هذه اللغات الأربع.  
قلت : أما الذين أَسْمُوا فإنهم أرادوا أن يَفَرَّقُوا بين ما يلزمه التحريك في

(١) سيبويه ٤ : ١٧١.

... قوله : «وَلَهَا فِي الْخَطِّ عِلَامَاتٌ، فَلِلْإِسْكَانِ الْخَاءُ وَلِلْإِشْمَامِ نُقْطَةُ وَلِلرَّوْمِ خَطٌّ بَيْنَ يَدَيِ الْحَرْفِ وَلِلتَّضْعِيفِ الشَّيْنُ، مِثَالُ ذَلِكَ : هَذَا حَكْمُ جَعْفَرٍ، وَخَالِدٍ، وَفَرَجٍ

الوصل ، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال وبين مانحن فيه من الإسكان .  
وأما الذين سَكَنُوا فقد علموا أنهم لا يقفون أبداً إلا عند ساكن ، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ماسكن على كل حال ، لأنه قد وافقه في هذا الموضع .  
وأما الذين راموا الحركة ، فإنهم دعاهم إلى ذلك ما ذكرنا في الإشمام من الفرق ، غير أن هنا مبالغة وتوكيداً زائداً على ما هنالك من الفارق .  
وهكذا تقول في التضعيف ، إلا أن الفرق فيه أشدّ توكيداً من الإشمام والروم ، لأن فيه لزوم الحركة آخر الكلمة إذ المدغم فيه محرّك أبداً .  
(ولا يعني بقوله : «وفيه أربع لغات» ، أن الأربع تجتمع ، لأن منها ما يضاد بعضها بعضاً كالإسكان مع الروم والروم مع الإشمام ، إذ الروم إنيان ببعض الحركة ، والإشمام إسكان ثم ضم شفتين ، فاجتماعهما يؤدي إلى ثبوت الإسكان وزواله في محل واحد ، وإنما أراد بقوله : (وفيه أربع لغات «بيان ما يكون لأجل الوقف وإن اختلف محالّه»<sup>(١)</sup> .

وعلى ذلك كان ينبغي أن لا يقتصر على الأربع . إذ من لغات الوقف :

- الإبدال في مثل : رَأَيْتُ زَيْدًا ، ومثل : رَحْمَةً ، ومثل : هَذَا الْكَلْبُ .
- ونقل الحركة إلى ما قبلها : في مثل : هَذَا الْبَكْرُ .
- والحذف : في مثل : هَذَا الْقَاضِ .
- وإلحاق هاء السكت .

فلا وجه لتخصيصه بأربعاً منها .

(١) ما بين القوسين ليس في الأصل والمشتق من ع و ف

... والإشمامُ مُخْتَصٌّ بِالْمَرْفُوعِ وَمُشْتَرِكٌ فِي غَيْرِهِ الْمَجْرُورِ  
وَالْمَرْفُوعُ وَالْمَنْصُوبُ غَيْرُ الْمُتَوْنِ .

فإن خصها لشهرتها، فالتضعيف ليس مثل الباقي في الشهرة فلو أسقط  
التضعيف وذكره في أثناء الفصول كما ذكر غير الأربع من اللغات التي ذكرناها في  
أثناء الفصول كان لتخصيص الثلاث وجه .

قوله : «ولها في الخط علامات . . . . .» .

فللإسكان خاءٌ فوقه، من خفيف<sup>(١)</sup> .

وللروم خطٌ قدام الحرف كأنه من ابتداء، وذلك أن الروم ابتداء الحركة<sup>(٢)</sup> .  
وللإشمام نقطة قدامه، لأنه أنقص في حال الروم<sup>(٣)</sup> . والألف ابتداءها النقطة، كما  
أن الروم ابتداءه الإشمام .  
وللتضعيف شين فوقه، من شديد .

قوله : «والإشمام مختص بالمرفوع . . . . .»<sup>(٤)</sup>

لأنه لطلب الدلالة على الحركة الأصلية في تلك الكلمة الموقوف عليها وضم

(١) قال الرضي في توضيح هذا الرمز: «واعلم أن علامة الإسكان في الخط الخاء فوق الحرف  
الموقوف عليه، وهي حرف أول لفظ الخفيف، لأن الإسكان تخفيف» انظر شرح شافية ابن  
الحاجب لرضي الدين الاسترابادي ١: ٢٧٥، وانظر سيبويه ٤: ١٦٩ - ١٧٣ .

(٢) قال فيه الرضي: «وعلمة الروم خط بين يدي الحرف هكذا :- وسمي روما لأنك تروم  
الحركة وتريدها حين لم تسقطها بالكلية، ويدرك الروم الأعمى الصحيح السمع إذا استمع  
لأن في آخر الكلمة صوتاً خفيفاً» شرح الشافية: ١: ٢٧٥، وانظر سيبويه ٤: ١٦٩ - ١٧٣ .

(٣) قال الرضي في تعريف الإشمام: «الإشمام: تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي  
تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة ولا خفية وعلامته نقطة بين يدي الحرف،  
لأنه أضعف من الروم» شرح الشافية: ١: ٢٧٥ .

(٤) انظر شرح الشافية: ١: ٢٧٥ - ٢٧٦، وسيبويه ٤: ١٦٩ - ١٧٣ .

... وَالْمُنُونُ يُبْدَلُ مِنْ تَنْوِينِهِ أَلْفٌ فِي الْمَنْصُوبِ كَقَوْلِكَ : رَأَيْتُ  
فَرْجًا، وَزَيْدًا، وَرِشَاءًا، وَكِسَاءًا، وَقَاضِيًا..

الشفيتين لأن يكون دليلًا على الجرِّ والنصب لعدم تأنيه فيهما، أما الرفع فإنه لا يتأني  
إلا بضمهما.

قال بعض المحققين<sup>(١)</sup> من المتأخرين في شرح هذا الكتاب : «وقوله يشترك في  
غيره المجرور والمنصوب»، هكذا وقع في النسخ، وليس بمستقيم، لأن قوله في  
غيره لا وجه له إلا في غير الإشمام، فيكون التقدير: أن غير الإشمام يكون في  
المنصوب والمجرور دون غيرهما، لأنه في مقام البيان لذلك، ومعلوم أن المرفوع  
مع المجرور والمنصوب غير الإشمام، فإنك تسكن وتروم، وتضعف في المرفوع.  
كما تفعل ذلك في المنصوب والمجرور، فلم يكن لتخصيص المجرور والمنصوب  
فائدة.

ووقع في بعض النسخ : «ويشترك في غيره المرفوع والمجرور والمنصوب» وهو  
الصواب، ولعله كان كذلك، أو لعله كان ويشترك في غيره مع المجرور والمنصوب  
على تقدير ضمير المرفوع في ويشترك لتقدم ذكره.  
أو كان : «ويشترك في غيره هو والمجرور والمنصوب» على ما ذكرنا من تقدير  
ضمير المرفوع.

قوله : «والمنون يبدل من تنوينه ألف .....»<sup>(٢)</sup>.

المنون المرفوع والمجرور يوقف عليهما بحذف التنوين والحركة، وامتنع الوقف  
على التنوين وإن كان ساكنًا لثلاث يلزم التسوية بين الوصل والوقف، فلما اختلف  
التنوين ذهب الحركة لإبقاء الوقف إياها.

أما المنون المنصوب : فيبدل من تنوينه ألف كقولك : «رَأَيْتُ فَرْجًا» وتعين

(١) هو ابن الحاحب - انظر كتابه : «الإيضاح في شرح المفصل» ٣٠٣ - ٣٠٤

(٢) انظر شرح الشافعي لأضي الدين ٢٧٧ - ٢٧٨

الألف للإبدال من التنوين لكونها أخف من غيرها وأعدَبَ جَرَسًا، وهذه المسألة دليل واضح على أن الوقف غير آب للتنوين، إذ لو كان آبيا له لما جاء معه الألف المبدلة منه، بل التنوين إنما سقط لما ذكرنا من إيقاع الفصل بين حالتي الوقف والوصل.

والمنون المنصوب على ضروب منها:

أن يكون صحيحا كفرج، ومثله زيد، إذا المراد بالصحيح أن يكون حرف إعرابه صحيحا ولا بأس باعتلال فائه كـ «وَقَتٍ» أو عينه كـ «زَيْدٍ». ومنها أن يكون آخره همزة وهو على ضربين:

إما أن يكون قبل همزته حرف لين ككِسَاء أو لم يكن كَرِشَاء.

ومنها أن يكون مُعْتَلًّا. والمراد اعتلال آخره، وذلك أيضا على ضربين: أحدهما: ما سكن ما قبل آخره كـ «دَلْوٍ»، وحكمه حكم الصحيح.

والثاني: ما تحرك ما قبل آخره كالقاضي. وكلُّ مما ذكرنا يبدل من تنوينه ألف عند النصب كما أراكه في الكتاب من الأمثلة.

فإن قلت: لم لم تبدل في المنون المرفوع والمجرور من التنوين، الواو والياء؟

قلت: لأن الألف أخف هذه الحروف، فاختصاص الإبدال بالأخف أجدر، ولأنه لو أبدلت الياء من التنوين في المجرور لالتبس الإبدال بالإضافة إلى ياء المتكلم، إذ ليس في قولك: «يزيدي» إمارة تؤذن بأنك تريد الوقف على المفرد أم تريد الإضافة، ولما حصل اللبس في الياء تبعثها الواو في السقوط لأنهما أختان بدليل صحة قولك: «صدود» في قافية، و«سعيد» في أخرى. وامتناع «عاد» مع أحدهما.

... فَلَا مُتَعَلِّقٌ بِهِ لِهَذِهِ اللُّغَاتِ ، وَالتَّضْعِيفُ مُخْتَصٌّ بِمَا لَيْسَ بِهِمْزَةٌ  
مِنَ الصَّحِيحِ الْمُتَحَرِّكِ مَاقْبَلَهُ .

قوله : «فلا متعلق به لهذه اللغات . . . . .» .

أي ليس موضع تعلق بالمنصوب المنون للإسكان والإشمام والروم والتضعيف .

قوله : «بما ليس بهمزة من الصحيح المتحرك ماقبله . . . . .» .

أي : لا بد للتضعيف من أن يكون آخر الكلمة صحيحا ، لأن حرف العلة ثقل على ألسنتهم حتى غيروه بضروب من التغيرات فكَرِهَ التثْقِيلُ فيه ، حتى كان الحذف فيه لأجل الوقف مناسبا فكان أن لا يثقل أجدر ، ولا بد من أن يكون متحركا ماقبله إذ لو سكن فبالإدغام يلتقي ساكنان فيما قبل الآخر ، وأن يكون غير همزة ، لأن الهمزة ثقيلة ، وبالتضعيف يتضاعف الثقل وكل منهما أعني الساكنين وتضاعف الثقل منتفٍ ، ولأن في تضعيف (ما في آخره) "همزة عود المرفوض في كلامهم ، فإنهم رفضوا التضعيف في الهمزة في التركيب . ألا تراهم لم يصوغوا منها نحو : «رددت» .

\* فصل \* وَيَعْضُ الْعَرَبُ يُحَوِّلُ ضَمَّةَ الْحَرْفِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ  
وَكَسْرَتَهُ عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ دُونَ الْفَتْحَةِ فِي غَيْرِ الْهَمْزَةِ فَيَقُولُ: هَذَا بَكْرٌ،  
وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ، وَيُجْرِي أَيْضاً فِي حَالِ التَّعْرِيفِ قَالَ:

فإن قلت: التقاء الساكنين في الوقف شائع سائع نحو: هذا بَكْرٌ فما لك قد  
نفيت التقاءهما في الوقف؟

قلت: قد احتزرتُ عن هذا السؤال بقولي قبل يلتقي ساكنان فيما قبل الآخر،  
فإذا التقيا فيما قبل الآخر وسكن الآخر يلتقي ثلاث سواكن وهم إنما أجازوا في  
الوقف التقاء الساكنين لا السواكن.

فإن قلت: «فما تقول في جواز التضعيف في نحو حمّاد مع التّقاء ثلاث  
سواكن؟

قلت: الوقف يربى على الوصل بساكن، ألا ترى إلى جواز قولك هذا بَكْرٌ  
بالساكنين ونحو «دأبه» بساكنين أولهما حرف لين والثاني مدغم جائز في الوصل،  
فيجوز أن يجتمع في الوقف ثلاثة ساكنة، أولهما حرف مدّ، إذ الوقف يمتد فيه  
النَّفْسُ فيُقَوَّى على التلَفُّظِ بساكنين، بخلاف حالة الوصل، فانت إذا أخذت في  
متحرك بعد ساكن فبقيت ممنوعاً من مَدِّصَوْتِكَ ولم تقدر على أن تتلفظ بساكنين،  
وإن شئت فَسَكَّنَ العين والفاء من «جعفر» وقل: «رأيت جَعْفُوكَ» يتضح لك أن ذلك  
عَبء على لسانك ثَقِيل.

قوله: «وبعضُ العرب يحول إلى . . . . قوله دون الفتحة».

من العرب من يستثقل التّقاء الساكنين في الوقف كما يستثقله في الوصل،  
فيحول حركة الحرف الموقوف عليه إذا كانت ضمة أو كسرة على الساكن قبله.

فالحاصل أن شرائط التحويل أن يكون ما قبل الآخر ساكناً لتعذر نقل الحركة  
إلى المتحرك، لأن المتحرك لا يتحرك، ولانتفاء علة التحويل يتحرك ما قبل الآخر



## تَحْفِرُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدِي الشُّعْرُ وَالنَّبْلُ سِتُونُ كَأَنَّهَا الْجَمْرُ يُرِيدُ الشُّعْرَ وَالْجَمْرَ .

وهي التقاء الساكنين وأن يكون مضموماً، أو مكسوراً، أو مطلقاً، أو مفتوحاً غير منون في الهمزة، (ولا يكون مفتوحاً في غير الهمزة أصلاً، لأنه إذا كان مفتوحاً في الهمزة وفي غير الهمزة) <sup>(١)</sup> لم يخل أن يكون منوناً أو غير منون، فالمنون أمره ظاهر، لأن حركته واجب بقاؤها على محلها، فكيف يستقيم نقلها؟، فإن كان بغير تنوين في غير الهمزة فلا بد أن يكون معه ما ينوب مناب التنوين، فتتزل منزلة المنون فجري مجراه، ولأن حذف التنوين فيه عارض، وليس كذلك غير المنون من المهموز في الحكم، بل حكمه حكم المرفوع والمجور لأن الهمزة مستقل سكونها مع سكون ما قبلها، فكان نقل حركتها إلى ما قبلها لما في النطق بها ساكنة بعد الإسكان من الثقل مناسباً معتقداً معه ترك اعتبار ذلك الأصل المعتبر في غير المهموز، ألا ترى أنك إذا وقفت على قولك: (رَأَيْتُ الْخَبْءَ) بالإسكان أدركت فيه من الثقل ما ليس في: (رَأَيْتُ الْبَكْرَ) بالإسكان، فلذا أخذت الهمزة المفتوحة غير المتونة في الوقف عليها حكم المرفوع والمجور في هذا الباب.

٦٣٣ - الحَفَرُ : الدَفْعُ <sup>(٢)</sup>، والشُّعْرُ : جمع شعراء وهي التي عليها شعر، والنبل : السهام، وهي مؤنثة.

وقوله : «كَأَنَّهَا الْجَمْرُ» . . . . .

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف .

(٢) هـد إشارة إلى استشهاد الرمخشي بقول الشاعر

تَحْفِرُهَا الْأَوْتَارُ وَالْأَيْدِي الشُّعْرُ      وَالنَّبْلُ سِتُونُ كَأَنَّهَا الْجَمْرُ

والشاهد فيه قوله : «الشُّعْرُ وَالْجَمْرُ» وأصلهما الشُّعْرُ وَالْجَمْرُ سكون وسطهما . لأنه لما وقع

عليهما السكون نقل حركة الآخر وهي الضمة إلى ما قبل الآخر والمعنى تحركت تلك

نفس الأوتار والأيدي الكثيرة الشعر فزمت سهم كأنها الجمر ونبت من الرجز وقد ذكر

من بعض في شرحه ٩ - ٧٠ - ٧١ من غير عرو

وَنَحْوُهُ قَوْلُهُمْ : اضْرِبْهُ وَضَرَبَتْهُ قَالَ :

عَجِبْتُ وَالذَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَنَزِي سَبَنِي لَمْ اضْرِبْهُ  
وَقَالَ أَبُو النَّجْمِ :

**\*\* فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا رَحْلَهُ \*\***

**\* فصل \* وَلَا تَقُولُ رَأَيْتُ الْبَكَرَ**، وفي الهَمْزَةِ تُحَوِّلُهُنَّ جَمِيعًا فَتَقُولُ  
هَذَا الْخَبْرُ، وَرَأَيْتُ الْخَبَأَ، وَمَرَرْتُ بِالْخَبِيءِ، وَكَذَلِكَ الْبَطْوَةُ وَالرُّدْؤُ،  
وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَفَادَى وَهَمَّ نَاسٌ مِنْ تَمِيمٍ مِنْ أَنْ يَقُولُوا هَذَا الرُّدْؤُ وَمِنْ  
الْبُطْيَاءِ فَيَفِرُّ إِلَى الْإِتْبَاعِ فَيَقُولُ مِنَ الْبَطْوِ بَضْمَتَيْنِ وَهَذَا . . . . الرَّدِيءُ  
بِكَسْرَتَيْنِ .

أَي كَانِ السَّهَامِ جَمْرَاتِ :

لأنها تخرق الموضع الذي تصيبه، والضمير في «تحفزها» للقوس .  
قوله : «اضْرِبْهُ وَضَرَبَتْهُ . . . . .» .

لأن الوقف لا يكون على المتحرك، والهاء متحرك، إلا أن ما قبله ساكن فاستقل  
اللفظ بهما ساكنين فَسَكَنَ الهاء للوقف، وصير إلى تحريك ما قبله لإزالة اجتماع  
الساكنين فحرك بحركة الهاء، لأن نقل حركته إلى ما قبله أولى من أن يؤتى بأجنبية .  
٦٣٤ - التَّزْحِيلُ<sup>(١)</sup> : التباعد، يقال زحل عنه أي تَنَحَّى .

قوله : «وَلَا تَقُولُ رَأَيْتُ الْبَكَرَ . . . . .»  
لأن تحويل الفتحة فعلاً كلا فعل ، إذ الفتحة سكون من وجه لكونها جزء الألف ،  
فلو حولت فكأنك نقلت السكون إلى الكاف الساكنة .

(١) هذا إشارة إلى استشهد الزمخشري بقول أبي النجم :

فَقَرَّبْنِ هَذَا وَهَذَا رَحْلَهُ ، وهو من شواهد الكتاب ٤ : ١٨٠ ، وروايته هناك (أَرْجَلُهُ) والرجز  
في العقد الفرید ١ : ١٧٢ وهو في صفة فرس سابق ، والشاهد فيه نقل حركة هاء (رَحْلَهُ)  
إلى اللام قبلها - وانظر ابن يعيش ٩ : ٧١ .

**\* فصل \*** وَقَدْ يُبْدِلُونَ مِنَ الهمزة حَرْفَ لَيْنٍ تَحْرُكُ مَا قَبْلَهَا أَوْ سَكَنَ، فَيَقُولُونَ: هَذَا الْكُلُّو وَالخَبُّو والبُطُو والرَّدُّو، وَرَأَيْتُ الْكَلَا وَالخَبَا والبَطَا والرَّدَا، وَمَرَرْتُ بِالْكَلَى وَالْخَبَى وَالْبَطَى والرَّدَى، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ هَذَا الرَّدَى، وَمَرَرْتُ بالبُطُو فَيَتَّبِعُ، وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَقُولُونَ: الْكَلَا فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ، لَأَنَّ الهمزة سَكَنَهَا الْوَقْفُ وَمَا قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ، فَهُوَ كِرَاسٍ، وَعَلَى هَذِهِ الْعِبْرَةِ يَقُولُونَ فِي أَكْمُو أَكْمُو وَفِي أَهْنِي أَهْنِي كَقَوْلِهِمْ جُونةٌ وَذِيبٌ.

**\* فصل \*** وَإِذَا أُعْتَلَّ الْآخِرُ وَمَا قَبْلَهُ سَاكِنٌ كَأَخِرِ ظَنِي وَذَلُو فَهُوَ كَالصَّحِيحِ ..

قوله: «يفرّ إلى الإتياع . . . . .».

إذ ليس في الأسماء «فعل» بضم الفاء وكسر العين، ولا «فعل» على العكس.

قوله: «مررت بالبُطُو . . .»<sup>(١)</sup>.

فَتَتَّبِعُ هذا كالإتياع في الفصل الأول إلا أن الإتياع هنا مع تخفيف الهمزة ولا تخفيف فيما سبقه.

قوله: «وعلى هذه العبرة . . .».

أي أهل الحجاز كما يقبلون الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا، كذلك يقبلون الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها واوا، والمكسور ما قبلها ياء يقولون في «أَكْمُو» بالهمزة «أَكْمُو» بالواو وفي أَهْنِي: أمر من هَنَأَ الطعام: أَهْنِي بالياء .  
جونة: حُقَّةُ العطار<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر شرح الشافية للروصي ٣١٣: ٢ وسبويه ٤: ١٧٦ - ١٧٩.

(٢) الخونة والحونة: سلة مستديرة معشاة أداما يحمل فيها الطيب والنبات والجمع حُونٌ وحُونٌ.

وكان المحدث يسنحس نرك الهمزة انظر لسان العرب (حَن، حُون)

... وَالْمُتَحَرِّكَ مَا قَبْلَهُ إِنْ كَانَ يَاءٌ قَدْ أَسْقَطَهَا التَّنْوِينُ فِي نَحْوِ: قَاضٍ  
وَعَمٍ وَجَوَارٍ فَالْأَكْثَرُ أَنْ يُوقَفَ عَلَى مَا قَبْلَهُ فَيُقَالُ قَاضٍ وَعَمٌ وَجَوَارٌ. وَقَوْمٌ  
يُعِيدُونَهَا وَيَقْفُونَ عَلَيْهَا فَيَقُولُونَ: قَاضِي وَعَمِي وَجَوَارِي، إِنْ لَمْ يُسْقَطْهَا  
التَّنْوِينُ فِي نَحْوِ: الْقَاضِي، وَيَا قَاضِي، وَرَأَيْتُ جَوَارِي، فَالْأَمْرُ  
بِالْعَكْسِ ...

قوله: «فهو كالصحيح ....».

لما جرى مجرى الصحيح في الحركات الإعرابية جرى مجراه في الوقف فلم  
يختص بحكم من جهة الإعلال، فوقفت فيهما على الواو والياء وقفك على الراء  
من بَكْرٍ.

قوله: (والمتحرك ما قبله إِنْ كَانَ يَاءٌ إِلَى آخِرِهِ).

الاسم المعتل المتمكن مما قبل آخره متحرك لا يكون آخره إلا ياء أو ألفا. ليس في  
الاسم المتمكن ما آخره واو قبلها حركة لأنها إِنْ كَانَتْ فَتَحَةٌ تَقْلِبُ أَلْفًا، وَإِنْ كَانَتْ  
كَسْرَةٌ تَقْلِبُ يَاءً، وَإِنْ كَانَتْ ضَمَّةٌ تَقْلِبُ الضَّمَّةَ كَسْرَةً، فَتَقْلِبُ الْوَاوُ يَاءً كَالْأَذْلِيِّ فِي  
الْأَذْلُو، وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْ إِلَّا الْيَاءُ وَالْأَلْفُ. وَمَا آخِرُهُ وَاوٍ مِنْ غَيْرِ الْمَتَمَكِّنِ نَادِرٌ، وَحُكْمُهُ  
فِي الْوَقْفِ كَحُكْمِهِ فِي الْوَصْلِ، وَلِذَا لَمْ يَذْكُرْهُ.

قوله: «فالأكثر أن يوقف على ما قبله فيقال: قاضٍ...».

لأن الوقف يقتضيه حذف كقولك: «فمِ مَرَدَت بَرِيدٍ» بالحركة والتنوين. «بَرِيدٌ»  
بِالسَّكُونِ، وَلِأَنَّ حَذْفَ التَّنْوِينِ عَارِضٌ فَكَأَنَّهُ مُوجُودٌ، وَمِنْ قَالَ: قَاضِي زَعَمَ أَنَّ  
ذَهَابَ الْيَاءِ كَانَ لِمَلَاقَاتِهِ التَّنْوِينِ، وَهُمَا سَاكِنَانِ، فَلَمَّا حَذَفَ التَّنْوِينُ عَادَ الْيَاءُ<sup>(١)</sup>.  
وَيَقْوَى الْوَجْهَ الْأَوَّلُ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْوَقْفَ غَيْرُ مُنَافٍ لِلتَّنْوِينِ، فَلَا يَقْتَضِي سَقُوطَهُ  
مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، فَيَكُونُ ثَابِتًا فِي التَّقْدِيرِ فَيَلْزَمُ أَنَّ يَثْبِتَ حُكْمَهُ وَهُوَ أَنَّ لَا يُعَادُ الْيَاءُ،

(١) فِي الْأَصْلِ: «الْوَاوُ وَصَوَابُهُ الْمَثْبُتُ مِنْ ع وَف».

## ... وَيُقَالُ يَأْمُرِي لَا غَيْرُ .

كما أن حركة التاء في «رَمَتِ الْمَرْأَةُ» لما كانت عارضة جعل وجودها كعدمها، وبقي حكم السكون وهو ذهاب الألف من «رَمَاتِ الْمَرْأَةُ» وفي نحو: «القاضي» باللام. الأكثر في الرفع والجر ترك الحذف، لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض موجب لحذفها. ومنهم من يقول القاض بحذف الياء (حرصا على الفصل بين الوقف والوصل)<sup>(١)</sup> مع إثار التخفيف، والوقف مظنة للتخفيف، فالحذف هنا نظير الإثبات فيما سبق في القلة. ، والإثبات نظير الحذف في الحسن والكثرة، أما في حال النصب فالإثبات لا غير، لأن الياء تتحرك في الوصل فبمجيء الوقف ذهبت الحركة وبقي الياء.

وفي (ياء قاضي) مذهبان :

إثبات الياء لأن هذا موضع صين عن دخول التنوين فصار كالقاضي باللام. والثاني الحذف نحو: يا قاض وهو مذهب يونس<sup>(٢)</sup> وحجته أن النداء لما جاء فيه مالا يكون في غيره من الحذف وهو الترخيم كان أن يجوز حذف يائي في الكلام أولى. أما نحو (يأمرِي) : ففيه الإثبات لا غير<sup>(٣)</sup> إذ لو سقطت الياء بقي الاسم على حرف واحد وهو الفاء، فآثروا الإثبات لتسلم الكلمة عن الإجحاف بذهاب الحرفين : الهمزة والياء، لأن أصله «مُرِّي» على زنة «مرجي».

ونحو: جوار بمنزلة «قاضي» ، لما ذكرنا أن الياء حذف حذفًا لازماً كما في

- (١) في الأصل : «حرصا على الوصل بين الوصل والوقف» والمشت من ع و ف
- (٢) انظر سيويه ٤ : ١٨٤ : قال : «وسألت الخليل عن القاضي في النداء فدل أختارها قاضي، لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي . وأما يونس فقال : يا قاض وفول يوس أقوى، لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أحدر، لأن النداء موضع حذف بحذف التنوين ويقولون : يا حار، ويا صاح ، ويا علاء أقل
- (٣) هذا هو رأي الخليل ويونس قال سيويه رواية عنهما «وقال في مُر، إذا وقف هذا مُرِي، كرهوا أن يَحُلُوا بالحرف فيحذفوا عليه دهاب الهمزة والياء، فصار عوم يُريد مفعِل من آتية الكتاب ٤ : ١٨٤

... وَإِنْ كَانَ أَلِفًا قَالُوا فِي الْأَكْثَرِ الْأَعْرَفِ : هَذِهِ عَصَا وَحُبْلَى ،  
وَيَقُولُ نَاسٌ مِنْ فَرَازَةَ وَقَيْسٍ : حُبْلَى بِالْيَاءِ وَبَعْضُ طَيِّبٍ : حُبْلُو بِالْوَاوِ ،  
وَمِنْهُمْ مَنْ يُسَوِّي فِي الْقَلْبِ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ ، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ  
بَعْضَهُمْ يَقْلِبُهَا هَمْزَةً فَيَقُولُ هَذِهِ حُبْلًا وَرَأَيْتُ حُبْلًا وَهُوَ يَضْرِبُهَا ، وَأَلِفٌ  
عَصَا فِي النَّصْبِ هِيَ الْمُبْدَلَةُ مِنَ التَّنْوِينِ ، وَفِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ هِيَ الْمُنْقَلَبَةُ  
عِنْدَ سَيِّبُوهِ . وَعِنْدَ الْمَازِنِيِّ هِيَ الْمُبْدَلَةُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ .

«الدَّاعِ» وتَوْنُ الاسم ، فيكون تنوينه بمنزلة تنوين «قاصٍ» فيحذف ياءه في الرفع  
والجر .

وفي النصب : رأيت جوارِي ، كَرَأَيْتُ الْقَاضِيَّ .

قوله : «في الأكثر الأعرف هذه عصا . . .» .

الألف في آخر الاسم المتمكن إذا كان الاسم مما لا يدخله التنوين فحالها  
واحدة لا تختلف في الوصل والوقف كما تقول : «هذه حُبْلَى يا هذا» في الوصل ،  
كذلك تقول : «هذه حُبْلَى» في الوقف ، ومنهم من يبدل الألف ياءً نحو : «هذه  
حُبْلَى» لأن الياء أبين من الألف وأخف من الواو ثم بعضهم قد يُبدلها واواً لأنها أبين  
نحو : «حُبْلُو» .

ومنهم من يُسَوِّي أي يقول : «هذه حُبْلَى زيد» و«حُبْلُو زيدٍ آخر» ، إجراءً للوصل  
مجري الوقف .

وإن كان الاسم مما يدخله التنوين : فعند صاحب الكتاب<sup>(١)</sup> ، أن التنوين في  
نحو «عصاً» في الرفع والجر حذف حذفاً لازماً ، وأن الألف لام الفعل ، كما حذف  
من «زيد» في قولك : «هذا زيد» و«مررتُ بزيد» .

وتقول : «رَأَيْتُ عَصَا» الألف بدل من التنوين كما في : (رَأَيْتُ زَيْدًا) ، وعند أبي

(١) سيبويه ٣ : ٣٨٦ .

عثمان المازنيّ الألف عوض من التنوين في الأحوال. (وعند المبرد<sup>(١)</sup>) إنها الألف الأصلية في الأحوال الثلاث، ولم يذكر قوله<sup>(٢)</sup>.

وحجة سيبويه: أن الأصل الصحيح، فلما ثبت الإبدال في النصب، (والحذف في الرفع والجس<sup>(٣)</sup>)، وجب أن يعتبر ذلك في المعتل لأن الإعلال فرع على التصحيح، فالأصل «عَصَوْ» صير إلى الألف للاستتقال فيعتبر حكم الأصل.

وحجة المازنيّ<sup>(٤)</sup>: أنهم خَصَّوا الإبدال بحال النصب في الصحيح لأنه يفضي إلى الألف الذي هو الأخف، وقصدوا بالإبدال أن لا يسقط علم التمكن رأساً، ولم يبدلوا في الرفع والجس لثقل الواو والياء وحصول اللبس في «رأيت زيدي» وذلك غير موجود هنا، لأن ما قبل التنوين في «عصا» مفتوح في كل حال فإبداله ألفاً لا يجلب ثقلًا ولا لبسًا.

ووجه المبرد أنه قد أثبت إمالة «رحى» في الأحوال فلو كانت ألف تنوين لما صحَّ إمالتها.

ولأن الكتاب يكتبونها بالياء في الأحوال.

ولأنها تقع في المقصور قافية في الأحوال، فما ذكره المازني غير مستقيم، فالضمة والكسرة مقدرتان في الرفع والجس، فلا يلزم من قلب التنوين ألفاً للفتحة عند انتفاء الضمة والكسرة لفظاً وتقديراً إبدالها ألفاً مع حصولها تقديراً.

وما ذكره المبرد إنما يستثبت له أن لو كان متفقا عليه، وإنما يفعل ما ذكر من الإمالة والكتابة والقافية من يعتقد الاعتداد بالياء التي هي لام الكلمة، وإلا فالوجه

(١) المقتضب ٣، ٤٠.

(٢) ما بين القوسين من نسخة ف فقط.

(٣) في ف: «والحذف في الرفع والحرفية» والمشت من الأصل وع

(٤) انظر رأي المازني في كتاب «الإصاح» في شرح المفصل، ٣١٠-٣١١.

**\* فصل \* وَالْوَقْفُ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي**  
**اِغْتَلَّتْ لَامُهُ بِإِثْبَاتِ أَوَاخِرِهِ نَحْوُ: يَغْزُو وَيَرْمِي ، وَعَلَى الْمَجْزُومِ**  
**وَالْمَوْقُوفِ مِنْهُ بِالْحَاقِ الْهَاءِ نَحْوُ: لَمْ يَغْزُهُ وَلَمْ يَرْمِهِ ، وَلَمْ يَخْشَهُ ، وَاغْزُهُ**  
**وَارْمِهِ وَاخْشَهُ .**

أن لا يمال مثل «رحى» في النصب، ولا يكتب بالياء ولا يجعل قافية، والفرق بين باب «عصا» وباب «قاض»: في ردّ الألف هنا وبقاء الياء محذوفة على قول من يرى أنها الألف خفيفة والياء ثقيلة، فاعتذر رد الخفيفة دون الثقيلة، وإن كان التنوين فيهما عارضا.

وعلى قول من يرى أنها ألف التنوين ظاهر مما قبل الآخر هنا مفتوح بخلاف القاضي.

أما على قول من يرى الفرق، فالفارق هو الفرق الأول في الرفع والجرح والثاني في النصب:

قوله: «بإثبات أواخره . . . .» .

لأنه ليس مما يلحقه التنوين في الوصل فيحذف شيء، بخلاف نحو «قاضٍ والوقف يقتضي السكون، وهذه الحروف سواكن ولم يكن للوقف من القوة ما يدعو إلى حذف الحروف الأصلية حذفاً مطرداً، ألا ترى أنه ليس بإعراب كالجزم ولا ببناء مختص بباب فيكون علماً لمعنى كالوقف في الأمر، وإنما هو سكون تستريح إليه، وتجم به لسانك فلا يجب أن يحذف له في كل موضع.

والفرق بين «يغزو» و«يرمي» وبين «القاضي» على اللغة القليلة: أن حذف الواو والياء فيهما للدلالة على الجزم، فلو حذفنا فيهما للتخفيف لأدى إلى اللبس.

بخلاف باب «القاضي» فإن حذف الياء منه لا دلالة فيه فلا يلزم من التخفيف في موضع لا لبس فيه التخفيف في موضع فيه لبس، وليس في الواو والياء في



... وَبِغَيْرِ هَاءٍ نَحْوُ: لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَزِمَ ، وَاغْزُ ، وَازِمَ ، إِلَّا مَا أَفْضَى  
 بِهِ تَرْكُ الْهَاءِ إِلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِلْحَاقُ نَحْوُ: قَهْ ، وَرَهْ .  
 \* فصل \* وَكُلُّ وَابٍ أَوْ يَاءٍ لَا تُحْدَفُ ، تُحْدَفُ فِي الْفَوَاصِلِ  
 وَالْقَوَافِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾ وَ﴿يَوْمَ النَّادِ﴾  
 وَ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ﴾ وَقَوْلِ زُهَيْرٍ:  
 \* وَيَغْضُ الْقَوْمُ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَغْزُ \*

«يغزو» و«يرمي» روم ولا إشمام، لأن حروف اللين لا تحرك إذا كان ما قبلها من جنسها في الوصل، فكذا لا يطلب فيها ما يقارب الحركة في ضد الوصل، لأنك إنما رمت الحركة في نحو: «زيد» في الوقف، لأن الحركة استقرت فيه عند الوصل.  
 قوله: «لم يَغْزُ وَاغْزُ» . . . . .

فالهاء هنا قد جعلت عوضاً عن المحذوف، وإن كانت هاء الاستراحة والتبيين، وهذا أصل مطرد في كل ما كانت حركته بنائية، ما خلا مبنياً حركته مشبهة بحركة الإعراب كالماضي، والمنادى المفرد المضموم والنكرة المبنية في نحو: لا رجل، لا يقال: «ضَرَبَهُ» ولا «يَا زَيْدَهُ»، ولا «يَا رَجُلَهُ»، لأن الماضي بُنِيَ على الحركة لشبهه بالمعرب، وهو المضارع فَتَنَزَّلَ منزلة المعرب بخلاف الحركة في «لَمْ يَغْزُ» فإنها لا شبه لها بحركة الإعراب، فوضح الفرق.

ومنهم من يزعم أن إلحاق الهاء بالماضي إنما امتنع لشبهه بهاء الضمير من غير حاجة وفي المضارع اغتفر إلحاقها به لكونها عوضاً عن المحذوف عند الجزم، وليس ببعيد.

ومن العرب من يقول: (لم يَغْزُ) مع اجتماع الساكنين.  
 قوله: «فه» . . . . .

وَأَنْشَدَ سَبِيحُهُ :

لَا يُبْعِدُ اللَّهُ إِخْوَانًا تَرَكْتُهُمْ      لَمْ أَدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعَ  
أَيُّ صَنَعُوا .

إنما وجب إلحاق الهاء لضرورة أنه لا بد من حرفٍ يُبْتَدَأُ به ، وآخرُ يُوقَفُ عليه إذ لو التمسنا أن تجمع بين الوقف والابتداء في حرف واحد كنت كمن يطلب اللفظ بالحرف متحركاً وساكناً في حالة وذلك ممتنع . فكذا هذا .

وكذا قولك : «لَا تَقَعْ» يجب الإلحاق حتى لا تبقى الكلمة على حرف واحد ساكن ، كما لم يقولوا «يَأْمُرُ» في (يَأْمُرِي) <sup>(١)</sup> .  
قوله : «تحذف في الفواصل . . . . .» .

أي القوافي مخصوصة بحذف الياء والواو نحو قوله <sup>(٢)</sup> :

..... ثُمَّ لَا يَفْرُ      - ٦٣٥ -

لكون النظام مضطرباً في منظومته ، والفواصل تقفو القوافي . في ذلك ، لأن الفاصلة في الآية بمنزلة القافية في الشعر .

ولا يكون هذا الحذف في الألف ، لأنها خفيفة ترفقه اللسان .  
ومن تشبيه الفواصل بالقوافي قراءة من قرأ ﴿قَوَارِيرًا﴾ <sup>(٣)</sup> كأنه يجعل التنوين فيه بمنزلة التنوين في قوله «وَالْعِثَابِينَ» النائب مناب حرف الإطلاق .

(١) في الأصل : «ياعامري» والمثبت من ع وف .

(٢) قائله زهير - انظر ديوانه ص ٩٤ والبيت من الكامل . وهو بتمامه :

وَأَرَاكَ تَفْرِي مِمَّا خَلَقْتَ وَبَعْدَ      ضُ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ

والبيت في مدح هرم بن سنان . ومعنى تفرى : تقطع . وتخلق : تقدر . قال ابن يعيش في شرحه ٧٩ : ٩ يقال ما كل من خَلَقَ يَفْرِي ، أي ما كل من قدر قطع وهو مثل يضرب لمن يعزم ولا يفعل ، والشاهد فيه إسكان الراء من يَفْرُ وحذف الياء فيمن لم يطلق القافية .

(٣) سورة الإنسان آية ١٥ .

**\* فصل \* وَتَاءُ التَّائِيثِ فِي الْأَسْمِ الْمُفْرَدِ تُقْلَبُ هَاءً فِي الْوَقْفِ نَحْوُ:**  
**غُرْفُهُ، وَظَلْمُهُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهَا تَاءً قَالَ :**  
**\* بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظَهَرَ الْحَجَفَتِ \***

قال بعض المحققين<sup>(١)</sup> للفواصل والقوافي شأن في جواز الحذف ليس لغيرهما، ولذا يحذف معهما مالا يحذف مع غيرهما، وسببه قصد تناسب الفواصل بعضها مع بعض إن كان بعضها محذوفاً أو قصد التخفيف فيها لتعديدها، ثم قال مُثْلُ بِمِثْلِ (الْمُتَعَالِ) <sup>(٢)</sup>، وإن كان حذفه في غير الفواصل سائغاً، إلا أنها ليست باللغة القوية، فتمثيله إذا به إنما هو على لغة من يشبها في غير الفواصل، وكذا (التَّنَادِ) <sup>(٣)</sup> وأما (يَسِرُ) <sup>(٤)</sup> (وَيَقْرُ) <sup>(٥)</sup> وَصَنَعَ، فواضح في التمثيل، إذ لولا كونه في الفواصل والقوافي لم يَقَوْ حَذْفُهُ.

قوله :

٦٣٦- ..... مَا صَنَعَ <sup>(٦)</sup>

أي ما صنعوا، فأنت إذا قلت: «صنعوا»، لم يُدْرَ أو اصل أنت أم واقف، فإذا حذفت الواو علم أنك واقف ونظيره التنوين الغالي، بل هذا أولى من ذلك، لأن حال الوقف أنقص من حال الوصل.

قوله : «نحو غُرْفُهُ...»

تاء التائيث في الاسم «تقلب هاءً إن كان مفرداً وَتَقْرُ على حالها إن كانت في

(١) هو ابن الحاجب في كتابه «الإيضاح في شرح المفصل» ٢: ٣١٣ - ٣١٤.

(٢) سورة الرعد آية ٩.

(٣) سورة غافر آية ٣٢. (٤) سورة الفجر آية ٤.

(٥) ما بين القوسين من نسخة ف وهو آخر بيت زهير الذي مر قبل قليل.

(٦) البيت من السبط وقائله تميم بن مقبل - انظر ديوانه ص ١٦٨ وشرح شواهد الشافية ص

٢٣٦ وابن يعيش ٩: ٧٨، والبيت شمامه:

لا يَتَعَدُّ اللَّمَّةُ أَصْحَابًا تَرَكْنَهُمْ لَمْ أَقْدِرْ بَعْدَ عِدَّةِ النَّاسِ مَا صَنَعُ

... و«هَيْهَاتَ» إِنَّ جُعِلَ مُفْرَدًا وَقِفَ عَلَيْهِ بِالْهَاءِ وَإِلَّا فَبِالْتَّاءِ، وَمِثْلُهُ فِي اخْتِمَالِهِ الْوَجْهَيْنِ اسْتَأْصَلَ اللَّهُ عِرْقَاتِهِمْ وَعِرْقَاتَهُمْ.

والجمع كمسلمات، وكذا إن كانت في الفعل فرقاً بين المفرد والجمع وبين الاسم والفعل.

أما انقلابها إلى الهاء، فلأن الهاء في طرف المخارج، والتاء تزداد طرفاً لتكون خلفاً من الواو التي هي أختها في المواضع التي لا تصلح فيها.  
قوله<sup>(١)</sup>:

٢٨٦٦ م - بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ

بمعنى رُبَّ.

ومثله قوله:

٦٣٧٧ م - بَلْ مَهْمَهٍ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمَهٍ<sup>(٢)</sup>.

وَجَوَزُ كُلِّ شَيْءٍ: وَسَطُهُ، والجمع أجواز، ويقال للترس إذا كان من جلود ليس فيه خشب ولا عقب حَجَفَةٌ، وجمعها حِجَفٌ.  
قوله: «وَهَيْهَاتَ...».

إِنَّ جُعِلَ جَمْعًا قُدِّرَ أَنَّهُ هَيْهَاتَ حَذَفَتْ يَأْوُهُ الَّتِي هِيَ اللَّامُ فَيَكْسُرُ عِنْدَ النَّصَبِ وَرَوَايَتُهُ فِي سَبْيُوهِ بِتَحْقِيقِ عَبْدِ السَّلَامِ هَارُونَ (مَاصِّنٌ) بِالتَّسْكِينِ.

والشاهد فيه حذف الواو التي هي ضمير والمراد ما صنعوا اجتزاء بالضمة عنها.

(١) هو سؤر الذئب كما جاء في شرح شواهد الشافعية للبغدادى ص ٢٠٠ - ٢٠١ والبيت بتمامه:

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتِ وَيَعْدُهُ:

قَطَعْتُهَا إِذَا الْمَهْمَا تَجَوَّفَتِ

والجوز: الوسط، والتهاء: المفازة التي يتبني فيها سالكها، والحَجَفَةُ: الترس، والمها:

جمع مهاة، وهي البقرة الوحشية. وَتَجَوَّفَتِ: دَخَلَتْ فِي الْكِنَاسِ. والمعنى: شبه التيهاء بظهر الترس في الملاسة، والشاهد فيه أنه وقف على تاء التانيث تاءً والقياس أن يقف عليها هاء - وانظر الشاهد ص ٦٧٢ - ٦٧٣.

(٢) البيت مختلف في نسبته أهو للعجاج أم لولده رؤبة وقد أشار إلى هذا الخلاف البغدادى في شرح شواهد الشافعية ص ٢٠٢ بقوله: «وهذا البيت نسب إلى رؤبة، ورجعت إلى ديوانه

\* فصل \* وَقَدْ يَجْرِي الْوَصْلُ مَجْرَى الْوَقْفِ، مِنْهُ قَوْلُهُ :

\* مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصْبَا \*

وَلَا يَخْتَصُّ بِحَالِ الضَّرُورَةِ، تَقُولُ: ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ .

\* فصل \* وَتَقُولُ فِي الْوَقْفِ عَلَى غَيْرِ الْمُتَمَكِّنَةِ أَنَا بِالْألفِ، وَأَنَّهُ بِالْهَاءِ، وَهُوَ بِالْإِسْكَانِ وَهُوَ بِالْحَاقِ الْهَاءِ، وَهَهُنَا وَهَهُنَا . . .

---

كمسلمات، ويقف عليه بالتاء، فوزنه فعلات والأصل فعَلَلَات، وإن كان مفردا فهيهات على هَيْهَيْهَ فَعَلَّلَهُ من المضاعف كالقَلْقَلَةِ فالوقف بالهاء .  
قوله : «عِرْقَاتِهِمْ . . .» .

إِذَا قَالَ عِرْقَاتِهِمْ بالنصب : فبمنزلة : سِعْلَةٌ فالألف للإلحاق والتاء لتانيث واحدة .

وَإِذَا قَالَ عِرْقَاتِهِمْ بالكسر كان جمعا، كأنه جَمْعُ عِرْقَةٍ، والوقف بالهاء في الأول كما في مسلمة، وبالتاء في الثاني كما في مسلمات، والعِرْقَةُ : الأصل، قال الميداني<sup>(١)</sup> روي أنها مأخوذة من العِرْقَةِ، وهي الطَّرَةُ تنسج فتدار حول الفسطاط فتكون كالأصل له . ويجمع على عِرْقَاتٍ، وكذلك أصل الحائط يقال له : العرق . قال اللَّيْثُ<sup>(٢)</sup> : الْعِرْقَةُ مِنَ الشَّجَرِ : أَرْوُؤُهُ الْاَوْسَطُ، وَمِنْهُ تَنْشَعِبُ الْعُرُوقُ وَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ فَعْلَاةٍ .

قوله : «وقد يجري الوصل مجرى الوقف . . .» .

لما قرع سمعك غير مرة أن الضد يحمل على الضد .

قوله : «ثلاثة أربعة . . .» .

---

فلم أجده فيه، ونسب إلى والده العجاج، قال العيني : لم أحده في ديوانه، واه أعمه، أ. هـ، والشاهد فيه استعمال بل بمعنى رب كما جاء في البيت السابق له  
(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ١ : ٦٢ (٢) انظر قول الليث في لسان العرب عرق

... وَهَؤُلَاءِ إِذَا قُصِرَ، وَأَكْرَمْتُكَ، وَأَكْرَمْتُكَ، وَغَلَامِي  
وَضَرْبَتِي وَغَلَامِيَّةَ وَضَرْبَتِيَّةَ بِالْإِسْكَانِ وَالْحَقَاقِ الْهَاءِ فِيمَنْ حَرَكٌ فِي  
الْوَصْلِ، وَغَلَامٌ وَضَرْبَتَيْنِ فِيمَنْ أُسْكِنَ فِي الْوَصْلِ، وَفِي قِرَاءَةِ أَبِي  
عَمْرٍو: «رَبِّي أَكْرَمَنْ وَأَهَانَنْ»، وَقَالَ الْأَعَشَى:

وَمِنْ شَانِيءٍ كَاسِفٍ وَجْهُهُ إِذَا مَا انْتَسَبْتُ لَهُ أَنْكَرَنَ

هذا بيان أن إجراء الوصل مجرى الوقف غير مختص بحال الضرورة.

قوله: ﴿لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ ..... ﴿<sup>(١)</sup>﴾.

الأصل: «لكن أنا» ثم خفف الهمزة فنقل حركتها إلى النون الساكنة نحو لكتنا،  
فالتقى مثلان فادغم، فقليل: لكن بغير الألف. ومن ألحق الألف فكانه ضرب من  
إجراء الوصل مجرى الوقف. وَيُحَسِّنُهُ أمر آخر، وهو أن الألف تدل على أن الأصل  
لكن أنا، وبغير الألف يلزم الالتباس بينه وبين لكن المشددة.

قوله: «أنا بالألف ...».

الألف: علم الوقف فيه ونحو قوله<sup>(٢)</sup>:

٦٣٨- فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَافِي .....

على إجراء الوصل مجرى الوقف، والهاء تعاقب الألف، كأنه لقرب مخرجهما  
ومنه حديث حاتم: «فَرَدِي أَنَّهُ»<sup>(٣)</sup>.

قوله: «وهؤلاً ...».

فيمن قصر الوقف عليه بالألف كآلف «حُبْلَى» إذ ليس فيه تنوين فيبدل.

(١) سورة الكهف آية ٣٨.

(٢) هو الأعشى - انظر ديوانه ص ٨٩ ولسان العرب (نحل) ورواية البيت بتمامه في الديوان:

فَمَا أَنَا أَمْ مَا انْتِحَالِي الْقَوَا فَبَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارًا

والبيت ترتيبه الثامن والستون من قصيدة للأعشى عدتها سبعون بيتاً من المتقارب قالها في  
مدح قيس بن معد يكرب. والمعنى: أنه ينفي عن نفسه ما اتهم به عند الممدوح من أنه  
يسطو على شعر غيره ويتحلله لنفسه.

(٣) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢٩٤ والإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢: ١٢٧.

... وَضَرَبُكُمْ وَضَرَبَهُمْ، وَعَلَيْهِمْ وَبِهِمْ وَمِنْهُ وَضَرَبَتْهُ بِالْإِسْكَانِ فَيَمَنْ  
الْحَقُّ وَضَلًّا، أَوْ حَرَكًا، وَهَذِهِ فَيَمَنْ قَالَ هَذِهِ هِيَ أُمَّةُ اللَّهِ ...

وبعضهم يلحق التاء تبييناً. ولا يقولون حبله لالتباس الإضافة، أما نحو هؤلاء فلا يضاف.

قوله: «وَأَكْرَمْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ...».

من الحق الهاء أثر أن لا يُجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع أنه في التقدير منفصل، لأن ضمير المفعول غير ممتزج بالفعل امتزاج ضمير الفاعل به، ومن أسكن نظر إلى امتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفرداً فكانه ميم «أكرمك».

قوله: «وغلّامي وضربني...».

الأصل تحريك الياء وتسكينها سائغ، فمن حرك وقف بالسكون كما يقف على ياء «القاضي» في النصب أو قال غلامية. ومن أسكن وقف على السكون كما يقف على ياء «القاضي» في الرفع والجر. وإذا حذف في الوصل نحو: (غُلَامٌ وَضَرَبْنِ) سكن ما قبل الياء كغلام.

٦٣٩ - رجل كاسف الوجه: أي عابس<sup>(١)</sup>.

قوله: وَضَرَبُكُمْ، وَضَرَبَهُمْ، وَعَلَيْهِمْ، وَمِنْهُ، وَضَرَبَتْهُ بِالْإِسْكَانِ فَيَمَنْ الْحَقُّ وَضَلًّا أَوْ حَرَكًا...».

(١) إشارة إلى معنى كلمة «كاسف» الواردة في بيت الأعشى الذي استشهد به الزمخشري في مفصله. والشاهد بتمامه كما جاء في ديوانه الأعشى ص ٥٥:

وَمَنْ شَانِيءٍ كَاسَفٍ وَجْهَهُ إِذَا مَا انْتَبَتْ لَهُ أَنْكُرُنْ

وهذا الشاهد ترتيبه الحادي والثلاثون من قصيدة للأعشى عدتها ثلاثة وثمانون بيتاً من المتقارب ومطلعها:

لَعَمْرِي مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنِ عَلَى الْمَرْءِ إِلَّا عَاءٌ مَعُنْ

وموضع الشاهد فيه قوله: (أَنْكُرُنْ) حيث حذف المفعول به للوقف وهو الياء هي (أكرمي) ثم سكن الون.

... وَحَتَّامَ، وَفِيمَ، وَحَتَّامَةً، وَفِيمَةً بِالْإِسْكَانِ وَالْهَاءِ، وَمَجْبِيءَ مَهْ،  
وَمِثْلَ مَهْ فِي مَجْبِيءَ مَ جِئْتَ، وَفِي مِثْلَ مَ أَنْتَ بِالْهَاءِ لَا غَيْرَ.

قيل: أي فيمن ألحق الواو في الوصل فقال: (ضَرَبَهُمُوا)<sup>(١)</sup> أو حَرَكْ؛ يعني الهاء فقال ضَرَبَهُ.

وفي كلام بعض المحققين<sup>(٢)</sup> وقوله: (فيمن ألحق وصلا يعني به ميم الجمع وهاء الضمير جميعا).

وقوله: «أَوْ حَرَكْ» يعني به الهاء وحدها، ويجوز أن يكون قصد بقوله: (فيمن ألحق) وصلا، أو حرك الهاء وحدها لأنها المذكورة آخرا واستغنى عن تقييد نحو (ضَرَبَكُمْ)، لأنَّ من أسكن في الوقف لا شك في أنه محمول على من ألحق وصلا فلم يحتج إلى التقييد.  
قوله: «هذي . . . .».

أصله الياء، وإذا قلت هذه كان الهاء بدلا منه بدلالة أن الياء والكسرة التي من جنسها قد أنث بهما في نحو: (أنت تفعلين) ولم يثبت للهاء تانيث في موضع فَبَجَعْلُهُ بدلا من الياء هو القياس وبعد أن جعل الهاء بدلا من الياء جاء وجهان:  
أحدهما: أن تلحق بعد الهاء ياء زائدة كما في «بهي»، فإذا وقفت، قلت: «هذه» بإسكان الهاء وحذف الياء كما تقول: «مررت به» بإسكان الهاء من قولك: «زيد مررت بهي قَبْلُ».

والثاني من الوجهين: أن تكون الهاء ساكنة لا تلحق بعدها «ياء» لا في الوصل ولا في الوقف نحو: هذه أمة الله بالهاء الساكنة فكأنهم أحبوا أن يكون العوض مثل المعوض منه في السكون.  
قوله: «وَحَتَّامَ . . . .».

الوقف بالهاء كَحَتَّامَةٍ كما في «أَغْزَهُ» لأجل الحذف، وقد حذف الألف من

(١) في الأصل: «ضَرَبَهُمُ» والمثبت من ع وف.

(٢) هو ابن الحاجب - انظر قوله في كتابه المسمى بالإيضاح في شرح المفصل ٢: ٣٢٠.



• فصل • وَالنُّونُ الْخَفِيفَةُ تُبَدِّلُ أَلِفًا عِنْدَ الْوَقْفِ تَقُولُ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿لَسْتُمْ بِأَلِنَّاصِيَّةٍ﴾ قَالَ الْأَعْمَشُ:

• وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ قَائِدُنَا •

وَتَقُولُ فِي هَلْ تَضْرِبُنَّ يَاقَوْمُ؟ هَلْ تَضْرِبُونَ، يَا عَادَةَ وَأَبَا الْجَنْمِ.

هَذَا هُنَا، وَيَجُوزُ أَنْ لَا تَلْحَقَ كَحَتَّامٍ كَمَا قُلْتُ: أَنْزَعُهُ، فَإِنْ قُلْتُ يَجِبُ أَنْ تَلْحَقَ لِأَنَّ هَاءَ  
حَرْفَانِ حَذَفَ أَحَدُهُمَا وَكُتِبَ.

قُلْتُ: إِنَّ «هَاءَ» اسْمٌ غَيْرُ مُتَمَكِّنٍ، وَالْأَسْمَاءُ غَيْرُ الْمُتَمَكِّنَةِ كَثِيرًا مَا تَكُونُ عَلَى  
حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالْكَافِ فِي ضَرْبِكَ، بِخِلَافِ الْفَعْلِ.

ثُمَّ إِنَّ «هَاءَ» مَرْجٍ بِالْجُلُودِ فَصَلَا كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ فَخَرَجَ أَنْ يَكُونَ مِثْلَ: قَهْ.  
قَوْلُهُ: مُجِيءٌ مَهْ... هـ.

إِذَا قُلْتُ: مُجِيءٌ هـ، جِئْتُ هـ، وَمِثْلُ هـ كَتَّ؟ تَرِيدُ مُجِيءٌ هـ مَا جِئْتُ؟ بِمِثْلِهِ مُجِيءٌ  
أَيُّ شَيْءٍ جِئْتُ هـ وَهِيَ وَجِبَ إِحْلَاقُ الْهَاءِ لِأَنَّ الْمَجِيءَ اسْمٌ مُفَصَّلٌ يَجُوزُ الْقَطْعُ  
عَنْهُ غَيْرُ مُصَافٍ فَلَا يَتَصَلَّى بِقَوْلِكَ: «هـ» مِنْ «هَاءٍ» اتِّصَالَ حُرُوفِ الْحَرِّ الَّتِي لَا يَصِحُّ  
لِصَلَةِ هـ إِلَّا مُتَّصِلَةٌ فَكَانَ «هـ» مُفَصَّلًا فَيَجِبُ عِنْدَ الْوَقْفِ إِحْلَاقُ الْهَاءِ لِتَكُونَ مِثْلَ  
حَرْفٍ، وَوَقَفْنَا عَلَى آخِرِهِ.

فِيهِ: «وَالنُّونُ الْخَفِيفَةُ تُبَدِّلُ أَلِفًا... هـ».

لِأَنَّ لُوحَ الْخَفِيفَةِ تَشَبُّهُ التَّوِينِ وَالْفَتْحَةِ تَشَبُّهُ النَّصَبِ، فَحَذَلِ النُّونَ عِنْدَ الْوَقْفِ  
لَمْ يَكُنْ يَسْتَلِ التَّوِينُ فِي الْمَصْرُوعِ عِنْدَ الْوَقْفِ أَلِفًا.

فِيهِ: «يَا عَادَةَ وَأَبَا الْجَنْمِ» هـ.

لِأَصْلِ فِي «هَلْ تَضْرِبُنَّ يَاقَوْمُ؟» هَلْ تَضْرِبُونَهُ دَلَاوًا وَالنُّونَ لِقَائِمَةِ مَقَامِ  
لِصَلَةِ. لِأَنَّ هَذِهِ النُّونَ سَقَطَتْ لِحُرُوفِ النُّونِ الْحَصِيصَةِ فِي الْمَصْرُوعِ يَنْبَغِي إِذَا  
حَقَّتْ. هُوَ سَقَطَ تِلْكَ النُّونَ عِنْدَ حُرُوفِهَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْرُوعُ مَعْرُوفًا مُبْنًى فَرَفَعَ

حالة واحدة وهو محال ، فلما زالت النون الخفيفة عادت تلك النون الساقطة لزوال الموجب للبناء .

أما إعادة واو الجمع : فلأن ذهاب الواو كان لالتقاء الساكنين ، فبأن زالت النون الخفيفة زال التقاء الساكنين فتعاد هي .

فإن قلت : « فلم زالت النون الخفيفة بالوقف ؟ قلت : لئلا يلزم الخروج عن حد المناسبة ، فإنهم قد أزالوا التنوين عند الوقف مع أن التنوين أقوى ، بدليل أنه يجب إدخاله في الاسم ، ولا يجب إدخال هذه النون في الفعل وكذا إذا لقي هذه النون ساكن بعدها سقطت كما في قوله :

٦٢٨ م - لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ ..... (١)

أي لَا تُهَيِّنَنَّ بخلاف التنوين ، تقول : مررت بِزَيْدٍ ابنك فلما كان التنوين هو الأقوى وقد سقط عند الوقف ، كان سقوط النون الخفيفة للوقف أولى ، إذ لو لم تسقطها يلزم المثل السائر : صُلَّتْ عَلَى الْأَسَدِ وَبَلَّتْ عَنِ النَّقْدِ (٢) .

(١) هو بتمامه :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرُكَّعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وهو شاهد على حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين ، والأصل : لَا تُهَيِّنَنَّ . وقد

مر الشاهد آنفا - انظر ص ١٨٧٦ .

(٢) انظر شرح المثل ص ١٢٢١ .



**\*\* ومن أصناف المشترك: القسم \*\***

يَشْتَرِكُ فِيهِ الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ ، وَهُوَ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ أَوْ اِسْمِيَّةٌ تُؤَكِّدُ بِهَا جُمْلَةً مُوجِبَةً أَوْ مَنفِيَّةً نَحْوُ قَوْلِكَ : حَلَفْتُ بِاللَّهِ ، وَأَقْسَمْتُ . وَالْيَتُ ، وَعَلِمَ اللَّهُ ، وَيَعْلَمُ اللَّهُ ، وَلَعَمْرُكَ ، وَلَعَمْرُ أَبِيكَ ، وَلَعَمْرُ اللَّهِ ، وَيَمِينُ اللَّهِ ، وَأَيْمُنُ اللَّهِ ، وَأَيْمُ اللَّهِ ، وَأَمَانَةُ اللَّهِ ، . . .

قوله : «ومن أصناف المشترك القسم» .

اعلم أن القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى . فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطف ، وإن كانت طلبية فهو القسم للاستعطف كقولك : بالله أخبرني هَلْ كَانَ كَذَا؟ .

قوله : «وَعَلِمَ اللَّهُ . . .» .

الدليل على أن «علم» يجري مجرى القسم قولهم : «عَلِمْتُ لَيُخْرِجَنَّ زَيْدٌ» «وَعَلِمْتُ مَا يُخْرِجُ زَيْدٌ» أجيب بما يُجَابُ بِهِ القسم وهو نون التأكيد وحرف النفي . وعليه قوله<sup>(١)</sup> :

٦٤٠ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا  
كأنه قال : أقسمت لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي . والذي أوجب ذلك : مضارعة علمت للقسم في إفادة التحقيق ، والتقدير ، وإلا فليس لباب «علمت» أصل في القسم .  
قوله : «وَأَمَانَةُ اللَّهِ . . .» .

(١) هولبيد بن ربيعة العامري - انظر ديوانه ص ١٧١ وترتيبه التاسع والثلاثون من معلقته البالغة

ثمانية وثمانين بيتاً من الكامل . وروايته في الديوان على النحو التالي :

صَادَفَنِي مِنْهَا غَرَّةٌ فَأَصْبَنَهَا إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا

والضمير في صادف يعود على الذئب . ورواية سيبويه موافقة لما جاء في الإقليد . انظر

الكتاب ٣ : ١١٠ وشرح شواهد المغني ٢٨٠ ، والشاهد فيه : تعليق لتأتين بعلمت على نية القسم . والمعنى : علمت والله لتأتين .

... وَعَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ، أَوْ لِأَفْعَلْ، وَمِنْ شَأْنِ الْجُمْلَتَيْنِ أَنْ  
تَنْتَزِلَا مَنْزِلَةَ جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ كَجُمْلَتِي الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، وَبِجُوزِ حَذْفِ الثَّانِيَةِ  
هَاهُنَا عِنْدَ الدَّلَالَةِ جَوَازَ ذَلِكَ ثَمَّةً...

المراد بأمانة الله: ما أودع الله - سبحانه - كُلَّ إنسان بأصل الفطرة من الإيمان،  
ولذا ترى الناس يحلفون بالإيمان.

قوله: «وَعَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ...».

(عهد الله): مبتدأ، وعليّ: خبر متقدم عليه، كأنه قال: عهد الله يجب عليّ،  
ثم تنزل هذا الكلام منزلة قولك: أَحْلَفْتُ بِاللَّهِ، فهذا جملة اسمية كما هو مذهب  
سيبويه<sup>(١)</sup> في نحو قولك «فِي الدَّارِ رَيْدٌ» ويجوز أن يكون على مذهب أبي الحسن  
مثل: «أَحْلَفْتُ بِاللَّهِ» في كونه جملة فعلية فإنه يرفع الظاهر بالظرف، فكانه قال:  
يَجِبُ عَلَيَّ عَهْدُ اللَّهِ.

قوله ومن شأن الجملتين...

وضع القسم لما كان لأن يؤكد به الكلام امتنع السكوت عليه، فليس لك أن  
تقول: «حَلَفْتُ بِاللَّهِ» وتسكت، بل يجب أن تأتي بالجملة المقسم عليها فتقول:  
(حلفت بالله لأفعلن كذا، أَوْ لَا أَفْعَلَنْ)، لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط،  
وإنما جُلُّ غرضك أن تؤكد مضمون الجملة المقسم عليها وتنفي الشك عنه،  
وشبههما المصنف بجملتي الشرط والجزاء في أن الاختصار على ذكر الجملة الأولى  
غير سائغ، فلما لم تتم الجملة القسمية إلا بالجملة المقسم عليها، والجملة  
الشرطية بدون الجملة الجزائية تنزلت الجملتان في الفصلين منزلة جملة واحدة.

قوله: «وبيجوز حذف الثانية...».

مثال الحذف في القسم نحو قولك: «أَضْرِبْكَ وَاللَّهِ، أَيْ (أَضْرِبْكَ وَاللَّهِ

(١) انظر سيبويه ٣: ١١٠ و ٣: ٥٠٣.

... فَالْجُمْلَةُ الْمُؤَكَّدُ بِهَا هِيَ الْقَسْمُ، وَالْمُؤَكَّدَةُ هِيَ الْمُقْسَمُ عَلَيْهَا،  
وَالِاسْمُ الَّذِي يُلْصَقُ بِهِ الْقَسْمُ لِيُعْظَمَ بِهِ وَيُقَحَّمَهُ هُوَ الْمُقْسَمُ بِهِ.  
\* فصل \* وَلِكَثْرَةِ الْقَسَمِ فِي كَلَامِهِمْ أَكْثَرُوا التَّصَرُّفَ فِيهِ وَتَوَخَّوْا  
ضُرُوبًا مِنَ التَّخْفِيفِ مِنْ ذَلِكَ حَذَفَ الْفِعْلَ فِي اللَّهِ، وَالْخَبَرَ فِي لَعْمَرِكَ  
وَأَخَوَاتِهِ. وَالْمَعْنَى: لَعْمَرِكَ مَا أَقْسَمُ بِهِ وَتُونُ أَيَّمَنْ..

لأضربنك)، حذفت الجملة المقسم عليها لدلالة (أضربك) <sup>(١)</sup> السابق عليها، لأنه  
في مقام تأكيد إيجاد الضرب.  
ومثاله في الشرط: «أضربك إن ضربتني»، أي: «أضربك إن ضربتني أضربك»  
وبيت الحماسة <sup>(٢)</sup>:

٧٠م- إِذَنْ لَقَامَ بَنَصْرِي مَعَشَرُ خُشْنٍ عِنْدَ الْحَفِيفَةِ إِنْ ذُو لُوثةٍ لَأَنَا  
أَيُّ إِنْ ذُو لُوثةٍ لَأَنْ خُشْنُوا، حُذِفَتِ الْجُمْلَةُ الْجَزَائِيَّةُ لِلدَّلَالَةِ، وَلِهَذَا نَظَائِرُ فِي  
أشعارهم كثيرة لا تعدُّ.  
قوله: «لِيُعْظَمَ بِهِ...».

لا تكون الجملة الأولى في باب القسم مؤكدة للثانية إلا إذا ألصق الباء في  
الجملة الأولى بمقسم عظيم عند السامع بحيث لا يتطرق إليه خيانة، فتكون حينئذ  
مؤكدة فيتحقق معنى اليمين حتى لو قلت حلفت بالفلس لأفعلن كذا لا يكون يمينا.  
قوله: «حذف الفعل...».

قولهم: «بِاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا» أصله: حلفتُ بالله، الباء توصل الفعل إلى  
المحلول به، كما أبوصلت الباء المرور إلى زيد في قولك: «مررت بزيد» وقد

(١) في الأصل: «قسمك» وصوابه المثبت من ع وف.

(٢) قاله: قريط بن أنيف أحد شعراء بلعبر وقد مر البيت محققا أنفا ص ٢٩٨، والشاهد فيه  
حذف جواب الشرط كما صرح به في المتن، وذلك لدلالة السياق عليه.

... وَهَمْزَتُهُ فِي الدَّرَجِ ، وَنُونُ مِنْ وَمَنْ وَحَرْفُ الْقَسَمِ فِي  
الله والله .

---

حذف ذلك الفعل كثيراً لدلالة الحال عليه كما حذف في «بسم الله» .

قوله : «في لعمرك وأخواته . . .» .

عمرك : مبتدأ وخبره محذوف . والتقدير : لعمرك ما أقسم به ، والضمير راجع إلى  
«ما» و«ما» عبارة عن قولك : «للعمرك» أو «للعمرك قسمي» واللام المفتوحة للابتداء .

ويمين الله وأخواته أصلها : يمين الله قسمي ، أو يميني ، أو ما أقسم به .

وكذا أَيْمُنُ الله يميني ، وأَيْمُ الله يميني ، وأمانة الله يميني .

قوله : «وهمزته . . . . .» .

أي همزة «أيمن» موصولة لا تثبت في الدرج ، والأصل فيها القطع لكونه جمع  
يمين لكنهم وصلوها لكثرة الاستعمال ، ألا تراهم ردوا هذه الكلمة إلى حرف واحد  
وهو «مُ الله» لحرصهم على التخفيف ، لما بها من كثرة الاستعمال .

قوله : «وهمزته في الدرج . . . إلى آخره» .

دليل على أن همزته عنده همزة قطع كما هو مذهب الفراء فإنه يزعم أنه جمع  
يمين ، فهمزته همزة أفعل الذي للجمع ، وهي همزة قطع ، فإذا وصلت كان ذلك  
لأجل التخفيف في القسم .

وذهب سيويه<sup>(١)</sup> إلى أنها كلمة اشتقت من اليمين ساكنة الأول ، فاجتلبت الهمزة  
لنطق بالساكن كما اجتلبت في «ابن» وأخواته من الأسماء التي وضعت ساكنة  
الأوائل ، فعلى هذا المذهب لا تكون الهمزة مخففة في الوصل لأجل القسم .

قوله : «ونون مِنْ وَمَنْ . . .» .

تكونان للقسم ثم تحذف نونا هما لكثرة الاستعمال فيقال : «م الله و«م الله»

وسيجيء الكلام فيه .

... وَبِعَوَضٍ فِيهَا اللَّهُ ، وَاللَّهُ ، وَأَفَالَهُ ، وَالْإِبْدَالُ عَنْهُ تَاءٌ فِي تَالَهُ ،  
وإِثَارِ الْفَتْحَةِ عَلَى الضَّمَّةِ هِيَ الَّتِي أَعْرَفَ فِي الْعُمَرِ .

قوله : « بغير عوضٍ ..... » .

أي يحذف حرف القسم ويبقى الاسم على انجراره نحو قولك : « اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ كَذَا » بالجَرِّ ، ونظير هذا قول رؤية<sup>(١)</sup> : « خَيْرٌ » بالجر إذا قيل له : « كيف أصبحت ؟ » .  
وهذا القبيل من الشواذ إذ لا شيء في اللفظ يدل على إضممار الجار .  
والوجه الثاني : أن تحذف حرف القسم وتوصل فعل القسم إلى الاسم ، وهذا حسن نحو : « اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ » بالنصب على طريقة قوله :

٥٧٩م - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ .....<sup>(٢)</sup>  
وهذان الوجهان لا عوض فيهما عن المحذوف .  
قوله : « وبِعوضٍ ..... » .

أي يحذف حرف القسم ويعوض عنه حرف التنبيه نحو : « هَا اللَّهُ » ، وهمزة الاستفهام في « آله » وقطع همزة الوصل في « أَفَا اللَّهُ » ، والهمزة قبل الفاء للاستفهام والفاء للعطف .

قوله : « وإِثَارِ الْفَتْحَةِ ..... » .

الْعُمَرُ وَالْعُمَرُ بِالْفَتْحِ وَالضَّم : البقاء ، ولا يستعمل في القسم إلا الفتح لجريه مجرى المثل ، والأمثال لا تتغير ، وفي الاختصاص ضربٌ من تغيير اللفظ لتغيير المعنى ، لأن معناه لا يقتضي الاختصاص بالقسم ، فلما خَصُّوا معناه بالقسم لم يَسُوْغُوا في فائه الضم ، مع أَنَّ الضَّمَّ هو الْأَعْرَفُ ، فحصل ضربٌ من التغيير في اللفظ لتغيير في المعنى .

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٥ : ٩ .

(٢) عجزه ..... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَفْسٍ

وقد سبق تحقيقه والتعليق عليه في ص ١٧٠٩ موضع الشاهد فيه هنا قوله : ( أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ) حيث حذف الجار وأوصل الفعل إلى المجرور فنصبه على نزع الخافض .



**\* فصل \* وَتَلْقَى الْقَسْمُ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ ، بِاللَّامِ وَبِإِنْ ، وَبَحَرْفِ النَّفْيِ كَقَوْلِكَ : بِاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ وَإِنَّكَ لَذَاهِبٌ ، وَمَا فَعَلْتُ ، وَلَا أَفْعَلُ ، وَقَدْ حُذِفَ حَرْفُ النَّفْيِ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :**

قوله : «ويتلقى القسم بثلاثة أشياء باللام ، وبإن وبحرف النفي . . » وذلك للتنبيه على أن ما يُذكر بعده هو الذي جيء به بالقسم تأكيداً له ، وهذا مخصوص بالقسم لغير الاستعطاف وهو الشائع ، وأما القسم للاستعطاف فإنما يكون جوابه الجملة الفعلية ، وهذه الأجوبة في القسم إنما تجيء إذا ذكر بعده الجملة المقسم عليها ، فإما إذا لم يذكر بعده وذكر قبله ما يدل عليها ، أو وقع القسم معترضاً لم يجيء من تلك الأجوبة شيء .

فالأول نحو : زَيْدٌ ذَاهِبٌ وَاللَّهِ .

والثاني نحو : «زَيْدٌ - وَاللَّهِ - ذَاهِبٌ» .

فإن ذكر بعد القسم ما يصح أن يكون له وما يصح أن يكون تنمة لما قبله جاز الأمران . أن تقول : زَيْدٌ - وَاللَّهِ - إِنَّ أَبَاهُ قَائِمٌ » و«زَيْدٌ - وَاللَّهِ - أَبُوهُ قَائِمٌ» .

«وإن» مختصة بالجملة الاسمية ، لامتناع دخولها على غير الاسم ، واللام وحرف النفي يدخلان على الجملة الفعلية والاسمية إلا أن الفعلية إذا كان فعلها مضارعاً التزم في الأفصح معها «نون» التأكيد ، وإذا كان ماضياً التزم على الأفصح معها «قد» ، ولم يفتقروا مع الاسمية إلى غيرها ، لأنها دخيلة في الفعل ، أصلية في الاسم فقصودوا إلى تقويتها فيما ليست أصلية فيه تنبيهاً على أنه ليس من مواضعها . قوله : «وقد حُذِفَ حَرْفُ النَّفْيِ . . .» .

حذف حرف النفي جائز مع الجملة الفعلية دون الاسمية وإنما يحذف مع الفعلية لأنه يدل على النفي فيه أمران حذف «اللام» ، وحذف «النون» ، ولأنه حُذِفَ عنه في غير القسم كقوله تعالى :

**\*\* تَالله يَبْقَى عَلَى الْإَيَّامِ مُبْتَقِلٌ \*\***

**\* فصل \* وَقَدْ أَوْقَعُوا مَوْعَ الْبَاءِ بَعْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ الَّذِي أَلْصَقْتُهُ بِالْمُقْسَمِ بِهِ أَرْبَعَةَ أَحْرُفٍ: الْوَاوُ وَالْثَاءُ وَحَرْفَيْنِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ وَهُمَا اللَّامُ، وَمِنْ فِي قَوْلِكَ: اللَّهُ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ، وَمِنْ رَبِّي لِأَفْعَلَنَّ رَوْماً للاختصاص، وَفِي الثَّاءِ وَاللَّامِ مَعْنَى التَّعَجُّبِ، وَرَبِّمَا جَاءَتْ الثَّاءُ فِي غَيْرِ التَّعَجُّبِ، وَاللَّامُ لَا تَجِيءُ إِلَّا فِيهِ، وَأَنْشَدَ سَبِيوَيْهِ لِعَبْدِ مَنْاةِ الْهَذَلِيِّ:**

﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضَلُّوا﴾<sup>(١)</sup>.

فاجرى في القسم مجراه في غيره بخلاف الاسم، فإنه خال عما ذكرنا من الأمور.

قوله<sup>(٢)</sup>:

٦٤١ - تَالله يَبْقَى .....

أي لا يبقى على الأيام ما يتقبل من البهائم؛ أي يزعمى.

تمامه: ..... جَوْنُ السَّرَاةِ رَبَاعٍ سِنَّهُ غَرْدُ  
«الْجَوْنُ» الأسود والأبيض أيضا، و«السَّرَاةُ»: الظهر. والرَّبَاعِي: الذي يلقي رباعيته. وَغَرْدٌ: تَغْنَى وَصَوْتُ.  
قوله: «وقد أوقعوا...»

هذا لطلب الخِفة، لأنه اتساع وتخيير بين استعمال أي من تلك الأربعة، والتخيير أسهل من التقييد وهذا مما لاشك فيه.

(١) سورة النساء آية ١٧٦.

(٢) البيت مختلف في نسبته، إذ نسبته صاحب اللسان في مادة (يقبل) لمالك بن خويلد الخزاعي الهذلي في حين نسبته ابن يعيش في شرحه ٩٧: ٩٧ للهذلي ولم يزد على ذلك، ونسبه النعساني في المفضل ص ٣٤٥ للهذلي أبي كبير. وقد وجدته مطلع قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي عدتها ثمانية عشر بيتا من البسيط - انظر شرح أشعار الهذليين ص ٥٦ وهو بتمامه:

لله يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيْدٍ بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ  
وَتَضُمُّ مِيمٌ مِّنْ قِيْقَالٍ: مِّنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشِيرٌ.

قوله روما للاختصاص . . . . .

هذا تعليل لإيقاع هذه الحروف موقع الباء، فالواو راموا بها اختصاص الظاهر  
بها وبالتاء اختصاصها باسم الله تعالى وباللام اختصاصها بالتعجب فلا تستعمل  
إلا فيما هو حقيق بالتعجب كقولك «لِلَّهِ لَتُبْعُنْ وَلَتَحَاسِبُنْ» ولله لا يُؤَخَّرُ الأجل، ولا  
يَبْقَى في الناس أحد. وَشِبْهُهُ.

ولا يقال: «لله لقد قام زيد»، لأنه ليس فيه وجه للتعجب، وقد جاءت «التاء»  
أيضا في مثل ذلك كثيراً لكنهم لم يلزموها ذلك (بل)<sup>(١)</sup>. استعملوها في غيره.  
وأما «مِن» فإنها مختصة بـ(رَبِّي)  
قوله:

٦٤٢ - لِلَّهِ . . . . .<sup>(٢)</sup>

أراد «بذِي حَيْدٍ»: وَعَلَا في قَرْنِهِ أنابيب ملتوية.  
و «الْحَيْدُ» بكسر الحاء: كذا وجد مُصَحَّحًا بخط الإمام المطرزي هو جمع  
حَيْدَةٍ، وهي العقدة في قرن الوعل.

ومثاله بَذَرَةٌ وَبَذَرٌ: «وَالْمُشْمَخَرُّ»: العالي، وأراد به الجبل. و«الظَّيَّانُ»: باسمين

تالله يَبْقَى على الأيام مُبْتَقِلٌ جَوْنُ السَّرَاةِ زِنَاعٍ سَبَّ غَرْدُ  
والمعنى: يقول: الأيام لا تبقى شيئا على حاله وكل ما فيها عرضة للتغيير والزوال حتى  
حمار الوحش الموصوف بهذه الأوصاف لا يبقى على حاله، بل لابد أن يهرم. والشاهد  
فيه: حذف حرف النفي من جواب القسم وهو (يَبْقَى) وأصله: تالله لا يَبْقَى. والذي سهل  
حذف (لا) عدم التباس الفعل المنفي بالموجب.

- (١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف وهو لازم.
- (٢) اضطربت نسبته، إذ نسبته سيويه في الكتاب ٣: ٩٧ لأمية بن أبي عائذ الهذلي وكذلك  
فعل ابن يعيش في شرحه ٩: ٩٩، وقد أورده السُّكْرِي في شرح أشعار الهدليس ص ٤٣٩

... قَالَ سَيِّئُونِهِ وَلَا تَدْخُلُ الضَّمَّةُ فِي مَنْ إِلَّا هَهُنَا كَمَا لَا تَدْخُلُ  
الْفَتْحَةُ فِي لَدُنْ إِلَّا مَعَ غُدُوَّةٍ، وَلَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى رَبِّي، كَمَا لَا تَدْخُلُ  
التَّاءُ إِلَّا عَلَى اسْمِ اللَّهِ وَحْدَهُ، وَكَمَا لَا تَدْخُلُ أَيْمُنُ إِلَّا عَلَى اسْمِ اللَّهِ  
وَالْكَعْبَةِ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ مِنَ اللَّهِ، وَتَرَبَّيْتُ، وَإِذَا حُذِفَتْ نُونُهَا فَهِيَ  
كَالتَّاءِ، تَقُولُ: مِ اللَّهِ، وَمِ اللَّهِ، كَمَا تَقُولُ تَا اللَّهَ...

البر، والآس: شَجَرٌ وَرَقُهُ عَطِرٌ، واللام في «لِلَّهِ يَبْقَى» للتعجب. كأنه يقال: «ما  
أعجب أن الوعل لا ينجو من الموت، وإن كان في موضع مرتفع عال لا يمكن  
الصعود إليه».

قوله: «لَأَشِيرُ...».

أَي لَبَطِرٌ.

قوله: «إِلَّا هَهُنَا...».

أَي لَا تَضُمُّ مِيمَهَا إِلَّا فِي الْقِسْمِ، لِأَنَّهُمْ جَعَلُوا ضَمُّهَا دَلَالَةً عَلَى الْقِسْمِ لِمَا فِي  
لَفْظِ «مِنْ» بِالْكَسْرِ مِنَ الْإِتْبَاسِ (بِمَنْ) الْجَارَةِ فِي غَيْرِ الْقِسْمِ، وَهِيَ قَلِيلَةٌ فِي الْقِسْمِ  
فَقَصَدُوا إِلَى أَنْ يَكُونَ بِهَا قِلَّةٌ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهَا حَرْفُ الْقِسْمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ:  
إِنَّمَا مِنْ «أَيْمُنُ اللَّهِ» فَلَوْ كَانَتْ مِنْ «أَيْمُنَ» لَدَخَلَتْ عَلَى اسْمِ اللَّهِ كَمَا يَدْخُلُ أَيْمُنُ  
عَلَيْهِ.

قوله: «وَسَمِعَ...».

دَخَلَ (مِنْ) فِي اللَّهِ، وَ(التَّاءُ) فِي رَبِّي، مَعَ اخْتِصَاصِ (مَنْ) بِرَبِّي وَ(التَّاءُ) بِاللَّهِ  
ضَمَّنَ قَصِيدَةَ لِمَالِكِ بْنِ خَالِدِ الْخَنَاعِيِّ ثُمَّ قَالَ: وَتَحُلُّ أَبَا ذُؤَيْبٍ، كَمَا أوردته في الكتاب

نفسه ضمن قصيدة لأبي ذؤيب الهذلي ص ٢٢٧ ونصه في الموضعين:

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ دُؤَيْبٌ بِمُشْمَخَرِّ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْآسُ

والبیت من البسيط، ومعناه: إِنَّ مَرُورَ الْأَيَّامِ يُفْنِي كُلَّ حَيٍّ حَتَّى الْوَعْلَ الْمُتَحَصِّنَ بِرُؤْسِ  
الْجِبَالِ، وَالشَّاهِدَ فِيهِ دُخُولَ اللَّامِ عَلَى اسْمِ اللَّهِ فِي الْقِسْمِ بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ.

... وَمِنَ النَّاسِ مَن يَزْعُمُ أَنَّهُا مِنِ ائِيْمَن .

\* فصل \* وَالْبَاءُ لِأَصَالَتِهَا تَسْتَبْدُ عَنْ غَيْرِهَا بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ بِالذُّخُولِ عَلَى الْمُضْمَرِ كَقَوْلِكَ بِهِ لِأَعْبَدَنَّهُ، وَبِكَ لِأَزْوَءَ بَيْتِكَ وَقَالَ :

\* فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي \*

وَبَطُّهُورِ الْفِعْلِ مَعَهَا كَقَوْلِكَ : حَلَفْتُ بِاللَّهِ، وَبِالْحَلْفِ عَلَى الرَّجُلِ ...

---

فكأنهما تناوبا في ذلك ، وإذا حذف نونها فهي كالتاء ، يعني في أنها تدخل على اسم الله خاصة ، فيقال : «م الله» ، و«م الله» . قوله : «م الله» . . . . .

قال بعضهم أصلها : مِنْ قَوْلِكَ : «مَنْ رَبِّي إِنَّكَ لِأَشْر»<sup>(١)</sup> فلو كانت مِنْ «مِنْ» لما دخلت على اسم الله كما لا تدخل (مِنْ) .  
وبعضهم قال : أصلها (يَمِينُ) كَقَوْلِكَ «يَمِينُ الله لِأَفْعَلُنْ» حذف منها غير الميم ، ولهذين الوجهين كسر الميم في «م الله» من كسرها .

وبعضهم قال : أصلها : «اَيْمُنُ الله لِأَفْعَلُنْ» حذف منها ما عدا الميم لكثرة دورها في القسم خاصة ، ولذا ضمت هذه الميم في «مُ اللّهُ» ، والمكسورة مِنْ «مِنْ» لانه ليس في «اَيْمُن» كسرة في ميم ، والحكم بالكسرة على أنها ميم «مِنْ» أولى من الحكم بأنها ميم «اَيْمُن» بالنظر إلى دخولها على اسم الله (- تعالى -) ، لأن كسر الميم من «اَيْمُن» لا وجه له ، ودخولها على اسم الله (- تعالى -) لا مانع له إلا من حيث الاستعمال على أنه قد سُمِعَ «مِنْ الله» عن الأخفش ، والقياس مقتض لجوازه . فترجح بما ذكرنا أَنَّ المكسورة ميم «مِنْ» والمضمومة في الظاهر ميم «مِنْ» وإن دخلت على اسم الله تعالى لانه قد قام الكسر في «م» دليلا على أنها ميم «مِنْ»

---

(١) اطهر سيويه ٣ : ٤٩٩ .

... عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعْظَافِ كَقَوْلِكَ بِاللَّهِ لَمَّا زُرْتَنِي وَبِحَيَاتِكَ  
أَخْبِرْنِي .. وَقَالَ ابْنُ هَرَمَةَ :

بِاللَّهِ رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرَمَةَ وَاقِفًا بِالْبَابِ  
وَقَالَ :

\* بِدِينِكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ نَعْمًا ؟ \*

فتحمل المضمومة عليها إذ قد ثبت فيها الضم مع ثبوت نونها وقد ثبت الحذف في  
أختها، فليكن الحذف في الأخرى وما ذكرنا في كون المكسورة من «مِنْ» لا من  
«أَيْمَنْ» من كلام بعض المحققين<sup>(١)</sup>.

قوله : «ومن الناس . . . . .» .

والصحيح هو المذهب الأول وهو أن المكسورة مِنْ «مِنْ» لما ذكرناه . ولأنه لما  
بقي الميم وهو حرف واحد علم أنه (ليس في الأسماء المتمكنة ما هو على حرف  
واحد)<sup>(٢)</sup> وهذا وجه لنفي كون المكسورة من «يمين»، واختصاص الميم بالله مع أن  
«مِنْ» مختص «بربي» اتساع في القسم وافتتان في الكلام .

وقوله : «يزعم أنها . . . . .» .

الضمير إن عاد إلى «الميم» فوجه رد هذا القول ما بينا، وإن عاد إلى «مِنْ» فيرد  
هذا القول بأنها إن كانت من «أَيْمَنْ» لدخلت على اسم الله دخول «أَيْمَنْ» عليه .  
قوله<sup>(٣)</sup> :

٦٤٣ - ..... فلا بك .....  
.....

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢ : ٣٢٧ .

(٢) في ع : ليس من أيمن، إذا ليس في الأسماء المتمكنة ما هو على حرف واحد . والمثبت  
من الأصل وف .

(٣) هو غوية بن سلمى بن ربيعة - انظر شرح التبريزي لديوان الحماسة ٣ : ٣٠ - ٣١ والبيت من

الوافر وهو أول أبيات ستة وردت في شرح التبريزي، والبيت بتمامه :

أَلَا نَادَتْ أَمَامَهُ بِاحْتِمَالٍ لِنَحْزُنِي فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي

أوله :

أَلَا نَادَتْ أَمَامَهُ بِاحْتِمَالٍ لَتَحْزُنَنِي .....

الاحتمال : الارتحال ، و « حَزَنُهُ » بفتح الزاي متعد ، وبالكسر لازم ، و « لا » زائدة ، والتقدير : قَبْلِكَ مَا أَبَالِي .

قوله : « على سبيل الاستعطف ..... » .

هو التضرع من العطف وهو الرحمة ، والسين للسؤال ، كأنه يسأله أن يعطف عليه وينجز أمره ، والتقدير في البيت الأول : أسألك بحقِّ نعمة الله عليك ، أَفْعَلْ هذا وَقُلْ : هَذَا ابْنُ هَرَمَةَ .

٦٤٤ - وَأَقِفَا بِالْبَابِ<sup>(١)</sup> .

٦٤٥ - وفي البيت الثاني<sup>(٢)</sup> أسألك بِحَقِّ دينك أَنْ تَصُدِّقَنِي وتُعرفَنِي الحقيقة ونُعمَ : اسم امرأة ، تمامه :

وَهَلْ قَبِلْتَ بَعْدَ النُّومِ فَأَهَا

قال النعماني في شرح هذا البيت : إن هذه المرأة نادت بالرحيل لتحزنه بفراقها ظناً منها أن فراقها يؤلمه ، فأقسم بحقها أن ذلك لا يزعجه . والشاهد فيه جواز دخول القسم على الضمير كدخوله على الظاهر . انظر كتاب المفضل في شرح أبيات المفضل ص ٣٤٦ حاشية ١ .

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري في المفضل ص ٣٤٧ بيت ابن هرمة ونصه :

بِالله رَبِّكَ إِنْ دَخَلْتَ فَقُلْ لَهُ هَذَا ابْنُ هَرَمَةَ وَأَقِفَا بِالْبَابِ

والشاهد فيه قوله « بالله ربك » حيث استعمل الحلف على سبيل الاستعطف .

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري في مفضله ص ٣٤٧ بيت المجنون صاحب ليلي .

بدينك هل ضمنت إليك نُعمًا وهل قَبِلْتَ قُلَّ الصُّبحِ فَأَهَا؟

انظر ديوانه ٢٩٩ وروايته في الديوان ليلي وليس نعمًا مع اختلاف قليل في روايته

والشاهد فيه قوله : « بدينك » حيث استعمل الحلف هنا على سبيل الاستعطف

\* فصل \* وَتُحَذَفُ الْبَاءُ فَيَنْتَصِبُ الْمُقْسَمُ بِهِ بِالْفِعْلِ الْمُضْمَرِ قَالَ :  
\* أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللَّهُ - نَاصِحٌ \*

وقال :

\* فَقُلْتُ - يَمِينُ اللَّهِ - أَبْرَحُ قَاعِدًا \*

وقال : إِذَا مَا الْخَبْرُ تَأَدَّمَهُ بِلَحْمٍ فَذَاكَ - أَمَانَةُ اللَّهِ - الثَّرِيدُ  
وقد رَوَى رَفَعُ الْيَمِينِ وَالْأَمَانَةُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ مَحْذُوفِي الْخَبَرِ . وَتُضْمَرُ  
كَمَا تَضْمَرُ اللَّامُ فِي لَاهِ أَبُوكَ .

قوله<sup>(١)</sup> :

٦٤٦ - ..... لَهُ - اللَّهُ - نَاصِحٌ .....

أَيِ أَحْلَفُ بِاللَّهِ . أَضْمَرَ الْفِعْلَ وَحَذَفَ الْيَاءَ فَتَعَدَّى الْفِعْلُ الْمُضْمَرُ إِلَى الْاسْمِ  
الْمُقْسَمِ بِهِ ، وَالتَّقْدِيرُ : أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ نَاصِحٌ بِاللَّهِ .  
قوله<sup>(٢)</sup> :

٥٣٨ م - فَقُلْتُ : يَمِينُ اللَّهِ ..... .

أَيِ أَحْلَفُ بِيَمِينِ اللَّهِ ثُمَّ يَمِينُ اللَّهِ .

قوله : «وتضمر .....» .

(١) قائله ذو الرمة - انظر ملحقات ديوانه ص ١٨٦١ وسيبويه ٢ : ١٠٩ ، ٣ : ٤٩٨ ، وشرح ابن

يعيش ٩ : ١٠٣ ، والبيت الشاهد بتمامه :

أَلَا رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ - اللَّهُ - نَاصِحٌ وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الطَّبَائِ السَّوَائِحِ

والشاهد فيه نصب لفظ الجلالة بالفعل المقدر . والمعنى : رب شخص أقسم بالله أن  
قلبي له ناصح ومحِبُّ وقلبه على خلاف ذلك . وهو شديد النفرة عنه كما تنفر الأطباء  
السوانح .

(٢) هو امرؤ القيس ديوانه ص ٣٢ والبيت بتمامه :

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَذِيكَ وَأَوْصَالِي



**\* فصل \* وَتُحَذَفُ الْوَاوُ وَيُعَوَّضُ عَنْهَا حَرْفُ التَّنْبِيهِ فِي قَوْلِهِمْ :  
لَا هَا لِلَّهِ ذَا ، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ فِي اللَّهِ ، وَقَطْعُ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فِي أَفَالَهُ ،  
وَفِي لَا هَا لِلَّهِ ذَا لُغَتَانِ حَذَفَ أَلِفُ هَا وَإِثْبَاتُهَا ، وَفِيهِ قَوْلَانِ : . . .**

معطوف على وتحذف أي وتضم الباء ويبقى الجر كما ذكرنا في «الله لأفعلن»  
والفرق بين الحذف والإضمار ما قرع سمعك في شرح الخطبة .

قوله : «في لاه أبوك» . . . .

أصله : لله أضمرت اللام الأولى فبقي لاه : أولاهما ساكنة ولم يكن الإدغام  
للزوم الابتداء بالساكناً فحذفت اللام الأولى فبقي «لاه أبوك» .

قوله : «وَيُعَوَّضُ . . . .»<sup>(١)</sup> .

الدليل على أن حرف التنبيه عوض عن «الواو» ، وأن بينهما مناسبة خاصة من  
حيث إنه لا يقع إلا حيث تقع «الواو» ، لأنهما يدخلان في كل مظهر ، أما «التاء»  
و«اللام» و«من» فهي مختصة بمظهر واحد ، وأما الباء : فالفعل يظهر معها ولا يظهر  
مع حرف التنبيه كما لا يظهر مع «الواو» .

فإن قلت : فهب أن بين حرف التنبيه و«واو» القسم مناسبة فأية مناسبة لوقوعه في  
القسم ؟ .

قلت : هي أن حرف التنبيه يحتاج إليه في المواضع (التي يحتاج في إثباتها)<sup>(٢)</sup>  
والقسم من تلك المواضع .

قوله : «حذف ألف ها وإثباته» . . . .

يعني مده بلا همزة ، فوجه الحذف أنها ألف لقيت ساكناً بعدها ، فقياسها أن

والشاهد فيه : (يعين الله) إذ رفعه على الابتداء ، مع إضمار الخبر ، أي لارئي والص  
في كلامهم أكثر . وقد مر تحقيق البيت أنفا - انظر ص ١٥٧٥

(١) انظر سبويه ٣ : ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٢) في الأصل : «الذي يحتاج في إثباتها» وصوابه «المشت من ع وف

... أَحَدُهُمَا قَوْلُ الْخَلِيلِ أَنَّ ذَا مُقْسَمٍ عَلَيْهِ وَتَنْذِيرُهُ : لَا وَاللَّهِ لِلْأَمْرِ ذَا ، فَحُذِفَ الْأَمْرُ لِكثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزَ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ فَيَقَالَ : هَا اللَّهُ أَخُوكَ ، عَلَى تَقْدِيرِ هَا اللَّهُ لِهَذَا أَخُوكَ .  
وَالثَّانِي وَهُوَ قَوْلُ الْأَخْفَشِ إِنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ الْقَسَمِ تَوْكِيدٌ لَهُ كَأَنَّهُ قَالَ : ذَا قَسَمِي ، قَالَ : وَالذَّلِيلُ عَلَيْهِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ لِأَهْلِ اللَّهِ ذَا لَقَدْ كَانَ كَذَا فَيَجِئُونَ بِالْمُقْسَمِ عَلَيْهِ بَعْدَهُ .

تحذف لالتقاء الساكنين ، ووجه الإثبات أن الهمزة إن لم تثبت معها وهو الظاهر من كلامهم فالألف لا تحذف لالتقاء الساكنين على حدهما كما في ﴿وَلَا أَنْصَايْنَ﴾<sup>(١)</sup> وشبهه . وإن ثبتت الهمزة وليس ثبوتها ببعيد في كلامهم ، لأن همزة اسم الله لها شأن في جواز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم «يا الله» وقولهم «أفأ لله» فلم يلتق ساكنان ، فلا تحذف الألف من «ها» .

قوله : «أَنَّ ذَا مُقْسَمٍ عَلَيْهِ . . . . .»

كأنه قيل : (لِلْأَمْرِ ذَا) فحذف الأمر<sup>(٢)</sup> لكثرة الاستعمال ولذلك لم يجر أن يقاس عليه ، والتعليل منه بامتناع القياس ليس لأجل أن تقديره : «لِلْأَمْرِ ذَا» وإنما هو تعليل لأجل كثرة الاستعمال في هذا دون غيره ، وما ذكره الأخفش ضعيف لأنه يجعل «ذا» إشارة إلى القسم ، وفي القسم لم يَجِئْ مثله في كلامهم ، بخلاف ما ذكره الخليل<sup>(٣)</sup> من حذف بعض المقسم قال زهير<sup>(٤)</sup> :

٦٤٧ - تَعْلَمَنَّ هَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - ذَا قَسَمًا      فَاقْصِدْ بِذَرْعِكَ فَانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ

(١) سورة الفاتحة آية ٧ .

(٢) هذا هو رأي الخليل . انظر الكتاب لسيبويه ٣ : ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٣) الكتاب ٣ : ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(٤) ديوانه ص ١٨٢ وسيبويه ٣ : ٥٠٠ والخزانة ٥ : ٤٥١ . والبيت من البسيط ، والشاهد فيه الفصل بين «ها» التي للتنبيه وبين «ذا» الإشارية بقوله : «لَعَمْرُ اللَّهِ» .

**\* فصل \* وَالْوَاوُ الْأُولَى فِي نَحْوِ : ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ﴾ لِلْقَسَمِ وَمَا بَعْدَهَا لِلْعَطْفِ كَمَا تَقُولُ : يَا اللَّهُ فَاللهُ ، وَبِحَيَاتِكَ ثُمَّ حَيَاتِكَ لِأَفْعَلْنَ .**

أصل الكلام على هذا القول أعني قول الخليل «تَعْلَمَنَّ لَعَمْرُ اللَّهِ لِلْأَمْرِ هَذَا» أي الأمر هذا الذي أخبرتك به فقلوه : (لَعَمْرُ اللَّهِ) قسم ، وجوابه الجملة التي هي : (الأمر هذا) فحذف من هذه الجملة مبتدؤها وهو «الأمر» فبقي «لعمرك الله هذا» ثم قَدَّمَ «هَـا» على «لعمرك الله» فصار «هَـا - لعمرك الله - ذا» أقصد بذرعك : أي قدر خطوك ، و«الذرع» قدر الخطو ، أي : انظر أين تضع رجلك ، وانظر أين تنسلك أي تدخل .

يخاطب بهذا البيت الحارث بن ورقاء ، وقد أغار على غطفان<sup>(١)</sup> فاستاق إبل زهير وغلّامه . يتهدّده ويقول : ليس لك موضع تدخله لتسلم من هجائي و«ذا» في قوله : «لَعَمْرُ اللَّهِ الأمر هذا» إشارة إلى أنه يهجوّه .  
قوله : «وما بعدها للعطف . . . .» .

إذ لو كان للقسم لكان القسم منتصبا بالواو الأولى وصار قولك : «وَحَقُّكَ وَحَقُّ زَيْدٍ لِأَفْعَلْنَ» ممتنعا ، ولا يستعمل «وَحَقُّ زَيْدٍ» كلاما مستأنفا لأنه على هذا التقدير بمنزلة «بالله لأخرجن» في «بالله لأقومن . بالله لأخرجن» .  
فإن قلت : من الجائز أن يكون ما بعد الواو الثانية مشتركا بينها وبين الواو الأولى في وقوعه مقسماً به ، ولا حاجة حينئذ إلى جواب آخر .

قلت : لا بد إذ ذاك من واو عطف ليثبت الاشتراك ، فثبت أن الواو الثانية ليست للقسم ، فوجب أن تكون للعطف لثبوت الشركة بين المقسم به ثانيا مع المقسم به أولا فلم يُحتج إلا إلى جواب واحد ، لأن القسم واحد .  
واستدل أيضا بأنك لو جعلت موضعها (الفاء وثُمَّ) لكان المعنى على حاله .

(١) انظر مناسبة البيت وفصله في شرح أبيات سيويه للسرياني ٢٠٧٧ . وحرارة الأدب •

وهما حرفا عطف فكذا «الواو»، وما ذكره من أن الواو الثانية للعطف هو مذهب الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup>.

ومنهم من ذهب إلى أنها واو قسم آخر وحجته أنها لو كانت للعطف كان عطفاً على عاملين. وهو ممتنع.

بيانه أن قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ﴾<sup>(٢)</sup> مجرور بواو القسم بلا خلاف. و﴿إِذَا يَغْشَى﴾<sup>(٣)</sup> منصوب بالفعل المقدر الذي هو (أَقْسِمُ)، فثبت أنهما معمولان لعاملين متغايرين كما في قولك: «إنَّ في الدار زيداً» فإذا جعلت الواو في قوله تعالى: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾<sup>(٤)</sup> للعطف كان «والنهار» معطوفاً على «الليل» جرّاً (وإذا تجلَّى)<sup>(٥)</sup>، معطوفاً على «إذا يغشى» نصباً فصار بمنزلة قولك: «إنَّ في الدار زيداً والحجرة عمرأ»، وبذلك ممتنع فيمتنع هذا، فوجب أن يحمل على غير العطف، ولا ذلك إلا بأن يحمل على أن الواو للقسم.

وقد أجاب المصنف عن هذا السؤال في تفسيره<sup>(٦)</sup> فقال:

«لما تنزلت (الواو) التي للقسم منزلة (الباء) (والفعل) حتى لم يجز ذكر الفعل معها صارت كأنها في العاملة نصباً وجرّاً، فصارت كعامل واحد له عملان، وكل عامل له عملان فما فوقهما جائز أن يعطف على معمولاته بعاطف واحد باتفاق كقولك: «ذهب زيدٌ يومَ الجمعة وعمرٌ يومَ السبت»، وهذه الواو قد تنزلت منزلة عامل واحد، فأجريت مجراه، فثبت أن الواو الثانية للعطف.

(١) انظر سيبويه ٣: ٥٠١ - ٥٠٢.

(٢) آية ١ من سورة الليل.

(٣) سورة الليل آية ١.

(٤) سورة الليل آية ٢.

(٥) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

(٦) انظر الكشاف ٤: ٢٥٨ وعبارته هناك مختلفة قليلاً.



**\*\* ومن أصناف المشترك: تخفيف الهمزة \*\***

تَشْرِكُ فِيهِ الْأَضْرُبُ الثَّلَاثَةُ، وَلَا تُخَفَّفُ الهمزةُ إِلَّا إِذَا تَقَدَّمَهَا شَيْءٌ، فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا نَحْوُ قَوْلِكَ: ابْتِدَاءُ أَب، أُم، إِبِلٌ فَالتَّحْقِيقُ لَيْسَ إِلَّا. وَفِي تَحْقِيقِهَا ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: الإِبْدَالُ وَالْحَذْفُ وَأَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ أَيْ بَيْنَ مَخْرَجِهَا وَبَيْنَ مَخْرَجِ الْحَرْفِ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَتُهَا، وَلَا تَخْلُوا إِمَّا أَنْ تَقَعَ سَاكِنَةٌ فَيَبْدُلُ مِنْهَا الْحَرْفُ الَّذِي مِنْهُ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ رَأْسِي، وَقَرَأْتُ وَإِلَى الْهَدَاتِنَا، وَيِير، وَجَيْتُ، وَالذَّيْتِمْنَ، وَلُومٌ، وَسُوتٌ، وَيَقُولُذَنْ.

قوله: «تخفيف الهمزة»<sup>(١)</sup>.

الهمزة كسائر الحروف الصالح في مجيئها متحركة وساكنة، وكل واحدة منها يصادفها التخفيف، لأنها أدخل الحروف في الحلق، وإخراجها ثقیل، ولذا قال سيويه<sup>(٢)</sup> إنها كالتَّهْوُع وهو التَّقْيُؤُ.

قوله: «ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدمها شيء...».

يعني أنها إذا كانت أولى كلمة مبتدأ بها فلا بد من أن تكون مخففة لامتناع تسهيلها، إذ لو سُهِّلَتْ لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والإبدال فلو جعلت بَيْنَ بَيْنَ لقربت من الساكن، والابتداء بما يقرب من الساكن مستكره لأنه مرفوض في كلامهم أو متعذر.

قوله: «إما أن تقع ساكنة...».

الهمزة الساكنة تخفيفها أن تبدل وتقلب إلى حرف لين يشاكل حركة ما قبلها فإن كان ما قبل الهمزة الساكنة مفتوحاً قلبت ألفاً كـ«راس» و«قرات» بالألف في «رأس» و«قرأت» بالهمزة.

وإن كان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً قلبت ياءً أو واواً كبيراً و«جيت» بالياء في

(٢) انظر سيويه ٥٤٨:٣.

(١) انظر سيويه ٥٤١:٣.

... وَإِمَّا أَنْ تَقَعَ مُتَحَرِّكَةً سَاكِناً مَا قَبْلَهَا فَيَنْظُرُ إِلَى السَّاكِينِ ، فَإِنْ كَانَ حَرْفٌ لَيْنٌ نَظَرَ فَإِنْ كَانَ يَاءٌ أَوْ وَاوًا مَدَّتَيْنِ زَائِدَتَيْنِ أَوْ مَا يُشَبِّهُ الْمَدَّةَ كَيَاءِ التَّصْغِيرِ قَلَبَتْ إِلَيْهِ وَأَدْغَمَ فِيهَا كَقَوْلِكَ : خَطِيئَةٌ وَمَقْرُوءَةٌ وَأَفَيْسٌ ، وَقَدْ التَزَمَ ذَلِكَ فِي نَبِيِّ وَبَرِيَّةٍ ، وَإِنْ كَانَ أَلْفًا جُعِلَتْ بَيْنَ يَتَيْنِ كَقَوْلِكَ سَالَ وَتَسْأَلُ وَقَاتِلَ ، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً أَصْلِيَّتَيْنِ أَوْ مَزِيدَتَيْنِ لِمَعْنَى أَلْقَيْتَ عَلَيْهِ حَرَكَتَهَا وَحَذَفْتَ كَقَوْلِكَ مَسَلَةً وَالْخَبَ وَمَنْ بُوِكَ وَمِنْ بِلِكَ وَجَبَلَ وَحَوَّةً وَأَبُو يَوْبَ وَذُو مِرْهَمَ ، وَاتَّبَعِي مَرَّةً وَقَاضُوبِيكَ وَقَدْ التَزَمَ ذَلِكَ فِي بَابِ يَرَى وَأَرَى يَرَى ..

بشر، وجئت بالهمزة وك «لوم» و«سوت» بالواو في لُوم وسُوت بالهمزة .  
أما القلب فلطلب الخِفة، وأما القلب إلى حرف مناسب لحركة ما قبلها فلكون المناسبة مطلوبة . هذا في المتصل وكذا الحكم في المنفصل . فالهمزة المفتوح ما قبلها كقوله تعالى: ﴿إِلَى الْهُدَى أَتَيْنَا﴾<sup>(١)</sup> سقطت همزة الوصل من «اتنا» وألف «الهدى» أيضا لالتقاء الساكنين فبقي «الهُدَانَا» مثل «الهُدَعْنَا» فصار كـ «رأس» فقلبت الهمزة ألفا، وعلى هذا التقدير إذا انكسر ما قبلها أو انضم «فَالذَّيْتُمْ»<sup>(٢)</sup> ، «يَقُولُونَ»<sup>(٣)</sup> الأصل فيهما : «أَوْتِمْنُ» و«أُذْنُ» مثل اغْتَمْنُ وَاغْذُنْ . سقطت همزة الوصل منهما، وسقطت ياء الذي لالتقاء الساكنين فلقى الهمزة الساكنة التي هي فاء من «أمن» و«أذن» الذال المكسورة من «الذي» ، واللام المضمومة من «يقول» فانقلبت في «الذَّيْتُمْ» إلى الباء وفي «يَقُولُونَ» إلى الواو لما ذكرنا من روم الخفة وطلب المناسبة .

قوله : «وإما أن تقع متحركة ...» .

الهمزة المتحركة على ثلاثة أوجه :

(١) سورة الأعراف الآية ٧١ (٢) سورة البقرة الآية ٢٨٣ (٣) سورة النوبة الآية ١٩

... وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ الْمَرَّةَ وَالْكَمَّةَ فَيَقْبِلُهَا أَلْفًا، وَلَيْسَ بِمُطَرِّدٍ وَقَدْ رَأَى الْكُوفِيُّونَ .

أحدهما : أن يكون قبلها حرف لين وواو أو ياء مدتان مزيدتان ، فالحكم القلب إلى ذلك الحرف الذي قبلها والإدغام نحو: مَقْرُوءٌ، وَخَطِيئَةٌ، بواو وياء مشددتين في مَقْرُوءَةٍ وَخَطِيئَةٍ بواو وياء بعدها همزة مفتوحة، إذ الواو والياء لا أَصْلَ لهما في الحركة ، زيدتا في المد فقط بمنزلة أَلَف «كِتَاب» ، فكرهوا تحريكهما فلم ينقلوا حركة الهمزة فيقولوا: مَقْرُوءٌ بواو خفيفة مفتوحة. وكذا لم يقولوا: «خَطِيئَةٌ» بياء خفيفة مفتوحة ، لأنَّ ذلك يُخرج الحرف عن أصله الذي جاء له من المدة، إذ الحركة تسلب الحرف المدة فلما امتنع نقل الحركة كما في «مَنْبُوكُ»؟ بقي القلب، فقلب الهمزة واوا وياء وجاء الإدغام .

وياء التصغير في «أَقْيَسُ» مُصَغَّرُ أَقْوَسٍ جمع فاس . شبيهة بحرف مد كألِف «مساجد» ، وجه الشبه أنَّ كلا من ياء التصغير والألف يلزمها السكون ، هذا إذا كان ما قبل الهمزة واوا أو ياء ، فإن كان ألفا جعلت الهمزة بين بين بخلاف الواو والياء فيما سبق .

والفرق بينهما أن القلب يمكن فيها ، إذا كان ما قبلها واوا وياء لأن الواو والياء تدغمان في مثلهما ، وذلك ممتنع في «سَأَلُ» ، لأنك لو التمس قلب الهمزة ألفا لم تخل من أحد أمرين .

أحدهما : أن تثبت الألفين ساكنتين وذلك ممتنع .  
وثانيهما : أن تدغم إحدى الألفين في الأخرى وهذا أبعد لأجل أن الألف لا تدغم في شيء ، ولو كان إدغام الألف ممكنا لكان محالاً هنا لأن المدغم فيه متحرك، ولو حركت الألف الثانية عدت إلى ما هربت منه .

والثاني من تلك الأوجه الثلاثة : أن يكون قبلها حرف صحيح ساكن فتخفيفها أن تلقى حركتها على الساكن ويحذف تقول : مَسَلَةً ، والخَبُّ في «مَسْأَلَةٍ»



... وإِذَا أَنْ تَقَعَ مُتَحَرِّكَةٌ مُتَحَرِّكًا مَاقْبَلَهَا فَتُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنٍ كَقَوْلِكَ :  
سَأَلَ وَلَوْهُ وَسُئِلَ إِلَّا إِذَا انْفَتَحَتْ وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا أَوْ انْضَمَّ فَقَلْبَتْ يَاءٌ أَوْ  
وَأَوْ مَخْضَةً كَقَوْلِكَ : مِيرَ وَجُونُ . .

و«الْحَبْءِ»، وفي «مَنْ أَبُوكَ» : مَنْبُوكَ، لأن ما قبلها ساكن، فلو قلبت حرف لين  
لالتقى ساكنان، وَلَوْ حُذِفَتْ مع حركتها لم يكن في اللفظ دليل على سقوطها، فلما  
نقلت الحركة عُلِمَ سقوطها.  
قوله : «ومنهم من يقول الْمَرَا . . .» .

والضرب الثاني في هذا الوجه : أن تنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وتقلب هي  
الفا وذلك قولهم «الْمَرَا» على لفظ «الْقَطَاة» والأصل «الْمَرَا» بمنزلة الْمَرْغَة، نقل  
حركة الهمزة إلى الساكن فتحرك ، وبقيت الهمزة ساكنة وصارت كهمزة «رأس»  
فقلبت ألفاً كما في «رأس» ، والأكثر المستمر ما سبق من الحذف وكأن من فعل  
هذا النوع من التخفيف اقتصد في التخفيف فلم يجب أن يسقط نفس الهمزة  
واقصر على أن يفعل بها ما يؤديها إلى حرف لين .

قوله : «وإِذَا أَنْ تَقَعَ مُتَحَرِّكَةٌ مُتَحَرِّكًا مَاقْبَلَهَا فَتُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنٍ . . .»  
تجعل همزة «سأل» بين الهمزة والألف لأن الفتحة جزء الألف، ومعنى جعل الهمزة  
بَيْنَ بَيْنٍ : أن تجعل هي بينها وبين الحرف الذي منه حركتها، ولا يتأتى جعلها  
بَيْنَ بَيْنٍ في الساكنة فلا يقال في همزة «رأس» إنها تجعل بَيْنَ بَيْنٍ، إذ جعلها بين بين  
تقريب لها من الساكن، ولا شك في أَنَّ السَّاكِنَ المحض أذهب في السكون  
من المتحرك الضعيف الحركة المقارب للساكن، وإذا كان كذلك كان جعلها بَيْنَ  
بَيْنٍ محالاً، لأنك تطلب بالجعل تخفيفها، والجعل يذهب بها من السكون  
الصريح إلى المتحرك الضعيف الحركة فيكون تخفيفك إذن تثقيلاً .

وبعد فإنَّ الهمزة التي كَلَامُنَا فيها على ثلثة أوجه :

١ - مفتوحة مفتوح ما قبلها نحو : سَأَلَ .

... وَالْأَخْفَشُ يَقْلِبُ الْمَضْمُومَةَ الْمَكْسُورَ مَا قَبْلَهَا بَاءً أَيْضًا فَيَقُولُ :  
يَسْتَهْزِئُونَ ..

- ٢ - مضمومة مفتوحة ما قبلها نحو: لَوْمَ .
  - ٣ - مكسورة مضموم ما قبلها نحو: سُئِلَ .
  - ٤ - مفتوحة مكسور ما قبلها نحو: مِثْرٌ<sup>(١)</sup> .
  - ٥ - مفتوحة مضموم ما قبلها نحو: جُؤِنٌ<sup>(٢)</sup> .
  - ٦ - مضمومة مكسور ما قبلها نحو: مُسْتَهْزِئُونَ .
- هذه ستة أوجه مذكورة في المتن، والثلاثة الباقية :
- ٧ - مضمومة قبلها ضمة نحو: هَذَا عَبْدٌ أَخِيكَ .
  - ٨ - مكسورة قبلها كسرة نحو: مِنْ عِنْدِ إِبِلِكَ .
  - ٩ - (مكسورة مفتوحة ما قبلها)<sup>(٣)</sup> نحو: سَيْمٌ .
- ففي الوجه الأول تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ، لأن الألف من شأنها أن تقع بعد الفتحة، فكذا ما يقاربها .
- وفي الوجه الثاني أيضا تُجْعَلُ بَيْنَ بَيْنَ لأنها تقرب من الواو الساكنة والواو الساكنة تُقَرَّبُ بعد الفتحة فكذا ما يقاربها .
- الوجه الثالث : مذهب الخليل وسيبويه<sup>(٤)</sup> أن تُجْعَلَ بَيْنَ بَيْنَ، وعند أبي الحسن<sup>(٥)</sup> أنها تقلب إلى الياء، وكذا الخلاف في الوجه السادس، وهو معنى قوله :
- «وَالْأَخْفَشُ يَقْلِبُ الْمَضْمُومَةَ الْمَكْسُورَ مَا قَبْلَهَا يَاءً أَيْضًا»<sup>(٦)</sup> .
- (١) مِثْرٌ : جمع مِثْرَةٌ وهي العداوة وقيل : الرجل المفسد . اللسان : (مار) .
  - (٢) الْجُؤُنُ : جمع جُؤْنَةٍ وجُؤْنَةٍ . وهي سَلَةٌ مستديرة مَغْشَاةٌ أَدَمًا يُجْعَلُ فِيهَا الطَّيْبُ وَالثَّيَابُ ، يستعملها العطار، اللسان (جان، جون) .
  - (٣) في الأصل : «مفتوحة مكسور ما قبلها، وفي ع : «مكسورة قبلها فتحة» والمثبت من ف .
  - (٤) انظر سيبويه ٥٤٢: ٣، ٥٥٤ . (٥) انظر سيبويه ٥٤٣: ٣ حاشية ٢ .
  - (٦) انظر رأي الأخفش في شرح ابن يعيش ١١٢: ٩ وشرح ابن الحاجب المسمى بالإيضاح في شرح المفصل ٣٣٩ - ٣٤٠ .

... وَقَدْ تُبَدَّلُ مِنْهَا حُرُوفُ اللَّيْنِ فَيَقَالُ مَنْسَاءُ وَمِنْهُ قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ :

\* فَارْعَى فَرَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ \*

وَقَالَ حَسَّانُ :

سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا سَأَلَتْ وَلَمْ تُصِيبْ

وَقَالَ ابْنُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ :

\* يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي \*

وحجة أبي الحسن : أنه يقول للخليل وسيبويه : إنكم منعتم جعل الهمزة يَّينَ في الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها أو انضم وهو الوجه الرابع والخامس لما في جعلها يَّينَ يَّينَ من وقوع ما يقارب الواو والياء ، وهو الهمزة المجعولة يَّينَ يَّينَ بعد الكسرة أو الضمة . والواو لا تقع بعد الكسرة ، وكذا الياء لا تقع بعد الضمة ، فكذا ما يقارب الواو وما يقارب الياء .

والجواب لهما أن الألف لا يمكن التلغظ بها بعد الكسرة والضمة بوجه ، وإجازته محال ، الواو والياء يمكن اللفظ بهما ساكنين بعد الكسرة والضمة . فلو قلت : «مُيَّينَ» في «مُوقِنَ» و«مُوقَاتَ» في «مِيقَاتَ» أمكن إمكانا صالحا لكنه يشغل ، ألا تراك تقول : «أجلواذ» فلا تقلب الواو ، لأنك لما ادغمتها سهل اللفظ بها . فلما كان اللفظ بالألف بعد الضمة أو الكسرة يستحيل ، كان وقوع ما يقاربها بعدهما مَذْفُوعًا ، ولما كان وقوع الواو والياء ساكنين بعد الكسرة والضمة مستطاعا ، وكان ترك لثقل في اللفظ جاز أن يقع بعدهما ما يقرب من الواو والياء ، لأنه لا يشغل ذلك الثقل ، إذ الهمزة إذا خَفُفَتْ لا تصير إلى نفس الحرف الذي منه حركتها ، وإنما تقرب منه .

وقوله : «وَقَدْ تُبَدَّلُ...» .

الأصل في الأبيات :

... وَقَالَ سَيَبِيهِ وَلَيْسَ ذَا بَقِيَّاسٍ مُتَلَثِّبٌ وَإِنَّمَا يُحْفَظُ عَنِ الْعَرَبِ  
 ذَكَمًا يُحْفَظُ الشَّيْءُ الَّذِي تُبَدِّلُ التَّاءُ مِنْ وَاوِهِ نَحْوُ أَتْلَجَ .  
 \* فصل \* وَقَدْ حَذَفُوا الْهَمْزَةَ فِي كُلِّ وَمَرٍّ وَخَذَ حَذَفًا غَيْرَ قِيَاسِيٍّ ،  
 ثُمَّ التَّزَمُوهُ فِي اثْنَيْنِ دُونَ الثَّلَاثِ فَلَمْ يَقُولُوا أَوْ خِذْ وَلَا أَوْكِلْ ، وَقَالَ اللَّهُ  
 تَعَالَى : ﴿ وَأَمْرًا هَلَكًا ﴾ .

٦٤٨ - ..... هَنَّاكَ ..... (١)

٦٤٩ - و ، سَأَلَتْ (٢)

٦٥٠ - و ، ..... وَاجِبِيَّةٌ (٣)

بالهمزة في هذه الثلاثة ، فإن قلت من السائغ أنه وقف على الهمزة في «واجبي»  
 فسكنت فقلبها ياء لكسرة ما قبلها . قلت : لو وقف لوقف على الجيم الذي هو  
 الروي .

قوله : «وَقَدْ حَذَفُوا .....» .

حذف الفاء في هذه الكلم ليس على سنن القياس ، وإنما هو خارج عن مَهْيَعِهِ .  
 ووزن (كُلُّ) وأخواته (عُلُّ) ، حذفت الهمزة الساكنة التي هي فاء لكثرة استعمالهم

(١) نسبة إلى استشهد الزمخشري ببيت الفرزدق ونصه :

وَمَضَتْ لِمَسْلَمَةَ الرِّكَابِ مُودَعًا فَارَعِي فِزَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ

انظر ديوانه ١ : ٤٠٨ والبيت من الكامل ، والشاهد فيه : قلب الهمزة ألفا والقياس أن تجعل  
 بَيْنَ بَيْنَ ضرورة لإقامة الوزن - سيبويه ٣ : ٥٥٤ .

(٢) نسبة إلى استشهد الزمخشري في مفصله بيت حسان بن ثابت وهو بيت مفرد في ديوانه ٣٤

ونصه :

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بِمَا جَاءَتْ وَلَمْ تُصِبْ

والبيت من البسيط ومناسبتة قدوم وفد هذيل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلبهم  
 منه تحليل الزنا لهم .

(٣) نسبة إلى استشهد الزمخشري في مفصله بيت عبد الرحمن بن حسان انظر ابن يعيش

١١٤ : ٩ ونصه :

\* فصل \* وإذا خُفِّفَتْ هَمْزَةُ الْأَخْمَرَ عَلَى طَرِيقِهَا فَتَحَرَّكَتْ لَامُ  
التَّعْرِيفِ اتَّجَهَ لَهُمْ فِي أَلِفِ اللَّامِ طَرِيقَانِ: حَذْفُهَا وَهُوَ الْقِيَاسُ،  
وإِبْقَاؤها لِطَرُوقِ الْحَرَكَةِ، فَقَالُوا: لَحْمَرٌ، وَالْحَمَرُ...

هذه الكلم الثلاث فاستغني عن همزة الوصل لتحرك العين التي هي الكاف والخاء  
والميم . ولا يجيء مثل هذا في كل شيء ، فلا يقال في «أَمِنَ» يأمن مِنْ .

قوله : «ثم التزموه .....» .

يعنى التزموا هذا الحذف في «كُلٌّ» و«خُذْ» دون «مَرٌّ» ، بل قالوا: «أُؤْمَرُ» على  
الأصل أيضا ، ولم يقولوا: «أُؤْكَلُ» ، ولا «أُؤْخَذُ» ، لأن استعمال الأمر من «أَمَرٌ» لم  
يكثر استعمالها ولم يقل: (سِرْ) في الأمر من أَسَرَ لقلة الاستعمال ، فجرى ما كثر  
على التخفيف المذكور ، وما لم يكثر على القياس المذكور ، وما توسط بينهما على  
الوجهين لقربه من البابين .

قال سيبويه<sup>(١)</sup> : ولا يجوز أن تقيس على هذا فتقول في «خُذْ» «أُؤْخَذُ» ، بل عليك  
أن تتابعهم وتقف حيث يقفون ، فإن حذفوا حذفاً لازماً لم يستعمل الأصل ، وإن لم  
يحذفوا لم تحذف . وإن استعملوا الأمرين الحذف والأصل استعملت كذلك .

قوله : «وإذا خففت همزة (الأخمر) على طريقها ... إلى آخره» .

إذا خففت همزة (الأخمر) نقلت حركتها إلى اللام فصار إلى (الخمر) بفتح

اللام ، ثم في ذلك مذهبان :

أحدهما : حذف همزة الوصل ، لأنها جاءت لتوصل إلى الساكن الذي هو

وَكُنْتُ أَذِلُّ مِنْ وَتِدِ بَقَاعٍ يُشْجَعُ رَأْسُهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي

والبيت من الوافر في هجاء ابن الحكم بن أبي العاص من أمة - انظر سيبويه ٣ ٥٥٥ .

بشجع : يضرب والفهر : الحجر والواجي : اسم فاعل من وحا بمعنى دق . والشاهد ب

قوله : (واجي) إذ أبدل الهمزة بالياء ، والذي سهل الإدخال هنا كون الهمزة في الطرف ،

والطرف مما يسكن في الوقف .

والوند : بالكسر واحد الأوتاد ، والفتح لغة (المصاحح: وند) (١) الكتاب ١ ٢٦٦

... وَمِثْلَ لَحْمَرٍ عَادَلُولَى فِي قِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو . . .

اللام، واللام قد تحركت فلا حاجة إليها كما قلت في اسأل: «سَلْ» بدون الهمزة إذ كنت مفتقرا إليها لسكون السين وقد تحركت.

والثاني: إبقاؤها لكون حركة اللام عارضةً فهي من جانب الحكم في تقدير السكون، فتبقى همزة الوصل بحالها حتى كأن اللام ساكن، ومثل ذا قولهم: «رُؤْيَا» بالواو في تخفيف «رُؤْيَا» وإن كان القياس رُيًّا كَطُيٍّ في «طُوي» لأن الواو في «رُؤْيَا» عارض، والأصل هو الهمزة ولم يُعْتَدَّ بالعارض فكأنَّ النطق بالهمزة حاصل.

فإن قلت فما بالهم جَوَزُوا حذف الهمزة وقالوا: أَلَحْمَرُ بدون الهمزة في أحد المذهبين، ولم يجَوَزُوا (رَمَاتِ المرأة)، فلم يعتدوا بالحركة العارضة في التاء أصلاً؟ قلت حركة التاء أذهب في كونها عارضة من حركة اللام، لأن حركة اللام منقولة من حركة همزة أحمر ولها أصل في الكلمة، والتاء لا حركة لها بوجه. ألا تترك تقول: (رَمَتْ أُمَةٌ زَيْدٌ) فلا تكون هناك حركة، فلما كان لحركة اللام حظٌّ في الأصالة فَضِّلَتْ على حركة التاء، فاعتبر حكم السكون في الحرف الذي تحرك بها مرة، ولم يعتبر أخرى فقيل: لَحْمَرٌ، وقيل: أَلَحْمَرُ، ولم يعتد بحركة التاء أصلاً.

قوله: «وَمِثْلُ لَحْمَرٍ عَادَلُولَى»<sup>(١)</sup> . . . . .

قرأ أبو عمرو<sup>(٢)</sup>: (عادَلُولَى) بالإدغام، ووجهها أن تحمل على لغة من قال: لَحْمَرُ بدون الهمزة. الأصل: الأولى. نقلت حركة الهمزة من (أُولَى) إلى لام التعريف، وسقطت همزة الوصل فبقي «لُولَى» فأدغم النون الساكنة التي هي التثنية من «عادٍ» في اللام لتحقيق مقتضى الإدغام وهو سكون الأول من الحرفين وتحرك الثاني.

ومن قال أَلَحْمَرُ، فجعل اللام في حكم السكون لم تتجه على مذهبه هذه

(١) سورة النجم آية ٥٠.

(٢) انظر البحر المحيط ٨: ١٦٩.

... وَقَوْلُهُمْ مِنْ لَانَ فِي مِنَ الْإِنِ، وَمَنْ قَالَ أَلَحْمَر قَالَ مِنْ لَانَ  
بِتَحْرِيكِ النُّونِ كَمَا قُرِئَ مِنْ لَرَضٍ أَوْ مِلَانَ بِحَذْفِهَا كَمَا قِيلَ مِلْكَذِبَ .  
\* فصل \* وَإِذَا التَّقْتُ هَمَزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ فَالْوَجْهُ قَلْبُ الثَّانِيَةِ إِلَى  
حَرْفِ لَيْنِ كَقَوْلِهِمْ آدَمَ، وَأَيْمَةَ، وَأَوْنِدُمْ، وَمِنْهُ جَائِي وَخَطَايَا، وَقَدْ سَمِعَ  
أَبُو زَيْدٍ مَنْ يَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي خَطَايِي قَالَ هَمَزَهَا أَبُو السَّمْحِ وَرَدَّادُ  
ابْنُ عَمِّهِ وَهُوَ شَاذٌ . . .

القراءة، لأن من شرط الإدغام تحرك الثاني، واللام إذا كانت في تقدير السكون  
فأنت هذه الشريطة فلم يجز كما لا يجوز إذا سكنت اللام لفظاً. قيل ولها في هذه  
اللغة وَجْهٌ وهو أنهم أدغموا نحو: «أَرْدُدْ» مع سكون الثاني وتحرك الأول، لأنهم لما  
رأوا الثاني من المثليين تلحقه الحركة عند اتصال ضمير الاثنين والجمع وعند التقاء  
الساكنين نحو (أَرْدُدْ) (أَرْدُدُوا، أَرْدُدَا) لقوم، جعلوا الحركة التي من شأنها أن تلحق  
الدال الساكنة من «أَرْدُدْ» كأنها قد حصلت فيها، فتوالى مثلاً بالحركة، وَنَزَّلُوا كونها  
معرضة لدخول الحركة عليها منزلة أن تتحرك على الحقيقة فادغموا وقالوا: «رُدْ»،  
وكذلك يجوز أن يدغم التوين في اللام الكائنة في حكم السكون، لأنها وإن كانت  
ساكنة فإنها قد تحركت حركة خفيفة في لغة من يقول «لُولِي» و«لَحْمَر» فتجعل  
حركتها في هذه الحالة كأنها حاصلة لها عند تقدير السكون، وإذا جاز تنزيل الدال  
الساكنة منزلة المتحركة مع سكونها في اللفظ تقدير لحركة تلحقها في حال أخرى  
كان تنزيل «اللام» التي هي في تقدير السكون وليست بساكنة في الظاهر هذه  
المنزلة أولى .

قوله: «مَنْ لَانَ...» .

أما «مَنْ لَانَ» فعلى المذهبيين:

(مَنْ قَالَ «لَحْمَرٌ»<sup>(١)</sup>) قَالَ «مِنْ لَانَ» فَأُثْبِتَ النون، لِأَنَّ اللامَ إِذَا تَحَرَّكَ لَمْ يَلْتَقِ  
السَّاكِنَانِ فَلَا يَحْذَفُ.

وَمَنْ قَالَ: «أَلَحْمَرُ» وَجَعَلَ اللامَ فِي تَقْدِيرِ السَّكُونِ، قَالَ: «مِنْ لَانَ» بِتَحْرِيكِ  
النونِ كَمَا قُرِئَ: «مِنْ لَرَضٍ»<sup>(٢)</sup>، لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، لِأَنَّ السَّكُونِ الَّذِي أُوجِبَ  
عِنْدَهُمُ الْمَجِيءُ بِالْهَمْزَةِ يَقْتَضِي أَيْضًا أَنْ يَحْرُكَ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَهُ لِالْتِقَاءِ  
السَّاكِنَيْنِ.

وَتَحْرِيكِ نونِ «مَنْ» بِالْفَتْحِ عَلَى اللُّغَةِ الْفُصِيحَةِ، أَوْ قَالَ: «مِلَانَ» بِحَذْفِ النونِ  
لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ كَمَا قِيلَ: «مِلْكَذِبٍ» عَلَى حَذْفِ النونِ مِنْ «مِنْ» لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ  
لِأَنَّ الْأَصْلَ: «مِنْ الْكَذِبِ».

قَوْلُهُ: «وَإِذَا التَقَتْ هَمْزَتَانِ . . . إِلَى آخِرِهِ».

اجْتِمَاعُ الْهَمْزَتَيْنِ مَرْفُوضٌ فِي كَلَامِهِمْ بِدَلِيلِ أَنَّهُ لَمْ تَجُزْ كَلِمَةٌ (عَيْنُهَا هَمْزَةٌ  
وَلَامُهَا هَمْزَةٌ)<sup>(٣)</sup> كَمَا جَاءَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي نَحْوِ: «قُوَّةٌ»، وَ«حَيَّةٌ» وَفِي الْحُرُوفِ  
الصَّحِيحَةِ نَحْوِ: «رَدَدْتُ» وَ«طَلَّلُ» وَقَدْ يَجِيءُ فِي حُرُوفِ الْحَلْقِ قَلِيلًا نَحْوِ: «فَهَّ وَدَعَّ  
وَلَجَحَتْ عَيْنُهُ»<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْمُوَازِي لِلْحُرُوفِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنَ الْحَلْقِ، فَإِذَا كَانُوا  
لَمْ يَسْتَكْثِرُوا مَا عَدَا الْهَمْزَةَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ لِثِقَلِ ذَلِكَ فَالْوَاجِبُ أَنْ يَرْفُضَ ذَلِكَ فِي  
الْهَمْزَةِ، لِأَنَّهَا أَدْخَلَ الْحُرُوفَ فِي الْحَلْقِ. وَاللَّفْظُ بِهَا مَكْرَرَةٌ فِي نِهَآيَةِ الشَّنَاعَةِ  
وَالِإِتْعَابِ لِلْحَلْقِ وَإِذْ قَدْ عَرَفْتَ مَا ذَكَرْنَا فَاعْرِفْ أَنَّ الْهَمْزَتَيْنِ إِذَا التَقَتَا فَالْتِقَاؤُهُمَا إِمَّا  
فِي كَلِمَةٍ أَوْ فِي كَلِمَتَيْنِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوِ: «آدَمُ» وَ«آخِرُ» وَالْأَصْلُ: «آءُ آدَمُ» بِوزنِ «أَعْدَمُ»  
بِهَمْزَتَيْنِ الْأُولَى هَمْزَةُ أَفْعَلِ وَالثَّانِيَةُ فَاءُ الْفَعْلِ. مِنَ الْأُذْمَةِ.

(١) فِي الْأَصْلِ «قَالَ لَحْمَرٌ» وَصَوَابُهُ الْمَثْبُتُ مِنْ ع وَف. (٢) سُورَةُ الْبَقَرَةِ آيَةُ ٢٦٧.

(٣) فِي ف: «عَيْنُهَا وَلَامُهَا هَمْزَةٌ» وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) لَجَحَتْ عَيْنُهُ: إِذَا لَصِقَتْ بِالرَّمْصِ. وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ، مِثْلُ ضَبَبِ الْبَلَدِ بِإِظْهَارِ  
التَّضْعِيفِ. الصَّحَاحُ (لَح).



وكذا «آخر» بوزن «أعَجَر» لأن الفاء همزة من التأخر تبدل للثانية منهما ألفاً محضية حتى كأنها ألف زائدة كآلف «ضارب» من حيث أن لاحظ لها في الهمزة، وليست كآلف «راس»، لأن قلب الهمزة هناك على سبيل التخفيف اللفظي .  
والحكم الهمزة، وتستعمل كثيراً . وليست الهمزة هنا مقدرة ولا مستعملة ، لأن غرضهم أن يرفضوا التقاء الهمزتين رأساً فكما لم يصوغوا نحو رددت في الهمزة، فكذلك رفضوه في «آدم» بأن أبدلوا في الثانية ألفاً إبدالاً لازماً . ويدلك على أن الألف في «آدم» بمنزلة ألف «ضارب» أنك تقول : «أواخر» فتقلبها واوا كما تقول : «ضوارب» ، فلو كانت الألف في تقدير الهمزة لوجب أن يقال : (أآخر)<sup>(١)</sup> بهمزتين ثم تخفف الثانية بأن تجعل يَيْنَ يَيْنَ ، ألا ترى أن الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها إذا قصد تخفيفها لم تقلب واوا . تقول في «سأل» «سأل» فتجعلها يَيْنَ يَيْنَ ، (وإن قلبت في ضرورة)<sup>(٢)</sup> فإلى نحو:

٦٤٨ م - فَأَرْعِي فَرَارَةَ لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ<sup>(٣)</sup> .

فأما أن تقلب هي واوا فلا . فلما قالوا : «أواخر» علمت أن الهمزة أبدلت ألفاً، وأن مجيء الألف في «آخر» ليس بمنزلة مجيء ألف «راس» لأنها في «راس» للتخفيف لفظاً، وفي «آخر» لرفض الالتقاء لفظاً وتقديراً نحو : «أئمة» و«أويدم»، والأصل (أئمة)<sup>(٤)</sup> و«أأيدم» على زنة أئمة وأعيدم .

فإن قلت : قولهم : «أويدم» في تصغير «آدم» يدل على أن ألف آدم بمنزلة ألف ضارب ، فكما قالوا في تصغير ضارب ضويرب بقلب الألف إلى الواو كذلك قالوا

(١) في الأصل : (أآخر) والمثبت من ف .

(٢) في ع : «وإن قلت في صورة وصوابه المثبت من الأصل وف .

(٣) مر تحقيقه آنفاً - انظر ص ١٩٦ .

(٤) في ع : أئمة والمثبت من الأصل .

أُوْتِدِمَ بقلب الألف إلى الواو. قلت ليس فيما ذكرت دليل على أن ألف «آدم» بمنزلة ألف «ضارب»، لأن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها تقلب واوا عند التخفيف على ما سبق في نحو: «جُون» بالواو في «جُون» بالهمزة ونحو «جَاء»، الأصل: «جَائِي» بوزن «جَاعِي»، والهمزة الأولى هي المنقلبة عن الياء الواقعة بعد الألف في «جَائِي»، والثانية لام في «جَاء» ثم قلبت الثانية ياء لانكسار ما قبلها، فلام «الجَائِي» بمنزلة ياء «القاضي» في كونها ياء صريحة تسكن في حالتي الرفع والجذر، وإن كان أصلها وهو الهمزة قابلة للحركات لأن كونها مبدلة من همزة لا يكسبها خَفَّةً.

وقال الخليل<sup>(١)</sup>: «إنهم كرهوا أن يهمزوا الياء لأدائه إلى الاستثقالِ باجتماع الهمزتين ففروا إلى القلب فجعلوا اللام في موضع العين، والعين في موضع اللام فقالوا: «جَائِي» فأعلوا بحذف يائه كما حذفوا ياء «قَاضٍ» فوزنه على القول الأول فاع وعلى الثاني فالِ .

ونحو: خطايا أصله «خَطَائِي» بزنة (خَطَاعِي)<sup>(٢)</sup> الهمزة الأولى منقلبة عن ياء فعيلة، والثانية لام. أبدلت الثانية ياء لانكسار ما قبلها فصار «خَطَائِي» بوزن خطاعي، ثم حوِّلت الكسرة فتحة والياء ألفا فصار «خَطَأُ» بوزن «خَطَاعًا»، لتقلب الهمزة الأولى ياء فتعود الكلمة إلى أصلها، لأن هذه الهمزة منقلبة عن ياء «خَطِئْتُهُ» فلما صار «خَطَأُ» بهمزة بين ألفين والألف قريب من الهمزة صار كأنه اجتمعت فيه (همزات)<sup>(٣)</sup> فأبدلت الهمزة ياء .

(١) سيويه ٤ : ٣٧٧ .

(٢) في ف: «خطائع» والمثبت من الأصل وع .

(٣) في ف: «همزتان» والمثبت من الأصل وع .

... وفي القراءة الكوفية أثمة، وإذا التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما وتخفيف إحداهما بأن تجعل بين بين. والخليل يختار تخفيف الثانية كقوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا﴾...

فإن قلت: «فلم لم يقولوا في «جاء» «جايا» فتقلب الهمزة التي هي بدل عن الياء ياء؟ قلت: لأن الياء في «جاء» عين، وفي «خطيئة» زائدة فلم يلحقوا بدل الأصلي ما لحق بدل الزائد من التغيير تفضيلاً لذلك على هذا.

فإن قلت: هات الحديث عن الخليل، قلت: هو يقول: «لما أدى في (خطائي) إبدال الياء بالهمزة إلى اجتماع الهمزتين رفض وقلبت اللام إلى موضع العين، والعين إلى موضع اللام فصار إلى «خطائي» بياء بعد همزة على ما ذكرناه في «جاء»، ثم صار إلى «خطايا» كما صار «ركائي» بياء بعد همزة في جمع «ركبة» إلى «ركايا» وسيأتي الكلام فيه.

قوله: «وفي القراءة الكوفية أثمة...»<sup>(١)</sup>.

والحجة فيها أن الهمزة من حروف الحلق، واجتماع الحرفين فيها سائغ «كالعهن»<sup>(٢)</sup> ونحوه، فيجوز أن تجتمع الهمزتان في (أثمة) والجواب ما ذكرنا أن اجتماع الهمزتين مرفوض في كلامهم، ألا تراهم قد أطبقوا عن آخرهم أن تحقيق الهمزتين في نحو: «آدم» و«أوثر» و«أيسر» ممتنع.

قوله: «جاز تحقيقهما...».

لأن كون اجتماعها عارضا هوّن خطب الثقل.

قوله: «والخليل يختار تخفيف الثانية...».

ومذهب أبي عمرو تخفيف الأولى، لأن الاستثقال من اجتماعهما، فعلى أيتهما

(١) في السخ «أثمة» سورة التوبة آية ١٢، وسورة الأنبياء آية ٧٣، وسورة القصص آية ٥ وآية

٤١، وسورة السجدة آية ٢٤

(٢) سورة الفارعة آية ٥.

... وَأَهْلُ الْحِجَازِ يُخَفِّفُونَهُمَا مَعًا، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يُقَحِّمُ بَيْنَهُمَا  
الْفَاءَ. قَالَ ذُو الرِّمَّةِ :

\* أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ \*

وَأَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ :

حُزْقُ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدَوْا فُكَاهَةً      تَفَكَّرَ إِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدًا

وقع التخفيف جاز، وقد رأيناهم أبدلوا من أول المثليين في نحو: دينار، وديوان  
حرف اللين، وكان ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين.

وحُجَّةُ الخليل: أن الاستثقال باجتماع الهمزتين، والاجتماع عند الثانية فلا  
يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال، وهذا هو الأقيس ألا تراهم لم يبدلوا إلا  
الأخيرة في نحو آدم.

قوله: «وأهل الحجاز يخففونهما لأنهما اختان متشابهتان، فلا يجوز تخصيص  
إحدهما بحكم دون الأخرى، فبعد ذلك إما أن يُبدلَا أو يحذفَا وكلاهما ممتنع،  
الأول لالتقاء الساكنين، والثاني للإجحاف بالكلمة أو تُجْعَلَا بَيْنَ بَيْنٍ وهو المبتغى.  
قوله: «من يقحم بينهما ألفا...»<sup>(١)</sup>.

قال ابن درستويه: حرصوا على إثباتها فزادوا ألفا بينهما هربا من اجتماعهما  
قال: ولا يجوز إثبات تلك الألف في الخط كراهة اجتماع ألفات ثلاثة.

قوله:

٦٥١ - حُزْقُ ..... تَفَكَّرَ إِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدًا<sup>(٢)</sup>

الْحُزْقُ وَالْحُزْقَةُ قصير تقارب الخطو، وهو من الصفات الذميمة. يقول إنه لا

(١) مثل له بقول ذي الرمة:

\* أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ \* وقد مرَّ أنفاً تحقيقه - انظر ص ٣٢٧ و ١١٥٧.

(٢) البيت من الطويل ذكره ابن يعيش في شرحه ٩: ١١٩ على أنه من إنشاد أبي زيد وهو في

الصحاح للجوهري. والشاهد فيه قوله:

«إِيَّاهُ» بإدخال الألف بين همزة الاستفهام وبين الهمزة التي هي فاء البيت:

حُزْقُ إِذَا مَا الْقَوْمُ أَبَدَوْا فُكَاهَةً      تَفَكَّرَ إِيَّاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدًا

... وَهِيَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ، ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يُحَقِّقُ بَعْدَ إِقْحَامِ الْأَلِفِ  
وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَفِّفُ.

**\* فصل \* وفي أقرأ آية ثلاثة أوجه :**

أَنْ تُقْلَبَ الْأُولَى أَلِفًا، وَأَنْ تُحْذَفَ الثَّانِيَةُ وَتُلْقَى حَرَكَتُهَا عَلَى الْأَلِفِ،  
وَأَنْ تُجْعَلَ مَعًا بَيْنَ بَيْنَ وَهِيَ حِجَازِيَّةٌ.

يُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَرْدِ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمِثَابَةِ فِي الْأَوْصَافِ مِنْ حَيْثُ الصَّوْتُ  
وَالْمَعْنَى .

قوله : «وهي قراءة ابن عامر...» .

يريد إقحام الألف بين الهمزتين .

قوله : وفي أقرأ آية ثلاثة أوجه...» .

قَالَ بَعْضُ شَارِحِي<sup>(١)</sup> هَذَا الْكِتَابِ، قَوْلُهُ وَأَنْ تُجْعَلَ مَعًا بَيْنَ بَيْنَ وَهُمْ، لِأَنَّ  
السَّاكِنَةَ لَا يُمْكِنُ جَعْلَهَا بَيْنَ بَيْنَ لَمَّا تَبَيَّنَ أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنْ تُجْعَلَ بَيْنَ الهمزة وَبَيْنَ  
حَرَكَتِهَا، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا حَرَكَةٌ فَكَيْفَ يَعْقِلُ جَعْلَهَا بَيْنَ الهمزة وَبَيْنَ حَرَكَتِهَا، ثُمَّ  
ذَكَرَ أَنَّ هُنَا تَقْسِيمًا حَاضِرًا فِي الْمَعْنَى ، لِأَنَّهُ لَا يَخْلُو إِمَّا تُسَهَّلَا جَمِيعًا أَوِ الْأُولَى  
دُونَ الثَّانِيَةِ، أَوِ الثَّانِيَةَ دُونَ الْأُولَى، فَحَصَلَ مِنَ التَّقْسِيمِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ . وَالْوَجْهَ الْأَوَّلُ  
عَلَى وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تُنْقَلَ حَرَكَةُ الثَّانِيَةِ إِلَى الْأُولَى وَتُحْذَفَ ثُمَّ تُجْعَلَ الْأُولَى بَيْنَ بَيْنَ بَعْدَ  
تَحْرِيكِهَا . وَالْآخَرُ : أَنْ تُقْلَبَ الْأُولَى أَلِفًا ثُمَّ تُسَهَّلَ الثَّانِيَةُ بِجَعْلِهَا بَيْنَ بَيْنَ .

أَمَّا الْوَجْهَ الثَّانِي : فَأَنْ تُقْلَبَ الْأُولَى أَلِفًا، وَتُحَقِّقَ الثَّانِيَةُ .

وَأَمَّا الْوَجْهَ الثَّالِثُ : فَأَنْ تُجْعَلَ الثَّانِيَةُ بَيْنَ بَيْنَ، فَتَبَيَّنَ بِمَا ذَكَرْنَا أَنَّ الْأَوْجُهَ ثَلَاثَةٌ .

انْقَسَمَ وَجْهٌ مِنْهَا إِلَى وَجْهَيْنِ فَصَارَتْ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهٌ، ذَكَرَ الْمُصَنِّفُ مِنْهَا وَجْهَيْنِ،

وَأَسْقَطَ وَجْهَيْنِ، وَذَكَرَ وَجْهًا لَا يَعْقِلُ الْبَتَّةَ وَهُوَ الْوَجْهَ الثَّالِثُ مِمَّا ذَكَرَهُ مِنَ الْأَوْجُهِ

(١) انظر الإيضاح في شرح المصطلح ٣٥١ : ٢

\* ومن أصناف المشترك:التقاء الساكنين \*

يَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَضْرَبُ الثَّلَاثَةُ، وَمَتَى التَّقْيَا فِي الدَّرَجِ عَلَى غَيْرِ  
حَدِّهِمَا، وَحَدُّهُمَا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ حَرْفَ لَيْنٍ وَالثَّانِي مُدْغَمًا فِي نَحْوِ دَابَّةٍ  
وَأُخُوَيْصَةٍ وَتُمُودٍ الثَّوْبُ . . .

قوله : « يشترك فيه الأضرب . . . » .

التقاؤهما إن كان باعتبار كلمة اشترك فيه الاسم والفعل «كَفَّازٌ وَقَمٌ»، ولا يلتقيان  
في حرف من حروف المعاني، لعدم تصرفهم في الحرف، والتقاؤهما فيهما إنما  
جاء من قبل التصرف فإنك سكنت الياء من الأول، والميم من الثاني فالتقى فيهما  
الساكنان : كذلك وإن كان في كلمتين جاء في الأضرب الثلاثة مركبا من كل واحد  
من الأقسام الثلاثة، ومن كل واحد مع أخويه مقدما ومؤخرا فيكون تسعة :  
اسم مع اسم، واسم مع فعل، واسم مع حرف، نحو: «كَمْ اسْتَخْرَجْتُكُمْ؟ كَمْ  
اسْتَخْرَجْتُ؟ كَمْ الْمَالُ الَّذِي عِنْدَكَ؟» .

وفعل مع اسم، وفعل مع فعل، وفعل مع حرف، نحو: اسْتَخْرَجَ اسْتَخْرَجًا،  
اسْتَخْرَجَ اسْتَخْرَجًا، اسْتَخْرَجَ الْمَالَ .

وحرف مع اسم، وحرف مع فعل، وحرف مع حرف نحو: عَجِبْتُ مِنْ  
اسْتَخْرَاجِكَ، قَدْ اسْتَخْرَجْتُ، مِنَ الْخُرُوجِ .

قوله : «وحدهما . . . . .» .

أي الصفة التي يفتقر أمر الساكنين عندها أن يكون الأول حرف لين . . . إلى  
آخره .

قوله : «حرف لين . . . . .» .

حرف العلة إذا سكن يسمى حرف لين ثم إذا جانسته حركة ما قبله فهو حرف مد  
وكل حرف مد حرف لين، ولا ينعكس، والألف حرف مد أبدا والواو والياء تارة حرفا  
لين كما في «قَوْلٍ» و«يَبِيعُ»، وأخرى حرفا مد كما في «يَقُولُ» و«يَبِيعُ»، وثالثة ليسا

... وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَتَحَاجُّونَنَا﴾ لَمْ يَخُلْ أَوْلَهُمَا مِنْ أَنْ يَكُونَ مَدَّةً  
أَوْ غَيْرَ مَدَّةٍ، فَإِنْ كَانَ مَدَّةً حُذِفَ كَقَوْلِكَ: لَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَبِيعْ وَلَمْ يَخَفْ،  
وَيَخْشَى الْقَوْمَ، وَيَغْزُو الْجَيْشُ، وَيَزِمِي الْغَرَضُ، وَلَمْ يَضْرِبَا الْيَوْمَ، وَلَمْ  
يَضْرِبُوا الْآنَ، وَلَمْ تَضْرِبِ ابْنُكَ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ: الْحَسَنُ عِنْدَكَ؟  
وَأَيْمَنُ اللَّهُ بِمِثْنِكَ؟ ..

حرفي مد ولا جرفي لين، بل هما بمنزلة الصحيح وذلك إذا تحركتا كما في «وَعَدَ»  
و«يَسَرُّ»، وإنما جاز التقاء الساكنين في هذه الصورة، لأن المدغم مع المدغم فيه  
بمنزلة حرف واحد، لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة والمدغم فيه متحرك فيصير  
الثاني من الساكنين كلا ساكن فلم يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون،  
و«خُوصَّةٌ» بتسكين الباء تصغير خاصة.

قوله: «لم يخل أولهما...».

متصل بقوله: «ومتى التقيا في الدرج»، وقوله: «في الدرج» (احتراز عن الالتقاء  
في الوقف)<sup>(١)</sup>.

قوله: «إِنْ كَانَ مَدَّةً حُذِفَ...».

أي إذا كانت حركة ما قبل كل واحدة منهما من جنسهما لم يثبت، أما الألف  
فلامتناع تحريكها، لأنها إذا صادفتها الحركة صارت همزة، وأما أختاها فلاستئفال  
الحركة عليهما باجتماع الضمتين والواو في «يَغْزُو الْجَيْشُ» بضم الواو. واجتماع  
الكسر والضم والياء في «يَزِمِي الْغَرَضُ»، والكسرة أخت الضمة، والياء أخت  
الواو، ألا ترى إلى جواز «سعيد» في قافية «وَصُغُود» في أخرى دون «سعاد» مع  
أحدهما، فاجتماع كسرة وضمة وياء كاجتماع ضمتين وواو في الاستئفال.

قوله: «إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ الْحَسَنُ عِنْدَكَ...».

(١) في ف: «احتراز عن التقائهما في الوقف» والمثبت من الأصل وع.

... وَمَا حَكِي مِنْ قَوْلِهِمْ: حَلَقْنَا الْبِطَانَ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَدَّةٍ  
اِفْتَحَرِيكَهُ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: لَمْ أَبْلِهْ، وَأَذْهَبِ أَذْهَبْ، وَمَنْ ابْنُكَ، وَمُدِّ  
الْيَوْمَ، وَالْمَ اللَّهُ...

أصله أَلْحَسُنْ عندك؟ بهمزة مفتوحة ولام ساكنة دخلت عليها همزة أخرى مفتوحة، الأولى للاستفهام والثانية للوصل، وكان حق الثانية أن تحذف لأنَّ همزة الوصل تسقط عند الدرج فامتنع الحذف للزوم مجذور وهو التباس الاستفهام بالخبر، وفي توالي الهمزتين نقل، فقلبت الثانية ألفا لثلاث توالي همزتان، ولم تسقط لثلاث يلزم الالتباس.

وأما قولهم: (الَّتَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ)<sup>(١)</sup> بالساكنين، فهو مَثَلٌ. وإنما لم تحذف منه الألف لتفطيم الخطب.

قوله : «لَمْ أَبْلِهْ . . .» .

أصله «أبالي» حذفت الياء لكثرة الاستعمال وسكنت اللام بالجازم فحذفت المدة لالتقاء الساكنين ثم لحقت هاء السكت فالتقى ساكنان اللام والهاء (فحركت اللام لإزالة التقائهما)<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَأَذْهَبِ أَذْهَبٌ...» .

حُرْكَ بِالْكَسْرِ لَمَّا سَيَجِيءُ .

قوله: «وَمُذُ الْيَوْمِ . . .» .

حرك بالضم نظرا إلى الأصل ، لأن أصله كان «مُنْدُ» بضمّ الذال حذفت النون وسُكُنَت الدال فلما اضطر إلى تحريكه كان المصير إلى الأصل وهو الضمُّ أولى .

قوله : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ...﴾ (٣)

(١) انظر مجمع الأمثال للميداني ١٨٦: ٢ قال الميداني: «يقولون: البَطَانُ للقتب. الحزام الذي يجعل تحت بطن البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا بلغ الشدُّ غايته.

(٢) في الأصل وع : «فحركت اللام لالتقائهما» والمثبت من ف.

(۳) سورة آل عمران آية ۱، ۲۰.



... «وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ» وَاخْشَوْا اللَّهَ، وَاخْشَى الْقَوْمَ، وَمُضْطَفَى اللَّهِ  
وَلَوْ اسْتَطَعْنَا، وَمِنْهُ قَوْلُكَ: الْاسْمُ، وَالْإِبْنُ، وَالْإِنْطِلَاقُ، وَالْإِسْتِغْفَارُ، أَوْ  
تَحْرِيكُ أَخِيهِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: انْطَلَقَ، وَلَمْ يَلِدْهُ، وَيَتَقَهْ، وَرُدَّ، وَلَمْ يَرُدَّ  
فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ قَالَ:

لو كُسِرَت الميم لاجتمع كسرتان وياء، فعدلوا عن ذلك إلى ما فيه خفة وهو  
الفتحة، ومثل هذا قراءة من قرأ «مُرِيْبِنَ الَّذِي»<sup>(١)</sup> بفتح النون فرارا من اجتماع  
كسرتين مع ياء وسطهما.

فإن قُلْتُ: من الجائز أن تكون حركة الميم منقولة من حركة الهمزة. قلت: ذاك  
مما لا سبيل إليه، لأن الهمزة إنما تنقل حركتها إذا كانت ثابتة القدم في الدرج  
ليمكن تقدير نقل حركتها نحو: «مَنْبُوكَ» في مَنْ أَبُوكَ، وهمزة «أَلْ» لا تفر في  
الدرج.

فإن قلت: فيم عرفت أن الحركة في «الميم الله» لالتقاء الساكنين وليست  
بأصلية وضعت عليها الكلمة؟ قلت: حروف التهجى كلها مبنية على السكون  
ليست بمعرية بدليل أنك لا تقرأ «أَلْفَ» «لَامَ» «مِيمَ» وإنما هي على السكون،  
فعرفنا بهذا أن الحركة في «الميم الله» لالتقاء الساكنين.

قوله: ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ...﴾<sup>(٢)</sup>

إن انفتح ما قبل الواو والياء الساكنين حركتا لالتقاء الساكنين، ولو كانت الواو واو  
ضمير حُرِّكَتْ بِالضَّمِّ لأن الضمة كانت حركة المحذوف إذ الأصل «وَلَا تَنْسُوا» وما  
كان سوى واو الضمير فجاء على الأصل الذي سنهده في تحريك الساكن.  
فإن قلت: ما تقول في ضم واو «أَوْ انْقَضَ مِنْهُ قَلِيلًا»؟

(١) سورة ق آية ٢٥، ٢٦.

(٢) سورة المزمل آية ٣

(٣) سورة البقرة آية ٢٣٧.

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ  
 \* فصل \* والأصل فيما حُرِّكَ مِنْهُمَا أَنْ يُحَرِّكَ بِالْكَسْرِ وَالَّذِي حُرِّكَ  
 بغيره فَلَا مَرٍّ نَحْوُ ضَمِّهِمْ فِي نَحْوِ: «وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْهِنَّ» «وَعَذَابُنَّ  
 أَرْكُضٌ» «وَعُيُونُنَّ إِذْ خُلُوهُنَّ» لِلِاتِّبَاعِ ، وَفِي نَحْوِ اخْشَوْ اللهَ لِلْفُضْلِ بَيْنَ  
 وَآوِ الضَّمِيرِ وَآوِ «لَوْ» ، وَقَدْ كَسَرَهَا قَوْمٌ.

قلت: إما للاتِّباع كضَمِّهِم التاء في «وَقَالَتْ أَخْرِجْ»<sup>(١)</sup> لذلك، أو لإجرائها مجرى  
 الضمير كضمِّ قومِ واوِ «لَوْ اسْتَطَعْنَا»<sup>(٢)</sup> لذلك.

قوله: «ومنه قولك الاسمُ . . .» .

اجتمع فيه ساكنان اللام والسين. فحركت اللام بالكسر.

قوله: أو تحريك أخيه . . .» .

هذا عطف على «فتحريكه» فيما سبق، شُبَّهَ طَلِقَ وَيَلِدُ وَتَقَى بِكَبَدٍ فَسَكَنَ الْأَوْسَطَ  
 كما يسكن الأوسط من الكبد، والأواخر ساكنة فالتقى ساكنان فَحَرِّكَ الثاني إذ في  
 تحريك الأول إبطال الغرض وهو الإلحاق بِكَبَدٍ وَفَخَذَ ونحوهما، والفتح للخفة.  
 قوله:

٣٠٥م - ..... وَذِي وَلَدٍ .....<sup>(٣)</sup>

الكلام في البيت قد سلف في أثناء الكتاب.

قوله: «والأصل فيما حُرِّكَ مِنْهُمَا أَنْ يُحَرِّكَ بِالْكَسْرِ . . .» .

(١) سورة يوسف آية ٣١. (٢) سورة التوبة آية ٤٢.

(٣) البيت بتمامه:

عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ      وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ  
 والشاهد فيه أنه نقل سكن الدال العارض بسبب الجازم إلى اللام قبلها تشبيها لها  
 بكثف فسكن اللام، وقد مر شرحه وتحقيقه آنفا ص ٩٢١.  
 (٤) انظر ص ٩٢١ - ٩٢٢.

... كَمَا ضَمَّ قَوْمٌ وَأَوْ لَوْ فِي لَوْ اسْتَطَعْنَا تَشْبِيهَا بِهَا. وَقُرِئَ مُرَبِّينَ  
الَّذِي يَفْتَحِ الثُّونَ هَرَبًا مِنْ تَوَالِي الْكُسَرَاتِ. وَقَدْ حَرَّكُوا فِي نَحْوِ رُدٍّ وَلَمْ  
يَرُدُّ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ ...

لأنَّ الحركة لالتقاء الساكنين حركة بناء، والكسر أبعد حركات الإعراب عن باب  
الإعراب لا متنازع دخوله على قبيلين من المعربات وهما الغابر وجميع ما لا ينصرف،  
أو بعضه، ولدخول أخويه في المعربات كلها، فلما احتيج إلى التحريك حُرِّك إلى  
ما هو أقل وجوداً في باب الإعراب، وأكثر شبيهاً بالساكن الذي وجد في بعض من  
المعربات دون بعض.

قوله: «وَقَدْ كَسَرَهَا قَوْمٌ...».

من كسر واو الضمير شبيهاً بواو «لو» والعكس بالعكس، ونظير هذه المسألة أنَّ  
«مَا» تُشَبَّهُ «بِلَيْسٍ» فتعامل معاملة «وليس» تشبه «بما» فتعامل معاملة.

قوله: «وقد حركوا نحو» (رُدٍّ) ولم يَرُدُّ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ».

هذه مسألة مختلف فيها، فمذهب أهل الحجاز فكُّ الإدغام والإسكان نحو:  
(أَرَدُّدٌ، وَلَمْ يَرُدُّدٌ) بفك الإدغام وسكون الآخر.

وحجَّتْهم أن من شرط صحة الإدغام تحرك المدغم فيه، وقد فات هذا الشرط،  
لأنَّ آخر الأمر ساكن، وكذا آخر المضارع عند دخول الجازم.

وذهب بنو تميم إلى أن الإدغام لا يُفَكُّ، لأنَّ اجتماع المثليين مستقل، وقد نبهنا  
قبل على أن هنا حركة عارضة، فتتزل هذه الحركة العارضة منزلة الأصلية في نحو  
«يَرُدُّ» و«لَنْ يَرُدُّ» فيدغم احتيالا (الإزاحة) "نقل اجتماع المثليين، فأسكن الدال  
الأولى مع نقل حركتها إلى الراء، والثانية من الدالين ساكنة، فاجتمع مثلاً ساكنان  
في التقدير فيلزم تحريك الثاني من المثليين الساكنين ليتمكن اللفظ بالكلمة فلما  
لزم تحريك الثاني، ظهرت لك أوجه ثلاثة في التحريك.

(١) في ع و ف: (الإزالة) والمثبت من الأصل.

... وَلِزَمُوا الضَّمَّ عِنْدَ ضَمِيرِ الْغَائِبِ وَالْفَتْحَ عِنْدَ ضَمِيرِ الْغَائِبَةِ  
فَقَالُوا: رُدُّهُ، وَرُدَّهَا، وَسَمِعَ الْأَخْفَشُ نَاسًا مِنْ بَنِي عَقِيلٍ يَقُولُونَ مِدَّهُ،  
وَعَضُّهُ بِالْكَسْرِ، وَلِزَمُوا فِيهِ الْكَسْرَ عِنْدَ سَاكِنٍ يَعْقُبُهُ فَقَالُوا رُدُّ الْقَوْمِ،  
وَمِنْهُمْ مَنْ فَتَحَ وَهُمْ بَنُو أَسَدٍ فَقَالَ:

\* فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ \*

وَقَالَ:

\* دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللَّوَى \*

وَلَيْسَ فِي هَلَمْ إِلَّا الْفَتْحُ.

أحدها: التحريك بالفتح ليخفف بعدوبته ثقل التضعيف نحو: «رُدُّ»، و«لَمْ يَرُدُّ».

وثانيها: التحريك بالكسر لما مهدناه من الأصل في تحريك الساكن نحو: «رُدُّ» و«لَمْ يَرُدُّ».

وثالثها: التحريك بالحركة الإبتاعية لحركة ما قبل المدغم.

إن كانت ضمةً فالتحريك بضمة نحو: «رُدُّ» و«لَمْ يَرُدُّ».

وإن كسرةً فكسرة نحو: «فِرٌّ» و«لَمْ يَفِرَّ».

وإن فتحةً ففتحة نحو: عَضَّ في الأمر من عَضَّ وَلَمْ يَعَضَّ، فظهر من هذا أن  
الأوجه الثلاثة تظهر في المضموم العين دون مكسورها والمفتوحها إذ ليس فيهما  
عين الفتحة والكسرة، لكن الفتحة في المفتوح العين مرةً للفتحة وأخرى للإبتاع،  
والكسرة في المكسورها تارةً للأصل الممهد وأخرى للإبتاع، فلعل المصنف عيَّن  
«رُدُّ» و«لَمْ يَرُدُّ» لما به من فضيلة ظهور الأوجه من حيث الظاهر.

قوله: «فَقَالُوا رُدُّهُ وَرُدَّهَا...»

لأنَّ الهاءَ حرفٌ خفيٌّ، وجوده كعدمه لخفائه، فكأنهم قالوا: «رُدُّوا رُدَّاءً»، ونظيره

دِرْهَمَانِ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ . أَمَالُوا بِالْهَاءِ وَلَمْ يَبَالُوا فَكَانَهُ «دِرْمَانٍ» .

قوله : «وَلَيْسَ فِي هَلْمٌ . . . . .» .

إنما لم يَجْزْ غير الفتح ، لأنه خرج عن كونه فعلا محضا وصار مع الهاء بمنزلة شيء واحد ، ولهذا أجري مجرى الأدوات في لغة من سوى فيه بين الأحوال قال الله تعالى : ﴿قُلْ هَلَمْ شُهِدَآءُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فلازِمَ الحركة الخفيفة لاقتضاء ما به من كثرة الاستعمال إياها ، ولأن في الكسرة جمعا بين الضم والكسر اللازمين وهو ممتنع ، ألا تراهم فتحوا ثم لهذا ، أما الحاجز فغير حصين ، لأن الساكن وجوده كعدمه ولأنه مشبه بخمسة عشر لأنه مركب مثله ، ففتح آخره كما فتح الآخر في خمسة عشر ، وكان لا ينبغي أن يورده المصنف في التقاء الساكنين ، لأنه اسم فعل موضوع على الفتح ، وإنما أورده في ذلك على تقدير أن يكون أصله هَلْ أَوْمُمْ أَوْهَا أَلُمُّ عَلَى ما مر من القولين في فصل هَلْمٌ فإنه حينئذ من باب التقاء الساكنين .

---

(١) سورة الأنعام آية ١٥٠ .

\* فصل \* وَلَقَدْ جَدَّ فِي الْهَرَبِ مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ مَنْ قَالَ: دَائِبَةٌ،  
وَشَابَّةٌ، وَمَنْ قَرَأَ وَلَا الضَّالِّينَ، وَلَا جَانُّ، وَهِيَ عَنْ عَمْرِو بْنِ عُبَيْدٍ، وَمِنْ  
لُغَتِهِ النَّقَرُ فِي الْوَقْفِ.

\* فصل \* وَكَسَرُوا نَوْنَ مَنْ عِنْدَ مُلَاقَاتِهَا كُلِّ سَاكِنٍ سِوَى لَامِ  
التَّعْرِيفِ، فَهِيَ عِنْدَهَا مَفْتُوحَةٌ، تَقُولُ: مِنْ ابْنِكَ، وَمِنْ الرَّجُلِ، وَقَدْ  
حَكَى سِيبَوَيْهِ عَنْ قَوْمٍ فَصَحَاءَ مِنْ ابْنِكَ بِالْفَتْحِ، وَحَكَى فِي مِنَ الرَّجُلِ  
الْكَسْرُ وَهِيَ قَلِيلَةٌ خَبِيثَةٌ...

قوله : وهي عن عمرو بن عبيد . . . . . »

عمرو بن عبيد من رؤساء المعتزلة، وهو من الفصحاء، وروى المبريد عن أبي  
عثمان عن أبي زيد أنه قال: سمعت عن عمرو بن عبيد يقرأ: «وَلَا جَانُّ»<sup>(١)</sup> فظننته  
لحنا إلى أن سمعت العرب يقولون شَابَّةٌ<sup>(٢)</sup>.

قوله : «وَمِنْ لُغَتِهِ النَّقَرُ...» .

من يحول الحركة في نحو النقر في الوقف من اللام إلى العين، فإنه يفر من  
التقاء الساكنين.

قوله : «وكسروا نون (مِنْ) . . . . .» .

(مِنْ) إذا دخل على اسم في أوله همزة الوصل وليس بعدها لام التعريف كُسِرَ.  
وإنْ دَخَلَ على ما فيه لام التعريف فتح كمثاليه، والفرق أَنَّ الأول قليل بخلاف  
الثاني، فالمعروف باللام (مما لا تحصره الألسنة ولا تضبطه الأقلام بالأسنة)<sup>(٣)</sup>،

(١) سورة الرحمن آيات ٣٩، ٥٦، ٧٤.

(٢) انظر الرواية في شرح ابن يعش ٩: ١٣٠. والممتع في التصريف لابن عصفور ١: ٣٢٠.

تحقيق فخر الدين قباوه وكتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي ٢: ٥٤٤.

(٣) في الأصل وف مما لا تحصر الألسنة ولا تضبطه الأقلام بالألسنة، والمثبت من ع.

... وَأَمَّا نُونُ (عَنْ) فَمَكْسُورَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ، وَقَدْ حُكِيَ عَنْ  
الْأَخْفَشِ عَنْ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ.

وكثرة الاستعمال تستدعي الخفة دون قلته فبقي (مِنْ) فيما نزر على الأصل  
الممهد، فكسر وفتح فيما شاع وكثر، فقليل: مِنْ ابْنِكَ، وَمِنْ الرَّجُلِ، ونظير هذه  
المسألة (جَبَرٌ وَكَيْفٌ) بقي جَبَرٌ على الأصل لقلة استعماله ولم يكثر لاجتماع الياء  
والكسرة فيه، وفتح «كَيْفٌ» ولم يحتمل اجتماعهما فيه لكثرة استعماله، وحكى  
سيبويه<sup>(١)</sup> في «مِنْ ابْنِكَ» الفتح وذلك لفرط الحرص على ما هو الأخف، أما الكسر  
في (مِنْ الرَّجُلِ) فكما قال: «إنها لغة خبيثة لما فيها من (إثبات التقليل)<sup>(٢)</sup> وهو توالي  
الكسرتين مع ما هو كثير الاستعمال».

قوله: «وَأَمَّا نُونُ (عَنْ) فَمَكْسُورَةٌ فِي الْمَوْضِعَيْنِ...».

إذ ليس فيه توالي الكسرتين لانفتاح أوله فتقرُّ على الكسر الذي هو الأصل، ألا  
تري أن (كَيْفٌ) فتح لثلاثا تجتمع ياء وكسرة، فلما انتفى اجتماعهما في (هؤلاء) جاء  
على الأصل فكسر.

وحكى أبو الحسن<sup>(٣)</sup> «عَنْ الرَّجُلِ» بِالضَّمِّ، قيل كان من يفعل ذلك لا يعتبر أن  
الكسر أليق بالبناء، ويقول المقصود زوال التقاء الساكنين، فلا أبالي بأي حركة  
أزلته، وهذا مما لا يرجع إليه، ولا يقاس عليه، وإنما الأصل الذي عليه التعويل هو  
الكسر والعدول عنه لسبب، أما بدون سبب فلا.

(١) انظر سيبويه ٤: ١٥٥ قال وقد فتح قوم فصحاء فقالوا: (مِنْ ابْنِكَ) فأجروها مجرى (مِنْ  
الْمُسْلِمِينَ).

(٢) في ع: «إثبات التقليل» والمثبت من الأصل.

(٣) هو أبو الحسن الأخفش - انظر رأيه في شرح ابن يعيش ٩: ١٣١.

**\*\* ومن أصناف المشترك: حكم أوائل الكلم \*\***

تَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَصْرُبُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ عَلَى الْحَرَكَةِ ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهَا مَا هُوَ عَلَى السُّكُونِ وَذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي نَوْعَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَسْمَاءٌ غَيْرُ مَصَادِرَ وَهِيَ : ابْنٌ ، وَابْنَةٌ ، وَابْنُمْ ، وَابْنَانِ ، وَابْنَتَانِ ، وَامْرُؤٌ ، وَامْرَأَةٌ ، وَاسْمٌ ، وَاسْتٌ ، وَابْنُ اللَّهِ ، وَابْنَةُ اللَّهِ .

وَالثَّانِي مَصَادِرُ الْأَفْعَالِ الَّتِي بَعْدَ أَلْفَاتِهَا إِذَا ابْتَدِئَتْ بِهَا أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا نَحْوُ : انْفَعَلَ ، وَافْتَعَلَ ، وَاسْتَفْعَلَ ، تَقُولُ : انْفَعَالٌ وَافْتِعَالٌ وَاسْتِفْعَالٌ ، وَمِنَ الْأَفْعَالِ فِيمَا كَانَ عَلَى هَذَا الْحَدِّ ، وَفِي أُمثلةٍ أَمْرُ الْمُخَاطَبِ مِنَ الثَّلَاثِيَّ غَيْرِ الْمَزِيدِ فِيهِ نَحْوُ : اضْرِبْ ، وَادْهَبْ ، وَمِنَ الْحُرُوفِ فِي لَامِ التَّعْرِيفِ وَمِيمِهِ فِي لُغَةٍ طَيِّئَةٍ فَهَذِهِ الْأَوَائِلُ سَاكِنَةٌ كَمَا تَرَى يُلْفِظُ بِهَا كَمَا هِيَ فِي حَالِ الدَّرَجِ ، فَإِذَا وَقَعَتْ فِي مَوْضِعِ الْإِبْتِدَاءِ أَوْقَعَتْ قَبْلَهَا هَمْزَاتٌ مَزِيدَةٌ مُتَحَرِّكَةٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي لُغَتِهِمُ الْإِبْتِدَاءُ بِسَاكِنٍ كَمَا لَيْسَ فِيهَا الْوُقُوفُ عَلَى مُتَحَرِّكٍ .

قوله : «وهي في الأمر العام على الحركة . . . .» (١) .

لَا يُبْتَدَأُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا بِالْحَرَكَةِ ، أَمَا الْإِبْتِدَاءُ بِالسَّاكِنِ فَمَحَالٌ عِنْدَ بَعْضِهِمْ دُونَ الْآخَرِينَ ، وَالدَّلِيلُ عَلَى رَفْضِهِمُ الْإِبْتِدَاءَ بِالسَّاكِنِ : عَدَمُ تَجْوِيزِهِمُ الْخَرَمَ فِي «مُتَفَاعِلِن» إِذِ الْخَرَمُ قَطْعُ أَوَّلِهِ ، فَلَوْ جَازَ وَالتَّاءُ مِنْهُ مَظْنَةٌ لِلتَّسْكِينِ عِنْدَ الْإِضْمَارِ لَأَدَّى (١) إِشَارَةً إِلَى حَدِيثِ الْبَزْمَخْشَرِيِّ حَوْلَ حُكْمِ أَوَائِلِ الْكَلِمِ (هَمْزَةُ الْوَصْلِ) حَيْثُ قَالَ فِي الْمَفْصَلِ : تَشْتَرِكُ فِيهِ الْأَصْرُبُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ فِي الْأَمْرِ الْعَامِّ عَلَى الْحَرَكَةِ ، وَقَدْ جَاءَ مِنْهَا مَا هُوَ عَلَى السُّكُونِ وَذَلِكَ مِنَ الْأَسْمَاءِ فِي نَوْعَيْنِ أَحَدُهُمَا أَسْمَاءٌ غَيْرُ مَصَادِرَ وَهِيَ : ابْنٌ وَابْنَةٌ ، وَابْنُمْ ، وَابْنَانِ وَابْنَتَانِ وَامْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ ، وَابْنُ اللَّهِ ، وَابْنَةُ اللَّهِ . وَانْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ ٢ : ٢٥٠ وَمَا بَعْدَهَا .



## \* فصل \* وَتُسَمَّى هَذِهِ الْهَمْزَاتُ الْوَصْلُ وَحُكْمُهَا أَنْ تَكُونَ مَكْسُورَةً...

إلى الابتداء بالساكن، ولجری خرمه مجرى خرم مُستفعلن فلم يجوزوا الخرم فيه لهذا.

فلما كان ما يؤدي إلى الابتداء بالساكن ممتعا عندهم كان امتناع الابتداء بالساكن أولى وأحق.

قوله: «وَأَبْنُم...».

الميم فيه زائدة لكونها طرفا مع ثلاثة أصول.

قوله: أربعة أحرف فصاعدا...».

احتراز عن باب أكرم فتأمل، ولا يرد هنا قولهم أهراق وأسطاع لأن الأصل أراق وأطاع، فلم تتحقق بعد الألف أربعة أحرف ولأن هذه الزيادة زيادة على غير قياس فلا يعتد بها فيما نحن فيه فإن قلت: فلم جعلت الهمزة في «أفعل» همزة قطع، وفي نحو أَفْتَعَلَ وَاسْتَفْعَلَ هَمْزَةً وَصْلًا؟

قلت: لأن همزة الوصل قِلْقَةٌ في الثبوت تأتي مرة وتذهب أخرى بخلاف همزة القطع، فناسب أن تُزَادَ همزة الوصل فيما بعد همزته أربعة أحرف فصاعدا، لأنه أنقل من باب (أفعل).

قوله: «وحكمها أن تكون مكسورة...».

لأن أصل كل حرف السكون، والساكن تحريكه بالكسر لأصل مَهْدَنَاهُ، وقد تعذر اجتلابها غَرِيَّةً عن الحركات، فيجب أن تكون مكسورة فإن عدل عن الكسر إلى غيره فلعارض وهو شيثان:

أحدهما: ما وقع بعد سكونه ضَمَّةٌ أَصْلِيَّةٌ لفظا كما في «أَغْرَهُ» أو تقديرا كما في «أَغْرَى»، لأن الأصل أُغْرَوِي بضم الزاي، فكسرت الزاي للإعلال، لأن الكسر عَرَاهَا في أصل السنية. ولما قلت أنوا في الأمر لجماعة الرجال من سى سى نكسرت

## ... وَإِنَّمَا ضُمَّتْ فِي بَعْضِ الْأَوَامِرِ ...

الهمزة، لأنَّ ضمة النون عارضة إذ الأصل «أَبْنِيُوا» بنون مكسورة فلم يتحقق ما بعد  
سكونه ضمة أصلا لا لفظا ولا تقديرا.

والشيء الثاني في همزة لام التعريف على مذهب سيبويه: فإنها همزة وصل  
اجتلبت للنطق بالساكن، ولكن التزم فيها الفتح لكثرة الاستعمال المستدعية  
للخفة.

قوله: «وَتُسَمَّى هَذِهِ الْهَمْزَاتُ...».

كأن قولك همزة الوصل وهمزة القطع من باب إضافة المفعول إلى المصدر، أي  
حقها أن توصل وتقطع، ونظير هذا قولهم سهم النضال وحروف المعجم.

أي من حقه أن تناضل به ومن حقها أن تُعْجَمَ. فإن قلت لم أوثرتِ الهمزة  
لتوصل بها إلى النطق بالساكن؟ قلت لأنهم أرادوا من بين الحروف ما يقع عنه  
ثَبْتٌ<sup>(١)</sup> عند الدرج فلم يكن في الحروف حرف يتلاعب به رفضا واحدا وتخفيفا غير  
الهمزة ألا ترى إلى حذفهم إياها مع أصلتها في «كُلُّ» وأخوته «رَ» و«وَلَمَّه» و«يَرَى»  
«يُرى» ونحوها فإذا كان شأنها مع الأصالة ما أفرع في صماخيك، فما ظنك بها إذا  
ثانت زائدة فكانت (أَحْجَى)<sup>(٢)</sup> بأن تجلب للتلاعب بها بالإثبات مرة وبالإسقاط  
أخرى.

والجواب الثاني: أنها شبيهة بالميم في أنهما طرفان في المخرج، والميم أكثر  
ما تزداد أولا إلا أنها لم تصلح للزيادة هنا لكثرة زيادتها في أسماء الفاعلين  
المفعولين فامتنعت من أن تثبت تارة وتحذف أخرى، وصلحت الهمزة للإثبات  
والحذف، لأنها لخفائها وَبُعْدِ مخرجها يكثر تغيُّرها بحذفها في موضع والإبدال منها  
في آخر وغير ذلك.

(١) الثَبْتُ: بكسر الغين وضمها الاستغناء. اللسان (غنا).

(٢) أَحْجَى: بمعنى أَجْدَرُ وَأَوْلَى وأحق. وروايتها في نسخة ف: «أخرى» والمثبت من الأصل  
وع.

... وَفِيمَا بَنِي مِنَ الْأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْفَاتِيهَا أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا  
لِلْمَفْعُولِ لِلِاتِّبَاعِ ، وَفُتِحَتْ فِي الْحَرْفَيْنِ وَكَلِمَتِي الْقِسْمِ لِلتَّخْفِيفِ .  
\* وَإثْبَاتُ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الِهْمَزَاتِ فِي الدَّرَجِ خُرُوجٌ عَنْ كَلَامِ  
الْعَرَبِ وَلَحْنٌ فَاحِشٌ ، فَلَا تَقُلْ الْإِسْمَ وَالْإِنْطِلَاقَ وَالِإِتِّسَامَ ،  
وَالِإِسْتِغْفَارَ ، وَمِنْ إِبْنِكَ ، وَعَنْ إِسْمِكَ ...

قوله : «وإنما ضمت في بعض الأوامر...» .

نحو أُخْرِجْ ، كرهوا أن يقولوا «إخْرِجْ» بالخروج من الكسرة إلى الضمة والفعل  
بينهما كلا فاصل ، لأنه غير حصين لسكونه فآثروا الاتباع .

فإن قلت لم لم يجوز أن تكون الهمزة في نحو اضْرِبْ تابعة لعين الفعل في  
الحركة ؟ قلت : ذلك باطل بانكسار همزة اِضْرِبْ مع افتتاح العين في (يَضَعُ) ، فإن  
قلت : كيف يصنع في الأمر للمرأة من «تَغْزِيْنِ» والأصل «تَغْزُوِيْنِ» بضم العين ؟  
قلت : أضْمُ همزته ، فإن قلت الضمة لضمّة العين ، فأين هي ؟ قلت هي ثابتة تقدير  
على ما نهناك عليه قبل وشمة منها موجودة لفظاً .

بيانه أن الأصل في تغزين «تَغْزُوِيْنِ» بضم الزاي وكسر النون واستقلت حركة  
النون مع انضمام ما قبلها فأسكنت فالتقى ساكنان فحذفت لإزالة التقاءهما ووجب  
كسر الزاي لتَقَرُّ الياء بعدها فجعلت الزاي بين الضمة وكسرة لتسببه على الراء  
ثبت أن الضمة ثابتة تقديراً وشمة منها موجودة لفظاً فسألت : أن تضم نهمزة للاتباع .  
وهي دقيقة وهي أن الاتباع إنما يتأخر عند لزوم الضمة لأعد ضروره . لأنهم  
يعتدون بغير اللازم في كثير من الأحكام . لا تراهم لم يعمروا «وَالْأَنْسُ تَقُلْ»  
نظروا الحركة على النون ، وقد لا يقول ( مرة واحدة ) بضم نهمزة الأولى لأنك تقول  
« مرة ربيت » فترون الضمة

(٢) مرة واحدة مرة واحدة ولغت من الأصل وع

(١) سورة شقرة آية ٢٣٧

وَقَوْلُهُ :

\* إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ \*

مِنْ ضَرُورَاتِ الشَّعْرِ . وَلَكِنَّ هَمْزَةَ حَرْفِ التَّعْرِيفِ وَحَدَّهَا إِذَا وَقَعَتْ  
بَعْدَ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ لَمْ تُحَذَفْ وَقَلِبَتْ أَلِفًا لِأَدَاءِ حَذْفِهَا إِلَى الْإِلْبَاسِ .

\* فصل \* وَأَمَّا إِسْكَانُهُمْ أَوَّلَ هُوَ وَهِيَ مُتَّصِلَتَيْنِ بِالْوَاوِ وَالْفَاءِ وَلَا مِ  
الْإِبْتِدَاءِ ، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ ، وَلَا مِ الْأَمْرِ مُتَّصِلَةً بِالْفَاءِ وَالْوَاوِ كَقَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فِيهِ كَالْحِجَارَةِ ﴾ ، وَقَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿ لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ﴾ .

قوله : « للمفعول للاتباع . . . » .

اللام في (للمفعول) متعلق بقوله «وفيما بني» وفي الاتباع بقوله وإنما ضُمَّت .

قوله : « في الحرفين وكلمتي القسم . . . » .

أراد بها لام التعريف وميمه ، وإيمن الله ، وإيم الله . وإيثار التخفيف فيها لكثرة  
دورها على الألسن .

قوله : « خروج عن كلام العرب . . . » .

لأن هذه الهمزات وُصِّلَ إلى الابتداء بالساكن ، فإذا وقعت الغِنَةُ عنها بأن وقع  
قبلها كلام لزم زوالها إذ الثابت بالضرورة يتقدَّر بقدرها .  
قوله<sup>(١)</sup> :

٦٥٢ - إِذَا جَاوَزَ

مماه :

بَيِّتٌ وَتَكْثِيرُ الرُّشَاةِ قَمِينٌ

(١) هو قيس بن الخطيم . انظر ديوانه ص ١٠٥ . والبيت من الطويل وهو أول مقطوعة له عدتها  
أحد عشر بيتاً ونصه كما جاء في الديوان :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَشْرِ وَتَكْثِيرِ الْحَدِيثِ قَمِينٌ

والشاهد فيه قوله «الإثنين» بهمزة القطع في الوصل للضرورة .

وَبَتَّ الْحَدِيثُ أَفْشَاءُ ، وَيُرْوَى بِنَتْ وَكِلَاهُمَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ . انظر شرح شافية ابن الحاجب  
للرضي ٢ : ٢٦٥ .

... وقال الشاعر:

\* فقلتُ أهْيَ سرْتُ أم عادني حُلُمٌ \*

وقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَلْيُفَوِّدُوا نَذْرَهُمْ﴾ فليس

بأصل، وإنما شبه الحرف عند وقوعه في ذا الموقع بضاد عضد، وباء  
كبد، ومنهم من لا يسكن.

البَّ: أشدُّ الحزن، قيل أراد بالاثني الشفتين، والقَمِينُ: الخلق.  
قوله: «وأما إسكانهم .....».

جاز إسكان الهاء من (هو) و(هي) ولام الأمر بهاتيك الحروف لأجل أن كلا  
منهن حرف واحد يمتزج بما دخل عليه أشدُّ الامتزاج لامتناع التلفظ بها مفردة حتى  
كانها أجزاء ما دخلت عليه فسلكت طريقة التشبيه بعضد وكتف فخففت بتسكين  
الهاء واللام، كما ساغ تسكين الضاد والتاء منهما، وإنما أورد هذا الفصل  
اعتراضاً، فإن أوائل ما ذكره من الكلم قد سكنت ولم تُعدَّ مما أوله ساكن نحو ابن  
واسم وغيرهما فلم تجلب لها همزات الوصل كما اجتلبت لابن وأخواته، ولكنه  
أجاب بقوله فليس بأصيل بدليل قولك هو فعل كذا هي فعلت كذا «لِيُفَقِّدُوا سَعْيَهُ»  
بالتحريك وقوله<sup>(١)</sup>:

٦٥٣ - ..... أهْيَ سرْتُ .....  
أولُه :

وَقُمْتُ لِلزُّورِ مُرْتَاغًا فَأَرْقَنِي

(١) سورة الطلاق آية ٧.

(٢) المرار العدوي - انظر شرح المازوني للحماسة ٣٩٦:١ وشرح شواهد الشافعية ١٩٠ والحرانة ٢٤٤:٥.

٢٤٥ وابن بعش ١٣٩:٩ من غير عزو، وقد أشير إلى الخلاف في نسبه في حاشية الفصل في الصفحة

١٣٩ من الجزء التاسع. والبيت من الطويل. وهو بنهاه كما جاء في الحرانة.

فَقُمْتُ لِلطَّبِيبِ مُرْتَاغًا فَأَرْقَنِي فقلتُ أهْيَ سرْتُ أم عادني حُلُمٌ

والطبيب: الحيال. وروي «فقمْتُ للزُّور» كما هو في المتن وهو مصدر بمعنى الرائر بسنوي به الواحد

والجمع والمذكر والمؤنث. والمرناع: الخائف المزعج. انظر الحرانة ٢٤٦

والشاهد في قوله: (أهْيَ) بإسكان الهاء كأنه شبه أهْيَ بكتف. والمعنى كما ذكره ابن بعش لما روي

المحبوبة استعظم ذلك وقال: أذلك حق أو سام. ابن بعش ١٤٠:٩

## \* ومن أصناف المشترك:زيادة الحروف \*

قوله : «ومن أصناف المشترك:زيادة الحروف» .

الزائد : هو الذي لا يكون فاء ولا عينا ولا لاما، والأصل : على عكس هذا .  
كاستخرج على وزن استقعل ، فالثلاث الأول زوائد والثلاث الباقية أصول ، فإذا  
أريد أن يُعبر عن الأصول عُبر عن أولها في ابتداء الوضع بالفاء ، وعن ثانيها بالعين ،  
وعن ثالثها باللام . ولو كان هناك رابع أو خامس كرر لهما اللام فقل : اللام الثانية  
واللام الثالثة .

وإذا أريد أن يُعبر عن الزوائد عُبر عنها بأنفسها إلّا في المكرر والمبدل من تاء  
الافتعال .

فالمكرر نحو: (قَتَلَ) على مثال : فَعَلَ بتكريرك في المثال الحرف الذي هو بإزاء  
الحرف المكرر وهو التاء في قَتَلَ بقاء مخففة إجراء لذلك مجرى هذا ، هذا هو  
المتعارف الشائع ، وفيه مذهب آخر وهو أن تلفظ بالزائد المكرر نحو: (قَتَلَ) على  
مثال : فَتَعَلَ كما تقول قاتل على مثال فاعَلَ ، والفرق للأول من المذهبين ، أن  
الألف في قَاتَلَ ليست من حروف التركيب فلا يكون له حظ من حروف (فَعَلَ) فتكرر  
له العين كما كررت التاء الأولى من قَتَلَ بالتاء المشددة لكونها من حروف التركيب .

فإن قلت : الأول من المكرر زائد أم الثاني ؟

قلت : هما مذهبان :

فوجه الأول: أن الساكنَ دون المتحرك ، فالضعيف أولى بأن يكون مزيداً ، ألا  
ترى أنه ليس هنا حرف أكثر حظاً من حروف المدّ في الزيادة ، وهي سواكن في  
الأصل بشهادة أن منها مالا يتحرك وهو الألف .

وجه الثاني : أن الثاني قريب من الطرف والتغيير إلى الأطراف أسبق ، وإذا قد  
عرفت هذا فاعرف أن الزيادة إما لمعنى كألف (ناصر) وميم (منصور) ، وهمزة أكرم .  
إذ الألف تدل على الفاعلية ، والميم على المفعولية ، والهمزة للتعدية .

... يَشْتَرِكُ فِيهَا الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ . وَالْحُرُوفُ الزَّوَائِدُ هِيَ الَّتِي يَشْمَلُهَا قَوْلُكَ الْيَوْمَ تَنْسَاهُ ، أَوْ أَنَا سَلِيمَانُ ، أَوْ سَأَلْتُمُونِيهَا ، أَوْ السَّمَانُ هَوَيْتُ ، وَمَعْنَى كَوْنِهَا زَوَائِدَ أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ وَقَعَ زَائِدًا فِي كَلِمَةٍ فَإِنَّهُ مِنْهَا لَا أَنَّهُ تَقَعُ أَبَدًا زَوَائِدٌ . . .

وإما لإطالة البناء كَأَلَفَ كِتَابَ ، وَبَاءَ قَضِيبَ ، وَوَاوَعَجُوزَ وَمَا هَذَا بَعِيدٌ عَنِ الْحِكْمَةِ ، (لَأَنَّ فِيهِ تَحْسِينًا لِلصَّوْتِ وَإِتِمَامًا لِللَّفْظِ) "وَيَفْتَقِرُ إِلَيْهِ فِي الْقَوَافِي وَغَيْرِهَا مِنَ الْكَلَامِ الْمَوْزُونِ .

فَإِنْ قُلْتُ : حَرْفُ الْإِلْحَاقِ مِنَ الْأَوَّلِ أَمْ مِنَ الثَّانِي ؟ قُلْتُ : مِنَ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الْفَرَضَ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ لِلْإِلْحَاقِ ، أَنْ يَجِيءَ الْمَلْحَقُ عَلَى زَنْةِ الْمَلْحُوقِ بِهِ ، وَلِذَا لَمْ يَجْزِ الْإِدْغَاءُ فِي نَحْوِ : جَلَبَبَ لِأَدَائِهِ إِلَى إِبْطَالِ الْإِلْحَاقِ فَقَوْلُكَ «جَلَبَبَ» بِالْبَاءِ الْمَشْدُودَةِ لَيْسَ عَلَى زَنْةٍ دُخْرَجَ ، فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَفِيدَةٌ شَيْئًا فِي اللَّفْظِ ، أَمَّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى فَلَا تَفِيدُ شَيْئًا ، فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ تُشَبَّهُ هَذِهِ الزِّيَادَةُ النُّوعَ الثَّانِيَّ مِمَّا ذَكَرْنَا .  
قوله : «يَشْتَرِكُ فِيهَا الْأِسْمُ وَالْفِعْلُ» . . .

أَيُّ لَا مَدْخَلَ لِلْحَرْفِ فِيهَا إِذْ لَمْ يَثْبُتْ تَصَرُّفُهُمْ فِي الْحَرْفِ بِالِاشْتِقَاقِ كَتَصَرُّفِهِمْ فِي الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ . وَأَمْرُ الزِّيَادَةِ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْإِشْتِقَاقِ . لِأَنَّ مَعْنَى الزَّائِدِ هُوَ الَّذِي يَسْقُطُ فِي تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْجَامِدَةُ فَإِنَّهُمْ حَكَمُوا فِيهَا بِالزَّائِدِ وَالْأَصْلِيِّ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا لَوْ تُصَرَّفُ فِيهَا لَكَانَ قِيَاسُهَا أَنْ تَكُونَ . كَذَلِكَ حَمَلًا عَلَى نَظَائِرِهَا ، وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْأَعْجَمِيَّةُ وَالْمَعْرَبَةُ فَكَثَرَتْ بِحُكْمِ عَلَيْهِمُ بِالْأَصْلِيِّ وَالزَّائِدِ عَلَى مَعْنَى أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مِنْ كَلَامِهِمْ تَقْدِيرًا لَكَانَ قِيَاسُهَا أَنْ يَكُونَ . كَذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَتَعَرَّضُ فِيهَا بِالْحُكْمِ بِزِيَادَةِ فِي بَعْضٍ وَاصِلٍ فِي بَعْضٍ وَيَقُولُ : إِنَّمَا ثَبُتَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ لَا فِيمَا غَرُبُوهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : «لَأَنَّ فِيهِ تَحْسِينًا فِي الصَّوْتِ وَإِتِمَامًا فِي الصَّوْتِ» وَلَمْ تَنْتِ مَرَّةً وَف .

... وَلَقَدْ أَسْلَفْتُ فِي قِسْمِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ عِنْدَ ذِكْرِ الْأَبْنِيَةِ  
 الْمَزِيدَةِ فِيهَا نَبْذاً مِنَ الْقَوْلِ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ وَأَذْكَرُ هُنَا مَا يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ  
 مَوَاقِعِ أَصَالَتِهَا وَمَوَاقِعِ زِيَادَتِهَا وَاللَّهُ تَعَالَى الْمُؤَفِّقُ .  
 \* فصل \* فَالْهَمْزَةُ يُحْكَمُ بِزِيَادَتِهَا إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا بَعْدَهَا ثَلَاثَةُ  
 أَحْرَفٍ أَصُولٍ كَأَرْزَبٍ وَأَكْرَمَ .

قوله : «أَتَاهُ سُلَيْمَانُ . . . .» .

ظن بعضهم أن حصر الزوائد في «أتاه سليمان» ليس بمستقيم من حيث إنه  
 أسقط الواو . وأجيب عن ذلك بأن المراد «أنا هو سليمان» بوصل الهاء بالواو .  
 قوله : «أَوِ السَّمَانَ هَوَيْتُ . . . .» .

حَقُّهُ أَنْ يُلْفَظَ بِهِ بِقَطْعِ هَمْزَةِ اللَّامِ ، كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ ، وَلَقَدْ صَدَقَ فِيهِ .

قِيلَ : سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا عَثْمَانَ الْمَازِنِيَّ عَنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فَأَنْشَدَ :

هَوَيْتُ السَّمَانَ فَشَيَّبَنِي وَمَا كُنْتُ قَدَمًا هَوَيْتُ السَّمَانَا

فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ : أَسَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ وَتَنْشِدُ لِي بَيْتًا؟ !

فَقَالَ : أَجَبْتُكَ مَرَّتَيْنِ<sup>(١)</sup> .

قوله : «ولقد أسلفت . . . . إلى آخره» .

لأنه لما ذكر الأبنية وربَّتها على مواضع الزيادة علمت مواضع الزيادة وما يقع  
 زائداً ، وهو كلام تعلق بالزيادة ضمنا غير أنه لم يتعرض لذلك ثم ، فالغرض الذي  
 ذكره هنا باعتباره غير الغرض الذي ذكره ثم باعتباره .

قوله : «كَأَرْزَبٍ وَأَكْرَمَ . . . .» .

أي يحكم في هذه الصورة بزيادتها إلى أن يقوم دليل على غير الظاهر لأن

(١) السائل هو أبو العباس المبرد ذكر ذلك ابن جني في التصريف الملوكي ص ٩ والرضي في

شرح شافية ابن الحاجب ٢ : ٣٣١ .



... إِلَّا إِذَا اغْتَرَضَ مَا يَقْتَضِي أَصَالَتَهَا كِإِمْرَةٍ ...

الاشتقاق في هذا النحودل على أن الهمزة مزيدة نحو أحمر وأصفر وأذهب وأجلس، إذ لا همزة في الحُمْرَة والصُّفْرَة وَذَهَبَ وَجَلَسَ، فلما كثرت زيادتها فيما له اشتقاق، حكم بزيادتها فيما لم يوجد له اشتقاق نحو أَفْكَلْ<sup>(١)</sup> وَأَيْدَعْ<sup>(٢)</sup>.

وقيل هما على زنة «أفعل» دون «فعلل» حملا للقليل على الكثير الشائع. فإن قلت الياء في «أيدع» من حروف الزيادة، فلم قلت إنه من تركيب يدع دون أدع؟ قلت: الهمزة أولا أذهب في الزيادة من الياء ثانية، فلما حكم بزيادة الهمزة في «أفكل» للترجيح بالكثرة حكم بأن الهمزة أولى بأن تكون زائدة من الياء في أيدع لهذا المعنى، وقيل إنه على زنة أفعل دون فيعل، وأرنب وزنه أفعل لا فنعل<sup>(٣)</sup> لأنه ليس في أبنتهم.

قوله: كِإِمْرَةٍ وَإِمْرَةٍ ...

هما لغتان في الإمْع والإمْرِ، والمقتضي لأصالة الهمزة فيهما شيان: أحدهما: أن هذه الأسماء صفات<sup>(٤)</sup> جارية على موصوف، فلو جعلت الهمزة زائدة ثبت في أبنية الصفات إفْعَلَة وهي في الأسماء غير الصفات فوجب أن تكون أصلية فيلحق بباب فِعْلَة كَزِنَمَة أي القصير.

والثاني: أن الهمزة لو جعلت زائدة، فالكلمتان من باب دَدَن وهو أن تكون الفاء والعين من جنس وذلك قليل، ولو جعلت أصلية فالتكرير في الميم للتضعيف، كَقَتْل، وهو كثير جدا فحكمنا بأصالة الهمزة حملا للكلمتين على الكثير لا على القليل.

(١) الأفْكَلُ: الرُّغْدَةُ، وَمَوْضِعٌ. وَنَقْلٌ مِنَ الْعَرَبِ. اللسان: (فكا).

(٢) الأيدع: الزعفران. ومنه: يَدَعُ الشَّيْءُ أَيَدْعُهُ تَيْدِعاً أي صبغته بالزعفران - الصحاح: (يدع).

(٣) في ف و ع: «فعلل» والمثبت من الأصل.

(٤) انظر سيويه ٣٠٨: ٤ ولسان العرب مادة (أمع).

... أَوْ تَجْوِزُ الْأَمْرَيْنِ كَأُولَئِي، أَوْ بِأَصَالَتِهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفَانِ  
أَوْ أَرْبَعَةُ أَصُولٍ كِتَابٍ ...

وشيء ثالث في إمرة: وهو أن الإمرة من يقول لكل أحد مُرني بأمرك، وهذا كما ترى من الأمر، والهمزة فيه أصلية، فإن قلت فإمعة أيضا من يقول لكل أحد أنا معك.

قال:

٦٥٥ - إِنِّي أَمُرُّ إِمْرَةً إِمْعَةً<sup>(١)</sup>.

ولا همزة في (مع)، فيدل على أن همزة (إمعة) زائدة.

قلت: (مَعَ) ليس بفعل ولا اسم متمكن، بل هو جار مجرى الحروف فلا يكون للاشتقاق إليه سبيل، والكلمة إذا وضعت على معنى شيء لا يلتفت إلى تركيبه فيها وإن وجد حروفه، وإنما يقدر أنه بناء برأسه «كحولق» إذا قال: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ)، فليس لك أن تقول إنه مشتق من هذه الأسماء، والحروف المجموعة المتفاوتة التركيب لا متناع الاشتقاق من مثلها فكذا إمعة يقدر أنه بناء مستأنف، ولا ينظر إلى لفظ «مع» لزيادة الهمزة في إمعة وأصالتها.

قوله: «أَوْ تَجْوِزُ الْأَمْرَيْنِ كَأُولَئِي ...».

أولق: شبه الجنون، قال:

٦٥٦ - (لَعَمْرُكَ بِي مِنْ حُبِّ أَسْمَاءَ أَوْلَقُ)<sup>(٢)</sup>.

فهو إما فَوَعْل، بدليل قولهم للمجنون مألوق، فالهمزة فيه فاء كما ترى، وإما أَفْعَل من وَلَقَ يَلْقُ إِذَا أَسْرَعَ، ومنه قوله:

(١) هذا نصف بيت من السريع لم أعثر له على قائل.

(٢) هذا نصف بيت من الطويل ذكره صاحب اللسان تحت مادة (ولق) من غير عزو. وهو شاهد

على أن (أولق) بمعنى الجنون.

... وَإِزَارٍ، وَإِضْطَبِلَ، وَإِضْطَخِرَ، أَوْ وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ وَلَمْ يَفْرَضْ  
مَا يُوجِبُ زِيَادَتَهَا نَحْوُ: شَمَالٍ، وَتَنَدَّلَ، وَجُرَائِضٍ، وَضَهْيَاةٍ...

٦٥٧ - جَاءَتْ بِهِ غَسَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلَقُّ<sup>(١)</sup>.

فلو سميت به رجلا انصرف على المذهب الأول، لأن فوعلا ليس من الأوزان  
المانعة للصرف، ولا ينصرف على المذهب الثاني.

قوله : «كُتِبَ...».

الإِتْبُ : الْبَقِيرَةُ<sup>(٢)</sup>

والدليل على أصالة همزته أنها لو جعلت زائدة يبقى الاسم المتمكن على  
حرفين.

أما الهمزة في (إزار) فالدليل على أصالتها قولك في جمعه (أَزَرُ) إذ لو جعلت  
زائدة يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين ، وأما الهمزة في «إِضْطَبِلَ وَإِضْطَخِرَ»  
وهو مدينة فالدليل على أصالتها أنَّ زيادة الهمزة في هذا النحول لم تَبْنِ كما بَانَتْ في  
نحو أحمر، فيحكم بالأصالة إلى أن يقوم دليل على زيادتها.

قوله : «في نحو شَمَالٍ وَتَنَدَّلَ وَجُرَائِضٍ وَضَهْيَاةٍ...».

دل على زيادة الهمزة في شَمَالٍ قولهم شَمَالٌ بِالْألف، وشَمَلْتُ الريح تحوَّلت  
شَمَالًا من باب نَصَرَ، فَوَزَنُ شَمَالٍ فَعَالٌ، وعلى زيادتها في تَنَدَّلَ قولهم التَّنَدُّلَانِ  
لأنه فَيَعْلَان ولا همزة فيه والتَّنَدُّلُ والتَّنَدُّلَانِ<sup>(٣)</sup> : الكابوس.

فإن قلت فمن الجائز أن تكون الياء في التَّنَدُّلَانِ منقلبة عن همزة! قلت : ذاك

(١) الشماخ ملحقات ديوانه ص ٤٥٣ وكذلك اللسان (ولق) ، حيث نسب صاحب اللسان  
للشماخ في هجاء جليد الكلابي، وأورده الأزهرى في تهذيب اللغة ٩ : ٣٠٩ قائلا : أشد  
الفراء :

إِنَّ الْجَلِيدَ زَلِقَ وَزُلِقَ جَاءَتْ بِهِ غَسَسٌ مِنَ الشَّامِ تَلَقُّ

(٢) الإِتْبُ : البقيرة، وهو بُرد أو ثوب يؤخذ فيشق في وسطه ثم تلقى المرأة في عنقها من غير  
حجب ولا كمين. اللسان (أتب).

(٣) التَّنَدُّلَانِ كالتَّنَدُّلَانِ، قال ابن جنى همزته زائدة، كذا ذكره صاحب اللسان : (ندل).

**\* فصل \* والألف لا تزدأ أولاً لامتناع الابتداء بها. وهي غير أول**  
**إذا كان معها ثلاثة أحرف أصول فصاعداً لا تقع إلا زائدة كقولهم:**  
**خاتم، وكتاب، وحبل.** . . .

ممتنع، لأن الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها لا تقلب إلا ألفاً ولأن النذل من النذل من قولك نذلت الشيء أخذته بسرعة، فتكون همزته زائدة.

وعلى زيادتها في جرائض قولهم: جرّواض وهو الضخّم<sup>(١)</sup> وهو فعوال من تركيب جرّض كأنه يجرّض به كل أحد لثقله. أو تعصّ به بُنيته لضخامته وقيل: إنه العظيم البطن، ولا همزة فيه.

وعلى زيادتها في ضهيأة<sup>(٢)</sup> وهي المرأة التي لا تحيض، لأنها لو جعلت أصلية حتى كأنها فعللة تلزم أصالة الباء في بناء الأربعة، ولا أصالة لها فيها.

والوجه الثاني في زيادتها قولهم ضهيأ فباؤه بإزاء الراء في حمراء والهمزة زائدة للتأنيث. فإن قلت فلم لا يحكم بأنها أصلية (ووزنه فعلا أو فيعال!)<sup>(٣)</sup>. قلت لأن ضهيأ ممنوع الصرف، فلو كان فعلا أو فيعلا لما منع الصرف، وإذا ثبت أن التركيب من (ض هي) فلك أن تقول إن ضهيأة من ضاهيته بالياء، وهي لغة في ضاهات بالهمزة، والمعنى أن المرأة التي لا تحيض شابهت الرجال بانقطاعها عن الحيض.

فإن قلت: فما المانع من أن تكون ياء (ضاهيت) بدلاً من الهمزة في ضاهات؟ قلت المانع لزوم مثال فعيلة، وقد جاء في كلامهم اختلاف اللام نحو أتيت وأتوت، وسنوت، وسانئت فينخرط ضاهيت وضاهات في سلك هذا النحو.  
 قوله: «لامتناع الابتداء بها. . .»

(١) اللسان: (جرّض).

(٢) سيبويه ٤: ٣٢٥. وقال الرضي في شرح شافية ابن الحاجب ٢: ٣٣٨: ضهيأ فعلاً. هذا مذهب سيبويه. وقال الزجاج: هو فَعِيل لا فَعْلًا من قولهم ضاهات بمعنى ضاهيت، وقرئ (يضاهون) و (يضاهون).

(٣) في ع: (ووزنه فعلا أو فَعِيل) والمثبت من الأصل وف.

... وَسِرْدَاخٌ، وَحِلْبَلَابٌ، وَلَا تَقَعُ لِلْإِلْحَاقِ إِلَّا آخِرًا فِي نَحْوِ:  
مِعْرَى، وَهِيَ فِي: قَبَعَثَرَى كَنَحْوِ أَلِفِ كِتَابِ لِإِنَاقَتِهَا عَلَى الْغَايَةِ.

أي لسكونها. فإن قلت فلتجلب همزة الوصل! قلت: ذاك ممتنع، لأن همزة  
الوصل مكسورة، وما قبل الألف مفتوح.

فإن قلت: فلتفتح همزة كما في بعض همزات الوصل. قلت: لا جدوى  
لانفتاحها في الوصل لذهابها عنده، وليس يلزم المتكلم أن يفوه قبل هذه الألف  
بكلمة مفتوحة الآخر، بل له الخيرة بين أن يأتي بالمفتوحة الآخر والمضمومة  
والمكسورة، ولا قرار للألف بعد الضم والكسر.

قوله: «وهي غير أول...»

أي تزداد الألف ثانية كحاتم وثالثة ككتاب، ورابعة كحبلَى وخامسة كحلبَلَابٍ  
وسادسة كَقَبَعَثَرَى.

وَالسَّرْدَاخُ<sup>(١)</sup>. بكسر السين: مَكَانٌ لَيْنٌ يُنْبِتُ النَّجْمَةَ وَالنَّصَى.

وَالْحِلْبَلَابُ بالكسر: النَّبْتُ، وإنما حكم بكون الألف زائدة إذا وقعت غير أول  
مع ثلاثة أحرف فصاعداً، لأنه كثر زيادتها حتى صار ذلك في كلامهم كالمعلوم،  
ولذلك حكم بأنها لا تكون أصلاً إلا وهي منقلبة عن آخر، وإنما لم يشتوها أصلاً  
لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات، فكروها أن يضعوا فيها مالا يقبل الحركة  
فرفضوها، بخلاف غيرها من الحروف، ولذلك لم يوقعوها أيضاً للإلحاق لأنهم إذ  
أوقعوها للإلحاق كانوا قصدوا إجراءها مجرى الأصلي فكروها أن يضعوا للإلحاق  
مالاً يكون أصلاً.

قوله: «ولا تقع للإلحاق إلا آخراً...»

(١) الحِلْبَلَابُ: نبت تدوم خضرته في القيظ، وله ورق اعرض من الكف تسمى عليه القباب.

والغنم. اللسان (حلب).

(٢) اللسان: «سردح».

**\* فصل \* وَالْيَاءُ إِذَا حَصَلَتْ مَعَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَصُولٌ فِيهِ زَائِدَةٌ،**  
**أَيْنَمَا وَقَعَتْ كَ (يَلْمَعُ) وَيَهْيَرُ، وَيَضْرِبُ، وَعِثِيرٌ، وَزَيْنَةٌ . . .**

فيه تجوز، لأنها عند المحققين إنما ألحقت ياء فتحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا، إلا أن إلحاقها في موضع تنقلب هي فيه ألفا مخصوص بأن يكون أخيراً، لأنها لو ألحقت في غير الآخر لم تخل من أن تكون متحركة مفتوحاً ما قبلها أو غير ذلك، وفي الأول يلزم انقلابها ألفا فيزول وجه الإلحاق لفوات الحركة فيها فيفوت المعنى الذي من أجله ألحقت، وفي الثاني يلزم بقاء الياء على حالها فلا تنقلب ألفا.

فإن قلت: ففي إلحاق الياء المتحركة المفتوح ما قبلها في الآخر أيضاً ما ذكرت من انقلابها ألفا، فلم لم يُمنع الإلحاق في الآخر امتناعه في غيره؟ قلت: حركة الآخر حركة عارضة غير معتد بها في الزنة فلا يلزم من صحة إلحاقها في الموضع الذي لا يخل بمعنى الإلحاق صحة ذلك في موضع يخل به.

قوله: «لإنافتها على الغاية . . .»

أناف على الجبل: أشرف عليه، أي الغاية القصوى في الحروف الأصول أن تبلغ خمسة كسفرجل، فما زاد عليها فهو منيف على الغاية، كقبعثرى فيحكم بأن ألفه زيادة محضة كآلف كتاب، إذ ليس في الأصول سداسي فيلحق هذا بذلك بخلاف ألف معزى فالألف فيه بمقابلة الميم في درهم، فإن قلت زيادة حرف الإلحاق للموازنة ولذا لم يجز الإدغام نحو جَلَبَبَ لبطلان الموازنة بدُخْرَجَ، والألف ساكن والميم متحرك.

قلت: صدقت ولكن الموازنة بالحركة اللازمة لا بالعارضة، على أنا نقول آخر الكلمة قد يسكن للوقف فتتحقق الموازنة.

قوله: «كَ (يَلْمَعُ) . . .».

يَلْمَعُ: السَّرَابُ، مِنَ اللَّمَعَانِ.

... إلّا في نحو: يَأْجَجُ ..

وَيَهَيَّرُ بتشديد الراء: الباطل، وكذا بتخفيفها. الياء الأولى فيه زائدة (دون)<sup>(١)</sup> الثانية، إذ لو كانت الثانية زائدة لكسر الصدر كما في عَثِيرٍ، إذ الياء في مثل هذا إنما يحكم بزيادتها إذا كان الصدر مكسوراً لثلاً يلزم ما ليس بثابت في أبنتهم، وهو فَعِيلٌ فثبت أنها لو كانت زائدة لكسر الصَّدْرُ، ولذا لم يحكم بزيادة الياء في ضَهْيَاءٍ بالهمز والقصر، هذا إذا زيدت الياء أولاً، وتزاد ثانية كَضَيْعَمٍ من ضَعَمٍ، ولأنَّ الياء لا تكون أصلاً في بنات الأربعة، وتزاد ثالثة كَعَيْثَرٍ مِنَ الْعَثَارِ إذ هو مما يَجْلِبُهُ الْعُبَارُ، وللوجه الثاني في ضَيْعَمٍ وتزاد رابعة «كَزَبْنِيَّةٍ» لأنه من الزَّبْنِ وهو الدَّفْعُ<sup>(٢)</sup>. وتزاد خامسة «كُسْلَحْفِيَّةٍ» بشهادة جمعه وهو السلاحف بدون الياء على ذلك.

فإن قلت: ما تقول في قولهم سُلْحَفَاءُ؟

قلت: قَدْ حُكِيَ عن الشيخ أبي علي أنه مُغَيَّرٌ عن هذا على حَدِّ قولهم في جَارِيَةٍ جَارَاةٍ وفي نَاصِيَةٍ نَاصَاةٍ.  
قال<sup>(٣)</sup>:

٦٥٨ - لَقَدْ أَذَنْتُ أَهْلَ الْيَمَامَةِ طَبِيئُ بِحَرْبٍ كَنَاصَةِ الْحِصَانِ الْمُشْهَرِ  
قوله: «يَأْجَجُ . . . .»<sup>(٤)</sup>.

هو اسم موضع والياء فيه أصل، والجيم الثانية للإلحاق بجعفر، إذ لو كانت الياء زائدة لوجب أن يقال يَأْجَجُ بالإدغام هذا مذهب سيويه<sup>(٥)</sup>، ووزنه عنده فَعْلُلٌ.

(١) سقط من الأصل والمثبت من ع وف وبه يلثم المعنى . .

(٢) اللسان: (زَيْن).

(٣) قائله خريث بن عَنَاب الطائي - انظر اللسان (نصا) والبيت من الطويل . والنصاة: واحدة النواصي في لغة طيء وهي قصاص الشعر في مقدم الرأس. قال ابن منظور: وليس لها نظير إلا حرفين: بادية وبادة، وقارية وقارة.

(٤) يَأْجَجُ يفتح الجيم الأولى في سيويه ٣١٣: ٤ وبكرها في اللسان (أجج).

(٥) الكتاب ٣١٣: ٤.

... وَمَرِيْمَ، وَمَدِيْنٍ، وَصِيصِيَّةَ، وَقَوَيْتَ...

وذهب بعضهم إلى أَنَّ يَاءَهُ زائدة ووزنه يَفْعَلُ بالقياس على يَلْمَعُ وأخواته.  
وأما ترك الإدغام فالعِدْرَةُ فيه أنه من قَبِيلِ مَحْبَبٍ، ففيه ترك الإدغام لغير الإلحاق  
فكذا هنا، ولكنَّ هذا عدول عن الظاهر ونَبَذَ له وراء الظهر من غير فائدة، ومما  
يوضح صحة هذا المذهب وهو مذهب سيبويه أنهم أجمعوا على أَنَّ مَهْدَدَ ليس من  
باب مَحْبَبٍ، فَمَنْ سَوَّغَ كونَ يَأْجَحُ من ذلك الباب فَلْيَسَوَّغْ كونَ مهْدَدَ منه أيضا،  
ومن سَوَّغَ ذلك في مهْدَدَ فقد خرج عن جادة القياس وحاد عن مهيع الإجماع،  
فثبت أَنَّ الحق ما قاله سيبويه<sup>(١)</sup>.

٦٥٩ - إِذَا قَالَتْ حَذَامُ فَصَدَّقُوهُمَا فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامُ<sup>(٢)</sup>  
والجواب عن قياسهم في يَلْمَعُ: أَنَّ كثرة زيادة الياء أولا غير مانعة من الحكم  
بأصالتها يَأْجَحُ كما لم تمنع كثرة زيادة الميم من الحكم بأصالتها في مَهْدَدَ.  
وأما مَرِيْمَ، وَمَدِيْنٍ<sup>(٣)</sup> فوزنهما مَفْعَلٌ، ولو كانا على «فَعِيلٍ» لانكسر منهما  
الصدر، لأنَّ الياء تَزَادُ في مثل هذه الأمثلة، إذا انكسر الصدر، وصَحَّحُوا الياءَ فيهما  
فلم يقولوا «مَرَامَ وَمَدَان» كما صَحَّحُوا الواو في مَكْوَرَةٍ، وإذا جاء التصحيح في نحو  
الْقَوْدِ كان العلم بذلك أجدر، لأنهم يغيرون الأعلام كثيرا.  
وأما صِيصِيَّةَ<sup>(٤)</sup> وَقَوَيْتَ: فالياء الأولى أصلية، إذ لو كانت زائدة لأدى إلى أَنَّ

(١) الكتاب ٤: ٣١٣.

(٢) هذا البيت من الوافر ذكره ابن جني في الخصائص ٢: ١٧٨ من غير عزو وقال فيه ابن  
متظور: وحذام: اسم امرأة معدولة عن حاذمة، قال ابن بري: هي بنت العتيك بن أسلم  
ابن يذكر بن غَزَزَةٍ، قال وَسِيمُ بن طَارِقٍ: ويقال لَجِيْمٌ بَنُ صَعْبٍ، وحذام امرأته: إذا  
قالت... (اللسان: حذم) وقد ساقه الجندي هنا على أنه مثل يقال في مقام تصديق  
المخبر.

(٣) انظر ابن يعيش ٩: ١٤٩.

(٤) الصِّيْصِيَّةُ: شوكة الحائك التي يُسَوِّي بها السُدَاةَ واللُّحْمَةَ. وَصِيصَةُ الْبَقَرَةِ: قَرْنُهَا. وَكُلُّ  
شَيْءٍ ائْتَنَعَ بِهِ وَتَحَصَّنَ فَهُوَ صِيصَةٌ - اللسان: صيص.



... وَإِذَا حَصَلَتْ مَعَهَا أَرْبَعَةٌ فَإِنْ كَانَتْ أَوَّلًا فَهِيَ أَضَلُّ كَيْسْتَعْمُورُ  
وإِلَّا فَهِيَ زَائِدَةٌ كَسَلْحَفِيَّةٍ .

### \* فصل \* وَالْوَاوُ كَالْأَلِفِ لَا تَزَادُ أَوَّلًا ...

تكون من باب يَتَيْن وهو نادر، ولأنه لو حكم بزيادتها للزم المهمل، إذ ليس في كلامهم تركيب من ضادين وياء بخلاف ما إذا حكم بأصالتها فصادين بينهما ياء من باب المستعملات كقولهم الصَّيْبِيُّ، والياء الأخيرة في صَيْبِيَّةٍ أصلية أيضا، لأن مضاعف الرباعي أكثر من قَلَقٍ، فهذا قول النحاة. وقصدهم بذلك أن ما كان فَوْهَ ولائمه من جنس واحد في الثلاثي قليل بخلافه في الرباعي، فلو قلنا بزيادة الياء الأخيرة هنا صار كأنه صيص، وذلك قليل، فحملة على ما هو الأكثر وهو مضاعف الرباعي أولى فثبتت لها الأصالة.

وهكذا تقول في قَوِّيتُ إذ في جعل (واوه) <sup>(١)</sup> زائدة لزوم كونه من باب «يَتَيْن» ولأنه يلزم منه قَوِّعَلْتُ وهو قليل وفي جعل يائه زائدة لزوم كونه من باب سَلَسَ، ولأنه يلزم منه «فَعَلَّيْتُ» وهو قليل، فحملة على الأكثر وهو فَعَلَّلْتُ أولى. والأصل: قوقوت، أبدلت الواو ياء، كما أبدلت في أغزيت وهذا أصل مطرد في كلامهم، فليس في ارتكابه (خروج عن لغتهم، وقد بينا أنه لا بد من أن يكون من باب فَعَلَّلْتُ فلولم تجعل) <sup>(٢)</sup> الياء مبدلة من الواو يلزم أن تكون من باب سَلَسَ، وهو مهروب عنه، فعلمنا بما ذكرنا من الأصل المطرد، وقلنا إن الياء مبدلة من الواو جريا على سنن الأكثر وهو مضاعف الرباعي.

قوله: «كَيْسْتَعْمُورُ...» <sup>(٣)</sup>.

يَسْتَعْمُورُ: بَلَدٌ بِالْحِجَازِ. وذهب في الِيسْتَعْمُورِ أي في الباطل ولا زيادة فيه غير الواو لأنه محتوٍ على أربعة من حروف الزيادة الياء والسین والتاء والواو، والحكم بزيادة

(١) الأصل: «يائه» والمثبت من ع و ف لأنه الأقرب للسياق.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف (٣) انظر سيبويه ٤: ٣١٣.

... وَقَوْلُهُمْ وَرَنْتَلْ كَجَحَنْفَلْ، وَأَمَّا غَيْرُ أَوَّلٍ فَلَا تَكُونُ إِلَّا زَائِدَةً  
كَعَوْسَجٍ، وَحَوْقَلٍ، وَقَسُورٍ، وَدَهْورٍ، وَتَرْقُوةٍ، وَعُفْقُوانٍ، وَقَلْنُسُوةٍ، إِلَّا  
إِذَا اعْتَرَضَ مَا فِي عِزْوَيْتٍ.

الواو أمر مفروغ عنه إذ هي غير أول لا تكون إلا زائدة، أما الثلاثة الباقية فالحكم  
بزيادتها قاطبة يؤدي إلى بقاء الاسم على حرفين العين والراء. وذلك ممتنع، ولا  
مصير إلى الحكم بزيادة السين والتاء معاً لأنهما لا تزدان معا في غير استفعال، ولا  
بزيادة السين وحدها، إذ لا تزداد وحدها إلا في «استطاع» وبعد كاف الكسكسة، ولا  
بزيادة التاء وحدها لأنها تزداد في افتعل فيلزم أصالة الياء إذ لو حكم بزيادتها بجعل  
تركيب الكلمة من أربعة، وبنات الأربعة لا توسم أوائلها بالزيادة إلا إذا جرت على  
الفاعل كدَحْرَجَ فلا توسم الياء بالزيادة.

قوله : «والواو كالآلف لا تزداد أولاً...» .

لأنها لو زيدت أولاً فهي مضمومة أو مكسورة، وهما يقلبان همزة كأجوه وأشاح.  
وأو مفتوحة، وهي في التصغير تُضَمُّ وفي البناء للمفعول، إن كانت الواو في فعل  
تقلب همزة تقول: «أَجِيه» في وَجِيهِ تصغير وجه على أَنَّ المفتوحة قد تنقلب همزة  
أيضاً كأحد، وأناه في وَحَدَ وَوَنَاةٍ، وغرضهم بالزيادة نفس الحروف المزيدة، فلو  
زيدت الواو أولاً وهي لا تحظى بالبقاء على حالها يلزم بطلان الغرض ففرض  
بزيادتها أولاً، وليس امتناعهم من زيادة الواو كامتناعهم من زيادة الألف، لأنَّ زيادة  
الألف أولاً متعذر بخلاف زيادة الواو، فزيادتها أولاً مستثقلة لا متعذرة.

قوله : «وَرَنْتَلْ كَجَحَنْفَلْ...»<sup>(١)</sup>.

أي الواو فيه واقعة موقع الجيم من جَحَنْفَلٍ، لما يَبَيَّنُ أَنَّ الواو تمتنع بزيادتها أولاً،  
وَرَنْتَلْ: بَلْدَةٌ، وقيل شيء يُعَادِي الأسدَّ والجَحَنْفَلْ: الغليظ الشَّفَّة.

(١) انظر سيبويه ٤: ٣١٨ وابن يعيش ٩: ١٥٠ واللسان (ورنتل).

**\* فصل : وَالْمِيمُ إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَصُولٌ فِيهَا زَائِدَةٌ نَحْوُ مَقْتَلٍ ، وَمَضْرِبٍ ، وَمُكْرِمٍ ، وَمِقْيَاسٍ ، إِلَّا إِذَا عَرَضَ مَا فِي مَعْدٍ .**

قوله : «وأما غير أول فلا تكون إلا زائدة . . . . .» .

أي الواو تزداد ثانية كَعَوَسَجَ ، وهو ضرب من الشجر له شوك وكَحَوَّلَ وثالثة كَقَسُورَ ، وهو الأسد من القسر<sup>(١)</sup> وكَذْهَوَرُ أي كَبُرَ اللُقْمَةُ ، واوه زائدة ، لأنه على زنة جَهْوَرٍ من الجهر .

ورابعة في تَرْقُوةً ، وهي العظم الذي بين ثَغْرَةِ النُّحْرِ والعاتق . والدليل على زيادة واوها : عَوَزٌ مثال جَعْفُرٍ بضم الفاء في كلامهم وَمَا مَهْدُوهُ من الأصل وهو أن الواو والياء لا يكونان أصليين في بنات الأربعة إلا في التضعيف كصِصِيَّةٍ دليل ثانٍ على زيادة واوها .

وخامسة في قَلَنْسُوةً ، بدليل قولهم تَقَلَّنَسَ<sup>(٢)</sup> : لبس القَلَنْسُوةَ بدون الواو .

قوله : «إلا إذا اعترض ما في عِزْوِيَةٍ . . . . .» .

السواو فيه أصل ووزنه : فَعْلِيَتْ ، إذ لو جعلت زائدة فالوزن فَعْوِيلٌ وهذا (غير ثبت)<sup>(٣)</sup> ، فلا يعدل عن الوزن الموجود وهو فَعْلِيَتْ والاسم عليه مثل عَفْرِيتَ لأنه من العَفْرِ<sup>(٤)</sup> بكسر الأول وسكون الثاني وهو الرجل الخبيث المُنْكَرُ . إلى مالا وجود له .

فإن قلت : هل يجوز أن يكون فَعْلِيلاً كَفِطْرِيْفٍ وهو السِّيدُ وفرخ البازي أيضاً ؟ قلت : لا لأن الواو لا أصالة لها في بنات الأربعة .

(١) قال سيويه : «والقُسُورُ إنما هي من الاقتسار . الكتاب ٤ : ٣١٥ .

(٢) تَقَلَّنَسَ وتَقَلَّنَسَ لبس القلنسوة . سيويه ٤ : ٣١٢ واللسان (قلس) .

(٣) في ف : «غير ثابت» والمثبت من الأصل وع .

(٤) سيويه ٤ : ٣١٦ .

... وَمِعْزَى، وَمَاجِجٍ، وَمَهْدِدٍ ...

قوله : «نحو مَقْتَل ...» .

زيادة الميم أولاً في الاسم<sup>(١)</sup> فقط وهو إما اسم زمان أو مكان كَمَقْتَل الحسين رضي الله عنه -، أي زمان قتله أو مكان قتله أو مصدر كضرب مَضْرَباً، أو اسم فاعل أو اسم مفعول مما زيد على الثلاثة لفظاً كَمُكْرِمٍ وَمُكْرَمٍ، وجاء زيادتها في مِفْعَال على الكثرة كَمِقْيَاسٍ، ومِضْرَابٍ .

قوله : «إلا إذا اعترض<sup>(٢)</sup> ما في مَعَدَّ ...» .

الميم في (مَعَدَّ) من نفس الكلمة لقولهم : تَمَعَدُّوا تَشَبَّهُوا بِمَعَدَّ بْنِ عَدْنَانَ في تَقَشُّفِهِمْ وخشونة عيشهم واطراح زي العجم في تنعمهم، وكانوا أهل قَشْفٍ وَغِلَظٍ في المعاش . قيل هو من المَعَدَّ وهو الذي عليه - في الركض - تقع رجلُ الفارس من الدَّابَّةِ كأنهم شبهوا به في سوء الحال، فلو لم يحكم لميمه بالأصالة يلزم زيادة الميم في الفعل وهو تَمَعَدَّدَ ويكون على تَمَفَّعَلٍ . وتَمَفَّعَلٌ لَيْسَ بأصل يحمل عليه، وإنما جاء من ذلك تَمَسَّكَنَ، وَتَمَدَّرَعَ، وَتَمَنَّدَلٌ وَلَيْسَ بِفَصِيحٍ .

وإنما الكلام تَسَكَّنَ وَتَدَّرَعَ، وَتَنَدَّلَ من السكون .

قيل في تفسير المسكين : هو الكثير السكون إلى الناس، وقيل هو الذي سَكَنَ الفقر . أي قَلَّلَ حركته . ومن الدُّرَاعَةِ . والبُدُل وهو إخراج الدُّلُولِ من البئر . وقيل : هو الأخذ بسرعة وقد سبق . فعلم أن تَمَعَدَّدَ (تَفَعَّلَ) وأن الميم فيه أصل، وقد جاء في التركيب مَعَدَّ في السير : أسرع من باب مَنَعَ . فلو جعلت الميم زائدة يلزم مجيء فَعَّلَ على حرفين، وذلك ممتنع عند الكُلِّ .

أما مِعْزَى : فالشاهد على أصالة ميمه قولهم ما عَزَّ وَمَعَزَّ فلو جعلت الميم زائدة يلزم بقاء مَعَزٍ على حرفين . فإن قلت : فلعل هنا حرفاً محذوفاً كما في دم ! قلت لو

(١) في الأصل : «في الوسط» وصوابه المثبت من ع وف .

(٢) في متن المفصل وكذلك في شرح المفصل : «عرض» والمثبت هنا من نسخ المخطوط .

... وَمَنْجُنُونَ، وَمَنْجَنِيْق، وَهِيَ غَيْرُ أَوَّلِ أَصْلٍ إِلَّا فِي نَحْوِ:

دَلَامِص... .

كان محذوفاً لعاد إليه في التصرف كما عاد المحذوف إلى دم في التصغير فقل: دُمِّي على زنة فُعِيلٍ . فإن قلت: الألف في مِعْزَى زائدة، فلا يكون بعد ميمه ثلاثة أصول، فلا يستقيم قول المصنف ! قلت: نعم لكنها زيدت للإلحاق بدهم، فنزلت لذلك منزلة الأصل.

وأما مَاَجَجْ : وهو موضع فُتْرُكِ الإدغام فيه دليل على زيادة إحدى الجيمين، فلو جعلت الميم زائدة يبقى الاسم على حرفين .  
وأما مَهْدَدُدْ : وهو من أسماء النساء ، فالدليل على أصالة ميمه تركهم الإدغام فيه<sup>(١)</sup> . قيل هو من المهد، لأنه ألبق بالنساء .

وأما مَنْجَنِيْق : فالدليل على أصالة ميمه قولهم مَجَانِيْق ، لأنهم لما حذفوا النون التي بعد الميم ثبت كونها زائدة، فتمتنع زيادة الميم، وإلا يلزم اجتماع الزائدين في أول الكلمة، وذلك ممتنع إلا في الاسم الجاري على الفعل نحو منطلق .  
فإن قلت : ما تقول في إِنْقَعَلَ فالهمزة والنون فيه زائدتان، فثبت أن ما ذكرت من الاجتماع غير ممتنع ؟ قلت: لا اعتداد بذلك لقلّة نظائره، وَمَنْجَنِيْق : فَنَعْلِيل .

وأما مَنْجُنُونَ<sup>(٢)</sup> : فإنه مشتمل من حروف الزيادة على ميم وواو وثلاث نونات فالقضاء بزيادة كافتها ممتنع لأداء ذلك إلى بقاء الاسم على حرف واحد . وقد امتنع القضاء بزيادة النون الأولى لإثباتهم إياها في «مناجين» والواو كونها زائدة أمر مفروغ عنه، فلو قضى بزيادة الميم يجعل التركيب من «ن ج ن» وقد ذكرنا أن الحمل على باب (سِلْسِل) بلا دليل ممتنع، فثبت أصالة الميم والنون الأولى . فتجعل النون الثانية لاما والكلمة رباعية، ثم تكرر اللام وتزاد الواو، فوزنه فَعْلُلُول .

(١) انظر سبويه ٤ : ٣٠٩ .

(٢) الْمَنْجُنُونَ : الدُّوْلَابُ التي يُسْقَى عليها . اللسان (منج) .

قوله : إَلَّا فِي نَحْوِ دَلَامِصٍ . . . . .»

زيادة الميم غير أول لا تثبت إلا بدليل فمنه (دَلَامِص)، وزنه (فَعَامِل) لحذفهم الميم في قولهم دُلَيْصٌ ودِلَاصٌ، وهو الدَّرْعُ البرَاقَةُ، هذا قول الخليل<sup>(١)</sup>. وجوز أبو عثمان أصالة الميم، (والمعذرة)<sup>(٢)</sup> له عن حذفهم الميم في دُلَيْصٌ ودِلَاصٌ: أن الدَّلَامِصَ يجوز أن يوافقهما معنى ولا يكون من تركيبهما، كما أن سَبَطْرًا في معنى سَبَطٍ وليس مشتقا من تركيبه إذ لو كان مشتقا منه لكانت الراء زائدة وهي أصل والكلمة خماسية كَحَبَجْرٍ<sup>(٣)</sup>، وقلة زيادة الميم حشوا يؤيد هذا المذكور، والجواب أن الحرف المعلوم مجيئه زائدا إذا دل على زيادته الاشتقاق فالواجب أن يحكم بزيادته لقيام الدليل وقبول المحل للحكم، ولا يلزمنا أن ننظر في شيء يقل نظيره. أما قوله «وقلة زيادة الميم حشوا» يؤيد المذكور: فالجواب عنه أن مثل هذا غير مانع عن إثبات الحكم بعد قيام الدليل عليه، ألا ترى أنهم عن آخرهم حكموا بامتناع اجتماع الزياتين في أول اسم غير جارٍ، وقد حكموا بزيادة الهمزة والنون في (إِنْقَحَل) لقيام الدليل على ذلك، فهنا أولى أن تثبت زيادة الميم بالدليل، لأن زيادة الميم حشوا ليس بأبعد من الجمع بين هاتين الزياتين.

(١) سيويه ٤: ٣٢٥.

(٢) في ع و ف : «والمعذرة» والمثبت من الأصل.

(٣) الحَبَجْرُ والحَبَجْرُ: الوتر الغليظ. اللسان (حجر).

... وَقَمَارِصُ، وَهَرْمَاسٌ، وَزُرْقَمٌ، وَإِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا خَامِسَةً فَهِيَ أَضَلُّ كَمَرَزْنَجُوشٍ، وَلَا تُزَادُ فِي الْفِعْلِ، وَلِذَلِكَ اسْتَدِلَّ عَلَى أَصَالَةِ مِيمٍ مَعْدً بِتَمَعْدُوا وَنَحْوِ: تَمَسْكَنَّ، وَتَمَذَّرَعُ، وَتَمَنَدَلُ لَا اعْتِدَادَ بِهِ.

**\* فصل \* وَالتَّوْنُ إِذَا وَقَعَتْ آخِرًا بَعْدَ أَلِفٍ فَهِيَ زَائِدَةٌ إِلَّا إِذَا قَامَ دَلِيلٌ عَلَى أَصَالَتِهَا فِي نَحْوِ قَيْنَانٍ ...**

ومنه لَبَنٌ قَمَارِصٌ أي قارصٌ، إنه من القرص ووزنه قُمَاعِلٌ، ومنه هَرْمَاسٌ في صفة الأسد، لأنه من الهرس، وهو الدَّق ومنه الهريسة، والوزن فِعْمَالٌ.

ومنه زُرْقَمٌ<sup>(١)</sup> إذ لا ميم في الأزرق وكلاهما بمعنى.

قوله: «كَمَرَزْنَجُوشٍ...»<sup>(٢)</sup>.

الدليل على أصالة ميمه أنهم قالوا في معناه مَرَزْنَجُوشُ كَقَرَطْبُوسٍ، فالميم فيه بإزاء القاف في قَرَطْبُوسٍ، إذا لوجعلت ميمه زائدة لآدى إلى بناء ليس مِنْ أُنْبِيَتِهِمْ وهو مَفْعُولٌ. وفي الحكم بأصالتها يلزم مثال فَعْلَلُولُ، وهو مِنْ أُنْبِيَتِهِمْ كَقَرَطْبُوسٍ بزنة فَعْلَلُولُ، فعلم أنها أصلية كقاف قَرَطْبُوسٍ وهذا معنى قولنا إنها بإزاء القاف من قَرَطْبُوسٍ، وَمَرَزْنَجُوشٍ: هو العِترَةُ، وهي نبت يُنْبِتُ شُعْباً متفرقةً، ومنه سميت عشيرة الرجل الأدنون عِترَةُ ووزنه فَعْلَلَنَلُولُ.

قوله: «في نحو قَيْنَانٍ...»

يقال شجرة قَيْنَانَةٌ التَّفْتُ أغصانها وأسود ظُلُّها، ووزنها فَيْعَالٌ لا فَعْلَالٌ من الفن وهو الغُصْنُ، فَإِنْ قُلْتَ: ما تقول في قول المصنف: في مقامه الإزعواء: «وَعُودُكَ رِيَانٌ، وَظُلُّكَ فَيْنَانٌ».

- (١) نقل ابن منظور عن الأصمعي ومما زادوا فيه الميم (زُرْقَمٌ) للرجل الأزرق اللسان: (زرقي).
- (٢) قال ابن منظور: الْمَرَزْنَجُوشُ نَبْتُ وَزْنُهُ فَعْلَلُولُ بوزن عَضْرُفُوطٍ وَالْمَرَزْنَجُوشُ لغة في اللسان: (مرزجش).

... وَحَسَّانَ، وَحِمَارٌ قَبَانٌ فِيمَنْ صَرَفَ، وَكَذَلِكَ الْوَاقِعَةُ فِي أَوَّلِ  
الْمُضَارِعِ وَالْمُطَاوِعِ نَحْوُ نَفْعَلُ، وَانْفَعَلَ، وَالثَّالِثَةُ السَّاكِنَةُ فِي نَحْوِ:  
شَرَنْبُثٍ، وَعَصَنْصَرٍ، وَغَضَنْفَرٍ، وَعُرْنُدٍ...

فإنه جعلَ الْفَيْنَانَ خبراً عن الظلِّ ولا فنن هنالك؟ قلت أصله في صفة الشجر  
على ما قلنا، لكنه استعمل الْفَيْنَانَ فيما ذكرت بمعنى الظليل فكأنه قال: وظلك  
ظليل، لحصوله كثيراً بالأغصان الملتفة.  
أما حَسَّانٌ وحِمَارٌ قَبَانٌ فهما من الحسن وقبن عند من صرف، فتكون النون فيهما  
أصلاً.

قوله: «وكذلك الواقعة...». هذا عطف على فهي زائدة، وزيادة الواقع في أول المضارع والمطاوع معلومة  
بالاشتقاق فلا حاجة بنا إلى بيانها.

قوله: «والثالثة الساكنة... إلى آخره». النون الساكنة في شرنبث وهو الغليظ قد وقعت موقع الألف بدليل معاقبتها في  
شَرَنْبُثٍ وشُرَابِثٍ بالضم. يقال رجل شُرَابِثُ الْكَفَيْنِ<sup>(١)</sup> وشَرَنْبُثُهُمَا أي غليظهما، فلما  
كانت هذه النون بمنزلة الألف، وجب القضاء بزيادتها، لأن الألف في مثل هذا  
الموضع زائدة وقد سبق الكلام فيها فتأمل، ثم استمر هذا الحكم في كل نون ساكنة  
كنون عَصَنْصَرٍ، وهونبت، وإن لم يقل عَصَاصِرٍ.  
وأما عُرْنُدٌ: فالشاهد لزيادة نونه عَوْرٌ مثال جُعْفَرٍ<sup>(٢)</sup> بضم الأولين وسكون الثالث.

(١) اللسان : شربث.

(٢) عُرْنُدٌ وَعَوْرُدٌ هو الوتر الغليظ - اللسان : (عرد).



... وَهِيَ فِيمَا عَدَا ذَلِكَ أَصْلٌ إِلَّا فِي نَحْوِ: عَنَسَلٍ، وَعَقَرْنِي،  
وَبَلْهَنِيَّةٍ، وَخَفَقِيْقٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.  
\* فصل \* وَالتَّاءُ أَطْرَدَتْ زِيَادَتَهَا أَوَّلًا فِي نَحْوِ: تَفْعِيلٍ، وَتَفْعَالٍ،  
وَتَفْعُلٍ، وَتَفَاعُلٍ، وَفَعْلِيْهِمَا.

قوله : إِلَّا فِي نَحْوِ عَنَسَلٍ ... إلى آخره .  
عَنَسَلٌ : نَاقَةٌ سَرِيعَةٌ مِنَ الْعَسَلَانِ<sup>(١)</sup> وَهُوَ الْعَدُوُّ فَتَكُونُ نُونُهُ حَاصِلَةً . وَكَذَا نُونُ  
عَبَسَ وَهُوَ الْأَسَدُ لِأَنَّهُ مِنَ الْعُبُوسِ .  
وَأَمَّا عَقَرْنِي وَهُوَ الْأَسَدُ فَوزنه فَعَلْنِي<sup>(٢)</sup> ، والنون زائدة إذ لا نون في العِفْرِ<sup>(٣)</sup> بكسر  
الأول وسكون الثاني ، وفي العِفْرِيت والعِفْرية .  
وَأَمَّا بَلْهَنِيَّةٌ<sup>(٤)</sup> : وَهِيَ سَعَةُ الْعَيْشِ فَنُونُهَا زَائِدَةٌ وَالْوِزْنُ فَعْلَنِيَّةٌ ، لِأَنَّهَا مِنَ الْبَلْهِ إِذِ  
الْعَاقِلُ يَلْحَظُ بَعِيْنَ بَصِيْرَتِهِ الدُّنْيَا وَتَغْيُرُ أَحْوَالُهَا ، وَيَنْعَمُ نَظَرُهُ فِي مِثْلِ سَكَانِهَا عَنْ  
قَرِيبٍ إِلَى ارْتِحَالِهَا فَيَتَكَدَّرُ مِنْ عَيْشِهِ الرِّغْدِ مَا صَفَا حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَلْبَسْ مِنْ مَلَابِسِ  
اللَّذَّةِ مَا صَفَا<sup>(٥)</sup> ، وَهَذِهِ خِلَافُ حَالِ الْأَبْلَهِ ، وَلِذَا قَالُوا : عَيْشُ أَبْلَهٍ أَيْ نَاعِمٌ ، وَأَرَادُوا  
بِذَلِكَ بَلَّةً صَاحِبَهُ .  
وَأَمَّا خَفَقِيْقٌ<sup>(٦)</sup> : وَهُوَ الْخَفِيفَةُ مِنَ النِّسَاءِ مِنْ خَفَقَ الْبَرْدُ ، وَقِيلَ هُوَ الدَّاهِيَةُ ، فَنُونُهُ  
زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي تَرْكِيبِ خَفَقَ وَوزنه فَنَعْلِيلٍ ، وَاللَّامُ مُكْرَّرَةٌ .  
قَالَ بَعْضُ شَارِحِي<sup>(٧)</sup> هَذَا الْكِتَابِ : نُونُهُ زَائِدَةٌ لِأَنَّهُ مِنَ الْخَفَقِ ، إِذْ هُوَ اسْمٌ لِلرِّيحِ  
الَّتِي تَخْفُقُ .  
قوله : « وَفَعْلِيْهِمَا ... » .

- (١) سيبويه ٤ : ٣٢٠ .  
(٢) سيبويه ٤ : ٣٢٠ . (٣) العِفْرُ والعِفْرُ : الْجَذْبُ وَالشَّدُّ وَالتَّرَابُ . اللِّسَانُ : (عمر) .  
(٤) سيبويه ٤ : ٣٢٠ . واللِّسَانُ : (بله) . (٥) ثوب صاف : أَيْ سَايَغُ . اللِّسَانُ : (صفا) .  
(٦) سيبويه ٤ : ٣٢١ . واللِّسَانُ : (خفق) . (٧) هُوَ ابْنُ الْحَاجِبِ - انْظُرِ الْإِبْصَاحَ ٢ : ٣٨٥ .

... وَأَخْرَأَ فِي التَّائِيثِ وَالْجَمْعِ ، وَفِي رَغَبُوتٍ ، وَجَبَرُوتٍ ،  
وَعَنْكَبُوتٍ ، ثُمَّ هِيَ أَصْلٌ إِلَّا فِي نَحْوِ: تُرْتَبُ ، . . .

أراد بهما تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ . أما فعلا المصدرين السابقين فلا تاء فيهما ، لأن الأول مصدر فَعَّلَ ، والثاني مصدر الثلاثي كالتَّيَّار بمعنى السير .

قوله : « في التائيث والجمع . . . » .  
كتمرّة وتمرات .

قوله : « وفي نحو رَغَبُوتٍ . . . » .

الرَّغَبُوتُ : الرَّغْبَةُ<sup>(١)</sup> ، والجَبَرُوتُ التَّجَبُّرُ . وأما عَنْكَبُوتُ : فالدليل على زيادة تائه قولهم في التكسير عناكب ، فلو كانت التاء أصلاً والاسم خماسياً كَعَضْرُفُوطِ وجب أن لا يكسر هو إلا على استكراه إذ هو الحكم في تكسير الخماسيات ، وَعَنَّاكِبُ قد كثر في كلامهم فعلم أن الواو والتاء زائدتان .

قوله : « إلا في تَرْتَبُ . . . » .

بفتح التاء الأولى وضم الثانية<sup>(٢)</sup> والدليل على زيادة تائه عَوْرُ مِثَالِ جَعْفَرُ بضم الفاء .

فإن قلت وقد جاء ترتب على زنة بُرُثُنْ ، فما الشاهد لزيادة التاء فيه ؟ قلت : لما أمضينا الحكم بالزيادة في المفتوح الأول واستقر ذلك انسحب ذلك الحكم على المضموم الأول لاتحادهما في المعنى ، ودليل آخر على زيادة تائها : أنها بمعنى الراتب وهو الثابت . يقال : شَرُّ تَرْتَبٍ . وعلى هذا تاء تَنْضُبُ بفتح الأول<sup>(٣)</sup> وتَفْعُلُ وتَفْعُلُ<sup>(٤)</sup> بالفتح والضم .

(١) انظر سيبويه ٤ : ٣١٥ - ٣١٦ .

(٢) مانص عليه الجندي في المتن من فتح التاء الأولى وضم الثانية في تَرْتَبُ لم يرد فيه دليل لا في الصحاح ولا في لسان العرب والذي جاء في الصحاح . تَرْتَبُ على تَفْعُلُ بضم التاء وفتح العين أي ثابت . وفي اللسان : وَالتَّرْتَبُ والتَّرْتَبُ كُلُّهُ : الشيء المقيم الثابت . «الصحاح واللسان : رتب» . (٣) التَنْضُبُ : شَجَرٌ يُنْبِتُ بالحجاز . اللسان (نضب) .

(٤) التَفْعُلُ وفيه لغات عدة . الثعلب ، وقيل جروه . اللسان : (تفل) .

... وَتَوَلَّجَ، وَسَنَبَتَ.

\* فصل \* وَالْهَاءُ زِيدَتْ زِيَادَةً مُطَّرِدَةً فِي الْوَقْفِ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ أَوْ حَرْفِ الْمَدِّ فِي نَحْوِ كِتَابِيَّةٍ، وَثَمَّةٌ وَوَا زَيْدَاهُ، وَوَاغْلَامَاهُ، وَوَا غْلَامُهُو وَوَا انْقِطَاعُ ظَهْرِيَّةٍ، وَغَيْرُ مُطَّرِدَةٍ فِي جَمْعِ أُمٍّ، وَقَدْ جَاءَ بِغَيْرِ هَاءٍ وَقَدْ جَمَعَ اللَّغَتَيْنِ مَنْ قَالَ:

أَمَّا تَوَلَّجَ وَهُوَ كِنَاسُ الثُّغْلَبِ، وَبِمَعْنَاهِ الدَّوَلُجُ أَيْضًا فَهُوَ مِنَ الْوَلَجِ، فَتَكُونُ تَاوُهُ مَزِيدَةً كَانَ أَصْلُهُ وَوَلَجَا، ثُمَّ أَبْدَلْتُ التَّاءَ مِنَ الْوَاوِ، وَالدَّالَ فِي دَوَلَجٍ بَدَلَ مِنَ التَّاءِ فِي تَوَلَجَ.

وَأَمَّا سَنَبَتَ فَتَاوُهُ الْأُولَى مَزِيدَةٌ، وَوزنه فَعْلَتَةٌ لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهَا "سَنَبَةُ بَزَنَةِ تَمْرَةٍ"، يُقَالُ مَرَّتْ عَلَيْهِ سَنَبَتَةٌ مِنَ الدَّهْرِ، وَسَنَبَةٌ مِنَ الدَّهْرِ: أَيُ زَمَنٍ مِنْهُ.

قال أعرابي:

٦٦٠ - أبا حَسَنِ، مَا زُرْتُكُمْ مُنْذُ سَنَبَةٍ مِنَ الدَّهْرِ، إِلَّا وَالزُّجَاجَةُ تَقْلِسُ

قوله: «لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ».

بَيَانُ الْحَرَكَةِ فِي نَحْوِ كِتَابِيَّةٍ وَثَمَّةٌ، وَبَيَانُ حُرُوفِ الْمَدِّ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْبَاقِيَةِ، وَهَاءُ الْوَقْفِ حَرْفٌ مِنَ حُرُوفِ الْمَعَانِي فَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُعَدَّ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ كَمَا لَا تُعَدُّ الْبَاءُ وَاللَّامُ فِي (بَزِيدَ وَلَزِيدَ) مِنْ تِلْكَ الْحُرُوفِ، وَإِنَّمَا عُدَّتْ لِأَنَّهَا امْتَزَجَتْ مَعَ الْكَلِمَةِ حَتَّى صَارَتْ مَعَهَا كَالْجُزْءِ فَأَشْبَهَتْ تَاءَ التَّائِيثِ فَكَمَا عُدَّتْ مِنْهَا تَاءُ التَّائِيثِ عُدَّتْ هَذِهِ مِنْهَا.

قوله: «فِي جَمْعِ أُمٍّ».

(١) فِي ف: «مَعْنَاهُ» وَالْمَثْبُوتُ مِنَ الْأَصْلِ وَع.

(٢) شَرْحُ ابْنِ يَعِشَ ٩: ١٥٨. وَاللَّسَانُ: (سَب).

(٣) الْبَيْتُ مِنَ الطَّوِيلِ: عَزَاهُ صَاحِبُ الصِّحَاحِ لِأَمِي الْجِرَاحِ فِي أَمِي الْحَسَنِ الْكَاتِمِي وَقَلَسَ الْإِنَاءَ يَقْلِسُ: فَاضَ. انْظُرِ الصِّحَاحَ: (قَلَسَ) وَاللَّسَانُ أَيْضًا

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قُبِحْنَ الْوُجُوهَ      فَرَجَتْ الظُّلَامَ بِأُمَاتِكَا  
 وَقِيلَ: قَدْ غَلَبَ الْأُمَّهَاتُ فِي الْإِنْسَانِي وَالْأُمَاتُ فِي الْبُهَائِمِ وَقَدْ زَادَ  
 هَاءٌ فِي الْوَاحِدِ مَنْ قَالَ:  
 \* أُمُّهُي خِنْدِفٌ وَالْيَاسُ أَبِي \*  
 وَفِي كِتَابِ الْعَيْنِ أُمَّهُتْ، . . .

الأُم: الوالدة زيدت الهاء في جمعها لتفخيم شأنها وُخِصَّ بها الجمع لأنه موضع تغيير، فوزن أمهات فُعْلَهَات، وقد جاء:  
 ٦٦١ - أُمَات، وَقَدْ جُمِعَ اللَّغْتَانِ فِي الْبَيْتِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَتْنِ<sup>(١)</sup>. ومعناه: إذا أدى  
 ببعض الناس الانتساب إلى أمهاتهم إلى دَنَاءةٍ فَأَنْتَ تَتَشَرَّفُ بِالِانْتِسَابِ إِلَى  
 أُمَّهَاتِكَ.  
 قوله<sup>(٢)</sup>:

٦٦٢ - أُمَّهُتِي . . . . .

هذا الشاعر ارتكب شذوذين:

(١) نص البيت المذكور في المتن كما جاء في شرح ابن يعيش ١٠: ٣:  
 إِذَا الْأُمَّهَاتُ قُبِحْنَ الْوُجُوهَ      فَرَجَتْ الظُّلَامَ بِأُمَاتِكَا  
 والبيت من المتقارب لم ينسبه ابن يعيش في شرحه ١٠: ٤، ولا الجوهر في الصحاح (أمم).  
 والشاهد في البيت إيراد الأمهات جمعا لأُمَّهَاتِ النَّاسِ والأُمَاتِ بدون الهاء أيضا جمعا  
 لأُمَّهَاتِ الْإِنْسَانِي.  
 (٢) هو قصي كما جاء عن ابن منظور في اللسان ولم يزد على ذلك. وليس قصي هذا القائل  
 بجدة الرسول صلى الله عليه وسلم كما وهم في ذلك العيني وقد بُنِيَ عَلَى هَذَا الْوَهْمِ فِي  
 الْحَاشِيَةِ ٤ من شرح المفصل لابن يعيش ١٠: ٤ والبيت من الرجز وهو بتمامه كما جاء في  
 الصَّحاح:

أُمَّهُتِي خِنْدِفٌ وَالْيَاسُ أَبِي . . . . .

والشاهد فيه إدخاله الهاء في الواحدة على اعتقاد أن الأصل أُمَّهُتٌ استنادا إلى ما روي عن  
 الخليل في كتاب العين تأمَّهَتْ أُمَا. والمذهب الشائع حذفها لقولهم أُمٌ بَيْنَةُ الْأُمُومَةِ.

... وَهُوَ مُسْتَرَدَّلٌ، وَزِيدَتْ فِي أَهْرَاقِ إِهْرَاقَةٍ..

الأول : قوله : أُمَهْتِي دُونُ أُمْتِي .

والثاني : حذف الألف من الناس مع كونها خليفة بالثبات .

قوله : وفي كتاب العين . . . »<sup>(١)</sup> .

هُوَ الْكِتَابُ الْمُنْسُوبُ إِلَى الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ .

قوله : « وهو مستردل . . . » .

أي قوله: تَأْمَهُتُ بمعنى اتخذت أمّا ليس بثبت، ولأنّ أثبت فعلى طريقة صوغ كلمة من ظاهر لفظ أمّهات، وليس ذلك بصالح لأنّ يُعَوَّلُ عَلَيْهِ في الحكم بأصالة هاء الأمّهات؛ لأنّ مدار تصرفهم الهمزة والميم كام وأمومة وأمّات، فكيف يترك الشائع إلى مجهول لم يثبت عن الثقات .

قوله : « في أَهْرَاقٍ . . . » .

هاؤه مزيدة بدليل ذهابها في أراق، ونظيرتها السين في اسطّاع، لأنها تذهب في أطاع، فإن قلت: ما السرُّ في زيادتهما؟ قلت هو أن يكونا عوضين من ذهاب الحركة من نفس العين وهي فتحة الواو في أَرْوَقَ، وأَطْوَعَ، إذ بذهابها حصلت ثلاث تغييرات، ذهابها والقلب وتحريك الفاء، فجعلنا عوضين منها، وبقولنا في نفس العين خرج الجواب عن اعتراض أبي العباس فإنه قال: الحركة لو زالت من العين لكن إلى الفاء وهو الراء والطاء فأية حاجة إلى التعويض؟

فإن قلت: الهاء في هَرَّاقٍ بمنزلة الهمزة في أراق، فلم لم يمتنع أهراق كما امتنع اجتماع الهمزتين لتعدية الفعل اللازم؟ قلت: الهاء في هَرَّاقٍ بدل من الهمزة وفي أهراق زائدة يستتكر اجتماعهما كيف وقد شاع في كلامهم منه .  
قوله :

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢: ٣٨٣ - ٣٨٤ . الممتنع في التصريف ١: ٤٠٢ .

... وَفِي هَرْكُولَةٍ وَهَجْرَعٍ وَهَلْقَامَةٍ عِنْدَ الْأَخْفَشِ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ  
مَزِيدَةً فِي قَوْلِهِمْ : قَرْنٌ سَلَهَبٌ لِقَوْلِهِمْ سَلَبٌ .  
فصل \* وَالسَّيْنُ اطَّرَدَتْ زِيَادَتُهَا فِي اسْتَفْعَلٍ ، وَمَعَ كَافِ الضَّمِيرِ  
فَيَمِنْ كَسَكَسَ ، وَقَالُوا اسْطَاعَ كَأَهْرَاقَ .

٦٦٣ - مَا بَالَ عَيْنِكَ مِنْهَا الْمَاءُ مُهْرَاقٌ<sup>(١)</sup> .

وهو من أهراق ، إذ لو كان من أراق لتحركت هاؤه كما في قول امرئ القيس<sup>(٢)</sup> :  
٦٦٤ - وَإِنْ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ ؟ !  
ونظائر ما استشهدناه جَمَّةٌ فعلم أن اجتماعهما بريء من أن يحوم حوله الإنكار .  
ومما زيد فيه الهاء : هَرْكُولَةٍ ، وهي المرأة المرتجة الأرداف ، لأنها تركل في  
المشي ووزنه : هَفْعُولَةٌ .

ومنه الهَجْرَعُ : وهو الطويل من الرمل المتعقِّد ، لأنه من الجَرَعِ بفتحيتين ، وهو  
ما استوى من الرمل .  
ومنه هَلْقَامَةٌ<sup>(٣)</sup> عند الأخفش ، وهو الأسد لأنه اشتقه من اللقم ، وحكم بزيادة  
الهاء<sup>(٤)</sup> .

وذهب غيره إلى أصالتها ، لأنَّ الهلْقَامَةَ هو كثير البلع بمعنى اللقم فلا تلزم  
زيادتها بهذا الضرب من الاشتقاق .

قوله : «سَلَهَبٌ . . .» .

- أي طويل .

قوله : «اسْطَاعَ . . .» .

(١) هذا الشطر من البسيط ولم أعثر له على نسبة إلى قائل وموضع الشاهد فيه قوله (مهراق) أتى  
به من الفعل (أهراق) والدليل على ذلك إسكان هائه .

(٢) ديوانه ص ١٤٤ / شرح حسن السندوبي . وموضع الشاهد فيه قوله «مهراقة» والهاء فيه مبدلة  
من أراق بدليل تحركها ، وروايته في الديوان مختلفة بعض الشيء .

(٣) الهَلْقَامَةُ والهِلْقَامَةُ : الأكل . والطويل . اللسان : (هلقم) .

(٤) في ع وف : «بزيادة يائه» والمثبت من الأصل .

**\* فصل \* وَاللَّامُ جَاءَتْ مَزِيدَةً فِي ذَلِكَ وَهَنَالِكَ وَأَوَّلًا لِكَ، قَالَ :**

**\* وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أَلَا لِكَ \***

**\* فصل \* وَفِي عَبْدَلٍ وَزَيْدَلٍ وَفِي فَحَجَلٍ . .**

قد بينا وجه زيادة سينه قبل ، ومنهم من قال أصله استطاع حذف التاء ، وأنكر ماقلناه ، وما هذا القول إلا كسرَاب يُعْرُ من بعيد ، والتعويل على ما ذكرنا ، لأن إعراض هذا القائل عما ذكرنا إما لأن السين لا تزداد في هذا النحو ، أو لأن هذا المثال معوز الوجدان ، ولكن القياس لا يأبى زيادة حرف من حروف الزيادة في أي موضع زيد .

والجواب عن الثاني : أن قيام الدليل على زيادة حرف يلزمنا الحكم بزيادته وتمام التقدير في دَلَامَص .

قوله : « في ذلك . . . » .

بشهادة أن الكلم « ذا » و« هنا » و« ألا » ، لا أنها ذال ، وهنال ، وألال باللامات في أواخرها لا متناع استعمالها .

٦٦٥ - والضَّلِيلُ : مبالغة في الضَّالُّ<sup>(١)</sup> .

يريد : إنهم ينهون عن الفساد .

---

(١) إشارة من صاحب الإقليد إلى ما استشهد به الزمخشري من قول الشاعر :

أَلَا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْظُ الضَّلِيلُ إِلَّا أَلَا لِكَ

وقد عزاه ابن يعيش للأعشي ولم أجده في ديوانه مع أن له قصيدة على نسق هذا البيت وزنا ورويًا - انظر ابن يعيش ١٠ : ٧ وهو من شواهد ابن السكيت في إصلاحه ص ٣٨٢ والبيت من الطويل . والشاهد فيه قوله : ألا لك باللام وهو شاهد على صحة الاستعمال . يصف فومه بالصفاء والنصح . والأشابة : الأخلاط من الناس . وقيل زيادة اللام في أسماء الإشارة لتدل على بُعد المشار إليه ، فهي نقيضة هاء التي للتنبيه ولذلك لا اجتماع ، فلا يقال ها ذلك ، لأن ها تدل على القرب واللام تدل على بُعد المشار إليه ، وبينهما تناف وكسرت لتلا تلبيس بلام الملك لو قلت : ذالك . ابن يعيش ١٠ : ٧ .

... وَفِي هَيْقَلٍ اِحْتِمَالٌ .

قال بعض المحققين<sup>(١)</sup> جَعَلَهُم اللام في ذلك وأخواته من حروف الزيادة فيه تَنْجُوزٌ، لأن اللام جيء بها للدلالة على البعيد فلم تكن زائدة .  
قوله : « في عبدل ... » .

عبدل من العبد .

وَفَحَجَلٌ<sup>(٢)</sup> وهو الْأَفْحَجُ من الفحج ولا لام فيه . والأَفْحَجُ : الذي يتدانى عَقِبَاهُ ، وَيَتَفَحَّجُ سَاقَاهُ في المشي أي تفتتح ..

قوله : « وفي هَيْقَلٍ ... » .

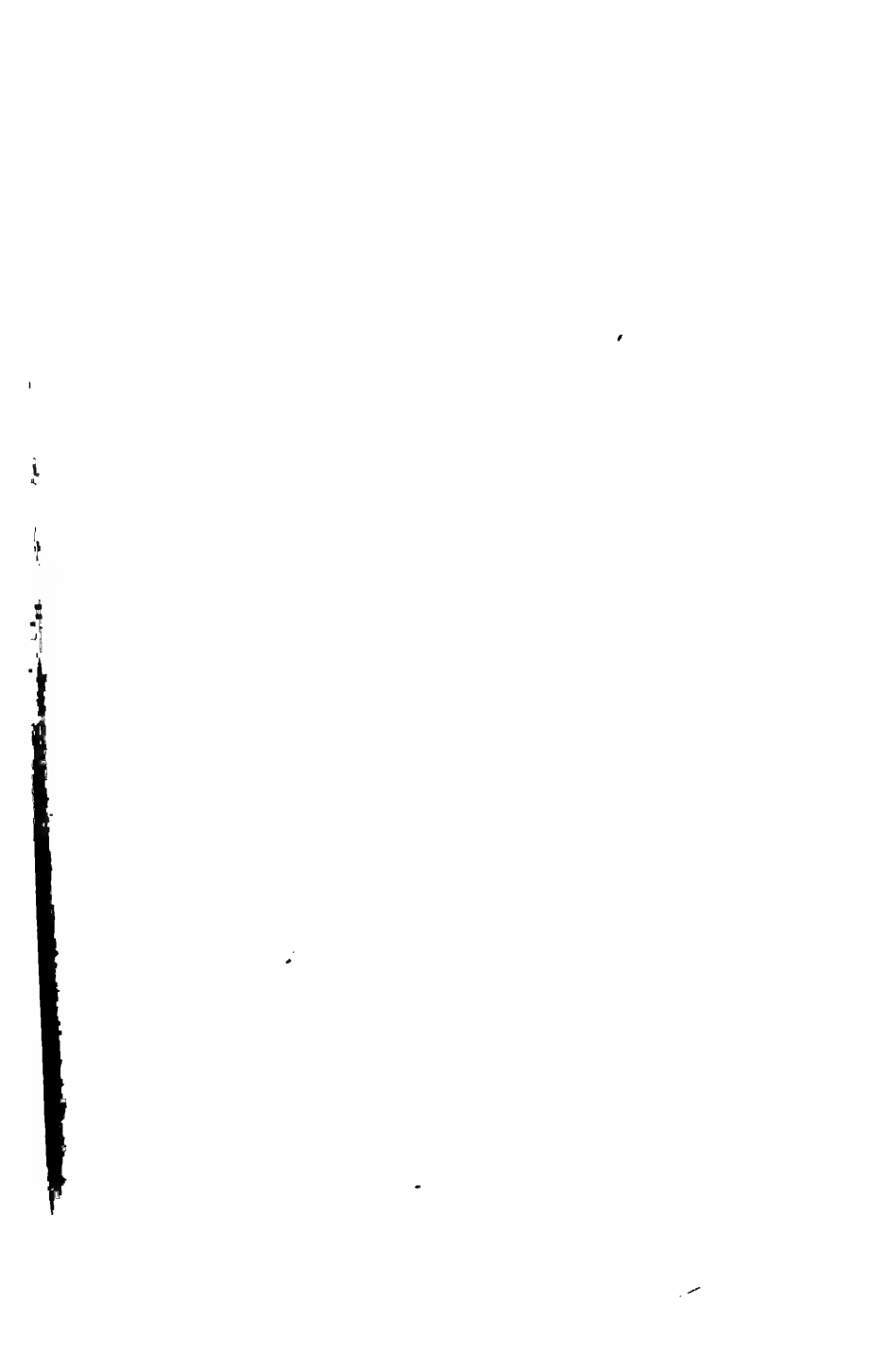
الْهَيْقَلُ : الظِّلِيم ، إِنْ جُعِلَ مِنَ الْهَيْقَلِ بِالْكَسْرِ ، وهو الظِّلِيم فاللام أصل ، والياء زائدة ، وإِنْ جُعِلَ مِنَ الْهَيْقَلِ بِالْفَتْحِ ، وهو الْفَتَى من النعام فَعَلَى الْعَكْسِ<sup>(٣)</sup>

(١) هو ابن الحاجب - انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٣٩٠ - ٣٩١ .

(٢) اللسان : (فحج) .

(٣) اللسان : (هيق ، هقل) .





\* ومن أصناف المشترك: إبدال الحروف \*

يَقَعُ الْإِبْدَالُ فِي الْأَضْرُبِ الثَّلَاثَةِ كَقَوْلِكَ: أَجُوه، وَهَرَاق، وَالْأَلَّ  
فَعَلْتُ، وَحُرُوفُهُ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ، وَالطَّاءِ، وَالذَّالِ، وَالْجِيمِ وَالصَّادِ  
وَالزَّايِ، وَيَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: اسْتَنْجِذْهُ يَوْمَ صَالٍ زُطٍّ.

\* فصل \* فَالْهَمْزَةُ أُبْدِلَتْ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ وَمِنْ الْهَاءِ وَالْعَيْنِ،  
فَإِبْدَالُهَا مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُطَرَّدٍ وَغَيْرُ مُطَرَّدٍ، وَالْمُطَرَّدُ عَلَى  
ضَرْبَيْنِ وَاجِبٍ وَجَائِزٍ، فَالْوَاجِبُ إِبْدَالُهَا مِنْ أَلِفِ التَّائِيثِ فِي نَحْوِ:  
حَمْرَاءَ وَصَخْرَاءَ . . .

قوله: «ومن أصناف المشترك: إبدال الحروف . . .»

البدل لا يكون إلا في المقارب، والعوض قد يكون من غير الجنس وغير  
المقارب، والبدل لا يقع إلا في موقع المبدل منه بخلاف العوض فإنه قد يكون في  
غير موضع المعوض عنه .

وحروف البدل على ما ذكره المصنف خمسة عشر.

وقال غيره من حذاق هذا الفن أربعة عشر، وهي ما في قولك أنجذته يَوْمَ  
صَالٍ زُطٍّ .

وقد نص الإمام المطرزي في الإيضاح في شرح المقامة الثامنة والأربعين على  
ما ذكره ولم يَعدَّ من تلك الحروف السين .

وقال بعض المحققين<sup>(١)</sup>: عَدَّهُ السين من حروف البدل خطأ بَيِّنٌ، لأنَّ السين لا  
تبدل، وإنما يبدل منها، والمراد بحرف البدل المبدل لا المبدل منه بدليل أن العين  
يبدل منها، وليست بمعدودة من حروف البدل. والإنجاد: الإعانة. والاستنجاد:  
الاستعانة. والزط: جيل من الناس.

(١) هو ابن الحاجب في كتابه: (الإيضاح في شرح المفصل) ٢: ٣٩٢.

... وَالْمُنْقَلِبَةُ لَأَمَّا نَحْوُ كِسَاءٍ، وَرَدَائٍ ...

قوله: «في نحو حمراء...».

الكلام فيه قد سبق في صدر الكتاب، فإن قلت فلم لم يقل إن الأصل حمراي قلبت الياء ألفا ثم الألف همزة على طريقة القلب في رداء، وسياساق إليه حديثه؟ قلت: التأنيث بالألف مستمر في الصفة والاسم كحلبى، وبُشْرَى، ولم يوجد التأنيث بالياء إلا في هذي، فالمصير إلى المستمر أولى.

قوله: «في نحو كساء، ورداء...»

الأصل كساوُ وردائِ، قلبت الواو والياء ألفين لا همزتين إذ الهمزة لا تقاربهما مقارنة الألف إياهما، لأنَّ الثلاث حروف مدٍّ ولين دون الهمزة وموجب القلب أنَّ الألف بمنزلة الفتحة من حيث إنها تتولد منها كما في قوله<sup>(١)</sup>:

٦٦٦ - إِذَا الْعَجُوزُ كَبُرَتْ فَطَلَّقِ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّئِ  
وَالأصل: تَرْضَاهَا بدون الألف، أشبعت فتحة الضاد فتولدت منها الألف فصار السواو والياء فيهما يمنزلتها في دَعَوَ وَرَمَى فقلبتا ألفين كما قلبتا في دَعَا وَرَمَى إياها بالألف، ولأنَّ الألف مدَّةٌ مزيده فلا تُعَدُّ حَاجِزَةً فَكَأَنَّ الواو وَلَيْتَ السين، والياء وَلَيْتَ الدال، فيجب القلب لانتفاع ما قبلهما، فلما قلبتا ألفين اجتمع ساكنان، فَحُرِّكَتِ الألف الثانية وَصَارَتْ هَمْزَةً.

فإن قلت: ما ذكرت في كِسَاءٍ وَرَدَائٍ يستدعي انقلاب الياء في آي ورآي ألفا، قلت: لا يتأتى فيهما الوجه الثاني لأن الألف فيهما منقلبة عن العين فيمتنع أن تقدر، كأنها ليست من الكلم.

على أنا نقول لو كانت منقلبة عن زائد فالفارق موجود، لأنها منقلبة عن متحرك.

(١) ملحقات ديوان رؤية والخصائص ٣٠٧: ١ وابن يعيش ١٠: ١٠٤، ١٠٦ وشرح شوله

الشافية ٤٠٩ والخزانة ٣٥٩: ٨ وروايته هناك: «إِذَا الْمَجُورُ غَضِبَ»، والشاهد فيه قوله

وَرَضَاهَا حيث أشبع الفتحة فصارت ألفا لطول الصوت.

... وَعِلْبَاء، أَوْ عَيْنًا فِي نَحْوِ قَائِلٍ، وَنَائِلٍ، وَبَائِعٍ، وَمِنْ كُلِّ وَائٍ وَقَعْتُ أَوْلاً شُفِعَتْ بِأُخْرَى لَا زِمَةَ فِي نَحْوِ أَوَاصِلٍ، وَأَوَاقٍ، جَمْعِي وَاصِلَةٌ وَوَاقِيَةٌ. قَالَ:

### \* يَا عَدِي لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي \*

والمتحرك حاجر ركين، بخلاف المدة فهي كالنفس الساذج فوجودها كعدمها، فيمكن أن لا يُعبأ به في الحاجزية.

وعلى الوجه الأول هذا السؤال وارد، ولكن لو قلبت اللام يلزم الجمع بين إعلالين، إعلال العين، وإعلال اللام، وهو ممتنع لاستلزامه الإجحاف بالكلمة. أما العِلْبَاءُ وهو عصب العنق فهمزته إلحاقية ولذا ينون.

قوله: «في نحو قائل...».

اجتمع ألفان فحركت الثانية لإزالة التقاء الساكنين فصارت همزة.

قوله: «ومن كل واو...».

هذا متعلق بقوله من ألف التأنيث لزم الإبدال في نحو أواصل وأويصل. والأصل: (وَوَاصِل، وَوَيْصِل)، لإزالة اجتماع الواوين لما في اجتماعهما من الاستثقال، وأبدلوا الأولى دون الثانية، لأنهم لو أبدلوا الثانية لأدى إلى وهم جواز تخفيفها جريا على قياس تخفيف الهمزة فيعود ما هرب عنه.

أما الأولى: فلازمة لا تتغير عن حالها وهي كونها همزة فجاء الإبدال فيها لعدم ما ذكرنا من الفساد.

قوله: «بأخرى لازمة...».

هكذا ذكره غيره من النحويين، وفسروا اللام بما لا يفارق، واحترزوا بذلك عن مثل «وَوَري» مجهول وارى، ألا ترى أن الواو الثانية فيه عارضة، وإبدال الأولى منهما همزة من قبيل الجائز بالاتفاق.

... وَأَوَيْصِلُ تَصْغِيرُ وَاصِلٍ ، وَالْجَائِزُ إِبْدَالُهَا مِنْ كُلِّ وَائٍ مَضْمُومَةٍ  
وَقَعَتْ مُفْرَدَةً ، كَأَجْوِهِ أَوْ عَيْنًا غَيْرَ مُدْغَمٍ فِيهَا كَادُورٌ ...

قال بعض المحققين<sup>(١)</sup>: هذا ليس بمستقيم ، لقولهم في تصغير واصل أو يصل  
بقلب الأولى همزة إذ الأصل وُوصِل ، مع أَنَّ الواو الثانية عارضة لأنَّ المكبر أصل  
للمصغر ، بل كونه أصلاً أظهر من كون ما سمي فاعله (أصلاً لما لم يسم فاعله)  
لموافقة المصغر المكبر في الأحكام ومخالفة ما لم يسم فاعله لما سمي فاعله<sup>(٢)</sup>  
فثبت أن احترازهم بذلك عن مثل وُورِي غير مستقيم ، والأولى أن يقال شفعت  
بأخرى متحركة ، فبهذا زال الاعتراض بُوُورِي ، وظهر الفرق بين وُورِي وأَوَيْصِل  
لفظاً ومعنى .

أما لفظاً فيما ذكره هذا القائل من التحرك ، وأما معنى ، فلأنَّ الواوين إذا تحركتا  
أَحَسَّ فيهما من الاستثقال مالا يكون فيهما إذا كانت الثانية ساكنة ، فيلزم الإبدال  
في الموضع الذي اشتد فيه الثقل ، ويجوز في الموضع الذي لم يشتد فيه ذلك .  
ورده أبو عليّ وقال : الواو الثانية في «وُولِي» مدة والإبدال لازم كما ترى في أولى  
وعنده . المراد بها : الواو التي تلزم الكلمة كواو وُولِي ، ولعل الصواب أن يقال  
شفعت بأخرى لازمة أو متحركة .

قوله : « والجائز إبدالها عن كل واو مضمومة وقعت مفردة . . »  
هذا غير مستقيم ، لأنَّ باب : (وُورِي) من قبيل الجائز إبدال واوه وما هي بمفردة ،  
وقد ذكر أن الواجب إبدال واو إنْ تَقَعَ الثانية لازمة فيحتاج على قياس قوله أن يقال  
وقعت مفردة أو مشفوعة بأخرى غير لازمة ، وعلى قياس قول بعض المحققين<sup>(٣)</sup>

(١) هو ابن الحاجب - انظر كتابه (الإيضاح في شرح المفصل) ٢ : ٣٩٣ .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ع وف .

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٢ : ٣٩٥ .

... أَوْ مَشْفُوعَةٍ عَيْنًا كَالْغُورِ وَالنُّورِ، وَغَيْرِ الْمُطَرِّدِ إِبْدَالَهَا مِنْ  
الْأَلِفِ فِي نَحْوِ دَابَّةٍ وَشَابَّةٍ وَابْيَاضٍ وَادْهَامٍ، وَعَنِ الْعَجَاجِ أَنَّهُ كَانَ يَهْمَزُ  
الْعَالَمَ وَالْحَاتِمَ فَقَالَ:

\* فَخِنْدِفُ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ \*

وَحَكِي بَازٌ وَقَوَّاتِ الدَّجَاجَةِ وَقَالَ:

يَا دَارَ مَيِّ بَدَكَدِيكَ الْبُرْقُ صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ

أن يقال وقعت مضمومة ليس بعدها واو متحركة والقياس على ما ذكرنا أن يقال وقعت  
مضمومة ليس بعدها واو لازمة ولا متحركة.

قوله: « كَأُجُوهَ . . . ».

لك أن تقول وُجُوهٌ وأدُورُ بالواو، وأُجُوهٌ وأدُورُ بالهمزة، وقوله غير مدغم احتراز  
عن نحو التقول، ولم يجيء هذا الإبدال في اللام، لأنَّ ضَمَّتْهَا إعرابية، والحركة  
الإعرابية لا يعتد بها لقلقلها في الثبوت، وإنما جاز الإبدال هنا ولم يجب بخلاف  
الفصل المتقدم، لأنَّ في اجتماع الواوين فرط الثقل، والواو المضمومة قريبة من  
الواوين لكون الضمة جزء الواو، غير أن رتبها في الثقل دون رتبتها، فأوجبوا  
الإبدال، ثم جَوَّزوه هنا خطأ للأدنى عن رتبة الأعلى.

قوله: « كَالْغُورِ . . . ».

وهو مُصْدَرٌ غَارَتْ عَيْنُهُ<sup>(١)</sup>.

وَالنُّوْرُ بفتح النون: دخان الشمع يعالج به الوشم حتى يَخْضُرَ<sup>(٢)</sup>.

قوله: « فِي نَحْوِ دَابَّةٍ . . . ».

هذا على مذهب من جَدَّ في الهرب من التقاء الساكنين، وليس هذا بمحمود،

لأن التقاءهما في هذا النحو كلا التقاء.

(١) غارت عينه تغور غُوراً وغُوراً وغُوراً: دخلت في الراس. النسان «غور».

(٢) النُّوْر: بالهمزة: يدونها: النيلج. وقد دحح شحم يعالج به الوشم ويحشى به حتى يَخْضُرَ.

... وَمِنْ الْوَائِ غَيْرِ الْمَضمُومَةِ فِي نَحْوِ إِشَاحَةٍ، وَإِفَادَةٍ، وَإِسَادَةٍ،  
وَإِعَاءِ أَخِيهِ» فِي قِرَاءَةِ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، وَأَنَاءٍ، وَأَسْمَاءَ، وَأَحَدٍ

قوله : «وقوات الدجاجة ...» .

الأصل : فوقى بالالف .

قوله (١) :

٦٦٧ - يَا دَارَ مَيٍّ .....

الدَّكَادِيكُ : جمع دَكْدَاكِ، وهو الرمل المتراكم .

والبُرْقَة : أرض غليظة فيها حجارة ورمل .

وَصَبْرًا : أي أعطني صبرا، لأنها لما شوقته سألها الصبر . وَالْمُسْتَنَقُّ بكسر  
الهمزة ؛ لأنه اسم فاعل وبالتحريك زال المانع فتعود الحركة الأصلية .

قوله : «في نحو إشاحة ...» .

الحق المكسورة بالمفتوحة وذكرهما معاً، والكلام فيه يستدعي ذكر المراتب  
المرتبة الأولى : للواوين، والثانية: للواو المضمومة وقد ذكرنا وجهيهما وما لهما من  
القيود، الثالثة: للواو المفتوحة ، لأن الفتحة خفيفة دون الضمة، فتكون المفتوحة  
بعد المضمومة بدرجة فتتخط عنها المفتوحة بذهاب الاطراد .

أما المكسورة فتتجذب إلى المضمومة تارة، وإلى المفتوحة أخرى .

وجه الأول : أن الكسرة جزء الياء والضممة جزء الواو، وهما تجتمعان في نحو  
صُعُودٍ وَصَعِيدٍ مِنَ الْقَوَافِي، والفتحة جزء الألف ولا تجامع هي واحدة منهما فعلم  
أن الكسرة والضممة أختان فناسب أن تنجذب (المكسورة إلى المضمومة) (٢) .

(١) نسب إلى رؤية في شرح شواهد الشافية ١٧٦ ولم أجده في ديوانه ولا ملحقاته وهو :

يَا دَارَ مَيٍّ بِدَكَادِيكِ الْبَرْقِ صَبْرًا فَقَدْ هَيْجَتْ شَوْقَ الْمُسْتَنَقِّ

وهو شاهد على أن أصله المشتاق فقلب الألف همزة وحركها بالكسر لأن الألف بدل من واو

مكسورة . أصله مُسْتَنَقٌّ - انظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٢٥٠ ، ٣ : ٢٠٤

(٢) في الأصل : لمضمومة إلى المكسورة وصوابه المبيت من ع وف

... وَأَحَدٌ فِي الْحَدِيثِ، وَالْمَازَنِي يَرَى الْإِبْدَالَ مِنَ الْمَكْسُورَةِ قِيَاسًا، وَمِنَ الْبَاءِ فِي قَطَعَ اللَّهُ أَذْيَهُ، وَفِي أَسْنَانِهِ أَلَلٌ، . . وَقَالُوا: الشُّمَّةُ، وَإِبْدَالُهَا مِنَ الْهَاءِ فِي مَاءٍ وَأَمْوَاءٍ قَالَ:

وَيَلْدَةُ قَالِصَةِ أَمْوَاءِهَا مَاصِحَةٍ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وجه الوجه الثاني : وهو وجه الإلحاق في الكتاب أن الكسرة لا تثقل لا تنقل ثقل الضمة إذ هي ليست من نفس الواو بخلاف الضمة فهي منها .  
والأنثاء<sup>(١)</sup> : المرأة ذات الوقار من وني إذا ضعف .  
وأسماء : اسم امرأة من الوسامة وهي الحسن، وأحد : من وَحَدَ .  
قوله : «في الحديث . . .»<sup>(٢)</sup> .

رَأَى النَّبِيُّ - عَلَيْهِ السَّلَام - سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَوْمِي يَبْصِغُهُ فَقَالَ - عَلَيْهِ السَّلَام - : أَحَدٌ أَحَدٌ بِمَعْنَى : وَحَدَ وَحَدَ أَيُّ اشْتَرِ يَبْصِغُ وَاحِدَةً .  
قوله : «والمازني . . .» .

يريد أن أبا عثمان المازني ذهب إلى أن المكسورة كالمضمومة وغيره قصر المكسورة على السماع، وليس للقياس إليها سبيل كما تُقَاسُ المضمومة . أي المازني يراه من قسم المطرد الجائز إبدال واوه، وغيره يراه غير مطرد إبدال واوه .  
قوله : «ومن الباء أذْيَهُ . . .»<sup>(٣)</sup> .

أَي يَذْيِهِ . وَأَلَلٌ : أَي يَلَلٌ ، وَهُوَ قَصْرٌ فِي الْأَسْنَانِ .  
قوله : «ماء . . .» .

(١) امرأة وَنَاءَ وَأَنَاءَ وَأَبْيَاءَ، حليلة بطيئة القيام . والهمزة فيه بدل من الواو . (اللسان : وني) .  
(٢) انظر جمع الجوامع للسيوطي ٢ : ٢١٨ مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٩٥ حديث تصوير الهيئة المصرية العامة للكتاب . وانظر الحديث برواية مختلفة في كتاب تهذيب اللغة للأزهري ٥ : ١٩٨ مادة : (وحد) . وابن يعيش ٩ : ١٤ - ١٥ .  
(٣) انظر شرح الشافية للرضي ٣ : ٢٠٥ - ٢٠٦ .



... وَفِي أَلْ فَعَلْتَ، وَأَلَّا فَعَلْتَ، وَمِنْ الْعَيْنِ فِي قَوْلِهِ:

\* أَبَابُ بَحْرِ ضَا حِكِ زَهُوقِ \*

الأصل: ماء، بدلالة قولهم أمواه، وَمَامَتِ الرِّكْبَةُ<sup>(١)</sup>، وإذا ثبت أن أصلها هاء، ثبت أن الهمزة مبدلة منها.

٦٦٨ - قَالِصَةً<sup>(٢)</sup>: أي غائرة من قَلَصَ الظِّلُّ، أي ارتفع، لأنها إذا ارتفعت فكانها غارت. وَمَصَحَ الظِّلُّ: ذَهَبَ.

وَرَأَدَ الضُّحَى: ارتفاعها<sup>(٣)</sup>.

بمعنى أنها كثيرة الفيء لكثرة ظلال أشجارها حتى يُذْهِبَ ذلك رَأَدَ الضُّحَى إلى أن يذهب أثر ذلك وهو حرُّ الشمس وأثرها.

فإن قلت: قَدْ وَقَعَتْ فيما أبيت لأنك هَرَبْتَ عن الجمع بَيْنَ إعلالين فيما مضى، وأنت عُدْتَ إلى هذا المهرب عنه في ماءٍ لما فيه من إعلال عين وإعلال لام. قلت: الإعلال في حروف اللين لا في غيرها، وإبدال الهاء همزة تغيير خُصَّ ببعض الأحوال لتقارب الحرفين، وليس بأصلٍ وضع لعلّة، فلو كان همز الهاء بمنزلة همز حرف اللين لما ساغ أمواه، كما لم يَسْغُ كِساو، ولكان هو بالهمز أجدر من ماء، لأن الألف في أمواه مزيدة كالألف كساء، بخلاف الألف في ماء.

(١) الرِّكْبَةُ: البئر تحفر والجمع رَكَبَ وَرَكَابَا وفي الصُّحَاخِ لِلْخَوْفَرِ مَامَتِ الرِّكْبَةُ نُمُوهُ وَنَمِيهِ وَنَمَاهُ مَوْهَا وَنُؤُوهَا إذا ظهر ماؤها وكثر وكذلك السفينة إذا دخل فيها الماء. الصُّحَاخِ وَاللَّسَانِ: (موة).

(٢) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

وَتَلَذَّةٌ قَالِصَةٌ أَمْوَاؤُهَا مَابِخَةٌ رَأَدَ الضُّحَى أَفْيَاؤُهَا

وقد ذكره صاحب اللسان في مادة (موة) نقلاً عن ابن جني نقلاً عن أبي علي، والشاهد فيه أنه جمع ماء على أمواه من غير هاء. انظر شرح الشافعية للرضي ٣: ٢٠٨.

(٣) اللسان: (رأد) وفي مجمع الأمثال ولقبته رأد الضُّحَى، المبدائي ٢: ١٩٨.

والهمزة في أَلْ فَعَلْتَ وَأَلَّا فَعَلْتَ مبدلة من الهاء، لأنَّ الكثير هل فَعَلْتَ؟، وهَلَّا فَعَلْتَ، فَجَعَلَ الكثير في الاستعمال أصلاً أَوَّلَى، ومنهم من قال: إِنَّ الهاء والهمزة وفي هَلَّا وَأَلَّا سواء ويعدُّهما جميعاً من حروف التحضيض، ولا يَعدُّ (هَلْ وَأَلْ) من حروف الاستفهام. وَسِرُّهُ ما في «هَلْ» من الكثرة الواضحة بخلاف (هَلَّا)، فإنه بالنسبة إلى (أَلَّا) ليس كـ(هَلْ) بالنسبة إلى أَلْ في الكثرة.  
قوله: «ومن العين . . . .».

٦٦٩ - الهمزة في (أَبَابٌ)<sup>(١)</sup> بدل من العين في عُبَاب، وهو معظم الماء وارتفاعه وكثرته. وَضَحَك البحر: كناية عن امتلائه. وَزُهُوق: أي مرتفع.  
وفي «سِرُّ» أبي الفتح<sup>(٢)</sup>: هَزُوق. من أهزق في الضحك أكثر منه.

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

أَبَابٌ بَخْرٍ ضَاحِكٍ زَهُوقٍ

وهو في سرِّ الصناعة ص ١٢١ من غير عزو وكذلك في شرح الشافية للرضي ٢٠٧: ٣، وبوضع الشاهد فيه قوله: (أَبَابٌ) وأصله عُبَابٌ إِلَّا أَنَّ الهمزة أبدلت من العين.

(٢) انظر سرِّ الصناعة لابن جني ١: ١٢١.

**\* فصل \* والألفُ أُبْدِلَتْ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنْ الْهَمْزَةِ وَالنُّونِ فَإِبْدَالُهَا مِنْ أُخْتَيْهَا مُطَّرِدٌ فِي نَحْوِ: قَالَ وَبَاعَ وَدَعَا وَرَمَى وَبَابٍ وَنَابٍ مِمَّا تَحَرَّكْنَا فِيهِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، وَلَمْ يَمْنَعْ مَا مَنَعَ مِنَ الْإِبْدَالِ فِي نَحْوِ: رَمَيَا، وَدَعَوَا .**

قوله: «مِمَّا تَحَرَّكْنَا فِيهِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا . . .» .

إنما تبدل الألف من أختيها في هذه الصورة لإزالة تضاعف الثقل باجتماع ثلاثة أمثال. حركة ما قبل المعتل، وحركة المعتل، ونفس المعتل، فهو بمنزلة الحركة، فيؤتى بحرف لا تَمُسُّه الحركة بأي حركة تحرك المعتل (كقال، ونال، وطال) في (قَوْل) بالفتح وَنِيلَ بالكسر، وَطَوَّلَ بالضم، ولا بد من أن يكون ما قبل المعتل مفتوحا، لا ممتناع مجيء الألف بعد غير الفتحة، ولذا لم يُعَلَّ نحو عَوْضَ وَعُوقُ. يقال رجل عَوْقٌ للذي يُعَوِّقُ أصحابه<sup>(١)</sup>.

قوله: «في نحو رَمَيَا وَدَعَوَا . . .»

ترك الإعلال فيهما لتحقيق المانع عنه، إذا الإعلال مؤدٍ إلى الالتباس، إذ لو أعللت يلزم التقاء الساكنين بالالفين فتحذف أحدهما فيبقى رَمَا وَدَعَا بالالف ولا يُدْرَى أن ذلك للواحد أم للاثنتين .

قوله: «من نحو الْقَوْدِ وَالصَّيْدِ . . .»<sup>(٢)</sup>.

ترك الإعلال فيهما للتنبيه على أن الأصل في نحو باب وناب بَوْبٌ وَنَيْبٌ. فإن

(١) جاء في الصحاح: رجل عَوْقٌ وَعَوْقَةٌ مثال هَمْزَةٍ، أي ذو تعويق وتربيت لأصحابه لأن الأمور تجسه عن حاجته. الصحاح: (عوق) والريث خَبُّكَ الإنسان عن حاجته وأمره بعلل اللسان: (رَبَّتْ) .

(٢) القَوْدُ: القصاص، والصَّيْدُ: الذي يرفع رأسه كِبْرًا، ومنه قيل للملك أصيد. وأصله في البعير يكون به داء في رأسه فيرفعه. انظر الصحاح (قود، صيد) .

... إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ الْقَوَدِ وَالصَّيْدِ، وَغَيْرِ مُطَرِّدٍ فِي نَحْوِ طَائِي  
وَحَارِي وَيَاجِلْ، وَابْدَالُهَا مِنَ الْهَمْزَةِ لَازِمٌ فِي نَحْوِ آدَمَ وَغَيْرِ لَازِمٍ فِي  
نَحْوِ رَاسٍ، وَابْدَالُهَا مِنَ النُّونِ فِي الْوَقْفِ خَاصَّةً عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:  
الْمَنْصُوبِ الْمُنُونِ، وَمَا لِحِقَّتْهُ النُّونُ الْخَفِيفَةُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا وَإِذْنَ  
كَقَوْلِكَ: رَأَيْتَ زَيْدًا، وَ«لَنْسَفَعًا» وَ«فَعَلْتَهَا إِذْنَ».

قلت: لِمَ لَمْ يَتْرَكُوا الإِعْلَالَ فِي اللَامِ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي نَحْوِ عَصَا وَرَحِي  
وَعَصَوُ وَرَحِي؟ قلت: لِأَنَّ اللَامَ مَعْتَقِبَ لِلْحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِيَّةِ، فَيُسْتَقْبَلُ ذَلِكَ التَّغْيِيرُ  
بِفِيهِ بِخِلَافِ الْعَيْنِ، فَهُوَ مَصُونٌ عَنْ أَنْ تَحُلَّ بِهِ تِلْكَ الْحَرَكَاتُ الْإِعْرَابِيَّةُ.

قوله: «في نحو طائي...»

أي الإِعْلَالَ بِجِيءٍ مَعَ فَوَاتِ تَحَرُّكِ الْمَعْتَلِّ، لَكِنْ لَا عَلَى غَيْرِ الْأَطْرَادِ، فَلَا أَصْلَ  
بِفِي طَائِي طَيِّئِي، وَفِي حَارِي حَيْرِي فِي النِّسْبَةِ إِلَى حَيْرَةٍ، وَالْفَرْقُ أَنَّ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ  
مَفْتُوحٌ فِي طَائِيٍّ وَمَكْسُورٌ فِي الْأَصْلِ فِي حَارِيٍّ.

وَفِي يَاجِلْ يَوْجَلْ، وَكَأَنَّهُمْ آثَرُوا الْأَلْفَ لِأَنَّهَا مَعَ الْيَاءِ أَخْفَ مِنْ الْجَمْعِ بَيْنَ الْيَاءِ  
وَالْوَاوِ.

قوله: «لازم في نحو آدم...».

لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ فِيهِ بِخِلَافِ نَحْوِ رَاسٍ.

قوله: «من النون في الوقف...».

إِنَّمَا قَلَبُوا النُّونَ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ أَلْفًا فَرَقًا بَيْنَ الْوَقْفِ وَالْوَصْلِ وَخِصَا الْأَلْفِ  
لِلْأَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ مَا قَبْلَ النُّونِ مَفْتُوحٌ فَكَانَتِ الْأَلْفُ بِهِ أَوْلَى.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَلْفَ تَشْبَهُ النُّونَ فِي الْخِفَّةِ. فَإِنَّ قُلْتَ قَدْ حُكِيَ عَنْ الْخَلِيلِ أَنَّ  
(إِذْنَ) أَصْلُهُ: إِذْ أَنْ وَلَا تَقْلَبْ نُونُ (أَنْ) فَكَذَا نُونُ (إِذْنَ). قلت: (إِذْنَ) تَنْفَصِلُ عَنْ  
الْفِعْلِ فَتَقَعُ آخِرًا كَمِثَالِ الْكِتَابِ فَيَعْرِوهُ الْوَقْفُ بِخِلَافِ (أَنْ) فَهُوَ لَا يَقَعُ آخِرًا لِعَدَمِ

**\* فصل \* والياء أبدلت من اختيها ومن الهَمْزة ، ومن أحد حَرْفي التَّضْعِيف ، ومن النُّونِ وَالْعَيْنِ والتَّاءِ والبَاءِ وَالسَّيْنِ والتَّاءِ .**  
**فأبدأها من الألف في: نَحْوُ مُفْتِيحٍ وَمَفَاتِيحٍ وَهُوَ مُطَرَّدٌ ، ومن الواو**  
**في نَحْوِ: مِيقَاتٍ ، وَعَصَى ، وَعَازٍ ، وَعَازِيَةٍ ، وَأَذِلَّ ، وَقَامَ ، وَانْقَادَ ،**  
**وَحِيَاضٍ ، وَسَيْدٍ ، وَلِيَةٍ ، وَأَغْرَيْتُ ، وَاسْتَغْرَيْتُ . . .**

الانفصال عنه . لا تقول «أحبُّ تقوم أن» ، ولأن التركيب يُغَيِّرُ كثيراً من الأحكام .  
 قوله : «في مُفْتِيح . . . . .»  
 قلبت الألف فيها إلى الياء لامتناع مجيئها بعد الكسرة وتحقق الواشحة بين  
 الكسرة والياء .

قوله : «ومن الواو . . . . .»  
 قلبت الواو في مِيقَاتٍ من الوقت ، لأن الواو الساكنة بعد الكسرة تثقل جداً فيجاء  
 بما هو جنس الكسرة ليرز اللفظ في حلة التحسين ، مُتَحَلِّياً بِحُلَى التَّزْيِينِ .  
 أما عصا وأخواته : فكشف القناع عن حلية الأمر فيها أن تقول الواو لا ما "في  
 فَعُولٍ جَمْعٍ ياء مع المدة مكسوراً ما قبلها كعصى في عُصُودٍ جمع عصا ،  
 لأن اجتماع الواوين ثَقِيلٌ والياء أخفُّ من الواو ، وكسر العين في عَصِيٍّ بكسرتين  
 لكسرة الصاد .

ومثله : عُتَوٌّ وَعُتْيًا . فالأصل عُتَوٌّ ، ثم أبدلت إحدى الضمّتين كسرة فانقلبت الواو  
 ياء فقليل : عُتْيًا . بالضمُّ ، ثم اتبع الكسرة الكسرة فقليل : عُتْيًا بكسرتين لتأكيد البدل  
 وهي طرفاً " من اسم في موضع يضم ما قبل آخره تدل ياء مكسوراً ما قبلها ،  
 كالأذلي جَمْعٌ ذَلَوٌ ، والأصل الأذَلَوُ . تحوَّلت الضمة كسرة لثَقُلَتِ الواو ياء لامتناع  
 مجيء الواو المضموم ما قبلها طرفاً في الأسماء المتمككة ، وهو غير متمكن ، فلا  
 يرد نقضاً ، وهي عِيَاءٌ في مصدر فعل عيه ألف كاش على معدّل أو عسى ما فيه زنة  
 (٣٠٣٠١) هذه الكلمات جاءت هكذا منصوبة في جميع النسخ ، ولعله صحتها على ما هي عليه  
 ، كاتبة المصحوف

... وَهُوَ مُطْرَدٌ فِي نَحْوِ صَبِيَّةٍ ...

معال تبدل ياء لتشاكل الفعل كقيام مصدر قام وكانقياد مصدر انقاد، والأصل قوام انقواد.

وقيام على فعال، وانقياد متضمن زنته، فإن قيادا بزنة قيام وهي عينا في جمع على فعال واحده ساكن العين صحيح اللام تبدل ياء لأن الواو لما سكنت في الواحد صارت كأنها أعلت إذ الإعلال لأجل السكون، فصار (حياض) بمنزلة قيام في استدعائهما الإعلال للمشكلة، ويقول صحيح اللام وقع الاحتراز عن نحو نواء جمع ناء حيث لم يقل نياء وهي في غير صيغة أفعال إذا سكنت قبلها ياء غير بدل بمن آخر ولا للتصغير أولا، إلا أن الواو طرف تبدل ياء، كسيد والأصل: سيود وكذلك يبي تصغير ذلبي، والأصل ذليبة، وستطلع على سر انقلاب الواو فيهما إن شاء الله تعالى. وقولي في غير صيغة (أفعال) احتراز عن نحو يوم أيوم، وسكنت احترازا عن حيوان. وغير بدل عن آخر احتراز عن نحو ديوان، وإلا أن الواو طرف احتراز عن نحو جديل في جديول تصغير جدول، لأن الإبدال هنالك جائز، وفيما نحن فيه لازم، وقد أوضحنا الفرق بينهما في صنف المصغر، وهي غير بدل عن آخر تبدل ياء إذا سكنت قبل ياء في كلمة كلبية والأصل: «لوية» من لوى الحبل يلويه فتله، وفيما هو في حكم كلمة كمسلمي في إضافة «مسلمون» إلى ياء المتكلم، وهي ذات وقعت في فعل طرفا رابعة فصاعدا تقلب ياء كمثاليه، والأصل: (أغزوت) استغزوت<sup>(١)</sup> وهذه الإبدالات لما ذكرنا أن الياء أخف من الواو والخفة مطلوبة.

قوله: «في نحو صبيّة...».

أصله: صبرة، من صبوت، انقلبت واوه ياء لكسرة ما قبلها ولم يعد

(١) في الأصل: «أغزيت واستغزت» وصوابه المشيت بن عوف لأنه المراد من تمثيله.

... وَثِيْرَة، وَعُلَيَّان، وَبَيَّجَلْ وَهُوَ غَيْرُ مَطْرِدٍ، وَمِنْ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ: ذَيْبٍ، وَمِيرَ عَلَى مَا قَدْ سَلَفَ فِي تَخْفِيفِهَا، وَمِنْ أَحَدِ حَرْفِي التَّضْعِيفِ فِي قَوْلِهِمْ: أَمَلَيْتُ، وَقَصَّيْتُ أَظْفَارِي، وَلَا وَرَبِّيكَ لَا أَفْعُلُ، وَتَسَرَّيْتُ، وَتَظَنَيْتُ، وَ«لَمْ يَتَسَنَّ»...

الساكن حاجزا لكونه غير حصين لسكونه.  
وَتِيْرَة: جَمْعُ ثَوْرٍ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْإِثَارَةِ لِأَنَّهُ يُثِيرُ الْأَرْضَ، وَإِنَّمَا قَالُوا تِيْرَة لِيُفَرِّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثَوْرَةِ الْأَقِطِ. كَذَا قَالَهُ الْمُبَرِّدُ<sup>(١)</sup>. وَالْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ ثَوْرَة، لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْجَمْعِ إِنَّمَا تَنْقَلِبُ فِيهِ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَهَا الْأَلْفُ كَثِيَابٍ، وَسَيَّاطٍ. وَجَمَلَ عُلَيَّانُ: أَيَّ مَرْتَفِعٍ، وَأَصْلُهُ عُلوَانُ، لِأَنَّهُ مِنْ عَلَا يَعْلُو أَعْلَتْ وَاوَهُ لِقَرَبِهَا مِنَ الطَّرَفِ أَمَا الْأَلْفُ فَحَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ.  
أَمَا يَبَيَّجَلُ فِي يَوْجَلُ فَلِخَفَةِ الْيَاءِ.

قوله: «ومِنْ الْهَمْزَةِ ...»

الْهَمْزَةُ السَّاكِنَةُ بَعْدَ الْكُسْرَةِ، وَكَذَا الْمَفْتُوحَةُ بَعْدَهَا تَقْلِبُ يَاءً كَمِثَالِهِ<sup>(٢)</sup> وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي إِبْدَالِ الْيَاءِ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي وَجُوبِ ذَلِكَ وَجَوَازِهِ فَوْجُوْبِهِ نَحْوِ إِيْتِ وَجَوَازِهِ فِي نَحْوِ ذَيْبٍ وَتِيْرَة.

قوله: «ومِنْ أَحَدِ حَرْفِي التَّضْعِيفِ ...»

هَذَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، إِلَّا أَنَّهُ كَثُرَ فِي فَعَّلْتُ، وَتَفَعَّلْتُ، كَقَصَّيْتُ<sup>(٣)</sup>، وَتَسَرَّيْتُ، وَقُلْتُ فِي غَيْرِهِمَا مِثْلَ لَا وَرَبِّيكَ.  
الْأَصْلُ: أَمَلَيْتُ<sup>(٤)</sup>.

(١) اسطر القنصب ١: ٢٠١. والأقط وفيه لغات شيء ينحد من اللس المحص بطح له بذلك ثم يحصل اللسان (أقط)

(٢) هما ديب وميرة (٣) في الأصل وع فصمت، وانثت من ف

(٤) إشارة إلى قول الرعمشري ومن أحد حرفي التضعيف في قولهم أمليت وقصيت أظفاري

... وَقَوْلُهُ :

نَزُورُ أَمْرًا أَمَا الْإِلَهَ فَيَتَّقِي وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِمُّ  
وَالْتَصْدِيَةِ فِيمَنْ جَعَلَهَا مِنْ صَدٍّ يَصُدُّ، . . .

قال<sup>(١)</sup> :

٤٠٨ م - ..... أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ

وَقَصَصْتُ وَرَبَّكَ. وَتَسَرَّيْتُ<sup>(٢)</sup> مِنَ السُّرْيَةِ وَهِيَ مِنَ السَّرِّ. وَهُوَ مِنَ النِّكَاحِ، أَوْ مِنَ  
السَّرِّ لِأَنَّهَا مَكْتُومَةٌ.

وتظننت، ولم يتسنن من الحمأ المسنون، وهو المتغير المتنن. أبدل الياء من  
النون الأخيرة ثم حذفت الياء للجزم كما في لم يخش. وَقَفَّضَ الْبَازِي : من  
الانقضااض.

٦٧٠ م - (و. . . . . فَيَأْتِمُّ)<sup>(٣)</sup> أي فيقتدي، أبدلت الياء من الميم الثانية. والتصدية :  
عند من جعل التصدية مشتقة من صدّ، فالحاصل أن اشتقاق التصدية إما من  
الصَّدَى وهو ما يعارض صوتك من الصوت المنعكس، أو من صَدَّه منعه، لأن  
التصدية هي التصفيق، وفي التنزيل :

﴿مُكَاتَّةً وَتَصْدِيَةً﴾<sup>(٤)</sup> والتصدية منع الكف بالكف والتشديد فيه للتكثير. وَتَفْعِلَةٌ فِي  
مصدر المضاعف من باب فَعَّلَ كالمرفوض، بل المستعمل في مصدره هو التفعيل  
لحصول الفصل بين المثليين بالياء في ذلك، فلما خَرَجَ المصدر على ما هو

(١) هو ابن مقبل - ديوانه ص ٣٣٥ وسيبويه ٤ : ٢٥٩ وابن يعيش ٥ : ٢٤٤، والبيت من الطويل وهو بتمامه :

أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسُّعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِالْبَلَى الْمَلَوَانِ

والشاهد فيه تضعيف اللام في (أمل) وقد مر الشاهد ص ١٢١٩ .

(٢) في ف : «وتررت» والمثبت من الأصل وع.

(٣) إشارة إلى بيت استشهاد الزخري بقول الشاعر :

نَزُورُ أَمْرًا أَمَا الْإِلَهَ فَيَتَّقِي وَأَمَّا بِفِعْلِ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِمُّ

وقد ذكره ابن يعيش في شرحه ١٠ : ٢٥ قائلا أنشده ابن السكيت عن ابن الأعرابي، والشاهد فيه قوله : يَأْتِمُّ

أراد يَأْتِمُّ لكنه أبدل من الميم الثانية ياء، أ. هـ والبيت من الطويل . (٤) سورة الأنفال آية ٣٥ .



... وَتَلَعْتُ مِنَ اللَّعَاعَةِ، وَذَهَذَيْتُ وَصَهَضَيْتُ وَمَكَكَيْ فِي جَمْعِ  
مَكُوكٍ، وَدَيَّاجِي فِي جَمْعِ دَيَّجُوجٍ، وَدَيَّوَانٍ، وَدَيَّاجٍ، وَقَبِرَاطٍ،  
وَشِيرَازٍ، وَدِيمَاسٍ فَيَمَنْ قَالَ شَرَارِيزَ، وَدَمَامِيسَ . . .

المرفوض أبدل من أحد المثلين ياء (ليدل) (١) من حيث الظاهر على المستعمل وهو  
تفعلة في مصدر المعتل اللام كالترية في مصدر رَبَّى .

أما تَلَعْتُ فمن قولهم خرجنا تَلَعَى أي خرجنا نطلب اللعاع وهو بقل ناعم وأول  
نبت، أصله تَلَعْتُ أبدلوا من العين الأخيرة ياء، استقالا للعينات الثلاث .

وأما ذَهَذَيْتُ، وَصَهَضَيْتُ: فأصلهما ذَهَذْتُ الحَجَرَ وَصَهَضْتُ أَي قَلْتُ لَهُ:  
صَهْ صَهْ .

وأما مَكَكَيْ: فأصله مَكَكَيْكَ، وكذا دَيَّاجِي أصله: دَيَّاجِيَج . والمَكُوك: مكبال  
سته أمتاء، والدَيَّجُوج: الظلمة .

وأما ديوان وأخواه؛ فأصلهما دَوَّان، من دَوَّنَ الشَّيْءَ وجمعه، ويجمع على  
دَوَّاوِين، فلو كانت الياء أصلية لجمع على دَيَّاوِين ودَيَّاجٍ وَقَرَّاطٍ بدليل أَنَّهُمَا جَمَعَا  
على دَيَّابِيَج بالباءَيْنِ، وقَرَّارِيَط بالراءَيْنِ .

قوله: «فيمَنْ قال شراريز. . .»

بعضهم يجمعها على شَرَارِيزَ، ودِيَامِيسَ . والشيراز والديماس في دِمَاسٍ، سَجَنُ  
كان للحجاج، والدليل على أن أصلهما شَرَّازٌ وَدِمَاسٌ، قولهم: شراريز ودماميس  
وانما أبدلوا أحد حرفي تضعيف دَوَّان وأخواته كراهية أن يلتبس بالمصادر، نحو  
كلمته كلاما، وقاتلته قتالا، وَخُصَّتِ الياء بالقيام مقام الداه من

(١) دَعَوْف (البر) والمشتق من الأصل

(٢) الشرار الذين يهدمون الناس عدائاً شراراً أي شديداً اللسان (شرار)

... وقوله : \* وَاِتَّصَلَتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ \*  
إبدال الياء من التاء الأولى في اتَّصَلَتْ ، ومما سوى ذلك في قولهم :  
ناسي وظرابي وقوله :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمَّةٌ نَقَانِقُ

حرفي<sup>(١)</sup> التضعيف ، لأنه من حروف اللين ، وهو قابل لانكسار ما قبله بخلاف  
إخوته .

قوله : «ومما سوى ذلك ...»

ذلك إشارة إلى أحد حرفي التضعيف والهمزة وغيرهما مما سلف . القياس في  
نناسي وظرابي ، أناسين وظرابين لأنهما جمعا إنسان وظربان<sup>(٢)</sup> .

قوله<sup>(٣)</sup> :

٦٧١ - وَمَنْهَلٍ

بالياء شاهد على إبدال الياء من العين ، والأصل : والضفادع جَمَّةٌ . والمنهل : مثل  
المصنع والحوازيق : جمع حازق وحازقه . والحزق : الحبس يعني : ليس له جوانب  
تضيق الماء أن يسطح حوله ، ويجوز أن يريد أن جوانبه لا تمنع الواردة بل كلها سهلة  
للمن يريد ، والنقانع : جمع نقنقة وهي الصوت ، وجَمَّةٌ : معظمه وكثرته .

(١) في الأصل وع : «حروف» وصوابه المثبت من ف .

(٢) الطَّرِيَانُ : دوية شبه الكلب ، أصمُّ الأذنين . متن الرائحة . اللسان : (ظرب) .

(٣) من شواهد سيبويه في الكتاب ٢٧٣-٢ وانظر شرح الرضي على الشافية ٣ : ٢١٢ ، وقال الشتمري : (هو مصنع  
خلف الأحرى) .

والشاهد فيه إبدال الياء من العين في الضفادع ضرورة ، سيبويه بولاق ١ : ٣٤٤ ، ونص الشاهد كما جاء في سيبويه

(ط بولاق ١ : ٣٤٤) وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ وشرح شواهد الشافية ص ٤٤١ :

وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمَّةٌ نَقَانِقُ

... وَقَوْلُهُ يَصِفُ عُقَابًا:

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ      مِنَ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

قوله (١):

٦٧٢ - لَهَا أَشَارِيرُ .....

البيت شاهدٌ على إبدال الياء من الباء حيث لم يقل أَرَانِيهَا بنقطة تحتانية بل قال بنقطتين . وقبله :

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَغَوَاءٍ حَادِرَةٍ      ظَمِيَاءٌ قَدْ بُلُّ مِنْ طُلِّ خَوَافِيهَا<sup>(١)</sup>

الشَّغَوَاءُ: الْعُقَاب . شبه راحلته في سرعتها بِعُقَابٍ .

وظمياء معناه: إما تضرب إلى السواد، أو عطشى إلى دم الصيد، والطل: مطر ضعيف . والخوافي: ريش جناحيها، وإذا بُلُّها الطُّلُّ أسرع، والضمير في لها: للعقاب أي ولها في وكراها أَشَارِيرٍ لَحْمٍ قَدْ جَفَّقَتْهُ وَبَسَطَتْهُ، والإشارة بالكسر: القطعة من القديد. تُتَمَرُّهُ: تقطعه صفاراً، واللحم المتمر: المقطع، والوَحْز: شيء منه ليس بالكثير.

(١) عزاه سيبويه في الكتاب ٢ : ٢٧٣ لرجل من بني يشكر وهو أبو كاهل اليشكري . انظر اللسان (رب، فمر، شرر،

وخز) وشرح شواهد الشافعية ٤٤٣ . وابن يعيش ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ . ونص الشاهد :

لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ      مِنَ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

والبيت من البسيط . والشاهد فيه إبدال الياء من الباء في الثعالب والأرانب للضرورة . وخة ذلك أنه لما اضطر إلى إسكان الحرفين لإقامة الوزن . ومما لا يسكن في الوصل أبدل مكانها الياء ، لأنها تسكن في حال الرفع والحذف . قال الشنناري : وإنما ذكر سيبويه هذا لئلا يترحم أنه من باب الترخيم . وأن الياء ردت كالعرض لأن المطرد في الترخيم أن لا يعرض من الحرف المحذوف شيء . لأن النيام ضوي فيه . ولأن الترخيم لمحض . فلو عرض منه لرجع فيه إلى الثقل . انظر سيبويه ١ : ٣٤٤ طعة بولاق .

(٢) انظر شرح شواهد الشافعية للبغدادى ص ٤٤٤ واللسان (شغا) وروايته هناك (رحل) . والبيت في وصف الله . والحالدة المنقضة سرعة .

... وَقَوْلُهُ:

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِسَالٌ فَرْوُجُكِ خَامِسُ وَأَبُوكِ سَادِي  
... وَقَوْلُهُ:

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي وَأَنْتَ بِالْهَجَرَانِ لَا تُبَالِي  
\* فصل \* وَالْوَاوُ تُبْدَلُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنْ الهمزة فَيُبْدَلُهَا مِنَ الْأَلِفِ فِي  
نَحْوِ ضَوَارِبٍ وَضَوِيرِبٍ تَصْغِيرِ ضِرَابٍ مَصْدَرِ ضَارَبٍ وَأَوَادِمٍ وَأُودِمَ،  
وَرَحْوِي وَعَصْوِي، وَإِلَوَانٍ تَثْنِيَةً إِلَى اسْمَاءٍ ...

أما البيتان الأخيران :

٦٧٣ - ففي الأول : إبدال الياء من السين<sup>(١)</sup>

٦٧٤ - وفي الثاني : من الثاء<sup>(٢)</sup>

والفِسال : جمع فُسْلٍ ، بفتح الفاء وسكون السين وهو الرذل .

قوله : « ضَوَارِبٍ وَضَوِيرِبٍ » ...

لأنك لما ضَمَمْتَ الضاد في ضَوِيرِبٍ للتصغير ، امتنع مجيء الألف لأنها لا تَقْرُ  
بعد الضمة فأبدل من الألف ما هو أقرب إلى الضمة وهو الواو ، وحملوا التكسير على  
التصغير ، لأنهما من واد واحد ، إذ كل واحد منهما حالة تلحق الاسم في مقداره .  
فالتصغير تقليل والتكسير تكثير ، وإن كان ذلك من حيث القدر ، وهذا من حيث العدد .

(١) نُقِطَ :

إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِسَالٌ فَرْوُجُكِ خَامِسُ وَأَبُوكِ سَادِي

والبيت من الوافر ذكره ابن يعيش في شرحه ١٠ : ٢٤ ، ٢٨ من غير عزو .

والشاهد فيه ما أشار إليه في المتن وهو إبدال الياء من السين وكان مراده أن يقول (سادس) . والبيت يُنسَبُ للناطقة  
الجمعدى وينسب أيضا للحادرة - انظر شرح الرضي للشافية ٣ : ٢١٣ - حاشية رقم ١ ،

(٢) البيت :

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي وَأَنْتَ بِالْهَجَرَانِ لَا تُبَالِي

... وَمِنَ الْيَاءِ فِي نَحْوِ مَوْقِنَ وَطَوْبَى مِمَّا سَكَنَ يَأْوُهُ غَيْرُ مُدْغَمَةٍ  
وَأَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا. وَفِي ضَوِيرَبٍ تَصْغِيرِ ضِرَابٍ مُصْدَرُ ضَارِبِهِ، وَفِي بَقْوَى  
وَبَوَطَرَمٍ بَيَّطَرَ...

وَأَوَادِمُ : جمع آدمة، وأويدم : تصغير آدم اسم فاعل من آدَمَ الطَّعَامَ.  
قوله : «و» ورحوي.....»

الواو في هذه الثلاث<sup>(١)</sup> بدل من الألف.

قوله : «ومن الياء في نحو مَوْقِنَ.....»

الواو تبدل من الياء الساكنة المضموم ما قبلها كمثاليه، والأصل مُيَقِّنُ، وَطُنِي،  
اسم فاعل من (أَيَّقَنَ)، ومصدر من (طَابَ يَطِيبُ) والعلة أن الياء الساكنة ضعيفة  
فيثقل التلغظ بها بعد الضمة، فَيَجَاءُ بِمَا يُجَانِسُ الضمة وهو الواو للتحسين، فإن  
تَحَرَّكَ ذهب الإبدال لتقوي الياء بالحركة كقولك في تصغير مَوْقِنَ : مُيَقِّنُ دون  
مُؤَيِّنَ، هذا إذا لم تكن مدغمة، إذ الإدغام يَصُونُهَا. من الإبدال، لأن حرف العلة  
يلتحق بالحروف الصحيحة إذا أدغم. ألا ترى أن الرُّوضَ في قافية والنَّقْضَ في  
أخرى من السَّناد، وهو من عيوب القوافي بخلاف الدُّوْ في قافية والدُّلُو في أخرى،  
فعلم أن الواو الأولى من الدُّوْ بمنزلة اللام في الدُّلُو لما مسَّها من الإدغام. والسرُّ  
في ذلك أن المُدْغَمَ مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد، والمدغم فيه متحرك فكان  
المدغم متحرك فيلتحق بالحروف الصحيحة لتقويه بالحركة فيزول الإبدال في نحو  
صُيِّمَ، ويُيِّم زواله في مُيَيِّقِنَ تصغير مَوْقِنَ.

قوله : «وفي بَقْوَى.....»<sup>(٢)</sup>

أصله بَقِيَا من أَبَقَى عليه أشفق، وهو من بَقِيَ فكانه طلب بقاءه، وبقي يائي،

وهذا الرجز المذكور في شرح ابن عيسى ١٠ : ٢٤، ٢٨ من غير هرو. والشاهد به قوله (الثاني) فإنه يدل من  
الهاء الثانية ياء كأنه كره باب سلس وقلق.

(١) عنى بالثلاث : «رحوي» و«عصري» والواو» تنبئة إلى

(٢) اللسان : «بقي» وشرح الشافعية للرضي ٣ : ٢١٣

... وَهَذَا أَمْرٌ مَمْضُو عَلَيْهِ، وَهُوَ نَهْوٌ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَفِي الْجَبَاوَةِ،  
وَمِنَ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ جُونَةٍ، وَجُونٍ كَمَا سَلَفَ فِي تَخْفِيفِهَا.

\* فصل \* وَالْمِيمُ أُبْدِلَتْ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ وَالتَّوْنِ وَالْبَاءِ فَاِبْدَالُهَا مِنَ  
الْوَاوِ فِي فَمٍ وَحَدَّهَا، وَفِي اللَّامِ فِي لُغَةٍ طَيِّئٍ فِي نَحْوِ مَا رَوَى النِّمْرُ بْنُ  
تَوَلَّبَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وَقِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَرَوْ غَيْرُ  
هَذَا: (لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمْصِيَامٍ فِي أَمْسَفَرٍ) . . . .

وكل اسم على فعلى ولامها ياء فإنها تقلب واوا للفرق بين الاسم والصفة، كالرَّعْوَى  
وَالشَّرْوَى وَالْبَقْوَى<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا بُوْطَرٌ: فَإِنَّهَا فِي الْأَصْلِ يَاءٌ سَاكِنَةٌ قَدْ انضَمَّ مَا قَبْلُهَا فَوَجَبَ هُنَا أَنْ تَنْقَلِبَ  
وَاوًا، وَبُوْطَرٌ: مِنْ بَيَّطَرَ وَهُوَ يَائِي وَمِنَ الْبَيْطَارِ.

قوله: «مَمْضُو عَلَيْهِ . . .»

الْأَصْلُ مَمْضُوِيٌّ: بِزَنَةِ مَفْعُولٍ مِنَ الْمُضِيِّ.

وَنَهْوِيٌّ<sup>(٢)</sup> عَلَى فَعُولٍ مِنَ النَّهْيِ. وَهَذَا عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، لِأَنَّ الْأِسْمَ إِذَا كَانَ آخِرَهُ يَاءٌ  
قَبْلُهَا وَاوٍ مَضْمُومٌ مَا قَبْلُهَا، وَجَبَ جَعْلُهَا يَاءً مُشَدَّدَةً مَكْسُورَةً مَا قَبْلُهَا كَمَا سَيَأْتِي.  
وَيَقَالُ: (جَبَبْتُ الْخَرَاجَ جَبَايَةً) وَلَيْسَ هُنَا شَيْءٌ يَوْجِبُ الْقَلْبَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ لِتَقَارُبِ  
الْحَرْفَيْنِ كَمَا فِي مَاءٍ وَالْأَصْلُ مَاءٌ.

قوله: «فِي فَمٍ وَحَدَّهُ . . . .»

أَصْلُهُ: قُوَّةٌ، وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ فِيهِ فِي أَثْنَاءِ الْكِتَابِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنْ أَصْلُهُ قُوَّةٌ  
قَوْلُهُمْ: أَفَوَاهُ، وَفَاهُ يَقُوهُ، وَتَقَوَّهْتُ، وَبِمَا ذَكَّرْنَا خَرَجَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ (فَمٌ) بِالتَّشْدِيدِ  
عَنْ كَوْنِهِ شَاهِدًا لِأَصَالَةِ الْمِيمِ لِأَنَّ تَصَرُّفَهُمْ لَمْ يَدَّرْ عَلَى الْمِيمِ كَمَا أَرَيْنَاكَ أَنفَا.

(١) انظر اللسان: (دعا، شرى، بقى).

(٢) تصح بعد الإعلال (نَهْوٌ عَنْ . . .) يقال: إنه لأَمُورٌ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْوٌ عَنِ الْمُنْكَرِ عَلَى فَعُولٍ. قال ابن بري: كان قياسه  
أَنْ يُقَالَ نَهْيٌ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَا وَسَبَقَ الْأَوَّلُ بِالْكَوْنِ قَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً. اللسان: (نهى).

... وَمِنَ النَّونِ فِي نَحْوِ عَمِيرٍ، وَشَمْبَاءٍ مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ النَّونُ سَاكِئَةً قَبْلَ الْبَاءِ وَفِي قَوْلِ رُؤْبَةٍ:

يَا هَالِ ذَاتِ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَمْكَ الْمُخَضَّبِ الْبِنَامِ  
وَطَامَهُ اللَّهُ عَلَى الْخَيْرِ، وَمِنَ الْبَاءِ فِي بَنَاتٍ مَخْرٍ، وَمَا زِلْتُ رَاتِمًا عَلَى  
هَذَا وَرَأَيْتُهُ مِنْ كَثْمٍ وَقَوْلُهُ: ...

فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ فِي مَجِيءِ فَمَوَانِ فِي قَوْلِهِ:

٥٧م - هُمَا نَفْثَانِي مِنْ فَمَوَيْهِمَا<sup>(١)</sup> .....

قلت: الميم بدل من الواو، فكأنه جعله مزيدا ورد الواو وجمع بين العوض والمعوّض عنه.

«قوله: «وَمِنَ النَّونِ .....»

الميمُ تَبْدُلُ مِنَ النَّونِ السَّاكِئَةِ قَبْلَ الْبَاءِ نَحْوَ عَمِيرٍ وَشَمْبَاءٍ. اللَّفْظُ بِالْمِيمِ وَالْكِتَابَةُ بِالنُّونِ، وَالْعِلَّةُ أَنَّ الْبَاءَ مِنَ الشُّفَةِ وَالنُّونُ غَنَّةٌ فِي الْخِشُومِ، فَالْلفظُ بِهَا سَاكِئَةٌ قَبْلَ الْبَاءِ مُسْتَقْلِلٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْخِشُومِ إِلَى الشُّفَةِ، فَأَمَّا إِذَا تَحَرَّكَتْ فَالْغَنَةُ تَنْزَاحٌ فَيَتَنَزَّحُ الثَّقَلُ نَحْوَ الشُّنْبِ. وَهُوَ رُقَّةُ الْأَسْنَانِ وَعَذُوبَتُهُ.

وقال الأصمعي<sup>(٢)</sup>: بَرْدُ الْقَمِ وَالْأَسْنَانِ، وَمِنْهُ الشُّنْبَاءُ. وَهُوَ تَانِيَةُ الْأَشْنَبِ، وَقَدْ أُبْدِلَتْ مِنَ النَّونِ الْمُتَحَرِّكَةِ كَالْبِنَامِ فِي الْبِنَانِ فِي قَوْلِ رُؤْبَةٍ<sup>(٣)</sup>:

٦٧٥ - وَالتَّمْتَامُ: الْمَرْأَةُ الَّتِي تَكْثُرُ فِي كَلَامِهَا التَّاءَات.

(١) قد مر شرحه وتحقيقه وبيان شاعده - انظر ص ٢٤١، ٤٣٦.

(٢) انظر رأي الأصمعي في الصُّحاح - واللسان (شُب).

(٣) انظر ديوانه ص ١٤٤ وَنَعْنُهُ هُنَاكَ:

يَا هَالِ ذَاتِ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ وَكَمْكَ الْمُخَضَّبِ الْبِنَامِ

وبعده: كَأَنَّ وَسْوَاسَكَ بِالْبِنَامِ

والبيت الشاهد ترتيبه الأول من أرجوزة لرؤية عدتها خمسة وتسعون ومائة شرط من الزحر قالها في مدح مسلحة من

عبد الملك

فَبَادَرَتْ شَاتَهَا عَجَلَى مُثَابِرَةً حَتَّى اسْتَقَتْ دُونَ مَحْنِي جِيدَهَا نَغْمًا  
 قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَرَادَ نَغْبًا  
 \* فصل \* وَالنُّونُ أُبْدِلَتْ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامِ فِي صَنْعَانِيٍّ، وَبَهْرَانِيٍّ  
 وَلَعَنَّ بِمَعْنَى لَعْلٌ.

وَكَطَامُهُ فِي طَانُهُ عَلَى الْخَيْرِ: جَبَلُهُ<sup>(١)</sup>.

قوله : «ومن الباء . . . . .»

بَنَاتٌ مَخْرٍ: سَحَائِبٌ بِيضٌ رَفَاقٌ يَجِئْنَ قَبْلَ الصَّيْفِ<sup>(٢)</sup>. وَالْمِيمُ فِيهِ بَدَلُ (مِنَ الْبَاءِ)<sup>(٣)</sup>  
 وَاسْتِقَاقُهُ مِنَ الْبَخَارِ، وَكَذَلِكَ الْمِيمُ فِي (رَاتِمٍ) بَدَلُ مِنَ الْبَاءِ. مِنْ رَتَبَ رُتُوبًا ثَبَّتَ،  
 وَكَذَا الْمِيمُ (كَثَمَ) وَالْأَصْلُ كَثَبَ وَهُوَ الْقُرْبُ. وَأَكْثَبَكَ الصَّيْدَ: أَمَكَّنَكَ<sup>(٤)</sup>، وَكَذَا  
 الْمِيمُ فِي

٦٧٦ - (نَغْمًا) فِي الْبَيْتِ<sup>(٥)</sup>

الْمُثَابِرَةُ: الْمُواظَبَةُ. وَمَحْنِي جِيدَهَا: مُنْعَطَفُ عُنُقِهَا، كَأَنَّهُ يُرِيدُ بِالْإِسْقَاءِ هُنَا  
 الْحَلْبَ، أَيْ كَانَ مِنْ حَقِّهَا أَنْ تَذْبَحَهَا فَتَحْلِبُهَا دَمَا فَمَا ذَبَحْتُهَا وَلَكِنْ حَلَبْتُهَا لِبَنًا،  
 وَالنُّغْبُ: جَمْعُ نُغْبَةٍ وَهِيَ الْجُرْعَةُ.

قوله : فِي صَنْعَانِيٍّ . . . . .»

الْهَمْزَةُ فِي نَحْوِ صَنْعَاءَ لَازِمٌ إِنْقِلَابُهَا إِلَى الْوَاوِ عِنْدَ النِّسْبَةِ كَحَسَنَائِيٍّ وَصَحْرَائِيٍّ  
 فِي النِّسْبَةِ إِلَى حَسَنَاءَ وَصَحْرَاءَ، وَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ: صَنْعَاوِيٍّ وَبَهْرَاوِيٍّ فَأُبْدِلَتْ  
 مِنْ وَاهُمَا نُونٌ.

وَهَالُ: مُرْخَمٌ هَالَةٌ اسْمُ امْرَأَةٍ. وَالتَّمَنُّامُ الَّذِي فِيهِ تَمْتَمَةٌ وَيَكُونُ ذَلِكَ بِتَكَرُّرِ التَّاءِ. وَالْمَخْضَبُ: الَّذِي اسْتَعْمَلَ  
 فِيهِ الْخَضَابَ وَهُوَ الْحِنَاءُ، وَالْبَنَامُ: الْبَنَانُ فَأُبْدِلَ النُّونُ مِيمًا لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمَقَارِبَةِ. (١) انْظُرِ اللِّسَانَ: (طِين).

(٢) الصَّحَابُ وَاللِّسَانُ: (نَحْوُ) وَشَرَحَ شَافِيَةُ ابْنُ الْحَاجِبِ لِلرُّضِيِّ ٢١٧: ٣.

(٣) فِي الْأَصْلِ: وَمِنَ الْوَاوِ وَصَوَابُهُ الْمَثَبُ مِنْ ب وَع. (٤) اللِّسَانُ: (كُتِبَ).

(٥) نَصُّهُ كَمَا جَاءَ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ ١٠: ٣٣. نَقْلًا عَنْ أَبِي زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ:



**\* فصل \* وَالْتَاءُ أُبْدِلَتْ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالسَّيْنِ وَالصَّادِ، وَالْبَاءِ**  
**فَأُبْدِلَهَا مِنَ الْوَاوِ فَاءٌ فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَأَتْلَجَهُ .**  
**قَالَ : \* مُتْلَجٌ كَفَيْهِ فِي قُتْرَةٍ \***  
**وَتَجَاهُ، وَتَيْقُورٍ، وَتُكْلَانٍ، وَتُكَاءَ، وَتُكَلَّةَ،**

وذهب بعضهم إلى انها بدل من الهمزة، لكن الهمزة لا تقارب النون مقاربه الواو إياها. فَإِنْ شِئْتَ فَانْظُرْ إِلَى مَخْرَجِيهِمَا وَمَخْرَجِ الهمزة، وَإِلَى مَالَهُمَا وَلِهَا مِنْ اخْتِلَافِ الْحَالَتَيْنِ فِيهِ مِنَ الْحُرُوفِ الشَّدِيدَةِ وَهُمَا مِمَّا بَيْنَ الشَّدِيدَةِ وَالرَّخْوَةِ، وَسَنَذَكُرُ لَكَ هَذَا فِيمَا بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، فَجَعَلَ النُّونَ بَدَلًا مِمَّا يِقَارِبُهَا أُولَى. فَإِنْ قُلْتَ: فَفِيمَا ذَكَرْتُ يُغَيِّرُ الْحَرْفُ مَرَّتَيْنِ لَا فِيمَا ذَكَرَهُ أَوَّلُكَ. قُلْتَ: لِمَا لَزِمَتْ فِي نَحْوِ صَحْرَاءَ نِيَابَةِ الْوَاوِ عَنِ الهمزة صَارَتْ الْوَاوُ كَأَنَّهَا أَصْلُ بِنَفْسِهَا أُبْدِلَتْ إِلَى نُونٍ.

قوله: في نحو اتَّعَدَ . . . »

أصله: أَوْتَعَدَ مِنَ الْوَعْدِ، وَأَوَّلَجَهُ: مِنَ الْوُلُوجِ.

وَأَوَّلُ الْبَيِّنَةِ<sup>(١)</sup>:

٦٧٧- رَبُّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ

مُتْلَجٌ: أَيْ مُوَلِّجٌ.

وَالْقُتْرُ: جَمْعُ قُتْرَةٍ، وَهِيَ نَامُوسُ الصَّائِدِ.

وَوُجَاهُ: مِنَ الْوُجْهِ.

فِيادُوتُ شَانِيَا عَجَلِي مُنَابِرَةٌ حَتَّى اسْتَفْتَى قُونُ عَنِّي جِدَهَا نَعْمَا

وروايته في اللسان (نعب): فَيَادُوتُ شَرِيهَا عَجَلِي . . . والبيت من البسيط ولم يذكر له قائل، والشاهد فيه قوله (نُعْمَا) ومراحه أَنْ يَقُولَ نُعْمَا، فَأُبْدِلَ الْمِيمَ مِنَ الْبَاءِ لِاقْتِرَابِهَا، وَالنَّجْمَةُ بِالضَّمِّ الْمَجْرُوعَةُ، وَقَدْ يَمْتَنِعُ اضْطِرَّ الصَّحَاحِ: (نعب).

(١) إشارة إلى استنهاد الزهري بيت امرئ القيس الذي هو مطلع قصيدة له من المدهد في ديوانه ص ١٠٣ والشاهد نفعه.

... وَتُخَمَّة، وَتُهُمَّة، وَنَقِيَّة، وَتَقْوَى، وَتَوْرَاة، وَتَوَلَّج، وَتِلَاد،  
وَلَامًا فِي أُخْتٍ، وَبَنَتْ ...

وَوَيْقُورُ: مِنَ الْوَقَارِ.

وَوُكْلَانُ: التُّكْلَانُ اسْمٌ مِنَ التَّوَكُّلِ وَهُوَ إِظْهَارُ الْعِجْزِ وَالْاعْتِمَادِ عَلَى الْغَيْرِ.  
وَوُكَاةٌ: لِأَنَّ التُّكَاةَ هُوَ كَثِيرُ الْإِنْتِكَاءِ، وَهُوَ أَيْضًا مَا يُتَكَا عَلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ تَاءَهُ  
وَإِوَاءَهُمْ: تَوَكَّاتٌ بِالْوَاوِ قَبْلَ الْكَافِ.

وَوُكْلَةٌ: يَقَالُ فُلَانٌ تُكْلَةٌ وَوُكْلَةٌ<sup>(١)</sup> أَيْ عَاجِزٌ يَكِلُ أَمْرَهُ إِلَى النَّاسِ.

و (وُخَمَّة): مِنَ الْوُخَامَةِ.

و (وَهُمَّة): مِنَ الْوَهْمِ، لِأَنَّهُ أَمْرٌ يَقَعُ فِي قَلْبِ الْإِنْسَانِ كَالظَّنِّ.

و (وَقِيَّة)، (وَقْوَى) لِأَنَّهُمَا مِنَ الْوَقَايَةِ، وَهِيَ الْحِفْظُ وَالْإِحْتِرَاسُ لِأَنَّ التَّقْوَى إِحْتِرَاسٌ  
لِلنَّفْسِ عَنْ عَذَابِ اللَّهِ - جَلَّ وَعَزَّ -، وَمِنْهُ أَتَى بِالتُّرْسِ جَعَلَهُ وَاقِيًا نَفْسِهِ.

و (وَتَرَى): مِنْ تَوَاتَرَتِ الْكُتُبُ وَالْأَخْبَارُ، أَتَى بَعْضُهَا عُقْبَ بَعْضٍ. وَمَعْنَى  
تَتَرَى أَيْضًا كَذَلِكَ، وَأَلْفَهُ لِلتَّانِيثِ فَيَمْنُ لَمْ يَتَوْنَهُ وَلِلْإِلْحَاقِ فَيَمْنُ نَوْنٌ، وَالْأَوَّلُ  
أَقْبَسُ، لِأَنَّ أَلْفَ الْإِلْحَاقِ لَمْ تَدْخُلْ عَلَى الْمَصَادِرِ وَدَخَلَ أَلْفُ التَّانِيثِ عَلَيْهَا كَثِيرٌ  
شَائِعٌ كَالدَّعْوَى.

و (وَوْرَاة) هِيَ فَوَعْلَةٌ قَلَبْتُ الْوَاوَ الْأُولَى تَاءً لثَلَا تَجْتَمِعُ وَإِوَانٌ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ  
نَحْوُ: تَوَلَّجَ فِي وَوَلَّجَ، وَهَذَا كِتْمَانُ الْقُرْآنِ نَوْرًا، وَتَأْوَاهَا لِلتَّانِيثِ، لِأَنَّهَا تُصِيرُ هَاءَ  
فِي الْوَقْفِ.

و (وَوَلَّجَ): مِنَ الْوُلُوجِ، لِأَنَّ التَّوَلَّجَ كِنَاسُ الْوَحْشِ الَّذِي يَلْجُ فِيهِ، وَدَلِيلُ آخِرٍ  
أَنَّكَ لَا تَكَادُ تَجِدُ «تَفْعَلُ» فِي الْكَلَامِ اسْمًا، وَ(فَوَعَلَ) كَثِيرٌ، وَ(وَوْرَاةٌ) مِنْ وَرَثَ.

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَمُلٍ مُتَلَجٍ كَفَيْهِ فِي قَتْرَةٍ

وَبَنُو ثَمُلٍ: قَبِيلَةٌ مَشْهُورَةٌ بِجُودَةِ الرَّمَايَةِ، وَتَمَلَجٌ: مُدْخَلٌ. وَقَتْرَةٌ: بَيْتُ الصَّائِدِ الَّذِي يَكْمُنُ فِيهِ لِلْوَحْشِ لَثَلَا تَرَاهُ

فَتَنْفِرُ مِنْهُ. وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ (مُتَلَجٍ) حَيْثُ بَدَّلَ التَّاءَ مِنَ الْوَاوِ.

(١) اللِّسَانُ: (وَكَلٌّ).

... وَهَنْتَ ، وَكَلْنَا ، وَمِنْ الْيَاءِ فَاءٌ فِي نَحْوِ أَتَسَرَ ، وَلَا مَا فِي نَحْوِ  
أَسْتَتُوا ، وَتَتَانِ ، وَكَيْتَ ، وَذَيْتَ ...

و(وَلَادَ) : لَأَنَّهُ الْمَالُ الْقَدِيمُ الَّذِي وَلَدَ عِنْدَكَ .

قوله : « وَلَا مَا فِي ... بِنْتِ ... »

التاء في بنت بدل من الواو في بَنُو إِذْ لَوْ كَانَتْ لِلتَّائِيثِ لَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا كَمَا فِي  
كَرِيمَةٍ ، كَأَنَّهُمْ عَدَلُوا بِفَعْلٍ بِفَتْحَتَيْنِ إِلَى فِعْلٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ ، كَأَنَّهُ بَنُوهُ  
حَذَفَ الْوَاوَ فَبَقِيَ بَنَةٌ وَعَلَى بَنَةٍ جَاءَ بَنَاتٌ ، ثُمَّ كُسِرَ الْأَوَّلُ ، وَأُسْكِنَ الثَّانِي لِثَلَايِظُنْ  
أَنَّ التَّاءَ لِلتَّائِيثِ .

وَكَذَا أُخْتُ . أَصْلُهُ أَخَوَةٌ بِالْفَتْحَاتِ . حَذَفَتِ الْوَاوُ وَغُيِّرَتِ الصِّيغَةُ لَمَّا قُلْنَا آفَاءُ .  
وَالْجَوَابُ عَنْ سَقُوطِ التَّاءِ مِنْهُمَا عِنْدَ الْخَلِيلِ وَسَبْيُوهُ فِي النِّسْبَةِ نَحْوُ بَنُو ،  
وَأَخَوِي بِفَتْحَتَيْنِ كَعُودَهُمَا إِلَى مِثَالِهِمَا مَعَ أَنَّ هَذِهِ التَّاءُ لَيْسَتْ لِلتَّائِيثِ ، وَقَدْ مَرَّ مَرَّةً .

أَمَّا هَنْتُ تَائِيثٌ هُنْ : فَالِدَلِيلِ عَلَى كَوْنِ تَائِهِ بَدَلًا مِنْ الْوَاوِ قَوْلُهُمْ : هَنْوَاتِ .

وَأَمَّا كَلْنَا : فَأَصْلُهُ كَلُّوا وَأَلْفَهُ لِلتَّائِيثِ كَأَلَفَ حُبْلَى لِأَنَّ إِبْدَالَ التَّاءِ " مِنْ الْوَاوِ أَكْثَرُ  
فَالْحَمْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ أَوَّلَى .

وَقِيلَ إِنَّهَا مَبْدَلَةٌ مِنَ الْيَاءِ ، لِأَنَّ الْإِعْلَالَ بِالْيَاءِ أَكْثَرُ . وَهَذَا مَعْتَلٌّ فَيَحْمَلُ عَلَيْهِ ،  
وَقِيلَ التَّاءُ زَائِدَةٌ لِلتَّائِيثِ ، وَالْأَلْفُ لَامٌ ، وَوزنه : (فَعْتَلٌّ) ، وَلَكِنْ هَذَا مِثَالٌ لَا اعْتِدَادَ  
بِهِ وَقَوْلٌ لَا تَعْوِيلَ عَلَيْهِ ، وَلِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ لَا تَقَعُ وَسْطًا ، وَكَأَنَّ هَذَا الْقَائِلَ رَأَى انْقِلَابَ  
الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِمْ كَلْتُهُمَا ، فَحَكَمَ بِأَنَّهَا لَامٌ كَأَلَفَ (كَلَا) لِأَنَّ أَلْفَ التَّائِيثِ تَحْجِيءُ  
لِمَعْنَى فَيَأْبَى الْقِيَاسُ تَغْيِيرَهَا .

وَالْجَوَابُ أَنَّ الصِّيغَةَ لَمَّا غُيِّرَتْ فِي التَّذْكِيرِ لَمْ يَبْقَ كَثِيرٌ عِنَايَةً بِالْأَلْفِ فَفَلَبَّوْهَا  
إِجْرَاءً لِلْفَرْعِ وَهُوَ الْمُؤَنَّثُ ، مَجْرَى الْأَصْلِ وَهُوَ الْمَذْكَرُ كَمَا هُوَ دَائِبُهُمْ .

(١) فِي ف : « الْيَاءُ » وَالثَّلَاثُ مِنَ الْأَصْلِ وَع

... وَمِنْ السَّيْنِ فِي طُسْتٍ، وَسِتٍّ وَقَوْلُهُ:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السُّعْلَةِ عَمَرُو بَنَ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ  
غَيْرَ أَغْفَاءَ وَلَا أَكْيَاتِ

ومن الصاد في لصت قال: \* كَاللُّصُوتِ الْمُرْدِ \*

قوله: «ومن الياء...»

الأصل في اتَّسَرَ: ايتَّسَرَ، وفي أُسْتَوُوا اسْتَوُوا.

يقال: أُسْنَتَ الرجل: دخل في السَّنة وهي القَحْطُ، فالتاء بدل من الياء، والياء من الواو إذ الأصل أُسْنَوُوا بواوين بدليل سنوات وإبدال الياء من التاء للفرق بينه وبين أَسْنَى القوم أَقَامُوا سَنَةً.

وفي ثِنْتَانِ ثَنِي بدليل قولهم ثَنَاهُ يَثْنِيهِ، وجعلت الصَّيْغَةَ دليلاً على التأنيث كَبُنْتُ، والألف والنون إيضاحٌ للدلالة على كون العدَدِ لِلْمُثْنَى. ولو كانوا قالوا إِنْثُنْ وَثُنْتُ لكانت الغِنْيَةُ حَاصِلَةً في إفادة مَعْنِيَهُمَا كما في ابْنٍ، وَبِنْتٍ، وفي (كَيْتٌ وَذَيْتٌ) كَيْوَةٌ، وَذَيْوَةٌ صار إلى كَيَّْةٍ وَذَيَّْةٍ بالقلب والإدغام، ولذا قيل في موضع (كَيْتٌ وَذَيْتٌ) كَيَّْةٌ وَذَيَّْةٌ فدلَّ على أنه الأصل ولا مَهْمَا ياء ثم أبدل من إحدى اليائين تاء واختصَّ هذا الإبدال بالمؤنث فحذفت تاء التأنيث.

قوله: «وَمِنْ السَّيْنِ...»

أصل (طُسْتٍ): طُسٌّ بدليل أنها تجمع على طُسُوسٍ وَتُصَغَّرُ على طُسَيْسَةٍ، أبدلت من السين الثانية تاء لإزالة المثلين، وهذا الإبدال ضرب من تحسين اللفظ، وفي الجمع والتصغير لما وقع الفصل بين المثلين آب الفارق، وهذا هو الفارق.

وأصل «سِتٌّ» سِدَسٌ لقولهم أَسْدَأْسُ، وَسَدَسْتُ، والدال مع السين فيه ثقل فأبدل من السين تاءً وقلب الدال إليها ليحسن اللفظ ويعذب الجرس، فمن خلع

... وَمِنَ الْبَاءِ فِي الدَّعَالِ بِمَعْنَى الدَّعَالِ وَهِيَ الْأَخْلَاقُ.

ربقة المعاندة والمكابرة، ومال إلى الإنصاف الذي هو أحسن الأوصاف أقر أن في جرس بيت عذوبة ليست في سِدُس .

٦٧٨ - وأصل النَّات<sup>(١)</sup> والأَكْيَات<sup>(٢)</sup>: الناس والأَكْيَاس.

المنادى في البيت محذوف أي يا قوم . وعمرو بدل من بني . وشرار صفة عمرو وهو اسم قبيلة هنا .

قوله: «وَمَنْ الصَّادُ . . . . . إِلَى آخِرِهِ»

٦٧٩ - المُرْدُ: جَمْعُ مَارِدٍ<sup>(٣)</sup>.

وَتُوبَ ذَعَالِبٌ: أَي قَطَعَ لَا وَاحِدَ لَهُ.

(٢، ١) إشارة من الشارح إلى استشهاد الزمخشري بقول الشاعر:

يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السُّعْلَاتِ      عَمْرُو بْنُ يَرْمُوعَ شَرَارَ النَّاتِ

غیر اعفاء ولا انکحات

وقد روى هذا الرجز أبو يزيد في نوادره ص ١٠٤ بعد أن نسه إلى غفاه بن أرقم . والشاهد في الرجز السابق

قوله: (النات واكبات) حيث أبدل من السين تاء لتوافقها في المحسن - انظر ابن جني ١٠، ٣٦، ١١ وشرح

الرضي على الشافعية ٢٢١: ٣ والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٢٣١ وشرح شواهد الشافعية ص ١٦٩

(٣) توضيح من الشارح انشهد به المحدثي على ابدال التاء من الصاد في قول الشاعر

فَنَحْنُ هَلَا غَيْلًا أَتَاوْهَا      وَيِي كَانَه كَاللُّصُوتِ الْمَرْدِ

وهو لرجل من طرية، كما جاء في حاشية شمس - ابن يعقوب ١٠ ١١ والب من الكامل والشاهد به قوله

(نقص) جـ بـ د هـ و ز ح ط ي ك ل م ن س ع ف ق ر ش ت ث ص (النقص)

\* فصل \* وَالْهَاءُ أُبْدِلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالنَّاءِ . فإِبْدَالُهَا مِنَ الْهَمْزَةِ فِي هَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ ، وَهَرَرْتُ الثَّوْبَ ، وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ عَنِ اللَّحْيَانِي ، وَهَيَّاكَ ، وَلَهْنَكَ ، وَهَمَّا وَاللَّهُ لَقَدْ كَانَ كَذًّا ، وَهِنْ فَعَلْتُ فَعَلْتُ فِي لُغَةٍ طَيِّئٌ . . . .

قوله : « فِي هَرَقْتُ الْمَاءَ . . . . »

هَرَحْتُ : أَرَحْتُ . وَهَرَرْتُ : أَرَرْتُ ؛ أَيِ أَعْلَمْتُ مِنَ النَّيْرِ وَهُوَ الْعَلَمُ <sup>(١)</sup> .  
وَهَرَدْتُ : أَرَدْتُ . وَ(لَحْيَان) بفتح اللام : أَبُو قَبِيلَةٍ <sup>(٢)</sup> .  
وَهِيَّاكَ : إِيَّاكَ .

وَلَهْنَكَ : بفتح اللام وكسر الهاء كلمة تستعمل عند التوكيد .  
أصله لِأَنَّكَ كَرِهُوا الْجَمْعَ بَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَبَيْنَ (إِنْ) فَقَلَبُوهَا هَاءً وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ رَدِيَّةٌ  
قال :

٦٨٠ - لَهْنَكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَكَرِيمَةٍ <sup>(٣)</sup>

فإن قلت فيما ذكرت ثبوت ما نفوه وهو الجمع بين لام التأكيد و(إن)، المؤكدة قلت : لما زالت لفظة (إن) بالإبدال صار كأنه شيء آخر، فإن قلت قدر بعضهم أن

(١) اللسان : (نير) .

(٢) إشارة إلى قول الزمخشري : والهاء أُبْدِلَتْ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالنَّاءِ . فإِبْدَالُهَا مِنَ الْهَمْزَةِ فِي هَرَقْتُ الْمَاءَ وَهَرَحْتُ الدَّابَّةَ وَهَرَرْتُ الثَّوْبَ وَهَرَدْتُ الشَّيْءَ عَنِ اللَّحْيَانِي . وانظر اللسان (رود) تجد قول اللحياني وكذلك شرح الشافية ٣ : ٢٢٣ . واللحياني هو علي بن المبارك أخذ عن الكسائي والأصمعي وله النوادر - انظر البغية ٢ : ١٥٨ .

(٣) هذا نصف بيت من الطويل لم أعثر له على قائل . والشاهد فيه قوله : (لَهْنَكَ) حيث جمع بين لام الابتداء وبين (إن) المقلوطة هاء . وقد ذكر المحقق محمد محيي الدين عبد الحميد ثلاثة آراء للعلماء في تحريك هذه العبارة . ينظر

حاشية الإنصاف ص ٢١٠ . ورواية البيت بتمامه كما في الإنصاف ٢٠٩ واللسان (لهن) :  
لَهْنَكَ مِنْ عَبَسِيَّةٍ لَوْسِمَةً عَلَى هَتَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

... وَأَشَدُّ أَبُو الْحَسَنِ :

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَعَ الْمَوْتَةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا  
أَي : أَذَا الَّذِي .  
وَمِنْ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِ : \* إِنْ لَمْ تَرَوْهَا فَمَهْ ؟ \*

أصله لله حذف الجار ولام التعريف والألف ، كما حذفت الألف في ( فيم ) ونحوه .  
قلت : لا شك في أن الإبدال أهون من الحذف فالمصير إلى الأهون أولى .  
وهما والله : أما .

وَمِنْ فَقُلْتَ : إِنْ .

٦٨١ - وهذا في البيت بِغَيْرِ مَدٍّ بَعْدَ الْهَاءِ :

قوله : « وَمِنْ الْأَلْفِ ..... »

٦٨٢ - \* ..... فَمَهْ ؟ \*

في « ما » أَي إِنْ لَمْ تَرَوْا الْإِبِلَ فَمَا تَصْنَعُ ؟ وقوله :

قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمْكِنَةٍ      مِنْ هَهُنَا وَمِنْ هُنَا  
أَي : وردت الإبل .

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري بقول الشعر :

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ : هَذَا الَّذِي      مَنَعَ الْمَوْتَةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا  
والبيت من الكامل نسبة ابن منظور لحميل وله أجدد في ديوانه

والشاهد فيه قوله : ( هذا ) حيث أبدل « ما » من « ههنا » والأصل « ما » ، قل من « ههنا » في البيت ٢١٨

( والتحقى أن لا تمد هذه ، لأنها ليست بأصلية على أن حصصه زعم أن الأصل « ما » ) مصدق الألف ١ .

وأظهر الشاهد في شرح ابن يعيش ١٠ ، ٤٢ ، ٤٣ وجميع السب ٢١٨ . وروى شرح السب ١٠٣ وشرح شعبة ١٠

المخالف لمصر ٣ ٢٢٤

(٢) بشرة ليد استشهاد الزمخشري بقول الشاعر : إِنَّهُ تَرَوْنَهُ مَهْ ،

وقوله قد وردت من أمكنة      من ههنا ومن هناء

بأنه ترونها

هذا شرح ابن يعيش ٣ ١٢٨ ، ١٠ ، ٤٢ ، ٤٣ وبقوله تعالى في حجب « ما » . والشاهد به قوله ( ما )

حيث أبدل « ما » من « ههنا » ( ما ) أي ما أصبح نومه ضرو . وروى شرح السب ١٢٩ ، ١٨٠

... وفي أنه وحيهله وقوله :

\* وَقَدْ رَابَنِي قَوْلَهَا يَا هَنَاهُ \*

وهي مُبْدَلَةٌ مِنَ الْأَلِفِ الْمُتَقَلِّبَةِ عَنِ الْوَائِ فِي هَنَوَاتٍ ، ...

٦٨٣ - (وهناه) (١) في هَنَاهَا بِالْفَيْنِ .

بيان هذا أنَّ هناه أصله هَنَاو على فعال : كَهَنَ أصله هَنَوَ على فَعَلَ وهما بمعنى واحد ، قلبت واو هنا وألفا على طريقة القلب في كسَاءٍ فامتنع اللفظ بالفين ، فقلبت الألف هاءً كما قلبت في كسَاءٍ همزةً ، وإنما لم تقلب همزةً لِثَلَا يُظَنَّ أنه فعال من التهنة ، وسكنت الهاء لأن الكلمة مبنية أو للتنبيه على قيامها مقام الألف في التقدير .

..... يَا هَنَاهَا هُ .....

كَأَنَّهَا قَالَتْ يَا شَيْءٌ : تمامه :

وَيَحَكَ الْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرٍّ .....

وقول الكوفيين (٢) إنها هاء السكت ضعيف ؛ لأنَّ هاء السكت لا تكون في الوصل وهذه تكون فيه ، فإذا لم تكن هاء السكت فلا تخلو من أن تكون أصلية أو زائدة ، والهاء لا تزداد آخرًا ، فثبت أنها أصلية ، وإذا كانت أصلية فإما أن تكون هاءً في الأصل ، أو بدلا عن أصل والأول ممتنع بدليل هَنَوَاتٍ .

(١) إشارة إلى استشهاد الزغشري بقول امرئ القيس : انظر ديوانه ص ٧٩ .

ونصه وهو من التقارب :

وَقَدْ رَابَنِي قَوْلَهَا يَا هَنَاهَا هُ وَيَحَكَ الْحَقَّتْ شَرًّا بِشَرٍّ

والشاهد فيه قوله : (ياهنَاهُ) إذ الهاء فيه مبدلة من ألف متقلبة عن واو أصله هَنَاو على وزن فعال قلبت الواو ألفا كما قلبت في كسَاءٍ ولم تقلب همزة لثَلَا يلبس بفعال من التهنة وليست هذه الهاء هاء السكت كما قيل لأنها لا تكون في الدُّرَج .

(٢) انظر رأي الكوفيين في شرح ابن يعيش ١٠ : ٤٤ .



... وَمَنْ الْيَاءِ فِي هَذِهِ أَمَةُ اللَّهِ، وَمِنْ التَّاءِ فِي طَلْحَةٍ، وَحَمْزَةٌ فِي الْوَقْفِ وَحَكَى قَطْرُبُ فِي لَعَةٍ طَيِّبٍ كَيْفَ الْبُنُونُ وَالْبَنَاءُ؟ وَكَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ؟.

**\* فصل \* وَاللَّامُ أُبْدِلَتْ مِنَ التُّونِ وَالصَّادِ فِي قَوْلِهِ :**  
**\* وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا \***

والبديل إما عن ألفٍ أولاً، وقد ثبت أن أصلها واوٌ وأنها في محل تنقلب فيه الواو، فثبت أنها بدل عن ألف.

قوله: «وَمَنْ الْيَاءِ فِي هَذِهِ أَمَةُ اللَّهِ...»  
الهاء في هذه: بدل من الياء في (هذي)، وإنما جعلت الهاء بدلاً عن الياء لكثرة قولهم هذي. وقلة قولهم هذه. والياء في هذي ياء وصل وليست بعلامة تأنيث بدليل أنها تسقط في الوقف، ولو كانت علامة لما سقطت كما لا تسقط الياء من (هذي) في الوقف.

قوله: «ومن التاء في طلحة...»  
أبدلت هذه التاء هاء في الوقف، لأن الوقف بالسكون يكون؛ فتفادوا من الوقف على هذه التاء ساكنةً لثلاث تلتبس هي بالتاء الساكنة في الفعل نحو شَجَرْتُ هي؛ وشَجَرْتُ في الوقف على شجرة.

قال سيبويه<sup>(١)</sup>: إنما أبدلت هاء في الوقف، لأن التاء تكون من نفس الكلمة كالوقت، وتكون زائدة بمنزلة ما هو من نفس الكلمة في (الثَّبةُ والسُّنةُ)<sup>(٢)</sup>، ففرقوا بين الأصلية والزائدة، ويجوز بقاء تاء التأنيث ياء، وليس بالكثير، أما إبدالها عن تاء الجمع في نحو (الأخوة والبناء)<sup>(٣)</sup> فضعيف.

(١) انظر الكتاب ٤: ١٦٦.

(٢) في ع وف: «السنة والثَّبةُ والوقت من الأصل. والثَّبةُ: العصاة من الفرسان، والمجمع ثَبْتُ وَثْبُون. وثْبُون.

(٣) في الأصل: «الأخوة والبناء والوقت من ع وف

اللسان: (شا)

## \* فصل \* وَالطَّاءُ أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: اضْطَبَّرَ، وَفَحَصْتُ بِرَجُلِي ..

قوله<sup>(١)</sup>:

٦٨٤ - ..... أَصِيلًا .....  
.....

اللام فيه بدل من النون في أَصِيلَانَ تَصْغِيرُ أَصِيلَانَ جَمْعُ أَصِيلٍ، كَرَغِيفٍ وَرُغْفَانٍ وفيه شدوذ لأنَّ أَصِيلًا من جموع الكثرة وهي تردُّ على الواحد في التصغير، وكان هذا الإبدال خُصَّ بحال التصغير، لأنه لا يقال أَصِيلًا، فلما خُصَّ بها لم تبق صيغة الجمع على حالها، فكان هذه الصيغة شيء آخر فلا ياباه القياس أنا نُجَوِّزُ رُغْفَانًا.

تمامه:

..... أَغَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

قوله:

٦٨٥ - ..... فَالطَّجَعُ<sup>(٢)</sup> .....

أي فاضطجع، الضمير في (مال) للذئب.

قوله: «في نحو اضطبر .....

أصله: اضْطَبَّرَ، فالصاد من المطبقة، والتاء من المفتحة وبينهما تنافر فيثقل اللفظ بالصاد الساكنة قبل التاء جدا<sup>(٣)</sup>، فأتى بالطاء إزالة للتنافر مع سُلوْك وتيرة التشاكل، لأنَّ الطاء من المطبقة أيضا وكذا الكلام في فَحَصْتُ.

(١) هو النابتة الذبياني ديوانه ص ١٤ والبيت ترتيبه الثاني من قصيدة للنابتة عدتها تسعة وأربعون بيتا من البسيط ونص الشاهد:

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

والشاهد فيه قوله: (أَصِيلًا) فأبدل اللام من النون وهو إبدال غير شائع.

(٢) هو منظور بن حبة الأسدي - انظر شرح شواهد الشافية للبغدادى ص ٢٧٦ ونص الرجز:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَيْعَ مَالَ إِلَى الرُّطَاةِ جَفَفَ فَالطَّجَعُ

والأرطاة: شجرة. والحقف: التل المعوج من الرمل. واضطجع: وضع جنبه بالأرض. قال البغدادى في شرح هذا البيت: لما رأى الذئب أنه لا يشيع من الظبي ولا يدركه وقد تمب في طلبه مال إلى الأرطاة فاضطجع عندها.

والشاهد فيه قوله (فالطَّجَعُ) حيثُ أُبدل اللام من الصَّاد وأصله فاضطجع. (انظر شرح شواهد الشافية ٢٧٤

٢٧٦) وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣: ٢٢٦. (٣) في ف: «حدا» والمثبت من الأصل ر.ع.

\* فصل \* وَالذَّالُ أُبْدِلَتْ مِنَ التَّاءِ فِي ارْذَجَرَ، وَارْذَانَ، وَفَزْدُ، وَادْذَكَرَ  
غَيْرَ مُدْغَمٍ فِيمَا رَوَاهُ أَبُو عَمْرٍو، وَاجْذَمُوا، وَاجْذَرْتُ فِي بَعْضِ اللُّغَاتِ قَالَ:

\* وَاجْذَرْتُ شَيْحًا \* . . . وَفِي ذَوَلِجٍ

\* فصل \* وَالْجِيمُ أُبْدِلَتْ مِنَ الْيَاءِ الْمُشَدَّدَةِ فِي الْوَقْفِ قَالَ أَبُو عَمْرٍو:  
قُلْتُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنْظَلَةَ مِمَّنْ أَنْتَ فَقَالَ فُقَيْمِجٌ، فَقُلْتُ: مِنْ أَيُّهُمْ، فَقَالَ:  
مُرْجٌ . . . .

فَإِنْ قُلْتُ التَّاءِ فِي (فَحْصُطٌ) كَلِمَةً عَلَى حِدَةٍ، وَاتِّصَالَ كَلِمَةٍ بِكَلِمَةٍ لَيْسَ كَاتِنًا  
جُزْءَ الْكَلِمَةِ بِهَا فَلَا يَكُونُ التَّنَافُرُ هُنَا كَالْتَّنَافُرِ ثُمَّ .

قُلْتُ: لَا تَنْسَ قَوْلَنَا الْفَاعِلُ كَالْجُزْءِ مِنَ الْفِعْلِ .

قَوْلُهُ: «ارْذَجَرَ . . . . إِلَى آخِرِهِ»

الزَّاءُ وَالذَّالُ وَالْجِيمُ مِنَ الْمَجْهُورَةِ، وَالتَّاءُ مِنَ الْمَهْمُوسَةِ فَيُثْقَلُ الْخُرُوجُ مِنْ  
مَجْهُورٍ سَاكِنٍ إِلَى مَهْمُوسٍ مُتَحَرِّكٍ، فَتَبْدُلُ التَّاءُ دَالًا لَا ارْتِصَاعَهُمَا ضَرْعًا وَاحِدًا وَهُوَ  
الْجَهْرُ .

قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

٦٨٦ - . . . . . وَاجْذَرْتُ شَيْحًا

أَوَّلُهُ: فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْسَبَانَا

خَاطِبَ الْوَاحِدِ خَطَابَ الْاِثْنَيْنِ، يَقُولُ: لَا تَحْسَبَانَا بَنَزَعَ أَصُولُ الْكَلَا وَأَقَطَعَ شَيْحًا  
وَدَعَ أَصُولُهُ فِي الْأَرْضِ لَثَلًا يَطُولُ الْمَكْثُ هُنَا، أَرَادَ: أَسْرَعَ فِي الْأَمْرِ وَلَا تَتَأَقَّلَ .

الدَّالُ بَدَلَ مِنَ التَّاءِ فِي (تَوَلَّجَ) وَالتَّاءُ بَدَلَ مِنَ الْوَائِ فِي (وَوَلَّجَ) .

قَوْلُهُ: «وَالْجِيمُ أُبْدِلَتْ . . . .»

الْيَاءُ الْمُشَدَّدَةُ خَفِيَّةٌ، وَالْوَقْفُ يَزِيدُهَا خَفَاءً، فَأَبْدَلُوا حَرْفًا أَظْهَرَ مِنْهَا .

(١) هُوَ الْمُحَرَّرُ مِنْ رِيحِي الْعَمْعِي الْأَسَدِيِّ - انْصَرَحَ شَوَاهِدُ الشَّافِعِيِّ لِلْمَعْدَانِيِّ ص ٤٨١ وَابْتَدَأَ مِنَ الْوَاوِ وَبَعْضُ

الْعَدْلُ كَامِلًا

... وَقَدْ أَجْرَى الْوَصْلَ مَجْرَى الْوَقْفِ مَنْ قَالَ:

خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ الْمُطْعِمَانِ الشَّحْمَ بِالْعَشِجِ  
وَبِالْفَدَاةِ كَتَلَ الْبَرْنَجَ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْجِ  
وَأُنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ:

كَأَنَّ فِي أَذْنَائِهِنَّ الشُّوْلَ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونُ الْأَجْلِ

٦٨٧ - الْكُتْلَةُ<sup>(١)</sup>: المجتمعة من التمر وغيره. والْبَرْنَجِي: نَوْعٌ مِنَ التمر. والود: الوند. والصَّيْجُ: أي الصَّيْصِيّ وَهُوَ الْقَرْنُ.

٦٨٨ - وَالشُّوْلُ<sup>(٢)</sup>: جَمْعُ شَائِلٍ وَهُوَ الْمَرْتَفِعُ. وَالْعَبَسُ: مَا يَبْسُ عَلَى هُلْبِ الْبَعِيرِ مِنَ الْبَعْرِ وَالْبَوْلِ. وَالْأَجْلُ وَالْإِيلُ بِكسر الهمزة<sup>(٣)</sup> وهو الذكر من الأوعال.

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْسَبْنَا بَنَزَعَ أَصُولُهُ وَاجْدُرْ شَيْخَا

قال البغدادي في شرح شواهد الشافية موضعا معنى البيت: يقول: لا تَحْسَبْنَا عَنْ شَيْءٍ الْلَحْمَ بَانَ تَقْلَعُ أَصُولُ الشَّجَرِ، بَلْ خُذْ مَا تَيْسَرُ مِنْ قَضَائِهِ وَعِيدَانِهِ وَأَسْرِعْ لَنَا فِي الشَّيْءِ. وهذا المعنى مرتبط بأبيات سابقة للشاهد. انظر شواهد الشافية ص ٤٨٤، والشاهد فيه قوله: (وَاجْدُرْ) بقلب تاء الافتعال دالا واصله (اجْتُرْ).

(١) هذا توضيح من الشارح لما استشهد به الزخشي من قول الشاعر:

خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ  
وَبِالْفَدَاةِ فَلَئِنْ الْبَرْنَجِ يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّيْجِ

(من الرجز) وهذه الأبيات لبدوي كذا عن البغدادي نقلا عن ابن جني عن بعض أصحاب ابن السكيت عن ابن السكيت عن الأصمعي عن خلف. وهو شاهد على أن بعض بني سعد يُدِلُّونَ الْيَاءَ، شديدة كانت أو خفيفة، جيبا في الوقف، كما في قوافي هذه الأبيات، فإن الجيم في أواخر ما عدا الأخير بدل من ياء مشددة. وأما الأخير فالجيم فيه بدل من ياء خفيفة، انظر التصريف الملوكي لابن جني ٥٠ - ٥١، وانظر سيبويه ٤: ١٨٢ وشرح شواهد الشافية ص ٢١٣.

(٢) إشارة إلى استشهد الزخشي بقول الشاعر أبي النجم:

كَأَنَّ فِي أَذْنَائِهِنَّ الشُّوْلَ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونُ الْأَجْلِ

انظر شرح شواهد الشافية ص ٤٨٥. وهو شاهد على أن الْأَجْلَ أصله الْأَيْلُ فأبدلت الياء المشددة جيبا للوقف.

(٣) الْأَجْلُ: بكسر الهمزة وضمها: الذكور من الأوعال ففيها الوجهان خلافا لما قَدِّه صاحب الإقليد بكسر الهمزة شبه ما يعلق بأذناب النوق في الصيف بقرون التيس الجبلي في صلاته.

... وَقَدْ أَبْدَلْتُ مِنْ غَيْرِ الْمُسَدَّدَةِ فِي قَوْلِهِ :

لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِي فَلَا يَزَالُ شَاحِجُ يَأْتِيكَ بِنَجْ  
أَقْمَرُ نَهَاتُ يُنْزِي وَفَرْتِجْ

وقوله : \* حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا \*

وشحيجُ البغل والغراب<sup>(١)</sup> : صوتهما ، وعنى بالشاحج الحمار .

٦٨٩ - وَالْأَقْمَرُ : الأبيض . والنهيت كالزئير ، إلا أنه دونه ، يقال أَسَدُ نَهَاتٍ ، وَحِمَارُ  
نَهَاتٍ . وَالتَّنْزِيَةُ : التَّحْرِيكُ مِنْ نَزَا: وَثَبَ . وَالْوَفْرَةُ : الشَّعْرُ .

٦٩٠ - وَالْجِيمُ فِي أُمْسَجَتْ<sup>(٢)</sup> : بدل من الباء التي تسكن بالقلب إلى الألف في  
أَمْسَى ، ثم تسقط مع التاء الساكنة ، وهذا دليل على أَنَّ مَا حَذَفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ  
فِي حَكْمِ الْمَلْفُوظِ بِهِ ، أَلَّا تَرَى أَنَّهُ أَبْدَلَ مِنْ لَامٍ أَمْسَيْتَ بَعْدَ أَنْ قَدَّرَهَا مَلْفُوظًا بِهَا ،  
وإِنَّمَا لَمْ يَسْقُطِ الْجِيمُ لِتَحْرِكِهِ وَلَا بِأَسْ لِحُلُولِ الْحَرَكَةِ بِهِ .

(١) إشارة من صاحب الإقليد إلى مفردات وردت فيها استشهد به الزمخشري من رجز على إبدال الجيم من الباء الخفيفة  
في (حجَّتْج ، ونَجْ ، وفَرْتِجْ) من قول الشاعر :

يَا رَبَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِي فَلَا يَزَالُ شَاحِجُ يَأْتِيكَ بِنَجْ  
أَقْمَرُ نَهَاتُ يُنْزِي وَفَرْتِجْ

وأصله : حِجَّتِي وَي ، وَفَرْتِي .

والآيات لبعض أهل اليمن . انظر شرح ابن يعيش ٧٥:٩ الحاشية ١٠- ٥٠ وشرح شواهد الشافية  
٢١٥- ٢١٨ .

(٢) إشارة إلى ما استشهد به الزمخشري على إبدال الباء جيمًا في قول الشاعر :

حتى إذا ما أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا

فقال : أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا وأصله : أُمْسَيْتَ وَأُمْسَى .

والرجز لم أعثر له على قائل وهو في شرح شواهد الشافية ص ٤٨٦ ، وشرح الرصبي على الشافية ٣- ٢٣٠ ، ورس  
بعيش ١٠- ٥٠- ٥١ .

❖ فصل \* وَالسَّيْنُ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ غَيْنٍ أَوْ خَاءٍ أَوْ قَافٍ أَوْ طَاءٍ جَازَ إِبْدَالُهَا  
ضَادًا كَقَوْلِكَ: صَائِغٌ، وَأَصْبَغَ نَعْمَةً، صَخَّرَ، وَمَسَّ صَقْرَ، وَيُصَاقُونَ،  
وَصُفْتُ، وَصَبَقْتُ، وَصَوَيْتُ، وَالصَّمْلَقُ، وَصِرَاطٌ، وَصَاطِعٌ، وَمُصَيِّطٌ،  
وَإِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الدَّالِ سَاكِنَةً أُبْدِلَتْ زَايَا خَالِصَةً كَقَوْلِكَ فِي يَسْدُدُ يَزْدُدُ،  
وَفِي يُسَدِّلُ ثَوْبَهُ يَزْدُلُّ، قَالَ سَبَّوْهُ: وَلَا تَجُوزُ الْمُضَارَعَةُ، يَعْنِي إِشْرَابَ  
صَوْتِ الزَّايِ، وَفِي لُغَةٍ كَلَبٌ تُبَدَّلُ زَايَا مَعَ الْقَافِ خَاصَّةً، يَقُولُونَ مَسَّ رَقَرَ.

قوله : «والسَّيْنُ . . . إلى آخره» .

أُبدلت السين صادا، لأنَّ تلك الأحرف الأربعة من المستعلية، والسين من  
المنخفضة، فلا تشاكل فجيء بالصاد لأنها من المستعلية .

الصائغ : الذي قد انتهت أسنانه من البقر والغنم وكذا بالسين .

وساطع : من سطع الغبار، ارتفع .

ذكر السين من حروف البديل، وجعل لها فصلا، وليست من حروف البديل ولم  
يذكر ما هي بدل منه، وإنما ذكر أن الصاد تبدل منها، وكذا الزاي تبدل منها،  
فالصاد، والزاء هما البديل، لا أنَّ السَّيْنَ تبدل عن شيء، فلا معنى لإيرادها من  
حروف البديل .

قوله : «وإذا وقعت . . .»

السين مهموسة والدال مجهورة وبينهما تنافر فتبدل زايا ليتجانس الصوت ويعذب  
الجرس، لأنَّ الزاي مجهورة أيضا كالدال . وتشاكل السين لما به من الصفير .

والمراد بالإشراب : أن لا يكون صادًا ولا زايًا، وإنما امتنع الإشراب لأنَّ السين  
مهموسة، والزاي مجهورة، فكان بمنزلة الجمع بين الضدين، ولأنه شيء لا يطاوع  
به اللسان .

قوله : «مع القاف خاصة . . .»

**\* فصل \* وَالصَّادُ السَّائِكَةُ إِذَا وَقَعَتْ قَبْلَ الدَّالِ جَارَ إِبْدَالِهَا زَايَا خَالِصَةً فِي لُغَةِ فُصَحَاءَ مِنَ الْعَرَبِ، وَمِنْهُ: لَمْ يُحْرَمَ مِنْ فُرْدَ لَهُ، وَقَوْلُ حَاتِمٍ:**

**\* هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ \***

روى الأصمعي<sup>(١)</sup>: أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنَ الْعَرَبِ اخْتَلَفَا فِي «صَفْرِ» بِالصَّادِ أَمْ بِالسَّيْنِ؟ فَتَحَاكَمَا إِلَى ثَالِثٍ فَقَالَ لَهُمَا: لَا بِالصَّادِ وَلَا بِالسَّيْنِ وَإِنَّمَا هُوَ زَقَرٌ بِالزَّايِ.

قوله: «والصاد السائكة . . . .»

الصاد كالسَّيْنِ فِي أَنَّهُمَا مَهْمُوسَتَانِ فَيَجُوزُ إِبْدَالُهَا زَايَا لَمَّا ذَكَرْنَا فِي السَّيْنِ.

قوله: «مَنْ فُرْدَ لَهُ . . . .»

بِالسُّكُونِ أَيْ فُرْدَ بِالْكَسْرِ، وَالْأَصْلُ فُصِدَ سَكَنَةً تَخْفِيفًا كَعَلِمَ بِالسُّكُونِ فِي عَلِمَ كَانَ الرَّجُلُ إِذَا نَزَلَ عِنْدَهُ ضَيْفٌ يَفْصِدُ بَعِيرًا فَيَتَّخِذُ لَهُ شَيْئًا مِنَ الدَّمِ مِثْلَ أَنْ يَمْلَأَ الْأَمْعَاءَ دَمًا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. يَقُولُ: مَنْ اتَّخَذَ لَهُ هَذَا لَمْ يُحْرَمَ مِنَ الْعَطَاءِ وَهَذَا الْمِثْلُ<sup>(٢)</sup> يَضْرِبُ لِلرَّجُلِ يُعْطَى بَعْضُ حَاجَتِهِ دُونَ بَعْضٍ.

وَأَصْلُهُ أَنَّ أَعْرَابِيَيْنِ دَخَلَا الْحَضَرَ فَتَزَلَا فِي مَوْضِعَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَسَأَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ عَنْ حَالِهِ فَقَالَ: يُفْصَدُ لِي بَعِيرٌ ثُمَّ يُخْلَطُ بِدَمِهِ الدَّقِيقُ فَآكَلَهُ فَقَالَ: (لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُصِدَ لَهُ) بِتَسْكِينِ الصَّادِ، كَذَا الرِّوَايَةُ عَنْ ابْنِ السَّكَيْتِ.

قوله<sup>(٣)</sup>: «هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ . . . . .»

(١) قَالَ ابْنُ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ ١: ٣٧٤: (وَرَوَيْتُ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ قَالَ:

اِخْتَلَفَ رَجُلَانِ فِي الصَّفْرِ فَقَالَ أَحَدُهُمَا: الصَّفْرُ (بِالصَّادِ)، وَقَالَ الْآخَرُ: الشَّفْرُ (بِالسَّيْنِ) فَتَرَايَا مَلُولٌ وَارِدَ عَلَيْهِمَا، فَحَكَا لَهُمَا مَا فِيهِ. فَقَالَ: لَا أَقُولُ كَمَا قُلْتُمَا، إِنَّمَا هُوَ الرَّقْرُقُ أَفَلَا تَرَى إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ، كَيْفَ أَتَادُ فِي هَذِهِ الْحَالِ إِلَى لُغَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ مَعَهَا. وَهَكَذَا تَتَدَاخَلُ اللَّغَاتُ).

(٢) اسطر جمع الأمثال ٢ ١٩٢ والخصائص ١ ١٤٤ والتصرف الملوكي لاس حمي ص ١٠٣ وشرح شاذية ابن المحامد للسيد عبد الله (مقره كار) ص ١٩٧

(٣) جمع الأمثال ٢ ٣٩٤ وشرح شاذية ابن المحامد للروصي ١ ٤٣ ٢ ٢٩٤ ٣ ٢٣٢، وشرح شاذية ابن المحامد لنفسه ص ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤

... وَقَالَ الشَّاعِرُ:

وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى تَرْكُ ذِي الْهَوَى

مَتَيْنِ الْقَوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مُزْدَرَا

وَأَنْ تُضَارِعَ بِهَا الرَّاى، فَإِنْ تَحَرَّكَتْ لَمْ تُبْدَلْ، وَلَكِنَّهُمْ قَدْ يُضَارِعُونَ بِهَا  
الرَّاى فَيَقُولُونَ: صَدْرٌ وَصَدَفٌ وَالْمَصَادِرُ وَالصَّرَاطُ...

كان حاتم أسيرا في بلاد عَنَزَةَ فأمرته أُمُّ المنزل أن يَفْصَدَ ناقة فقام إليها فنحرها  
فلامته فقال: «هَكَذَا فَرَدِي أَنَّهُ»، وَأَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ فِي فَرَدِي، أي هذا فصد  
الكرام، وذاك فصد اللثام.  
قوله<sup>(١)</sup>

٦٩١ - ..... تَرْكُ ذِي الْهَوَى .....

جملة استثنائية برزت في معرض التعليل في قوله: «وَدَعْ ذَا الْهَوَى» يقول:  
اقطع من واصلك وَأَحْبَبْ قَبْلَ أَنْ يَبْغُضَكَ، فَإِنَّ تَرْكَ الْمَحَبِّ حَالٌ كَوْنُهُ شَدِيدُ الْحُبِّ  
مَتَعَلِّقُ الْقَلْبِ، خَيْرٌ.  
وَمُصَدَّرًا<sup>(٢)</sup>: أي رجوعا عنه، وإعراضا من أن يفارقك أولا ويصارمك.

قوله: «وَأَنْ تُضَارِعَ» .....

عطف على إبدالها زايًا، فَإِنْ قُلْتَ: أما في هذا الإِشْرَابِ ما ذكرت قبل من  
الفساد، قلت: بلى ولكن إنما ساع هنا لما فيه من كسر كلفه الإِطْبَاقِ، لأنَّ الصاد  
مطبقة.

قوله: «فَإِنْ تَحَرَّكَتْ لَمْ تُبْدَلْ» .....

لأنها تقوى بالحركة فتمتنع من الانقلاب، ولا يتأتى فيه إلا التقريب بالمضارعة.

(١) ذكره ابن عصفور في المتع ١: ٤١٢ من غير عزو وكذلك ابن يعيش في شرحه ١٠: ٥٢ والبيت من الطويل ونصه:

وَدَعْ ذَا الْهَوَى قَبْلَ الْقَلَى تَرْكُ ذِي الْهَوَى مَتَيْنِ الْقَوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مُزْدَرَا

وموضع الشاهد فيه قوله: (مُزْدَرَى) حَيْثُ أُبْدِلَ الرَّاى مِنَ الصَّادِ وَأَصْلُهُ مُصَدَّرَا.

(٢) انظر اللسان: (صدر).



... قَالَ سَيِّئُونِهِ: وَالْمُضَارَعَةُ أَكْثَرُ وَأَعْرَبُ مِنَ الْإِبْدَالِ وَالْبَيَانُ أَكْثَرُ،  
وَنَحْوُ الصَّادِ فِي الْمُضَارَعَةِ: الْجِيمُ، وَالشَّيْنُ تَقُولُ: هُوَ أَجْدَرُ، وَأَشْدَقُ

---

قوله: «والمضارعة . . . . .»

أي إذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال يجوز فيه المضارعة والإبدال، إلا أن  
المضارعة أوسع مجالا وأكثر استعمالا، لأن المضارعة أقل تغييرا من الإبدال،  
فدفع الحاجة بما هو أقل تغييرا أولى والبيان أكثر، وهو الصاد الخالصة .

قوله: «ونحو الصاد . . . . .»

أي تشرب الجيم والشين صوت الزاي، كما اشربت الصاد إياه لأن الدال تخرج  
مما بين طرف اللسان<sup>(١)</sup> وأصول الثنايا، والزاي من بين الثنايا وطرف اللسان، والجيم  
والسين من وسط اللسان وما يحاذيه من الحنك، فالمقاربة بين الدال والزاي أكثر  
من المقاربة بين الدال وبينهما، فلذا ساغ أن يشربا صوت الزاي ليحسن اللفظ برفع  
بعض الخلاف الواقع يُبْعَدِ المخرج .

---

(١) في ف و ع : «طرفي اللسان» والمثبت من الأصل .

## \* ومن أصناف المشترك: الاعتلال \*

حُرُوفُهُ: الْأَلِفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ، وَثَلَاثَتُهَا تَقَعُ فِي الْأَضْرِبِ الثَّلَاثَةِ كَقَوْلِكَ: مَالٌ، وَنَابٌ، وَسَوَطٌ، وَبَيْضٌ، وَقَالَ، وَبَاعٌ، وَحَاوَلٌ، وَبَايَعٌ، وَلَا، وَلَوْ، وَكَيْ، إِلَّا أَنَّ الْأَلِفَ تَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ زَائِدَةً أَوْ مُنْقَلِبَةً عَنِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ لَا أَصْلًا، وَهِيَ فِي الْحُرُوفِ أَصْلٌ لَيْسَ إِلَّا لِكَوْنِهَا جَوَامِدَ غَيْرِ مُتَصَرِّفٍ فِيهَا.

قوله: «ومن أصناف المشترك: الاعتلال»

الاعتلال: عبارة عن اللين والضعف.

وحروف الاعتلال: الواو والألف والياء. سميت بذلك لما وقع بها من التغيرات المطردة بخلاف غيرها، وقد جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة لذلك، ولم يعدها منها كثير منهم؛ لأنه لم يجر فيها ما جرى في حروف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الأبواب، ولكل من المذهبين وجه.

قوله: «زائدة أو منقلبة . . . .»

أي الواو والياء تقعان أصليين في الفاء والعين واللام في الأسماء والأفعال. والألف إما زائدة ككتاب، أو منقلبة عنهما كَقَالَ وَبَاعٌ؛ وإنما لم تقع الألف في الأسماء والأفعال أصلية لأنها لو وقعت أصلية فلا تخلو من أن تقع مبدلة في محل آخر أو لا، فإن وقعت مبدلة لزم اللبس بين الأصلية والمنقلبة، فيلزم الإخلال بمعرفة الأوزان، وإن لم تقع مبدلة يلزم تحرك الواو والياء في كل موضع كان أصلهما فيه التحرك، والمواضع كثيرة فتلزم كثرة ما هو مستثقل، فثبت أنها ليست بأصلية في الأسماء والأفعال، وإذا وقعت مبدلة لم يلزم شيء مما ذكرناه فكان ذلك هو القياس.

**\* فصل \* وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ غَيْرُ الْمَزِيدَتَيْنِ تَتَفَقَّانِ فِي مَوَاقِعِهِمَا وَتَخْتَلِفَانِ ، فَاتَّفَقُوهُمَا أَنْ وَقَعَتْ كُلُّنَاهُمَا فَأَاءَ كَوَعَدَ وَيَسَرَ وَعَيْنًا كَقَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وَلَا مَاءَ كَفَزَوْ وَرَمَى ، وَعَيْنًا وَلَا مَاءَ مَعًا كَقُوَّةٍ وَحَيَّةٍ ، وَأَنْ تَقَدَّمَتْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَلَى أُخْتَيْهَا فَأَاءَ وَعَيْنًا فِي نَحْوِ: وَيَلِ وَيَوْمِ ، وَاخْتَلَفُوهُمَا أَنَّ الْوَاوُ تَقَدَّمَتْ عَلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ: وَقَيْتُ وَطَوَيْتُ ، وَتَقَدَّمَتْ الْيَاءُ عَلَيْهَا فِي يَوْمٍ ، وَأَمَّا الْوَاوُ فِي الْحَيَوَانِ وَحَيَوَةٍ فَكَوَاوِ جِبَاوَةٍ فِي كَوْنِهَا بَدَلًا عَنِ الْيَاءِ ، وَالْأَضْلُ حَيَّانٌ وَحَيَّةٌ ، وَاخْتِلَافُوهُمَا أَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَأَاءَ وَعَيْنًا مَعًا ، وَأَمَّا مَعًا فِي بَيْنِ اسْمٍ مَكَانٍ وَفِي يَدَيْتُ ، وَلَمْ تَقَعِ الْوَاوُ كَذَلِكَ . . .**

قوله: «وهي في الحروف أصل . . .»

لأن الحرف آخره ساكن للبناء، وهي لا تبدل إلا عن حرف لين متحرك مفتوح ما قبله، وليس بمتحرك في الأصل، فلو قلنا إنها بدل من الحروف لزمننا أن نقول في «ما» و«لا» (لَوْ) و«مَوْ» بترك الإبدال فعلم أنها ليست ببدل في الحروف. أما الأسماء غير المتمكنة، فألفاتها كالألفات الحروف في الأصالة فلا يقال في ألف «متى» إنها منقلبة أو زائدة كذا قاله بعض المحققين<sup>(١)</sup>.

قوله: «وأما الحيوان . . .»

إنما ذكره لثلاث يظن أنه من المواضع التي وافقت فيها الياء الواو في كونهما مقدمة عليها كما في يوم، لأنه شرط كونهما أصليتين، والواو في الحيوان بدل من الياء في الحَيَّان، لأنهم قصدوا أن يصوغوه على فعلان بتحريك العين فامتنع الإدغام، إذ لو قلت حَيَّان لما دُرِّي أن العين متحركة أم ساكنة فأبدلت من الياء الثانية واو ليحس اللفظ بإزالة اجتماع ياءين.

(١) هو اس الحاحب، وانظر قوله في كتابه «الإبصار في شرح المصلح»، ١٠٢: ١١٠.

... وَمَذْهَبُ أَبِي الْحَسَنِ فِي الْوَاوِ أَنَّ تَأْلِيفَهَا مِنَ الْوَاوَاتِ، فَهِيَ عَلَى  
قَوْلِهِ مُوَافَقَةٌ لِلْيَاءِ فِي يَبِيتُ، وَقَدْ ذَهَبَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ أَلْفَهَا عَنْ يَاءٍ فَهِيَ عَلَى  
هَذَا مُوَافَقَتُهَا فِي يَدَيْتُ، وَقَالُوا: لَيْسَ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةٌ فَأَوْهَا وَאוُ وَلَا مَهَا وَאוُ  
إِلَّا الْوَاوُ، وَلِذَلِكَ آثَرُوا فِي الْوَعْيِ أَنَّ يُكْتَبَ بِالْيَاءِ

قوله: «فِي يَبِيتُ...»

هو يفتح الياء الأولى وسكون الثانية اسم مكان.

ويديت عليه: أنعمت عليه.

قوله: «ولم تقع الواو كذلك...»

إنما لم تقع فاء وعينا، لأنها قد تلاقي واو العطف فتجتمع ثلاث واوات، وقيل  
إنما لم تقع فاء وعينا لثلا يلزم في الكلام ما فيه شبه نباح الكلاب، ولأنهم لاجتماع  
الواوين أكره منهم لاجتماع الياءين.

قوله: «ومذهب أبي الحسن... إلى آخره»

حُجَّتُهُ امتناعهم من إمالة هذا الاسم، ولو كان عينه من الياء لأمالوه يؤيده قول  
صاحب الكتاب، والعين إذا جهل أمرها وجب أن تحمل على الواو.

وعند الشيخ أبي علي، عينها ياء لأن لهذا نظائر من وجه. وهو أن تكون الفاء  
او اللام من جنس كَسْبِلَسْ، فأما أن تكون جميع الحروف من جنس فلا نظير له،  
فالحمل على ما له نظير أولى.

أما امتناعهم من الإمالة فمن الجائز أن يكون لاكتناف الواوين الألف، إذ الياء  
تجلب الإمالة كالكسرة، فيجوز أن تمنع الواو منع الضمة في نحو آجر بعد أن وقع  
قبل الألف وبعده.

وأما قول صاحب الكتاب: فذاك، فيما إذا جهل الأمر ولم يقم دليل بوجه، وهنا  
قد قام دليل على أن العين ياء وهو ما ذكرنا أولا.

قوله: «يَيْتُ . . . . .» أي كَتَبْتُ يَاءً.

قوله: «وقالوا ليس في العربية . . . . .»

أي لا يجيء نحو وَعَوْتُ<sup>(١)</sup>، لأنه يشبه وَعَدْتُ، وَغَزَوْتُ فَعَيْنُ الغابر الأول بكسر، وللشاني بضم، فيلزم صوغ نحو «وعوت» إلى ضم العين وكسرها في حالة وهم محال، فرفضوا هذا المثال رفضاً فلم يبق منه شيء لا في اسم ولا فعل لا يؤدي إلى ذلك، نحو: مثال كَرُمَ، ومثال عَلِمَ نحو: وَعَوَّيَوُعُو وَعَيَّيَوُعَى تبعاً لما يؤدي إليه.

قوله: «أن يكتب بالياء . . . . .»

لأن الألف إذا وقعت طرفاً ثالثة تكتب ألفاً إن كانت عن واو. وياء إن كانت عن ياء، فلو كتب بالألف للزم ثبوت ما لا ثبوت له في كلامهم وهو كلمة غير الواو فاؤه ولا مها واو.

(١) الكتاب ٤: ٤٠٠.

## \* القول في الواو والياء فائين \*

الواو تَثْبُتُ صَحِيحَةً وَتَسْقُطُ وَتُقَلِّبُ، فَثَبَاتُهَا عَلَى الصَّحَّةِ فِي نَحْوِ: وَعَدَ وَيَوْلَدَ، وَالْوَعْدُ وَالْوَلَدَةُ. وَسُقُوطُهَا فِيمَا عَيْنُهُ مَكْسُورَةٌ مِنْ مُضَارِعِ فَعِلَ أَوْ دَفَعَلَ لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا، فَالْلَفْظُ فِي يَعِدُ وَيَمِقُ، وَالتَّقْدِيرُ فِي يَضَعُ وَيَسْعُ، لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِمَا الْكُسْرُ. وَالْفَتْحُ لِحَرْفِ الْحَلْقِ، . . .

قوله: «وسقوطها. . .»

سقطت الواو من مضارعات تلك الأبواب الأربعة لتضاعف الثقل بثبوت الواو بين الكسرة يميناً وشمالاً، لأنَّ الياء أَخْتُ الْكُسْرَةِ، أما تعد وأعد ونعد بغير الياء فالسقوط فيها لروم التشاكل، أما قوله في صِفَةٍ جارية<sup>(١)</sup>:

٦٩٢١ - لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بَشْرِيَةً تَدْعُ الصَّوَادِي لَا يَجْدُنَ غَلِيلاً

بحذف الواو مع فوات الكسرة (الشمالية)<sup>(٢)</sup> فعلى ما حكى مِنْ وَجَدَ يَجْدُ بضم الجيم وهو شاذ نادر.

قوله: «والفتح لحرف الحلق. . .»

في حرف الحلق ثقل، وفي الفتحة خفة فتقاوم خفة هذه ثقل ذلك.

(١) ليس البيت في وصف جارية كما صرح به صاحب الإقليد وإنما هو في هجاء الفرزدق من قصيدة لجرير في ديوانه ١٠٧: ١ من الكامل وعدتها عشرون بيتاً ومطلعها:

لَمْ أَرِ مِثْلَكَ يَا أَمَامَ غَلِيلاً أَنَّى يَخَاجِنَا وَأَحْسَنَ قِيلاً

ولعل الجوهري صاحب الصحاح قد تابع النحاة في نسبة البيت للبيد وليس الأمر كذلك، ولقد وقف البغدادي على تحقيق الشاهد في شرح شواهد الشافية حين عزاه لجرير نقلاً عن ابن بري في أماليه والصاغاني في العباب. انظر شرح شواهد الشافية ص ٥٥ وعن نَبْهٍ عَلَى نَسْبَةِ ابْنِ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ: (وجد). والشاهد فيه قوله: (لَا يَجْدُنَ) بضم الجيم على أَنَّ ذَلِكَ لُغَةٌ لِبْنِ عَامِرٍ. وهذا شاذ، لأنه خارج عن القياس والاستعمال وكسر الجيم هو القوي فيها ورواية الشاهد في الديوان على النحو التالي:

لَوْ شِئْتَ قَدْ نَقَعَ الْفَوَادُ بِمَشْرَبٍ يَدْعُ الْخَوَائِمَ لَا يَجْدُنَ غَلِيلاً

(ونقع الفؤاد): زَبْيٍ، والغَلِيلُ: حرارة العطش. والصوادي: الفرق العطشى، أي لو ذاقته الفرق الصوادي من تلك الشربة لتركهم بلا عطش. (٢) هكذا في الأصل وف في ع: «السالية» ولم أستبن معناها.

... وَفِي نَحْوِ: الْعِدَّةِ وَالْمِقَّةِ مِنَ الْمَصَادِرِ، وَالْقَلْبُ فِيمَا مَرُّ مِنَ  
الْإِبْدَالِ ...

قوله : « وَفِي نَحْوِ الْعِدَّةِ ... »

الأصل في هذا النحو من المصادر فَعْلَةٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَسكونِ الْعَيْنِ نحو: وَغَدَةٌ  
حَذَفُوا وَاوَهَا لِحذفهم إِيَّاهَا فِي الْفِعْلِ لِلْمَشَاكِلَةِ، وَلِهَذَا الْحذفُ شَرِيطَتَانِ :  
إِحْدَاهُمَا : الْوَاوُ الْمَكْسُورَةُ .  
وَالثَّانِيَةُ : الْمَصْدَرُ .

وكذا فارق الحذفُ نحو الْوَعْدِ وَالْوُجْهِ لِقَوَاتِ الشَّرِيطَةِ الْأُولَى فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِيَةِ  
فِي الثَّانِيَةِ، لِأَنَّهَا اسْمٌ لِلْمَكَانِ الْمَتَوَجِّهِ إِلَيْهِ فَاشْتَرَاطُ الْأُولَى لِأَجْلِ أَنَّ الْحذفَ  
لِلْمَشَاكِلَةِ، فَلَا بَدَّ أَنْ يَوْجَدَ فِيهِ شَيْءٌ مِمَّا اسْتَقْبَلَ فِي الْفِعْلِ وَاشْتَرَاطُ الثَّانِيَةِ لِأَنَّهُ لَمْ  
يَكُنْ مَصْدَرًا صَارَ كُلُّ مِنْهُمَا أَجْنَبِيًّا عَنِ الْآخَرِ إِذِ اسْمٌ دَلَّاهُ عَلَى الثَّبُوتِ .  
وَالْفِعْلُ دَلَّاهُ عَلَى الْحَدُوثِ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى طَلَبِ التَّشَاكُلِ وَلَيْسَ يَبْعِيدُ أَنْ يَعْزُزَ  
الْحُكْمُ بِأَمْرَيْنِ، أَلَا تَرَاهُمْ عُلِّقُوا الْإِعْلَالُ فِي نَحْوِ قِيَامٍ بِكَوْنِهِ مَصْدَرٌ فَعَلَ عَلَيْهِ الْف .  
وَبَوَاقٍ وَاوَهُ بَيْنَ كَسْرَةٍ قَبْلُهَا وَالْفَ زَائِدَةٌ بَعْدَهَا، فَادَى اسْتِبْعَادُ التَّعْلِيلِ بِالشَّرِيطَتَيْنِ  
فِيمَا نَحْنُ فِيهِ، ثُمَّ الْمَقْصِدُ فِي حَذْفِ الْوَاوِ لَا يَعْدُو أَمْرَيْنِ .

أحدهما : أَنْ يَقْصِدَ إِزَالَةَ الْكَسْرَةِ مِنَ الْوَاوِ لَا حَذْفَ الْوَاوِ لَكِنْ لَمَّا أَوْرَثَتْ الْإِزَالَهَ  
بِدُونِ الْحذفِ أَنْ يَقَالُ «إِبْعِدَةٌ» بِجَلْبِ الْهَمْزَةِ لِلْإِبْتِدَاءِ، وَقَلْبِ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ بَاءً .  
وَنَقَلَ الْكَسْرَةَ إِلَى الْعَيْنِ، حَذَفَتِ الْوَاوُ لَثَلًا يُلْزَمُ تَغْيِيرُ عَلَى تَغْيِيرِ .

والثاني : أَنْ يَقْصِدَ حَذْفَ الْوَاوِ لَكِنْ لَامْتِنَاعِ الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ تَنْقُلُ الْكَسْرَةَ إِلَى  
الْعَيْنِ، إِذِ الْإِيتْيَانُ بِالْقَرِيبَةِ وَهِيَ حَرَكَةُ الْحَرْفِ الْمُجَاوِرِ أُولَى مِنَ الْإِيتْيَانِ بِأَحْسَبِ .  
وَلِأَنَّ فِي نَقْلِ الْكَسْرَةِ تَغْيِيرَيْنِ : الْحذفَ وَالنَّقْلَ، وَفِي مَجِيءِ حَرَكَةٍ أُخْرَى ثَلَاثَ  
تَغْيِيرَاتٍ، حَذْفَ الْوَاوِ، وَحذفَ الْحَرَكَةِ، وَإِحْدَاثَ حَرَكَةٍ أُخْرَى مَعَ أَنَّ الْفِعْلَ أَسْهَلَ  
مِنَ الْحذفِ لَعَدَمِ خُرُوجِ شَيْءٍ مِنَ الْبَيْنِ فَالْمَصِيرُ إِلَى الْأَوَّلِ أُولَى .

... وَالْيَاءُ مِثْلُهَا إِلَّا فِي السَّقُوطِ، تَقُولُ يَنْعَ يَنْعُ، وَيَسَرَ يَسِرَ فَتَشَبَّهَتْهَا  
حَيْثُ أَسْقَطْتَ الْوَاوَ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: يَسُ كَوْمٌ يَمُوقٌ فَأَجْرَاهَا مَجْرَى  
الْوَاوِ وَهُوَ قَلِيلٌ. وقلبها في إيسر.

\* فصل \* وَالَّذِي فَارَقَ بِهِ قَوْلُهُمْ وَجَعَ يَوْجَعُ وَوَجَلَ يَوْجَلُ قَوْلُهُمْ  
يَوْسَعُ يَسَعُ وَوَضَعَ يَضَعُ حَيْثُ ثَبَتَ الْوَاوُ فِي أَحَدِهِمَا وَسَقَطَتْ فِي الْآخَرِ،  
وَكِلَا الْقَبِيلَيْنِ فِيهِ حَرْفُ الْحَلَقِ أَنَّ الْفَتْحَةَ فِي يَوْجَعُ أَصْلِيَّةٌ بِمَنْزِلَتِهَا فِي يَوْجَلُ  
وَهِيَ فِي يَسَعُ عَارِضَةٌ مُجْتَلِبَةٌ لِأَجْلِ حَرْفِ الْحَلَقِ، فَوَزَانُهُمَا وَزَانُ كَسَرْتِي  
الرَّاءَيْنِ فِي التَّجَارِي وَالتَّجَارِبِ.

قوله: «والياء مثلها إلا في السقوط...»

إنما لم تسقط الياء في نحو «يَنْعُ»، لأن الياء أخف من الواو بدليل انقلاب الواو ياء  
وفي نحو سَيْدَ، وقريبة من الألف لأنها من وسط اللسان والواو من الشفة فلا تكون  
بعيدة عنها فصار يَنْعُ بمنزلة يانَعُ فلا يحذف.

قوله: «في نحو إيسر...»

أصله: إيسر، وكذا اتَّعَدَ أصله إَوْتَعَدَ، قلبت الياء والواو تاء فأدغمت التاء في التاء  
لِتَضَامَانِهَا عَنِ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي فِي مَوْتَسِرٍ وَيَاتَسِرُ، وَإِيسَرٍ. وفي ابتعد، ويأتعد،  
يوموتعد، إذ لو بقيتا على حالهما لقليل في مُتَيْسِرٍ مُوتَسِرٍ وفي يَتَيْسِرٍ يَاتَسِرُ، فيظهر  
بينهما وبين إِيْتَسَرَ اختلاف، ولقليل في إَوْتَعَدَ وَيَوْتَعَدَ إِيْتَعَدَ وَيَاتَعَدَ، فتقع المخالفة  
بينهما وبين مُوتَعَدَ.

والوجه الثاني: أن الواو قريبة من التاء، ولذا قلبت الواو تاء من غير سبب في  
نحو (تخمة)<sup>(١)</sup>، وقد وقعت بعدها هنا تاء الافتعال، فصار بمنزلة اجتماع متقاربين،  
فتقلبت إحداهما إلى صاحبتها ليقع الإدغام، والياء تابعة للواو فتتابعها في ذلك.

(١) في الأصل: «وجه» وصوابها التثبت من ع و ف.



**\* فصل \* وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقْلِبُ الْوَاوَ وَالْيَاءَ فِي مُضَارِعِ افْتَعَلَ أَلِفًا فَيَقُولُ: يَا تَعْدُ وَيَا تَسِرُ، وَيَقُولُ فِي يَنِيْسُ وَيَنِيْسُ يَابِسُ وَيَائِسُ، وَفِي مُضَارِعِ وَجَلَّ أَرْبَعَ لَفَاتٍ: يُوْجَلُ، وَيَاجَلُ، وَيِيْجَلُ، وَيِيْجَلُ، وَلَيْسَ الْكَسْرَةُ مِنْ لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ تَعْلَمُ.**

قوله: «فِي التَّجَارِي والتَّجَارِبِ . . . . .»

الأصل فِي تجاري تجاري بضم الراء، إلا أَنَّ الياء لما سكن وجب انكسار ما قبله، فصار فِي اللفظ على مثال مساجد وفي التقدير على تفاعل بالضم، فلم يلتفت إلى الكسرة العارضة فَصَرَفَ. تجاري: اسم رجل، وإن لم يصرف نحو مساجد بعد العلمية وذلك للمحافظة على الأصل. فكذا سقطت الواو فِي يَسْعُ، ويضع نظرا إلى الكسرة التقديرية فِي العين، وعدم مبالاة بالفتحة العارضة.

وتجارب: جمع تجربة، كسرة رائه أصلية ككسرة الجيم فِي مساجد، فأثرت كسوته فِي منع الصرف كما أن فتحة جيم (يُوْجَع وَيُوْجَل)<sup>(١)</sup> أثرت فِي ترك الإسقاط لأصالتها.

قوله: «فيقول يَا تَعْدُ وَيَاتَسِرُ . . . . .»

هذا للجري على الأصل الذي هو ترك قلب الواو والياء تاء لإجرائهما مجرى ياجل ويائس. أما يابس ويائس فلاجرائهما مجرى ياجل.

قوله: «أربع لفات . . . . .»

اجودهن وأكثرهن: يُوْجَلُ، وهي الأصل، وفي التنزيل: ﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ﴾<sup>(٢)</sup> والثانية: يَاجَلُ، وذلك للفرار من اجتماع الياء والواو إلى الألف.

(١) فِي الأصل: «يوجل ويوجل» والثبت مرع وف.

(٢) سورة الحجر آية ٥٣.

**\* فصل \* وَإِذَا بُنِيَ افْتَعَلَ مِنْ أَكَلٍ وَأَمَرَ فَقِيلَ ابْتَكَلَ وَابْتَمَرَ لَمْ تُدْغَمْ الْيَاءُ فِي النَّاءِ كَمَا أَذْغِمْتُ فِي ابْتَسَرَ، لِأَنَّ الْيَاءَ هَهُنَا لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ وَقَوْلُ مَنْ قَالَ ابْتَزَرَ خَطَأً.**

والثالثة : يَبْجَل ، على طريقة سَبَد لاجتماع الياء والواو في يَوْجَل وامتناع الإدغام لفوات شرطه وهو كون المدغم ساكناً .

والرابعة : يَبْجَل بالكسر ، لأنهم لما قصدوا إلى قلب الواو ياء والإدغام غير آت ، كسروا الياء (لتنقلب الواو) " على طريقة مسلوكة وهي طريقة قلب الواو في نحو ميقات ، وليست هذه الكسرة من لغة من يقول يَعْلَم لأن أهل تلك اللغة يكسرون حروف المضارعة من باب عَلِمَ للدلالة على كون الماضي مكسوراً ، إلا الياء ، فلا يقولون يَعْلَم زيد بكسر الياء لثقل الكسرة عليها ، فلا تكون كسرة الياء من يَبْجَل على تلك اللغة .

قوله : « ليست بلازمة . . . »

ألا ترى أن همزة الوصل تَنْضَمُ فتصير الهمزة واواً نحو أوتمر ، وتفتح ما قبل الهمزة الأولى فتصير ألفا نحو كيف أتمرت ؟ فعلم أن الياء ليست بلازمة فيجعل وجودها بمنزلة عدمها وتكون ألفا كأنها همزة ، وإنما تدغم ألفا في الناء إذا كانت الفاء ياءً ، أما إذا كانت همزة فلا ، (ولذا نسب إلى الخطأ قول من قال ابْتَزَرَ<sup>(١)</sup> ، لأن الياء في ابْتَزَرَ بدل من الهمزة في ابْتَزَرَ ، بهمزتين ، فتكون الفاء همزة تقديراً فلا يتأتى الإدغام .

(١) في ف و ع : ولتنقلب والمثبت من الأصل .

(٢) في ف : ولذا نسب قول من قال ابْتَزَرَ إلى الخطأ والمثبت من الأصل وع . قال ابن منظور : ويجوز أن نقول : ابْتَزَرَ بالترز أيضاً فيمن يدغم الهمزة في الناء ، كما نقول ائتمته والأصل ائتمته - اللسان : وازره . وكذلك جوز بعض البغداديين فيها الإدغام خلافاً لمنع الزعشري وجتهم أن البدل لازم لاجتماع الهمزتين ورووا : « فليؤد الذي يُجَن أمانته » قال ابن يعيش : والقياس مع أصحابنا لما ذكرنا . انظر شرح ابن يعيش ١٠ : ٦٤ .



## \* القول في الياء والواو عيين \*

لَا تَخْلُوانِ مِنْ أَنْ تُعَلَّا أَوْ تُحَذَفَا أَوْ تَسْلَمَا، فَالْإِعْلَالُ فِي قَالٍ وَخَافٍ وَبَاعٍ وَهَابٍ وَبَابٍ وَنَابٍ، وَرَجُلٍ لَاعٍ وَمَالٍ وَنَحْوِهَا مِمَّا تَحَرَّكَتَا فِيهِ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا، وَفِيمَا هُوَ مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مِنْ مُضَارِعَاتِهَا وَأَسْمَاءِ فَاعِلِيهَا وَمَفْعُولِيهَا، وَمَا كَانَ مِنْهَا عَلَى مَفْعَلٍ وَمَفْعَلَةٍ وَمَفْعِلٍ وَمَفْعَلَةٍ وَمَفْعَلَةٍ كَمَعَادٍ وَمَقَالَةٍ وَمَسِيرٍ وَمَعِيشَةٍ وَمَشُورَةٍ . . .

قوله: «فالإعلال في قَالٍ . . .»

الأصل في نحو: (قَوْلٌ وَبَيْعٌ) تسكين المعتلّ ليزول اجتماع الأمثال أعا قلبهما ألفا فلروم الأمن من المصير إلى المهروب عنه وهو تحريكهما لأن سكونهما على شرف الزوال لمرون الألسنة على تحريك عين «فَعَلٌ» في الأفعال، واستثناس السامع به، وثَنَفَرِ الخواطر عن السكون إذا لم تأنس به.

قوله: «مَالٌ وَلَاعٌ . . .»

رجل مال: كثير المال أصله: مَوَّلٌ بالكسر، يقال: مَالُ الرَّجُلِ يَمُولُ وَيَمَالُ، وَرَجُلٌ هَاعٌ لَاعٌ: جَبَانٌ جَزُوعٌ وَقَدْ لَاعَ يَلِيعُ.

قوله: «وفيمَا هو من هذه الأفعال . . . إلى قوله: وضربها بعرق فيها . . .»

أما المضارع: فَكَنَحَوْ يَقُولُ وَيَبِيعُ. والأصل: يَقُولُ وَيَبِيعُ، بزنة يَنْصُرُ وَيَضْرِبُ بقلب حركة العين إلى الفاء.

فسكنت كما سكنت في (قَالٍ وَبَاعٍ) وهذا الإعلال للتبعية والقرعية، وطلب المُجَانِسَةِ بَيْنَ الْأَصْلِ وَالْفَرْعِ من باب المناسبة.

وليس لك أَنْ تَقُولَ الضُّمَّةُ عَلَى الْعَيْنِ مُسْتَقْتَلَةً فَوْجِبَ الْإِعْلَالُ لِإِزَالَةِ الثَقُلِ، كما

... وَمَا كَانَ نَحْوُ أَقَامَ وَاسْتَقَامَ وَاخْتَارَ وَانْقَادَ مِنْ ذَوَاتِ الزَّوَائِدِ الَّتِي لَمْ  
يَكُنْ مَا قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِيهَا أَلِفًا أَوْ وَاوًا أَوْ يَاءً، نَحْوُ: قَاوَلٌ، وَتَقَاوَلُوا،  
وَزَايَلٌ، وَتَزَايَلُوا، وَعَوَّدٌ، وَتَعَوَّدَ، وَزَيَّنَ، وَتَزَيَّنَ وَمَا هُوَ مِنْهَا أَعْلَتْ هَذِهِ  
الْأَشْيَاءُ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ فِيهَا عِلَّةُ الْأَعْتِلَالِ اتِّبَاعًا لِمَا قَامَتِ الْعِلَّةُ فِيهِ لِكُونِهَا مِنْهَا  
وَضَرْبِهَا بِعَرَقٍ فِيهَا...

كان الإعلال في الماضي لإزالته، فيكون الإعلال في المضارع بطريق الأصل،  
لأننا نقول: حرف العلة إذا سكن ما قبله فبمنزلة الحرف الصحيح فتذكر هنا مسألة  
الطَّيْبِ.

والكلام في اسم الفاعل من الأسماء المذكورة في المتن سيجيء بعد إن شاء الله  
تعالى.

وأما نحو أَقَامَ وَاسْتَقَامَ، فالإعلال فيه على طريقة الإعلال في نحو «يَقُومُ» لأن ما  
قبل حرف العلة في أَقُومَ وَاسْتَقُومَ ساكن فيتأتى الإعلال بالفرعية على قام لإزالة  
الثقل بتحريك واوهما.

وفي قوله: «وما كان نحو أقام واستقام...»

لطيفة: وهي أنه بقوله: (نحو أقام) حصر هذا النوع فيما سكن ما قبل حرف  
العلة فيه، لأن القاف والياء فيهما ساكنتان تقديرًا حتى استقام قوله بعد: «اتباعًا لما  
قامت العلة فيه»، ولو لم تكن تلك اللطيفة لورد عليه باب افتعل، فالإعلال في نحو  
اختار أصل بنفسه وليس يتبع لشيء، لتحرك حرف العلة مع انفتاح ما قبله في  
اختيار.

وأما نحو قَاوَلٌ، فإنما امتنع الإعلال فيه لأنك لو أعللت التقى القاف فصار بعد  
حذف أحدهما إلى قال فلا يدرى أنه مجرد أو متشعب، فلما امتنع هنا، امتنع في

(١) أي هل هو قاله للملح المحرد أم هو قاله لاسم الفاعل أي المشتق من الفعل

... وَالْحَذْفُ فِي قُلْ وَقُلْنَ وَقُلْتُ وَلَمْ يَقُلْ وَلَمْ يَقُلْنَ وَبِعْ وَبِعْنَ وَبِعْتُ،  
وَلَمْ يَبِعْ وَلَمْ يَبِعْنَ، وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ فِي الْمَزِيدِ فِيهِ، وَفِي سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ  
وَكَيْتُونَةٍ وَقِيلُولَةٍ، وَفِي الْإِقَامَةِ وَالِاسْتِقَامَةِ وَنَحْوِهَا مِمَّا التَّقَى فِيهِ سَاكِنَانِ أَوْ  
طَلَبُ تَخْفِيفٍ...

(تقاول) لأنه منه نشأ، أو تقول، اللام تسكن مع كل ضمير متحرك نحو قاوت. فلو  
أعلت يلزم حذف الألفين معا فيبقى قُلْتُ وهذا مما تأباه الحكمة، لظاهر فساده.

وأما نحو (عَوِذْ): فامتناع الإعلال فيه للوجه الثاني في قَاوَل، والضمير في  
(لَكُونُهَا وَضَرْبُهَا) لِلْأَشْيَاءِ، وَفِي «مِنْهَا وَفِيهَا» لِمَا قَامَتِ الْعِلَّةُ فِيهِ. وَهُوَ الْأَفْعَالُ  
الْمَاضِيَةُ مِنَ الثَّلَاثِيَّاتِ الْمَجْرُودَةِ. ذَكَرَ «مَا» وَأَنَّهُ نَظَرَا إِلَى الْفَلْظِ وَالْمَعْنَى وَنَظِيرُهُ:  
«حَالِصَةٌ»<sup>(١)</sup> وَ«مُحْكَمٌ»<sup>(٢)</sup> فِي التَّنْزِيلِ.

قوله: «وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ...»<sup>(٣)</sup>

يريد نحو أَقِمْ، وَأَقِمْنَ، وَأَبِعْ، وَأَبِعْنَ إِلَى الْآخِرِ.

قوله: وَمِمَّا التَّقَى فِيهِ سَاكِنَانِ...»

التقاء الساكنين في قُلْ وَأَخَوَاتِهِ، وَطَلَبُ التَّخْفِيفِ فِي سَيِّدٍ وَأَشْبَاهِهِ كَانَ الْأَصْلُ  
سَيِّوْدًا، ثُمَّ صَارَ إِلَى سَيِّدٍ بِالتَّشْدِيدِ ثُمَّ حَذَفَ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ لِلتَّخْفِيفِ، كَمَا حَذَفَتْ  
كَذَلِكَ فِي «كَيْتُونَةٍ وَقِيلُولَةٍ» إِذْ الْأَصْلُ كَيْتُونَوَةٌ وَقِيلُولَوَةٌ عَلَى فِعْلُولَةٍ، انْقَلَبَتِ الْوَاوُ  
فِي كَيْتُونَوَةٍ يَاءً فَأَدْغَمَ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ مِنْهُمَا فِي الْآخَرَى<sup>(٤)</sup>، ثُمَّ فَعَلَ بِهِمَا مَا فَعَلَ

(١) سورة الأنعام آية ١٣٩.

(٢) سورة الأنعام آية ١٣٩.

(٣) إشارة إلى قول الزمخشري في المفصل: «والحذف في قُلْ وَقُلْنَ، وَقُلْتُ وَلَمْ يَقُلْ، وَلَمْ يَقُلْنَ، وَبِعْ، وَبِعْنَ، وَبِعْتُ،

وَلَمْ يَبِعْ، وَلَمْ يَبِعْنَ، وَمَا كَانَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ فِي الْمَزِيدِ فِيهِ...»

(٤) تصح بعد الإدغام كَيْتُونَةٌ، ثُمَّ حَذَفَتْ الْيَاءُ تَخْفِيفًا فَصَارَ كَيْتُونَةٌ، وَانْظُرْ شَرْحَ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ لِلرُّضِيِّ ٣:

... أَوْ اضْطَرَّ إِغْلَالٌ ...

بَسِيْدٌ، إِلَّا أَنْ التَّخْفِيفَ هُنَا لَزِمَ، لِمَا فِيهِمَا مِنْ طَوْلِ الْبِنَاءِ الْمُسْتَنْقَلِ وَالْاضْطِرَارِ فِي (إِقَامَةِ) وَنَظِيرَتِهَا كَشَفَ هَذَا الْكَلَامَ.

إِنَّ (إِقَامَةَ) أَصْلُهُ إِقَوَامٌ كِبَارٌ، وَالْمَصْدَرُ يَتَّبِعُ الْفِعْلَ فِي الْإِغْلَالِ وَالتَّضْجِيعِ كَقَامَ قِيَامًا، وَقَاوَمَ قَوَامًا، فَلَزِمَ الْإِغْلَالُ وَسَكَنَتِ الْوَاوُ مَعَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الْقَافِ فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ ثُمَّ قَلِبَتِ الْوَاوُ السَّاكِنَةُ أَلْفًا كَمَا صَنَعُوا هَكَذَا فِي نَحْوِ: «قَالَ». كَانَ قَوْلُ سَكَنُوا الْوَاوُ أَوَّلًا وَقَلِبُوهَا أَلْفًا ثَانِيًا؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ رَوِّمِ الْأَمْنِ مَعَ قُوَّةِ الدَّاعِي إِلَى الْأَوَّلِ، وَلَيْنَ عَرِيكَةُ الثَّانِي لَارْتِيَاظِهِ بِالْأَوَّلِ. وَزَادُوا تَاءً عَوَضًا مِمَّا حُذِفَ. فَوُزِنَ إِقَامَةٌ: إِفْعَلَةٌ لِأَنَّهَا إِقَوْمَةٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّاءَ عَوَضُ أَطْرَاذِهَا فِي هَذَا النَّحْوِ أَطْرَادُ الْأَلْفِ فِي نَحْوِ إِكْرَامٍ، فَلَوْ كَانَتْ كَوَاوُ جُلُوسٍ لِمَا أَطْرَدَتْ كَمَا لَمْ تَطْرُدِ الْوَاوُ فِي مَصَادِرِ الثَّلَاثِيَّاتِ الْمَجْرَدَةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقَامِ الصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup> قُلْتَ: حَذَفَ التَّاءَ لَطَوُلِ الْكَلَامِ بِلِحَاقِ الْمَضَافِ إِلَيْهِ، وَلَجْعَلِهِمْ إِيَّاهُ كَالْعَوَضِ مِنْهَا، وَقَدْ نَبَّهْنَاكَ عَلَيْهِ فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ:

م ٤٢٩ - ..... وَأَخْلَفُوكَ عَذَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا<sup>(٢)</sup>

أَيُّ عِدَّةِ الْأَمْرِ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَنَّ التَّاءَ تَزُولُ بِزَوَالِ الْإِغْلَالِ كَأَجُودَ إِجْوَادًا، فَعَلِمَ أَنَّ الْإِغْلَالَ هُوَ الَّذِي اضْطَرَّنَا إِلَى الْحَذْفِ.

وقوله: «أَوْ اضْطَرَّ» . . . . .

نَفَتْ الطَّاءَ وَيَخْرُجُ بِمَا ذَكَرْنَا عَلَى «الِاسْتِقَامَةِ».

(١) سورة الأنبياء آية ٧٣ وسورة البقرة آية ٣٧

(٢) صدره: إِنَّ الْخَلِيطَ أَحْلَوْا الْبَيْتَ فَانْحَرَفُوا

وقد مرَّ تخفيفه وبيان الشاهد منه أعلاه - اطرد ص ١٣٠٤ .

والشاهد منه قوله «عذا» حذف منه التاء وهو مصدر، لطول الكلام بالإضافة

... وَالسَّلَامَةُ فِيمَا وَرَاءَ ذَلِكَ مِمَّا فُقِدَتْ فِيهِ أَسْبَابُ الْإِغْلَالِ وَالْحَذْفِ  
وُجِدَتْ خَلَا أَنَّهُ اعْتَرَضَ مَا يَصُدُّ عَنْ حُكْمِهَا كَالَّذِي اعْتَرَضَ فِي صَوْرَى  
حَيْدَى، وَالْجَوْلَانِ، وَالْحَيْكَانِ، وَالْقُوبَاءِ، وَالْخِيَلَاءِ.

وجه الإغلال في (الاستقامة): فإن قلت لم عُيِّنَ التاء في إقامة واستقامة  
بمعوض؟ قلت: لقرب مخرجها من مخرج الواو.

ألا ترى أن الواو تعوض بالتاء في مواضع جمّة في «تألله» و«تراث» وغيرهما.  
إن قلت: فلم لم تقع التاء<sup>(١)</sup> في موقع الواو الذاهبة من «إقوام واستقوام؟» قلت طلبا  
لفصل بين البديل والعوض، إذا البديل هو القائم مقام الشيء، فكان من حقّه أن  
يتم موقع المبدل منه، والعوض لجبر ما ظهر في الكلمة من الوهن والنقصان، فأينما  
يتم العوض فقد حصل الجبر فيسوغ.

إن قلت: فما السرّ في اختصاص هذه التاء بالعجز؟

بت: لأنها تاء تأنيث، ومن شأنها أن تقع في أعجاز الكلام.

قوله: «فُقِدَتْ . . . . .»

الذي فقد فيه أسباب الإغلال هو ما ليس من نحو (قَالَ) وأخواته المذكورة، ولا من  
لك الأشياء المعلّة بطريق التَّبَعِيَّةِ، والذي فقد فيه سبب الحذف: ما صِيَنَ من  
تخلف الساكنين وأخوته.

قوله: «في صَوْرَى . . . . .»

صَادُّ<sup>(٢)</sup> من إمضاء الحكم في الأربع الأول: الاحتراز من نقض غرضهم فغرضهم  
إلغالي الحركات: هو التنبيه على الحركة والاضطراب في هاتيك. فَصَوْرَى: من  
صَوْرٍ. يُقَالُ رَجُلٌ أَصَوْرٌ، ماثِل مشتاق<sup>(٣)</sup>.

(١) في الأصل: «الواو» وصوابه المثبت من ع وف. (٢) الصَادُّ: المَانِعُ من .

(٣) الصَوْرُ، بالتحريك: الميل. ورجل أَصَوْرٌ بَيْنَ الصَّوْرِ أي ماثِل مشتاق.

لسان العرب: «صور». وفي «المُصَيِّف»: صَوْرَى: اسم ماء عن الجرهمي. النصف شرح تصريف المازني ٣



\* فصل \* وَأَبَيَّنَةُ الْفِعْلُ فِي الْوَاوِ عَلَى فَعَلَ يَفْعُلُ نَحْوُ: قَالَ يَقُولُ وَفَعَلَ يَفْعُلُ نَحْوُ: خَافَ يَخَافُ، وَفَعَلَ يَفْعُلُ نَحْوُ: طَالَ يَطُولُ وَجَادَ يَجُودُ إِذَا صَارَ طَوِيلًا وَجَوَادًا، وَفِي الْبَاءِ عَلَى فَعَلَ يَفْعُلُ نَحْوُ: بَاعَ يَبِيعُ وَفَعَلَ يَفْعُلُ نَحْوُ: هَابَ يَهَابُ. وَلَمْ يَجِءْ فِي الْوَاوِ يَفْعُلُ بِالْكَسْرِ وَلَا فِي الْبَاءِ يَفْعُلُ بِالضَّمِّ، وَزَعَمَ الْخَلِيلُ فِي طَاحَ يَطِيحُ وَتَاهَ يَتَبَّهُ أَنَّهُمَا فَعِلَ يَفْعُلُ، كَحَسِبَ يَحْسِبُ، وَهُمَا مِنَ الْوَاوِ لِقَوْلِهِمْ طَوَّحْتُ وَتَوَّهْتُ، وَهُوَ أَطْوَحُ مِنْهُ وَأَتَوَّهُ، وَمَنْ قَالَ طَيَّحْتُ وَتَيَّهْتُ فَهُمَا عَلَى بَاعَ يَبِيعُ.

وَالْحَيْدَى: الْكَثِيرُ الْحَيْدِ عَنِ الشَّيْءِ، يُقَالُ تَوَّرَّ حَيْدَى لِلَّذِي يَدُورُ لِنَشَاطِهِ مِنْ هُنَا وَهُنَا<sup>(١)</sup>.

وَالْحَيَّكَانُ: مَصْدَرُ حَاكَ فِي مَشِيَّتِهِ إِذَا فَحَّجَ بَيْنَ رُكْبَتَيْهِ وَحَرَّكَ<sup>(٢)</sup> مِنْكَبَيْهِ. وَالصَّادُ فِي الْقَوْبَاءِ وَالْخِيَلَاءِ: هُوَ وَقُوعُ الْإِلْتِبَاسِ بَيْنَ (فُعْلَاءَ) بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي وَ (فَعْلَاءَ) بِفَتْحِهَا فَافْتَهَمَ. قَوْلُهُ: «وَلَمْ يَجِءْ فِي الْوَاوِ . . . . .»

وَأَمَّا لَمْ يَجِئَا لِثَلَا يُلْزَمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ، وَبَيْنَ الْكَسْرِ وَالضَّمَّةِ لَازِمًا، لِأَنَّ الْوَاوَ بِمَنْزِلَةِ الضَّمَّةِ، وَالْبَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْكَسْرِ، وَرَبَّةُ الْحَرَكَةِ بَعْدَ رَبَّةِ الْحَرْفِ، فَلَوْ قُلْتُ: تَقُولُ مِثْلًا بِالْكَسْرِ أَوْ تَبِيعُ بِالضَّمِّ يُلْزَمُ مَا ذَكَرْنَا، وَكَوْنُ الْجَمْعِ فِي نَحْوِ (نَضْرَبُ) عَارِضًا كَفَى مُؤَوْنَةَ الْإِسْتِغَالِ بِالْجَوَابِ، هَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْأَصْلِ، فَلَوْ نَظَرْنَا إِلَى الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ وَهِيَ حَالَةُ انْقِلَابِ الْوَاوِ فِي الْأَوَّلِ بَاءً، وَالْبَاءُ فِي الثَّانِي وََاوًا فَالْقِيَاسُ يَمْنَعُ الثَّانِي لِمَا فِيهِ مِنْ نَقْلِ الْأَخْفِ وَهُوَ الْبَاءُ إِلَى الْأَثْقَلِ وَهُوَ الْوَاوُ، وَلَا يَمْنَعُ الْأَوَّلُ لِانْعِكَاسِ الثَّقَلِ فَلَعَلَّهُ وَجْهَ الْخَلِيلِ<sup>(٣)</sup> فِيمَا زَعَمَ فِي الْفَعْلَيْنِ.

(١) اللسان وحيداً

(٢) في الأصل «وضح» وصورته المثلث مع و ف

(٣) سيويه ٤ ٣٤٤

**\* فصل \* وَقَدْ حَوَّلُوا عِنْدَ اتِّصَالِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فَعَلَ مِنَ الْوَاوِ إِلَى فَعَّلَ، وَمِنَ الْيَاءِ إِلَى فَعِلَ، ثُمَّ نُقِلَتِ الضَّمَّةُ أَوْ الْكَسْرَةُ إِلَى الْفَاءِ فَقِيلَ: قُلْتُ وَوَقُلْتُ وَبَعْتُ وَبَعِنَ وَلَمْ يُحَوَّلُوا فِي غَيْرِ الضَّمِيرِ إِلَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِ نَاسٍ مِنَ الْعَرَبِ كَيْدَ يَفْعُلَ ذَلِكَ، وَمَا زِيلَ يَفْعُلَ ذَلِكَ.**

قوله : «وقد حولوا . . . .»

إذا اتصل بالماضي من الأجوف أحد الضمائر المتحركة تحذف ألفه لالتقاء الساكنين الألف ولام الفعل، فتنتقل حركة العين إن كانت كسرة أو ضمة إلى الفاء كَخَفْتُ فِي خَوْفٍ، وَطُلْتُ فِي طَوْلْتُ لِلتَّبِيهِ عَلَى الْأَصْلِ، فَإِنْ كَانَتْ فَتْحَةً فَأَثَرُ النِّقْلِ لَا يَظْهَرُ لِأَنَّ الْفَاءَ كَانَتْ مَفْتُوحَةً فَيَسْلُكُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقِ التَّحْوِيلِ لِيُظْهَرَ أَثَرُ النِّقْلِ وَتَخْصِيصُ الْوَاوِيِّ فِي التَّحْوِيلِ بِالضَّمِّ، وَالْيَائِي بِالْكَسْرِ لَكُونَ الْجِنْسِ إِلَى الْجِنْسِ أَمِيلَ. (فَإِنْ قُلْتُ<sup>(١)</sup>) فَلِمَ لَمْ يَقُولُوا: قُلْتُ، وَبَعْتُ بِفَتْحِ الْفَاءِ لثَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى النِّقْلِ مِنْ بَابٍ إِلَى بَابٍ، إِذْ فِيهِ ارْتِكَابٌ خِلَافِ الْأَصْلِ؟ قُلْتُ: فَاءُ الْفَعْلِ لَمَّا جَاوَرَ الْعَيْنَ الْمُعْلَةَ أَحْبَبُوا أَنْ يُعْلَوْهَا لِلْمَجَاوِرَةِ كَمَا أَعْلَوْا الْعَيْنَ فِي «يَغْزُو» فَضَمُّوا وَفِي «يَرْمِي» فَكَسَرُوا حَيْثُ جَاوَرَتِ اللَّامُ الْمَعْتَلَةَ، وَلَمْ يَجِءْ فِيهِمَا الْأَمْرَانِ نَحْوَ يَفْسُقُ وَيَفْسُقُ. كَذَا قَالَ الشَّيْخُ أَبُو عَلِيٍّ. هَذَا فِي الثَّلَاثِيَّاتِ الْمَجْرُودَةِ وَمَا عَدَاهَا فَفَتْحَةٌ مَا قَبْلَ الْمَحْذُوفِ لِأَزْمَةٍ فِيهِ كَأَقَمَنَ وَاسْتَقَمَنَ.

قوله : «كيد يفعل ذاك . . . .»

كقوله<sup>(٢)</sup>:

٦٩٣ - وَكَيْدَ ضِبَاعٍ الْقُفِّ يَأْكُلْنَ جُثِّي

نقل حركة العين إلى الفاء، وهذا مما جاء على الشذوذ والتدرة.

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل وف والمثبت من ع .

(٢) نسب لابي خراش ولم أجده ضمن شعره، كما نسب له صاحب اللسان : «كيد» والبيت من الطويل وقامه :

وكيد خراش يوم ذلك يتهم

## \* فصل \* وَتَقُولُ فِيمَا لَمْ يَسْمَعْ فَاعِلُهُ قِيلَ وَبِيعَ بِالْكَسْرِ وَقِيلَ وَبِيعَ بِالإِشْمَامِ . . .

ومثله : ( ما زِيلَ يفعلُ كذا ) ، في زِلْتُ تَزَالُ ، وحسُنَ ذلك أنهما لازمان ، فلا يلزم  
الالتباس في فعل واحد أنه لفاعل أو مفعول .

وبقولنا في فعل واحد أزحنا ما يخطر ببالك أنك لو قلت زِيلْتُ يلزم الالتباس ، لأن  
زال يزِيل متعَدٌّ وزال يزال لازم ، فزِيل منه للفاعل ، ومن الأول للمفعول ، ولا شك  
أن هذا الالتباس أهون فيهن الخطب ، فلا يفرق بين يزِيل وكَيْدٌ في اكتساء  
الحسن .

قوله : « وتقول . . . . . إلى آخره » .

فيما قبل المَعْتَلَّ من ماضي الأجوف ، إذا بُني للمفعول : الكسر والضم والإشمام ،  
وهو الإشارة إلى الضم .

والعلة : أنَّ المعتل في (الأصل) مكسور وما قبله مضموم يسكن المعتل لاستقلال  
الحركة عليه ، وتنقل إلى ما قبله الكسرة ، ويقلب المعتل ياء إن كان واوا على طريقة  
القلب في ميقات ، أو تنقل هي إليه ، وَيَشْمُ شَيْئًا من الضمة للدلالة على أصالة  
الضمة ، أو تنقل ليصرح بعلم البناء للمفعول ، ويقلب المعتل في هذا الوجه واوا إن  
كان ياء على وتيرة القلب في نحو موقن .

والشاهد فيه قوله : « كيد » حيث نقل الكسرة إلى الكاف في (فعل) كما نقلوا في فعلت ، وقد وجدت البت في

نهاية قصيدة لأبي خراش قد أضافه السُّكْرِي قاتلاً : قال أبو سعيد : سمعت من يَشْدُ

وكَيْدَتْ ضِيَاغَ الْفَقِّ بِأَكْلِنِ خُنْثِي وكَيْدَ خِرَاشٍ يَوْمَ ذَلِكَ يَنْتَمِ

انظر شرح أشعر الهدلين ٣ : ١٢٢

(١) في نسخة الأصل : « الأصول » وهو سهو وصوابه المثبت مع ع و ف

... وَقُولَ وَبُوعٍ بِالْوَاوِ، وَكَذَلِكَ اخْتِيرَ وَانْقِيدَ لَهُ تَكْسِيرُ وَتُشِمُّ وَتَقُولُ  
اخْتَوَرُ وَانْقَوَدَ لَهُ، وَفِي فَعَلْتُ مِنْ ذَلِكَ عُدْتُ يَا مَرِيضُ، وَاخْتَرْتُ يَا رَجُلُ  
بِالْكَسْرِ، وَالضَّمُّ الْخَالِصِينَ وَالْإِشْمَامِ، وَلَيْسَ فِيمَا قَبْلَ يَاءِ أَقِيمَ وَاسْتَقِيمَ إِلَّا  
الْكَسْرُ الصَّرِيحُ.

\* فصل \* وَقَالُوا عَوْرَ وَصِيدَ، وَأَزْدَوْجُوا وَاجْتَوَرُوا فَصَحَّحُوا الْعَيْنَ  
لأنَّهَا فِي مَعْنَى مَا يَجِبُ فِيهِ تَصْحِيحُهَا وَهُوَ أَفْعَالٌ وَتَفَاعُلُوا...

قال<sup>(١)</sup>

٦٩٤ - لَيْتَ وَمَا تَنْفَعُ لَيْتَ لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَأَشْتَرَيْتَ  
والأصالة للوجه الأول، لأن إسكان العين إنما يكون بنقل حركتها، وبإشمام الضمة  
وإخلاصها لا يتحقق النقل للكسرة الخالصة، وإنما لم يَجِءْ قبل ياء «أقيم  
واستقيم» غير الكسر الصريح، لأنَّ الإشمام والضَّمُّ الخالص كانا لانضمام ما قبل  
المعتل، وما قبله فيهما ساكن في أَقْوَمَ وَاسْتَقْوَمَ بزنة أَكْرَمَ وَاسْتُخْرِجَ بضم الهمزة  
والتاء.

قوله: «وقالوا عَوْرَ...»

«عَوْرَ وَصِيدَ» من العيوب، والموضوع لها باب (أفعال) لأن العيب أمر عظيم فلما  
زاد المعنى ناسب أن يزداد في اللفظ. وفي باب (أفعال) امتنع الاعلال باكتناف  
الساكنين المعتل كما في اعوَّارَ فيمتنع في عَوْرَ لأنَّ أصله اعوَّارَ والأصل هو المنظور  
إليه.

وأما ازدوجوا فترك الإعلال فيه لكونه في معنى تزاجوا، لأنَّ كلا من الفعلين

لاثنين فصاعداً.

(١) نسب إلى رؤية بن المعجاج - انظر ملحقات ديوانه ص ١٧١ وروايته هناك كما يلى :  
لَيْتَ وَهَلْ تَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتَ لَيْتَ شَبَابًا بَعِ فَأَشْتَرَيْتَ  
وعليه فلا شاهد فيه وأما عل رواية مغني اللبيب والإقليد، فالشاهد فيه قوله: «بوع».

... وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يَلْمَحِ الْأَصْلَ فَقَالَ: عَارَ يَعَارُ وَقَالَ:  
\* أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا \*

ويقولون اختار بالإعلال دون اختير لزوال الداعي إلى التصحيح وهو كـ . بمعنى  
تفاعل . والشبه بين التصحيحين : أَنَّ عَوَرَ فرع على اغَوَرَ كازدوجُوا على تزاوجُوا ،  
بدليل أَنَّ افعل في كونه لاثنين (لا يطردها اطراد تفاعل ، ولأن افعل من فعل وتفاعل  
من فاعل وتفاعل<sup>(١)</sup> لاثنين<sup>(٢)</sup> دون فعل .

قوله : «ومنه من لم يلمح الأصل»<sup>(٣)</sup> .

يعني منهم من لم ينظر إلى أَنَّ الأصل والقياس افعال بل جعله من باب خاف فاعله  
كإعلاله .

قوله<sup>(٤)</sup> :

..... ٥٦٩ ..... أَعَارَتْ

أوله : وَسَائِلَةٌ بَظْهَرِ الْغَيْبِ عَنِّي

ولقوله (أعارت) وَجِيهٌ عندي : وهو أن أسند الفعل إلى العين بخلاف قولهم : (عور)  
الرجل ، فالفعل مسند إلى الرجل لا إلى جزء منه ولا شك أن العيب المضاف إلى  
الكل أعلى رتبة من العيب المضاف إلى الجزء ، فلما انتقصت رتبة العيب في البيت  
ساغ أن لا يلتفت إليه حتى كأن (عار) ليس من أفعال العيوب .

(١) في ف : « فاعل » والمثبت من ع .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف .

(٣) في الأصل وع : «ومنه من يلمح الأصل » وصوابه المثلث من ف .

(٤) هو عمرو بن أحر من الشعراء المخضرمين قال ابن السكيت الطبري في الاختصاص ٣ ٣٤٥ بعد أن لورده للشاهد  
على النحو التالي :

نَسَقْتُ بِأَبِي أَحْمَرَ مِنْ رَأَى أَهْلَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعْلَمَا

... وَمَا لِحِقَّتْهُ الزِّيَادَةُ مِنْ نَحْوِ عَوَرَ فِي حُكْمِهِ تَقُولُ: أَعَوَرَ اللَّهُ عَيْنَهُ  
وَأَصِيدَ بَعِيرَهُ، وَلَوْ بَنَيْتَ مِنْهُ اسْتَفْعَلْتَ لَقُلْتَ اسْتَعَوَرْتَ.  
(لَيْسَ) مُسَكَّنَةٌ مِنْ لَيْسَ كَ (صِيدَ) كَمَا قَالُوا عَلِمَ فِي عِلِمَ، وَلَكِنَّهُمْ  
الْزَمُوا الْإِسْكَانَ لِأَنَّهَا لَمْ تَصَرَّفْ تَصَرَّفَ أَخَوَانَهَا لَمْ تُجْعَلْ عَلَى لَفْظِ صِيدَ  
وَلَا هَابَ وَلَكِنْ عَلَى لَفْظِ مَا لَيْسَ مِنَ الْفَعْلِ نَحْوُ: لَيْتَ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَنْقُلُوا  
حَرَكَهَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ فِي لَسْتُ: وَقَالُوا فِي التَّعَجُّبِ مَا أَقُولَهُ! وَمَا  
أَبِيعَهُ! ...

قوله: «أَعَوَرَ اللَّهُ .....

العين في الأصل صحيحة فكذا في الفرع.

قوله: «كما قالوا ... في علم .....

هذا التخفيف قياس، وقد مرَّ في تخفيف (ليس) (١).

قوله: «في التعجب .....

إنما لم يعمل نحو: (ما أقوله!)، وما أبِيعه!)، وإنَّ كانا فعلين، لأنَّ هذا النحو أشبه  
الاسم من حيث إنه لزم بناءً واحدا فلم يجيء له مضارع واسم فاعل وغيرهما، كما  
أنَّ شأن الاسم كذلك، ولما ذكرنا من الشبه صَغُرَ هذا النحو (وإنَّ كان التصغير من  
خصائص الاسم، ونحو أسود وأبيض من الأسماء مُصَحَّح، فكذا هذا النحو) (٢) من

البيت لمعروبن أحر وهو من الشعر الذي يدل على قائله ويغني عن ذكره. ووقع في شعر ابن أحر: (وَرُبْتُ سَائِلُ  
عَنِّي خَفِيٍّ) وهو الصحيح، لأنه ليس قبل هذا البيت مذكور يعود إليه الضمير من قوله (تسائل) أ. هـ. والبيت من  
الوافر والشاهد فيه قوله: (أعارت) قال البغدادي في شرح شواهد الشافية ٣٥٣: (على أنه قد يُعْلَبُ باب فِعْلٍ  
من الميوب). فإنَّ (عارت) أصله: عَوَرْتُ بكسر الواو، فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وهو قليل.  
والكثير عَوَرَ يَعَوِّرُ. لأنه في معنى أَغْوَرَ يَعَوِّرُ ونحوهما؛ لأنها قد صَحَّتْ فيها هو بمعناها، فجعلت صِحَّةَ العين في  
فِعْلٍ أَمَارَةً لَأنَّه في معنى أَفْعَلُ.

(١) انظر ص ١٥٧٨-١٥٧٩.

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف.

... وَقَدْ شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ نَحْوُ أَجَوَدَتْ وَاسْتَرْوَحَ وَاسْتَحْوَذَ،  
وَاسْتَجَوَذَ، وَاسْتَصَوَّبَ، وَأَطْيَبَتْ، وَأَغْيَلَتْ، وَأَخْيَلَتْ، وَأَغْيَمَتْ،  
وَاسْتَفِيلَ.

الأفعال وكذا الحكم في الصيغة الأخرى للتعجب تقول: أقول به! وأبئع به! (١) لانه  
لما ارتضع القسمان ضرعا واحدا وهو التعجب أجري هذا مجرى ذلك في ترك  
الإعلال، كما أن عين (يَذَرُ) فتح بدون حرف الحلق لكونه في معنى (يَدَعُ)، بل  
هذا أولى لأنهما حرما التصرف، فلم يقل أفعلا إلى أفعِلن، كما لم يجيء المضارع  
وغيره لـ «ما أفعله!».

قوله: «نحو أَجَوَدَتْ . . . . .»

قد جاء الأصل في أَفْعَلَ وَاسْتَفْعَلَ، لأنَّ ما قبل حرف العلة ساكن، ألا ترى أنه  
لم يجيء الأصل في فعل نحو: (قَوْل) لتحرك ما قبل المعتل وكذا لم يجيء الأصل  
في افتعل لتحرك ما قبل المعتل، أما نحو: ازدوجوا بالتصحيح فلما ذكرنا.

﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾: غَلَبَ.

وَأَغْيَلَتْ: صارت ذات غَيْلٍ، وهو لين الحامل.

وَأَخْيَلَتْ السماء: من الخال وهو السحاب (٣).

وَأَغْيَمَتْ السماء تَغْيِمَتْ.

واستفيل: صار كالفيل (٤).

(١) في ع وف: «واسمع به» والمثبت من الأصل

(٢) في جميع السخ: «استحوذ عليه الشيطان» وصوابه المثبت وهي آية ١٩ من سورة المعادلة

(٣) انظر اللسان (جبل).

(٤) انظر اللسان (فيل).

\* فصل \* وَإِعْلَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ أَنْ تُقْلَبَ عَيْنُهُ  
هَمْزَةً كَقَوْلِكَ: قَائِلٌ، وَبَائِعٌ، وَرُبَّمَا حُذِفَتْ كَقَوْلِهِمْ: شَاكٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ  
يَقْلِبُ فَيَقُولُ: شَاكِيٌّ...

قوله: «وإِعْلَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ...»

اسم الفاعل لما جرى على الفعل وحُطِّيَ بعمله ريم فيه الإِعْلَالُ (لإِعْلَالِ فعله  
للمشاكلة)<sup>(١)</sup>. فقلبت الواو والياء من قَائِلٍ وبَائِعٍ أَلِفًا، ثُمَّ انقلبت الألفُ هَمْزَةً كما  
في كَسَاءٍ ورداء. ووجه الشبه أن حرف العلة في «قَائِلٍ» و «بَائِعٍ» لما قرب من  
الطرف صار كأنه في الطرف.

وَأَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ صِيَمٌ فِي صَوْمٍ تَشْبِيهَا لَهُ بِعَصِيٍّ فِي عُصْوٍ لِلْقَرَبِ مِنَ الطَّرَفِ  
وَاِمْتِنَاعِهِمْ مِنْ صِيَامٍ فِي صَوَامٍ لَزَوَالِ الْمَشَابَهَةِ بِالْبَعْدِ عَنِ الطَّرَفِ.  
وقوله:

فَمَا أَرَقَّ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامُهَا<sup>(٢)</sup> ..... ٦٩٦-

نَحْلُهُ نَزَرُ فَدَعِ ذِكْرُهُ.

بِإِنْ قُلْتُ: فَلَمْ تَرْكُوا إِعْلَالَ نَحْوِ: شَقَاوَةٍ وَنَهَايَةٍ، وَعُدُّوا التَّاءَ مَانِعَةً عَنْ مَشَابَهَةِ كَسَاءٍ  
وَرَدَاءٍ، وَلَمْ يَعُدُّوا الْحَرْفَ الْوَاحِدَ هُنَا مَانِعًا؟

قُلْتُ: الإِعْلَالُ هُنَا لِلْمَشَاكَلَةِ، وَهِيَ أَمْرٌ لَا زَمَ لَا يَسُوغُ نَبْذَهُ، فَلَمَّا قَرَّبَ حَرْفَ الْعِلَّةِ  
مِنَ الطَّرَفِ جَعَلَ كَأَنَّهُ فِي الطَّرَفِ لَثَلًا يُلْغِي هَذَا الْأَمْرَ اللَّازِمَ، وَلَيْسَ الإِعْلَالُ فِيمَا

(١) في ف: ولعللة المشاكلة، والمثبت من الأصل وع.

(٢) صدره كما جاء في شرح الشافعية للرضي ٣: ١٤٣ وشرح شواهدنا للبغدادى ٣٨١ ولسان العرب: (نوم):

أَلَّا طَرَقْنَا مَيَّةً أَبْنَةً مُنْدِرٍ ... وهو من الطويل.

وقد نسب لذي الرمة - انظر ديوانه ص ١٠٠٣ وروايته هناك:

أَلَا خَيْلَتَ مَيِّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي فَمَا نَفَرَ التَّهْوِيمُ إِلَّا سَلَامُهَا

وعليه فلا شاهد فيه وعلى رواية الإقليد الشاهد في قوله (نَيَامُهَا) على أن النِّيامَ أشد من صِيَمٍ لَأَنَّ أَلْفَ فُعَالٍ لَمَّا  
حُجِزَتْ بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ قَوِيَتْ الْعَيْنُ فَلَمْ يَمُزْ قَلْبُهَا، وَخَيَّلَتْ: رَبِّي خَيَالَهَا فِي النَّامِ. وَالتَّهْوِيمُ: شَيْءٌ دُونَ  
النَّوْمِ، يَقُولُ لَقَدْ أَرَقَّ طَيْفَ مَيَّةِ النَّوَامِ إِذْ خَطَرُ لَهْمٍ فِي النَّوْمِ.



... وَفِي جَائِي قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مَقْلُوبٌ كَالشَّكِيِّ، وَالْهَمْزَةُ لَامُ  
الْفِعْلِ، وَهُوَ قَوْلُ الْخَلِيلِ، وَالثَّانِي أَنَّ الْأَصْلَ جَائِيٌّ فَقُلِبَتِ الثَّانِيَةُ يَاءٌ،  
وَالْبَاقِيَةُ هِيَ نَحْوُ هَمْزَةٍ قَائِمَةٍ...

أوردت لمشاكله الفعل، كيف وما يُعَلُّ من هذا النحو من الأسماء أسماء الأجناس  
في الغالب كالرجل ونحوه، فهذا هو الفرق الواضح فإن قلت للإعلان وجهان آخران  
أيضا الحذف والإسكان مع نقل الحركة فلم لم يعل اسم الفاعل بأحدهما؟ قلت:  
لأن في الحذف إزالة صيغة اسم الفاعل، وفي الإسكان والنقل مصير قائل إلى  
قائِل بواو ساكنة قبلها همزة مكسورة، وفساده بيِّن لا يخفى، وهنا إعلان ليسا  
بمطرددين كالأول:

أحدهما: أن تحذف العين نحو (شاك) في شائك من شاك الرجل يشاك ظهرت  
شوكته، أي حدته، الكاف حرف إعراب والوزن فال.

والثاني: نحو شاكِي في شائك، وقوله: «حذفت» الضمير فيه للعين، والمراد:  
أن الواو في شاوك قلبت ألفا ثم حذفت الألف قبل أن انقلبَت همزة، لأن حذف  
الساكن أولى من حذف المتحرك.

قوله: «وفي جائي قولان أحدهما...»

أَنَّ الْأَصْلَ جَائِيٌّ بِهِمْزَةٌ بَعْدَ يَاءٍ، قُلِبَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ عَيْنُ هَمْزَةٍ فَاجْتَمَعَتِ هَمْزَتَانِ  
فَوَجِبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ يَاءً ثُمَّ أُعِلَّ إِعْلَالٌ قَاضٍ<sup>(١)</sup>.

ومذهب الخليل<sup>(٢)</sup> أن أصله (جائِيٌّ) بِهِمْزَةٌ بَعْدَ يَاءٍ، قُلِبَتِ الْعَيْنُ إِلَى مَوْضِعِ  
اللام.

والفريق الأول حجتهم أن القلب أكثر تغييراً من الإبدال، فالمصير إلى ما هو  
أقل تغييراً أولى.

(١) هذا مذهب سيبويه - انظر الكتاب ٤: ٣٧٧ - ٣٧٨

(٢) انظر رأي الخليل في الكتاب ٤: ٣٧٧

... وَقَالُوا فِي عَوْرٍ وَصِيدٍ، عَاوِرٍ وَصَايِدٍ كَمُقَاوِمٍ وَمُبَايِنٍ.

\* فصل \* وإِعْلَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ مِنْهُمَا أَنْ تُسْكَنَ عَيْنُهُ، ثُمَّ إِنَّ الْمَحذُوفَ مِنْهُمَا وَأَوَّ مَفْعُولٍ عِنْدَ سَيِّوِيهِ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْعَيْنُ، وَيَزْعُمُ أَنَّ الْيَاءَ فِي مَخِيضٍ مُنْقَلَبَةً عَنْ وَأَوَّ مَفْعُولٍ، وَقَالُوا مَشِيبٌ بِنَاءً عَلَى شَيْبٍ بِالْكَسْرِ، وَمَهْوَبٌ بِنَاءً عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ هُوَبٌ، وَقَدْ شَدَّ نَحْوُ: مَخِيُوطٍ، وَمَزْيُوتٍ، وَمَيْيُوعٍ ...

وَرُحِجَّةُ الْخَلِيلِ أَنْ فِيمَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مَا يُوْدِي إِلَى كَثْرَةِ الْإِعْلَالِ، فَقَلِبْتَ الْعَيْنَ إِلَى مَوْضِعِ اللّامِ فَصَارَ جَائِيٌّ عَلَى وَزْنِ فَالِعٍ (فَأَعْلَلْ كَالْإِعْلَالِ فِي قَاضٍ<sup>(١)</sup>)، وَالدَّلِيلُ عَلَى صِحَّةِ هَذَا الْقَوْلِ، أَنَّ هَذِهِ الْيَاءَ لَوْ كَانَتْ مُنْقَلَبَةً عَنِ الْهَمْزَةِ لَسَاعَ رَدُّهَا إِلَى الْأَصْلِ كَمَا فِي الْخَطِئَةِ.

قوله : «وَصَايِدٍ .....» .

لأن العين في الأصل صحيحة فتصح في الفرع .

قوله : «وإِعْلَالُ اسْمِ الْمَفْعُولِ .....» .

لِإِعْلَالِ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الْمَشَاكِلَةِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ تُسْكَنُ عَيْنُهُ مَعَ نَقْلِ حَرَكَتِهَا إِلَى الْفَاءِ فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ فَتَحْذَفُ وَأَوَّ مَفْعُولٍ عِنْدَ سَيِّوِيهِ<sup>(٢)</sup>، وَتَقْلِبُ ضَمَّةُ الْفَاءِ فِي الْيَائِي سُسْرَةً لِتَصِحَّ الْيَاءُ (فَمَقُولٌ) عِنْدَهُ «مُفْعَلٌ» وَمَبِيعٌ مُفْعِلٌ، وَحِجَّتُهُ أَنْ عَلَامَةُ اسْمِ الْمَفْعُولِ الْمِيمُ دُونَ الْوَاوِ، أَلَا تَرَى إِلَى اسْتِمْرَارِ مَجِيءِ الْمِيمِ فِي الثَّلَاثِيَّاتِ وَغَيْرِهَا دُونَ الْوَاوِ، غَيْرَ أَنَّ الْوَاوَ (نَشَأَتْ مِنْ إِشْبَاعِ ضَمَّةِ عَيْنِ مُفْعَلٍ الْجَارِي عَلَى يُفْعَلُ لَثَلًا يَلْزَمُ الْمَثَالَ الْمَرْفُوضُ وَهُوَ مُفْعَلٌ)<sup>(٣)</sup>. فَحُذِفَ الزَّائِدُ الَّذِي لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَثِيرٌ مَعْنَى

أُولَى مِنْ حَذْفِ الْأَصْلِيِّ .

(١) فِي ف : « فَأَعْلَلْ إِعْلَالُ قَاضٍ » وَالثَّبْتُ مِنَ الْأَصْلِ وَ ع . (٢) الْكِتَابُ ٤ : ٣٤٩

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ جَاءَ بَدَلًا مِنْهُ فِي الْأَصْلِ « زِيدَتْ لِإِثْبَاتِ الْفَرْقِ بَيْنَ اسْمِ مَفْعُولٍ لَفْعَلٍ وَبَيْنَ لَفْعَلٍ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي قِسْمِ الْأَسْمَاءِ » وَالثَّبْتُ مِنْ ع وَ ف .

وعند الأخفش<sup>(١)</sup>: تحذف العين وتقلب ضمة الفاء في اليائي كسرة لتقلب واو مفعول ياء تنبيهاً على أنه يائي، وحجته أن الواو علامة للمفعولية فلا يجوز إسقاطها، فمن أسقط بعدما أثبت، فهو بلا مرأ كالراقم في الماء.

والجواب ما ذكرنا أنها ليست بعلامة. فإن قلت: الواو تساعد الميم في الدلالة على هذا المعنى ففي إثباتها وضوح قلت: هذا شيء يروك ظاهره وليس كما ذكرت؛ إذ لا دليل في لفظة (مَقُول) على أَنَّ الواو واو مفعول، فأين الوضوح؟ وَحُجَّةُ أُخْرَى له: أنك تقول، يقال بنقل الحركة من العين وقلبها ألفا، فلزم أن يسوغ نقل الحركة من العين وحذفها في مقول ويجعل حذفها هنا بمنزلة قلبها هنالك. والجواب أن غرضهم بالإعلال هنا تسكين العين، والحذف لإزالة التقاء الساكنين لا للإعلال، فلا يختص بالعين، ولزوم المسخ في الثاني على مذهب الأخفش مؤذن بأن الرجحان للمذهب السيئ فتأمل وانصف.

فإن قلت: ذلك التغيير الذي سميته مسخاً لإثبات الفرق بين الواوي واليائي. قلت: لما علم أن واو المفعول لا تبقى لم يبق معنى لتقدير ثباتها، فلم لم يقل بتقدير ثبات العين؟ لئلا يلزم مسخ حرف جاء لمعنى عنده، وليكون الأصل على الأصل دليلاً وهو الواو والياء اللتان هما عينا في مَقُول وَمَبِيع، ولا تجعل الياء المغيّرة من واو مفعول سقوط العين دليلاً على أنه من بنات الياء.

ومما يرجح مذهب سيويه أن على قول أبي الحسن: نقل الحركة وحذف العين وقلب الواو ياء، مع إبدال الضمة كسرة، وتغيير حرف دليل على معنى عنده. وعلى قول سيويه النقل والحذف، لكن لحرف لم يجرى لمعنى، وليس بجراً للكلمة، فيكون أهون من ذلك الحذف.

(١) انظر شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٣ ١٤٣، ١٤٧ وابن يمين ١٠ ٨١

.....  
وإبدال الضمة كسرة، لكن لإقرار العين على أصله وهو الياء والإبدال على قول  
وبي الحسن لإخراج الحرف عن أصله.

ولا شك أن الراجح ما هو أقل تغييراً، ومما يزيد وضوحاً لرجحان المذهب السيئ  
بنهم قالوا «مَشِيب» بناء على لفظ شِيب.

إلى الياء في (شيب) عين فكذا الياء في (مَشِيب) لأنها بإزاء تلك الياء، فيكون الذهاب  
«أو مفعول. «شِيب»: خُلِطَ.

... وَتَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ، وَقَالَ :

\* يَوْمٌ رَدَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَقْيُومٌ \*

قَالَ سَيِّوْنِيهِ : وَلَا نَعْلَمُهُمْ أَتَمُّوا فِي الْوَاوِ، لِأَنَّ الْوَاوَاتِ أَثْقَلُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْيَاءَاتِ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ ثَوْبٌ مَضُوءٌ.

قوله : «مَطْيُوبَةٌ» . . . . .

قَالَ :

٦٩٧ - وَكَأَنَّهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ<sup>(١)</sup>.

رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةِ بَعْضِ نَسَخِ الْمَفْصَلِ، أَنَّهُ إِذَا أَنْفَدَ الْعَاشِقُ إِلَى الْمَعشُوقِ تَفَاحَةً فَعَمِلَ عَلَيْهَا مِنَ الْمَسْكِ وَالْعَنْبَرِ يُقَالُ تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ.  
قوله<sup>(٢)</sup> :

٦٩٨ - . . . . . يَوْمٌ رَدَاذٍ . . . . .

الرَّدَاذُ : الْمَطَرُ الضَّعِيفُ.

وَالدَّجْنُ : إِبْلَاسُ الْغَيْمِ السَّمَاءِ، وَغَامَتِ السَّمَاءُ : تَغَيَّمَتْ.  
أولُه :

حَتَّى تَذْكُرَ بَيَضَاتٍ وَهَيَّجَهُ.

(١) هذا نصف بيت من الكامل لم أعر له على قاتل . وقد أورده صاحب اللسان نقلاً عن ابن الأعرابي . وقال فيه :

جاءت على الأصل كمخيط . وهذا مطرد . اللسان : (طيب) . وانظر شرح ابن يعيش ١٠ : ٧٩ - ٨٠ حيث

قال ابن يعيش : (وقال الأصمعي سمعت أبا عمرو بن الملا يشهد : وكأنها تفاحة مطيوبة).

(٢) هو علقمة الفحل - انظر ديوانه ص ٥٩ والبيت ترتيبه المشروون من فصيحة لعلقة عدتها حنة وحسود بنها من

البيط ومطلعهما :

هل ما علمت وما أشردعت مكرؤم أم حبلها إذ نأثك اليوم مصرؤم؟

ونص الشاعر :

حَتَّى تَذْكُرَ بَيَضَاتٍ وَهَيَّجَهُ يَوْمٌ رَدَاذٍ عَلَيْهِ الرِّيحُ مَقْيُومٌ

والبيت في وصف ذكر النعام الذي تذكر فيه فحزوه على الإسراع إلى سقوط رداء المطر وشدة الريح هائلة لأن

يفسد . وموضع الشاعر : «مقيوم» فخرج من أصله والقياس المطرد أن يعل يقال : «مقيم»

\* فصل \* وَرَأَى صَاحِبُ الْكِتَابِ فِي كُلِّ يَاءٍ هِيَ عَيْنٌ سَاكِنَةٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا أَنْ تَقْلَبَ الضَّمَّةُ كَسْرَةً لِتَسْلَمَ الْيَاءُ، فَإِذَا بَنِيَ نَحْوُ بُرْدٍ مِنَ الْبَيَاضِ قَالَ بَيِضٌ، وَالْأَخْفَشُ يَقُولُ بُوْضٌ وَيَقْصِرُ الْقَلْبَ عَلَى الْجَمْعِ نَحْوُ: بَيِضٌ فِي جَمْعِ أَبْيَضٍ . . .

قوله : «ورأى صاحب الكتاب . . . »<sup>(١)</sup>  
 رأى : على لفظ بناء الفعل الماضي ، الياء إذا وقعت عينا ساكنة بعد ضمة ، فصاحب الكتاب يكسر ما قبل الياء لتسلم من الانقلاب كبيض في جمع أبيض وفي بناء مثل «بُردٍ» من البياض ، والأصل فيهما بُوض .

وأبو الحسن<sup>(٢)</sup> وافقه في الجمع فقال : «بيض» وخالفه في المفرد فقال: بوض محتجاً بأنَّ الجمع أثقل من المفرد ، والياء أَخْفُ من الواو ، فناسب أن يعطى الأثقل الأخف ، والمفرد على أصله ، فلا يفتقر إلى إقامة دليل ، ولأنَّ الجمع (أقبل)<sup>(٣)</sup> للتغيير من المفرد . ألا تراهم قالوا عُصِيَّ بالقلب ، ولم يقلبوا نحو (عُتُوٍّ) إلا قليلا ، ولأنهم لم يكسروا الميم في مُيَقِّنٍ ومُيَسِّرٍ لثلاث تزول صيغة اسم الفاعل ، فيلزم أن يقال في بناء مثل بُردٍ من البياض بُوض لابيض ليعلم ما قصدت ، فأما ببيض في جمع أبيض : فمعلوم أن هذا النحو يجيء على فعلٍ لا طراد تلك الصيغة في جمع مثله ، فلا يلتبس الأمر على السامع فافترقا .

وحجة صاحب الكتاب أن الغرض في نقل الضمة إلى الكسرة : المحافظة على سلامة الياء ، وفي هذا المعنى لا فرق بين المفرد والجمع ، ومذهب صاحب الكتاب أولى لتقويه بالنقل والمعنى .

أما النقل : فلما ثبت من قولهم أَبْيَضَ وَيِبيض ، وهو محل الإجماع ، وأما

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٤ : ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٢) انظر سيبويه ٤ : ٣٦٠ حاشية ٢ ، وابن يعيش ١٠ : ٨١ .

(٣) ساقط من الأصل والمثبت من ع وف .

... وَمَعِيشَةٌ عِنْدَهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَفْعَلَةٌ وَمَفْعِلَةٌ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ هِيَ  
 مَفْعِلَةٌ، وَلَوْ كَانَتْ مَفْعَلَةٌ لَقُلْتُ مَعُوشَةً، وَإِذَا بُنِيَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلُ تُرْتَبٍ قَالَ  
 تَبِيعَ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ تَبُوعٌ، وَالْمَضُوفَةُ فِي قَوْلِهِ:  
 وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقُ مِثْرِي  
 كَالْقَوْدِ وَالْقَصْوَى عِنْدَهُ وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ قِيَاسٌ.

المعنى: فلأنَّ الضرورة ملجئة في اجتماع الياء والضممة إلى تغيير أحدهما،  
 ولاشك أن تغيير الحركة ليقى الحرف على حاله أولى من قلب الآخر، لأنَّ  
 المحافظة على الحرف أقل تغييراً من المحافظة على الحركة.  
 قوله: «ومعيشة...»

هذه المسألة فرع المسألة المتقدمة.

معيشة: يجوز أن تكون قبل الإعلال بكسر الياء أو بضمها فلو كانت بالكسر  
 فالياء لما سكنت للإعلال نقلت كسرتها إلى العين، ولو كانت بالضم فالياء لما  
 سكنت ونقلت الضمة إلى العين قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من أن تستهلكها  
 الضمة كما في موقن.

وعند الأخفش<sup>(١)</sup> هي بكسر الياء لا غير، إذ لو كانت الياء مضمومة فعنده لا يقال  
 إلا مَعُوشَةٌ كما في بوض، لأن كلا منهما مفرد.

قوله: «مِثْلُ تُرْتَبٍ...»

تَبِيعَ بضم التاء وكسر الباء: هذه المسألة أيضاً من الفروع.

قوله: «والمضوفة...»

لما قصدوا «مَفْعَلَةٌ» بالضم، قلب الياء واواً ولم يكسر ما قبلها، وهذا بقوي مذهب  
 الأخفش، لكنه شاذ.

(١) انظر رأي الأخفش في شرح ابن بعشر ١٠: ٨١

\* فصل \* وَالْأَسْمَاءُ الثَّلَاثِيَّةُ الْمُجَرَّدَةُ إِنَّمَا يُعْمَلُ مِنْهَا مَا كَانَ عَلَى مِثَالِ  
الْفِعْلِ نَحْوُ: بَابٍ وَدَارٍ وَشَجَرَةٍ شَاكَةٍ، وَرَجُلٍ مَالٍ لِأَنَّهَا عَلَى فَعَلٍ أَوْ فَعِلٍ،  
وَرُبَّمَا صَحَّ ذَلِكَ نَحْوُ: الْقَوْدِ، وَالْحَوَكَةِ، وَالْخَوْنَةِ، وَالْجَوْرَةِ، وَرَجُلٍ رَوِعٍ  
وَوَحُولٍ . . .

والجواب الثاني أن هذا جاء على الأصل كالقود.

تتامه :

٦٦٩٩ - . . . . . أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِثْرِي<sup>(١)</sup>

والمضوفة هي الشدة من قولهم : ضاف : التجأ، وأضافه : أَلْجَأَهُ، وفلان يَحْمِي  
الْمُضَافَ، وكل شيء بلغ نصف غيره فَقَدْ نَصَفَهُ . نقول : نَصَفَ الْإِزَارَ سَاقَهُ،  
وَنَصَفَ الشَّيْبَ رَأْسَهُ.

قوله : «عَلِي فَعَلَ أَوْ فَعِلَ . . . . .»

يفتح عين الأول وكسر عين الثاني . فبَابٍ وَدَارٍ أَصْلُهُمَا بَوَّبَ وَدَوَّرَ بفتح الواوين،  
كَمَا أَنَّ قَالَ أَصْلُهُ قَوْلٌ، وَشَاكَةً وَمَالٌ أَصْلُهُمَا شَوَكَةٌ وَمَمْلٌ بكسر الواوين، لِأَنَّ الْقَائِمَ  
بِمَقَامِ اسْمِ الْفَاعِلِ فِي بَابِ عَلِمَ فَعِلَ بِالْكَسْرِ كَفَرِحَ فَهُوَ فَرِحَ . فَإِنْ قُلْتَ : مَالٌ يَحْيِيءُ  
بِاسْمِهَا أَيْضًا، فَلَعَلَّ قَوْلَهُمْ رَجُلٌ مَالٍ وَصَفَ بِالاسْمِ كَأَنَّهُ مِنْ اتِّصَالِهِ بِهِ خَلَقَ مِنْ  
الْمَالِ؟ قُلْتَ : ذَلِكَ عَدُولٌ عَنِ الظَّاهِرِ، لِأَنَّهُ لَمَّا ثَبَتَ لَهُ الْفِعْلُ وَقِيلَ مَالٌ يِمَالُ  
فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ، وَتَرَكَ الظَّاهِرَ بِغَيْرِ دَلِيلٍ فَسَادَهُ ظَاهِرٌ.

قوله : «نَحْوُ الْقَوْدِ وَالْحَوَكَةِ . . . . .»

(١) إشارة إلى قول الزحشري في المتن : (وإذا بني من البيع مثل ترتب قال : تبيع ، وقال الأخفش : تبوع . والمضوفة  
في قوله :

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمُضَوِّفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِثْرِي

والشاهد لأبي جندب وترتيبه الثالث من مقطوعة شعرية له عدتها أحد عشر بيتاً من الطويل . انظر شرح أشعار  
المهذلين ١ : ٣٥٨ وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ص ٣٨٤ وشرح ابن يعيش ١٠ : ٨١ - ٨٢ . والشاهد فيه  
قوله : (لمضوفة)، وقياسه أن يقول لمضيفة . قال البغدادى في شرح شواهد الشافعية ص ٣٨٤ قال أبو سعيد :



... وَمَا لَيْسَ عَلَى مِثَالِهِ فِيهِ التَّصْحِيحُ كَالنُّومَةِ وَاللُّومَةِ وَالْعَبِيَّةِ وَالْعَوَضِ

وَالْعَوْدَةِ، ...

جمع حائك. والخونة: جمع خائن، والجورة: جمع جائر، لأن فاعلا يجمع على فَعْلَةٍ، كَفَاجِرٍ وَفَجَرَةٍ. وَرَجُلٌ رَوَعٌ: جَبَانٌ، وَحَوْلٌ كَثِيرٌ الْحِيلَةِ، والواو فيهما مكسورة، وفيما سبق من الأمثلة مفتوحة.

ترك الإعلال في هذا التحول شيئين: للثبات على الأصل، وللتنبية على أن الأصل في نحو بابٍ وَمَالٍ ترك الإعلال. وقد جاءت الحَاكَةُ والخَانَةُ أيضا. أَتَشُدُّ الْأَصْمَعِيَّ<sup>(١)</sup>:

٧٠٠ - فَإِذَا تُصَاحِبُهُمْ تُصَاحِبُ خَانَةً وَإِذَا تُفَارِقُهُمْ تُفَارِقُ عَنْ قَلِيٍّ

وقوله: كَالنُّومَةِ. ....

النُّومَةُ: كَثِيرُ النَّوْمِ.

وَاللُّومَةُ: كَثِيرُ اللَّوْمِ.

وَالْعَبِيَّةُ: كَثِيرُ الْمَعَاقِبِ.

والهاء فيهن كالهاء في عَلَامَةٍ وَجُثَمَةٍ، وَقُعْدَةٍ في أنها للمبالغة.

وَالْعَوْدَةُ: جمع عَوْدٍ، وهو الطريق، والجَمَلُ الهَرَمُ. وقد جُمِعَا في قوله<sup>(٢)</sup>:

والبيت يروى على ثلاثة أوجه: المضوفة، والمُضَيِّفَةُ، والمُضَافَةُ، وكل من تكلم على هذه الكلمة جعلها بالغة، إلا الصَّخَاوِي، فإنه نظر إلى ظاهرها فجعلها ولوية، قال في مادة (ع ر و ف) المضوفة: اَهْمُ، ويقال بي الهك مضوفة: أي حاجة. وأشد البيت، ولم يذكر في هذه المادة غيرها، فإن ثبت أنها ولوية فهي على القياس كسوفة، من القول. وقال ابن يعيش في شرحه للشاهد بعد إيراد: فيه تقوية للذهب أي الحسن لأنه حلل على قبال ابن يعيش ١٠: ٨١-٨٢.

(١) لم أعتزله على قاتل وهو من الكامل والمعنى إنك إن تصاحب هؤلاء الناس فأنت مصاحب لحوة، ومفروق له على كره ويغض. والشاهد فيه قوله: (خانة) حيث جاءت لعة في الحوة

(٢) هو بِشِيرُزْنِ النَّكْثِ - انظر اللسان: (عود) ويعده وهو من الرجز - يَمُوتُ بِالْأَرْكَ، وبمحا بالعمل

قال ابن منظور: يريد بالعود الأول الحمل المُسَرَّ، وبالثاني الطريق أي على طريق فهم، وهكذا الطريق يَمُوتُ إِذَا تَرَكَ، وبمحا إذا سَلَكَ

... وإنما أعلوا قِيمًا لأنه مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْقِيَامِ ، وَصَفَ بِهِ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى: ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ وَالْمَصْدَرُ يُعَلُّ بِإِعْلَالِ الْفِعْلِ ، وَقَوْلُهُمْ: حَالٌ حَوْلًا  
كَالْقَوْدِ . . .

٧٠١٢ - عَوْدٌ عَلَى عَوْدٍ لِأَقْوَامٍ أَوَّلٍ.

وعن المصنف: سمعت الشريف المكي أن العَوْدَ يجمع على عَوْدَةٍ.  
وفي لغتنا صُحِّحَتْ<sup>(١)</sup> هذه الكلمات لمفارقتها للفعل في الموازنة. فإن قلت الألف  
لا تجيء بعد الضم والكسر، فهذه حُجَّةٌ وافية ونكتة كافية في تصحيحها، فأي  
معنى في التعلق بحديث الموازنة؟ قلت: كلامنا ليس في الإعلال بالألف، بل في  
الإعلال مطلقا كقلب الواو في عوض ياءٍ فإذا ن لا بد من حديث الموازنة. -

قوله: «أعلوا قِيمًا . . .»

أصل قِيمٍ: قَوْمٌ كِعِوضٍ في الخروج عن الموازنة، غير أنه مصدر كرضا وصف  
بِهِ، كما يقال رجل عدل فيعتل بإعلال فعله للمشاكلة كقيَام، وَخِوَان، فذاكَ أَعْلَلُ  
بِليكون مشاكلا لفعله، وهذا صُحِّحَ لأنه ليس بمصدر للفعل، فَيُعَلُّ للمشاكلة،  
فكذا فيما نحن فيه. ومما يستشهد لمصدريته: أن فِعْلًا بالكسر لا يوصف به فيما  
عدا قولهم قَوْمٌ عَدُوٌّ، وَمَكَانٌ سَوَّى، ولم يذكر سيبويه الثاني لقلق كسرة سينه إذ  
الضمُّ لغة فيه، فإن قلت: فالضم في العين في الأول أيضا فلم ذكره؟ قلت:  
اللغتان في الثاني لمعنى وفي الأول؛ الضمُّ: للأعداء. والكسر: لِلْغُرَبَاءِ<sup>(٢)</sup>.

(١) في ف: (صَحَّتْ) والمثبت من الأصل وع.

(٢) المراد بقوله: (وفي الأول الضم للأعداء والكسر للغرباء) أن المُدَا بضم العين: الأعداء وبكسرها الغُرباء كما  
نقله عن الإمام عبد القاهر. وما جاء في الصُّحاح واللسان خلاف هذا. وقال الجوهري: والعِدَا، بكسر العين:  
الأعداء، وهو جمع لا نظير له. قال ابن السكيت: ولم يأت فَعْلٌ في النُّعُوتِ إلا حرف واحد، يقال: هؤلاء قوم  
عِدَا، أي غُرَبَاء، وقومٌ عِدَا أي أعداء وأنشد لسعد بن عبد الرحمن بن حسان:

إِذَا كُنْتُ فِي قَوْمٍ عِدَا لَسْتُ مِنْهُمْ فَكُلُّ مَا غَلَبْتُ مِنْ خَيْبٍ وَطَيْبٍ

بمثل سَوَّى وَسَوَّى. قال الأخطل:

أَلَا يَا اسْلِمِي يَا هَذَا هَذَا بَنِي بَنِي وَإِنْ كَانَ خِيَانًا عِدَا آخِرَ الدَّهْرِ

... وَفَعُلَ إِنْ كَانَ مِنَ الْوَاوِ سَكُنَتْ عَيْنُهُ لاجْتِمَاعِ الضَّمَّتَيْنِ وَالْوَاوِ فَيَقَالُ  
نُورٌ وَعُونٌ فِي جَمْعِ نَوَارٍ وَعَوَانٍ، وَيَثْقُلُ فِي الشَّعْرِ، قَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ:  
\* وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ \*

كذا أثبتته عبد القاهر قال<sup>(١)</sup>:

٧٠٢ - إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ عَدِي لَسْتَ مِنْهُمْ فَكُلْ مَا عَلَفَتْ مِنْ خَيْثٍ وَطَيْبٍ

أراد الأجانب بدليل قوله: لَسْتَ مِنْهُمْ.

قوله: «فِي جَمْعِ نَوَارٍ . . . . .»

امرأة نوار. نُفُورٌ مِنَ الرِّبْيَةِ، وَ(الْعَوَانُ): النِّصْفُ مِنَ النِّسَاءِ.

قوله: «ويثقل . . . . .»

أَيُّ تُحَرِّكُ الْعَيْنَ بِالضَّمَّةِ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ عَلَى الْوَاوِ ثَقِيلَةٌ.

وقوله:

..... وَفِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ . . . . .

كذا في نسخ المفصل وفي شرح أبيات الكتاب<sup>(٢)</sup>:

قَدْ حَانَ لَوْ صَحَوْتُ أَنْ تَقْصُرَ وَقَدْ أَتَى لِمَا عَهَدْتُ عُصْرُ<sup>(٣)</sup>

يُروى بالضَّمِّ والكسر. أ. هـ. انظر الصحاح (عدا). وروى ابن منظور قال علي بن حمزة: قَوْمٌ جَدَا أَيُّ غُرْبَاءَ

بِالْكَسْرِ لَا غَيْرَ. فَأَمَّا فِي الْأَعْدَاءِ فَيَقَالُ: عَدِي، وَعُدِي وَعُدَاة. اللسان (عدا).

(١) اضطربت نسبه. فقد نسبه الجوهري في الصحاح لسعد بن عبد الرحمن بن حسان. وقد نبه محقق الصحاح (أحمد

عبد الغفور عطان) في حاشية الصحاح على ما نصه: قال في تهذيب إصلاح المنطق ص ١٧٢ وأشد لدودان بن

سعد بن بني أسد:

تَبَذَّلْتُ مِنْ ذُوْدَانٍ قَسْرًا وَارْضَاهَا فَمَا ظَفَرْتُ كَفِّي وَلَا طَابَ مَشْرِي

إِذَا كُنْتُ . . . . . الخ

وعن ابن منظور في اللسان: قال ابن بري: هذا البيت يروى لِرُزْرَافَةَ بن شَيْحِ الْأَسَدِيِّ وقيل هو لصلته بن

خالد الأسدي وعن ابن السرياني: هو لدودان بن سعد الأسدي. انظر الصحاح واللسان (عدا) كما ذكره المبدئي

في مجمع الأمثال ١: ٦٠ من غير عرو.

(٢) انظر شرح أبيات سيويه ٢: ٢٢٤ - ٢٢٥

(٣) سه السرياني لعدي بن زيد - انظر شرح أبيات سيويه ٢: ٢٢٤ وشرح ابن بعض ١٠: ٨٤ وشرح شواهد

الشافية ص ١٢٣ والبيت من السريع

... وَإِنْ كَانَ مِنَ الْبَاءِ فَهُوَ كَالصَّحِيحِ ، وَمَنْ قَالَ كُتِبَ وَرُسُلٌ قَالَ غَيْرُ  
يُبْيَضُ فِي جَمْعِ غَيُورٍ وَيَبْيُوضُ . . .

٧٠٢ - عَنْ مُبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ — ذُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورٌ<sup>(١)</sup>  
بالباء قبل الأكف لا بفي ، فلعل الواو في (وفي الأكف) على رواية المفصل زائدة ،  
المذكور في المفصل مصراع لبيت آخر .  
الشاهد في البيت : تحريك الواو من (سُور) بالضَّمَّ جَمْعُ سِوَارٍ .  
صَحُوتَ : أَفَقَّتْ عَنْ طَلْبِكَ النِّسَاءِ وَاللَّهُوْ مَعَهُنَّ .  
وقوله : «عَنْ مُبْرِقَاتٍ» من صلة تَقْصِرُ . يريد : قد حان أن تقصر عن طلب نساء  
مُبرقاتٍ بالبرين . والعُصْرُ : الدُّهُورُ .  
يقول : قد أتى لما عهدت من أفعالك في شبابك عُصْرُ . أي مضى دَهْرٌ بعد  
شبابك ، فقد حَانَ أَنْ تَنْصَرِفَ عما كُنْتَ تفعله .  
بِالْبُرَيْنِ<sup>(٢)</sup> : بِالْخَلَاخِيلِ ، وهي شبيهة بِالْحَلَقِ التي تجعل في أُنُوفِ الْإِبِلِ وتكون  
بِزَيْنِ صُفْرِ .  
بِالْمُبْرِقَاتِ : جَمْعُ مُبْرِقَةٍ وهي التي تُظْهِرُ حِلْيَهَا وتُلَوِّحُ به حتى ينظر إليه الرجال  
بِإِيمِلُوا إِلَيْهَا .

وقوله : وتبدو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ ، التقدير : بأذرع الأكف وهي جمع كَفِّ الْيَدِ ،  
لأنَّ السَّوَارَ إنما يكون في الذراع لا في الكف .  
مُسُورٌ : جمع سِوَارٍ كَجَمَارٍ وَحُمْرٍ . ووجه تصحيح الواو في سُور أنه بانضمام الصدر  
فأرق الموازنة ، ولكن هذا التصحيح مجيئه في الشعر لاستئصال اجتماع الضميتين  
وَالْوَاوُ فِيلْزَمُ التَّخْفِيفُ فِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ وَالتَّخْفِيفُ وَالتَّثْقِيلُ لَمَّا وَرَدَا فِي الصَّحِيحِ

(١) انظر ذيل ديوان عدي بن زيد ص ١٢٧ . والعجز في سيبويه ٤ : ٣٥٩ وشرح ابن يعيش ١٠ : ٨٤ وشرح  
شواهد الشافية ص ١٢٣ . وقد بين الشارح معنى البين والشاهد فيها في المتن .

(٢) عن البغدادى : البرين : جمع برة - بضم الباء - وهي الخَلْخَالُ يَكُونُ فِي أَرْجُلِ النِّسَاءِ . شرح شواهد الشافية  
١٢٣ .

... وَمَنْ قَالَ كُتِبَ وَرُسِلَ قَالَ غَيْرٌ وَبَيَضَ.

\* فصل \* وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمَزِيدُ فِيهَا فَإِنَّمَا يُعَلُّ مِنْهَا مَا وَافَقَ الْفِعْلُ فِي وَرْنِهِ وَفَارَقَهُ إِمَّا بَزِيَادَةٍ لَا تَكُونُ فِي الْفِعْلِ كَقَوْلِكَ : مَقَالَ ، وَمَسِيرَ ، وَمَعُونَةَ ، وَقَدْ شَدَّ نَحْوُ : مَكْوَرَةٍ ، ...

كُتِبَ وَكُتِبَ كَانَ إِثَارَ التَّخْفِيفِ عَلَى التَّثْقِيلِ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ مَعَ مَا فِيهِ مِنْ ذَلِكَ الثَّقَلِ أُخْرَى .

قوله : «فهو كالصحيح . . . . .»

لأن الضمة على الياء أخفُّ منها على الواو ، لأنَّ الواو منها بدليل تولد الواو منها عند الإشباع دون الياء .

قوله : «مَنْ قَالَ كُتِبَ . . . . .»

أهل تميم يسكنون ، وأهل الحجاز يحركون .  
«غُيُور» : من الغيرة .

و «بَيُوض» : من البيضة . يقال دَجَاجَةٌ بَيُوض .

قوله : «كقولك مَقَالَ . . . . .»

ألا ترى أنَّ الأصلَ مَقُولُ كَأَقُولَ ، وَمَسِيرَ كَيْسِيرَ . وَمَعُونَةَ كَيْقُولَ ، والتاء زائدة فلا تقدر في الموازنة<sup>(١)</sup> ، وفيهِنَّ ميم ليست في الفعل فحصلت المفارقة بها ، فأُعْلِنَ بقلب الواو ألفا في الأول كما في أَقَالَ ، (وبتسكين الواو والياء)<sup>(٢)</sup> منع نقل حركتهما إلى ما قبلهما في الآخرين كما في : يَسِيرُ وَيَقُولُ .

أما مَكْوَرَةٌ وأخواتها الثلاث<sup>(٣)</sup> فمزالة من عدد ما ذكرنا لأنَّ الأعلام يحتمل فيها ما

(١) انظر شرح ابن يعيش : ١٠ : ٨٦ . وسيبويه ٤ : ٣٥٠ .

(٢) في ع وف : «وبتسكين الياء والواو والمثلث من الأصل

(٣) هي : «مَزِيد ، وَمَزِيم ، وَمَذِين» . والقياس نحو : مَكَارِه ، وَمَرَاد ، وَمَرَام ، وَمَدَان ، كما قالوا : مَقَالَ ، وَمَقَام

وذلك أنها أصلام ، فمَكْوَرَةُ من لفظ كَوَّرَ ، وقد سَمَّوْا مَكُورَ من سَيَّ سَتَ ، ومَرِيدَ من رَادَ يَرِيدُ ، ومَرِيمَ مَعْلَ

من رَامَ يَرِيمُ ، فَمَزِيد ، ومَرِيمَ أعلام للأناسي ، ومَذِين اسم مكان ، والأعلام قد كثر فيها التحريف . انظر لهي

يعيش ١٠ : ٨٦

... وَمَزِيدٌ، وَمَرِيمٌ، وَمَدِينٌ، وَمَشُورَةٌ، وَمَصِيدَةٌ، وَالْفُكَاهَةُ مَقُودَةٌ  
إِلَى الْأَذَى، وَقُرِئَ: ﴿لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾، وَقَوْلُهُمْ مَقُولٌ مَحْذُوفٌ مِّنْ  
مَقُولٍ كَمَخِيطٍ مِّنْ مَخِيطٍ...

يكره في الأجناس. أو ما ترى<sup>(١)</sup> إلى مَحَبَّب وأخواتها.

و (مَزِيد) : اسم رجل.

و (مَرِيم) : اسم امرأة.

و (مَدِين) : اسم مكان.

فإن قلت : إنما يجعل مدين اسم مكان من هذا القبيل إذا كان من تركيب (دي  
ن)، أما إذا كان من تركيب (م د ن)، كمدينة بدليل مُدُن بدون الياء في الجمع فلا.

قلت : ليس هو من تركيب (م د ن) لِعَوَزِ «فَعِيل» بفتح الفاء في الأوزان، وأما مدينة :  
فَعِيلَةٌ وهي أكثر من أن تُحصى.

وقيل : إنما صُحِّحَتْ قَرَأً بين كونها أعلاماً وبين كونها أجناساً. هذا في الأعلام،  
وأما في (الأجناس)<sup>(٢)</sup> فمكسورة وأخواتها، ومن قد خرجن على الأصل (تنبيهاً  
عليه)<sup>(٣)</sup> كَأَجُودَ، وَأَغِيلَتْ، ونظائرها، ولم يشتغل الشيخ أبو علي بتعليل هذا  
المجموع، لأنهم قلما يعللون الشواذ.

قوله : «وقولهم مَقُولٌ...»

إنما صُحِّحَ وإن كان هو على إِفْعَل كما كان مَقُولٌ على إِفْعَل، لأنَّ بابه منقوص من  
مِفْعَال<sup>(٤)</sup>، وقد سبق ذكره في قسم الأسماء، فلما كان مَقُولٌ منقوصاً من مَقُولٍ وهو

(١) في ف : «لا ترى» والمثبت من الأصل وع.

(٢) في الأصل وف : «الأسماء» والمثبت من ع وف. وهو الصواب.

(٣) في الأصل وف : «تنبيهاً» والمثبت من ع. ومعنى ذلك أن هذه الكلمات جاءت على الأصل للتنبيه عليه.

(٤) قد نبه سيبويه على هذا نقلاً عن الخليل جاء في الكتاب : «وسأله عن مِفْعَلٍ لَآيَ شيءٍ أتمَّ ولم يجرِ مِفْعَلٌ؟ فقال لأنَّ مِفْعَلًا إنما هو من مِفْعَالٍ. لا ترى أنها في الصفة سواء، تقول مِفْعَلٌ ومِفْسَادٌ فتريد في الفساد من المعنى ما اردت في المِفْعَلِ».

... وإِما بِمِثَالٍ لَا يَكُونُ فِيهِ كِبَرُائِكَ مِثَالِ تَحْلِيٍّ مِنْ بَاغٍ يَبِيعُ تَقُولُ تَبِيعُ  
بِالإِعْلَالِ، لِأَنَّ مِثَالَ تَفْعِلَ بِكَسْرِ التَّاءِ لَيْسَ فِي أُمْتِلَةِ الْفِعْلِ، وَمَا كَانَ مِنْهَا  
مُمَازِلًا لِلْفِعْلِ صَحَّحَ فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ كَقَوْلِكَ: أَيْبُضُ، وَأَسْوَدُ، وَأَذُورُ،  
وَأَعْيُنُ، وَأُخُوْنَةُ، وَأَعْيَنَةُ..

مُصَحَّحٌ لِمَا سَبَقَ وَجِبَ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى حُكْمِهِ لِيَعْلَمَ أَنَّهُ فَرَعَ عَلَى ذَاكَ.  
قوله : « وإِما بِمِثَالٍ ... »<sup>(١)</sup>

هَذَا عَظَفَ عَلَى قَوْلِهِ إِذَا بَزِيَادَةٍ. فَالْحَاصِلُ أَنَّ لَا بَدَّ لِإِعْلَالِ هَذَا النِّحْوِ مِنَ الْأَسْمَاءِ  
مِنْ شَيْئَيْنِ: الْمَوَازَنَةِ وَالْمَفَارِقَةِ وَاسْتِطْرَاطِ الْمَفَارِقَةِ لِلْمَفَارِقَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَا بِهِ الْمَفَارِقَةُ  
لَوْ وَقَعَ مُشْتَرَكًا صَحَّحَ ذَلِكَ الْأِسْمَ لِيَرْتَفَعَ الْإِلْتِبَاسُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْفِعْلِ، وَيَحْصُلَ بَيْنَهُمَا  
الْمَفَارِقَةُ، وَمِثَالُ تَحْلِيٍّ وَهُوَ مَا قُشِّرَ مِنَ الْأَدِيمِ لَيْسَ فِي الْفِعْلِ، فَلِذَا تَقُولُ تَبِيعُ  
بِالإِعْلَالِ، إِذْ بِكَسْرِ الْأَوَّلِ حَصَلَ الْمَفَارِقَةُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى فَرَقٍ آخَرَ.  
قوله : « صَحَّحَ فَرَقًا ... »

فَإِنْ قُلْتَ فِيهِ انْعِكَاسُ الْحُكْمِ أَيْضًا حُصُولُ الْفَرْقِ. قُلْتَ: الْإِعْلَالُ بِالْفِعْلِ أَوَّلِي  
لِأَصَالَةِ الْفِعْلِ فِي الْإِعْلَالِ، لِأَنَّ الْأَصْلَ تَغْيِيرُ اللَّفْظِ عَلَى حَسَبِ تَغْيِيرِ الْمَعْنَى، وَمَعْنَى  
الْفِعْلِ هُوَ الْمَتَغْيِيرُ لِأَنَّهُ زَمَانٌ وَإِعْلَالُ الْأَوَّلِينَ<sup>(٢)</sup> تَلَبُّسٌ بِفِعْلِ الْمَاضِي وَالْبَاقِيَةُ بِفِعْلِ  
الْمَتَكَلِّمِ كَأَذُورٍ مِنْ دَارٍ وَأَعْيُنُ مِنْ عَانَ، وَالْيَاءُ فِي الْآخِرِينَ زِيَادَةٌ فَوْجُودَهَا كَعَدَمِهَا.  
(وَأُخُوْنَةُ) : جَمْعُ خِوَانٍ.

(وَأَعْيَنَةُ) : جَمْعُ عَيَانٍ. وَهُوَ مِنْ أَدَوَاتِ الْقُدَانِ<sup>(٣)</sup>.

وَتَقُولُ: الْخُصْفُ وَالْفِتَاحُ، فَتَرِدُ فِي الْخُصْفِ مِنَ الْمَعْنَى مَا أُرِدَتْ فِي الْفِتَاحِ وَقَدْ يَشْتَرِكُ الشَّيْءُ الْوَاحِدُ بَيْنَ  
بَفْتَحٍ، وَبِفَتْحٍ، وَبِشَنْجٍ، وَبِفَتْحٍ، وَبِفَتْحٍ. فَلِذَا أَهْمَتْ فِيهَا رِجْمُ الْخَلِيلِ أَيْهَا مَفْصُورَةٌ مِنْ مَفْعَالِ الْبَدَأِ،  
فَمِنْ ثَمَّ قَالُوا مَقُولٌ وَمَكْبَلٌ. فَمَا قَوْلُهُمْ مَصَابِتُ عَلَيْهِ عُلُطُ مِنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ تَوَضَّعُوا أَنْ تُصَبَّ عَلَيْهِمْ وَبِهَا هِيَ  
مُفْعَلَةٌ، وَقَدْ قَالُوا مَصَابِثُ. أ. هـ. انْظُرْ سَبِيحَهُ ٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦. (١) انْظُرْ سَبِيحَهُ ٤ - ٣٥٣

(٢) عَنِ الْأَوَّلِينَ أَيْبُضُ وَأَسْوَدُ وَمَعْنَى بِالْبَاقِيَةِ: أَعْيُنُ وَأُخُوْنَةُ وَأَعْيَنَةُ، انْظُرْ سَبِيحَهُ ٤ - ٣٥٠ - ٣٥٣

(٣) الْعَيَانُ: حَبِيدَةٌ تَكُونُ فِي مَنَاقِبِ الْقُدَّانِ، وَالْجَمْعُ عَيَانٌ وَهُوَ قَوْلُ مَقُولٍ لِأَنَّ الْيَاءَ أَحَقُّ مِنَ الرَّوِّ كَذَا هِيَ الْهَوَامِي

فِي الصَّحَاحِ (عَب)

... وَكَذَلِكَ لَوْ بَنَيْتَ تَفْعِلْ أَوْ تَفْعَلْ مِنْ رَادٍّ يَزِيدُ لَقُلْتَ: تَزِيدُ وَتَزِيدُ عَلَى التَّصْحِيحِ .

\* فصل \* وَقَدْ أَعْلَوْا نَحْوَ: قِيَامٍ وَعِيَادٍ وَاحْتِيَازٍ وَانْقِيَادٍ، لِإِعْلَالِ أَفْعَالِهَا مَعَ وَقُوعِ الْكُسْرَةِ قَبْلَ الْوَاوِ، وَالْحَرْفِ الْمُشَبِّهِ لِلْيَاءِ بَعْدَهَا وَهُوَ الْأَلْفُ . . .

فإن قلت: لم لم تشترط المفارقة في المجردات؟ قلت: لقيام الموجب للإعلال وهو الشبه الدائم بينهما وبين الفعل، ولعدم المانع عن الإعلال لأن وزن الثلاثي من الفعل ليس بواجب الرعاية، لاشتراك الاسم والفعل فيه. والدليل عليه امتناعهم من عَدَّهِ مِنْ أَسْبَابِ مَنْعِ الصَّرْفِ بخلاف وزن المزيد فيه. ألا ترى أنك لو سميت بـ «صَرَّبٍ» صرفته، ولو سميت بـ «يَضْرِبٍ» منعتة الصرف.

قوله: «لقلت تزيد . . .»

أي ترى إلى قولهم: (بُرُودٌ تَزِيدِيَّةٌ) بالتصحيح، ولو جاء شيء من هذا النحو مُعْلَأً ففعلى أنه منقول من الفعل كيزيد بالإعلال في اسم رجل.

قوله: «وقد أعلّوا نحو: قيام . . .»

المصدر يقفو أثر الفعل في الاعتلال لما سمعت غير مرة من حديث المشاكلة، فيعمل هذا النحو بقلب واوه ياءً، لأن كسرة ما قبلها ترومه. فإن قلت الواو تقلب ياء إذا سكنت وانكسر ما قبلها كما في ميعاد، وقد ريم الإعلال هنا مع فوات أحد ذينك الشيتين فما بالهم لم يقلبوا الواو والياء في: قَوْلَ وَبَيَّعَ أَلْفًا لَانْفِتَاحِ ما قبلهما، وإن فات تحريكهما للمشاكلة بينهما وبين فعليهما؟

قلت: الإسكان نوع من الإعلال كما في: يقول ويبيع، فلا حاجة بنا إلى ما ذكرت من القلب، وشبه في الكتاب الألف بالياء ووجه الشبه: (فضل<sup>(١)</sup> الإمامة)، وانقلاب الألف ياءً في نحو مَقْتَبِحٍ وَمَقَاتِبِحٍ، هذا ما قيل.

(١) في الأصل وع: «وصل الإمامة» والمثبت من ف لانه الصواب.



... وَنَحْوُ: دِيَارٍ، وَرِيَّاحٍ، وَجِيَادٍ تَشْبِيهَا لِإِغْلَالٍ وَخَذَانِهَا بِإِغْلَالِ الْفِعْلِ  
 مَعَ الْكُسْرَةِ وَالْأَلِفِ، وَنَحْوُ: سَيَاطٍ، وَثِيَابٍ، وَرِيَّاضٍ، لِشَبِّهِ الإِغْلَالِ فِي  
 الْوَاحِدِ، وَهُوَ كَوْنُ الْوَائِ مِثَّةً سَاكِنَةً فِيهِ بِالْفِ دَارٍ وَبَاءٍ رِيحٍ مَعَ الْكُسْرَةِ  
 وَالْأَلِفِ، وَقَالُوا: تَبَيَّرَ وَدِيمَ لِإِغْلَالِ الْوَاحِدِ وَالْكُسْرَةِ، وَقَالُوا: بَيَّرَ لِسُكُونِ الْوَائِ  
 فِي الْوَاحِدِ وَالْكُسْرَةِ...

وأنا لا أستجيد التمسك بحديث الانقلاب إذ لو كان هذا مورثاً للشبه للزم أن تكون  
 الألف شبيهةً بالواو بدليل قولهم قُوتِلَ ونحوه.  
 وأثبت بعضهم وجه الشبه بأنَّ الألف من الحلق والياء من وَسَطِ اللسان والواو من  
 الشفة.

ويجوز أن تُشَبَّه الألف بالياء، من حيث إنَّ الياء أخفُّ من الواو، ولا كلام في  
 اتصاف الألف بالخفة.

(واحتياز) : بالحاء المهملة والزاي.

قوله : «لإِغْلَالٍ واحِدَتِهَا...».

أي : الجمع يتبع الواحد في الاعتلال كَدِيمٍ فِي جَمْعِ دِيمَةٍ، وَالْأَصْلُ دَوْمَةٌ، مِنْ  
 دَامَ يَدُومُ. كَمَا أَنَّ الْمَصْدَرَ يَتَّبِعُ الْفِعْلَ فِي ذَلِكَ.

قوله : «وهو كون الواو مِثَّةً...».

أي : أعلت هذه الكلمات وإن صُحِّحَتْ مفرداتها وهي :

السُّوْطُ، وَالثَّوْبُ، وَالرُّؤُوسُ، لِأَنَّ الْوَائِ فِي الْمَفْرَدَاتِ سَاكِنَةٌ فَشَابَهَتْ أَلِفَ (دَانَ)  
 وَبَاءَ (رَبِيعٍ) فِي السُّكُونِ.

قوله : «لِإِغْلَالِ الْوَاحِدِ وَالْكَسْرِ فِيهِمَا...».

جمع تارة، وديمة، وقد كُسِرَتِ التاء والذال فِي الْجَمْعِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ وَائِ  
 قَوْلَهُمْ : تَأَوَّرْتَهُ وَالنَّاسُ يَتَأَوَّرُونَ.

قوله : «السكون الواو...» والكسرة....

السكون فِي الْوَاحِدِ، وَكُسْرَةُ مَا قَبْلَ الْوَائِ فِي الْجَمْعِ هَذَا فِي جَمْعِ ثَوْرٍ مِنَ الْحَيَوَانِ  
 أَمَا ثَوْرٌ مِنَ الْأَنْطِ فَجَمْعُهُ ثَوْرَةٌ.

... وَهَذَا قَلِيلٌ وَالكَثِيرُ عَوْدَةٌ وَكَوْزَةٌ وَزَوْجَةٌ، وَقَالُوا طَوَالَ لَتَحْرُكِ الْوَائِ  
فِي الْوَاحِدِ وَقَوْلُهُ:

\* فَإِنَّ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طَيَّالُهَا \*

فَلَيْسَ بِالْأَعْرَفِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ رُوءَاءَ مَعَ سُكُونِهَا فِي رِيَّانٍ وَانْقِلَابِهَا فَلَنَلَّا يَجْمَعُوا بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ  
قَلْبِ الْوَائِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ، وَقَلْبِ الْبَاءِ الَّتِي هِيَ لَامٌ هَمْزَةٌ...

قوله: «وهذا قليل...»

إشارة إلى الإعلال في نحو: تَبَرَّ وَدِيمٍ وَثَبَرَةٍ، لأنَّ الإعلال في نحو سَيَّاطٍ قد نبط  
بشيئين: الكسرة والألف، إذ السكون في سَوَاطٍ ليس بتغيير صريح كقلب الواو بياءً  
في سَيَّاطٍ، فسأغ أن لا يلتفت إلى تغيير السكون في سَوَاطٍ، وإن كان السكون  
إعلالاً، ولا يناط به حكم ما لم يوجد ما يقوّيه وهو ذاك الشيطان اللذان يقتضيان  
البياء، فلما عدم الألف فات أحد الشيئين فظهر الضعف، فلذا قلَّ الإعلال في هذا  
النحو وكثر التصحيح.

وإن قلت لما نبط الإعلال بشيئين وقد فات أحدهما وجب أن يلزم التصحيح كما أن  
منع الصرف لما نبط بشيئين زال بزوال أحدهما.

قلت: لما فتحت الواو في (دَوَمَ) فقد وجد جزء الألف عقيها وهو الفتحة فكان  
الألف لم يَفَتْ، ولأنَّ التصحيح كما كثر في هذا النحو صار كأن لم يُعَلَّ شيء منه  
تنزيلاً للأكثر منزلة الكل.

قوله: «لتحرك الواو في الواحد...»

أي الجمع فرع على الواحد، فلما صحَّ طويل صحَّ طَوَالٌ.

وأوله:

... وَنَوَاءٌ لَيْسَ بِنَظِيرِهِ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي وَاحِدِهِ صَحِيحٌ وَهُوَ قَوْلُكَ نَاوٍ.

٧٠٤ - تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذَلَّةٌ<sup>(١)</sup>

قوله : «فلثلا يجمعوا . . . . .»

الأصل في رِيَّانَ رَوِيَّانُ، بالسُّكُونِ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يُقَالَ رِيَّاءَ بِالِإِعْلَالِ كَمَا فِي سِيَاطٍ، بَلْ هَذَا أَوَّلَى، إِذْ فِي سَوَاطِ مَجْرَدِ السُّكُونِ، وَفِي رِيَّانِ الْقَلْبِ إِلَى الْبَاءِ، وَهُوَ أَبْلَغُ فِي التَّغْيِيرِ مِنَ السُّكُونِ الْمَجْرَدِ، وَالْجَمْعُ تَابِعٌ لِلوَاحِدِ فِي الْإِعْلَالِ، لَكِنْ امْتَنَعَ قَوْلُكَ رِيَّاءَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ، قَلْبَ الْعَيْنِ بَاءً، وَقَلْبَ اللَّامِ هَمْزَةً، لِأَنَّ أَصْلَهُ رَوَائِيٍّ مِنْ رَوِيٍّ بِالْبَاءِ وَذَلِكَ بَعِيدٌ عَنْ مَدَارِجِ الْحِكْمَةِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِجْحَافِ بِالْكَلِمَةِ.

قوله : «وَنَوَاءٌ . . . . .»

النَّوَايُ : الْجَمْلُ السَّمِيُّ مِنَ النَّيِّ وَهُوَ الشَّحْمُ.

رُوي أَنَّ أَعْرَابِيَةً غَنَّتْ عِنْدَ حَمْزَةٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ سَكْرَانٌ وَالْأَغْنِيَّةُ :

٧٠٥ - أَلَا يَا حَمَزَ بِالشَّرْفِ النَّوَاءِ      وَهُنَّ مُعْقَلَاتٌ بِالْفَنَاءِ<sup>(٢)</sup>  
صَعَّ السَّكِينُ فِي اللَّبَاتِ مِنْهَا      وَضَرَجَهُنَّ حَمْزَةً بِالذَّمَاءِ  
وَعَجَلُ مِنْ أَطْيَابِهَا طَعَامًا      لِشَرْبٍ مِنْ قَدِيرٍ أَوْ شَوَاءِ  
فَقَامَ وَنَحَرَ شَارِقَيْنِ.

وَالشَّارِفُ : الْمُسِنَّةُ مِنَ النَّوَقِ.

وَالْقَدِيرُ : الْمَطْبُوحُ فِي الْقَدْرِ.

(١) حَمْزُهُ : . . . . . وَأَنْ أَهْزَأَ الرُّجَالُ طَيَابًا

عزاه البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٣٨٧ لأنيف بن زيان الشَّهَازِ مِنْ طَرَفٍ. وقد نقل المحدثي هذه النسبة عن ابن المستوفي في شرح أبيات الفصل. وقال : القاءة بفتح القاف والمد مصدر فَعَزَّ الرَّحْلَ هَمَّ الْمَهْمُزِ اللَّامِ - أَيِ صَارَ قَمِيئًا عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ، وَهُوَ الصَّغِيرُ الدَّلِيلُ وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ مِنْهُ قَوْلُهُ «طَيَابًا» وَهُوَ شَدَّ قِيَاسًا وَاسْتِمْهَالًا، وَالْقِيَاسُ طَوَالُهَا وَهُوَ الْكَثِيرُ الْمُسْتَعْمَلُ.

(٢) الأبيات من الوافر، ذكر ابن منظور صدر البيت الأول منها فقط بعد أن قال «وفي حديث علي وحررة رضي الله عنهما» (ص ١٠٠).

\* فصل \* وَيَمْتَنِعُ الْأَسْمُ مِنَ الْإِعْلَالِ بِأَنْ يَسْكُنَ مَا قَبْلَ وَاوِهِ، وَيَأْتِيهِ أَوْ مَا هُوَ بَعْدَهُمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ نَحْوُ: الْإِقَامَةِ وَالْاسْتِقَامَةِ مِمَّا يَعْتَلُّ بِاعْتِلَالِ فِعْلِهِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: حَوْلٌ، وَعَوَارٌ، وَمِشْوَارٌ، وَتَقْوَالٌ، وَسُووقٌ، وَغُوُورٌ، وَطَوِيلٌ...

والواو في نَاوٍ مُصَحَّحٌ، وفي رَيَّانٍ مُعَلَّلٌ، فلا يكون نَوَاءٌ نَظِيرَ رِوَاءٍ، في تركهم الإعلال في رِوَاءٍ تَفَادِيًا من الجمع بين إعلالين. وإنما صَحَّ نَاوٍ لِأَنَّ اللام وهو الياء قد أُعِلَّتْ بالسكون، فإعلال العين يفضي إلى الجمع بين إعلالين.

قوله: «وذلك قولهم حَوْلٌ...»

ترك الإعلال في هذا القبيل للسكون، وذلك إما أن يقع قبل المعتل أو بعده، أما الأول: فنحو حَوْلٌ وهو الرجل الكثير الحيلة، وإنما لم تقلب واوه الثانية ألفا، لِأَنَّ انقلاها في نحو قال لتحركها وانفتاح ما قبلها، أولتحركها وطلب المشاكلة كما في: (أقال).

وَحَوْلٌ ليس مما تطلب فيه المشاكلة، لأنه ليس من جملة نحو: (أقام) ولا من عداد نحو (خاف)<sup>(١)</sup> وغيره مما طلبوا المشاكلة فيه، وقد سكنت الواو الأولى فلم يبق طريق للإعلال إلا مُنْسَدًا.

والوجه الثاني، أنك لو قلبت الثانية ألفا يلزم تحريك الأولى أو حذف إحداهما، فيصير إلى حَوَالٍ أو حَوْلٍ أو حَالٍ وأَيُّ فساد أقوى من إبطال وزن الكلمة.

وأما الثاني فنحو: سُووقٌ جمع ساق، وَغُوُورٌ مصدره غَارَ، وهما بواوَيْنِ، وكذا قَوُولٌ وَبَيُوعٌ بفتح أولهما، امتنع الإعلال في هذا النحو لأدائه إلى إبطال الصيغة، فَوَاوُ فُعُولٌ وَقُعُولٌ مَدَّةٌ لَا تَمْسُهَا الْحَرَكَةُ، فَلَوْ سَكَنَتِ الْوَاوُ الْأُولَى فِي الْأَوَّلِينَ وَانْقَلَبَتِ الْفَاءُ فِي الْآخِرِينَ يَلْزَمُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا أَوْ تَحْرِيكُهَا، وَكِلَاهُمَا مَمْتَنِعٌ (١) في ع وف: «يجاف» والمثبت من الأصل.

فيمتنع الإعلال، على أن سكون الواو الثانية قد كسر شوكة ثقل التصحيح، لأنّ اللسان بالوصول إلى الساكن بعد حرف اللين يستريح كما يستريح بالوصول إليه قبل كما في مسألة الظبي، وإن كان السكون قبله أجلب للاستراحة.

وأما الثالث: فنحو: عُوَّارٍ بِضَمِّ الْعَيْنِ والتَّشْدِيدِ، وَهُوَ الْقَذَى فِي الْعَيْنِ. (وَمِشْوَارٌ): وهو المكان الذي تعرض فيه الدابة<sup>(١)</sup> للبيع.

(وَتَقَوَّلٌ): وهو مصدر قال كالتَّسْيَارِ بمعنى السير. وجه ترك إعلال هذه الكلمات: الهرب من أن يلزم الإجحاف بهن بحذف الحرفين من ثلاث سواكن بتغيير الإعلال، ولأنّ الإعلال لتحصيل الخفة، وفيهن نهاية الخفة، لحصول السكون من كل جانب.

فإن قلت فقد أحوجك المقام إلى الفارق بين تَقَوَّلٍ وإقامة لأنك أعلنت الإقامة مع اكتناف الساكنين المعتل في (إقوام)، ولم تُعَلِّ (تَقَوَّلًا) وكلاهما مصدر.

قلت: الفارق أن الإفعال يُلَازِمُ باب أفعال، كأنه أعلق من الحرباء وكذا استفعال مع استفعال، فلما تحققت هذه المصاحبة اللازمة بين المصدر وفعله في باب أفعال لزم أن يسلكا طريقة التشاكل. وتُفَعَّلُ لم تتصف بتلك الملازمة مع أن ذلك للمصدر ولشيء آخر وهو إفادة المبالغة، فصار (تقوال) كأنه ليس بمصدر، فناسب أن يَفْعَلَ مانع الإعلال ولا تُطلب المشاكلة.

(١) قال ابن يعيش والمِشْوَارُ: المكان تُعرض فيه الدواب، والمكان يكون فيه المصل ويشترط أن يعبر

... وَمَقَاوِمُ، وَأَهْوَنَاءُ، وَشُيُوخُ، وَهَيَامٌ، وَخِيَارٌ، وَمَعَايِشُ وَأَبْنَاءُ.

**\* فصل \* وإذا اكْتَنَفَ أَلْفُ الْجَمْعِ الَّذِي بَعْدَهُ حَرْفَانِ وَأَوَانٍ أَوْ يَاءَانِ أَوْ وَأَوْ وَيَاءَ قُلِبَتِ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً كَقَوْلِكَ فِي أَوَّلِ أَوَائِلٍ ...**

(مَقَاوِمُ) : يَفْتَحُ الميمِ : جَمْعُ مَقَامَةٍ.

(وَأَهْوَنَاءُ) : جَمْعُ هَيْنٍ، مِنْ هَانَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ سَهْلًا وَخَفًّ.

(وَهَيَامٌ) : بِالْفَتْحِ : رَمَلٌ لَا يَتِمَّاكَ أَنْ يَسِيلَ مِنَ الْيَدِ لِلْيَنَةِ.

(وَخِيَارٌ) : خِلَافُ الْأَشْرَارِ.

(وَأَبْنَاءُ) : جَمْعُ بَيْنٍ بِالتَّشْدِيدِ وَهُوَ الْفَصِيحُ.

قوله : « وإذا اكتنفت . . . »

الأصل في (أوائِل) : أَوَائِلُ، الواوَانِ فَاءٌ وَعَيْنٌ كَمَا فِي أَوَّلٍ، لَأَنَّهُ أَفْعَلُ كَرِهُوا  
اجْتِمَاعَ الْوَائِينَ فِيهِ فَهَمَزَتْ (الثَّانِيَةَ)<sup>(١)</sup> لِقُرْبِهَا مِنَ الطَّرْفِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِكَسَاءِ (لِيزُولِ  
الاجْتِمَاعِ)<sup>(٢)</sup>

وفيه دَقِيقَةٌ، وَهِيَ أَنَّ الْوَائِيَّ هَمَزَتْ عَلَى طَرِيقَةٍ أَوْ يَصِلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَقْلِبَ أَوَّلًا أَلِفًا  
ثُمَّ تَقْلِبَ الْأَلِفُ هَمْزَةً، لِأَنَّ الْغَرَضَ إِزَالَةَ الْجَمْعِ لَا الْإِعْلَالَ فَظَهَرَ مِمَّا ذَكَرْنَا أَنَّ  
هَذَا الْحُكْمَ مَنْوُوطٌ بِشَيْئَيْنِ : اجْتِمَاعَ الْوَائِينَ<sup>(٣)</sup> وَمِثَابَهَةَ كَسَاءِ، فَلْيَكُنْ ذَلِكَ عَلَى ذِكْرِ  
مِنْكَ فَعَسَاهُ أَنْ يَجْذِبَ بِضَبْعِكَ<sup>(٤)</sup> بَعْدَ .

فَإِنْ قُلْتَ الْجَمْعُ إِنَّمَا يَتَحَقَّقُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْحَاجِزُ مُوجُودًا، قُلْتَ : الْأَلِفُ حَاجِزٌ

غَيْرُ حَصِينٍ فَلَا يَعْأُ بِوُجُودِهَا .

(٢) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَفِ الْمَثْبُوتِ مِنْ ع .

(١) سَقَطَ مِنَ الْأَصْلِ وَالْمَثْبُوتِ مِنْ ع وَف .

(٣) فِي ف : وَالْوَاوِ وَالْمَثْبُوتِ مِنَ الْأَصْلِ وَع .

(٤) الضَّبْعُ يَسْكُونُ الْبَاءَ : وَسَطُ الْعَضْدِ بِلَحْمِهِ يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ، وَمِنْهُ اضْطَبَعَ الشَّيْءُ : أَدْخَلَهُ تَحْتَ ضَبْعَيْهِ،  
وَالاضْطَبَاعُ الَّذِي يُؤْمَرُ بِهِ الطَّائِفُ بِالْبَيْتِ : أَنْ تَدْخُلَ الرِّدَاءَ مِنْ تَحْتِ إِطْرَافِ الْإِيْمَنِ وَتَغْطِيَ بِهِ الْإِيْسِرَ، كَالرَّجُلِ  
يُرِيدُ أَنْ يَمَالَجَ أَمْرًا فَيَنْهِيهَا لَهُ . اللَّسَانُ : (ضَمٌّ) .

... وفي خَيْرٍ: خَيَّائِرٌ، وفي سَيِّقَةٍ سَيَّائِقٌ وفي فَوْعَلَةٍ مِنَ الْبَيْعِ بَوَائِعُ ...

أما (خَيَّائِرٌ) : فأصله خيايير بيايين لأنه جمع خَيْرٍ فَيَعْل من الخير، والياء كالواو من حيث إنهما أختان للألف، ومن حيث إنهما يلتقيان في (صُدود) و(عَميد) ونحوهما في القوافي، فتجري الياءان مجرى الواوين، ولأن الياء مُشَبَّهة بالألف على ما تلي عليك قبل، فلما اكتفتا الألف صار كأنه اجتمع ثلاث ألفات، فتهمز الأخيرة لإزالة اجتماعهما.

وأما (سَيَّائِقٌ) : فهو جمع سَيِّقَةٍ وهي الطريدة من الغنم والأصل سَيِّوَقَةٌ، من ساق يسوق، قلبت الواو ياء لما عرفت، وبالجمع زال فتعود الواو نحو سَيَّاقٍ، والياء كالواو لما ذكرت آنفا، فانخرط في سلك أوأول وهذه النكتة في همزة بوائع فتأمل.

(قوله: «في فوعلة من البيع بوائع» ...)

إنما جعله جمع فوعلة، وإن كان جمع بائعة لذلك رفعاً لوهم من يتوهم أن الهمزة في بوائع، قُرُفَع على مفردِها، فرفع هذا الوهم بتقدير مفرد لا همز فيه، وهو فوعل من البيع<sup>(١)</sup>.

(١) في الأصل وع ساقط والمثت من ف

... وَقَوْلُهُمْ : ضَيَاوَن شَاذٌ كَالْقَوْدِ ، وَإِذَا كَانَ الْجَمْعُ بَعْدَ أَلْفِهِ ثَلَاثَةٌ  
 أَحْرَفَ فَلَا قَلْبَ كَقَوْلِكَ : عَوَاوِيرَ ، وَطَوَاوِيرَ وَقَوْلِهِ :  
 \* وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ \*  
 إِنَّمَا صَحَّ لِأَنَّ الْبَاءَ مُرَادَةٌ وَعَكْسُهُ قَوْلُهُ :  
 \* فِيهَا عَيَائِلُ أَسْوَدُ وَنُمُرُ \*  
 لِأَنَّ الْبَاءَ مَزِيدَةٌ لِلْإِشْبَاعِ كَيَاءِ الصَّيَارِفِ ، وَمِنْ ذَلِكَ إِعْلَالُ صِيَمٍ وَقِيَمٍ  
 لِلْقُرْبِ مِنَ الطَّرَفِ مَعَ تَصْحِيحِ صَوَامٍ وَقَوَامٍ ...

قوله : « فلا قلب . . . » .

لزوال مشابهة كساء .

قوله : « وَضَيَاوَن شَاذٌ . . . »

لَمَّا صَحَّ فِي ضَيَوْنٍ ، وَلَمْ يَقُلْ ضَيْنٌ ، قِيلَ ضَيَاوَنٌ بِالتَّصْحِيحِ جَرِيًّا عَلَى الْأَصْلِ  
 وَتَنبِيْهَا عَلَيْهِ كَالْقَوْدِ .

قوله : « صَحَّ لِأَنَّ الْبَاءَ مُرَادَةٌ لِلْإِشْبَاعِ . . . »<sup>(١)</sup>

هَذَا يَقْوِي تَرْكَ الْإِعْلَالِ فِي مَقُولٍ عَلَى إِرَادَةِ الْأَلْفِ ، وَقَبْلَهُ :

عَرَّكَ أَنْ تَقَارَبَتْ أَبَا عَرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ  
 ٧٠٦ - حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ ثَاغِرِي وَكَحَلَّ . . . . . (البيت)<sup>(٢)</sup>

يَقُولُ لَامْرَأَةٍ : - عَرَّكَ حَتَّى اجْتَرَأَتْ عَلَى مَخَالَفَتِي - أَنِّي كَبُرْتُ وَتَقَارَبْتُ أَبَا عَرِي .

(١) إشارة إلى قول الزخسري : وَكَحَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ .

إِنَّمَا صَحَّ لِأَنَّ الْبَاءَ مُرَادَةٌ . .

(٢) قَاتِلُ هَذَا الرَّجُلِ : جَنْدَلُ بْنُ الْمُثَنَّى الطُّهَوِيُّ ، انْظُرْ شَرْحَ شَوَاهِدِ الشَّافِعِيِّ لِلْبَغْدَادِيِّ ص ٣٧٤ وَشَرْحَ أَبِياتِ سَيِّبِيهِ

لِلسَّيْرَاقِيِّ ٢ : ٣٦٥ وَانْظُرِ الشَّاهِدَ فِي سَيِّبِيهِ ٤ : ٣٧٠ .

وَأَرَاهُ ثَاغِرِي : أَرَى بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مِنْ أَرَانِي اللَّهُ زَيْدًا فَاضِلًا ، يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفَاعِلٍ ، فَلَمَّا بَنِيَ لِلْمَفْعُولِ نَابَ

الْمَفْعُولِ الْأَوَّلَ - وَهُوَ هُنَا ضَمِيرُ التَّكْلِمِ - نَابَ الْفَاعِلُ ، وَهَلَاءُ مِنْ أَرَاهُ ضَمِيرُ الدَّهْرِ هُوَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي ، وَثَاغِرِي :



... وَقَوْلُهُمْ فَلَانٌ مِنْ صَيَابَةِ قَوْمِهِ، وَقَوْلُهُ:

فَمَا أَرْقَ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامُهَا .....

\* فصل \* وَنَحْوُ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ...

يريد أنه ترك السفر والرحلة إلى الملوك فإنه مجتمعة لا يفارق بعضها بعضاً،  
وثاغري: كاسر أسناني .

والمعوار: وجع العين .

يُرِيدُ أَنَّ مَرَّ الزَّمَانِ أَقْسَدَ بَصَرَهُ، وَحَنَى عِظَامَهُ وَقَصَّرَ خُطْوَهُ.

(وَصَيَابَةً)، مِنْ صَابَ يَصُوبُ، وَقَوْلُهُمْ فَلَانٌ مِنْ صَيَابَةِ قَوْمِهِ: أَيُّ مِنْ خِيَارِهِمْ.

قوله<sup>(١)</sup>:

٦٩٦م - ..... فَمَا أَرْقَ .....

أوله:

أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً ابْنَةً مُنْذِرٍ

قوله: «وَنَحْوُ سَيِّدٍ ...»

الإدغام كما يجري في المثليين، كذلك يجري في المتقاربين، والواو والياء  
متقاربتان فيلزم الإدغام، والمدغم أبدا ساكن، فيلزم أن تكون السابقة منهما  
ساكنة، والواو أثقل من الياء فتقلب<sup>(٢)</sup> الواو ياء تَقَدَّمَتْ أَوْ تَأَخَّرَتْ. فإن قلت:  
الإدغام غير لازم في المتقاربين مع قرب المخرجين، وقد لزم هنا الإدغام مع بُعد

المفعول الثالث هذا هو الأصل، ولكن غلب على استعمال المتي للمفعول بمعنى الظن، والشاهد به قوله:  
المواور على أن أصله المواوير فحذفت الياء ضرورة وبقيت كسرنا دليلاً عليها كذا من المداد في شرح  
شواهد الشافية ص ٣٧٤ - ٣٧٥.

(١) هو ذو الرمة ونظام الشاهد:

أَلَا طَرَقْنَا مَيَّةً ابْنَةً مُنْذِرٍ فَمَا لَرَقَ النَّيَامُ إِلَّا سَلَامُهَا

وهو شاهد على استعمال الياء شاذاً وقياسها النوام وقد مر تحفيظها أعلاه - اطر ص ٢٠٠.

(٢) في الأصل (فقلبت) والمثبت من ع و ف

... وَدَيَّارَ، وَقِيَّامَ، وَقِيَّومَ قَلْبَ فِيهَا الْوَاوِيَاءَ وَلَمْ تَفْعَلْ ذَلِكَ فِي سُورِ،  
وَبُوعِ، وَتُسُورِ، وَتُبُوعِ، لِثَلَا يَخْتَلِطَا بفعل وتفعل ...

المخرجين، فمن أين قلت هما اتَّخَذَتَا من حيث المَدُّ فصارتا كأنهما مثلان،  
والإدغام في المثليين لازم، ولأن ثقل اجتماع المتقاربين أدنى من اجتماع الواو  
والياء، فلزم الإدغام، وإن لم يلزم في المتقاربين.

فإن قلت لِمَ لَمْ يلزم في أُسَيُود؟ قلت: لأن اجتماعهما عارض ولا شك أن  
العارض دون اللازم. فإن قلت: ما تقول في دُليَّة؟

قلت: لأن الطرف محل للتغيير والحشو مُتَحَصِّن فتكون رتبة التغيير في الحشو أدنى  
من رتبة التغيير في الطرف، وقد نُبِّهْتَ على هذا من قَبْل فتذكر.

قوله: «وَدَيَّارَ . . . . .»

أصله: دَيَّوَارٌ مِنْ دَارٍ يَدُورُ، فَإِذَا قُلْتَ: (مَا بِالْدَّارِ دَيَّارٌ)، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا يَدُورُ بِهَا  
أحد.

(وَقِيَّامَ وَقِيَّومَ): أصلهما قِيَّوَامٌ وَقِيَّوُومٌ مِنْ قَامَ يَقُومُ والكلام فيهن كالکلام فيما  
سبق.

قوله: «لثلا يخلطلا . . . . .»

أي لو قيل في سُورِ وَتُسُورِ سِيرَ وَتُسِيرَ، لم يَدْرَ أنهما فُوعِلَ، وَتَفُوعِلَ، أَمْ فُعِّلَ  
وَتَفُعِّلَ، وهذه هي النكته التي لها متانة وحصانة في هذه المسألة، فأما قول من قال  
الإدغام إنما ترك فيهما لأن الاجتماع غير لازم، ألا تراك تقول سَايَرَ وَتَسَايِرَ، ولا  
اجتماع فيهما لهما فشيء لا متانة فيه بل ﴿كَرَّابٍ يَقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً﴾<sup>(١)</sup>.

ألا ترى أن الاجتماع غير لازم في أُسَيُود لأنه يعارض التصغير، كما أن الاجتماع  
هنا يعارض البناء للمفعول، ومع ذلك لم يمتنع في الإدغام، ولو قلت الاجتماع

(١) سورة النور آية ٣٩ .

\* فصل \* وَتَقُولُ فِي جَمْعِ مَقَامَةٍ وَمَعُونَةٍ وَمَعِيشَةٍ، مَقَاوِمَ، وَمَعَاوِينَ، وَمَعَايِشَ، مُصَرِّحًا بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ وَلَا تَهْمِزُ كَمَا هُمَزَتْ رَسَائِلُ، وَعَجَائِزُ، وَصَحَائِفُ، وَنَحْوُهَا مِمَّا الْأَلِفُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي وَحْدَانِهِ مَذَاتٌ لَا أَصْلَ لَهُنَّ فِي الْحَرَكَةِ.

لازم ما دام مصغرا، فمعارض بقولنا الاجتماع لازم مادام مَبْنِيًّا للمفعول، فعلم أن النكتة التي لا مغز لقناتها، ولا مقرر لصفاتها هي ما ذكرنا.

والنكتة الثانية أن المقصود في هذه المسألة قلب الواو لامتناع الإدغام بدونه والواو في أُسْبُود هي اللازمة لصوغ الكلمة عليها، فأما الواو في (سُوِي) فعارضة، فساغ أن يدعوا كونها عارضة إلى ترك الإدغام، وكونها لازمة إلى تجويزه.

قوله: «ولا تهمز كما تهمز رسائل . . .».

الألف في رسالة بمنزلة الواو في قَسُور، فكما أن واو قَسُور تقع بعد الألف إذا جمع كذلك، تقع ألف رسالة بعد الألف إذا جمع فتجتمع ألفان فيلزم تحريك أحدهما لامتناع الحذف لذهاب بناء الجمع لهذا النحو؛ فحرّكت الثانية وصارت همزة وكسرت لأن الساكن إذا حَرَّكَ حَرَّكَ بالكسر أو لأن هذه الهمزة بإزاء الواو المكسورة في قَسَاور، ثم أجرى واو عجوز وياء صحيفة مجرى ألف رسالة لكونهما زائدين للمد كالألف، والألف فيما نحن فيه هي الأجدر بالأصالة لأنها تصافح المدَّ أبدا وتعانقه. وكلتاها كثيرا ما تُودَّع وتُفَارَق، فوضح بما ذكرنا أنهما تهمزان ابتداء بدون واسطة، لأنهما مَذَاتَان لا أصل لهما في الحركة فأتبعنا الألف، والألف تهمز ابتداء فكذا هما.

فإن قلت: فلم لم تسلك طريقة قائم بأن تقدر أن الأصل عجاوز ثم عجااز، ثم عجائز بألف وهمزة؟ قلت: هي في مسألتنا شاغرة لا تسلك، إذ الغرض في قاوم الإعلال للمشكلة، وطريقته هاتيك وهنا لا مشكلة، لأن عجائز ليس مما يتطلب فيه المشكلة، ألا ترى إلى تصحيح قساور، فإن قلت: قد أصبت شاكلة الصواب بما

**\* فصل \* وَفُعَلَى مِنَ الْيَاءِ إِذَا كَانَتْ اسْمًا قُلِبَتْ يَأُوهَا وَآوًا كَالطُّوبَى ،  
وَالْكُوسَى مِنَ الطَّيْبِ وَالْكَيْسِ . . . .**

أجبت فَأَبْنِ لِي لم قُلِبَتَا همزة قبل أن تقلبا ألفا مع أَنَّ في قلبهما ألفاً أولاً رعاية مناسبة ، وهي أنهما إلى الألف أقرب منهما إلى الهمزة فقلب الشيء إلى ما يقاربه أولى ، ولأنَّ الهمزة أقرب إلى الألف منها إلى الواو والياء فجعل الشيء بدلا من قريبه أولى ، فهذه شبهة أطارت قلبي وأبارت<sup>(١)</sup> لُبِّي ، وغادرتني حاشراً بائرا لا ينكشف عني الغطاء ولا يَبْرُحُ عَنِّي الحَفَاءُ . قلت : إِنَّ شئت فافطن لما ألقى إليك وأتلو عليك ، وَتَلَقَّه من القبول له بأكمل ما استَحَقَّه وأوفِ بِأبلغ الإصغاء وأحسن الاستماع حَقَّه ، وهو أنا قد أقمنا الدليل على أن همزهما لإتباع الألف فلو قلبتها أولاً لأفانم همزة لكان طريقته غير طريقة الإِتباع فيلزم إهمال ذلك الدليل ، وليس إلى إهماله سبيل ، والواو والياء في وَحْدَانٍ مَقَاوِمَ ، وَمَعَاوِنَ ، وَمَعَايِشَ ليستا بمدَّتَيْنِ لتحركهما . فالواو في مَقْوَمَةٍ مفتوحة ، وفي مَعْوَنَةٍ مَضْمُومَةٍ . والياء في مَعِيشَةٍ مَكْسُورَةٍ ، فلم يشبها ألف رسالة فلا يَجْرِيَانِ مَجْرَاهَا فَيَصَحَّحَانِ .

فإن قلت : ما تقول في قول العرب مصائب بالهمز مع أَنَّ الياء في «مصيبة بزنة مكرومة متحركة» قلت : ذاك محمول على أنه ظَنُّ مُصِيبَةٍ فَعِيلةٌ لَا مُفْعِلَةٌ ، واستعمل بالهمز ، ومثل هذا نفسه مستعمل ولكن قياس غيره عليه ممتنع .

قوله : «وَفُعَلَى مِنَ الْيَاءِ . . . .»

قياس مذهب صاحب الكتاب<sup>(٢)</sup> أن يقال طَيِّبَى وَكَيْسَى ، لأنه يقول في مثال بُرْدٍ من البياض بِيَضٌ لا بُوْضَ ، والعذرة له في قولهم طُوبَى وَكُوسَى بالواو ، أَنَّ الياء لما غلبت على الواو في كلامهم . - وإن شئت فتأمل فيما أسلفنا من مواضع قلبت فيها الواو ياء ، ولم ينعكس إلا على القلة كَمُوقِنَ - قلبت إلى الواو والياء ليكون هذا

(١) أبارت : أهلكت - انظر اللسان : (بور) .

(٢) سيبويه ٤ : ٣٦٤ .

... وَلَا تَقْلُبْ فِي الصِّفَةِ كَقَوْلِكَ فِي الصِّفَةِ مِثْلَةَ حَيْكَى، وَفِئْمَةُ

ضَيْرَى.

التغليب - أعني تغليب الواو على الياء هنا - تعويضاً عن تغليب الياء على الواو في تلك المواضع، ويصان تصرفهم عن الاعتساف في مهاوي الميل إلى أحد الجانبين دون الآخر.

فإن قلت: فلم لم ينسحب هذا التغليب على فصل الاسم والصِّفَةِ معاً؟ قلت: في ذلك إبطال معنى القلب، لأن الإبدال هو أن يوجد حرف في بعض الأمثلة كالياء في الدنيا، فهي غير موجودة في دنوت أدنو دُنُوًّا أو تقول لما قلب الياء واوا للتعادل لزم أن يَخْصَّ القلب بالاسم أو الصفة ليحصل منه فائدة انفصال الاسم من الصفة، وتكون هذه الفائدة نتيجة هذا التصرف لا مقصورة على حده، فذلك ضعيف جداً.

فإن قلت: لم خصَّ الإبدال بالاسم؟ قلت: هذا السؤال قائم في فصل الانعكاس أيضاً فلا تسمعه، على أنا نقول: الاسم أقوى من الصِّفَةِ بدليل أنهم لما حاولوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فعلة غيروا الاسم دون الصفة، (فحمل) (١) التغيير على الأقوى أولى. وقد كفى الأخفش في هذا القلب مؤونة الجواب؛ لأنه على أصله الذي مرَّ في مسألة بيض، فالطوبى تأنثُ الأَطْيَبِ والكُوسَى تأنثُ الأَكْثَرِ.

و﴿فِئْمَةُ ضَيْرَى﴾ (٢): جائرة، وهي فُعْلَى بِالضَّمِّ مِنْ ضَارَّ يَضِرُّ إِذَا نَقَصَ، أَبْدَلَ عَنِ الضِّمَةِ كَسْرَةَ لِتَصِحَّ الْيَاءُ كَمَا فِي بَيْض. و(حَيْكَى) (٣): مِنْ حَاكَ يَحْكُ.

فإن قلت: فلعل كسرة الفاء أصلية. قلت: ليست بأصلية لأنه ليس في الكلام فعلى بالكسر صفة ألفها للتأنث، وإنما يتأتى ذلك فيما ألفه للإلحاق كعزهي وعزهاة.

(١) ي جمع السح - (فحمل حل) ولدا حدث كلمة (حمل) لها راتدة

(٢) سورة الحم ٢٢

(٣) اللد (حك)

## \* القول في الواو والياء لامين \*

حُكْمُهُمَا أَنْ تُعْلَا أَوْ تُحْدَفَا أَوْ تَسْلَمَا، فَإِعْلَالُهُمَا مَتَى تَحَرَّكْنَا وَتَحَرَّكَ مَا قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهُمَا سَاكِنٌ إِمَّا قَلْبًا لَهُمَا إِلَى الْأَلِفِ إِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُمَا فَتَحَةً نَحْوُ غَزَا، وَرَمَى، وَعَصَا، وَرَحَى؛ أَوْ لِأَحَدَاهُمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا كَأَغْرَيْتُ، وَالْغَازِي، وَدُعِي، وَرَضِي، وَكَالْبُقُوى، وَالشَّرُوى، وَالْجِبَاوةِ، أَوْ إِسْكَانَهُمَا كَيَغْزُوا، وَيَرْمِي، وَهَذَا الْغَازِي وَرَامِيكَ. وَحَذْفُهُمَا فِي نَحْوِ لَا تَغْزُ، وَاعْزُ، وَارْمِ، وَفِي يَدٍ وَدَمٍ، وَسَلَامَتُهُمَا فِي نَحْوِ الْغَزْوِ وَالرَّمْيِ وَيَغْزَوَانِ، وَيَرْمِيَانِ، وَغَزَوْا وَرَمَيَا.

**\* فصل \* وَيَجْرِيَانِ فِي تَحْمُلِ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ مَجْرَى الْحُرُوفِ الصَّاحِحِ إِذَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُمَا فِي نَحْوِ ذَلُو وَظَبِي وَعَدُو وَعَدِي وَمُخَاوٍ وَوَاوٍ وَرَايٍ وَآيٍ، وَإِذَا تَحَرَّكَ مَا قَبْلَهُمَا لَمْ يَتَحَمَّلَا إِلَّا النَّصْبَ نَحْوُ: لَنْ يَغْزُوا وَلَنْ يَرْمِي، وَأُرِيدُ أَنْ تَسْتَقِي وَتَسْتَدْعِي، وَرَأَيْتُ الرَّامِيَّ وَالْعَمِيَّ، وَالْمُضَوِّضِي.**

قوله: «مَتَى تَحَرَّكْنَا وَتَحَرَّكَ مَا قَبْلَهُمَا . . .»  
قد سبق أن انقلابهما إلى الألف بتحريكهما وانفتاح ما قبلهما إذ في ترك القلب اجتماع الأمثال.

قوله: «إِنْ لَمْ يَقَعْ بَعْدَهُمَا سَاكِنٌ . . .»  
إذ لو وقع بعدهما ساكن يظهر الفساد كما ذكرنا قبل في دَعَا وَرَمَيَا . . .  
قوله: «أَوْ لِأَحَدَاهُمَا . . .»  
عطف على «لَهُمَا» و«إِسْكَانًا»: على «قَلْبًا» أي قَلْبًا كما ذكرنا وإِسْكَانًا كما يذكر.

قوله: «وَيَجْرِيَانِ فِي تَحْمُلِ الْحَرَكَاتِ . . .»

\* فصل \* وَقَدْ جَاءَ الْإِسْكَانُ فِي قَوْلِهِ :

\* أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمْ وَلَا أَبِ \*

هذا تفصيل ما أجمله في الفصل السابق، أي يجريان مجرى الصحاح، سواء كان الساكن صحيحاً كَدَلَوْ أو مدغماً كَعَدَوْ. أو مُعْتَلّاً كَمُخَوِّ وهو اسم الفاعل من الحَوَّة، والأصل اخَوَّوْ كاخْمَارَ، وستقف على السر في مصيره إلى خَوَّوِي إن شاء الله تعالى.

و (زايّ) (وآي) : جمع زاية وآية.

قوله : «لم يتحملاً إلا النصب . . . .»

لاستقلالهم اجتماع الواو والضميتين في يُغْزَو بِالضَّم، لأنها أمثال واجتماع المثلين مستكره، فما ظنك بالأمثال؟

وكذا الكلام في (يَرْمِي) (بِالضَّم) (١)، لَأَنَّ الضَّمَّةَ قَرِيبَةٌ مِنَ الْبَاءِ وَلَا تَذْهَلُ عَنْ اجتماع الواو والياء في القافية المردفة نحو:

صُدُودٌ وَعَمِيدٌ.

والواو والياء في هو يغزو ويرمي في تقدير الحركة، ولذا قبلنا النصب لخفته، وقلبتا ألفين في يُغْزَى وَيُرْمَى في المجهول.

قوله: الْمُضَوِّضِي . . . .»

هو اسم الفاعل من ضَوَّضِيَ القوم : صاحوا، وإنما لم يُعِيدُوا الواو في نحو: «رأيتُ غَازِيَا»، وإن كان انقلابها منوطاً بشيئين سكونها وانكسار ما قبلها كما عاد الانصراف فيما لا ينصرف بزوال أحد السببين ليَطْرُدَ الباب ويجري الرفع والجَرُّ والنصب على سنن واحد.

(١) في ف: «واري» والمثبت من الأصل وع. انظر سيبويه ٤ : ٣٩٨

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وف

... وَقَوْلِ الْأَعشى :

فَالَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا

وقوله : \* يَا دَارَ هِنْدٍ عَفْتُ إِلَّا أَثَافِيهَا \*

قوله : «وقد جاء الإسكان . . . .»

أي جاء إسكان الواو والياء في النصب في هذه الأبيات .

وأول البيت الأول<sup>(١)</sup> :

٧٠٧ - فَمَا سَوَّدَتْنِي غَايِرٌ عَنْ وَرَائِهِ . . . . .

٧٠٨ - والبيت الثاني<sup>(٢)</sup> من قصيدة مدح بها النبي - عليه السلام - ، وذكر فيها ما

جاءت به الشريعة ، وأراد أن يلحق به ويسلم ، ومنعته قريش . ومن أبياتها :

٥١٦ هـ - فَإِيَّاكَ وَالْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرِبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ فَاْعْبُدَا

إِثْرَالَهُ : رحمه .

والكَلَالَةُ : الْكَلَالُ<sup>(٣)</sup> .

والحفى<sup>(٤)</sup> : مصدر حَفَى الرجل : من المشي رَقَّتْ قَدَمُهُ .

أو الضمير في لها : لناقته ، والتاء في تلاقي لتأنيث الغائبة وهي الناقة ، ولو كان قوله

(١) قائله عامر بن الطفيل - انظر شرح ابن يعيش ١٠ : ١٠١ وشرح شواهد الشافعية للبغدادى ص ٤٠٥ والبيت من

الطويل وهو بنهاه كما جاء في المرجعين المذكورين :

فَمَا سَوَّدَتْنِي غَايِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَيْبَى اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ

والشاهد فيه قوله : (أسمو) حيث سكن الواو مع اقتضاء النصب وذلك شذوذ أو ضرورة .

(٢) نصه كما جاء في ديوان الأعشى ص ١٣٥ . وعليه فلا شاهد فيه :

فَالَيْتُ لَا أَرْثِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تَزُودَ مُحَمَّدًا

وترتيبه الثاني عشر من قصيدة له عدتها أربعة وعشرون بيتاً من الطويل قالها في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم

- ، وقد استهلها بقوله :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَعَاذَكَ مَا عَاذَ السَّليْمُ الْمُسَهَّدَا

ورواية المفصل وابن يعيش : (حتى تُلَاقِي) وهو موضع الشاهد حيث أسكن الياء في تلاقي وهو منصوب بحتى .

(٣) الْكَلَالُ : الإعياء . اللسان : (كلل) .

(٤) هكذا في جميع النسخ وجاء في اللسان : (حفا) وهي من بنات الباء والواو .



... وَفِي الْمَثَلِ : أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا ، وَهُمَا فِي حَالِ الرُّفْعِ سَاكِنَانِ  
وَقَدْ شَذَّ التَّحْرِيكُ فِي قَوْلِهِ :

حتى تلاقى لخطاب الناقة عن طريق الالتفات كقوله تعالى ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾<sup>(١)</sup> بعد  
قوله : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>

لم يَتَّقِ الْبَيْتُ شَاهِدًا لِلإِسْكَانِ ، وكذا قوله<sup>(٣)</sup> :

٧٠٩ - ..... عَفَّتْ إِلَّا أَثَافِيهَا

لوحمل على المعنى نحو: لم يَتَّقِ إِلَّا أَثَافِيهَا . لم يَتَّقِ شَاهِدًا ، لكنه خلاف الظاهر .

قوله : «وفي المثل .....»<sup>(٤)</sup>

قال<sup>(٥)</sup> :

٧١٠ - يَا بَارِي الْقَوْسِ بَرِيًّا لَيْسَ يُحْكِمُهُ لَا تُفْسِدِ الْقَوْسَ أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا

أصل السكون فيها نحن بصده ، إنما هو في الألف<sup>(٦)</sup> لِإِبَائِهَا الْحَرَكَةُ أَبْدَاثُ شَبَّهَتْ

البياء بالألف لما بينهما من القرب ، فجاء إسكانها مجتثا كالمستمر ، ولذا ذهب

(١) سورة الفاتحة آية ٥ .

(٢) سورة الفاتحة آية ٢ .

(٣) نسيه البغدادي في شرح شواهد الشافعية ص ٤١٠ لبعض السعديين ، وانظر ديوان الخطبة ص ١١١ ، والبيت  
بشابه كما جاء في شرح شواهد الشافعية :

يَا ذَا هِنْدٍ عَفَّتْ إِلَّا أَثَافِيهَا بَيْنَ الطُّورِيِّ فَصَارَاتٍ فَوَارِيهَا

وموضع الشاهد قوله : (أثافيها) وكان حقه النصب على الاستثناء إلا أن البياء سكنت شذوذاً ، والبت من  
البيات ، والطوري : البشر المطوية بالحجارة . والصارات : رؤوس الجبال والوديان .

(٤) إشارة إلى قول الزمخشري في المفصل : «وفي المثل : أَعْطِ الْقَوْسَ بَارِيهَا»

انظر المثل في مجمع الأمثال للميداني ٢ : ١٩ ومعناه كما ذكره الميداني : أي استعز على مملك بأهل المعرفة  
والخلف في .

(٥) ذكره الميداني في مجمع الأمثال ٢ : ١٩ من غير نسبة وذكره البغدادي في شرح شواهد الشافعية ص ٤١٢ بقوله :

«وقال الفضل بن سلمة في كتاب الفاهر : يقال إن أول من قال ذلك المثل هو الخطبة . وساق حكايته مع سبعة

من العاصم أمير المدينة في آخر الفاهر . أ . هـ . وقد نظرت في ديوان الخطبة بشرح الشكري فلم أجد فيه

والبيت من البيات . موضع الشاهد فيه قوله : (باريها) هل أم سكن باء (باريها) شذوذاً ، والمفلس صحها ، لأن

(باريها) المفعول الثاني لأعط . (٦) انظر شرح ابن جيمس ١٠ : ١٠١

\* مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحٌ \*

وَلَا يَقَعُ فِي الْمَجْرُورِ إِلَّا الْبَاءُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ مَا آخِرُهُ وَأَوْ  
قَبْلُهَا حَرَكَةٌ، وَحُكْمُ الْبَاءِ فِي الْجَرِّ حُكْمُهَا فِي الرَّفْعِ. وَقَدْ حُكِيَ لَجَرِيرٍ:  
فَيَوْمًا يُجَازِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغُولُ

وبعضهم إلى أن إسكانها من أحسن الضرورات<sup>(١)</sup>، ثم شُبِّهَتِ الْوَاوُ بِالْبَاءِ<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وهما في حال الرفع ساكنان...»

أي في الاسم والفعل. والعلل قد سبق بعضها آنفاً، وبعضها في صدر الكتاب.  
قوله<sup>(٣)</sup>:

٧١١ - ..... مَوَالِي ..... -

(الْعُوسُ) بِالضَّمِّ: ضَرَبٌ مِنَ الْغَنَمِ.

فَيَقَالُ شَاءَ سَاحٌ: أَي سَمِينَةٌ، كَأَنَّهَا تَسِخُ الْوَدَكَ سَخًا وَالْجَمْعُ سُحَّاحٌ.  
وأوله:

\* قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالْذَّنْيَا وَلَذَّتْهَا \*

أوالمعنى: إِنَّهُمْ حُلَفَاءُ نَاصِرُونَ.

قوله<sup>(٤)</sup>:

٧١٢ - ..... فَيَوْمًا ..... -

(١) من هؤلاء المبرد. انظر شرح ابن يعيش ١٠ : ١٠١ والخزانة ٨ : ٣٤٨.

(٢) أي شابهت الواو الباء في حكم الإسكان وكلاهما شابه الألف.

(٣) نسب لجرير في شرح شواهد الشافعية للبغدادي ص ٤٠٢ ولم أجده في ديوانه والبيت من البسيط وهو بتمامه:

قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالْذَّنْيَا وَلَذَّتْهَا مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحٌ

والشاهد فيه قوله: «مَوَالِي» على أن تُحْرِكَ الْبَاءُ بِالرَّفْعِ شَاذٌ، وَقَدْ نَبَّهَ الْبَغْدَادِيُّ عَلَى رَوَايَةِ الْهَمَزَةِ فِي (مَوَالِي) نَقْلًا

عن فرحة الأديب، انظر شرح شواهد الشافعية ص ٤٠٢.

(٤) هو جرير - انظر ديوانه ص ١٤٠ والبيت ترتبيه الثالث من قصيدة لجرير عدتها اثنان وعشرون بيتاً من الطويل

قالها في هجاء الأخطل.

وروايته في الديوان:

فَيَوْمًا يُجَازِينَ الْهُوَى غَيْرَ مَاضِيٍّ وَيَوْمًا تَرَى مِنْهُنَّ غُولًا تَغُولُ

... وَقَالَ ابْنُ قَيْسِ الرَّقِيَّاتِ :

لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي الْغَوَائِي هَلْ يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبٌ  
وَقَالَ الْآخَرُ :

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مَدَّتِي كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّحَرَاءِ  
وَتَسْقُطَانِ فِي الْجَزْمِ سُقُوطَ الْحَرَكَةِ وَقَدْ ثَبَّتَا فِي قَوْلِهِ :

(«غير ماضي» : أي غير مستمر، وقيل لا يمضي إلى المحب .  
و«تغول» : تَهْلِكُ<sup>(١)</sup>).

و«غول» : مرفوعة بُتِرَى ، بضم التاء ، ويروى بالنصب والفتح .  
يقال : تَغَوَّلَتِ الْإِنْسَانُ الْغَوْلَ ذَهَبَتْ بِهِ وَأَهْلَكَتَهُ .

أي : يجازين هوى المحب هوى لا يمضي منهن جزاؤهن إلى المحب ، ويمضي  
إِهْلَاكُهُنَّ إِلَيْهِ ، الحاصل : أَنَّ خَيْرَهُنَّ قَاصِرٌ وَشَرُّهُنَّ مُتَعَدٌّ .  
قوله<sup>(٢)</sup> :

٧١٣ - لَا بَارَكَ .....

المُطْلَبُ : بفتح الطاء المشددة بمعنى التطلّب على معنيين ، أي لهن من يطلبهن ،  
والثاني : هُنَّ يطلبن من يواصلنه .

والمعنى : إنهن كثيرات الصُّرم ، لا تدوم مودتهن لأحد .

وروايته في سيبويه ٣ : ٣١٤ : قِيَوْمًا يُوَالِفِي الْغَوَى غَيْرَ مَاضِي

والشاهد فيه قوله : «غَيْرَ مَاضِي» حيث حرك الياء في الجر للضرورة .

وقال سيبويه بعد أن أورد البيت الشاهد نقلاً عن الحليل : قال : ألا تراهم كيف جرّوا حين اضطّروا كما مضوا

الأول حين اضطّروا . وهذا الجر نظير ذلك النصب . الكتاب ٣ : ٣١٤ . واطر الشاهد في شرح ابن هشام ١٠

: ١٠١ :

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف .

(٢) هو عبيد الله بن قيس الرقيّات - ديوانه ص ٣ - والبيت ترتيبه الخامس من قصيدة له عدتها ثلاثة وعشرون بيتاً

من المسرح ومضى البيت الشاهد :

لا بارك الله في الغواني ما يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطْلَبٌ

هَجَوْتَ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ رَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ  
وَقَوْلُهُ:

لَا أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

وروي بكسر الطاء، وهو على المعنى الأول لأنه اسم فاعل.

قوله: «وتسقطان في الجزم . . . .»

لأن الجزم لما أقبل عليهما وهما ساكتان تَحَلَّحَتَا فَرَّالَتَا، إذ في بقائهما على حالهما وقوع الالتباس بين المرفوع والمجزوم، وهكذا تقول في الألف، بل حذفها لازم، لأن الحذف لرفع الالتباس الناشئ من السكون، والسكون في الألف ضربة لازب بخلاف أختيها. وجرت هذه الحروف مجرى الحركات في السقوط بالجازم؛ لأن الحركات أبعاضها. وعكس هذه المسألة مسألة «قَدَمُ» غير مُنْصَرَفٍ، وَجَمَزَى فِي بَابِ النِّسْبَةِ فَافْهَمْ.

قوله:

لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ<sup>(١)</sup> . . . . . ٧١٤ -

لم تهج: لأنك اعتذرت عن هجوك إياه، ولم تترك الهجو لأنك هجوته، وزبان:

اسم رجل.

قوله:<sup>(٢)</sup>

ورويته في سيبويه ٣ : ٣١٤ : «وَلَمْ يُعْجَبْ» وموضع الشاهد فيه قوله: «الغَوَايِ» حيث خُرِكَ الياء في الغواي بالكسر إجراء على الأصل ضرورة. قال السيرافي: والغواي: النساء الشواب، ويقال: اللواتي غنين بحسبهن ويقال: اللواتي غنين بالأزواج.

انظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢ : ١٥ . انظر شرح شواهد الشافعية ص ٤٠٧ ، والبيت من قال البغدادي : والبيت مع شهرته لم يعرف قائله والله أعلم . انظر شرح شواهد الشافعية ص ٤٠٦ :

هَجَوْتَ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا مِنْ هَجَوِ رَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

وموضع الشاهد فيه قوله : ولم تهجوه على أنه سكن الواو شذوذاً ، أو ضرورة مع وجود المقتضى لحذفها وهو الجازم .

هو قيس بن زهير كما جاء في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١ : ٢٢٤ . وابن يعيش ١٠ : ١٠٥ ، وشرح شواهد

... وفي بعض الروايات عن ابن كثير أنه قرأ (من يتقي ويصبر) وأما الألف فتثبت ساكنة أبداً، إلا في حال الجزم فإنها تسقط سقوطهما نحو: لم يخش ولم يدع، وقد أثبتتها من قال:

٥١م - أَلَمْ يَأْتِكَ .....

النبأ : الخبر. وتُنمِي : تنتشر.

واللُّبُونُ : التي لها لبن.

وينو زياد: الربيع بن زياد العبسي وإخوته. وفاعل (يأتيك) إما ضمير النبا المدلول عليه بقوله: (والأنباء تنمي) وهي جملة اعتراضية بين (يأتيك) وبين (بما لاقت) أي: ألم يأتك الخبر بما لاقت؟.

والبيت أول الأبيات، فلا يقدّر في (يأتيك) مرجع قبله، أو اللبون على حذف المضاف. أي: ألم يأتك خبر لبون بني زياد، وفي (لاقت) ضمير (لللبون) على نية التقديم، أي خبر لبون بني زياد بما لاقت، والباء وما بعدها في الوجهين في موضع نصب، ويجوز أن يكون (ما لاقت) فاعلاً، والباء زائدة. أراد باللبون: جماعة الإبل التي لها لبن.

وسبب هذا الشعر أن الربيع بن زياد طلب من قيس بن زهير درعا فبينا هو يخاطبه والدرع مع قيس إذ أخذها الربيع وذهب بها، فلقي قيس أم الربيع فأسرها، وأراد أن يرتنها حتى يرّدّ عليه الربيع درعه، فقالت له يا قيس! أين غرّب حلمك؟ أتري بني زياد مضالحيك وقد أخذت أمهم وذهبت بها، وقال الناس ما قالوا؟ وكيفيك من شر سماعه فخلّى عنها وأخذ إبل الربيع فحملها إلى مكة واشترى بها سلاحاً<sup>(١)</sup>.

الشافية ص ٤٠٨ وموضع الشاهد فيه قوله: (ألم يأتيك) وقد سبق لتحقيق البيت وتوضيح الشاهد فيه ص ٣٧. والشاهد في هذا البيت هل ما قاله سيويه في الكتاب جعله حين اضطهر يوماً من الأصيل، وقال ابن بعثر في شرحه ١٠ ١٠٦ وبعضهم يجعل الواو في نحو إشاعاً حدث عن الضمة والياء في «ألم يأتيك» إشاعاً حدث عن الكسرة.

(١) انظر الفصحة في شرح أبيات سيويه للسرياني ١ ٢٢٤ وما بعدها فقد خلّ عنه صاحب الإقلايد ونصرف في لغل. وانظر شرح ابن بعثر ١٠ ١٠٥.

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ      كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا  
وَنَحْوُهُ :

والبيت لقيس بن زهير.

قوله : «سَاكِنَةٌ...»

اتحد الرفع والنصب في الألف لأن انفصالهما بالحركة، وهي لا تَمَسُّهَا والفصل بينهما وبين الجزم، وهو فيها مستطاع سلس القياد.  
قوله<sup>(١)</sup> :

..... ٧١٥ - ..... كَأَنَّ لَمْ .....  
أَسْرَ هَذَا الشَّاعِرُ فَشَدُّوا لِسَانَهُ لثَلَا يَهْجُوهُمْ، فقال : أطلقوه فَإِنِّي لَا أَهْجُوكُمْ، ولكن

أَهْجُو قَوْمِي فَأَطْلِقُوا فَقَالَ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ .

وأوله :

..... وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ .....  
أَثَبْتُ الْأَلْفَ فِي (تَرَى) مَعَ الْجَازِمِ (وَكَذًا أَثَبْتُ الْأَلْفَ فِي «لَا أَنْسَاهُ» مَعَ الْجَازِمِ)<sup>(٢)</sup>،

وحقه أن يسقطها كما أسقط من قال :

٧١٦ - مَا أَنْسَ لَا أَنْسَ مِنْهَا إِذْ تَوَدُّعَيْنِي      وَالذَّمْعُ يَجْرِي عَلَى الْخَدَّيْنِ مُنْسَجِمٌ<sup>(٣)</sup>

(١) هو عبيد ينفوت بن وقاص الحارثي - انظر المفضليات ص ١٥٨ والشاهد فيه قوله : «لم ترى» حيث أثبت الألف

مع الجازم . وقد خرج على وجهين كما أشير إلى ذلك في حاشية ابن يعيش ج ١ ص ١٠٧ . والأول من التخريجين

أنه (تَرَى) ببناء المؤنثة المخاطبة، وقد استوفى الجازم عمله بحذف النون وأصله : «ترين» ولا شيء في هذا غير أنه

التفت من الغيبة في قوله : «وتضحك مني... إلخ» إلى الخطاب في قوله : «كأن لم تَرَى» والالتفات لا شيء فيه،

بل هو من فُتِنَ من فُتِنَ البلاغة وضرب من جمال العبارة .

والوجه الثاني : أن أصله : (تَرَى) فلما دخل الجازم حذف الألف فصار (لم تَرَا) فخفف هذه الهمزة وجعلها ألفاً،

ونقل حركتها إلى الساكن قبلها، ولا شيء في ذلك، لأن التخفيف بعد استيفاء الجازم عمله قياسي لا شذوذ فيه

أصلاً . أ. هـ والبيت من الطويل .

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع و ف .

(٣) البيت لم أعثر له على قائل وهو من البسيط وقد ساقه صاحب الإقليد ليستدل به على سقوط الألف في جواب ما

الشرطية علامة للجزم خلافاً لبيت المفصل الذي ثبت فيه وهو :

مَا أَنْسَ لَا أَنْسَاهُ آخِرَ عِشْتِي      مَا لَآخَ بِالْعَزَاءِ رِيقَ سَرَابٍ

مَا أَتَسَّ لَا أَتَسَّاهُ آخِرَ عَيْشَتِي مَا لَاحَ بِالْمَعْزَاءِ رَيْعُ سَرَابٍ  
وَمِنْهُ :

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّتْ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ

\* فصل \* وَلِرَفْضِهِمْ فِي الْأَسْمَاءِ الْمُتِمَكَّنَةِ أَنْ تَنْطَرِفَ الْوَاوُ بَعْدَ مُتَحَرِّكِ  
قَالُوا فِي جَمْعٍ ذَلِيلٍ وَحَقِيقٍ عَلَى أَفْعَلٍ وَفِي جَمْعٍ عَرْقُوقَةٍ، وَقَلَسُوقَةٍ عَلَى حَدٍّ  
تَمَرَةٍ، وَتَمَرٍ أَذْلٍ، . . .

٧١٧ - (وَالْمَعْزَاءُ)<sup>(١)</sup> : الْأَرْضُ ذَاتُ الْحَجَارَةِ.

(وَرَيْعُ السَّرَابِ) : اضْطِرَابُهُ.

قوله :

٦٦٦ م - إِذَا الْعَجُوزُ . . . . .<sup>(٢)</sup>

لَا تَرْضَاهَا : لَا تَطْلُبُ رِضَاهَا.

وَالْتَمَلِكُ : طَلَبُ الرِّضَا بِأَقْوَالٍ هَيَّئَةً لِيَنَ.

أوردته الإمام المحقق عبد القاهر في عداد ما تولد فيه حرف العلة بالإشباع كالألف  
في :

٥٢ م - . . . . . (بِمُتَّزِحٍ)<sup>(٣)</sup> وَالْوَاوُ فِي :

وقد علق البغدادي على هذا الشاهد بعد إيراده بقوله . على أنه كنت فيه في أنه شهوداً . كما كنت نووي (لم  
تُجْزِئْ وَلَمْ تَدْعُ) والقياس (لَا أَتَسَّاهُ وَذَلِكَ تَجْزِئُ) حدهما

و «ما» اسم شرط بجزم فعلين ، وهو ما حلزم لشرطه ، ونعني «مما أنس من شيء» من «لا تشبه لا أنس هذا  
البت» ، وهو كثير في الأشعار وغيرها . انظر شرح شواهد لشعبة للمصنف ص ٤١٣ ولبت من الكامل

(١) إشارة للبت الولد في الحب وهو من الكامل وصح  
فما أنس لا أنساه آخر عيشتي

وموضع الشاهد فيه قوله (لا أنساه) بدلت الألف ضرورة لإقامة النون . وكذا حذف الحذف نكو . فصل عروضا  
حرواً للشرط ، والبت لم يجر لفضل . انظر من بعش ١٠ ١٠٥ ١٠٧

(٢) قد سبق لمحقفه ص ٣٠٠ وموضع الشاهد فيه قوله (ولا ترضاه) بدلت الألف من لا شعبة شهوداً . ولعل  
ضرورة ، وممن من النسخ لذلك لم يرد . انظر شرح شواهد لشعبة للمصنف ص ٤٠٩ وخرجه ٣٥٩  
(٣) انظر ص ٣٧٧

... وَأَخَقِ، وَعَرَقِ، وَقَلْنَسِ، قَالَ:

لَا صَبْرَ حَتَّى تَلْحَقِي بِعَنْسِ أَهْلِ الرِّبَاطِ الْبَيْضِ وَالْقَلْنَسِ

٥٠م - ..... (فَآنْظُرُونَ)<sup>(١)</sup>

قوله: «ولرفضهم.....».

إنما رفضوا ذلك لأن قلب هذه الواو ياءٌ لزم في الإضافة إلى ياء المتكلم، لأن حرف اللين إذا تحرك ما قبله يتحرك في الرفع والجر كالقاضي، فلزم أن تقلب الواو في (أَذْلُوِي) ياء كما في مُسْلِمِي في مُسْلِمُوِي، فلما لزمها هذا القلب وكان يجتمع فيه أشياء مستنكرة يابأها الطبع، ويُمَجِّها السَّمْعُ من لحوق التثنية والجمع والنسبة نحو: أَدْلُوَانِ وأَدْلُوُونِ وأَذْلُوِي، قلبت مُبَدَلَةً ضَمَّةً ما قبلها بكسرة لثلاث تكون صنعتهم كلا صنع بانقلاب الياء واوا لوقوع الضمة قبلها فقبل أَدْلٍ وأَذْلِي في الإضافة وأَدْلِيَّانِ وأَذْلُوْنِ وأَذْلِيَّ وأَذْلُوِي في النسبة كَقَاضِيَّيْ، وَقَاضِيَوِيْ.

و(الْحَقُّ)<sup>(٢)</sup>: مَا دُونَ الْإِبْطِ.

و(الْعَرْيَقَةُ)<sup>(٣)</sup>: خَشْبَةُ رَأْسِ الدَّلَى<sup>(٤)</sup>.

و(الْعَرْقُوءُ)<sup>(٥)</sup>: قَدْ مَضَى<sup>(٦)</sup>.

قوله:

٧١٨ - لَا صَبْرَ ..... (٥)

(١) انظر ص ٢٣٧، ١٣٤٧.

(٢) الْحَقُّوُ وَالْحَقُّوُ: الْكُشْحُ، وَقِيلَ: مَعْقِدُ الْإِزَارِ. وَالْجَمْعُ أَخَقِ وَأَشَقَاءُ وَجَقِيَّ وَجَقَاءُ. اللِّسَانُ (حَقًا) وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ: وَالْحَقُّوُ: الْإِزَارُ، وَثَلَاثَةُ أَخَقِ وَأَصْلُهُ أَخَقُّوْ عَلَى أَفْعَلٍ فَحَذَفَ، لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ اسْمٌ أَخْصَرُهُ حَرْفٌ عِلَّةٌ وَفِيهِ ضَمَّةٌ، فَلِذَا أَدَّى قِيَاسٌ إِلَى ذَلِكَ رُفِضَ، فَأَبْدَلَتْ مِنَ الضَّمَّةِ الْكَسْرَةَ فَصَارَ آخِرُهُ يَاءٌ مَكْسُورًا مَا قَبْلَهَا. فَإِذَا صَارَ كَذَلِكَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْقَاضِي وَالغَازِي فِي سَقُوطِ الْيَاءِ لِاجْتِنَاعِ السَّاكِنِينَ وَالْكَثِيرِ حَقِيْقِي، وَهُوَ فُعُولٌ، فَلَبِثَ الْوَاوُ الْأَوَّلَى يَاءً لَتَدْعُمَ فِي الَّتِي بَعْدَهَا. الصَّحَاحُ: (حَقًا).

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ مِنَ الْأَصْلِ فَقَطْ.

(٤) انظر الصحاح (عرق) حيث قال الجوهري: وإن جمعت بحذف الهاء قلت عَرَقَ، وأصله عَرَقُو، إلا أنه فُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِثَلَاثَةِ أَخَقِ فِي جَمْعِ حَقُّو.

(٥) البيت لم يعزه أحد لقاتل فيها بحث فيه. وهو بتمامه كما جاء في سيبويه ٣: ٣١٧ ولسان العرب (قلنس) وابن



... فَأَبْدَلُوا مِنَ الضَّمَّةِ الْوَاقِعَةِ قَبْلَ الْوَائِ كَسْرَةً لِيَتَقَلَّبَ يَاءٌ مِثْلُهَا فِي مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ وَقَالُوا: قَلْنُسُوْةٌ، وَقَمَحْدُوْةٌ، وَأَفْعُوْانٌ، وَعَنْفُوْانٌ، وَأَفْعُوْانٌ حَيْثُ لَمْ تَنْظِرْ، وَنَظِيرُ ذَلِكَ الْإِغْلَالُ فِي نَحْوِ الْكِسَاءِ وَالرَّدَاءِ وَتَرْكُهُ فِي نَحْوِ النَّهَائَةِ وَالْعِظَائَةِ وَالصَّلَايَةِ، وَالشَّقَاوَةِ وَالْأَبُوَّةِ وَالْأُخُوَّةِ ...

يخاطب ناقلته.

عَنْسُ بالنون: قبيلة من اليمن.

والرِّبَاط: جمع رِبْطَةٍ، وهي كل مِلَاقَةٍ لَمْ تَكُنْ لِفَقِيْنٍ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَقَالُوا قَلْنُسُوْةٌ ...»

إنما صَحَّتِ الواو فيها لزوال ما ذكرنا في أَذَلٍ من القلب واجتماع الاشياء المستنكرة، لأنك تقول قَلْنُسُوْتِي في الإضافة، وَقَلْنُسُوْتَانِ، وتقع الإضافة والثنية على التاء. أما في النسبة فإن ياءها تُلَاقِي الواو ولكن بعد سقوط التاء، فصارت هذه الواو كالواو الواقعة في حشو الكلمة كما في عَنْفُوَانِ، فنصحُ كما صَحَّتْ هي في الحشو لبعدها عن اعتقَابِ الحركات الإعرابية عليها ولحوق الإضافة الموجبة لِلْقَلْبِ إلى الياء ولحوق الثنية. (وَالْقَمَحْدُوْةُ): مَا خَلَفَ الرَّأْسَ.

قوله: «ونظير ذلك ...»

يعني أَنَّ الواو والياء في كسَاءٍ، ورداءٍ قَلْبَتَا هَمْزَتَيْنِ لوقوعهما طَرَفًا بَعْدَ الْفِ زائدة وكونهما معتقَبَ الحركات الإعرابية، فلما سلمتا من اعتقَابِ حركات الإعراب عَلِيْهِمَا في نحو (النَّهَائَةِ) (وَالشَّقَاوَةِ) صَيِّتَا عن الانقلاب.

يعيش ١٠: ١٠٧ على النحو التالي:

لا صرحتي تلحقني بعش أهل الرُّباط الحبس والفلسي

وروايته في اللسان (لا مهل) وقال ابن يعيش أشبه الأصمعي من عبيس بن عُمر. والشاهد به قول

(الفلسي) وأصله القَلْنُسُوْةُ ورضت الواو فقلت إلى الياء. لاه ليس في الأسماء ما آخره واو فلها صفة بحلام

الفعاء قال سيويه ولم يقل القَلْنُسُوْةُ اطرسيويه ٣ ٣١٧ والصحاح (فلس) ومعنى البت لا ينهل

لك أي ناقلته من السير حتى تلحق قبيلة من صاحبة المكرمات من الرباط والفلاس

(١) انظر الصحاح (ربط)

... وَالشَّائِئِينَ، وَالْمَذْرُوءِينَ، وَسَأَلَ سَيِّبُوهُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ: صَلَاةٌ، وَعِبَاءٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا جَاءُوا بِالْوَاحِدِ عَلَى قَوْلِهِمْ صَلَاةٌ، وَعِظَاءٌ، وَعِبَاءٌ، وَأَمَّا مَنْ قَالَ صَلَاةً وَعِبَاةً فَإِنَّهُ لَمْ يَجِءْ بِالْوَاحِدِ عَلَى الصَّلَاةِ وَالْعِبَاءِ كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ خُصْيَانٍ لَمْ يَشْنَهُ عَلَى الْوَاحِدِ الْمُسْتَعْمَلِ فِي الْكَلَامِ.

وَكَذَا (الشَّائِئِينَ): لَمَّا بُنِيَ عَلَى حَرْفِ الثَّنِيَّةِ، وَقَعَ حَرْفُ اللَّيْنِ حَشْوًا فَصِيَنَ عَنِ الْإِنْقِلَابِ.

(وَالشَّائِئِينَ): حَبْلَانِ.

(وَالْمَذْرُوءَانِ): الرَّدْفَانِ<sup>(١)</sup>.

قوله: «وَسَأَلَ سَيِّبُوهُ...»

سَأَلَ الْخَلِيلَ<sup>(٢)</sup> عَنْ هَمْزَةِ حَرْفِ اللَّيْنِ فِي تِلْكَ الْكَلِمَاتِ مَعَ عَدَمِ وَقُوعِهِ طَرَفًا قَالَ: حَمَلُوا الْوَاحِدَ عَلَى صَلَاةٍ<sup>(٣)</sup>، وَعِظَاءٍ<sup>(٤)</sup>، وَعِبَاءٍ، أَيُّ لَمَّا لَزِمَ الْهَمْزُ عِنْدَ سَقُوطِ التَّاءِ لَمَّا عَلِمْتَ فِي نَحْوِ كِسَاءٍ، أَجْرَوَهَا عِنْدَ دُخُولِ التَّاءِ ذَلِكَ الْمَجْرَى حَمَلًا لِأَحَدِي الْحَالَتَيْنِ عَلَى الْآخَرَى.

فَإِنْ قُلْتَ: الْجَمْعُ بَعْدَ الْوَاحِدِ، فَلَوْ صَحَّ مَا ذَكَرْتَ يَلْزِمُ حَمْلَ الْأَصْلِ عَلَى الْفَرْعِ، وَهَذَا مِمَّا يَأْبَاهُ الْقِيَاسُ. أَمَا تَرَى إِلَى رَدِّ أَصْحَابِنَا قَوْلَ الْفَرَاءِ فَتَحَ الْمَاضِي لِلزُّومِ فِي (ضَرْبًا) بِقَوْلِهِمُ الْوَاحِدَ قَبْلَ الثَّنِيَّةِ وَاصِلٌ لَهَا فَكَيْفَ يَحْمِلُ الْأَصْلُ عَلَى الْفَرْعِ؟ قُلْتَ: التَّقَدُّمُ فِي ضَرْبٍ لَازِمٌ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ، فِي صَلَاةٍ تَاءٌ زِيَادَةٌ لَيْسَتْ فِي صَلَاةٍ، وَمَا فِيهِ زِيَادَةٌ لَا شَكَّ فِي كَوْنِهِ مُتَأَخِّرًا، فَسَاخَ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى صَلَاةٍ مِنْ هَذَا

(١) الرَّدْفَانِ: اطْرَافُ الْإِلْتِنِينَ، وَلَا وَاحِدَ لَهَا. الصَّحَاحُ: (رَدَف).

(٢) السَّائِلُ سَيِّبُوهُ - انْظُرِ الْكِتَابَ لِسَيِّبُوهُ ٤: ٣٨٧.

(٣) الصَّلَاةُ: مَفْرُوعًا صَلَاةً، وَصَلَاةً: مُدَقُّ الطَّيْبِ. اللِّسَانُ: (صَلَا).

(٤) الْعِظَاءُ مَعْدُودٌ: جَمْعُ عِظَايَةٍ وَهِيَ ذَوْبِيَّةٌ أَكْبَرُ مِنَ الرَّزْغَةِ، وَيُقَالُ فِي الْوَاحِدَةِ عِظَاةٌ وَعِظَايَةٌ أَيْضًا. وَلَقِيَ فُلَانٌ مَا

عَجَبًا وَمَا عِظَاهُ، إِذَا لَقِيَ شِدَّةً. وَلَقَاءُ اللَّهِ مَا عِظَاهُ، أَيُّ مَا سَاءَ. أ. هـ.

الصَّحَاحُ: (عِظَا).

\* فصل \* وَقَالُوا عُبَيٌّ، وَجُبَيٌّ، وَعُصَيٌّ فَعَلُوا بِالْوَاوِ الْمُتَطَرِّفَةِ بَعْدَ الضَّمَّةِ فِي فُعُولٍ مَعَ حَجَزِ الْمَدَّةِ بَيْنَهُمَا مَا فَعَلُوا بِهَا فِي أَذَلٍ وَقَلْنَسٍ، كَمَا فَعَلُوا فِي الْكِسَاءِ نَحْوَ فَعِلِهِمْ فِي الْعَصَا، وَهَذَا الصَّنِيعُ مُسْتَمِرٌّ فِيمَا كَانَ جَمْعًا، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ قَوْلٍ بَعْضُهُمْ إِنَّكَ لَتَنْظُرُ فِي نَحْوِ كَثِيرَةٍ...

الوجه، وقد سبق أن الجمع في هذا الباب أصل، لأن الاسم في نحو تمر وتمرة وضع أولاً للجنس فقولك: التمر بمنزلة قولك: هذا الجنس، ثم إذا أريد إخراج الواحد قيل: تمره بالياء. فتمره من تمر بمنزلة بعض من كل، وتبيض الشيء بعد كونه كلاً، فكذا تمره بعد تمر.

فوضح أن هذا حمل للفرع على الأصل، وهذا منهج واضح وطريق معبد.  
(الصَّلَايَةُ): حَجَرٌ يُسْحَقُ بِهَا الْعِطْرُ.  
(وَالْعَطَايَةُ): حَشْرَةٌ تَلْدَغُ فَتَقْتُلُ.

قوله: «كَمَا فَعَلُوا فِي الْكِسَاءِ» . . . . .

أي قَلَبُوا الْوَاوَ فِي كِسَاوِ الْفَاءِ؛ لِأَنَّ الْآلِفَ مَدَّةٌ مَزِيدَةٌ؛ فَلَا تُعَدُّ حَاجِزَةً بَيْنَ الْوَاوِ وَبَيْنَ فَتْحَةِ السَّيْنِ، فَكَأَنَّهُ كَسَوُ، فَكَذَا الْوَاوِ الْأُولَى فِي عُتْرَ مَدَّةٌ زَائِدَةٌ فَلَا تُعَدُّ حَاجِزَةً بَيْنَ ضَمَّةِ التَّاءِ وَالْوَاوِ الْآخِرَةِ، فَصَارَ كَأَنَّهُ عُتَوُ، فِيلْزَمُ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ لَمَّا قَلْنَا فِي أَذَلٍ، فَلَمَّا انْقَلَبَتِ الْوَاوِ الْآخِرَةُ يَاءً وَجِبَ قَلْبُ الزَّائِدَةِ يَاءً<sup>(١)</sup> أَيْضًا لَوْ قَوَّعَهَا سَاكِنَةٌ قَبْلَ الْيَاءِ كَطَرِيٍّ فِي طَوْرِيٍّ.

قوله: «وَفِي نَحْوِ كَثِيرَةٍ» . . . . .

أَرَادَ بِالنَّحْوِ: الْمَقَاصِدَ وَالْجَوَابِ.

(١) ياء الفاء وصوابه الميم من الأصل وع

(٢) قال سيبويه (وقد قال بعضهم) «إنكم لتنظرون في نحو كَثِيرَةٍ مشهورها نحو، وهذا قليل، وإن أرادوا جمع الحو» فإن لرميتها الياء حيث كانت الياء أدخل فيها هو أعدل منها بحسب (الكتاب ٤ ٣٨٤)

... وَلَمْ يَسْتَمِرَّ فِيمَا لَيْسَ بِجَمْعٍ ، قَالُوا: عُتُوٌّ، وَمَغْرُؤٌ، وَقَدْ قَالُوا:  
عُتِيٌّ، وَمَغْرِيٌّ، قَالَ:

وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا  
وَقَالُوا: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ، وَمَرْضِيٌّ، وَقَالُوا: مَرَضُو عَلَى الْقِيَّاسِ ، قَالَ  
سَيِّوْنِيهِ: وَالْوَجْهَ فِي هَذَا التَّحْوِ الْوَاوُ، وَالْأُخْرَى عَرَبِيَّةٌ كَثِيرَةٌ وَالْوَجْهَ فِي  
الْجَمْعِ الْيَاءُ.

قوله: «وَلَمْ يَسْتَمِرَّ فِيمَا لَيْسَ بِجَمْعٍ . . . . .»  
لأن الواحد قوي دون الجمع، فساغ أن يتحمل فيه ما لا يتحمل في الجمع وهو  
توالي الضمات، فلذا جاء الأمران وقيل عُتِيٌّ وَعُتُوٌّ.  
قوله<sup>(١)</sup>:

٧١٩- وَقَدْ عَلِمْتُ . . . . .  
(عرسه): زوجه. والمَعْدِيُّ : من عدا يعدو.  
قوله: «مَعْدِيًّا عَلَيَّ . . . . . البيت»  
معناه: أن من عدا عليه فهو بمنزلة من عَدَا على الأسد فهو يهلك مَنْ قصده، وإذا  
قَصَدَ هو شيئاً أهلكه. وقيله:  
وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْسِيَّةٌ  
البيت  
قوله: «مَسْنِيَّةٌ . . . . .»

(١) هو عُتْدٌ يُقَوِّتُ بَنُ رَقَاصُ الْحَارِثِيُّ - انظر المفضليات ص ١٥٨ وسيبويه ٤ : ٣٨٥ . والبيت من الطويل وهو  
بتمامه كما جاء في سيبويه:

وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا  
وانظر ابن يعيش ٥ : ٣٦ و ١٠ : ٢٢ ، ١١٠ وشرح شواهد الشافعية ٤٤٠ وروايته في المفضليات : أنا الليث  
مَعْدُوًّا عَلَى زَعَادِيَّا .  
والشاهد فيه قلب مَعْدُوٍّ إِلَى مَعْدِيٍّ . هذا على غير رواية المفضليات . وإنما فعل ذلك استغناءً للضمَّة والواو،  
وتشبيهاً له بما يلزم قلبه من الجمع . قال سيبويه : وقد يكسرون أَوَّلَ الحروف لما بعده من الكسرة والياء ، وهي  
لغة جيدة ، وذلك قول بعضهم : ثَدْيِي ، وَجِيفِي ، وَعِصِي ، وَجَنِي . وقال فيما قَلَبْتُ الواو فيه ياءٌ مِنْ غير الجمع  
البيت ( . . . ) أ . هـ الكتاب ٤ : ٣٨٤ - ٣٨٥ .

\* فصل \* وَالْمَقْلُوبُ بَعْدَ الْأَلِفِ يُشْتَرَطُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ الْأَلِفُ مَزِيدَةً  
مِثْلَهَا فِي كَسَاءٍ، وَرِدَاءٍ، فَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَمْ تَقْلُبْ كَقَوْلِكَ: وَآوُ، وَزَايُ،  
وَنَائِيَّةٌ.

\* فصل \* وَالْوَاوُ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا مَقْلُوبَةٌ لَا مَحَالَةَ نَحْوُ: غَازِيَةٌ،  
وَمَحْنِيَّةٌ، وَإِذَا كَانُوا مِمَّنْ يَقْلِبُهَا وَيَبْنِيهَا وَبَيْنَ الْكُسْرَةِ حَاجِزٌ فِي نَحْوِ: قَبِيَّةٌ  
وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دُنْيَا فَهُمْ لَهَا بِغَيْرِ حَاجِزٍ أَقْلَبُ.

أي التي سَقَتَهُ السَّوَانِي<sup>(١)</sup>.

قوله: «فَإِنْ كَانَتْ أَصْلِيَّةً، لَمْ تَقْلُبْ...»

إِذِ الْأَصْلِيَّةُ بَدَلٌ مِنْ آخِرٍ، فَلَوْ قَلَبَ حَرْفَ اللَّيْنِ بَعْدَهَا يُجْمَعُ بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ.

و (ثانية): حظيرة الغنم

قوله: «نَحْوُ غَازِيَّةٍ وَمَحْنِيَّةٍ...»

أصلها: (غَازِيَةٌ، وَمَحْنِيَّةٌ)، إنما لم تصح الواو فيهما وإن قويت بالتحرك، كواو  
عَوْصٍ، لكونها بمنزلة الساكنة في حَشْوِ الكلمة كميقات، في قلب الكسرة إياها،  
لأنَّ الفتححة في لامها لتاءِ التانيث القلقة في الثبات بدليل مجيء السكون بذهاب  
التاء مع أنَّ اللام موضع يكثر فيه قلب الواو ياءً كأغزيت، وأن الطرف موضع تغير  
والشواهد له لا تحصى فلا يستبعد لمجموع ما ذكرنا كون الواو فيهما كأنها ساكنة.

ووجه آخر: أن القلب في (غَازٍ وَمَحْنٍ) لازم، فلم يَبَالٍ بدخول التاء وأبقى الحكم  
الأول، لأن حالة التاء فرع، لأنها حال زيادة، ولأنها حال تانيث ولا كذلك حالة  
التعري من التاء فتغليب حكم الأصل أولى، يُؤَيِّد ما ذكرنا قوله في الكتاب: «وإذا  
كانوا... إلى آخره».

(١) السَّابَّةُ وَحَمَمُهَا السَّوَانِي، مَا يَنْشَقُّ عَلَيْهِ الرُّوْخُ وَالْجَوَارُ مِنْ بَحْرِ وَغَيْرِهِ وَهِيَ الْعَرَاءُ. يَذَلُّ سَاعًا لَمَتَ بِسَوْحَا  
مَعْنَى مَشَقَّةً وَمَشَقَّةً، بَنِي سَفَاها، قَلَرُوا الْوَاوُ يَاءً كَمَا قَلَرُوهَا فِي قَبِيَّةٍ  
اللسان (سا)

**\* فصل \* وَمَا كَانَ فَعَلَى مِنَ الْيَاءِ قُلِبْتُ يَأُوهُ وَأَوَّ فِي الْأَسْمَاءِ كَالْتَقَوَى، وَالْبَقَوَى، وَالرَّعَوَى، وَالشَّرَوَى، وَالْعَوَى . . .**

وذلك أنهم قلبوا اللام في (فَيْتَةٍ) و (دَنْيَا)، وهما من قَنَوْتُ أي جَمَعْتُ، وَدَنَوْتُ للكسرة مع الحاجز، فأولى أن يُغْلَبَ حكم الأصل ويلزم القلب فيما نحن فيه لعدم الحاجز.

قوله : «وما كان فَعَلَى . . . . .»

هذه المسألة نظيرة مسألة (طَوِي) فأنعم النظر فيما ذكرت هنالك تهتد إلى الجادة<sup>(١)</sup> البَيِّنَةُ والحِجَّةُ النَّيِّرَةُ، وقبل قلبت ياء (فعلى) واوا في الأسماء دون الصفات للفرق وإنما غيروا في الأسماء دون الصفات لأنَّ الأسماء أخفُّ عليهم، وكانت أولى لاستحقاقها بما ذكرنا من التغيير.

و(التَّقَوَى) : مِنْ وَقَيْتُ، وَالْأَصْلُ : الْوَقَوَى، قلبت الواو تاءً. كما قلبت في التَّقَى . وَالْبَقَوَى مِنْ بَقَيْتُ الشَّيْءَ انتظرته. وَالْبَقَوَى وَالْبَقْيَا واحدٌ<sup>(٢)</sup>. ومعنى الانتظار أن الْبَقَوَى على الإنسان، وهو تَرَقَّبَ حالٍ من الأحوال التي يرجع في أمره إليها في المنتظر.

فإن قلت: فما بالك لم تجعلها من بَقَيْتُ بالكسر، وهي إليه أقرب منها إلى بَقَيْتُ بالفتح؟ ألا تراهم يقولون: أَبَقَيْتُ عليه، كما يقولون فعلتُ ذلك بَقَوَى عليه وَبَقْيَا عليه، قلت: لأنَّ بَقَيْتُ بالكسر، لا دليل فيه على كون اللام بالانقلاب إلى الواو في مثل هذا الموضع ياءً كرضى، فلما كان بَقَيْتُ بالفتح سالما من هذا الفساد، استمسكنا بعروته الوثقى .

و(الرَّعَوَى) : مِنْ رَعَيْتُ، و(الشَّرَوَى) : مِنْ شَرَيْتُ، وشروى الشيء: مثله، لأنَّ الْأَشْيَاءَ تقابل وتُشْرَى بأمثالها.

(١) الجادة: معظم الطريق، والجمع جَوَادٌ، وجادة الطريق: مسلكه وما وضع منه، وقال أبو حنيفة: الجادة الطريق إلى الماء. اللسان: (جند).

(٢) اللسان: (بقي): وَالْبَقَوَى وَالْبَقْيَا: اسمان يوضعان موضع الإبقاء.

... لِأَنَّهَا مِنْ عَوَيْتَ، وَالطَّغَوَى لِأَنَّهَا مِنَ الطُّغْيَانِ، وَلَمْ تَقْلَبْ فِي الصِّفَاتِ نَحْوُ خَزْيَا وَصَدْيَا وَرَيَّا، وَلَا يُفَرَّقُ فِيمَا كَانَ مِنَ الْوَاوِ نَحْوُ: دَعَوَى،

والعَوَى: اسم النجم من عَوَيْتَ، أي لَوَيْتَ، لأن هذا الكوكب على صورة ألف مَلَوِيٍّ، كذا عن الشيخ أبي علي<sup>(١)</sup>، وكان الأصل عَوَيًا، قلبت الياء واوا، وإن كان القياس على مُسْأَلَةِ طَيٍّ أَنْ تَقْلِبَ الْوَاوِ، لأن فعلِي من الياء تَقْلِبَ يَأْؤُهُ واوا في الأسماء. فإن قلت فما المَرَجِّحُ؟ قلت: لما ثبت للبناء أمر يوجب قلبها إلى الواو، صار كأنه عَوَوًا بواوين فكأن اجتماع الواو والياء لم يثبت أصلاً ولم يُعْتَدَ بهذا الجانب.

وَحَزْيَا، وَصَدْيَا، وَرَيَّا: صفات من خَزْيَانٍ وَصَدْيَانٍ وَرَيَّانٍ كَسَكْرَى من سكران. فإن قلت: ما تقول في قولهم: «طَابَ رَيَّاهُ» أي: رائحته؟

قلت: هي صفة أيضاً. الأصل: رائحة رَيَّا، كما يقال رائحة نَدِيَّةٍ. والروائح توصف بالتَعَرِّي من اليُبُوسَةِ وكونها<sup>(٢)</sup> لَيِّنَةً. والرَّيُّ هو الأصل في النعومة واللين، والصفات الموجودة في الناصر الرطب، وأما (رَيَّا) اسم امرأة: فمبقاة على حالها قبل النقل إلى العلمية ولا يُبَالَى بما عراه من الاسمية بالنقل.

قوله: «وَلَا يُفَرَّقُ...»

أي إذا كان فعلى من الواو فالواو يصح في الاسم والصفة، ولا يفرق بينهما، لأن فعلِي من الياء لما كان من حالها أن تصرف يَأْؤُهُ إلى الواو فهي بَانَ تَقَرُّ واوها وهي لام أحق وأولى، وقيل: لم يُفَرَّقُوا بينهما إذا كانا من الواو؛ لأن ذوات الواو من ذلك قليلة فأجريت على قياسها لقلتها.

والدَّعَوَى: من دَعَوْتُ، لأن المدعى يدعو حقاً ويطلبه، إلا أن الدَّعَوَى وادَّعَيْتُ غلبا على الطلب المتعلق بالخصومة.

(١) انظر شرح ابن بعش ١٠ : ١١١

(٢) ف (لكونها) والمشتق من الأصل وع

..... وَعَدَوَى، وَشَهْوَى، وَنَشْوَى، وَفُعَلَى تُقْلَبُ وَأَوْهَا يَاءٌ فِي الْأَسْمِ  
دُونَ الصِّفَةِ، فَلَا اسْمٌ نَحْوُ: الدُّنْيَا، وَالْعُلْيَا، وَالْقُصَايَا . . .

(وَالْعَدَوَى): مِنْ عَدَوْتُ، لِأَنَّ الْعِلَّةَ تَعْدُو مِنْ هَذَا إِلَى ذَاكَ.  
(وَالشَّهْوَى): مِنْ الشَّهْوَةِ، وَهِيَ مِثْلُ شَهْوَانٍ فِي الْمَذْكُورِ.  
(وَالنَّشْوَى): مِنْ النَّشْوَةِ وَهِيَ أَوَّلُ السُّكْرِ، كَأَنَّهَا<sup>(١)</sup> مِنَ النَّشْوَةِ بِكسر النون وَهِيَ رَائِحَةُ  
الْخَمْرِ، كَأَنَّهَا رَائِحَةُ مِنَ السُّكْرِ أَيْ: طَرَفٌ مِنْهُ يُقَالُ رَجُلٌ نَشْوَانٌ، وَامْرَأَةٌ نَشْوَى.  
قَوْلُهُ: «وَفُعَلَى . . . . .»

عَامِلُ الْوَائِ هُنَا مَعَامَلَةُ الْيَاءِ فِي مَسْأَلَةِ الْبَقْوَى لَيَحْصُلُ الْإِفْتِنَانُ فِي التَّصَرُّفِ بِالتَّغْلِيْبِ  
لِلْوَاوِ عَلَى الْيَاءِ مَرَّةً، وَلِلْيَاءِ عَلَى الْوَائِ أُخْرَى. فَإِنَّ الْإِفْتِنَانِ فِي الْكَلَامِ شَبِيحٌ لِنَشْوَى<sup>(٢)</sup>،  
وَالْقَصْدُ إِلَى الْأَسَالِيبِ الْمُخْتَلِفَةِ هَجِيرَتُهُمْ. لَا تَرَى إِلَى وَضْعِهِمُ الْجَمْعَ عَلَى  
أَنْوَاعٍ: كَجَمْعِ السَّلَامَةِ، وَجَمْعِ التَّكْسِيرِ، وَاسْمِ الْجَمْعِ، ثُمَّ جَمْعِ الْقَلَةِ، وَجَمْعِ  
الْكثَرَةِ، ثُمَّ تَخْصِيصِهِمْ كُلَّ مِثَالٍ بِأَبْنِيَّتِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَكَادُ يَضْبُطُهُ الْقَلَمُ.  
إِلَّا أَنَّ تَغْلِيْبَ الْيَاءِ عَلَى الْوَائِ أُخْرَى إِذْ فِيهِ جَرِي عَلَى سَنَنِ الْعَادَةِ الْمَأْلُوفَةِ وَالطَّبَاعِ  
إِلَى الْمَأْلُوفِ أَمِيلٍ، وَالْمَسَامَعِ بِذَلِكَ آتِسٍ.

وَقِيلَ: إِنَّمَا عَكَسُوا الْأَمْرَ هُنَا بِقَلْبِ الْوَائِ يَاءً فِي الْأَسْمَاءِ دُونَ الصِّفَاتِ، إِمَّا لِقِلَّةِ بِنَاءِ  
فُعَلَى مِنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ جَمِيعًا، وَإِذَا اسْتَوَيَا كَانَ قَلْبُ الْوَائِ يَاءً أَوَّلَى، لِأَنَّهَا أَثْقَلُ.  
وَلَمَّا لَأَنَّ بَقَاءَ الْوَائِ مَعَ الضَّمَّةِ فِي الْفَاءِ مُسْتَقْتَلٌ، فَكَانَ تَغْيِيرُ هَذِهِ لِأَجْلِ هَذَا  
الْإِسْتِقْلَالَ أَوَّلَى.

ف (الدُّنْيَا) : مِنْ دَنَوْتُ.

و (الْعُلْيَا) : مِنْ عَلَوْتُ.

و (الْقُصَايَا) : مِنْ قَصَوْتُ.

(١) فِي عَوْفٍ : (وَكَأَنَّهَا) وَالْمَثْبُتُ مِنَ الْأَصْلِ .

(٢) النَّشْوَةُ : الْخَلْقُ وَالطَّيِّعَةُ . الصَّحَّاحُ : (شَنْن) .



... وَقَدْ شَذَّ الْقُصْوَى، وَحَزَوَى، وَالصَّنْفَةُ قَوْلُكَ إِذَا بَنَيْتَ فَعْلَى مِنْ  
 غَزَوْتَ غَزَوَى، وَلَا يُفَرِّقُ فِي فَعْلَى مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ الْفَتْيَا، وَالْقَضْيَا فِي بِنَاءِ  
 فَعْلَى مِنْ قَضَيْتَ، وَأَمَّا فَعْلَى فَحَقُّهَا أَنْ تَتَسَاقَ عَلَى الْأَصْلِ صِفَةً وَاسْمًا.  
 \* فصل \* وَإِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ أَلِفِ الْجَمْعِ الَّذِي بَعْدَهُ حَرْفَانِ هَمْزَةٌ  
 عَارِضَةٌ فِي الْجَمْعِ وَيَاءٌ قَلْبُوا الْيَاءِ أَلِفًا وَالْهَمْزَةُ يَاءٌ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ مَطَايَا، ...

وهذه صفات في الأصل لكنها جرت مجرى الأسماء كَأَبْرَقَ، وَأَجْرَجَ بدليل جمعهم  
 إياهما على أَبَارِقَ وَأَجَارِعَ، كَأَحْمَدَ وَأَخَامِدُ.

قوله : « وَلَا يُفَرِّقُ فِي فَعْلَى ..... »

لا يفرق في (فَعْلَى) بالضم من الياء كما لم يُفَرِّقْ في (فَعْلَى) بالفتح من الواو لما  
 ذكرنا هنالك من الوجه الأول. وقيل : إما لأن الفرق كان يؤدي إلى ركوب مستغل  
 وهو قلب الياء واوا مع ضمّ الفاء.  
 وإما لقلة الصفات في هذه الأبنية.  
 قوله : « تتساق ..... »

قال الإمام عبدالقاهر في مسألة (الطَوْنَى) فَعْلَى بالكسر لا تأتي صفة وفي بعض  
 الحواشي فَعْلَى ليس في الأبنية، ولكنها تصوير لقياس التصريف، ولما لم تكن في  
 الأبنية لزم أن تترك على ما نقدّرها عليه من كونها واوِيَّةً أَوْ يائيَّةً بخلاف ما له أصل،  
 لأن الأصل يُعرَف أنها واوية أم يائية.  
 قوله : « وإِذَا وَقَعَتْ الْهَمْزَةُ ..... »<sup>(١)</sup>

(مَطِيَّةٌ) : فَعْلِيَّةٌ، مِنْ مَطَوْتُ. فَمَطَايَا<sup>(٢)</sup> أَصْلُهُ مَطَايِي كَمَطَاعِي يُرِيدُ فَعَاتِلَ، ثُمَّ  
 أَبْدَلَتْ مِنَ الْكسرة فَتْحَةً وَمِنَ الْيَاءِ أَلِفًا فَصَارَ مَطَاأًا، ثُمَّ لَمَّا كَانَتِ الْهَمْزَةُ مُبْدَلَةً مِنْ

(١) هكذا في الأصل ومعروف «وإذا وقعت»

(٢) المطيئة المبرمجة على ظهره، وجمعه المطايا، يقع على الذكر والأنثى الصحيح والفساد (مط)

... وَرَكَايَا، وَالْأَصْلُ: مَطَائِي، وَرَكَائِي عَلَى حَدِّ صَحَائِفٍ وَرَسَائِلٍ،  
وَكَذَلِكَ شَوَايَا، وَحَوَايَا فِي جَمْعِ شَاوِيَّةٍ، وَحَاوِيَّةٍ فَاعِلَتَيْنِ مِنْ شَوَيْتُ،  
وَحَوَيْتُ، وَالْأَصْلُ شَوَاوِي، وَحَوَاوِي، ثُمَّ شَوَائِي، وَحَوَائِي عَلَى حَدِّ  
أَوَائِلٍ، ثُمَّ شَوَايَا، وَحَوَايَا، وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ هَذَاوِي فِي جَمْعِ هَدِيَّةٍ وَهُوَ  
شَادُ... .

الياء الأولى فِي مَطِيَّةٍ شُبِّهَتْ بِهَمْزَةِ خَطَأً فَأُبْدِلَتْ يَاءٌ، وَالْمُرَادُ بِالْهَمْزَةِ الْعَارِضَةِ مَا  
لَا تَكُونُ مَوْجُودَةً فِي الْوَاحِدِ كَهَذِهِ الْهَمْزَةُ.

أما (رَكَايَا) فَأَصْلُهُ: رَكَائِي، كَرَكَاعِي، هَمْزَتُهُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ فَعِيلَةٍ ثُمَّ رَكَأً، ثُمَّ رَكَيَا  
عَلَى طَرِيقَةِ مَطَايَا.

أما (شَوَايَا) فَهِيَ جَمْعُ شَاوِيَّةٍ مِنْ شَوَى اللَّحْمَ فَاعِلَةٌ فَجَمَعَهَا عَلَى (فَوَاعِلٍ)  
شَوَاوِي، الْوَاحِدُ الْأَوَّلَى مُبْدَلَةٌ مِنْ أَلْفٍ فَاعِلَةٌ، وَالثَّانِيَّةُ عَيْنٌ. أُبْدِلْتُ الثَّانِيَّةُ هَمْزَةً لِقَرَبِهَا  
مِنَ الطَّرْفِ مَعَ اجْتِمَاعِ وَائِنٍ بَيْنَهُمَا أَلْفٌ فَقِيلَ شَوَائِي<sup>(١)</sup> كَرَوَاعِي، ثُمَّ أُبْدِلْتُ مِنَ  
الْكُسْرَةِ فَتْحَةً، وَمِنَ الْيَاءِ أَلْفٌ فَقِيلَ (شَوَايَا)<sup>(٢)</sup> كَرَوَاعَا، ثُمَّ أُبْدِلْتُ الْهَمْزَةُ يَاءً لَكُونِهَا  
عَارِضَةً غَيْرَ مَوْجُودَةٍ فِي الْوَاحِدِ تَشْبِيهَا لَهَمْزَةِ خَطَأً<sup>(٣)</sup>.

قوله: «على حدِّ أوَائِلٍ...» .

تقلب الواو الثانية همزة كما في مسألة أوَائِلٍ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَ: (رَوَائِي) وَالثَّبْتُ مِنْ فٍ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ: (رَوَايَا) وَصَوَابُهُ الثَّبْتُ مِنْ فٍ لِأَنَّهُ الْمُرَادُ.

(٣) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ فِي إِعْلَانِ خَطَايَا وَرَزَايَا: «الْأَصْلُ خَطَاءِي وَرَزَايِي»، فَاجْتَمَعَ هِمَزَتَانِ الْأَوَّلَى مَكْسُورَةٌ فَقِيلُوا الثَّانِيَّةُ  
يَاءٌ لِاجْتِمَاعِ الْهَمْزَتَيْنِ وَانْكَسَارِ الْأَوَّلَى، فَأُبْدِلُوا مِنَ الْكُسْرَةِ فَتْحَةً فَصَارَ خَطَائِي وَرَزَائِي بِالْيَاءِ الْخَالِصَةِ فَقِيلُوا الْيَاءُ  
أَلْفًا لِتَحْرُكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَتْ خَطَاءُ وَرَزَاءُ وَتَقْدِيرُهُ خَطَاءُ أَوْ رَزَاءُ وَالْهَمْزَةُ قَرِيبَةٌ مِنَ الْأَلْفِ فَصَارَ كَأَنَّكَ  
جَمَعْتَ بَيْنَ ثَلَاثِ أَلْفَاتٍ، فَأُبْدِلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ يَاءً فَصَارَ خَطَايَا وَرَزَايَا...» .

شرح ابن يعيش ١٠ : ١١٣ .

... وَأَمَّا نَحْوُ إِدَاوَةٍ، وَعِلَاوَةٍ، وَهَرَاوَةٍ، فَقَدْ أَلْزَمُوا فِي جَمْعِهِ الْوَاحِدَ  
الْهَمْزَةَ فَقَالُوا: إِدَاوَى، وَعِلَاوَى، وَهَرَاوَى، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا مُشَاكَلَةَ الْوَاحِدِ  
الْجَمْعَ فِي وَقُوعِ وَاوٍ بَعْدَ أَلِفٍ، وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْهَمْزَةُ عَارِضَةً فِي الْجَمْعِ  
كَهَمْزَةِ جَوَاءٍ، وَسَوَاءٍ جَمْعُ جَائِيَةٍ وَسَائِيَةٍ فَاعِلَتَيْنِ مِنْ جَاءٍ، وَسَاءٍ لَمْ تَقْلُبْ.

قوله: «وَأَمَّا نَحْوُ إِدَاوَةٍ...»<sup>(١)</sup>

إِدَاوَةٍ: فِعَالَةٌ كَرِسَالَةٍ فَجَمَعَهَا عَلَى فَعَائِلٍ أَذَاوٍ كَأَذَاعٍ ثُمَّ الْوَاحِدَ تَقْلِبُ يَاءٍ نَحْوُ: أَذَايَ  
كَأَذَاعِي، ثُمَّ أَذَاأُ كَأَذَاعَاً وَالْهَمْزَةُ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَلِفٍ فَعَالَةٌ كَمَا أَنَّ هَمْزَةَ خَطَاأُ عَنْ يَاءٍ  
فَعِيلَةٌ، فَالْقِيَاسُ أَنَّ يُقَالُ أَذَايَا بِقَلْبِ الْهَمْزَةِ يَاءٍ كَمَا قِيلَ خَطَايَا، لَكُنْهُمْ أَبَدَلُوا مِنْ  
الْهَمْزَةِ وَاوٍ لَيْسَلَكُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْوَاحِدِ طَرِيقَةُ التَّشَاكُلِ وَلَا تَحِيدًا عَنْ وَضْعِ جَاذَةٍ  
التَّمَاثِيلِ.

وكذا الكلام في عِلَاوَةٍ<sup>(٢)</sup> وَهَرَاوَةٍ.

أَمَّا جَوَاءٌ عَلَى فَوَاعِلٍ، جَمْعُ جَائِيَةٍ، فَالْهَمْزَةُ مُوجُودَةٌ فِي الْوَاحِدِ مُبَدَّلَةٌ عَنْ حَرْفٍ  
أَصْلٍ، وَهُوَ عَيْنُ الْفَعْلِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْهَمْزَةَ اللَّازِمَةَ تَرْتَبُ وَتَفْضُلُ عَلَى الْعَارِضَةِ فِي  
الْقُوَّةِ. وَالتَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْقَوِيِّ وَالضَّعِيفِ فِي الرِّبَةِ لَيْسَ لَهَا عَرَقٌ فِي الْحِكْمَةِ،  
وَانْجِدَابٌ إِلَى رِعَايَةِ الْمُنَاسِبَةِ، فَلَا تَقْلِبُ الْهَمْزَةَ الْأَصْلِيَّةَ، لِأَنَّ الزُّورَ عَلَى الْحَالَةِ  
بِالْقَوِيِّ الْبَقَى.

وهَمْزَةُ جَوَائِيٍّ عِنْدَ الْخَلِيلِ<sup>(٣)</sup> أَصْلِيَّةٌ، وَالْوزْنُ فَوَالِعٌ، فَهِيَ عَلَى مَذْهَبِهِ أَجْدَزُ بَعْدَ  
الْإِنْقِلَابِ لِازْدِيَادِ قُوَّتِهَا بِالْأَصَالَةِ.

وعِنْدَ سَيَبَوِيهِ<sup>(٤)</sup>: مُبَدَّلَةٌ عَنْ عَيْنِ الْفَعْلِ كَمَا ذَكَرْنَا وَالْوزْنَ فَوَاعِلٌ.

(١) الإِدَاوَةُ: المَطْهَرَةُ. ابنُ سِيدَةَ، وَغَيْرُهُ. الإِدَاوَةُ لِلْيَاءِ، وَجَمْعُهَا أَدَاوَى مِثْلُ الْمَطْهَرَاتِ اللَّسَانِ (أَدَا) وَاطْرَاحَا.

فِيهَا مِنْ إِعْلَالٍ فِي سَيَبَوِيهِ ٤ ٣٩١

(٢) الْعِلَاوَةُ: أَهْلُ الرَّأْسِ، وَقِيلَ أَهْلُ الْعُنُقِ اللَّسَانِ (عِلَا)

(٤) سَيَبَوِيهِ ٤ ٣٧٧

(٣) سَيَبَوِيهِ ٤ ٣٧٧

\* فصل \* وَكُلُّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةٌ فَصَاعِدًا وَلَمْ يَنْضَمَّ مَا قَبْلَهَا فَلَبِتْ يَاءٌ  
نَحْوُ أَغْزَيْتُ، وَغَازَيْتُ، وَرَجَيْتُ، وَتَرَجَيْتُ، وَاسْتَرْشَيْتُ، وَمُضَارِعَتُهَا،  
وَمُضَارَعَةُ غُزِيٍّ، وَرَضِيٍّ، وَشَائِيٍّ فِي قَوْلِكَ: يَغْزِيَانِ، وَيَرْضِيَانِ،  
وَيَشَائِيَانِ، وَكَذَلِكَ مَلْهَيَانِ، وَمُضْطَفَيَانِ، وَمُعْلَيَانِ، وَمُسْتَدْعِيَانِ.

قوله : «وَكُلُّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةٌ . . . . .»

اعلم أَنَّ أَغْزَيْتُ كَغَزَوْتُ فِي تَعَرُّيْهِمَا عَنِ الدَّاعِي إِلَى قَلْبِ وَاوِهِمَا يَاءٌ وَكَأَنَّ الْقِيَاسَ  
مِنْهُ أَغْزَوْتُ، لَكِنْ لَمَّا لَزِمَ الْوَاوُ فِي يَغْزِي الْقَلْبَ إِلَى الْيَاءِ وَالْأَصْلُ يَغْزُو بِضَمِّ الْوَاوِ  
وَكَسْرِ الزَّايِ لَانْقِلَابِ الْوَاوِ يَاءً بَعْدَ الْكَسْرِ أَلْزَمُوهُمَا الْقَلْبَ فِي الْمَاضِي أَيْضًا لِشَاكْلِ  
الْمَاضِي الْمَضَارِعِ، وَأَبْقَوْا هَذَا الْحُكْمَ فِي تَغَازَيْنَا، وَإِنْ انْتَفَتِ الْمَشَاكِلَةُ، إِذْ لَمْ  
تَنْقَلِبِ الْوَاوُ يَاءً فِي يَتَغَازَى نَظَرًا إِلَى الْأَصْلِ، لِأَنَّ التَّاءَ فِي تَغَازَيْنَا زِيدَتْ عَلَى  
غَازَيْتِ وَفِيهِ الْقَلْبَ لِأَزْمِ لِلانْقِلَابِ فِي يَغَازِيٍّ، وَقَدْ عَكَسُوا الْأَمْرَ فِي مَضَارِعِ غُزِيٍّ  
بِضَمِّ الْغَيْنِ فَقَلَبُوا الْوَاوُ يَاءً فِي يُغْزِيَانِ (بِضَمِّ الْيَاءِ)<sup>(١)</sup> وَإِنْ عُدِمَ فِيهِ الدَّاعِي إِلَى  
الْقَلْبِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قَلَبْتَ فِي غُزِيٍّ وَالْأَصْلُ: غُزَوُ لِكَسْرِ الزَّايِ قَلَبْتَ فِي الْمَضَارِعِ  
لِشَاكْلِ الْمَضَارِعِ الْمَاضِي.

ووجه آخر: أَنَّهُمْ لَمَّا قَلَبُوا الْوَاوُ فِي نَحْوِ أَغْزَيْتُ إِلَى الْيَاءِ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنَ الدَّلِيلِ  
جَعَلُوا ذَلِكَ أَصْلًا فِي قَلْبِ كُلِّ وَاوٍ - وَقَعَتْ طَرَفًا رَابِعَةً فَصَاعِدًا وَانْفَتْحَ مَا قَبْلَهَا -  
إِلَى الْيَاءِ، وَقَدَّرُوا فِي الْأَلْفِ الْمُبْدَلَةِ مِنْ تِلْكَ الْوَاوِ الْانْقِلَابَ عَنِ الْيَاءِ، وَلَمْ يَعْأَوْا  
بَعْدَ ذَلِكَ بِأَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَ عَنْ وَاوٍ لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ كَمَلْهَيَانِ مِنَ اللَّهْوِ وَحُبْلَيَانِ مِنَ  
حَبْلَتِ، فَكَذَا فِي يُغْزِيَانِ مَضَارِعِ غُزِيٍّ بَلِ الْقَلْبَ هُنَا أَجْدَرُ لَمَّا بَيْنَ يُغْزِيٍّ وَبَيْنَ نَحْوِ  
أَغْزَيْتُ مِنْ مَجَانَسَةٍ لَيْسَتْ بَيْنَ نَحْوِ أَغْزَيْتُ وَبَيْنَ نَحْوِ مَلْهَى وَهِيَ الْفَعْلِيَّةُ فَحَمَلَ  
الشَّيْءَ عَلَى مَا هُوَ مِنْ جِنْسِهِ أَوَّلَى مِنْ حَمَلِهِ عَلَى مَا لَيْسَ مِنْ جِنْسِهِ، إِذْ الْجِنْسُ إِلَى

(١) فِي الْأَصْلِ : (بِضَمِّ الْوَاوِ) وَصَوَابُهُ الْمَثْبُوتُ مِنْ ع وَ ف.

الجنس أميل، وهذا الوجه طريق للقلب في (يَشَائَانِ) أمثل؛ لِأَن الواو في يَشَأُ وقعت طرفاً رابعة مفتوحاً ما قبلها.

أما على الوجه الأول: فقد قالوا: إِنَّ هذا القلب شاذ، لِأَن شَأى ليس بمكسور العين، فينخرط يَشَائَانِ في سلك يَغْزِيَانِ بل القياس يَشَاوَانِ<sup>(١)</sup> بضم الهمزة كَغَزَا وَيَغْزَوَانِ، إذ الأصل أن تخالف عين المضارع عين الماضي لاختلاف معنيهما، والألفاظ قوالب للمعاني، إلا أنها فتحت لحرف الحلق فتكون الألف في شَأى منقلبة عن الواو، فلا تقلب الواو في يَشَائَانِ ياء، والقلب شاذ.

وقيل: لما كان يَشَأى على يَفْعَل بالفتح، قُدِّر ماضيه كَأَنَّهُ شَيء على زنة شَقِي فقبل يَشَائَانِ كَيْشَقِيَانِ بقلب الواو ياء لانقلابها في الماضي تقديراً وَشَبَّه هذا بقولهم تَبَيَّنَا فِي تَأْبَى على طريقة تَعْلَم بكسر التاء وهذا الكسر مختص بالمضارع من باب علم، (ويأبى) ليس منه، إلا أنهم قَدَّرُوا ماضيه على «فَعِل» بالكسر فكسروا التاء في تَبَيَّنَا ولكن بين الموضعين فرق، وهو أن القياس يستدعي انكسار عين الماضي (لِتَأْبَى) لِأَن انفتاح العينين لحرف الحلق في العين أو اللام، فلو قدرنا ماضي (يَأْبَى) بكسر العين لكان جرياً على مقتضى القياس ورجوعاً إلى أصل فارقة المثال.

أما (شَأى) ففي عينه حرف حلق، فالقياس لا يقتضي انكسار عينه لمجيء انفتاح العينين في مثله مطرداً كَنَأى يَنَأى (وَسَمَى يَسْمَى)<sup>(٢)</sup> فلا يكون في تقدير انكسار عين شَأى عود إلى أصل خرج عنه بخلاف التقدير في أَمَى.

والجواب: أن انفتاح العينين في (مثله)<sup>(٣)</sup> مطرد مستمر لكنه ليس بأصل في كل

(١) هكذا جاء رسمها في نسخة الأصل و لما في ع - ويشلويده وليس بصواب

(٢) في الأصل وع - وشقى بشقى وصوابه المثلث م ع ف ، لاء المقصود من قوله ينخرط فتح نعين من حروف الحلق

ومثله سقى بسقى وليس شقى بشقى

(٣) سقط من الأصل والمثلث م ع و ف

\* فصل \* وَقَدْ أَجْرُوا نَحْوَ حَيٍّ، وَعَبِيَّ مَجْرَى بَقِيٍّ وَفَنِيٍّ فَلَمْ يُعْلَوْهُ،  
وَأَكْثَرُهُمْ يُدْغِمُ فَيَقُولُ حَيٍّ، وَعَبِيَّ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا كَمَا قِيلَ لِي، وَلِيٍّ فِي  
جَمْعِ أَلْوَى. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَتِهِ﴾. وَقَالَ عُبَيْدُ:  
عَبُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بَيِّضَتِهَا الْحَمَامَةُ  
وَكَذَلِكَ أَحْيَى وَاسْتَحْيَى وَجُويٍّ فِي أَحْيَى وَاسْتَحْيَى وَحُويٍّ، وَكُلُّ مَا كَانَتْ  
حَرَكَتُهُ لَازِمَةً، وَلَمْ يُدْغِمُوا فِيمَا لَمْ تَلْزَمْ حَرَكَتُهُ نَحْوُ لَنْ يُحْيَى وَلَنْ يَسْتَحْيَى  
وَلَنْ يَحْيَايَ . . .

(حال)<sup>(١)</sup>، وإنما الأصل في (يَفْعَلُ) بالفتح أن يكون مضارع (فَعِلَ) بالكسر،  
ومجيئه في (فَعَلُ) بالفتح لأمر عارض، وهو وقوع حرف الحلق عينا أو لاما، ولا  
اعتداد بالعوارض في تقدير انكسار عين شأى عَوْدَ إلى الأصل أيضا فاستقام  
التشبيه.

قوله: «وقد أجروا . . . . .»  
الياء الأولى في حَيٍّ كالياء في (هَيَّبَ) فكان القياس أن يقال (حَايَ) بإعلال العين  
(كَهَابَ)، لكنه امتنع لأن اللام أيضا محل إعلال وفي إعلالهما إجحاف بالكلمة،  
فجرى الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح كقاف شَقِيٍّ لأنها في حد التحصن،  
والثانية طرف، والتغيير إليه أسبق، فيكون الإعلال بها أليق فخص الإعلال باللام  
لكن في المضارع دون الماضي لوجود المانع عن الإعلال فيه، وهو أن الإعلال فيه  
بالألف لا غير للزوم الفتحة آخر الماضي، والألف لا يتأتى بعد الكسرة، وإذ قد  
نُبِّهَتْ لما ذكرنا فاعرف أن نحو (حَيٍّ) يجوز فيه الإدغام لاجتماع المثليين كما قال  
عُبَيْدُ بَفَتْحِ الْعَيْنِ<sup>(٢)</sup>:

(١) سقط من الأصل والمثبت من ع وف.

(٢) هو عبيد بن الأبرص - انظر ديوانه ص ٧٨ وسيبويه ٤ : ٣٩٦ وشرح أبيات سيبويه للسرياني ٢ : ٣٦٧

وابن يعيش ١٠ : ١١٥ وشرح شواهد الشافعية ص ٣٥٦.

وبعده :

وَضَعْتُ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ ضَمَّةٍ وَعُودًا مِنْ ثَمَامَةٍ

يريد أنهم لم يتوجهوا للخلاص مما وقعوا فيه . جعلهم كالحمامة ، لأن فيها خُرْفًا وقلة حيلة . وفي المثل : «أَخْرَقُ مِنْ حَمَامَةٍ»<sup>(٢)</sup> وذلك أنها تبيض في شَرِّ المواضع وأخوفها على البيض ، فإن اشتدت الريح وتحرك الشجر سقط بيضها .

والضَّمَّةُ : ضرب من الشجر ، وكذا الثَّمَام ، يريد أنها جمعت عيدانا وجعلتها عشا وباضت فوقها . ويروى :

بَرِمَتْ بَنُو أَسَدٍ كَمَا بَرِمَتْ بَيِّضَتُهَا الْيَمَامَةُ .

ولا شاهد فيه على هذه الرواية . وينو أسد قومه .

قال هذا الشعر يسأل بعض الملوك أن يصفح عنهم وينعم عليهم<sup>(٣)</sup> ، فإن قلت : الإدغام في المثلين لازم فما باله لم يلزم هنا ؟ قلت : لأن الياء الثانية مدغم فيها ، ومن شرط المدغم فيه أن يتحرك ، وهي تسكن في مواضع كما في (يُحْيِي ، وَتَسْتَحْيِي ، وَيَحْيَاي) في مضارعات (أَفْعَلْ واستفعل وفاعل) . فلا يحوم حولها الإدغام إذ ذاك أصلا ، فجاء الإدغام نحو (حيي) لتحقيق المثلين وذهب تشبيها لبعض أحوالها ببعض وهو ذهاب الإدغام للسكون في تلك المواضع وغيرها كالمُحْيِي ، إذ الياء لم تختلف ، وإنما الاختلاف في الأمثلة بأن انتقل صيغة إلى صيغة ، وللإدغام في هذا الفصل شريطتان ، أن لا تفتح الياء الأولى وأن تلزم الحركة الثانية .

أما الأولى فإنما اشترطت لأن الياء الأولى إذا فتحت انقلبت الثانية ألفا (كَأَخِيَا

(١) البيت من مجزؤه الكامل وهو شتاه :

عَيُّوا بِأَسْرَفِهِمْ كَمَا عَيُّتْ بَيْتَهَا الْهَيْمَةَ

وموضع الشاهد فيه قوله : «عَيُّوا» حيث أدمت المثلين فيه جوارا فأحرى ذلك بحرى الصحح المصاحف سلمت

الكلمة من الاعتلال والحذف لما لحقها من الإدغام . وفي الصحاح : يقال أَيْسَأَ مِنْ بَأْسِهِ وَهِيَ ، إذا لم يند

لوجهه . والإدغام أكثر وأشد البيت الصحاح «هـ» (٢) جمع الأمثال ١ ٢٥٥

(٣) انظر مناسبة الأبيات في شرح أبيات سيرة السيرة ٢ ٣٦٧

... وَقَالُوا فِي جَمْعِ حَيَاءٍ، وَعَيٍّ، أَحْيَةٍ، وَأَعْيَاءٍ، وَأَحْيَةٍ وَأَعْيَاءٍ،  
وَقَوِي مِثْلُ حَيٍّ فِي تَرْكِ الإِعْلَالِ، وَلَمْ يَجِءْ فِيهِ الإِدْغَامُ إِذْ لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ  
مِثْلَانِ لِقَلْبِ كَسْرَةِ الْوَائِ الثَّانِيَةِ يَاءً.

فِي أَحْيٍ<sup>(١)</sup> بِالْفَتْحَتَيْنِ، إِذِ الْغَرَضُ بِالإِدْغَامِ إِزَالَةُ اجْتِمَاعِ الْمُثْلَيْنِ فِي الْقَلْبِ إِزَالَةَ  
مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِخِلَافِ الإِدْغَامِ، فَالاجْتِمَاعُ مِنْ وَجْهِ بَاقٍ فِيهِ لِأَنَّ الْحَرْفَيْنِ فِي مَدٍّ  
وَنَحْوِهِ: لَمْ يَصِيرَا حَرْفًا وَاحِدًا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَلِذَا عُدَّ كُلُّ مُشَدَّدٍ فِي تَقْطِيعِ الشَّعْرِ  
حَرْفَيْنِ، وَمَا هُوَ أَجْلَبُ لِلخَفَةِ الْمَقْصُودَةِ بِإِزَالَةِ الْمُثْلَيْنِ خَلِيقٌ بِأَنْ يَجِبَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ  
وَالْتَعَرِيجُ عَلَيْهِ، لِكَوْنِهِ أَجْمَعُ لِلْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ.

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ الثَّانِيَةِ فَلَعَدَمُ الْمُبَالَاةِ بِالْعَارِضِ الْمَعْدُومِ مِنْ وَجْهِ، فَلِذَا لَمْ يَدْغَمْ  
نَحْوُ: (لَنْ يُحْيِيَ)، لِأَنَّ حَرَكَتَهُ تَزُولُ بِزَوَالِ عَامِلِهِ. (وَالْأَلْوَى)<sup>(٢)</sup>: الشَّدِيدُ  
الْخُصُومَةُ.

وَقَوْلُهُ: «كَمَا قِيلَ» أَيِ: الإِدْغَامِ تَغْيِيرٌ فَلَمَّا قَالُوا: (حَيٍّ) بِالإِدْغَامِ وَصَارَتْ الصَّيْغَةُ  
مِظَنَةً لِلتَّغْيِيرِ غَيْرُوا فَتَحَ الْفَاءَ إِلَى الْكُسْرَةِ، لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْفَاءِ أُخْتُ الْكُسْرَةِ، كَمَا قَالُوا  
فِي «لُؤْيٍ» لُيٍّ<sup>(٣)</sup> بِالضَّمِّ ثُمَّ غَيَّرُوا الضَّمَّ إِلَى الْكُسْرَةِ لِلْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا.

قَوْلُهُ: «وَقَالُوا فِي جَمْعِ حَيَاءٍ أَحْيَةٍ وَأَعْيَاءٍ...»<sup>(٤)</sup>  
عَلَى أَفْعَلَةٍ وَأَفْعِلَاءَ جَمْعِ حَيَاءٍ وَعَيٍّ، وَالْيَاءُ الْأُولَى فِيهِمَا غَيْرُ مَفْتُوحَةٍ، وَالثَّانِيَةُ  
مُتَحَرِّكَةٌ بِحَرَكَةٍ لَازِمَةٍ (لِأَنَّهَا)<sup>(٥)</sup> حَرَكَةُ بِنَاءٍ، وَقَدْ وَقَعَتِ الثَّانِيَةُ فِي مَوَاضِعَ يَمْتَنِعُ فِيهَا  
الإِدْغَامُ بِسُكُونِهَا كَيُحْيِي وَيُعَيِّ فِي بَابِ (أَفْعَلْ) فَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ: الإِدْغَامُ وَتَرْكُهُ،  
وَقِيلَ تَرْكُهُ فِي أَحْيَةٍ حَسَنٌ، لِأَنَّ الْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْإِدْغَامُ فِيهِ، لِأَنَّ الْيَاءَ  
الثَّانِيَةَ فِي (حَيَاءٍ)<sup>(٦)</sup> انْقَلَبَتْ هَمْزَةً فَلَمْ يَجْتَمِعْ مِثْلَانِ، وَلَوْ كَانَ يَسُوعُ أَنْ تَصَحَّ الْيَاءُ

(١) فِي الْأَصْلِ: وَكَأَنَّهُ فِي أَحْيَاءٍ وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ع وَف.

(٤) انْظُرْ سَبِيحِيهِ ٤: ٣٩٧.

(٢) اللِّسَانُ: (لُؤْيٍ). (٣) انْظُرْ سَبِيحِيهِ ٤: ٤٠٤.

(٥) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِ وَالْمَثْبُوتُ مِنْ ع وَف.

(٦) الْحَيَاءُ: رَحِمُ النَّاقَةِ. الصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ: (حَيَاءٍ).



الثانية لكان ترك الإدغام لازما لحجز الألف بين الياءين، فمن حلول الإدغام مع تحقق الحاجز بين مثلين لم يرجع إلا بُخْفِي حَتِين.

فإن قلت: الحركة في الياء الثانية في (أَحْيِيَّة) لتاء التانيث كحركة ميم كريمة، فلا تكون لازمة. قلت: مثال أَفْعَلَة مصوغ على التاء إذ لا يقال أَجْرِب أَجْرِيَّة، ثم يقال أولا كريم ثم إذا أريد الموت يقال كريمة، وتطراً الفتحة على الميم بعد أن لم تكن قبل فشابهت حركة الإعراب في كونها عارضة، ولما صيغ مثال أَفْعَلَة على التاء ولم تفارق التاء تحقق أن حركة الياء الثانية في أَحْيِيَّة لازمة.

فإن قلت ما ذكرت في أَحْيِيَّة من علة جواز الأمرين موجود في تَجِيَّة، ولم يَجِيء فيها ترك الإدغام في السماع، وإن جَوَّزه أبو عثمان<sup>(١)</sup>.

قلت: هذا سؤال يروقك رَوُؤُ<sup>(٢)</sup>، غير أنني أكشف لك عن وجه التحقيق، وأبين<sup>(٣)</sup> في الفرق ما هو بأن يكتب بالتَّيْر لا بالحبر حقيق، وذلك: أن التَّجِيَّة مصدر خِيَّ<sup>(٤)</sup>، ومصدر فَعَّل بالتشديد (في الأصل)<sup>(٥)</sup>، التفعيل بشهادة استمراره في غير الممثل اللام والمهموزها، حذفوا الياء من التفعيل في الممثل اللام لثلاث توالي الياءات، وعَوَّضُوا من الياء المحذوفة تاء في الآخر فصار تاء (تَجِيَّة) أشد اتصالاً من تاء أَحْيِيَّة لكونها عوضاً عن جُزء المثال، فتكون حركة ما قبلها للزوم من حركة ما قبل تاء أَحْيِيَّة، والإدغام يزداد لزومه بحسب ازدياد لزوم تلك الحركة إذ هي موجبة.

والوجه الثاني: أن حذف ياء التفعيل في الممثل اللام لما كان لإزالة اجتماع

(١) انظر الصحاح (ح) وأبو جهم ١٠ - ١١٨ - ١١٩

(٢) في ف طاهره ولست من لأصروع ولروء انظر الصحاح ص ١٠٠

(٣) في ع وهو لك ولست من لأصروف وهو نحوه لمصوب

(٤) في لأصروع وحى وصوبه لست من ف وهو لمعزلة حى في الصحاح ولست (ح)

(٥) سقط من الأصل ولست من ع وه

\* فصل \* وَمُضَاعَفُ الْوَاوِ مُخْتَصٌّ (بِفَعْلَتْ) دُونَ (فَعِلَتْ) ، وَ (فَعِلْتُ) لِأَنَّهُمْ لَوْ بَنَوْا مِنَ الْقُوَّةِ نَحْوَ غَزَوْتُ وَسَرَوْتُ لَلِزْمِهِمْ أَنْ يَقُولُوا قَوَوْتُ ، وَقَوَوْتُ وَهُمْ لاجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ أَكْرَهُ مِنْهُمُ لاجْتِمَاعِ الْيَاءَيْنِ ، وَفِي بِنَاءِ نَحْوِ شَقِيتُ تَنْقَلِبُ الْوَاوِ يَاءً ، وَأَمَّا الْقُوَّةُ ، وَالصُّوَّةُ ، وَالْبَوُّ ، وَالْجَوُّ فَمُحْتَمَلَاتُ لِلإِدْغَامِ .

الياءات ، ناسب أن يلزم الإِدْغَامُ فِي تَحِيَّةٍ ، إِذْ فِيهِ إِزَالَةُ الْجَمْعِ أَيْضًا ، لِأَنَّهُ يَجْعَلُ الْحَرْفَيْنِ كحرف واحد ، فَمِنْ رَفْضِ الإِدْغَامِ فِيهَا صَارَ كَأَنَّهُ عَادَ إِلَى مَا كَانَ هَرَبَ مِنْهُ .

والوجه الثالث : أَنْ تَرَكَ الإِدْغَامُ لَزِمَ فِي (حِيَاءٍ) وَالْجَمْعُ فَرَعَ عَلَى الْوَاحِدِ فَيَجُوزُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَيْهِ ، وَ(تَحِيَّةٍ) لَيْسَتْ بِفَرَعٍ لشيء فتجعل تابعة له وتحمل عليه فِي تَرَكَ الإِدْغَامِ .

قوله : «فَمُحْتَمَلَاتُ . . . . .»

بِفَتْحِ الْمِيمِ الثَّانِيَةِ ، كَذَا الرِّوَايَةُ عَنِ الْمُصَنِّفِ ، أَيِ مَوَاضِعِ احْتِمَالِ الإِدْغَامِ لِأَنَّ شَرْطَ الإِدْغَامِ سَكُونُ الْأَوَّلِ وَتَحْرُكُ الثَّانِي ، وَهَذَا الشَّرْطُ فِي هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مُتَحَقِّقٌ ، (فَالْقُوَّةُ) فُعْلَةٌ كَالْحُمْرَةِ ، وَكَذَا (الصُّوَّةُ) بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَهِيَ الْعِلْمُ فِي الطَّرِيقِ (١) ، وَ(الْبَوُّ) وَهُوَ جِلْدٌ وَلَدَ الْبَعِيرِ الْمَمْلُوءُ بِالْتِّينِ (٢) ، فَعُلٌّ كَالْجَمْرِ . وَ(الْحَوُّ) وَهُوَ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ فِي جَمْعٍ أُخْوَى فُعُلٌّ كَالْحُمْرِ فِي جَمْعٍ أَحْمَرٍ ، فَلَمَّا لَزِمَ الإِدْغَامُ فِيهِنِ صَارَتِ الْوَاوَانِ بِمَنْزِلَةِ وَاوٍ وَاحِدَةٍ ، فَلَا يَسْتَنَكِرُ اجْتِمَاعُهُمَا بِخِلَافِ نَحْوِ : (قَوَوْتُ) . إِذِ الْوَاوَانِ فِيهِ ظَاهِرُ اجْتِمَاعِهِمَا فَيَسْتَنَكِرُ .

(١) الصُّوَّةُ : جَمْعُهَا الصُّوَى : وَهِيَ الْأَعْلَامُ مِنَ الْحِجَارَةِ . الصَّاحِبُ : (صوى) .

(٢) الْبَوُّ : جِلْدُ الْخَوَارِ يُحْتَسَى ثَمَامًا فَتَمُطَفُ عَلَيْهِ النَّاقَةُ إِذَا مَاتَ وَلَدُهَا كَذَا عَنِ الْجَوْهَرِيِّ فِي الصَّاحِبِ :

(بوا) .

**\* فصل \* وَقَالُوا فِي أَعْمَالٍ اخْوَاوِي فَقَلَبُوا الْوَاوَ الثَّانِيَةَ أَلِفًا وَلَمْ يُدْغِمُوا، لَأَنَّ الْإِدْغَامَ كَانَ يُصَيِّرُهُمْ إِلَى مَا رَفَضُوهُ مِنْ تَحْرِيكِ الْوَاوِ بِالضَّمِّ فِي نَحْوِ: يَغْزُو، وَيَسْرُو لَوْ قَالُوا اخْوَاوُ، وَيَخْوَاوُ...**

قوله: «وَقَالُوا فِي أَعْمَالٍ مِنْ الْخُوءَةِ...»

كان الأصل أن يقال في أفعالٍ منها اخْوَاوُ بالإدغام كاحمَارُ إلا أنهم تركوا الإدغام، وقلبوا الواو الأخيرة ألفا لئلا يلزم ما قال من تحريك واو المضارع بالضم نحو اخْوَاوُ يَخْوَاوُ، بضم الواو التي هي لام، وهم لم يُسَوِّغُوا في اللامات المعتلة في الرفع إلا السكون نحو هو يَغْزُو وَيَسْرُو، فما كان الإدغام في اخْوَاوُ مستلزما لما هو خلاف ما أَصْلُوهُ في الكلام تركوه.

فإن قلت: إسكان المُعْتَلِّ في يغزو لا يستقالمهم الحركة عليه مع تحرك ما قبله لأن المعتل إذا سكن ما قبله يجري مجرى الصحيح كَعَدُوٍّ وما قبل الواو الثانية في اخْوَاوُ ساكن بخلاف ما قبل اللام (في يَغْزُو) فكان ينبغي أن لا يُرْفَضَ الضَّمُّ في (يَخْوَاوُ) لزوال العلة في رفض ضَمِّ نحو (يغزو). قلت: لا أسلم بسكون ما قبل الواو الثانية في (اخْوَاوُ).

غاية ما في الباب أنك تتعلق بالمثال وتقول: اللام الأولى في أفعال ساكنة، والأولى من الواوين بإزائها فتكون ساكنة لكن أتخلص عن مضيق هذا المتعلق بكون اللام الأولى، متحركة في التقدير، إذ الأصل أفعالل يفعالل بزنة استَفْعَل يَسْتَفْعَل، بدليل قولك احمَارَزْتُ على أفعاللت، ولأنهم يحركون ما أصله السكون لالتقاء الساكنين، فلو كانت اللام الأولى في تقدير السكون يلزم صوغهم البناء على التقاء الساكنين مع أنهم فَارَوْنَ عنه أشدَّ الفرار، وهذا مما لا يليق بالحكمة، فعلم أن الواو الأولى في (يَخْوَاوُ) في تقدير الحركة فصار من قبيل يغزو، فلو جاز الإدغام يلزم خلاف ما أَصْلُوهُ، فلذا قالوا: (اخْوَاوُ يَخْوَاوُ) بقلب الواو الأخيرة ألفا ويا. جريا على النهج

(١) ما بين القوسين سقط من الأصل والمشت من ع و ف ١٠

... وَتَقُولُ فِي مَصْدَرِهِ أَحْوِيَاءَ، وَأَحْوِيَاءَ، وَمَنْ قَالَ أَشْهَبَابَ قَالَ أَحْوِيَاءَ، وَمَنْ أَدْعَمَ اقْتَتَالَ فَقَالَ قِتَالَ قَالَ حِوَاءَ.

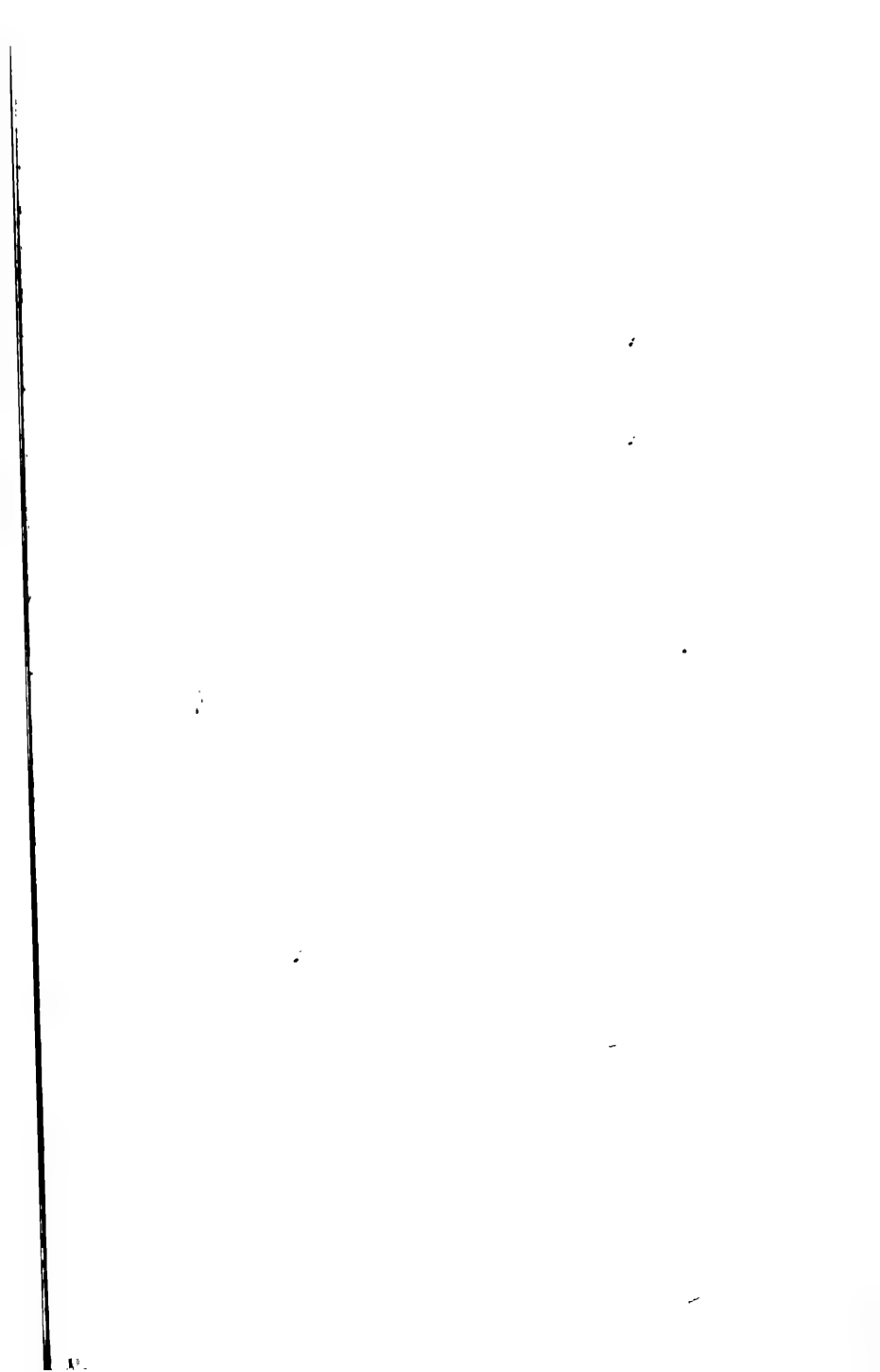
المعهود، لأن الواو المفتوحة المفتوح ما قبلها تنقلب ألفا كدعا، والواو المكسور ما قبلها تنقلب ياء كدعي.

قوله: «وتقول في مصدره...»

مصدر (احواوى): احويواء كاشهيباب أو احوياء بالإدغام لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. ومن قال اشهباب فحذف الياء من (اشهيباب) قال: احووا ولم يبال بتوالي الواوين لأنه على نيّة ثبات الياء بينهما، ومن قال في اقتتال قِتَالَ قال: حِوَاءَ بنقل كسرة الواو الأولى إلى الحاء فيسقط همزة الوصل لحصول الغنية عنها. وإدغام اقتتال يجيء في آخر الإدغام، وهذا حين أن نشرع في أوله فنقول وبالله المُنَّة<sup>(١)</sup> والحوّل وله المُنَّة<sup>(٢)</sup> والطُّول.

(١) المُنَّة بالضم: القُوَّة، يقال هو ضعيف المُنَّة. انظر الصحاح واللسان (من).

(٢) المُنَّة: المعطية والإنعام والتفصيل. الصحاح واللسان (من).



**\* ومن أصناف المشترك: الإدغام \***

ثَقُلَ التَّقَاءُ الْمُتَجَانِسِينَ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ فَعَمَدُوا بِالْإِدْغَامِ إِلَى ضَرْبٍ مِنَ الْخِفَةِ، وَالتَّقَاؤُهُمَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ. أَحَدُهَا أَنْ يُسَكَّنَ الْأَوَّلُ وَيَتَحَرَّكَ الثَّانِي فَيَجِبُ الْإِدْغَامُ ضَرُورَةً كَقَوْلِكَ: لَمْ يَرْخِ حَاتِمٌ، وَلَمْ أَقُلْ لَكَ. وَالثَّانِي: أَنْ يَتَحَرَّكَ الْأَوَّلُ وَيُسَكَّنَ الثَّانِي فَيَمْتَنِعُ الْإِدْغَامُ كَقَوْلِكَ: ظَلَلْتُ، وَرَسُولُ الْحُسْنِ، وَالثَّالِثُ أَنْ يَتَحَرَّكَ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: مَا الْإِدْغَامُ فِيهِ وَاجِبٌ، وَذَلِكَ أَنْ يَلْتَقِيَ فِي كَلِمَةٍ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا لِلْإِلْحَاقِ نَحْوُ رَدٍّ وَيَرُدُّ...

قوله: ثَقُلَ التَّقَاءُ الْمُتَجَانِسِينَ...»<sup>(١)</sup>

وجه الثقل: تجانس الحرفين، ألا ترى أنك إذا قلت (سَرَر) تلحق اللسان مشقة ظاهرة، وإذا قلت سَرَحَ لا تلحق، والمعنى في ذلك أن الطباع مبنية على الخروج من شيء إلى شيء، فالعود إلى شيء واحد جالب للكلفة لا محالة، فلو رفعت لسانك عن حرف ووضعت على حرف مثله كنت كمن رفع قدمه (عن مكان)<sup>(٢)</sup> وهي تريد النفوذ في سعيها فدفعها آخر وردها منعكسة إلى المكان الذي كان رفعها منه ومعلوم أن ذلك يورث الكلفة لما فيه من مخالفة الطبع<sup>(٣)</sup> بالخروج عن مكان والعود إليه، فكذا فيما نحن فيه. فأما إذا رفعت اللسان (عن حرف)<sup>(٤)</sup> ووضعت على حرف مخالف لذلك فلا كلفة فيه؛ لانتفاء تلك المخالفة فعمدوا إلى ضرب من الخفة بجعل المثليين كشيء واحد بالإدغام، فالراء الأولى في (سَر) مُتَّصِلَةٌ بِالثَّانِيَةِ دَاخِلَةٌ

(١) سيبويه ٤: ٤١٧ - ٤٨٥ وابن يعيش ١٠: ١٢٠ - ١٥٥ والأصوات واللهجات في قراءة الكسائي: رسالة

دكتوراه - عبدالكريم بكار - كلية اللغة العربية / الأزهر ١٩٧٩.

(٢) في ف: «عن مكانها» والمثبت من الأصل وع.

(٣) في ف: «الطباع» والمثبت من الأصل وع. (٤) في الأصل: «عن موضع» وصوابه المثبت من ع وف.

... وَمَا هُوَ فِيهِ جَائِزٌ، وَذَلِكَ أَنْ يَنْفَصِلَا وَمَا قَبْلَهُمَا مُتَحَرِّكٌ أَوْ مَدَّةٌ نَحْوُ  
 انْعَمَتْ تِلْكَ وَالْمَالُ لَزِيدٍ، وَتَوُبُّ بَكْرٍ، أَوْ يَكُونَا فِي حُكْمِ الْانْفِصَالِ نَحْوُ  
 اقْتَتَلَ، لِأَنَّ تَاءَ الْاِفْتِعَالِ لَا يَلْزُمُهَا وَقُوعُ تَاءٍ بَعْدَهَا فِيهِ شَبِيهَةٌ بِنَاءِ تِلْكَ .

فيها يصيبهما اللسان مرة ويرتفع عنهما دفعة بخلاف ما إذا فككت الإدغام .

قوله : «كقولك ظَلَلْتُ . . . . .»

امتنع الإدغام لفصل الحركة بين المثليين، وهذا موضع يحتاج فيه إلى زيادة كشف  
 وتلخيص فاستمع إلى وتفهم .

اعلم أن الحركة بعد الحرف لا قبله ولا معه، لأننا نشاهد تحقق الإدغام إذا سكن  
 الأول وامتناعه إذا تحرك نحو: (سَرَّ وَسَرَّرَ) فلو لم تكن الحركة بعد الحرف لما امتنع  
 الإدغام في «سرر» لعدم الفاصل بين المثليين كما إذا سكنت الراء الأولى، ولأنها لو  
 كانت قبل الحرف لكانت حركة الثانية من الراوين بينهما ولا تمتنع الإدغام قبل  
 إسكانها للفاصل بين المثليين، ونحن نرى الأمر على خلافه، إذ بإسكان الثاني من  
 المثليين يمتنع الإدغام، وبإسكان الأول وتحرك الثاني يتحقق سَلَسُ القياد .

ومن الشواهد لصحة ما قلنا: أن الواو والياء انقلبتا في (مِيقَاتٍ وَمَوْقِنٍ) لكسرة  
 جاورت الواو في: (مَوْقَاتٍ)، وضمة صافحت الياء في (مُيَقِّنٍ)، فجذبت كل منهما  
 حرف اللين إلى نفسها، فلو كانت الحركة قبل الميم وقعت الميم فاصلة ولم  
 تحصل المجاورة فيلزم أن لا تقلبا لعدم الموجب واللازم متنف .

ومما يستدل به على ما ادعينا: أن الحرف أصل والحركة تبع له، لأن الحرف  
 يستغني عنها فيتلفظ به متجردا منها، ولا شك أن رتبة الأصل في الوجود قبل رتبة  
 الفرع، فهذه دلائل واضحة على أن الحركة ليست قبل الحرف . أما أنها ليست مع  
 الحرف، فالدليل (١) على ذلك: أن الأمر لو كان كذلك لما كانت حركة الراء الأولى  
 في سرر فاصلة، لأن الفصل بين الشيين إنما يتحقق بوقوع الفاصل (بعد الأول) (٢)

(١) في الأصل «والدلائل والمنبت مرع وف لانه المسموع مع السباق

(٢) في الأصل «بعد الالف» وصوابه المنبت مرع وف

... وَمَا هُوَ مُمْتَنِعٌ فِيهِ وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ، أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا لِلإِلْحَاقِ نَحْوُ قَرَدَدَ وَجَلْبَبَ، وَالثَّانِي: أَنْ يُؤَدِّي الإِدْغَامُ إِلَى لَبْسٍ مِثَالِ بِمِثَالِ نَحْوُ: سُرُرٌ وَطَلَلٌ وَجُدَدٌ، وَالثَّالِثُ: أَنْ يَنْفَصِلَا وَيَكُونُ مَا قَبْلَ الْأَوَّلِ حَرْفًا سَاكِنًا غَيْرَ مَدَّةٍ نَحْوُ: قَرُمٌ مَالِكٌ. وَعَدُوٌّ وَلَيْدٌ...

وقبل الثاني والحركة إذا كانت في الراء الأولى نفسها لا قبلها ولا بعدها لم تكن واقعة بعدها فلا يتحقق الفصل. فلما امتنع الإدغام في: (سرر) علم أن حركة الراء الأولى بعدها لا معها.

قوله: «والمالُ ليزيد...»

جاز الإدغام هنا وإن التقى ساكنان، لأن الساكنين إذا التقيا والأول حرف لين والثاني مدغم، فهو جائز. وقد سبق تقريره.

والوجه الثاني: أن المد في الألف قائم مقام الحركة، فصار كأن لم يلتق ساكنان، فإن قلت: ما تقول في جواز إدغام قولهم (ثوب بكر) مع أن الواو ليست بمد، لأنه لا بد لكون حرف العلة مدّة من أن يسكن وتكون حركة ما قبله من جنسه والفتحة في الثاء من جنس الألف لا الواو؟ قلت: حرف العلة إذا سكن وانفتح ما قبله فهو جار مجرى المدّة بدليل استوائهما في الإدغام كقولهم خَطِيئَةٌ وَأُفَيْسٌ في خَطِيئَةٌ وَأُفَيْسٌ بهمزة مفتوحة بعد ياء مكسور ما قبلها في الأول، وبهمزة مكسورة بعد ياء مفتوحة ما قبلها في الثاني، على أن نقول:

قال ابن السراج<sup>(١)</sup>: وأما (ثوب بكر) فالبيان هنا أحسن لأن (الواو)<sup>(٢)</sup> في ثوب لا تشبه الألف، لأن حركة ما قبلها ليست منها.

قوله: «نحو قَرَدَدَ...»

امتنع فيه الإدغام لثلاثي يطل الإلحاق.

قوله: «إلى لبسٍ مثال...»

(١) إلى مثله ذهب سيويه في الكتاب ٤ : ٤٤٠. (٢) في الأصل: «الثاء» والمثبت من ع و ف.



إذ لو قلت في (ظَلَلٌ) ظَلٌّ وفي (سَرَبٌ) سَرٌّ لكنا من حيث الظاهر أنهما فَعَلٌ وفَعْلٌ ساكن العين، فبم يعلم أنهما (ظَلَلٌ) بالفتح و(سَرَبٌ) بالضم أدغما؟ وإتما يعلم أن لو كان هنا قانون وقياس يدل على أن ظللا ينبغي أن يكون محرّك العين.  
قوله: «قَرَّمْ مَالِكَ...»<sup>(١)</sup>

امتنع الإدغام في قرم مالك لأدائه إلى التقاء الساكنين لا على خذّه، إذ الساكن الأول وهو الراء ليس بحرف لين.

أما «عَدُوٌّ وَلَيْدٌ» فالكلام فيه يستدعي تقديم أصلين، أحدهما: أن حرف المدّ إذا جاءه الإدغام سلبه مدّته، لأنّ المد في الحقيقة زيادة تفصل بين الحرفين، لأنّ نفس يمتد بعد مضيّ نفس الحرف والوقفة لا تجتمع الإدغام بل تمنعه. فما ظنك بالنفس الممتد؟ فلما جاءه الإدغام سلب المدّة لا محالة. والأصل الثاني: أن المدة حرف متحرّك.

ألا ترى أن الطويل أجزاءؤه: «فَعُولُنْ مفاعيلنْ فَعُولُنْ مفاعيلنْ» أربع مرات، ثم حذفوا الياء من (مفاعيلنْ) في الضرب فتقل إلى (مفاعِلنْ) نحو: (تَرْوِدِي) مفاعِلنْ من قوله<sup>(٢)</sup>:

٧٢١ - سَتَلِي لَكَ الْإِيَّامُ مَا كُنْتَ جَلِيلاً وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تَرْوِدْ  
ثم حذفوا النون وسكنوا اللام فتقل إلى فَعُولُنْ، وألزموا القافية كونها مردفة ليكون حرف المد عوضاً من حذف لحق مفاعِلنْ وذلك نحو قوله:

(١) القرم: السيد، وإنما امتنع الإدغام لأنه لم ينقل الحركة لرم التقاء الساكنين على غير حذّه، وإن قلت -

بحز لأنه في كلمتين، وإنما يجب النقل في كلمة محويرة ولم يحز في كلمتين، لأن اجتماع المثلين في كلمة لازم، فحذف لذلك اللزوم التثنية مع إسكان رابعة الورد ينقل حركة الأولى إلى ما قبله، ثم

شرح الشافية للسيد حذف المعروف بقوله ٢٠١

(٢) هو طرفه من المعد - مطر موهبة ص ٤١ وشرح المحضات السبع للزوي ص ٩٧ وهي تزنية فتحي معد المد

من معلقة طرفه من المعد والمعلقة ثلاثة وسبعة من الفضيل ومطلعا

لمؤنة الحلال سُرّة نهمه نلّح كهمي ألوشه في ظلمر السيد

٧٢٢ - فَلَا تَحْسِبِي أَنَّ الْغَرِيبَ الَّذِي نَأَى وَلَكِنَّ مَنْ تَنَالَيْنَ عَنْهُ غَرِيبٌ<sup>(١)</sup>  
 (غَرِيبُوا)<sup>(٢)</sup> فعولن، الياء منه رَوِيٌّ، والياء قبله حرف مدّ، فلا يجوز أن تأتي مكانه  
 كلمة ليس قبل الروي منها حرف مدّ. والياء في (غريب) عوض عن نون مفاعيلن  
 وحركة لامه.

(١) لم أعثر له على قائل وهو من الطويل ومعناه واضح.

(٢) هكذا في جميع النسخ.

... وَيَقَعُ الْإِدْغَامُ فِي الْمُتَقَارِبَيْنِ، كَمَا يَقَعُ فِي الْمُتَمَاثِلَيْنِ، وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَخَارِجِ الْحُرُوفِ لِتَعْرِفَ مُتَقَارِبَتَهَا مِنْ مُتَبَاعِدَتِهَا.

\* فصل \* وَمَخَارِجُهَا سِتَّةٌ عَشَرَ، فَلِلْهَمْزَةِ وَالْهَاءِ وَالْأَلِفِ أَقْصَى الْخَلْقِ، وَلِلْعَيْنِ وَالْحَاءِ أَوْسَطُهُ، وَلِلْغَيْنِ وَالْخَاءِ أَذْنَاهُ، وَلِلْقَافِ أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْخَنْكَ. وَلِلْكَافِ مِنَ اللِّسَانِ وَالْخَنْكَ مَا يَبْلِي مَخْرَجَ الْقَافِ، وَلِلْجِيمِ وَالشَّيْنِ وَالْيَاءِ وَسَطُ اللِّسَانِ وَمَا يُحَاطِ بِهِ مِنْ وَسَطِ الْخَنْكَ...

(فغريب) في ظاهر الوزن فَعُولُنْ، ولكنه في القوة والكمال في ميزان الذوق بمنزلة: (تَزُوْدِي) الذي هو (مفاعِلُنْ)، وليس ذلك إلا من جهة المدّ وإذ قد تَقَرَّرَ هذان الأصلان فاعلم أنك لو أدغمت (عَدُوٌّ وَلِيدٌ) زال الإدغام الأول لسكون الواو الثانية من (عَدُوٌّ) وتحركها شرط لإدغام الواو الأولى منه، لأنّ المدغم ساكن، والمدغم فيه متحرك، فلو حاولت بقاء الإدغامين فقد حاولت كون الواو الثانية من عَدُوٌّ ساكنة ومتحركة في حالة واحدة وهو ظاهر الإحالة، فلما زال بالإدغام الثاني الإدغام الأول، ظهر واو فعول وعاد إليها مدّها المسلوب بالإدغام الأول، وقد نبهناك على أنّ المدّة بمنزلة حرف متحرك، فإذا كانوا يمتنعون إدخال الحركة على ما قبل المدغم في (قَرُمُ مَالِكٌ) ليجوز الإدغام، فهم لإعادة ما هو بمنزلة الحرف المتحرك أمتنع.

قوله: «ويقع الإدغام في المتقاربين...»  
لأن المقاربة نوع من المماثلة، وإعادة اللسان إلى موضع قريب مما رفع عنه شبه إعادته إلى موضع رفع عنه فيكون طرف من المماثلة في المتقاربين موجودا فيجوز فيهما الإدغام كما في المثليين.

قوله: «فلهزمة والهاء والألف أقصى الخلق...»

... وَلِلضَّادِّ أَوَّلُ حَافَةِ اللِّسَانِ وَمَا يَلِيهَا مِنَ الْأَضْرَاسِ ...

قَسَمَ النُّحَوِيُّونَ مَخَارِجَ الْحُرُوفِ إِلَى سِتَّةٍ عَشَرَ عَلَى التَّقْرِيبِ وَالْحَاقِ مَا اشْتَدَّ تَقَارِبُهُ بِمُقَارَبِهِ وَجَعَلَهُ مَعَهُ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ.

وَالْتَحْقِيقُ أَنَّ كُلَّ حَرْفٍ لَهُ مَخْرَجٌ مُخَالَفٌ لِآخَرِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ إِيَّاهُ. فَجَعَلُوا لِلْهَمْزَةِ، وَالْأَلْفِ، وَالْهَاءِ، أَقْصَى الْحَلْقِ. وَلَا شَكَّ أَنَّ الْهَمْزَةَ أَوَّلَ وَالْأَلْفَ بَعْدَهَا، وَالْهَاءَ بَعْدَهَا، وَلَكِنْ لَمَّا اشْتَدَّ بَيْنَهُنَّ التَّقَارِبُ جَعَلُوا لَهُنَّ مَخْرَجًا وَاحِدًا.

وَإِذْ قَدْ<sup>(١)</sup> عَرَفْتَ مَا ذَكَرْنَا: فَاعْرِفْ أَنَّ أَقْصَى الْحَلْقِ لِلْهَمْزَةِ ثُمَّ الْأَلْفِ وَالْهَاءِ بَعْدَهَا<sup>(٢)</sup> عَلَى قَوْلِ سَيَبَوِيهِ،<sup>(٣)</sup> وَبَيْنَهُمَا عَلَى قَوْلِ أَبِي الْحَسَنِ<sup>(٤)</sup>: وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْأَلْفَ تَقْلِبُ هَاءَ فِي (أَنَّهُ) وَ(حَيْهَلَةً)، وَكَذَا الْهَمْزَةُ فِي هَنَرْتُ وَهَرَقْتُ وَالْأَشْبَهُ أَنَّ يَقْلِبُ الشَّيْءَ إِلَى مَا هُوَ قَرِيبٌ مِنْهُ، لَا إِلَى مَا هُوَ بَعِيدٌ عَنْهُ، فَعَلِمَ أَنَّ الْهَاءَ بَيْنَهُمَا، إِذْ لَوْ كَانَ بَعْدَهُمَا يَلْزَمُ قَلْبُ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ (هَنَرْتُ) إِلَى الْبَعِيدِ لَا إِلَى الْقَرِيبِ، وَهَذَا خُرُوجٌ عَنْ حُدِّ الْمُنَاسَبَةِ، وَالصَّحِيحُ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ، وَحُجَّتُهُ أَنَّ الْأَلْفَ إِذَا حُرِّكَتْ صَارَتْ هَمْزَةً فَلَوْ كَانَتْ بَعْدَ الْهَاءِ لَكَانَ جَذْبًا لَهَا إِلَى الْبَعِيدِ.

وَالْجَوَابُ عَنِ الْإِنْقِلَابِ فِي (أَنَّهُ) وَأَخَوَاتِهِ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِقَلْبٍ لَازِمٍ وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَلْبِ الْحُرُوفِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، فَالِاخْتِيَارُ بِاعْتِبَارِ الْمَشَاكِلَةِ، أَمَّا الْأَلْفُ: فَإِنَّهَا إِذَا رِيمَ تَحْرِيكُهَا لَزِمَ قَلْبُهَا ضَرْوَرَةً، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ تَوْجِبُ تَغْيِيرَ ذَاتِهَا، فَلَمَّا انْقَلَبَتْ هَمْزَةً لَضَرْوَرَةٍ تَغْيِيرَ ذَاتِهَا لَا لَعَلَّةٍ سِوَاهَا؛ عَلِمَ أَنَّهَا تَلِي الْهَمْزَةَ، وَمَا ذَكَرْنَا فِي الْمَذْهَبِ السَّيِّئِ يَشْعُرُ بِأَنَّ الصَّحِيحَ أَنَّ يُقَالَ فِي الْمَتْنِ فَلِلْهَمْزَةِ وَالْأَلْفِ وَالْهَاءِ أَقْصَى الْحَلْقِ.

قَوْلُهُ: «حَافَةُ اللِّسَانِ . . . . .».

أَيُّ جَانِبِهِ<sup>(٥)</sup> وَهُوَ إِخْرَاجُ الضَّادِ مِنَ الْجَانِبِ الْأَيْمَنِ أَوِ الْأَيْسَرِ عَلَى حَسَبِ مَا يَسْهَلُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَف: «وَإِذَا» وَالْمُثَبِّتُ مِنْ ع.

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ بِسَيَبَوِيهِ ٤ : ٤٣٣.

(٣) فِي ع وَف: «بَعْدَهُمَا» وَالْمُثَبِّتُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «جَوَانِبُهُ» وَصَوَابُهُ مِنْ ع وَف.

(٥) انْظُرِ ابْنَ عَبَّاسٍ ١٠ : ١٢٤.

... وَلِلَّامِ مَا دُونَ أَوَّلِ حَاقَّةِ اللِّسَانِ إِلَى مُتَنَهَى طَرَفِهِ وَمَا يُخَازِي ذَلِكَ  
مِنَ الْحَنَكِ الْأَعْلَى فَوْقَ الضَّاحِكِ وَالنَّابِ، وَالرَّبَاعِيَّةِ وَالثَّنِيَّةِ، وَلِلنُّونِ مَا بَيْنَ  
طَرَفِ اللِّسَانِ وَفَوْقِ الثَّنَايَا، وَلِلرَّاءِ مَا هُوَ أَدْخَلَ فِي ظَهْرِ اللِّسَانِ قَلِيلاً مِنْ  
مَخْرَجِ النُّونِ...

لبعض الأشخاص فيها دون بعض، وأكثر الناس على إخراجها من الجانب  
الأيسر، ولم يُصَرِّح المصنف بواحد منهما، والأمر فيه قريب لأنه قد يوجد كل واحد  
من الأمرين بحسب اختلاف الأشخاص مع سلامة الذوق لعبير كل واحد على  
حسب وجدانه.

قوله: «فوق الضاحك».....

(الثَّنَايَا): الأسنان المتقدمة، أعني التي حذاء وَسَطِ الشفتين، ثنتان من الجانب  
الأعلى، وثنتان في مقابلتهما من الأسفل، والواحدة ثَنِيَّة.

(الرَّبَاعِيَّات): أربع: من كل جانب من الجوانب الأربع من الثنايا واحدة  
وواحدتها رَّبَاعِيَّةٌ بالتخفيف.

(الْأَنْيَاب): أربع خلف الرَّبَاعِيَّات من كل جانب، واحدة.

(الضَّوَاهِك): أربع خلف الأنياب من كل جانب واحدة، لا يبرزن إلا في  
الضحك، فلذا سَمِّيْنَ بالضواحك.

(الطَّوَاخِن): ثنتا عشرة من كل جانب ثلاث.

(النَّوَاخِذ): أربع خلف الطَّوَاخِن. من كل جانب واحدة فوقاً وَتَحْتاً.

قال بعضُ المحققين<sup>(١)</sup> وكان يُعْنِي أن يقال فوق الثنايا لأن مخرج النون يلي  
مخرج اللام، ومخرج النون فوق الثنايا فكذا مخرجها، غير أنه باللام تسبُّط جوانب  
طرفي لسانه فيما فوق الضاحك إلى الضاحك الآخر وإن كان مخرجها في الحقيقة  
ليس إلا فوق الثنايا، وإنما ذلك لما فيها من شبه الشدة ودخول المخرج في ظهر

(١) هو اس الحاحب - اطركاته «الإصحاح في شرح المصطلح» ٢ - ٤٨٠ - ٤٨١

... وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ مَا بَيْنَ طَرَفِ اللِّسَانِ وَأُصُولِ الثَّنَايَا، وَلِلصَّادِ  
وَالرَّزَايِ وَالسَّيْنِ مَا بَيْنَ الثَّنَايَا وَطَرَفِ اللِّسَانِ، وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ مَا بَيْنَ  
طَرَفِ اللِّسَانِ وَأَطْرَافِ الثَّنَايَا. وَلِلْفَاءِ بَاطِنُ الشَّفَةِ السُّفْلَى وَأَطْرَافُ الثَّنَايَا  
الْعُلْيَا وَلِلْبَاءِ وَالْمِيمِ وَالْوَاوِ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ.

\* فصل \* وَيَرْتَقِي عَدَدُ الْحُرُوفِ إِلَى ثَلَاثَةٍ وَأَرْبَعِينَ، فَحُرُوفُ الْعَرَبِيَّةِ  
الْأُصُولُ تِلْكَ التَّسْعَةُ وَالْعِشْرُونَ، وَتَتَفَرَّعُ مِنْهَا سِتَّةٌ مَأْخُودٌ بِهَا فِي الْقُرْآنِ،  
وَكُلُّ كَلَامٍ فَصِيحٍ، وَهِيَ الْهَمْزَةُ بَيْنَ بَيْنٍ، وَالنُّونُ السَّاكِنَةُ الَّتِي هِيَ غُنَّةٌ فِي  
الْخِشُومِ نَحْوُ: عَنكَ وَتُسَمَّى النُّونُ الْخَفِيفَةُ وَالْخَفِيفَةُ وَالْفَا الْإِمَالَةُ وَالتَّفْخِيمِ نَحْوُ:  
عَالِمٍ وَالصَّلَاةِ. وَالشَّيْنُ الَّتِي هِيَ كَالْجِيمِ نَحْوُ: أَشْذَقُ، وَالصَّادُ الَّتِي كَالرَّزَايِ  
نَحْوُ: ...

اللسان، فلذا عدد الضاحك والناب والرابعة، والثنايا، ومخرج النون أخرج قليلا  
من مخرج اللام، فلذا صار مخرجها بعد مخرج اللام، وما ذكره من مخرج الراء يؤذن  
بأنه قبل مخرج النون، لأنه إذا كان أدخل كان قبل، لكنك إذا نطقت بالنون والراء  
الساكنين وجدت طرف اللسان بالراء فيما هو بعد مخرج النون.  
والشاهد له: الطبع السليم، وقد يمكن إخراج الراء مما هو أدخل في مخرج  
النون، ومن مخرجها عند التكليف لا عند الإجراء على الطبع المستقيم والكلام  
في المخارج مبني على الطبع المستقيم لا على التكليف.

قوله: «وأصول الثنايا...»  
هذا ليس بلازم، بل قد يخرج من أصولها، وقد يخرج مما بعد أصولها قليلا مع  
سلامة الطبع عن التكليف.  
قوله: «وأطراف الثنايا...»  
أراد بالثنايا في هذا الموضع الثنايا العليا، وليس ثم إلا الثنيتان، وإنما عبروا

عنهما بلفظ الجمع، لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوما، وإلا فالقياس وأطراف  
الشَّيْئَيْنِ.

قوله: «وللفاء . . . . .».

هي مشتركة بين الشُّفَّةِ والثَّنايا بخلاف ما بعدها فإنها للشفتين خاصة.

قوله: «وللباء والميم والواو ما بين الشُّفَّتَيْنِ . . . . .».

ما ذكره في الكتاب من المخارج هو خمسة عشر، وقد افتتح الفصل بأن  
مخارجها ستة عشر، وقد ذكر المحققون فيها النون الخفيفة وهو قد ذكرها في  
الفصل اللاحق فلعله جعل السادس عشر من تلك المخارج مخرجها، واكتفى  
بذكرها هنالك، وهذه النون لم تمازج حرفا آخر بخلاف ألف الإمالة وألف  
التفخيم، فالأولى مازجت الياء، والثانية مازجت الواو، إلا أنها في حال السكون  
خُصَّت بغنة وانتقلت بذلك من الفم إلى الخيشوم، بدليل أنك لو أمسكت بأنفك  
لم تخرج نون منك صافية الغنة، وإذا تحركت خرجت من الفم ولم تبق معها من  
الغنة إلا شُعَّة، وسميت خفيفة وخفية لتقابل أحوال لها، فالخفيفة يراد بها الساكن،  
لأن الساكن خفيف بإزاء المتحرك، والخفية بإزاء المبيئة، وذلك أن النون تُخفى مع  
حروف الفم أي تُشرب غُنة تخفى فيها وتبين مع حروف الحلق، أي تعرى من الغُنة  
نحو (من جابر)، و(من عندك) ومخرج هذه النون من الخيشوم، بخلاف النون التي  
ذكرها المصنف قَبْلُ، فمخرجها من الفم، وشرط هذه النون أن يكون بعدها حرف  
من حروف الفم ليصح إخفاؤها، فإن كَانَ بعدها حرف من حروف الحلق، أو كانت  
آخر الكلام وجب أن تكون هي النون التي تقدم ذكرها.

... وَالْبَوَاقِي حُرُوفٌ مُسْتَهْجَنَةٌ وَهِيَ الْكَافُ الَّتِي كَالِجِيمِ ، وَالْجِيمُ الَّتِي كَالْكَافِ ، وَالْجِيمُ الَّتِي كَالشَّيْنِ ، وَالضَّادُ الضَّعِيفَةُ ، وَالضَّادُ الَّتِي كَالسَّيْنِ وَالطَّاءُ الَّتِي كَالثَّاءِ ، وَالطَّاءُ الَّتِي كَالثَّاءِ ، وَالْبَاءُ الَّتِي كَالفَاءِ .

\* فصل \* وَتَنْقَسِمُ إِلَى الْمَجْهُورَةِ وَالْمَهْمُوسَةِ وَالشَّدِيدَةِ وَالرُّخْوَةِ وَمَا بَيْنَ الشَّدِيدَةِ وَالرُّخْوَةِ ، وَالْمُطَبَّقَةِ وَالْمُنْفَتِحَةِ وَالْمُسْتَعْلِيَةِ وَالْمُنْخَفِضَةِ ، وَحُرُوفُ الْقُلُقْلَةِ ، وَحُرُوفُ الصَّغِيرِ وَحُرُوفُ الدَّلَاقَةِ وَالْمُصَمَّتَةِ وَاللَّيْنَةِ ، وَإِلَى الْمُنْخَرَفِ وَالْمُكْرَّرِ وَالْهَآوِي وَالْمَهْتُوتِ ، فَالْمَجْهُورَةُ مَا عَدَا الْمَجْمُوعَةُ فِي قَوْلِكَ : سَتَشْحُثُكَ خَصْفَةٌ وَهِيَ الْمَهْمُوسَةُ . . .

قوله : «مُسْتَهْجَنَةٌ . . . . .» .

أي غير أصلية ، ومنه فرس هجين لا أصل له ، أي هذه الحروف لا يوجد منها في القرآن ولا في الشعر ، ولا تكاد توجد إلا في لغة مستردلة غير مُتَقَبَّلَةٍ .

قوله : «سَتَشْحُثُكَ . . . . .» .

الشَّحَاتُ<sup>(١)</sup> وَالشَّحَاذُ : السَّائِلُ الْمَكْدِي ، (وَحَصْفَةٌ) : اسم رجل .

قوله : «إِذَا كُرِّرَتْ الْقَافُ . . . . .» .

أي إذا لفظت بالقاف مكررة اعتمدت على مخرجها اعتمادا تاما ، ومنه اعتمادك النفس أن يصاحبها فتخرج ظاهرة لا يخفيها النفس بامتناعه من الجري معها .

(والجهر) : هو الإظهار ، وعلى عكس هذا إذا كُرِّرَتْ الْكَافُ فَإِنَّ النَّفْسَ يَجْرِي

مَعَهَا لِعَدَمِ الْاعْتِمَادِ التَّامِ فَيُخْفِيهَا النَّفْسُ إِذَا جَرَى مَعَهَا .

(والهمس) : الصوت الخفي يُقَالُ : هَمَسْتُ الْحَدِيثَ إِذَا تَحَدَّثْتُ بِصَوْتِ ضَيْلٍ

خَفِيِّ ، قَالَ :

(١) جاء في القاموس المحيط : شَحَّتْ شَحِيثًا : كَلِمَةً سُرِّيَانِيَةً تَنْفَتِحُ بِهَا الْأَغَالِقُ بِلا مَفَاتِيحَ . وَالشَّحَاتُ لِلشَّحَاذِ :

مَنْ لَحَنَ الْعَوَامَ . الْقَامُوسُ لِلْفَيْرُوزِ أَبَادِي (شَحَذَ) وَكَذَا فِي اللِّسَانِ نَقْلًا عَنِ الْأَزْهَرِيِّ .

انظر اللسان : (شَحَّتْ) .



... وَالْجَهْرُ إِشْبَاعُ الْاعْتِمَادِ مِنْ مَخْرَجِ الْحَرْفِ وَمَنْعُ النَّفْسِ أَنْ يَجْرِيَ  
مَعَهُ، وَالْهَمْسُ بِخِلَافِهِ، وَالَّذِي يَتَعَرَّفُ بِهِ تَبَايُنُهُمَا أَنَّكَ إِذَا كَرَّرْتَ الْقَافَ  
فَقُلْتَ قَقْ وَجَذْتَ النَّفْسَ مَخْضُورًا لَا تُحَسُّ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْهُ، وَتُرَدُّدُ الْكَافِ  
فَتَجِدُ النَّفْسَ مُقَاوِدًا لَهَا وَمُسَاوِقًا لَصَوْتِهَا، وَالشَّدِيدَةُ مَا فِي قَوْلِكَ أَجَذْتُ  
طَبَقَكَ أَوْ أَجَدَكَ قَطَبْتُ، وَالرُّخْوَةُ مَا عَدَاهَا، وَعَدَا مَا فِي قَوْلِكَ: لَمْ يَرُوعْنَا  
أَوْ لَمْ يَرُوعْنَا وَهِيَ الَّتِي بَيْنَ الشَّدِيدَةِ وَالرُّخْوَةِ، وَالشَّدَةُ أَنْ يُخْصِرَ صَوْتُ  
الْحَرْفِ فِي مَخْرَجِهِ فَلَا يَجْرِي، وَالرُّخَاوَةُ بِخِلَافِهَا، وَيَتَعَرَّفُ تَبَايُنُهُمَا بِأَنْ  
تَقِفَ عَلَى الْجِيمِ وَالشَّيْنِ فَتَقُولُ: الْحَجَّ وَالطُّشَّ، فَإِنَّكَ تَجِدُ صَوْتَ الْجِيمِ  
رَاكِدًا مَخْضُورًا لَا تَقْدِرُ عَلَى مَدِّهِ، وَصَوْتُ الشَّيْنِ جَارِيًا تَمُدُّهُ إِنْ شِئْتَ،  
وَالسُّكُونُ بَيْنَ الشَّدَةِ وَالرُّخَاوَةِ أَنْ لَا يَتِمَّ لَصَوْتِهِ الْأَنْحِصَارُ، وَلَا الْجَرِيُّ  
كَوَقْفِكَ عَلَى الْقَيْنِ وَإِحْسَاسِكَ فِي صَوْنِهَا بِشَبِّهِ الْأَنْسِلَالِ مِنْ مَخْرَجِهَا إِلَى  
مَخْرَجِ الْحَاءِ ...

٧٢٣ - فَإِنْ هَمَسُوا عَنْكَ الْحَدِيثَ فَلَا تَسْلُ<sup>(١)</sup>

قوله: «لَمْ يَرُوعْنَا» .....

بالباء المشناة التحتانية، لا بالباء المشناة الفوقانية، إذ هي في الشديدة والكلام ليس  
في الشديدة.

(١) هذا نصف بيت من الطويل له آخر له على فاعل مما فشت به من مراجع ومعه بحر

... وَالْمُطَبَّقَةُ الصَّادُ وَالظَّاءُ وَالضَّادُ وَالطَّاءُ، وَالْمُنْفَتِحَةُ مَا عَدَاهَا،  
وَالْإِطْبَاقُ أَنْ تُطْبِقَ عَلَى مَخْرَجِ الْحَرْفِ مِنَ اللِّسَانِ وَمَا حَاذَاهُ مِنَ الْحَنْكِ،  
وَالانْفِتَاحُ بِخِلَافِهِ، وَالْمُسْتَعْلِيَةُ الْأَرْبَعَةُ الْمُطَبَّقَةُ وَالْحَاءُ وَالغَيْنُ وَالْقَافُ،  
وَالْمُنْخَفِضَةُ مَا عَدَاهَا، وَالْأَسْتِعْلَاءُ ارْتِفَاعُ اللِّسَانِ إِلَى الْحَنْكِ أَطَبَقَتْ أَوْ لَمْ  
تُطْبِقْ، وَالانْخِفَاضُ بِخِلَافِهِ، وَحُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ مَا فِي قَوْلِكَ: ...

قوله: «وَالْمُطَبَّقَةُ الضَّاد...».

إنما سموا الضاد والطاء، والصاد والطاء مُطَبَّقَةً،<sup>(١)</sup> وذكر المصنف في علة تسميتها  
مُطَبَّقَةً ما ذكر وهو في الحقيقة اسم مُتَجَوِّزٌ فيه، لأنَّ الْمُطْبِقَ (إنما هو اللسان  
والحنك).<sup>(٢)</sup> أما الحرف فهو مُطْبِقٌ عنده فاختصر فقل مُطْبِقٌ كما قيل للمُشْتَرِكِ فيه  
مُشْتَرِكٌ، ومثله شائع في اللغة والاصطلاح.

(والانفتاح): بخلاف الإطباق، والكلام في التسمية بالمنفتحة كالكلام في  
التسمية بالمطبقة لأن الحرف لا يفتح، وإنما يفتح عنده اللسان عن الحنك.  
(والمُسْتَعْلِيَةُ): الأربعة المُطَبَّقَةُ، والغينُ والحاءُ والقافُ، سميت مستعلية لأنَّ  
اللسان يستعلي عندها إلى الحنك، وهي مستعلٍ عندها اللسان، فجاز أن تسمى  
مُسْتَعْلِيَةً، كما جاز قولهم: ليلٌ نائمٌ، ويجوز أن تكون سميت مستعلية لخروج صوتها  
من جهة العلو، وكل ما حلَّ من عالٍ فهو مُسْتَعْلٍ والانخفاض على عكس ما ذكر في  
الاستعلاء.

أما حروف «القلقلة» فإنها سُمِّيتَ بذلك لأنَّ صوتها أشد من القلقله التي هي  
صوت الأشياء اليابسة.

(١) الحروف المُطَبَّقَةُ أربعة: الضَّاد والضَّاد والطاء والطاء. كذا عن الجوهري وقال ابن منظور: وما سوى ذلك  
فمفتوح غير مُطْبِق. والإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له... (اللسان والصحاح (طب)).

(٢) في الأصل: «إنما هو الحنك» وصوابه المثبت من ع و ف.

... قَدْ طَبَجَ، وَالْقَلْقَلَةُ مَا تُحِسُّ بِهِ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهَا مِنْ شِدَّةِ الصَّوْتِ الْمُتَصَمِّدِ مِنَ الصَّدْرِ مَعَ الْحَفْزِ وَالضَّغْطِ، وَحُرُوفُ الصَّفِيرِ الصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ لِأَنَّهَا يُصَفِّرُ بِهَا. وَحُرُوفُ الذَّلَاقَةِ مَا فِي قَوْلِكَ مُرْ بِتَقْلٍ، وَالْمُضْمَنَةُ مَا عَدَاهَا وَالذَّلَاقَةُ الْاعْتِمَادُ بِهَا عَلَى ذَلْقِ اللِّسَانِ وَهُوَ طَرَفُهُ وَالْإِضْمَاتُ أَنَّهُ لَا يَكَادُ يُبْنَى مِنْهَا كَلِمَةٌ رُبَاعِيَّةٌ وَخَمَاسِيَّةٌ مُعَرَّةٌ مِنْ حُرُوفِ الذَّلَاقَةِ، فَكَأَنَّهُ قَدْ صُمِتَ عَنْهَا، وَاللَّيْنَةُ حُرُوفُ اللَّيْنِ...

قوله: «قَدْ طَبَجَ ..».

(الطَّبَجُ): الضرب على الشيء الأجوف كالطبل.

(والْحَفْزُ): الدَّفْعُ بالقوة.

(وَالضَّغْطُ): مصدر ضَغَطَهُ الْقَبْرَ.

قوله: «بِتَقْلٍ ..».

أَيْ بَعْطِيَّةٍ.

وَالذَّلَاقَةُ: الْاعْتِمَادُ عَلَى ذَلْقِ اللِّسَانِ بِسُكُونِ اللَّامِ وَهُوَ طَرَفُهُ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ

باعتبارها غير مستقيم من جهتها في نفسها، ومن جهة مضادها من المصنعة.

أما جهتها: فلأنه لا يعتمد على طَرَفِ اللسان إلا بعضها فاليم والباء والفاء منها،

ولا مدخل لها في طرف اللسان.

وأما من جهة القسم المضاد لها: فلأنه إنما سمي مُضْمَنَةً لأنه كالمسكوت عنه فلا

ينبغي أن يكون ضده المنطوق بطرف اللسان، وإنا الأولى أن يُقال سميت حروف

ذلاقة أي سهولة من قولهم لسان ذَلَقَ من الذَّلَقِ بسكون اللام وهو مجرى المحور في

وسط البكرة بالمحور: العود الذي تدور عليه البكرة، ولا شك أن في ذلك سهولة

جري، فلما كان كذلك التزموا أن لا يخلوا رباعيا وخماسيا عنها فكان هذا الحكم هو

المعبر في تسميتها إلا أنهم استغنوا بسببه وهو الذَّلَاقَةُ فأضافوها إليه، والمُضْمَنَةُ عل

... وَالْمُنْحَرِفُ اللَّامُ، قَالَ سَبْيَوِيهِ هُوَ حَرْفٌ شَدِيدٌ جَرَى فِيهِ الصَّوْتُ لِانْجِرَافِ اللِّسَانِ مَعَ الصَّوْتِ، وَالْمُكَرَّرُ الرَّاءُ لِأَنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ عَلَيْهِ تَعَثَّرَ طَرَفُ اللِّسَانِ بِمَا فِيهِ مِنَ التَّكْرِيرِ، وَالْهَآوِي الْأَلْفُ لِأَن مَخْرَجَهُ اتَّسَعَ لَهُوَءِ الصَّوْتُ أَشَدَّ مِنْ اتَّسَاعِ مَخْرَجِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ...

هذا المعنى تكون ضدها، وهي الحروف التي لا يتركب منها على انفرادها رباعي أو خماسي لكونها ليست مثلها في الخفة، فكأنه قد صمّت عنها.  
ووصف سبوي<sup>(١)</sup> اللام بالشدة في قوله حرف شديد وهي ليست من الحروف الشديدة، فلعله، أراد أنها كانت شديدة لولا جري الصوت فيها، فإن قلت لم لم يعد اللام من الرخوة لما فيها من جري الصوت؟ قلت: لأن جري الصوت فيها من ناحيتي مستدق اللسان لا من موضعها والصوت في الرخوة يخرج من موضع الحرف، ألا ترى أن الصوت الممتد المصاحب (للسين في قولك: الطس يرتفع من موضع السين)،<sup>(٢)</sup> فلما كان في اللام شدة والصوت لم يخرج من موضعها لم تعد من الرخوة، ونظير هذه النون الخفيفة، فإن الخفاء لما كان من جانب الغنة التي تعترضها من صرف بعض الاعتماد إلى الخيشوم ولم يكن ذلك من مخرجها ومن ذاتها لم يخرجها من المجهورة.  
قوله: «تَعَثَّرُ...».

عنى بالتعثر: انحراف اللسان مع نوع اضطراب بخلاف اللام إذ ليس فيها اضطراب وإن كان للسان معها انحراف.  
قوله: «والهآوي...».  
سميت الألف بذلك لأنها تهوي في الحلق حتى تتصل بمخرج همزة، وقيل لأنها في الهواء لا تتعلق بشيء، وإلى هذا وقعت الإشارة في المتن.  
قوله: «أشد...».

لأنك تضمّ شفّيتك مع الواو وترفع لسانك مع الياء (بخلاف الألف).<sup>(٣)</sup>

(١) الكتاب ٤: ٤٣٥. (٢) في ف: وللشين في قولك: الطس، يرتفع موضع الشين.

(٣) في الأصل: «بخلاف الأصل» وصوابه المثبت من ع وف.

... وَالْمَهْتُوتُ التَّاءُ لِضَعْفِهَا وَخَفَائِهَا، وَصَاحِبُ الْعَيْنِ يُسَمَّى الْقَافَ  
وَالْكَافَ لَهَوِيَّتَيْنِ لِأَنَّ مَبْدَأَهُمَا مِنَ اللَّهَاءِ، وَالْجِيمُ وَالصَّادُ شَجَرِيَّةٌ لِأَنَّ  
مَبْدَأَهُمَا مِنْ شَجَرِ الْقَمِّ وَهُوَ مَفْرَجُهُ، وَالصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ أَسْلِيَّةٌ لِأَنَّ  
مَبْدَأَهَا مِنْ أَسَلَةِ اللِّسَانِ، وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَالتَّاءُ نِطْعِيَّةٌ لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ نِطْعِ  
الْغَارِ الْأَعْلَى، وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَالتَّاءُ لَثَوِيَّةٌ لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنَ اللَّثَّةِ، وَالرَّاءُ وَاللَّامُ  
وَالثُّونُ ذَوَلِقِيَّةٌ لِأَنَّ مَبْدَأَهَا مِنْ ذَوَلَقِ اللِّسَانِ، وَالْوَاوُ وَالْفَاءُ وَالْبَاءُ وَالْمِيمُ  
شَفَوِيَّةٌ أَوْ شَفَهِيَّةٌ، وَحُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ جَوْفَاءُ.

قوله: «وَالْمَهْتُوتُ» . . . . .

سُمِّيَ التَّاءُ بذلك لضعفه وخفائه، لأنه حرف شديد فيمتنع الصوت أن يجري معه  
(وهو وإن كان مهموساً يجري النَّفْسُ مَعَهُ) <sup>(١)</sup> إلا أنه عند الوقف عليه لا تَنْفَسُ يجري  
معه فيتَحَقَّقُ خَفَاؤُهُ، والكاف وإن شاركه في ذلك إلا أن مخرجه من أقصى الحنك،  
فيقوى صوته ولا يضعف كضعفه، ولا يلزم ذلك في الشديد المجهور، لأنه بجهره  
(يخرج) <sup>(٢)</sup> عن الخفاء بخلاف الشديد المهموس، فإن همه يوجب خفاءه.

(وَالْمَهْتُ) شبه العصر للصوت.

وصاحب العين: الخليل. <sup>(٣)</sup>

قوله: «مِنْ شَجَرِ الْقَمِّ» . . . . .

الشَّجَرُ بِالسَّكُونِ: مَا بَيْنَ اللَّحْيَيْنِ، وَاللَّحْيُ: مَنبِتُ اللَّحْيَةِ. <sup>(٤)</sup>  
وَأَسَلَةُ اللِّسَانِ: مُسْتَدْقُهُ.

وَاللَّثَّةُ: طَرَفُ اللَّحْمِ الْمُلْتَصِقِ بِدَاخِلِ الْأَسْنَانِ.

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل ولغت مع وف

(٢) ما بين القوسين ساقط من الأصل ولغت مع وف

(٣) إشارة إلى قول الرمحشري في المتن: «وصاحب العين يسمى الفاع ولا كف نهيتي». لأن مدحها من

اللغة انظر شرح ابن جني ١٠ ١٣١ (٤) اللسان (لحم)

\* فصل \* وإذا ريم إدغام الحرف في مقاربه فلا بُدَّ من تقدمة قلبه إلى لفظه ليصير مثلاً له؛ لأنَّ محاولة إدغامه فيه كما هو محالٌ فإذا رُمِت إدغام الدالِّ والسين من قوله تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾، فأقلب الدالَّ أولاً سينا ثم أدغمها في السين فقلَّ يكا سنا بَرْقِهِ، وكذلك التاء في الطاء من قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ طَآئِفَةٌ﴾.

\* فصل \* ولا يخلو المتقاربان من أن يلتقيا في كلمة أو في كلمتين، فإنَّ التقياً في كلمة نُظِرَ، فإن كان إدغامهما ممَّا يُؤدِّي إلى اللبس لم يَجْزُ نحو: عتد، ووتد، ووتد يتد. . .

وَدَوَّلُوا اللِّسَانَ: طَرَفُهُ.

والجُوفُ: جمع أجوف، سميت هذه الحروف جُوفاً لأنَّ الألف تخرج من جوف الحلق، وأختيها من جوف الفم وَصَفَرُهُ<sup>(١)</sup> لا اعتماد لها في موضع ولا مُثَاسَّةٌ فيه ولا مصادمة فكأنها جوف.  
قوله: «قلبه إلى لفظه . . .».

ولذلك لا يفرق في اللفظ بعد الإدغام بين أن يكون هو المدغم في السين وبين أن يكون اللام مدغماً فيه. ولو حاولت الإدغام هنا من غير قلب أحلت؛ لأنَّ الإدغام هو أن تصل حرفاً بحرف حتى يُصَيِّبَهُمَا اللِّسَانُ دفعة (ويعمل فيهما عملاً واحداً)<sup>(٢)</sup> ولا يتصور ذلك مع اختلاف الحرفين، لأن الحرف لا يخرج ما لم تضع اللسان الموضع المخصوص به فعمله في الدال غير عمله في السين.

قوله: «نحو وتد. . .».

لو قلت في «وتد وعتد» بكسر التاء فيهما (وَدَّ وَعَدَّ) بالسكون يلزم الالتباس بالمضاعف<sup>(٣)</sup> ولأنَّ في إدغامهما إسكاناً متحركاً. وفيه تغيير صيغة لأنك لو قلت: (وَدَّ

(١) الصُّفْرُ: الخالي. (٢) في الأصل (ولم يعمل فيهما عملاً واحداً) وصوابه المثبت من ع و ف.

(٣) في الأصل وع: «بالمضاعف» وصوابه المثبت من ع.

... وَكُنْيَةً، وَشَاةٌ زَنْمَاءُ، وَغَنَمٌ زَنْمٌ ...

وَعَدَ) تُنْقَلُ صِيغَةً فَعَلَ بِالْفَتْحِ إِلَى فَعَلٍ بِالسُّكُونِ، وَالْإِدْغَامُ فِي الْمُتَقَارِبِينَ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ الشُّبْهِ؛ لَا لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمَوْجِبَةَ لَهُ فِي الْأَصْلِ<sup>(١)</sup> قَدْ تَحَقَّقَتْ، فَلَا يَغْيِرُ لَذَلِكَ أَوْسَاطُ الْكَلِمِ، كَمَا أَنَّ تَلَاقِي الْمَثْلِينَ الْمَوْجِبَ لِلْإِدْغَامِ لَمَّا لَمْ يَقَوْ فِي «قَرْمٌ مَالِكٌ» قُوَّتُهُ فِي نَحْوِ: اسْتَتَبَّ لَمْ يَجْزِ تَحْرِيكُ الرَّاءِ لِلْإِدْغَامِ كَمَا حَرَكْتَ التَّاءَ الثَّانِيَةَ فِي اسْتَتَبَّ فَقِيلَ اسْتَتَبَّ بِالْإِدْغَامِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا تَقُولُ فِي قَوْلِهِ:

٦٨٧م - ... يُقْلَعُ بِالْوُدِّ وَبِالصُّيُجِ<sup>(٢)</sup>

قُلْتَ ذَاكَ عَلَى أَنَّهُ أُسْكِنَ الْعَيْنَ مِنْ وَتَدَ عَلَى طَرِيقَةٍ فَخُذَ بِالسُّكُونِ فِي فَخْذٍ بِالْكَسْرِ لَا أَنَّهَا أُسْكِنَتْ لِلْإِدْغَامِ فَأَدْغَمَ، فَلَمْ يَلْزَمْ تَغْيِيرُ صِيغَةٍ إِلَى أُخْرَى، لِأَنَّهُ كَانَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ عَلَى فَعَلٍ بِالسُّكُونِ، وَبَعْدَ الْإِدْغَامِ أَيْضًا كَذَلِكَ، وَالِدَلِيلِ عَلَى إِسْكَانِ عَيْنِهِ قَبْلَ الْإِدْغَامِ أَنَّهُمْ لَمْ يَجُوزُوا الْإِدْغَامَ فِي وَتَدَ فِي الْأَرْضِ بِتَحْرِيكِ التَّاءِ لِتَحْرِكَ الْعَيْنِ. وَهَذَا دَقِيقَةٌ وَهِيَ أَنَّ الْمُتَقَارِبِينَ إِذَا تَقَيَّا فِي كَلِمَةٍ يَمْتَنِعُ إِسْكَانُ الْأَوَّلِ لِلْإِدْغَامِ، وَإِذَا تَقَيَّا فِي كَلِمَتَيْنِ لَا يَمْتَنِعُ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾<sup>(٣)</sup>. لِأَنَّ الْإِسْكَانَ فِي الْمُنْفَصِلِ تَغْيِيرٌ فِي آخِرِ الْكَلِمَةِ فَلَا يُوْدِي إِلَى تَغْيِيرِ صِيغَةٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ إِسْكَانَ الدَّالِّ فِي الْآيَةِ لَمْ يَغْيِرْ صِيغَةَ مُضَارَعٍ كَاذَ بَخْلَافِ الْإِسْكَانِ فِي الْمُتَصِلِ، وَقَدْ نَهَيْتُ عَلَيْهِ قَبْلَ، وَفَرَسَ عَتَدَ: أَيُّ قَوِي.

قَوْلُهُ: «وَكُنْيَةً» ...

لَمْ يَجْزِ كُنْيَةً لِاتِّبَاسِهِ بِفَعْلِهِ مِنْ مُضَاعَفِ الْيَاءِ نَحْوَ كَيْتَ، أَوْ بِمَا عَيْنُهُ (وَاوٍ وَلاَمُهُ يَاءٌ)<sup>(٤)</sup> نَحْوَ كَوَيْتَ.

(١) فِي الْأَصْلِ: «فِي الْفَعْلِ وَالْمَثَلِ» مَرَّعٌ وَف.

(٢) قَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ - انْظُرْ ص ٢٠٤٩.

(٣) سُورَةُ الْبُورَةِ آيَةُ ٤٣.

(٤) فِي الْأَصْلِ: «لَوْ لَا يَاءٌ» وَهِيَ فَ «لَوْ لَا لَامَةٌ يَاءٌ» وَصَوَانُهُ الْعَتَتُ مَرَّعٌ.

... وَلَذَلِكَ قَالُوا فِي مَصْدَرٍ وَطَدَ وَوَتَدَ، طِدَّةً، وَتِدَّةً، وَكَرَهُوا وَطَدًا،  
وَوَتَدًا لِأَنَّهُمْ مِنْ بَيَانِهِ وَإِدْغَامِهِ بَيْنَ ثِقَلٍ وَلَبَسٍ . وَفِي وَتَدَ يَتَدُ مَانِعٌ آخَرُ،  
وَهُوَ أَدَاءُ الْإِدْغَامِ إِلَى إِعْلَالَيْنِ وَهُمَا حَذْفُ الْفَاءِ فِي الْمُضَارِعِ، وَالْإِدْغَامِ،  
وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَبْنُوا نَحْوَ وَدَدْتُ بِالْفَتْحِ لِأَنَّ مُضَارِعَهُ كَانَ يَكُونُ فِيهِ إِعْلَالَانِ وَهُوَ  
كَقَوْلِكَ يَدُ . . .

ولم يميز زَمَاءً لثلاثا يلتبس بفعلاء من تركيب زمت :  
الزَّئِمَةُ : شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقا، وإنما يفعل ذلك بالكرام من  
الإبل .<sup>(١)</sup> يقال بعير أزنم وناقاة زنماء، كذا في حاشية شيخنا .  
وَذَكَرَ الْفَارَابِيُّ<sup>(٢)</sup> أَنَّ الزَّئِمَةَ لِلْمَعَزِ كَالْقُرْطِ فِي حُلُوقِهَا، فَإِنَّ كَانَتْ فِي الْآذَانِ فَهِيَ  
زَنْمَةٌ .

قوله : «بين ثقل ولبس . . . .» .  
أي لو قالوا : (وطدا) يحصل الثقل باجتماع المتقاربين وأولهما ساكن فهو مهمل  
للإدغام، وكلما كان الحرفان أشدَّ تَهَيُّؤًا للإدغام كان إظهاره أبعد ألا ترى أن (مَدَدَ)  
لتحريكهما أخف من (مَدَدَ) بسكون الأول، ولو قالوا : (ودأ) لا يُدْرَى أنه مصدر وتَد  
أم مصدر وُطِدَ .

قوله : «وهو أداء الإدغام إلى إعلايين . . . .» .  
يريد الحذف والإدغام، لأن الإدغام نوع من أنواع الإعلال، شبه بإعلال حروف  
اللين بالإسكان، إذ بالإدغام يسكن المتحرك وتنقل الحركة إلى ما قبل كما في نحو :  
يقول ويبيع، وأكد ما ذكره من مانعية أداء الإدغام إلى إعلايين بقوله : (ومن ثم لم  
يبنوا) .

(١) انظر الصحاح للجوهري : (زئم)

(٢) انظر قول الفارابي في معجمه : «ديوان الأدب» ج ١ ص ٢٤٢ تحقيق أحمد مختار عمر - الهيئة العامة لشؤون  
المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م وفي لسان العرب : الزئمة لغة في الزئمة - اللسان : (زئم) .



... وَإِنْ لَمْ يُلَبَّسْ جَارٌ نَحْوُ امْحَى، وَهَمْزُ شَى، وَأَصْلُهُمَا انْمَحَى  
 وَهَمْزُ شَى، لِأَنَّ أَفْعَلَ وَقَعْلَ لَيْسَ فِي أُبْنِيَّتِهِمَا فَاَمِنَ الْإِلْبَاسَ، وَإِنْ التَّقْيَا فِي  
 كَلِمَتَيْنِ بَعْدَ مُتَحَرِّكٍ أَوْ مَدَّةٍ فَلَا إِدْغَامَ جَائِزٌ؛ لِأَنَّهُ لَا لَيْسَ فِيهِ وَلَا تَغْيِيرَ صِغَةٍ.  
 \* فصل \* وَلَيْسَ بِمُطْلَقٍ أَنَّ كُلَّ مُتْقَارِبَيْنِ فِي الْمَخْرَجِ يُدْغَمُ أَحَدُهُمَا  
 فِي الْآخَرِ، وَلَا أَنَّ كُلَّ مُتْبَاعَيْنِ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِيهِمَا، فَقَدْ يَعْزُضُ لِلْمُقَارَبِ مِنَ  
 الْمَوَانِعِ مَا يَحْرِمُهُ الْإِدْغَامَ، وَيَتَقَيُّ لِلْمُبَاعِدِ مِنَ الْخَوَاصِّ مَا يَسُوِّغُ إِدْغَامَهُ،  
 وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يُدْغَمُوا حُرُوفَ (ضَوِي مَشْفَر) فِيمَا يُقَارِبُهَا...

أي لم يبنوا من المضاعف المعتل الفاء نحو (وَدَدْتُ) بفتح الدال إذ لو بُنِيَ ذلك يلزم  
 أن يكون مضارعه على يفعل بالكسر نحو يُوَدُّ فتُحذف واوه لما مر في يعد وتدغمه الدال  
 في الدال لاجتماع المثليين نحو: (يد) فيجتمع إعلالان فهربوا عنه إلى بناء فعل بكسر  
 العين فقالوا وَدَدْتُ تَوَدُّ لثلاثا يلزم الإعلالان ذكر لامتناع إدغام وتد يتد علتين: الإلباس  
 بالمضاعف، واجتماع الإعلالين، وفيه علة ثالثة وهي ما ذكرنا من إسكان المتحرك في  
 كلمة واحدة، وَنَقُلْ صِغَةً إِلَى أُخْرَى، وَإِلَى هَذِهِ الْعِلَّةِ أَشَارَ فِي خَاتَمَةِ هَذَا الْفَصْلِ.  
 وليس يبدع أن يكون لحكم علل توجه كل واحدة لو انفردت.

قوله: «فَأَمِنَ الْإِلْبَاسَ»...

أي لما لم يثبت في كلامهم أَفْعَلَ وَلَا فَعْلَلْ لم يتوهم أن الميمين فيها أصلان فتعين  
 أن هذا التضعيف لإدغام النون في الميم فيؤمن الالتباس.

(وَهَمْزُ شَى): اسمه كَلْبَةٌ.

قوله: «فَقَدْ يَعْزُضُ لِلْمُقَارَبِ»...

كالألف لا تدغم لا في الهززة ولا في الهاء وإن اتحد في المخرج لأن اند قد استطال  
 بالألف حتى أبعدا عن مقاربتها فصار المقارب كغير المقارب في امتناع إدغامها فيه،  
 وفي المثليين إذا عرض المانع يمنع الإدغام كالألفين فإنك إذا حاولت إدغام الألف في

... وَمَا كَانَ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ أَدْخَلَ فِي الْفَمِ فِي الْأَدْخَلِ فِي الْحَلْقِ،  
وَأَدْغَمُوا التَّوْنَ فِي الْمِيمِ، وَحُرُوفِ طَرَفِ اللِّسَانِ فِي الصَّادِ وَالشَّيْنِ، وَأَنَا  
أَفْصَلُ لَكَ شَأْنَ الْحُرُوفِ وَاحِدًا فَوَاحِدًا، وَمَا لِبَعْضِهَا مَعَ بَعْضٍ فِي الْإِدْغَامِ  
لَأَقْفِكَ عَلَى حَدِّ ذَلِكَ عَنْ تَحَقُّقِ وَاسْتِبْصَارِ بَتَوْفِيقِ اللَّهِ تَعَالَى وَعَوْنِهِ.  
\* فصل \* فَالْهَمْزَةُ لَا تُدْغَمُ فِي مِثْلِهَا إِلَّا فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: سَأَلَ وَرَأْسَ،  
وَالذَّأْتُ فِي اسْمِ وَاِدٍ، وَفِيمَنْ يَرَى تَحْقِيقَ الْهَمْزَتَيْنِ...

الألف فلا بد من تحريك الثانية فلا تبقى الألف ألفا، فيمتنع الإدغام، فلما عمل المانع  
فيما هو الموجب للإدغام في الأصل وهو اجتماع المثليين كان أن يمنع في المقاريبين اللذين  
في مُوجِبَتِهِ اجتماعهما للإدغام وهن أولى وأجدر.  
قوله: «ويتفق للمباعد...».

كالباء فإنها امتدَّتْ صوتها وخرجت من وسط اللسان حتى قربت من الواو فصارتا  
متقاربتين<sup>(١)</sup>.

قوله: «وما كان من حروف الحلق...».  
أي ولم يدغموا ما كان من حروف الحلق، وهذا المجموع ينصرف إلى قوله: «فَقَدْ  
يَعْرِضُ».

وقوله: «وأدغموا التَّوْنَ... إلى آخره».  
ينصرف إلى قوله: «ويتفق»، وسنكشف لك عن الأسرار في هذه الحروف فيما بعد  
إن شاء الله تعالى.

قوله: «فالهمزة لا تدغم في مثلها...».  
اللغة الفصيحة في اجتماع الهمزتين: أن تقلب الثانية، وإذا قلبت لم يجتمع مثلاً  
فيمتنع الإدغام وذلك لما ذكرنا في صنف تخفيف الهمزة من أنهم رفضوا اجتماع الهمزتين  
(١) في ع: «متهاويتين» وصوابه المثبت من الأصل وف.

... قَالَ سَيَّوِيهِ : فَأَمَّا الهمزتان فَلَيْسَ فِيهِمَا إِدْغَامٌ مِنْ نَحْوِ قَوْلِكَ قَرَأَ  
أَبُوكَ وَاقْرَأْ أَبَاكَ ، قَالَ وَرَزَعُوا أَنْ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ كَانَ يُحَقِّقُ الهمزتين  
وَنَاسٌ مَعَهُ ، وَهِيَ رَدِيئَةٌ ، فَقَدْ يَجُوزُ الإِدْغَامُ فِي قَوْلِ هَؤُلَاءِ ، وَلَا تُدْغَمُ فِي  
غَيْرِهَا وَلَا غَيْرُهَا فِيهَا .

\* فصل \* وَالْأَلْفُ لَا تُدْغَمُ الْبَتَّةَ لَا فِي مِثْلِهَا وَلَا فِي مُقَابِلِهَا وَلَا يُسْتَطَاعُ  
أَنْ تَكُونَ مُدْغَمًا فِيهَا .

بدليل امتناع مجيء كلمة عينها ولا مهابزة كما جاء ذلك في الحروف المعتلة والصحيحة  
الحلقية وغيرها نحو حَجِي ، وشححت ، ورددت ، ثم الحلقية ما عدا الهَمْزَةَ لا تَوَازِ غَيْرَ  
الحلقية في الكثرة ، فلما لم يستكثروا ذلك فيما عدا الهَمْزَةَ من الحلقية وجب أن يرفض  
في الهَمْزَةَ لأنها أدخلت في الحلق وأكثرت إعتاباً له في تضعيفها من الثقل المفرط ، فعلم أن  
الأصل لها في الإِدْغَامِ .

وأما الإِدْغَامُ فِي سَأَلَ عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَرَى التَّحْقِيقَ : فَلِلْمَحَافَظَةِ عَلَى بِنَاءِ فَعَالٍ إِذْ لَوْ  
قَلِبَتِ الثَّانِيَةُ لَا يَبْقَى فَعَالًا ، إِذْ فِي فَعَالٍ تَكَرُّرُ الْعَيْنِ ، فَالْإِدْغَامُ لِلْمَبَالِغَةِ لَا لَطَلْبِ  
الْخَفَةِ .

وَأَمَّا (الدَّائِي) : فَعَلَّمَ لَوَادَ ، وَتَحَمَّلَ فِي الْإِعْلَالِ مَا لَا يَتَحَمَّلُ فِي غَيْرِهَا .

قَالَ سَيَّوِيهِ : (١) : إِنَّ ابْنَ أَبِي إِسْحَاقَ وَنَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَحَقِّقُونَ فَيَجْمَعُونَ بَيْنَهَا  
وَيَقُولُونَ : «غَفَرَ اللَّهُ خَطَايَاهُ» بِوَزْنِ خَطَايَعَهُ . وَسَمَاءُ اللُّغَةِ الرَدِيئَةُ ، فَالْقِيَاسُ أَنْ يَجُوزَ  
الإِدْغَامُ فِي قَوْلِ هَؤُلَاءِ الْمُحَقِّقِينَ هُمَا وَإِنْ كَانَ مَذْهَبُ رَدِيئَةٍ ، وَقَوْلُ سَيَّوِيهِ فَلَيْسَ فِيهَا  
إِدْغَامٌ لَيْسَ بِإِنْكَارِ إِدْغَامِ الهَمْزَةِ بَلْ هُوَ إِنْكَارُ الْمَذْهَبِ مِنْ يَرَى تَحْقِيقَ الهمزتين وَمَنْ ثُمَّ  
قَالَ وَرَزَعُوا .

قَوْلُهُ : «وَلَا تُدْغَمُ فِي غَيْرِهَا» . . .

عطف على قوله ولا تدغم في مثلها .

قوله : «والألف . . . . .» .

لو أدغمت الألف إدغامها إما في مثلها وهو ممتنع لما قلنا من عدم بقاء الألف ألفا وارتفاع الموجب للإدغام وهو اجتماع المثليين . -أو في مقاربتها ، وذلك أيضا ممتنع ، لأن الإدغام في المثل أصل ، فلما امتنع في الأصل كان الامتناع في الفرع أحق ، ولأن الإدغام في المقارب إنما يتأتى عند التساوي لا مزية لأحدهما على الآخر حتى لو زال التساوي زال الإدغام ألا ترى أن الياء من مخرج الجيم ، ومع ذلك إدغام الياء في الجيم ممتنع ، لأن في الياء مزية مدّ وبالإدغام تبدل الياء جيما فيبطل ما في الياء من المدّ ، ومن حق البذل أن يكون موازيا للمبدل منه فيمتنع إدغام الألف في مقاربتها لما بها من مزية المدّ .

\* فصل \* وَالْهَاءُ تُدْغَمُ فِي الْحَاءِ وَقَعَتْ بَعْدَهَا أَوْ قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ فِي أَجْبِهِ حَاتِمًا وَأَذْبَحَ هَذِهِ، أَجْبَحَاتِمَا وَأَذْبَحَاذِهِ، وَلَا يَدْغَمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا نَحْوُ: أَجْبِهِ هَلَالًا.

\* فصل \* وَالْعَيْنُ تُدْغَمُ فِي مِثْلِهَا كَقَوْلِكَ: أَدْفَعْ عَلَيَّ وَكَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾ وَفِي الْحَاءِ وَقَعَتْ بَعْدَهَا أَوْ قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ فِي أَرْفَعَ حَاتِمًا وَأَذْبَحَ عَتُودًا، أَرْفَحَاتِمَا وَأَذْبَحْتُودًا، وَقَدْ رَوَى الْبُزْجِيدِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ﴿فَمَنْ رُحِجَ عَنِ الْكَارِ﴾ بِإِدْغَامِ الْحَاءِ فِي الْعَيْنِ، وَلَا يَدْغَمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا...

قوله: «والهاء تدغم في الحاء...»<sup>(١)</sup>.

لأن كلا منهما يشبه الآخر في الهمس والرخاوة، فإن قلت لم لم يجز إدغام الحاء في الهاء لما ذكرت من الشبه بينهما؟ قلت: لأن الهاء أدخل في الحلق والحاء قد خرج إلى الفم فتوسط العين بينهما فالأدخل في الحلق يدغم في الأدخل في الفم ولا ينعكس، إذ الأول يصعد من الحلق إلى الفم، والثاني بمنزلة الهوي بعد الصعود والرجوع عكسًا. وَجِبَهُ: صَكَّ جِبْهَتَهُ، وَجِبَهُ: استقبله بالمكروه، والمصنف في ترتيب هذا الفصل والذي قبله حافظ على ترتيب المخارج على المذهب السبيي فَقَدَّمَ الألف على الهاء، فَلَقَّلَ ما وقع في فصل المخارج سهو من الناسخ.

قوله: «وفي الحاء وقعت قبلها أو بعدها...»<sup>(٢)</sup>.

أي العين تدغم في الحاء ولا ينعكس، لأن الحاء بعد العين في المخرج فيكون أدخل في الفم ولا يدغم الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق، ولأن في الحاء بحة وهي مستحسنة عندهم في الأصوات، فكبروها أن يستهلكها القلب عند محاولة الإدغام فقلبوا العين إليها أبدًا.

... وإذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما حاءين وإدغامهما في نحو قولك: في معهم، واجبة عتبة محم واجبة عتبة.

\* فصل \* والحاء تُدغم في مثلها نحو اذبح حملاً وقوله تعالى: ﴿لَا أُبْرِحُ حَتَّى﴾ وتُدغم فيها الهاء والعين.

\* فصل \* والعين والحاء تُدغم كل واحدة منهما في مثلها وفي أختها كقراءة أبي عمرو ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ وقولك: لا تمسخ خلقك، وادمغ خلقاً واسلخ غنمك.

قوله: «وقد روى اليزيدي . . . .»<sup>(١)</sup>  
روي عن أبي عمرو أن من العرب من يدغم الحاء في العين كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ رُحِّحَ عَيْنَ النَّكَارِ﴾<sup>(٢)</sup> قال اليزيدي: وكان أبو عمرو<sup>(٣)</sup> لا يرى ذلك وعليه سيبويه وأصحابه وهو الوجه إذ في ذلك الإدغام صرف الأخف إلى الأثقل وذلك خارج عن الحكمة<sup>(٤)</sup>.

قوله: «وإذا اجتمع العين والهاء . . . .»  
لا تدغم العين في الهاء، ولا الهاء في العين، ولكن تقلب كل واحدة منها حاء وتدغم؛ لأن الحاء تشبه الهاء لما قلنا وتشبه العين أيضاً من حيث إن العين مما بين الشدة والرخاوة، والهاء من الرخوة وجارة للعين في المخرج تلاصقه، قالوا لولا بحة في الحاء لكان عينا، وهي أخف من الهاء والعين ففر إليها لتحصل الخفة.

(١) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة المدودي الإمام أبو محمد اليزيدي النحوي المقرئ اللغوي سكن بغداد وحديث عن أبي عمرو والخليل وعنهما أخذ العربية، وأخذ عن الخليل اللغة والعروض. وكان أحد القراء الفصحاء العالمين بلغة العرب والنحو. مؤدب المأمون وخلف أبا عمرو بن العلاء في القراءة. توفي بخراسان عام ٢٠٢ - انظر البغية ٢ : ٣٤٠.

(٢) سورة آل عمران آية ١٨٥.

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن عبدالله المازني النحوي المقرئ، أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو واللغة قال أبو عبيدة: أبو عمرو أعلم الناس بالقراءات والعربية وأيام العرب والشعر، قرأ عليه اليزيدي وأبو عبيدة والأصمعي - توفي عام ١٥٩ هـ - انظر البغية ٢ : ٢٣١ - ٢٣٢.

(٤) انظر ابن يعيش ١٠ : ١٣٦ - ١٣٧، وسيبويه ٤ : ٤٥١.

\* فصل \* وَالْقَافَ وَالْكَافَ كَالغَيْنِ وَالْهَاءِ ، قَالَ تَعَالَى ﴿ فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ ﴾  
وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ كَيْ سَمِعَكَ كَثِيرًا ۖ ﴾ وَنَذَرَكُ كَثِيرًا ﴿ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ خَلَقَ كُلَّ  
دَابَّةٍ ﴾ وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا ﴾ .

\* فصل \* وَالْجِيمُ تُدْغَمُ فِي مِثْلِهَا نَحْوُ أَخْرَجَ جَابِرًا . وَفِي الشَّيْنِ نَحْوُ  
أَخْرَجَ شَيْئًا ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿ أَخْرَجَ سَطَكُهُ ﴾ وَرَوَى الْبُزْجِيدِيُّ عَنْ أَبِي عَمْرٍو  
إِدْغَامَهَا فِي النَّاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ذِي الْمَعَارِجِ ﴾ تَنْجُجُ ﴿ وَتُدْغَمُ فِيهَا الطَّاءُ  
وَالذَّالُ وَالنَّاءُ وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَالنَّاءُ نَحْوُ أَرْبَطَ جَمَلًا وَأَحْمَدَ جَابِرًا ، وَ﴿ وَجِئَتْ  
جُنُوبَهَا ﴾ وَاحْفَظْ جَارَكَ وَإِذَا جَاؤُوكُمْ وَلَمْ يَلْبَثْ جَالِسًا .

\* فصل \* وَالشَّيْنُ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهَا كَقَوْلِكَ أَقْمِشْ شَيْحًا ، وَيُدْغَمُ  
فِيهَا مَا يُدْغَمُ فِي الْجِيمِ ، وَالْجِيمُ وَاللَّامُ كَقَوْلِكَ : لَا تُخَالِطْ شَرًّا ، وَلَمْ يَرُدَّ  
شَيْئًا ، وَأَصَابَتْ شُرْبًا ، وَلَمْ يَحْفَظْ شِعْرًا « وَلَمْ يَتَّخِذْ شَرِيكًا » وَلَمْ يَرِثْ شَسْمًا  
وَلَمْ يُخْرِجْ شَيْئًا وَدَنَا الشَّاسِعُ .

---

(وَالْعُتُودُ) : مِنْ أَوْلَادِ الْمُغَزَّى مَا رَعَى وَقَوِيَ .

قوله : «قوله والغين والحاء . . . . .» .

هما آخرتا حروف الحلق قد ظهرا إلى الفم واشتركا في المخرج فيجوز أن يدغم  
كل واحد منهما في الآخر ، فأما أن يدغما في الهاء والعين والحاء فلا لبعدهما  
عنهما .

(دَمَغَهُ) : أَصَابَ رَأْسَهُ وَجَرَحَهُ "إِلَى الدُّمَاغِ وَمِنْهُ الدَّمَاعَةُ .

قوله : «والقاف والكاف . . . . .» .

ذكرهما مع حروف الحلق لأنهما أول حروف الفم فهما أقربهما إليها

---

(١) في الأصل «ورج» والشت مرعوف

\* فصل \* وَالْيَاءُ تُدْغَمُ فِي مِثْلِهَا مُتَّصِلَةً كَقَوْلِكَ: حَيْىَ، وَعَيْىَ، وَشَبَهَتْهُ بِالْمُتَّصِلَةِ كَقَوْلِكَ: قَاضِي، وَرَامِي، وَمُنْفَصِلَةً إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ: اخْشَى يَاسِراً، وَإِنْ كَانَتْ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهَا مِنْ جِنْسِهَا كَقَوْلِكَ: أَظْلَمِي يَاسِراً، لَمْ تُدْغَمْ وَيُدْغَمُ فِيهَا مِثْلُهَا، وَالْوَاوُ نَحْوُ طَيًّا وَالنُّونُ نَحْوُ مَنْ يَعْلَمُ.

قوله : «وتدغم فيها الطاء .....»  
لأن هذه الحروف قاربت الجيم في الجهر، وأختها الطاء والدال والتاء في الشدة.

قوله : «والشين .....»  
إنما لم تدغم الشين في مقاربها، لأنَّ فيها تفشياً ومدة ليس في الجيم فبالإدغام (في مقاربها)<sup>(١)</sup> تبطل هذه الزيادة فيمتنع هذا الإدغام لثلا يلزم الإجحاف، وتدغم فيها الطاء وأختها والطاء وأختها وإنْ بَعُدَ الْمُخْرَجُ فَأَتَى بَعْدَهُ الإِدْغَامُ، ولكن في الشين استطالة تقرب بها من مخارج هذه الحروف ومخرج اللام فساغ إدغامهن فيها.

فإن قلت : لم ساغ إدغام اللام في الشين دون الجيم؟ قلت : لأن اللام حرف شديد جرى فيه الصوت فلو أدغم في الجيم يبطل ماله من المزية.  
أما الشين ففيها ما في اللام مع زيادة، وهي أنها أشدُّ جَرِيًّا فافترقا.

قوله : «والياء .....»  
الياء لا تدغم في الجيم والشين وإن اتَّحَدَ المَخْرَجُ لأن فيها انبساطاً وامتداداً بعدها عن مخرج أختيها فتحول القرب بعدها فامتنع الإدغام.

وقوله : «وشبيهة بالمتصلة . . .»

(١) في الأصل وف : «في مثلها» والمثبت من ع.



يريد بالإضافة لأنها في حكم الجزء من المضاف، لأنها ليست بكلمة تستقل بنفسها.

قوله : « إذا انفتح ما قبلها . . . »

لما قيلَ الياءُ ثلاثُ أحوالٍ: الضم والفتح والكسر، فالإدغام في الأول لا في الآخرين، فبالضم تنقلب الياءُ واوا فلا يتحقق اجتماع الياءين. وبالكسر يثبت للياء مدٌّ وهو فاصل بين المدغم والمدغم فيه، ولأنها بالمد تشبه الألف، والألف لا تدغم فكذا هذه الياء.

قوله : « والواو . . . »

إنما تدغم الواو في الياء مع بُعد المخرجين لأن الواو من الشَّفة والياء من وسط اللسان، ولكنَّ الياء بالاستطالة والامتداد دنت من مخرج الواو فصارتا متقاربتين فأدغمت الواو فيها نحو طَيٍّ في طَوِيٍّ.

\* فصل \* وَالضَّادُّ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهَا كَمَوْلِكَ : اقْبَضْ ضَعْفَهَا ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ أَبُو شُعَيْبٍ السُّوسِيُّ عَنِ الْبَزِيدِيِّ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يُدْغِمُهَا فِي الشَّيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَعِضُّ شَاْنِهِمْ﴾ فَمَا بَرِئْتُ رَوَايَةَ أَبِي شُعَيْبٍ ، وَيُدْغَمُ فِيهَا مَا يُدْغَمُ فِي الشَّيْنِ إِلَّا الْجِيمُ كَقَوْلِكَ : حُطَّ ضَمَانُكَ ، وَزِدْ ضَحِكًَا وَشَأْتُ ضَفَائِرَهَا ، وَاحْفَظْ ضَائِكَ ، وَلَمْ يَلْبَثْ ضَارِبًا ، وَهُوَ الضَّاحِكُ وَإِذْ ضَرَبَ .

قوله : «والضاد ...»

في الضَّادِ استطالةٌ ليست لغيرها من الحروف فامتنع إدغامها في غيرها لثلا يلزم الإجحاف ببطلان هذه المزية .

قوله : «السُّوسِيُّ ...»<sup>(١)</sup> .

عن المصنف : السوس : موضع ، قال أنشدني الأستاذ أبو مَضْرٍ :

٧٢٤ - فِي حُلَّةٍ مِنْ طِرَازِ السُّوسِ مُعْلَمَةٍ تَمْحُو بِأُذْيَالِهَا مَا أَثَرَ الْقَدَمِ<sup>(٢)</sup> .

وفيما ذكره المصنف من قراءة السُّوسِي بِإِدْغَامِ الضَّادِ فِي الشَّيْنِ فِي قَوْلِهِ ﴿يَعِضُّ شَاْنِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ضَعَفَ آخَرُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا وَإِدْغَامُ مِثْلِ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ضَادًا يَمْتَنِعُ لِأَدَائِهِ إِلَى اجْتِمَاعِ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَذِّهِمَا وَأَجِيبَ بِأَنَّهُ إِخْفَاءٌ أَطْلَقَ عَلَيْهِ الْإِدْغَامَ بِطَرِيقِ التَّسَامُحِ .

وَالْإِخْفَاءُ مَعَ الْإِسْكَانِ قَبْلَ الضَّادِ جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ ، وَهَذَا جَوَابٌ يَصْلَحُ أَنْ يَجَابَ بِهِ عَنْ إِدْغَامِ الضَّادِ فِي الشَّيْنِ ، فَإِنَّ الْإِخْفَاءَ فِي الضَّادِ قَبْلَ الشَّيْنِ ، وَغَيْرِهَا جَائِزٌ بِالِاتِّفَاقِ ، وَلَوْ سَاعَدَ رَوَاةُ الْقِرَاءَةِ . وَالْمَنْقُولُ عَنِ الْمَشْهُورِينَ (أَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ)<sup>(٤)</sup> . ذَلِكَ إِدْغَامًا مَحْضًا بَقَلْبِ الضَّادِ شَيْنًا وَتَشْدِيدَهَا ، وَلَا قَلْبَ مَعَ الْإِخْفَاءِ وَلَا تَشْدِيدَ ، فَعَلَى هَذَا ضَعَفَ الْجَوَابُ .

(١) لَعَلَّه صَالِحُ بْنُ زِيَادٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجَارُودِ السُّوسِيُّ الْمَقْرِيُّ . سَكَنَ الرَّقَّةَ ، وَرَوَى وَجَمَعَ - تَوَفَّى عَامَ ٢٦١ هـ .

- انظر معجم المؤلفين ٥ : ٧ .

(٢) الْبَيْتُ مِنَ الْبَسِيطِ وَمَعْنَاهُ : أَنَّ هَذِهِ الْحُلَّةَ تَأْتِي عَلَى آثَارِ الْأَقْدَامِ مِنْ طَوْلِ إِسْبَالِهَا فَتَمْحُو آثَارَ الْأَقْدَامِ وَلَمْ أَعَثِرْ

لهذا البيت على قائل . (٣) سورة النور آية ٦٢ . (٤) في الأصل : «إنهم يدعون» والمثبت من ع وف .

**\* فصل \* وَاللَّامُ إِنْ كَانَتْ الْمَعْرِفَةُ فَهِيَ لَازِمٌ إِدْغَامُهَا فِي مِثْلِهَا وَفِي الطَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ وَالظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ وَالصَّادِ وَالسَّيْنِ وَالرَّايِ وَالشَّيْنِ وَالضَّادِ وَالنُّونِ وَالرَّاءِ . وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَهَا نَحْوُ لَامٍ هَلْ وَبَلْ فَإِدْغَامُهَا فِيهَا جَائِزٌ ، وَيَتَفَاوَتْ جَوَازُهُ إِلَى حَسَنِ وَهُوَ إِدْغَامُهَا فِي الرَّاءِ كَقَوْلِكَ : هَلْ رَأَيْتَ ، وَإِلَى قَبِيحٍ وَهُوَ إِدْغَامُهَا فِي النُّونِ كَقَوْلِكَ : هَلْ نَخْرُجُ ، وَإِلَى وَسْطٍ وَهُوَ إِدْغَامُهَا فِي الْبَوَاقِي وَقُرِئَ : هَتُوبَ الْكُفَّارِ . . .**

والنكتة في إدغام الطاء وأختيها والظاء وأختيها في الضاد : ما ذكرنا في فصل السين ، لأنَّ في الضاد استطالة تقرب بها من مخارج هذه الحروف .  
قوله : «واللام . . .»

لام المعرفة لزم إدغامها في تلك الحروف الثلاثة عشر للمقاربة فالأحد عشر التي غير الشين والضاد مشاركة لها في طرف اللسان ، وإن كان بعضها في ذلك أنقص حظاً من بعض . والشين والضاد باستطالتهما اتصلتا بمخارج هذه الحروف فخالطتاها ، ولأنَّ لام المعرفة كثيرة الدور على الألسنة ، وكثرة الدور تستدعي الخفة ، وفي الإدغام تخفيف مع أنها مُتَهَيِّئَةٌ للإدغام لمجيئها على السكون ، وقد عَرَفْنَاكَ قَبْلُ أَنَّ تَهَيُّؤَ الحرف للإدغام أجلب له لثقله ، وأريناك له نظيراً ، وهو قريب العهد به فلا نعيده .

وشيء آخر : وهو أن وضعها على السكون ليكون أشدَّ امتزاجاً بالاسم ، ويُزَلُّ منزلة الجزء منه لامتزاج معناها بمعنى الاسم وروم المطابقة بين اللفظ والمعنى عين الحكمة . فلا يُسْتَعَدُّ لمجموع ما ذكرنا لزوم إدغامها في هذه الحروف .

أما لام «هل» و«بل» فقد انتفت عنها كثرة الدور التي في اللام المعرفة ، فلا يلزم إدغامها في مثلها ، ولا في هذه الحروف ، ثم إدغامها قد تفاوت : إلى حس . وهو إدغامها في الراء لازدياد القرب ومكادة الشبه بينهما بالنسبة إلى سائر الحروف .

وَأَنْشَدَ سَبْيُوِيَهُ :

فَذَرْ ذَا وَلَكِنْ هَتَمَيْنِ مُتَمِّمَا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبِ  
وَأَنْشَدَ :

تَقُولُ إِذَا أَهْلَكْتُ مَالًا لِلذَّيِّ فُكَيْهَةٌ هَشِيءٌ بِكَفَيْكَ لَا تُقِ  
وَلَا يَدْغُمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا، وَالتُّنُّ كَقَوْلِكَ مَنْ لَكَ . . .

فإن قلت : فلم لم يجز إدغام الراء في اللام لو كان الأمر كما ذكرت ؟  
قلت : للزوم الإجحاف بالراء ، لأن فيها تكريرا ليس في اللام فبالإدغام تبطل  
هذه المزية فامتنع الإدغام لذلك لا لعدم القرب بينهما .  
والى قبيح : وهو إدغامها في الحروف الباقية لتباعد المخارج ، وإدغامها في  
النون من إدغامها في هذه الحروف ، لأن اللام أخت الباء والواو والراء والميم ، في  
أن النون تدغم فيها وواحدة من هذه الحروف لا تدغم في النون ، فأحبوا أن تكون  
اللام مساعدة لأخواتها في امتناع إدغامها في النون كما ساعدتها من إدغام النون  
فيها .

قوله<sup>(١)</sup> :

٧٢٥ - فَذَرْ ذَا . . . . .

الشاهد في البيت أنه أدغم اللام من (هل) في التاء من (تُعَيْنُ) .  
(وَالْمُتَمِّمُ) : الذي استعبده الحب .

(وَالْبَرْقُ النَّاصِبُ) : الذي يُرى من بُعد .

يقول : فَذَرْ ذَا الحديث والأمر ، ولكن تُعِينِي . أراد بالمتيم نفسه ومعونته له :  
أن يسهر معه ، ويحادثه ، ويسلّيه ليخفف (ما يجد عنده من الوجد ممن يهواه)<sup>(٢)</sup> ،

(١) هو مزاحم العُقَيْلي . انظر سيبويه ٤ : ٤٥٩ وابن يعيش ١٠ : ١٤١ ، ١٤٢ والبيت بتمامه :

فَذَرْ ذَا وَلَكِنْ هَتَمَيْنِ مُتَمِّمَا عَلَى ضَوْءِ بَرْقِ آخِرِ اللَّيْلِ نَاصِبِ

والبيت من الطويل وروايته في سيبويه وفَدَّعْ ذَا . . . والشاهد مَوْضِعُ فِي الْمَتْنِ .

(٢) في ع وف : وما يجد من الوجد بمن يهواه والمثبت من الأصل .

... وإدغام الرأ لحن.

\* فصل \* والرأ لاتدغم إلا في مثلها كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرَنَّكَ﴾  
وتدغم فيها اللام والنون كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾، ﴿وَإِذَا تَذَكَّرْتُكَ﴾  
\* فصل \* والنون تدغم في حروف يرملون كقوله: مَنْ يَقُولُ، وَمِنْ  
رَاشِدٍ، وَمِنْ مُحَمَّدٍ، وَمِنْ لَكَ، وَمِنْ وَاقِدٍ، وَمِنْ نُكْرَمٍ، وإدغامها على  
ضربين: إدغام بغنة وبغير غنة، ولها أربع أحوال: أحدها: الإدغام مع هله  
الحروف...

لأن ذلك البرق لمع من جهة حبيبه فتذكره وارق وهاج حزنه فقلق.  
قوله<sup>(١)</sup>:

٧٢٦ - تقول .....

الشاهد فيه : أنه أدغم اللام في الشين، وفاعل تقول: فكيفه وهي اسم امرأة،  
ولائق: أي ملتزم من قولهم: لا يليق كفه درهمًا.  
قوله : ولحن ....  
لذهاب التكرير.  
قوله : «وتدغم فيها اللام والنون» ....  
لأنهما قريبتان منها.

قوله : «في حروف يرملون» ....  
أدغمت النون في هذه الحروف الستة، أما في النون فظاهر، وأما في الخمسة  
الباقية فلأن الرأ واللام من طرف اللسان كالنون، وأن للياء قربًا وميلًا إلى طرف  
اللسان، وكأنها تلي الرأ بدليل أن اللثغ يجعلون الرأ ياء في الأغلب، وأن الميم  
(١) هو طريف من نعيم العنبري كما جاء في سبويه ٤ ٥٨٨ واس بعش ١٠ ١٥٢-١٥٣ ولبت من الطويل

وهو منزه كما جاء في شرح ابن بعش

تقول إذا اضمك ما لا للثغ فكيفه مشرة ككفك لا

وروايته في سبويه واللسان تقول إذا اضمك (اطر سبويه ٤ ٥٨٨ ولسان (نهر)

... وَالثَّانِيَةُ الْبَيَانُ مَعَ الهمزة وَالْهَاءِ وَالْعَيْنِ وَالْخَاءِ وَالْغَيْنِ وَالْخَاءِ كَقَوْلِكَ: مِنْ أَجْلِكَ، وَمِنْ هَانِيٍّ، وَمِنْ عِنْدِكَ، وَمِنْ حِمْلِكَ، وَمِنْ غَيْرِكَ، وَمِنْ خَانِكَ، إِلَّا فِي لُغَةِ قَوْمٍ أَخْفَوْهَا مَعَ الْغَيْنِ وَالْخَاءِ، فَقَالُوا مُنْخَلٌ، وَمُنْغَلٌ، وَالثَّلَاثَةُ الْقَلْبُ إِلَى الْمِيمِ قَبْلَ الْبَاءِ كَقَوْلِكَ: شَبَابٌ وَعَمِيرٌ، وَالرَّابِعَةُ الْإِخْفَاءُ مَعَ سَائِرِ الْحُرُوفِ وَهِيَ خَمْسَةٌ عَشَرَ حَرْفًا كَقَوْلِكَ: مِنْ جَابِرٍ، وَمِنْ كَفَرٍ، وَمِنْ قَتَلَ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، قَالَ أَبُو عُثْمَانَ وَبَيَّانُهَا مَعَ حُرُوفِ الْفَمِ لَحْنٌ.

حرفُ أَغْنُ كالنون وفي صوتيهما تقارب، وأن الواو حرف لين والنون لما لحقها من الغنة شابهت حروف اللين، فلما حصلت هذه المقاربة بَيَّنَّهْنِ وبين النون أدغمت فيهنَّ.

قوله: «بِغْنَةٍ وَبِغَيْرِ غَنَةٍ...»

المراد بذلك أنك تقول في (مَنْ لَكَ) مَلَّكَ فتخرجه مع غنة في الصوت أو تقول مَلَّكَ باللامين العاريتين عن الغنة كأنك قلت: مَلَّكَ يُمَلِّكَ وعلى هذا باقي الحروف.

قوله: «والثانية البيان...»

أي لا يجوز في تلك الستة من حروف الحلق إلا البيان، أما امتناع الإدغام فلأنها بعدت عنهن مخرجا أشد البعد لا اتصال بينها وبينهن بوجه. وأما امتناع الإخفاء (فلأنها يشاركها)<sup>(١)</sup> الامتزاج فيمتنع لما بينها وبينهن من التباعد المفرط، وما حكى عن بعضهم من الإخفاء مع الغين والحاء فهو لشبههما بحروف الفم لأنهما في آخر الحلق حيث ابتدئ في الفم فصارتا كالكاف والكاف، ومع حروف الفم الإخفاء لما سنذكره إن شاء الله تعالى، أما الألف فلا تقع بعد النون الساكنة،

(١) في ع و ف: «لأنه يشاركه» والمثبت من الأصل.

**\* فصل \* وَالطَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ وَالظَّاءُ وَالذَّالُ وَالثَّاءُ سِتُّهَا يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ وَفِي الصَّادِ وَالرَّايِ وَالسَّيْنِ ، وَهَذِهِ لَا تُدْغَمُ فِي تِلْكَ إِلَّا أَنْ بَعْضُهَا يُدْغَمُ فِي بَعْضٍ . . .**

والإخفاء والبيان إنما يجيئان في النون الساكنة لا المتحركة .  
أنغل الأديم : أفسده .

قوله : « والثالثة القلب إلى الميم . . . »  
لأنَّ الباء حرف شديدٌ يثقل اللفظ بالنون الساكنة معها كالتاء الساكنة مع الدال في (وَتَد) وليست من مخرج النون ولا تشابهها في الغنة كالميم . والميم من الشَّفَةِ كالباء وفيها غَنَّةٌ كما في النون فقلبت الباء إلى الميم وأدغمت النون في الميم ليقع القلب إلى الأخت ، والإدغام في المشابه .

قوله : « والرابعة الإخفاء . . . »  
الحروف تسعة وعشرون وقد خرج منها حروف الحلق وهي سبعة ، والخمسة التي معها الإدغام ، والواحد الذي معه القلب وهي ثلاثة عشر . فبقي خمسة عشر وهي القاف والكاف والجيم والشين والسين والصاد والزاي والضاد والطاء والثاء والذال والذال والظاء والثاء والفاء .

فالنون تخفى مع هذه الخمسة عشر ، ولو بَيَّنَّتْهَا مَعَ واحد منها لكان لحنا ومعنى الإخفاء أن تشرب غَنَّةً مَشَبَّعَةً تخفى فيما بينها نحو : مَنْ جَابِرٌ تَخْرُجُهَا مِنَ الْخَيْشُومِ . والبيانُ : التجريد من الغَنَّةِ تقول : (من عندك) فتخرجها من الفم ولا تجد لها أثراً في الخيشوم ، وإنما لزم الإخفاء مع هذه الحروف لأنَّ هذه الحروف وقعت في الرُتْبَةِ الوَسْطَى لا في القرب المفرط ولا في البُعد المفرط ، لأن الحلق حَبِيزٌ لحروف السبعة لكنه في غاية البُعد عن اللسان فلم يحىء فيه إلا البيان ، والفم حَبِيزٌ لحروف وكذا اللسان والشفَتان ، غير أن اللسان بَيْنَ هَذَيْنِ الْحَبِيزَيْنِ فتكون النون مقاربة لحروف الفم مقاربة الوسط بين الشينين فلا يلزم الإدغام لعدم القرب المفرط ، ولا

... وَالْأَقْسُ فِي الْمُطَبَّقةِ إِذَا أُدْغِمَتْ تَبْقِيَةُ الإِطْبَاقِ كَقِرَاءَةِ أَبِي عَمْرٍو : ﴿ مَا فَرَطْتُ فِي جَنَبِ اللَّهِ ﴾ .

\* فصل \* وَالْفَاءُ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ ﴾ وَقِرْءِي أَيْضًا : ﴿ نَحْنُ نَبِّئُكُمْ ﴾ بِإِدْغَامِهَا فِي الْبَاءِ .

\* فصل \* وَهُوَ ضَعِيفٌ تَفَرَّدَ بِهِ الْكِسَائِيُّ وَتُدْغَمُ فِيهَا الْبَاءُ .

\* فصل \* وَالْبَاءُ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهَا قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو ﴿ لَذَهَبَ يَسْمَعِهِمْ ﴾ وَفِي الْفَاءِ وَالْمِيمِ نَحْوُ : ﴿ أَذْهَبَ فَمَنْ يَبْعَكَ ﴾ . ﴿ وَيُسَدِّبُ مَنْ يَشَاءُ ﴾ وَلَا يُدْغَمُ فِيهَا إِلَّا مِثْلُهَا .

البيان لعدم البعد المفرط فيلزم الإخفاء الذي هو بين الإدغام والبيان . فإن قلت : فالميم والواو كحروف الفم ، لأنَّ الشَّقَتَيْنِ طرف والفم طرف فحروف أحدهما كحروف الآخر في القرب والبعد ، فَلِمَ لزم الإدغام فيهما مع امتناعه فيهنَّ ؟ قلت : لمقاربة من وجه آخر بيّناه قبل .  
قوله : « سِتُّهَا ... » .

الطاء تدغم في الدال والتاء ، ويدغمان فيها ، والظاء يدغم في الطاء (١) والتاء ، ويدغمان فيها ، ثم كُلُّ واحدة من هذه الستة في الصَّاد والزاي والسين ، وهذه الثلاث لا تدغم في تلك الستة لما في إدغام هذه الثلاث فيهن من إبطال ما لها من الفضل وهو صوت الصغير . فأما إدغام هذه الثلاث في بعضها فغيرُ مجتَنع لتساويهن في الفضل واتحاد المخرج .

قوله : « وَالْأَقْسُ ... » .

في إدغام الْمُطَبَّقةِ من هذه التسعة وهي الصاد والطاء والضاد والظاء ، وجهان :

(١) في ع : « الدال » والمثبت من الأصل .



أحدهما : إِذْهَابُ الإِطْبَاقِ للتسهيل وصحة الإدغام .  
والثاني : إِبْقَاؤُهُ لِيَصَانَ مَا لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ مِنْ فَضِيلَةِ الإِطْبَاقِ وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ نَظِيرَةُ  
إِدْغَامِ النُّونِ فِيمَا سَبَقَ بَغْنَةً وَبَغِيرَهَا .  
أما بَغْنَةٌ : فَلْيُصَانَ لَهَا فَضِيلَةُ الْغَنَّةِ .  
وأما بَغِيرُ غَنَّةٍ : فَلِأَنَّ تَرْكَ الْغَنَةِ أَخَفُّ ، وَالنُّونُ بِالْإِدْغَامِ قَدْ صَارَتْ مِنْ جِنْسِ تِلْكَ  
الْحُرُوفِ . وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَقْبَسُ ، لِأَنَّ بَطْلَانَ فَضِيلَةِ الْحَرْفِ لَمَّا كَانَ مَانِعًا لِلْإِدْغَامِ  
وَمُبْقِيًا لِلْحَرْفِ عَلَى حَالِهِ كَالثَّانِينَ ، وَلَمْ يَدْغَمْ فِي الْجِيمِ مَعَ قَرَبِ الْمَخْرَجِ كَانَ بَقَاءُ  
الإِطْبَاقِ الَّذِي هُوَ زِيَادَةٌ لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ وَفَضِيلَةٌ لَهَا أَوْلَى .  
قوله : «وَالْفَاءُ . . . .» .  
لَا تَدْغَمُ الْفَاءُ فِي الْبَاءِ لَثَلَا يَزُولُ مَا بَهَا مِنْ مَزِيَّةِ التَّأْفِيفِ ، وَهُوَ التَّصْوِيتُ الَّذِي  
يَخْرُجُ مِنَ الْفَمِ .

\* فصل \* وَالْمِيمُ لَا تُدْغَمُ إِلَّا فِي مِثْلِهَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَقَّيْنَاهُ آدَمَ مِنْ رَيْبِهِ﴾ وَتُدْغَمُ فِيهَا النُّونُ وَالْبَاءُ.

\* فصل \* وَافْتَعَلَ إِنْ كَانَ بَعْدَ تَائِيهَا مِثْلُهَا جَارَ فِيهِ الْبَيَانُ وَالْإِدْغَامُ، وَالْإِدْغَامُ سَبِيلُهُ أَنْ تُسَكَّنَ الْبَاءُ الْأُولَى وَتُدْغَمَ فِي الثَّانِيَةِ وَتَنْقَلَّ حَرَكَتُهَا إِلَى الْفَاءِ، فَيُسْتَعْنَى فِي الْحَرَكَةِ عَنْ هَمْزَةِ الْوَصْلِ فَيُقَالُ: قَتَلُوا بِالْفَتْحِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الْحَرَكَةَ وَلَا يَنْقُلُهَا فَيَلْتَقِي سَاكِنَانِ فَيَحْرُكُ الْفَاءُ بِالْكَسْرِ فَيَقُولُ: قَتَلُوا، فَمَنْ فَتَحَ قَالَ: يَقْتُلُونَ وَمُقْتَلُونَ بِفَتْحِ الْفَاءِ، وَمَنْ كَسَرَ قَالَ: يَقْتُلُونَ وَمُقْتَلُونَ بِالْكَسْرِ...

قوله: «والميم لا تدغم في الباء...».

لما فيها من فضيلة الغنة.

قوله: «وافتعل...».

إذا وقع بعد تاء افتعل فهذان المثالان قد اجتماعا في كلمة من حيث إن نحو اقتتل كلمة واحدة، ولشبه اجتماعهما في كلمتين نحو (انعت تلك) من حيث إن عين افتعل لا يلزمها التاء نحو اجتهد، كما أن الكلمة التي بعد (انعت) لا يلزم (أن) يكون صدرها تاء فيجوز فيه البيان والإدغام عملا بالوجهين، غير أن الإدغام<sup>(١)</sup> فيه قوة إذ الإدغام في المنفصلين جائز جوازا مستمرا، وقد زاد هنا جهة الاتصال من وجه فالقياس أن يزداد للإدغام قوة وهذا واضح، وسبيل الإدغام فيه أن يسكن الأول من المثليين مع نقل حركته إلى الفاء، وتسقط همزة الوصل لوقوع الغنية عنها، لأنها اجتلبت لسكون الفاء ولم تبق وإن تحذف حركته حذفا كما حذفت حركة الدال الأولى في (مُدَّ) بضم الميم محافظة على علامة المبني للمفعول، وإذا حُذِفَتْ وأدغم الأول من المثليين في الثاني التقى ساكنان، الفاء والتاء الأولى، ولزم

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل والمثبت من ع وف وبه يتم الكلام..

... وَيَجُوزُ مُقْتَلُونَ بِالضَّمِّ إِتْبَاعاً لِلْمِيمِ لِمَا حَكِيَ عَنْ بَعْضِهِمْ مُرْدِفِينَ  
وَتَقْلَبُ مَعَ تَسْعَةِ أَحْرَفٍ إِذَا كُنَّ قَبْلَهَا مَعَ الطَّاءِ وَالظَّاءِ وَالصَّادِ وَالضَّادِ طَاءً .  
وَمَعَ الدَّالِ وَالذَّالِ وَالزَّايِ دَالاً ، وَمَعَ الثَّاءِ وَالسَّيْنِ ثَاءً وَسَيْناً ، فَأَمَّا مَعَ الطَّاءِ  
فَتُدْغَمُ لَيْسَ إِلَّا كَقَوْلِكَ : أَطْلَبَ وَأَطْعَنُوا . . .

التحريك بالكسر فتسقط همزة الوصل لما قلنا . فعلى الوجه الأول قتلوا بفتح  
القاف ، وعلى الثاني بكسرها ، وهذا أوضح من الأول ، لأن فيه احتمال الالتباس  
بفعل وإنما قلنا احتمال الالتباس ، لأنك تقول في مضارعه على ذلك الوجه يُقْتَلُونَ  
بفتح التاء والقاف . وفي باب فَعَلٌ يُفَعَّلُ بضم الياء فيزول الالتباس ، وفي إجازتهم  
الإدغام مع احتمال الالتباس دليل واضح على ما قلنا من قُوَّةِ الإدغام في هذا  
النحو ، فمن فتح القاف في ( قَتَلُوا ) قال في المضارع واسم الفاعل يُقْتَلُونَ وَمُقْتَلُونَ  
بفتح القاف وكسر التاء ، لأنه ينقل فتحة التاء الأولى (من يُقْتَلُونَ وَمُقْتَلُونَ إلى القاف  
ثم يُدْغَمُ ، ومن كسر كسر القاف فيهما أيضا لأنه يدغم التاء الأولى<sup>(١)</sup>) منهما في  
الثانية ويكسر القاف لالتقاء الساكنين ، وعلى هذا نحو أَرْدَفَ واختَطَفَ ، لأن الدال  
والطاء قريبان من التاء فتقلب التاء إليهما تقول : رَدَفَ ، وَتَرَدَفَ ، فهو مُرَدَّفٌ بفتح  
الراء اتِ أَوِ رَدَّفَ يُرَدَّفُ فهو مُرَدَّفٌ بكسرها وكذا تقول خطف إلى الآخر .  
قوله : «إتباعاً للميم . . . . .»

من قال مُقْتَلُونَ بضم القاف فقد حذف حركة تاء الإفعال من مُقْتَلُونَ وأدغم  
واضطر إلى تحريك القاف للساكنين فضمها إِتْبَاعاً لضممة الميم كما قالوا سُرُّ بضم  
الراء إِتْبَاعاً لضممة السين .

قوله : «أما مع الطاء . . . . .»

إذا كان فاء افتعل حرفاً مطبقاً يلزمها القلب إلى الطاء كاصطفى في اصطفى لما

(١) ما بين القوسين ساقط من الأصل وذلك بضم الساج من سطر أثناء الغل والشت من ع و ف

... وَمَعَ الظَّاءِ تُبَيَّنُ وَتُدْغَمُ بِقَلْبِ الظَّاءِ طَاءٌ أَوْ الطَّاءِ ظَاءٌ كَقَوْلِهِمْ :  
 اظْطَلَمَ وَاطْلَمَ وَاطْلَمَ ، وَرُوِيَتِ الثَّلَاثَةُ فِي بَيْتِ زُهَيْرٍ :  
 هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَفْوًا وَيَظْلِمُ أَحْيَانًا فَيَظْلِمُ

سنعود إلى بيانه إن شاء الله (تعالى) (١). فمع الطاء (نفسها) (٢) أولى أن يلزم انقلابها إلى الطاء ، فلما انقلبت إلى الطاء اجتمع مثلان نحو (اططلب) (٣) في (اطلب) فلا يجوز إلا الإدغام. فإن قلت : فعين ما ذكرت من اجتماع المثليين ثابت في اقتتلوا ، ومع ذلك جاز فيه البيان على مذهب بعض العرب . قلت : لا تنس ثقل التهيؤ للإدغام بسكون الأول من المثليين ، فقد سبق إليك الحديث فيه غير مرة ، فإن قلت : لِمَ لَمْ تقلب الطاء تاء ؟ قلت : الداعي إلى القلب هو المخالفة بين الحرفين ، وهي إنما تتحقق إذا لفظ بهما ، وحين تمام اللفظ بهما وقع التكلم على التاء فمست الضرورة إلى قلب التاء طاء .

قوله : «مع الطاء . . . . .»

الظاء مخالفة للتاء لأن الظاء فيها إطباق ليس في التاء فتبدل التاء إلى حرف آخر مشاكل للظاء نحو اظطلم في اظلم ليحسن اللفظ بمشابهة الجرسين ، والظاء والطاء حرفان متقاربان ، فيجوز الإدغام ، وفيه وجهان : قلب الأول إلى لفظ (٤) الثاني ، وعلى العكس فالأول على وتيرة القلب في كل متقاربين عند روم الإدغام . ووجه الثاني : أن فاء افتعل أصل دون التاء فجعل ما حل في عَقْوَة (٥) الأصالة متبوعا لما لم يحل في هاتيك أولى من قلب الأمر وعكسه .

قوله (٦) :

٦١٤م- ..... وَيَظْلِمُ ..... فَيَظْلِمُ

(١) في الأصل : «عز وجل» وفي ف : «جل وعزه» والمثبت من ع .

(٢) سقط من الأصل والمثبت من ع وف . (٣) في ف : «اطلب» والمثبت من الأصل وع .

(٤) في الأصل : «اللفظ» والمثبت من ع وف . (٥) العَقَاةُ والعَقْوَة : الساحة وما حول الدار . الصحاح : (عقا) .

(٦) هو زهير بن أبي سلمى - ديوانه ١٥٢ وسيبويه ٤ : ٤٦٨ وابن يعيش ١٠ : ٤٧ وشرح شواهد الشافية ٤٩٣ ،

... وَمَعَ الضَّادِ تُبَيَّنُ وَتُدْغَمُ بِقَلْبِ الطَّاءِ ضَادًا كَقَوْلِكَ : اضْطَرَبَ  
وَأَضْرَبَ وَلَا يَجُوزُ اطْرَبَ وَقَدْ حُكِيَ اطْبَعَ فِي اضْطَجَعَ ، وَهُوَ فِي الْغَرَابَةِ  
كَالطَّبْعِ ، وَمَعَ الصَّادِ تُبَيَّنُ وَتُدْغَمُ بِقَلْبِ الطَّاءِ صَادًا كَقَوْلِكَ مُضْطَبِرٌ وَمُضْطَبِرٌ  
وَاضْطَفَى ، وَاضْطَلَى وَاصْفَى وَاصْلَى وَقُرِئَ «إِلَّا أَنْ يَصْلِحَا» وَلَا يَجُوزُ  
مُطْبِرٌ ...

أَي يُسْأَلُ فَوْقَ طاقته فَيَتَحَمَّلُ ، وَأَوَّلُ الْبَيْتِ قَدْ سَبَقَ فِي مَسْأَلَةِ الْمَجَازَةِ<sup>(١)</sup> وَثَلَاثَةُ  
الْأَوَجِ فِيهِ يَظْطَلِمُ ، وَيَظْلِمُ بِالطَّاءِ الْمَعْجَمَةِ ، وَيَظْلِمُ بِالطَّاءِ غَيْرَ الْمَعْجَمَةِ .  
قَوْلُهُ : «وَمَعَ الضَّادِ .....» .

تَقْلِبُ تَاءَ افْتَعَلَ مَعَ الضَّادِ طَاءً ، لِأَنَّ الضَّادَ مِنَ الْمُطَبِّقَةِ ، وَالتَّقْرِيبُ ظَاهِرٌ ، وَإِنَّمَا  
لَمْ يَجِزْ اطْرَبَ ، إِذْ فِي الضَّادِ اسْتِطَالَةٌ لَيْسَتْ لغيرها مِنَ الْحُرُوفِ فِي قَلْبِهَا إِلَى  
الطَّاءِ لِلْإِدْغَامِ إِبْطَالُ تِلْكَ الْفَضِيلَةِ .

قَوْلُهُ : «وَهُوَ فِي الْغَرَابَةِ .....» .

وَجْهُ الْغَرَابَةِ مَا ذَكَرْنَا أَنَّ فِي قَلْبِ الضَّادِ إِلَى غَيْرِهَا تَنْكِبًا وَعُدُولًا إِلَى جَانِبِ  
الْإِجْحَافِ بِإِبْطَالِ مَالِهَا مِنْ مَزِيَّةِ الْفُشُ وَالْإِسْطَالَةِ .

وَجْهٌ آخَرٌ : أَنَّ قَلْبَ تَاءِ افْتَعَلَ طَاءً لِلضَّادِ ، فَلَمَّا أَزِيلَتْ الضَّادُ زَالَ مُوجِبُ الْقَلْبِ  
(فِيلِزَمُ أَنْ تَعُودَ التَّاءُ)<sup>(٢)</sup> ، فَبَقِيَ الطَّاءُ بَعْدَ زَوَالِ جَانِبِهَا غَرَابَةً أَيْضًا .

قَوْلُهُ : «وَمَعَ الصَّادِ .....» .

الصَّادُ أَيْضًا مُطَبِّقَةٌ فَتَقْلِبُ التَّاءُ<sup>(٣)</sup> طَاءً لثَلَاثَتَانِ الصَّوْتَانِ ، وَلَكِنَّكَ لَا تَدْغَمُ

وَالْبَيْتُ بِتَمَامِهِ :

هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُطْبِقُ نَائِلَةً عَفْوَاً وَيُظْلِمُ أَشْيَاءَ يَظْلِمُ  
وَقَدْ مَرَّ تَحْقِيقُهُ - انْظُرْ ص ١٨٢٧ وَمَوْضِعُ الشَّاهِدِ فِيهِ قَوْلُهُ : (فَيَظْلِمُ) قَالَ ابْنُ بَيْشَرٍ هَذَا رَوَى بِالْأَوَجِ الثَّلَاثَةِ  
فَيَظْلِمُ عَلَى الْأَصْلِ بَعْدَ قَلْبِ التَّاءِ طَاءً ، وَيُرْوَى : وَيَظْلِمُ بِالطَّاءِ الْمَمْحُومَةِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، وَهُوَ قَلْبُ  
الثَّانِي إِلَى لَفْظِ الْأَوَّلِ ، وَهُوَ شَاذٌ فِي الْقِيَاسِ كَثِيرٌ فِي الْإِسْتِمْعَالِ وَيُرْوَى فَيَظْلِمُ بِالطَّاءِ هِيَ الْمَمْحُومَةُ عَلَى الْوَجْهِ  
الثَّالِثِ . وَقَدْ رَوَى : فَيَظْلِمُ بِنَوْنِ الْمَطَاوَعَةِ عَلَى حَدِّ كَرْنَةِ فَاكْسُرْ<sup>(١)</sup> هَذَا شَرَحَ ابْنُ بَيْشَرٍ ١٠ ١٤٩

(١) انْظُرْ ص ١٨٢٧ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : «فِيلِزَمُ أَنْ تَعُودَ التَّاءُ طَاءً» وَلَيْسَ بِصَوَابٍ لِاحْتِلَالِ الْمَمِيِّ وَصَوَانِهِ الْمَمْتُ مِنْ ع لَمَّا فِي سَحَةِ

ف . «فِيلِزَمُ أَنْ تَعُودَ الطَّاءُ» وَهُوَ حَقٌّ .

(٣) فِي الْأَصْلِ «الطَّاءُ» وَصَوَانُهُ الْمَمْتُ مِنْ ع وَف لَأَنَّهُ الْعَرَلُ مِنْ شَرْحِهِ

... وَتُقَلَّبُ مَعَ الدَّالِّ وَالذَّالِّ وَالزَّايِ دَالًا فَمَعَ الدَّالِّ وَالدَّالِّ تُدْغَمُ  
كَقَوْلِكَ اَدَّانَ، وَادَّكَّرَ، وَادَّكَّرَ، وَحَكَّى أَبُو عَمْرٍو عَنْهُمْ : اَذْكَرَ وَهُوَ مُذْكَرٌ،  
وَقَالَ الشَّاعِرُ:

تَنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مِقْضَبًا وَالْهَرَمَ تُذْرِيه اَذْدِرَاءَ عَجَبًا

الصاد في الطاء تَنَكُّبًا عن الإجحاف، بإصدار الصغير، ولذا قال: ولا يجوز مُطْبِرُ،  
وقوله وقرئ: «أَنْ يَصْلَحَا»<sup>(١)</sup> هو يفتعلان من الصلح.

قوله: «فمع الدال والذال . . . . .»  
إذا كانت إحداهما فاء لا فتعل نحو (أَدَّان) بالذال غير المعجمة و(اَذْكَر) بالذال  
المعجمة والأصل: ادتان واذنكر، والتاء مهموسة وهما مجهورتان تقلب التاء إلى  
حرف يشاكلها في المخرج، ويشاكل الدال والذال في الجهر، ثم يجيء الإدغام.  
أما في (اددان) فظاهر، وأما في ادتكر فللمتقاربين، وفي إدغام هذا مذهبان:  
بعضهم يقلب الأول إلى الثاني، وبعضهم يعكسون هذا. ووجه المذهبين مامر  
في مسألة (أظلم).

وأَدَّان : من الدين . قال :

٧٢٧ - اَدَّانِ اَمْ نَعْتَانِ اَمْ يَنْبِرِي لَنَا اَغْرُ كَنْصَلِ السِّيفِ اَبْرَزَةَ الْغِمْدِ<sup>(٢)</sup>  
قوله :

٧٢٨ - تَنْجِي .....<sup>(٣)</sup>

(١) سورة النساء آية ١٢٨ ، وقد وردت هذه الآية في جميع النسخ على النحو التالي : «إِلَّا أَنْ يَصْلَحَا» وذلك  
بزيادة (إلا) كما أن هذه الزيادة واردة في المفصل ص ٤٠٢ وشرح ابن يعيش ١٠ : ١٥٠ وقد تداركت خطأ  
الناسخ بكتابة الآية صحيحة في المتن وذلك بحذف (إلا).

(٢) لم أعر على قائله ، وهو من الطويل .

(٣) لم ينسب لقائل فيما بحث فيه من مصادر وهذا الرجز في شرح ابن يعيش ١٠ : ١٥٠ وهو بتمامه :  
تَنْجِي عَلَى الشُّوكِ جُرَازًا مِقْضَبًا وَالْهَرَمَ تُذْرِيه اَذْدِرَاءَ عَجَبًا  
والشاهد فيه قوله : «اذدراء» بإظهار التضعيف وهو افتعال من ذرته الريح تذروه وهو مصدر جرى على غير فعله  
كما أشار في المتن على حد : ﴿ وَأَنْبَتْهَا نَبَاتًا حَسَنًا ﴾ .

... وَمَعَ الرَّايِ تُبَيِّنُ وَتُدْغَمُ بِقَلْبِ الدَّالِ إِلَى الرَّايِ كَقَوْلِكَ: اِرْذَانُ  
وَارْزَانُ، وَمَعَ الشَّاءِ تُدْغَمُ لَيْسَ إِلَّا بِقَلْبِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا إِلَى صَاحِبَتِهَا  
فَتَقُولُ: مُثْرَدٌ، وَمُثْرَدٌ، وَمِنْهُ آثَارٌ، وَآثَارٌ، وَمَعَ السَّيْنِ تُبَيِّنُ وَتُدْغَمُ بِقَلْبِ التَّاءِ  
إِلَيْهَا نَحْوُ: مُسْتَمِعٌ وَمُسْمِعٌ...

يصف وحشيَّةً، تَنْجِي: من قولهم أنحيت عن حلقة السكين؛ أي عرضت،  
والجُرَّازُ السيف، يريد أسنانها، والمِقْضَبُ: القُطَاعُ، أي تجعل السن ناحية الشُّوكِ  
أي قاصدة إياه، والهَزَمُ: النَّبْتُ اليابس، وتذري: من أذرى البئر: أعطاه للريح،  
واذدرا: من باب: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾<sup>(١)</sup>، لانه مصدر افتعل لا مصدر  
أفعل.

قوله: «ومع الزاي .....»

الزاي مجهورة، والتاء مهموسة، فتقلب التاء إلى الدال، لأنها تشاكل الزاي في  
الجهر، وتوافق التاء في المخرج، فيجيء البيان نحو: اِرْذَانُ في اِرْذَانِ من الزين  
والإدغام، لكن تقلب الدال زايًا لا على العكس لئلا يبطل الصغير.

قوله: «ومع الشاء .....»

جاء الإدغام مع الشاء لأنهما متقاربان ولزم لسكون الأولى، ونهيؤهما بذلك  
للإدغام، ووجه القيلين فيه قد ذكرنا قبل.

قوله: «ومع السَّيْنِ تُبَيِّنُ وَتُدْغَمُ .....»

ليس بجيد لأن الكلام بعد <sup>(٢)</sup> إبدال تاء الافتعال، ولا يصح حينئذ إلا الإدغام  
لاجتماع المثلين، أما البيان في قولك مُسْتَمِعٌ: فإنما هو على لغة من يبقى تاء  
الافتعال، ولا يبدلها لأن السَّيْنَ أَخْتُ الصَّادِ والزاي فلا يجوز إدغامها في التاء لئلا  
تسلب صغيرها، فإن قلت: ما بالها قد خالفت هاتين إذ لم تبغ قلب التاء عد

(١) سورة موح آية ١٧

(٢) في الأصل «مع» والمشتق مع وف

... وَقَدْ شَبَّهُوا تَاءَ الضَّمِيرِ بِنَاءِ الْافْتِعَالِ فَقَالُوا: خَبَطَ.

قال: \* وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ \*  
وَفُرُزْدٌ وَحِصْطٌ عَيْنُهُ وَعُدَّةٌ وَنَقْدُهُ يُرِيدُونَ: خَبَطْتُ، وَفُزْتُ، وَحِصْتُ،  
وَعُدْتُ، وَنَقَدْتُ...

تلاقي؟، أي عند تلاقيهما في البيان. وهاتين: إشارة إلى الصاد والزاي، فالجواب  
القلب عندهم لروم تشابه، وهما معا بتشابه ووافق. فالسين ما برحت نعم مهموسة  
كالتاء، والأختان بالإطباق.

قوله: «وقد شَبَّهُوا...»  
وجه التشبيه أن التاء ضمير الفاعل، وهو كالجزء من الكلمة فهي كناء افتعل في  
أنها جزء من الكلمة، فلما شَبَّهَتْ بِنَاءِ افتعل قلبوها لتشاكل ما قبلها فقالوا في  
خَبَطْتُ خَبَطَ كاطْلَب في اطلب، وعلى هذا قوله<sup>(١)</sup>:

٧٢٩ - وَفِي كُلِّ حَيٍّ ..... فَحَقُّ لِسَاسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٌ  
تمامه:

خَبَطَ: من خبط الشجرة كأنه قال خبطت نعمة عليهم أي حصلت.  
وشأس: هو أبو هذا القائل وهو عمرو، وذنوب: نصيب، وهو في الأصل:  
الدلو العظيم، أصله أن السَّقَاة كانوا يتَّقَسَّمون الماء فيكون لهذا ذنوب ولهذا ذنوب  
قال<sup>(٢)</sup>:

(١) هو علقمة بن عبدة - ديوانه ٨١ وسيبويه ٤ : ٤٧١ والمذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٣٧ وشرح شواهد الشافعية  
للبيгдаدي ٩٤ ، والبيت من الطويل وهو بتمامه كما جاء في شرح ابن يعيش ١٠ : ١٥١ وشرح شواهد  
الشافعية:

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطَ بِنِعْمَةٍ فَحَقُّ لِسَاسٍ مِنْ نَدَاكَ ذُنُوبٌ

والشاهد فيه قوله خبط على أن أصله خبطت فقلبت وأدغم.

(٢) لم يعز لقائل في المَخَصَص ١٧/١٨ وفي المذكر والمؤنث للأنباري ص ٣٣٥ ورد هذا الرجز على النحو  
التالي:

إني إذا شَارَتْنِي شَرِبْتُ  
فلي ذنوبٌ وله ذُنُوبٌ  
وإنَّ أَيْ كَانَتْ لَهُ الْقَلْبُ



... قَالَ سَيَّوِيهِ : وَأَعْرَبُ اللَّغَتَيْنِ وَأَجُودُهُمَا أَنْ لَا تُقْلَبَ قَالَ : وَإِذَا كَانَتْ التَّاءُ مُتَحَرِّكَةً وَبَعْدَهَا هَذِهِ الْحُرُوفُ سَاكِنَةٌ لَمْ يَكُنْ إِدْغَامٌ ، يُرِيدُ نَحْوُ اسْتَطْعِمَ ، وَاسْتَضْعِفَ ، وَاسْتَذَرَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُتَحَرِّكٌ وَالثَّانِي سَاكِنٌ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الْإِدْغَامِ ، وَاسْتَدَانَ ، وَاسْتَضَاءَ ، وَاسْتَطَالَ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ ؛ لِأَنَّ فَاءَهَا فِي نِيَّةِ السُّكُونِ .

٧٣٠ - لَنَا ذُنُوبٌ وَلَكُمْ ذُنُوبٌ فَإِنْ آيِسْتُمْ فَلَنَا الْقَلِيلُ

كان ممدوحه أسر شأسا فقال هذه القصيدة يمدحه بها فلما قال عمرو هذا البيت قال الملك : نَعَمْ وَأَذْنِيَّةُ ! .  
قوله : «وَأَعْرَبُ اللَّغَتَيْنِ» . . . . .<sup>(١)</sup>

إنما كان ترك القلب أعرب وأجود لأن هذا الضمير ليس كتاء افتعل في اللزوم بدليل مفارقتة الفعل عند إسناده إلى ضمير مستكن أو صريح نحو : «زَيْدٌ خَبَطَ مَاوْ خَبَطَ زَيْدٌ» ، فلم يكن في الاتصال كتاء افتعل .

وشيء آخر : وهو أن في الإدغام إبطال صورة ضمير الفاعل . ألا ترى إلى قولهم (خَبَطَ) .

قوله : «وَقَالَ إِذَا كَانَتْ التَّاءُ مُتَحَرِّكَةً» . . . . .

أي قال سيويهِ<sup>(٢)</sup> : «امتنع إدغام تاء استَفْعَلَ فيما بعدها في تلك الكلمات لما ذكر من فوات سكون أول المتقاربين ، فإن قلت : الطاء في اسْتَطْعِمَ حَرْفٌ إِبْطَاقٌ ، فكذا الضاد في اسْتَضْعِفَ ، والتاء مع حروف<sup>(٣)</sup> الإِبْطَاقِ تَقْلُبُ طاء كما في اصْطَبِرَ ونحوه فما المانع عن انقلابها طاء هنا ؟ قلت : المانع عنه هو الجمع بين حرفين مهموس ومُطَبِّقٍ ، فالسين مهموسة ، والطاء<sup>(٤)</sup> مطبقة ، والجمع بينهما مرفوض

(٢) انظر سيويهِ ٤ ١٧٣ .

(١) انظر سيويهِ ٤ ١٧٢ .

(٣) هي ع و ف ، حروف ، والمنع من الأصل (٤) هي الأصل و ع موهلة ، وصورة المنع من ف

**\* فصل \*** وَأَدْغَمُوا تَاءَ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ فِيمَا بَعْدَهَا فَقَالُوا: أَطِيرُوا،  
وَأَرَيْنَا، وَأَثَاقُلُوا، وَأَدَارُوا، مُجْتَلِينَ هَمْزَةَ الْوَصْلِ لِلسُّكُونِ الْوَاقِعِ  
بِالإِدْغَامِ، وَلَمْ يُدْغَمُوا نَحْوَ تَذَكَّرُونَ لِثَلَاثَةِ يَجْمَعُونَ بَيْنَ حَذْفِ التَّاءِ الْأُولَى  
وَالِدْغَامِ الثَّانِيَةِ.

مهروب عنه في اطلب واصتبر، غير أن التاء في باب استفعل مقدّم وفي باب افتعل  
مؤخّر، وهذا القدر من الفرق غير فارق، إذ الهرب عن نحو اطلب لتنافر الجرسين  
وذلك غير متفاوت في الفصلين.

قوله : « وَأَدْغَمُوا أَطِيرَ وَأَرَيْنَ ... »

أَصْلُهُمَا تَطِيرَ وَتَرَيْنَ فَأَدْغَمَ (تاء) تَفَعَّلَ فِي الطَّاءِ وَالزَّيِّ بَعْدَ قَلْبِهَا طَاءَ وَزَايَا،  
فاجتلبت همزة الوصل ليتمكن اللفظ بالطاء والزاي الساكنين وعلى هذا « أَثَاقُلُوا » وَ  
« أَدَارُوا » مِنَ الذَّرْءِ وَهُوَ الدَّفْعُ ، وَالْمُضَارِعُ : يَطِيرُ بَفَتْحِ الطَّاءِ وَالْيَاءِ الْمَشْدُودَتَيْنِ ،  
وَيَثَاقُلُ بِالثَّاءِ الْمَشْدُودَةِ وَالْقَافِ الْمَفْتُوحَةِ. وَالْمَصْدَرُ : أَطِيرُ بِطَاءٍ مَشْدُودَةٍ مَفْتُوحَةٍ، وَيَاءٍ  
مَشْدُودَةٍ مَضْمُومَةٍ. وَأَثَاقُلُ بِالثَّاءِ الْمَشْدُودَةِ وَالْقَافِ الْمَضْمُومَةِ، فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا  
لِلْمُضَارِعِ لَمْ تَجْلِبْ لَهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ؟

قلت : لِأَنَّ الْإِبْتِدَاءَ وَقَعَ عَلَى حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ وَهُوَ مُتَحَرِّكٌ.

قوله : « وَلَمْ يُدْغَمُوا نَحْوَ تَذَكَّرُونَ ... »

أَصْلُ تَذَكَّرُونَ : تَذَكَّرُونَ<sup>(١)</sup>، حَذَفَتِ التَّاءُ الْأَصْلِيَّةُ لِلتَّخْفِيفِ، فَلَوْ جَاءَ الْإِدْغَامُ  
وَقَلَبَ التَّاءُ الْبَاقِيَةَ ذَالًا بَعْدَ إِسْكَانِهَا فَذَلِكَ إِجْحَافٌ بِالْكَلِمَةِ وَجَمَعَ بَيْنَ إِعْلَالَيْنِ  
وَذَلِكَ مِمَّا رَفَضَهُ الْقِيَاسُ، وَصَلَّ جَبِينُ طَالِبِهِ بِالْيَاسِ.

بقي سؤال : وهو أنهم آثروا الحذف على الإدغام في تَذَكَّرُونَ فَأَجَازُوا تَذَكَّرُونَ

(١) سيبويه ٤ : ٤٧٧ .

\* فصل \* وَمِنْ الإِدْغَامِ الشَّاذَّ قَوْلُهُمْ سِتٌ أَصْلُهُ سِذْسٌ فَأَبْدَلُوا السَّيْنَ تَاءً وَأَدْغَمُوا فِيهَا الدَّالَّ وَمِنْهُ وَدٌ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ وَأَصْلُهَا وَتَدٌ وَهِيَ الْحِجَارِيَّةُ الْجَيِّدَةُ وَمِثْلُهُ عِدَانٌ فِي عِتْدَانٍ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ عِتْدُ فِرَازًا مِنْ هَذَا.

\* وَقَدْ عَدَّلُوا فِي بَعْضِ مَلَاقِي الْمُثَلِّينَ أَوْ الْمُتَقَارِبِينَ لِإِعْوَازِ الإِدْغَامِ إِلَى الْحَذْفِ فَقَالُوا فِي ظَلَلْتُ وَمَسَسْتُ وَأَحَسَسْتُ، ظَلْتُ وَمَسْتُ وَأَحَسْتُ . . .

ولم يجيزوا (تذكرون)، فما السر في ذلك؟ قلت<sup>(١)</sup>: إن السر هو أداء الإدغام إلى التناقض، فإنك إذا أدغمت الأولى من التاءين في الثانية، تزيل حركتها وتجعلها كالمحذوف المعلوم بإدراجها في الثانية ثم تضطر إلى جلب الهمزة للابتداء بها وذلك عين التناقض، لأنك حذفت شيئاً مستقراً في مركزه، وتكلف بجلب شيء آخر.

قوله: وَمِنْ الإِدْغَامِ الشَّاذَّ قَوْلُهُ سِتٌ . . .<sup>(٢)</sup>

ليس بمستقيم، لأن الإدغام بعد إبدال السَّيْنِ تَاءً ليس بشاذ لثقل النطق بالدال والتاء، ألا تراهم اتفقوا على إدغام مثل: «قَدْ تَبَيَّنَ» و«وَدَدْتُ» لأنهما كأنهما مثلاًن، وإنما الشذوذ في إبدال السين تاء، ويحتمل أن يريد بالشذوذ أنه لم يقع مثله مدغماً، فعلى هذا نسبة الشذوذ إليه مستقيمة.

قوله: «عِدَانٌ . . .»

جَمْعُ عِتْدٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) في ع و ف: «الجواب» والمثبت من الأصل.

(٢) أفرد له سيبويه باباً في الكتاب جاء فيه: «هذا باب ما كان شاذاً مما جمعوا على السنتهم وليس مطرود من ذلك سِتٌ وإنما أصلها سِذْسٌ. وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم أن السَّيْنَ مضاعفة وليس بينهما حاجز قوي، والحاجز أيضاً مخرجه أقرت المحارج إلى مخرج السَّيْنَ فمكروا إدغام الدال فيزداد الحرف سبباً، فتلقني السينات. ولم تكن السَّيْنَ لتدغم في الدال لما ذكرت لك، فابدلوا مكان السَّيْنَ أشبه الحروف بها من موضع الدال، لتلا بصيروا إلى أنقل مثلاً فمروا به إذا أدغموا. وفلك الحرف التاء فإنه قال سِذْتُ ثم أدغم الدال في التاء ولم تبدلوا الصاد، لأنه ليس بهما إلا الإطلاق وأهـ الكتب ١

١٨٩- ١٨٢ (٣) العتود من أولاد المر ماري وفوي وأتى عليه حوَّ الصالح والمسلم (ص)

... قال : \* أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ سُوسُ \*

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ اسْتَحَذَ فُلَانٌ أَرْضًا، لِسَيَّوْنِهِ فِيهِ مَذْهَبَانِ : أَحَدُهُمَا :  
أَنْ يَكُونَ أَصْلُهُ اسْتَحَذَ، فَتُحَذَفُ التَّاءُ الثَّانِيَةُ ...

قوله : «وقد عدلوا ...»

تعذر الإدغام هنا لفوات شرطه وهو تحرك المدغم فيه فحذف أحد المثلين  
للتخفيف، وقيل : شَبَّهُوا المضعف بالمعتل، فكما قالوا لَسْتُ كذلك قالوا ظَلْتُ،  
فإن قلت المحذوف منهما ماذا؟

قلت : هو العين لوجهين :

أحدهما : نقل حركة العين إلى الفاء، كما في ظَلْتُ بِزَنَةِ خِفْتُ.

والثاني : أنَّ ما قبل الضمير فيه ساكن، فلو حذف اللام حَصَلَ ما قبل الضمير  
متحركا وهذا خلاف ما ألفوه من أصلهم المعهود.  
ونحو : (تَصَامَمَ)، إنما لم يجيء الحذف فيه لأن المثلين شَبَّهَا بحرف اللين وهو  
ثابت القدم بعد الألف نحو عَاوَدَ وَسَايَرُ فكذا شَبَّهَهُ.  
أول البيت :

٧٣١ - خَلَا أَنْ الْعَبَاقَ مِنَ الْمَطَايَا .....<sup>(١)</sup>  
أَحْسَنْتُ بِالشَّيْءِ : أَيْقَنْتُ، والضمير في به للحادي.

(وَسُوسَ) : جمع أسوس، وهو الذي ينظر بمؤخر عينه نظر المتكبر .

قوله : «وقول بعض العرب ...»

قال سيبويه<sup>(٢)</sup> : فِي (اسْتَحَذَ) مَذْهَبَانِ :

أحدهما : اسْتَحَذَ بالتاءين، حذف الثانية تخفيفا .

(١) هذا صدر بيت من الوافر وقد أورده ابن يعيش في شرحه ١٠ : ١٥٤، من غير عزو على النحو التالي :

سَبَوَى أَنْ الْعَبَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ سُوسُ

وقد نسب في حاشية شرح ابن يعيش لأبي زيد والله أعلم بقاتله . والشاهد فيه قوله (أَحْسَنَ) على أن أصله  
أَحْسَنَ بَيْنَيْنِ، فلما لم يكن الإدغام عدلوا إلى الحذف فقالوا أَحْسَنَ، قال ابن يعيش : وربما قالوا أحسين،  
كانه أعل الحرف الثاني قبله ياء على حد قصيت أظفاري . انظر شرح ابن يعيش ١٠ : ١٥٤ . والمعنى كما  
جاء في حاشية الفصل ص ٤٠٤ . إن الإبل لما أحسن بالأسد نظرت إليه نظرة مغضب .

(٢) الكتاب ٤ : ٤٨٣ .

... وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ اتَّخَذَ، فَتُبْدَلُ السَّيْنُ مَكَانَ التَّاءِ الْأُولَى، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ يَسْطِيعُ بِحَذْفِ التَّاءِ، وَقَوْلُهُمْ يَسْتَيْعُ؛ إِنْ شِئْتَ قُلْتَ حُذِفَتِ الطَّاءُ وَتُرِكَتْ تَاءُ الْاسْتِفْعَالِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ حُذِفَتِ التَّاءُ الْمَزِيدَةُ، وَأُبْدِلَتِ التَّاءُ مَكَانَ الطَّاءِ، وَقَالُوا: بَلْعَنَبِرٍ، وَبَلْعَجَلَانَ فِي بَنِي الْعَنْبِرِ، وَبَنِي الْعَجَلَانَ، وَعَلَمَاءُ بَنُو فَلَانٍ أَيْ عَلَى الْمَاءِ قَالَ:

والثاني: اتَّخَذَ، أبدلت من السين التاء مكان التاء الأولى كما أبدلت من السين التاء قوله<sup>(١)</sup>:

٦٧٨م - ..... عَمَرَوْ بَنَ يَزُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ

قوله: «ومنه قولهم يَسْطِيعُ...».

هذا نظير الحذف في المتقاربين، حذفوا التاء لاستثقالهم لها مع الطاء وكراهيتهم إدغامها فيها، لاستلزام الإدغام تحرك السين وهي لا تحرك أبداً. قوله: «إِنْ شِئْتَ قُلْتَ حُذِفَتِ الطَّاءُ...».

أي تخفيفاً.

قوله: «وقالوا بَلْعَنَبِرٍ...».

الأصل: بني العنبر، التقى ساكنان الباء واللام، فحذفت الباء واجتمع متقاربان النون واللام ومنع من الإدغام تحرك النون وسكون اللام فاحتيج إلى ثلاثة أشياء: تسكين المتحرك وتحريك الساكن والإدغام وهو إدراج الأول في الثاني، والحذف غير متوقف على هذه الأشياء المستنكرة المستكرهة فحذفوا إيثارة لأهون الأمور كما هو شأن المُبْتَلَى بِلَيْتَيْنِ.

٧٣٢ - وَعَلَمَاءُ، أصله: على الماء حُذِفَتِ الْآلِفُ لالتقاء الساكنين وامتنع الإدغام

(١) هو علماء بن أرقم البشكري، وقيل هذا الرجز.

بأقاتل الله بني السعلات

وفد مر تخفيفه بطر ص ٢٠٤

غَذَاةٌ طَفَّتْ عَلَمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمٍ  
وَإِذَا كَانُوا مِمَّنْ يَحْذِفُونَ مَعَ إِمْكَانِ الإِدْغَامِ فِي يَتَسَعُ وَيَتَّقِي، فَهُمْ مَعَ  
عَدَمِ إِمْكَانِهِ أَحْذَفَ

### تم الكتاب

لما قلنا أنفا، فحذفت اللام الأولى لكون الحذف أسهل وطفا العود على الماء :  
جری، و(بكر بن وائل) : قبيلة .

و(عَاجَتْ) <sup>(١)</sup> مالت؛ وقصدت شطره : أي نحوه معنى قتل هؤلاء وقصد إلى  
هؤلاء .

قوله : « وَإِذَا كَانُوا . . . . إلى آخره » .

يعني أنهم كرهوا اجتماع المثليين مع إِمْكَانِ تخفيفه بالإدغام حتى عذفوا هربا  
من اجتماعهما مع إِمْكَانِ ضرب من التخفيف فيهما، وإذا فعلوا ذلك فيه، فلأن  
يفعلوا ذلك في الذي لا يتأتى فيه ضرب من التخفيف أولى .

قوله : « فِي يَتَسَعُ وَيَتَّقِي . . . . »

ذكر ابن جني <sup>(٢)</sup> يتسع ويتقي بإسكان التاء، ووجهه أن الأصل يَتَوَسَّعُ، فلما  
أدغموه صار يَتَسَّعُ ثم من أراد الحذف بعد الإدغام حذف المدغم فيه لكونه زائدا  
وأبقى المدغم، لأنه الأصلي المبدل من الواو، وكذا الكلام في (يتقي) لأنه الأصل  
من التاءين لا الزائد يبقى .

(١) إشارة إلى استشهاد الزمخشري في المفصل بقول الشاعر وهو من الطويل :

وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطْرَ تَمِيمٍ . . . . .

وصدره : غَذَاةٌ طَفَّتْ عَلَمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ . . . . .

والبيت من قصيدة أوردتها المبرد في قصص الخواارج من الكامل ونسبها لقطري بن الفجاءة المازني، هذا ما  
نه عليه البغدادي في شرح شواهد الشافعية ص ٤٩٩، وانظر الكامل للمبرد ٣ : ٢٩٧ تحقيق محمد أبو الفضل  
إبراهيم والشاهد فيه قوله : « عَلَمَاءُ » ومراده على الماء . فحذف إحدى اللامين استغالا للتضعيف ، لأن الباقي  
دليل على المحذوف . وزوايته في الكامل :

وَعُجْجَاتُ صُدُورِ الْخَيْلِ نَحْوُ تَمِيمٍ . . . وكذلك في حماسة الشجري ١ : ٢٢١ أما روايته في الأغاني ص  
٢٢٢٨ تحقيق إبراهيم الأبياري ١٩٦٩ فعلى النحو التالي :

غَذَاةٌ طَفَّتْ عَلَمَاءُ بَكْرُ بْنُ وَائِلٍ وَالْأَفْهَامُ مِنْ جُمَيْرٍ وَسَلِيمٍ

(٢) لم يرد قول ابن جني لا في الخصائص ولا في المنصف ولا التصريف الملوكي وإنما ورد قريب منه في سرِّ

الصناعة ١ : ١٦٥ .

\* فصل \* قَالَ مُؤَلِّفُ هَذَا الْكِتَابِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عُمَرَ  
الْجَنْدِيُّ - غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلَوْلَا دِينُهُ ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِمَا وَإِلَيْهِ - : هَذَا مَا سَبَقَ بِهِ  
وَعَدِي مِنْ أَنْ أَفْتَحَ الْفَلَقَ إِلَى مَا هُوَ حَاجِي<sup>(١)</sup> بِأَنْ يُزَيَّرَ<sup>(٢)</sup> بِالتَّبَرِّ<sup>(٣)</sup> عَلَى  
صَحَائِفِ الْحَدَقِ<sup>(٤)</sup> مِنْ غَوَامِضِ أَسْرَارِ تُلْجِيءُ أَبْنَاءَ الْفِكْرَةِ وَالْخَبِيرَةِ إِلَى  
أَنْ تُلْجَ فِي اسْتِخْرَاجِهَا<sup>(٥)</sup> فِي أَضْيَقِ مِنْ خُرْتِ<sup>(٦)</sup> الْإِبْرَةِ .

عملته وَأَنَا بِيْخَارًا - صَانَهَا اللَّهُ عَنْ طَوَارِقِ الْحَدَثَانِ ، مَآكِرُ  
الْأَجْدَانِ<sup>(٧)</sup> ، (عَمَلٌ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ)<sup>(٨)</sup> بِاسْتِنْفَادِ وَسْعِي فِي التَّهْذِيبِ  
وَاسْتِفْرَاجِ جُهْدِي فِي التَّنْقِيجِ وَالتَّشْذِيبِ .

وَقَدْ تَوَرَّعَ<sup>(٩)</sup> لِي الْخَاطِرُ بِكُلِّ مُهِمٍّ خَاطِرٍ . فَكَيْفَ وَيَبِي مِنْ شَذَائِدِ  
الْفُرْبَةِ مَا كُنْتُ أَلْقَى لِأَذْنَاءِ عَرَقِ الْقُرْبَةِ<sup>(١٠)</sup> ، وَلَمْ أَعُدْ خَيْرَ الْأُمُورِ ،

(١) حَاجِي بِذَاكَ ، عَلَى فَعِيلٍ ، أَيُّ خَلِيقٍ ، وَخِجَ بِذَاكَ وَحِجِي بِذَاكَ كُلَّهُ بِمَعْنَى : الصَّحَاحُ : (حجاء)

(٢) الزَّيَّرَ : الْكَتَابَةُ ، يُقَالُ : زَيَّرَ زَيْزَرًا ، وَيَزَيَّرُ . الصَّحَاحُ : (زبر)

(٣) التَّبَرُّ : مَا كَانَ مِنَ الذَّهَبِ غَيْرَ مَضْرُوبٍ ، فَإِذَا ضُرِبَ دَنَانِيرٌ فَهُوَ عَيْنٌ ، وَلَا يُقَالُ تَبَرٌ إِلَّا لِلذَّهَبِ وَمَعْنَاهُ يَقُولُهُ  
لِلْفَضَّةِ . الصَّحَاحُ : (تبر)

(٤) الْحَدَقُ : جَمْعُ خَذَقَةٍ ، وَهُوَ سَوَادُ الْعَيْنِ ، الصَّحَاحُ : (حدق)

(٥) فَمِيعٌ : هُوَ لَاسْتِخْرَاجُهَا ، وَالْمَعْنَى مِنَ الْأَصْلِ وَف .

(٦) الْخُرْتُ : تَقَبُّ الْإِبْرَةِ وَالْقَاسِ وَالْأَذْنِ وَنَحْوِهَا ، وَالْجَمْعُ خُرُوتٌ وَأَخْرَاتُ الصَّحَاحُ (خرت)

(٧) الْأَجْدَانُ : اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ الصَّحَاحُ : (جدد)

(٨) أَيُّ صَفْحَةٍ حَافِقٍ لِإِنْسَانٍ بِحَسَبِهِ . مَجْمَعُ الْأَشْأَالِ ١ - ٣٩٧ يُقَالُ : صَفْحَةٌ مِنْ طَبِّ لِمَنْ حَبَّ أَيُّ أَصَحَّ هَذَا الْأَمْرُ  
صَفْحَةٌ مِنْ طَبِّ لِمَنْ حَبَّ ، أَيُّ صَفْحَةٍ حَافِقٍ لِإِنْسَانٍ يُحِبُّهُ ، بِصَرَفِ التَّوَكُّلِ فِي الْحَاجَةِ . وَاحْتِمَالُ التَّعَبِ  
بِهَا . وَمِنْ مَجْمَعِ الْأَشْأَالِ ٢ - ٣٠٢ قَالُوا :

مَعْنَاهُ مَنْ أَحَبَّ طَبَّ وَاحْتَالَ لِمَنْ يُحِبُّ ، وَالطَّبُّ : الْحَدَقُ

(٩) فَمِيعٌ وَف : دَوْرُهُ وَالْمَعْنَى مِنَ الْأَصْلِ

(١٠) قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : يُقَالُ (لَقِبْتُ مِنْ فَلَاحٍ عَرَقَ الْفُرْبَةِ ، وَمَعْنَاهُ الشَّقَّةُ وَلَا تُعْرَى مَا أَصْلُهُ) . الصَّحَاحُ : عَرَقَ

وَحَيْرُهَا الْأَوْسَاطُ<sup>(١)</sup> فَإِنَّ مَنْ أَوْجَزَ وَأَسْهَبَ وَسَمُوهُ بِتَقْصِيرٍ أَوْ إِفْرَاطٍ مَعَ  
عِلْمِي بِأَنَّ رِضَا النَّاسِ غَايَةٌ لَا تُدْرَكُ<sup>(٢)</sup> ، وَأَنَّ لِكُلِّ مِنْهُمْ فِيمَا يَهْوَاهُ طَرِيقَةً  
تُسَلِّكُ ، وَلِلنَّاسِ فِيمَا يَعْشَقُونَ مَذَاهِبٌ .

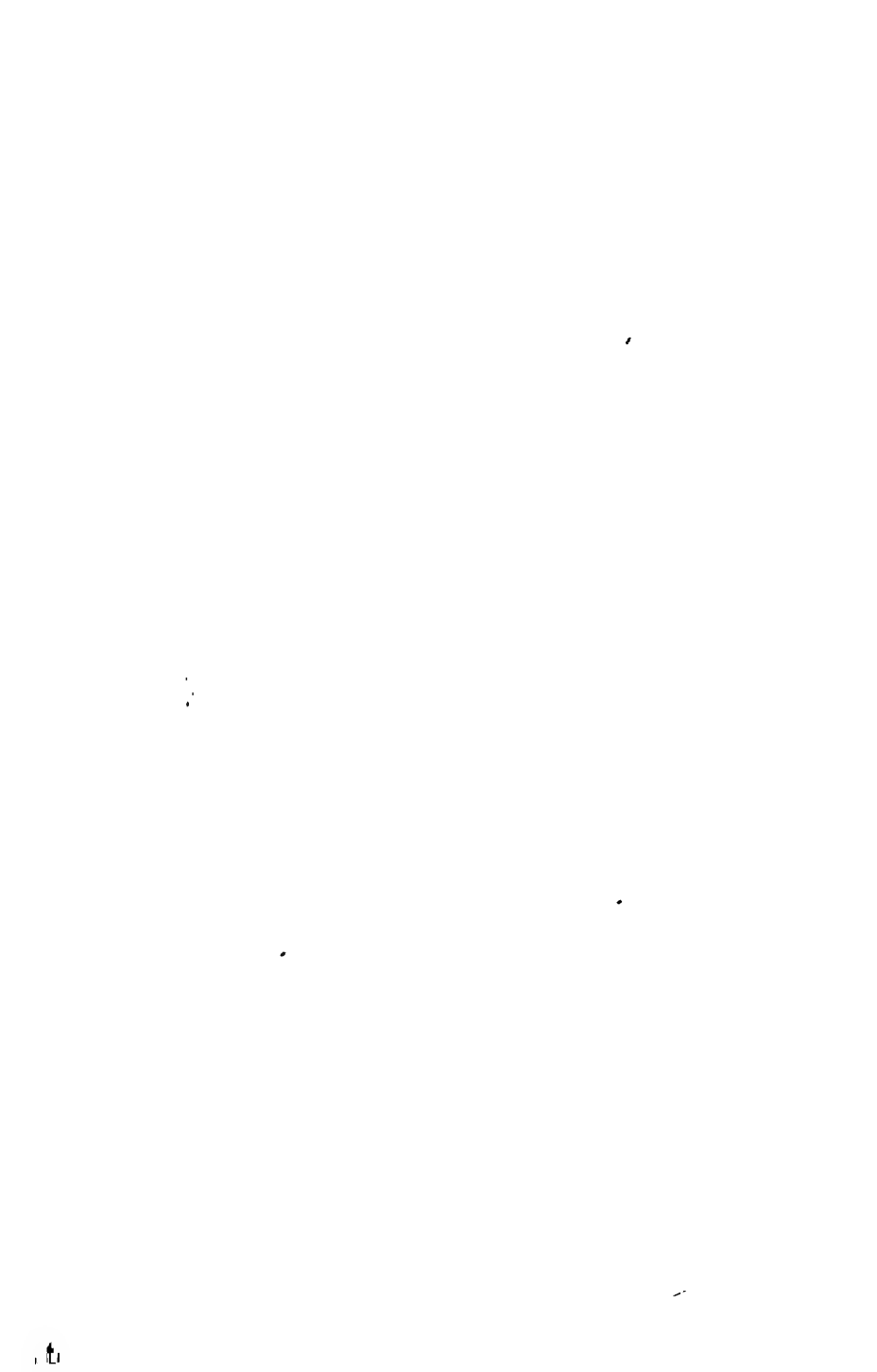
فَلَنُخْتِمَ بَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ عَلَى جَزِيلِ آيَاتِهِ ، وَالصَّلَاةُ عَلَى خَيْرِ  
خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ خَاتِمِ أَنْبِيَائِهِ قَائِلِينَ اللَّهُمَّ وَفَّقْنَا لِمَا نَزَلَفُ مِنْ رِضَاكَ  
الْكَرِيمِ بِطَوْلِكَ الْعَمِيمِ وَمَنْكَ الْجَسِيمِ .  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . . .

فرغ من تنميته بعون الله وحسن توفيقه ، الغريب الكتيب الضعيف  
الراجي رحمة ربه اللطيف عمر بن محمد بن عبد الملك القصراني  
البوجاني ، يوم الجمعة العاشر من محرم الحرام حجة خمس وعشرين  
وسبعمائة ، بعمارة تبريز في المدرسة المباركة عمادية .

(١) انظر مجمع الأمثال ١ : ٢٤٣ يضرب في التمسك بالاعتقاد .

(٢) انظر مجمع الأمثال : ١ : ٣٠١ .





## الفهارس العامة

- ١ - فهرس الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرس الأحاديث والآثار .
- ٣ - فهرس الأشعار .
- ٤ - فهرس أنصاف الأبيات .
- ٥ - فهرس الأمثال السائرة والأقوال المأثورة .
- ٦ - فهرس الكتب المذكورة في الإقليم .
- ٧ - فهرس المنسوب إليهم من ذوي الاتجاهات والفرق والمذاهب .
- ٨ - فهرس الأعلام والقبائل والطوائف .
- ٩ - فهرس البلدان والمواضع والأماكن .
- ١٠ - فهرس مصادر ومراجع البحث «الدراسة والتحقيق» .
- ١١ - فهرس الموضوعات .



## فهرس الآيات

رقم الصفحة	السورة	رقمها	الآية	رقم السورة
٢١١٠	الفاتحة	٢	﴿ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ ... ﴾	١
٢١١٠	الفاتحة	٥	﴿ اِيَّاكَ نَعْبُدُ ... ﴾	
٧٣٠	الفاتحة	٥	﴿ اِيَّاكَ نَعْبُدُ وَاِيَّاكَ نَسْتَعِيْثُ ... ﴾	
٦٥٣	الفاتحة	٧	﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوْبِ عَلَيْهِمْ ... ﴾	
٧٦٨	الفاتحة	٦	﴿ ... الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيْمَ ... ﴾	
٧٦٨	الفاتحة	٧	﴿ صِرَاطَ الَّذِيْنَ اَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ... ﴾	
١٩٥١	الفاتحة	٧	﴿ ... وَلَا الضَّالِّيْنَ ... ﴾	
٣١٩	البقرة	٢٠١	﴿ اِنَّهٗٓ ذٰلِكَ الْكِتٰبُ لَا رَيْبَ فِيْهِ ... ﴾	٢
٣١٢	البقرة	٢	﴿ هٰدِيْ لِّلْمُنْفِقِيْنَ ... ﴾	
٤٤٥	البقرة	٦	﴿ اَنْذَرْتَهُمْ اَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ... ﴾	
٦٩٠ و ٣٢٠	البقرة	٦	﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَاَنْذَرْتَهُمْ اَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ ... ﴾	
٣٢١	البقرة	٦	﴿ اِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوْا سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ... ﴾	
١٧٥٦	البقرة	٧	﴿ حَتَمَ اللّٰهُ عَلٰى قُلُوْبِهِمْ ... ﴾	
١٦٥٧	البقرة	٢٠	﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَرَهُمْ ... ﴾	
١٣٧١	البقرة	٤١	﴿ وَلَا تَكْفُرُوْا اَوَّلَ كٰفِرِيْهُمْ ... ﴾	
١٤٨٦	البقرة	٤٢	﴿ وَلَا تَلْسِنُوْا الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْفُرُوْا ... ﴾	
١٧٥٦	البقرة	٥٨	﴿ الْحَقَّ وَاَنْتُمْ تَعْلَمُوْنَ ... ﴾	
١١٤٥	البقرة	٦٨	﴿ وَقُوْلُوْا حَقُّةٌ ... ﴾	
			﴿ عَوَانَ بَيْنَ ذٰلِكَ ... ﴾	

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ...﴾	٧١	البقرة	١٥٩٣
	﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا . .﴾	٨٣	البقرة	١٣٧٥
	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا			
	يَا الْآخِرَةَ ...﴾	٨٦	البقرة	٦٧٨
	﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ ...﴾	٩٦	البقرة	١٣٧١
	﴿أَوْ كُتِّلَمَا عَاهَدُوا ...﴾	١٠٠	البقرة	٥٤٤
	﴿وَمَا نَقْدِرُوا ...﴾	١١٠	البقرة	٨٨٧
	﴿إِنَّمَا أَنزَلْنَا وَمَا أَنزَلْ			
	إِلَى ابْنِ هَاشِمٍ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ			
	وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَمَا			
	أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ			
	مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُمْ مُسْلِمُونَ ...﴾	١٣٦	البقرة	٣٧١
	﴿صِبْغَةَ اللَّهِ ...﴾	١٣٨	البقرة	٣٧٩ و ٣٧٧
	﴿وَاللَّهُمَّ إِنَّكَ إِلَهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ			
	الرَّحِيمُ ...﴾	١٦٣	البقرة	٣٥٢
	﴿خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ ...﴾	١٦٨	البقرة	١٠٦٢
	﴿مِنْ آيَاتِهِ أُخْرِئُ ...﴾	٢٠٨ ١٨٤	البقرة	١٠٨١
		١٨٥		
	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ ...﴾	١٩٥	البقرة	٤٩٩
	﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ	١٩٥	البقرة	١٠١٩ و ١٠١٣
	﴿وَرُزِّلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ...﴾	٢١٤	البقرة	١٤٨٠
	﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ ...﴾	٢٢١	البقرة	٣١١ و ٣٠١

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿وَإِذْ أَبْلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ...﴾	١٢٤	البقرة	٢٨٣
	﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ...﴾	٢٣٧	البقرة	١٩٨ و ١٩٧٤
	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ...﴾	٢٥١	البقرة	١٣٢٥
	﴿مِنَ الْأَرْضِ...﴾	٢٦٧	البقرة	١٩٦٥
	﴿إِنْ تُبْذَرُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ...﴾	٢٧١	البقرة	١٦٠٦ و ١٦٠٥
	﴿وَلِنْ تُخَفُّوهُمَا وَتُؤْتُوهُمَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ...﴾	٢٧١	البقرة	١٦٠٦
	﴿فَنِعِمَّا هِيَ...﴾	٢٧١	البقرة	٨٨٦
	﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِثْلِ وَالْتَهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ...﴾	٢٧٤	البقرة	٢٨٠ و ٣٣٨
	﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ...﴾	٢٧٥	البقرة	١١٢١
	﴿الَّذِي أَوْثِقَ...﴾	٢٨٣	البقرة	١٩٥٦
	﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ...﴾	٢٨٦	البقرة	١٦٥٨
	﴿الَّتِ ٱللَّهُ...﴾	٢٠١	آل عمران	١٩٧٣
	﴿بِسْمَةِ مَبَارَكًا...﴾	٩٦	آل عمران	٩٩٧
	﴿وَإِنْ يُقْتُلُوكُمْ يُؤَلُّوْكُمْ أَدْبَارُكُمْ لَا يُصْرُوتُ...﴾	١١١	آل عمران	١٥١٥
	﴿فِي سَارِحَةٍ مِّنَ اللَّهِ...﴾	١٥٩	آل عمران	٨٨٥ و ٦١٣ و ٥٧٨ و ١٨٥٢ و ١٧١٣
	﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ...﴾	١٧١	آل عمران	١٦٦٠
	﴿هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ...﴾	١٨٠	آل عمران	٨٢٧
	﴿فَمَنْ رَّحِمَ عَنِ النَّكَارِ...﴾	١٨٥	آل عمران	٢١٦٣

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٤	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ...﴾	١	النساء	٧٨٦
	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ...﴾	٢	النساء	١٦٨٠
	﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ...﴾	٣	النساء	٨٨٨
	﴿فَإِنْ طَلَبَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ...﴾	٤	النساء	١٠٠٧
	﴿وَكُنْ بِاللَّهِ ...﴾	٤٥ ، ٦		
		٧٩ ، ٧٠		
		١٣٢ ، ٨١		
		١٧١ ، ١٦٦	النساء	١٣١١
	﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ...﴾	١١	النساء	٨٠٢
	﴿يَكْتُبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ...﴾	٢٤	النساء	٥٣٤ ، ٣٧٧
	﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ...﴾	٢٤	النساء	٣٧٨
	﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ ...﴾	٣٤	النساء	١٦٠٢
	﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ...﴾	٤٨		
		١١٦	النساء	١٦٧٨
	﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَفِيرًا ...﴾	٥٣	النساء	١٨٤١
	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ...﴾	٦٤	النساء	١٧١٦
	﴿وَلَوْ أَنَّا كُنَبَاءَ عَلَيْهِمْ ...﴾	٦٦	النساء	١٦١٧
	﴿فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ تَنْفِرُوا جَمِيعًا ...﴾	٧١	النساء	١٠٤١
	﴿يَلَيْسَ لَكَ بِمَعَهُمْ قَاهُورٌ ...﴾	٧٣	النساء	١٤١٢
	﴿مُتَّعَيْنَيْنِ مُتَسَاوِينَ ...﴾	٩٢	النساء	١١٤٠

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٥	﴿عَذْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ ...﴾	٩٥	النساء	٥٨٣
	﴿وَعَدَ اللَّهُ ...﴾	١٢٢	النساء	٣٧٧ و ٣٧٩
	﴿أَنْ يُصْلِحَا ...﴾	١٢٧	النساء	٢١٧٩
	﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضْلُوا ...﴾	١٧٦	النساء	١٩٤٣
	﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ ...﴾	١٥٥	النساء	٦١٣
	﴿أَنْتَهُمْ أَحْيَاءٌ ...﴾	١٧١	النساء	١٣٨ و ٤٦٧
	﴿إِنْ أَمْرُكَ هَٰذَا ...﴾	١٧٦	النساء	١٨٣٣-١٨٣٤
	﴿وَأَيِّدِيكُمْ إِلَى الصَّرَافِي ...﴾	٦	المائدة	١٦٨٢
	﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ ...﴾	١٣	المائدة	٦١٣
	﴿مَآجَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ...﴾	١٩	المائدة	١٧٧٢
٦	﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا ...﴾	٣٩	المائدة	١٠٣٧
	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا ...﴾			
	﴿وَالصَّابِقُونَ وَالصَّارِقُونَ ...﴾	٦٩	المائدة	١٧٢٧
	﴿هَذَانِ بَلَاغُ الْكُفْبَةِ ...﴾	٩٥	المائدة	٥٣٣
	﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّاقِبُ عَلَيْهِمْ ...﴾	١١٧	المائدة	٨٢٤
	﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ...﴾	٢٩	الأنعام	١٧٧٢
	﴿إِلَى الْهَدَى أَتَيْنَا ...﴾	٧١	الأنعام	١٩٥٦
	﴿فَلَمَّارَةً الشَّمْسِ بَارِعَةً قَالَ هَذَا رَقِي ...﴾	٧٨	الأنعام	١٦٠٨
	﴿أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ ...﴾	١١٧	الأنعام	١٣٨٠
	﴿خَالِصَةً ... وَمُحَرَّمٌ ...﴾	١٣٩	الأنعام	٢٠٦٧
	﴿خُطُوتِ الشَّيْطَانِ ...﴾	١٤٢	الأنعام	١٠٦٢
	﴿قُلْ هَلُمْ شُهَدَاءُكُمْ ...﴾	١٥٠	الأنعام	١٩٧٨



رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٧	﴿ عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنَ ... ﴾	١٥٤	الأنعام	٨٦٦
	﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ مِثَالِهَا ... ﴾	١٦٠	الأنعام	١٢٦٩
	﴿ وَنَحْيَا وَمَمَاتٍ ... ﴾	١٦٢	الأنعام	١٧٢ و ٧١٥
	﴿ بِأَسْمَانِيَّتَا أَوْهَمَ قَائِلُونَ ... ﴾	٤	الأعراف	٧٠٣
	﴿ فَجَاءَ هَا بِأَسْمَانِيَّتَا أَوْهَمَ قَائِلُونَ ... ﴾	٤	الأعراف	١٧٥٩
	﴿ وَطِفَقَا بِخِصْفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقٍ لَلْغَنَةِ ... ﴾	٢٢	الأعراف	٩٣١
	﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ... ﴾	٣٠	الأعراف	٤٧٤
	﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءٍ فَيَشْفَعُوا لَنَا ... ﴾	٥٣	الأعراف	١٤٧٢
	﴿ إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾	٥٦	الأعراف	١١٣٨ و ١٠٧٨ و ١١٣٩
	﴿ لِلَّذِينَ اسْتُضِيعُوا مِنَ الْإِمْنِ أَمِنْ ... ﴾	٧٥	الأعراف	١١٢ و ١٠٧ و ١٠٦
	﴿ مَهْمَا تَأْتِيَا بِهِ ... ﴾	١٣٢	الأعراف	٨٨٩
	﴿ رَبِّ ارْقِ ... ﴾	١٤٣	الأعراف	٧١٥
	﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ ... ﴾	١٥٥	الأعراف	١١٧٨ و ١٧٨٧
	﴿ وَأَخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ ... ﴾	١٥٥	الأعراف	١٣٢٦
	﴿ أَتَنَقَّ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ... ﴾	١٦٠	الأعراف	١٢٧٥
	﴿ وَقُولُوا حِطَّةٌ ... ﴾	١٦١	الأعراف	١٧٥٦
	﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ... ﴾	١٧٢	الأعراف	١١٦٩ و ١٧٧٨
٨	﴿ أَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ ... ﴾	١٧٧	الأعراف	١٥٨٠
	﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا ... ﴾	١٧٧	الأعراف	١٦١٠
	﴿ وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْمُسَمَّى ... ﴾	١٨٠	الأعراف	١٣٧٥
	﴿ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ... ﴾	١٨٦	الأعراف	١٥٠٨
	﴿ مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلاَ هَادِي لَهُ ... وَيَذَرُهُمْ ... ﴾	١٨٦	الأعراف	١٥١٥
	﴿ مُسْكَاةً وَتَصَدِيحَةً ... ﴾	٣٥	الأنفال	٢٠٢٩

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٩	﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ ...﴾	٤٢	الأنفال	١٣٧٢
	﴿وَلَوْ أَرَدْنَاكُمْ كَثِيرًا لَفُشِلْتُمْ وَلَتَنَزَعْتُمْ﴾			
	﴿فِي الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَكَنٌ ...﴾	٤٣	الأنفال	١٧٤٥
	﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا ...﴾	٧٢	الأنفال	٥٩٢
	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ...﴾	٦	التوبة	٣٠١
	﴿أَيُّمَةٌ ...﴾	١٢	التوبة	١٩٦٨
	﴿فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ﴾			
	﴿إِلَّا قَلِيلٌ ...﴾	٣٨	التوبة	٦٧٨
	﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا ...﴾	٤٢	التوبة	١٩٧٥
١٠	﴿يَقُولُ أَتَذَنُنِي ...﴾	٤٩	التوبة	١٩٥٦
	﴿وَحُضُّكُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ...﴾	٦٩	التوبة	٨٧٠
	﴿لَمَسْجِدَ أُيُسُسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾			
	﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ...﴾	١٠٨	التوبة	١٧٠٥
	﴿وَإِذَا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ ...﴾	١٢٤	التوبة	١٨٤٦ و ١٧٩٨
	﴿وَأَخِرَ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ ...﴾	١٠	يونس	١٨٠٢
	﴿دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ ...﴾	١٠	يونس	١٣٠٢
	﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَافِيفًا فِي الْأَرْضِ ...﴾	١٤	يونس	١٠٧٨
	﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرِينَ بَحْرًا ...﴾	٢٢	يونس	١٠٥٥
١١	﴿فَمَاذَا بَعَدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ ...﴾	٣٢	يونس	٤٩٩
	﴿فَإِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ فَلْيُقْرَئُوا ...﴾	٥٨	يونس	١٨٦٠ و ١٥٥٢
	﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ...﴾	٧١	يونس	٥٠٤
	﴿أَنْزِلْ مُكُومَهَا ...﴾	٢٨	هود	٨١٤ و ٨٠٢

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
١٢	﴿مَنْ رَجِمَ...﴾	٤٣،	هود	٤٨٣
		١١٩		
	﴿إِلَّا مَنْ رَجِمَ...﴾	٤٣	هود	٥٧٢
	﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْعًا...﴾	٧٢	هود	٥٢١
	﴿لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةٌ...﴾	٨٠	هود	١٨٥٩
	﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَا يُؤْفِكُهُمْ...﴾	١١١	هود	١٧٣٦
	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا...﴾	٢	يوسف	١٥٣٩
	﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ...﴾	١٨	يوسف	٣٢٧
	﴿وَقَالَ أَخْرِجْ...﴾	٣١	يوسف	١٩٧٥
	﴿مَا هَذَا بَشَرًا...﴾	٣١	يوسف	٦٣١
	﴿إِنِّي أُرْسِيُ أَعْمِرُ خَمْرًا...﴾	٣٦	يوسف	١٤٥١ ٩٢٠٨
	﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ...﴾	٤٣	يوسف	١٦٩٢
١٣	﴿فَلَنْ أُنَبِّئَكَ الْآرَضُ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي...﴾	٨٠	يوسف	١٧٧٥
	﴿إِنَّكَ أَنتَكَ سَرَقٌ وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا			
	عَلِمْنَا...﴾	٨١	يوسف	٧٠١
	﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ...﴾	٨٢	يوسف	١٦٠٦ ٩٧٠٠ ١١٣٨
	﴿قَالُوا نَالَهُ تَفْتُو أَتَذْكُرُ يُوسُفَ...﴾	٨٥	يوسف	٦١٦
	﴿إِنَّهُ مِنْ بَيْنِ وَبَيْنِ قَاتِكُ اللَّهُ لَا			
	يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ...﴾	٩٠	يوسف	١٦٠٧
١٣	﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾	١٠٩	يوسف	٦٧٨
	﴿الْمُتَعَالِ.....﴾	٩	الرعد	١٩٢٨
	﴿أَنَّهُ يَبْطِئُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ...﴾	٢٦	الرعد	١٨٣

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
١٥	﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانَا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمٌ بِهِ الْمُوتُ ...﴾	٣١	الرعد	١٨٣٣
	﴿كَفَى بِاللَّهِ ...﴾	٤٣	الرعد	٣١٢
	﴿رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ...﴾	٢	الحجر	١٦٩٦ و ٨٨٦
	﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوْفِحَ ...﴾	٢٢	الحجر	٢٩٦
	﴿نَبِّئْ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ ...﴾	٤٩	الحجر	١٥٣١
	﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا ...﴾	٥٢	الحجر	٣٢٣
	﴿قَالُوا لَا تَوْجَلْ ...﴾	٥٣	الحجر	٢٠٦٢
	﴿فَأَنبِئْ فَارِهُونَ ...﴾	٥١	النحل	٥٤٤
	﴿وَمَا يَكُم مِّن تَعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾	٥٣	النحل	٣٣٩
	﴿وَإِذْ أَبَشَرَهُم بِالْأَنفَىٰ طَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾	٥٨	النحل	١٥٧٢
١٧	﴿وَإِذْ هُمْ يُخَوِّى ...﴾	٤٧	الإسراء	١١٥٠
	﴿وَنَائِجَانِيهِ ...﴾	٨٣	الإسراء	١٩٠٧
	﴿كَفَى بِاللَّهِ ...﴾	٩٦	الإسراء	٣١٢
	﴿قُلْ لَّوْأَنتم تَمْلِكُونَ ...﴾	١٠٠	الإسراء	١٨٣٤
	﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ...﴾	١١٠	الإسراء	٦٥٩
	﴿أَيَّامًا نَّدْعُوا فَلَهُ ...﴾	١١٠	الإسراء	٦٥٩ و ٣٠٧
	﴿وَكَلْبُهُمْ بَنِيَّ ذُرِّيَّتِهِ بِالْوَصِيدِ ...﴾	١٨	الكهف	١٣٤٢
	﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِتِينَ ...﴾	٢٥	الكهف	١٢٧٥
	﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ ...﴾	٢٨	الكهف	٣٠١
	﴿كَلَّمَا الْجَنَّتَيْنِ ءَأَلَّتْ أَكْطَهَا ...﴾	٣٣	الكهف	٦٦٢ و ٣٣٨
١٨	﴿لَنَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾	٣٨	الكهف	١٩٣١ و ١٧٢٠

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
١٩	﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا ...﴾	٣٩	الكهف	٨٢٤ و ٨٢٧
	﴿ءَاتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا ...﴾	٩٦	الكهف	٢٨٩
	﴿قُلْ لَوْ كَانَ آلُيَعْرِيمَ آدَاءَ لَكُمْتِ رِي ...﴾	١٠٩	الكهف	١٢٧٦
	﴿وَلَيْتَا ﴿٥﴾ بَرِئْتِي ...﴾	٦٠٥	مريم	٣٨٩ و ١٥٠٨
	﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ﴿٦﴾ بَرِئْتِي ...﴾	٦٠٥	مريم	٣٨٩
٢٠	﴿لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا ...﴾	٦٦	مريم	١٤٥١
	﴿أَتَيْتُهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ...﴾	٦٩	مريم	١٦٨٩
	﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ فَرْدًا ...﴾	٩٥	مريم	١٠١٤
	﴿وَأَخْفَى ...﴾	٧	طه	١٣٧٠
	﴿ءَأَسْتُ نَارًا ...﴾	١٠	طه	١١٧٩
	﴿وَمَا تِلْكَ يَسْمِينُكَ يَتُوسَى ...﴾	١٧	طه	١٩٠٨
	﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَّجَرَانِ ...﴾	٦٣	طه	١٧٤٣
	﴿فَإِذَا جِئَاهُمُ وَعَصِيَّتُهُمْ ...﴾	٦٦	طه	٩٧١
	﴿وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ...﴾	٧١	طه	١٦٨٧
	﴿لَأَتَخَفْتُ دُرُكًا ...﴾	٧٧	طه	١٥١٢
	﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ...﴾	٨١	طه	١٤٧١
	﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ...﴾	٨٢	طه	١٧٦٠
	﴿ثُمَّ أَهْتَدَى ...﴾	٩٥	طه	١١٦
	﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكَ يُسْمَعِي ...﴾	٩٦	طه	٣٩٥
	﴿فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ ...﴾	٩٧	طه	١١١ و ٩١١
٢١	﴿فَإِنَّكَ لَكَ فِي الْعَبْرَةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ ...﴾	١٢١	طه	٩٣١
	﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ ...﴾	٢٢	الأنبياء	٥٨٣

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿وَنَالَهُ لَاقِيَدَنَّا صَنَدَكُ...﴾	٥٧	الأنبياء	١٦٩٩
	﴿قَالُوا أَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِأَهْلِ نَابِئَاتِ بَرِهِمْ﴾	٦٢	الأنبياء	٢٩٥
	﴿قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ...﴾	٦٣	الأنبياء	٢٩٥
	﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ...﴾	٧٣	الأنبياء	٢٠٦٨
	﴿أَيُّمَةً...﴾	٧٣	الأنبياء	١٩٦٨
	﴿وَكُلَّاءِ أَيْنَا...﴾	٧٩	الأنبياء	٧٠٨
٢٢	﴿تَذَهَّلْ كُلُّ مُرْصَعَةٍ...﴾	٢	الحج	١١٣٧
	﴿وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ...﴾	٥	الحج	١٤٩١
	﴿فَاجْتَسِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾	٣٠	الحج	١٦٧٧
	﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ...﴾	٤٠	الحج	١٣٢٤
	﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ...﴾	٤٦	الحج	٨٣٢
٢٤	﴿خُطُوبِ الشَّيْطَانِ...﴾	٢١	النور	١٠٦٢
	﴿يَسْجُحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٥﴾ رِجَالٌ﴾	٣٥	النور	٢٩٥ و ١٣٨
	﴿وَأَقَامَ الصَّلَاةَ...﴾	٣٧	النور	٢٠٦٨
	﴿كَرَّابٍ بَقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً...﴾	٣٩	النور	٢١٠٣
	﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُمُ كَمَا يَكْدُرُهَا...﴾	٤٠	النور	١٥٩٢ و ١٥٩١ ١٥٩٣ و
	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ...﴾	٤٣	النور	٢١٥٦
	﴿لَيَغِضُّ شَأْنَهُمْ...﴾	٦٢	النور	٢١٦٧
	﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ...﴾	٦٣	النور	١٢٦٩
٢٥	﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا...﴾	٤١	الفرقان	٨٦٧ و ٨٦٥ و ٢٨٨ ٨٨١ و ٨٧٥
٢٦	﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَتُنَا بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾	١٩٧	الشعراء	٨٣٢
	﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾	٢٠٨	الشعراء	٥٩١

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٢٧	﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ...﴾	١٨	النمل	١١٤٤
	﴿أَلَا يَسْجُدُوا...﴾	٢٥	النمل	٤٦٠
	﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا...﴾	٥٦	النمل	١٨٠٦
	﴿رَدِفَ لَكُمْ...﴾	٧٢	النمل	١٦٩٢ و ٥٧٨
	﴿وَكُلُّ أُنُوفٍ ذَاخِرِينَ...﴾	٨٧	النمل	١٠١٥
	﴿وَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُ أَجَادِيدَ وَهِيَ تَمُوتُ مَرَّةً ثَوَابِثَ﴾	٨٨	النمل	٣٧٧
	﴿صُنِعَ اللَّهُ...﴾	٨٨	النمل	٣٧٩ و ٣٧٧
٢٨	﴿مَا أَنتَ نَارًا...﴾	٢٩	القصص	١١٧٩
	﴿أَبَیَّةٌ...﴾	٤١، ٥	القصص	١٩٦٨
	﴿مَا إِنْ مَفَاتِحُهُ لِنُصُورٍ بِالْمُصْبَكِ...﴾	٧٦	القصص	١٧١٦
٢٩	﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا...﴾	٢٩، ٢٤	العنكبوت	١٨٠٦
	﴿كَفَى بِاللَّهِ...﴾	٥٢	العنكبوت	٣١٢
	﴿غَلَبَتْ...﴾	٢	الروم	١٣٢٤
	﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ...﴾	٣	الروم	١٣٢٣ و ١٣٠٣
٣٠	﴿سَيَقْلِبُونَا...﴾	٣	الروم	١٣٢٣
	﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمُؤْمِنُونَ يَنْصِرُ...﴾			
	﴿اللَّهُ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾	٥، ٤	الروم	٣٧٧
	﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى...﴾	٨	الروم	٣٢٢
	﴿إِذَا هُمْ يَقْطِفُونَ...﴾	٣٦	الروم	١٩٧٥ و ١٧٦ و ١٨٢٩ و
	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ...﴾	٤٧	الروم	١٥٨٠
	﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرٍ أَفَلَنَ...﴾	٢٧	لقمان	١٨٣٦ و ١٧١٧
٣١	﴿أَبَیَّةٌ...﴾	٢٤	السجدة	١٩٦٨
٣٢	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ...﴾	٣٩، ٣	الاحزاب	٣١٢ و ١٣١١
٣٣		٤٨٠		

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٣٤	﴿وَكَفَى اللَّهُ...﴾	٢٥	الأحزاب	١٦٢٢
	﴿وَمَنْ يَفْتَنَنَّكَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَتَعَمَلْ صَدِيقًا...﴾	٣١	الأحزاب	٨٩٢
	﴿يَنْجِبَالُ أَوْ يَمَعَهُ، وَالطَّيْرُ...﴾	١٠	سبأ	٤١٢
	﴿وَالنَّاسُ لَهُ الْخَدِيدُ...﴾	١٠	سبأ	٧٦٠
٣٥	﴿بَلْ مَكْرُ الْإِيلِ وَالنَّهَارِ...﴾	٣٣	سبأ	٤٩٩
	﴿وَهُمْ فِي الْغُرُفَاتِ، آمِنُونَ...﴾	٣٧	سبأ	١٠٤٨
	﴿يَقْدِفُ يَالْحَيُّ...﴾	٤٨	سبأ	١٧٢٦
	﴿أُولَئِكَ أَجْنَحُهُ مِثْنَى وَثُلُثَ...﴾	١	فاطر	٢٥٧
٣٦	﴿يَا فَتَحَ اللَّهُ لِلنَّاسِ...﴾	٢	فاطر	١٩٠٩
	﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ...﴾	٣	فاطر	١٧٩٩
	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ...﴾	٣٢	يس	١٧٣٦
	﴿قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ...﴾	٧٨	يس	١١٣٩
٣٧	﴿لَا فِيهَا عِوَلٌ...﴾	٤٧	الصافات	٣١٩
٣٨	﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ...﴾	٣	ص	٦٣٣
	﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَسُوا...﴾	٦	ص	١٨٠٢
	﴿وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ...﴾	٢٣	ص	١٣٢٦
	﴿نِعَمَ الْعَبْدُ...﴾	٤٤، ٣٠	ص	١٦٠٧
٣٩	﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ...﴾	٦٥	ص	٥٨٦
	﴿ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ...﴾	٧	الزمر	١٣٠٧
	﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا...﴾	٥٣	الزمر	١٦٧٩
	﴿فَادْخُلُوا خِلَابَ اللَّهِ...﴾	٧٣	الزمر	١٥١١
٤٠	﴿الْأَنبَاءُ...﴾	٣٢	غافر	١٩٢٨



رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٤١	﴿ فَأَطْلِعْ ..... ﴾	٣٧	غافر	١٧٥١
	﴿ لَا يَأْنِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ. ﴾	٤٢	فصلت	١١٦
	﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ... ﴾	٤٦	فصلت	٦٣٢
٤٢	﴿ وَأَمَّا نُمُودُ فَمَهْدِيْنَهُمْ ... ﴾	١٧	فصلت	٤٧٤
	﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ ... ﴾	٤٣	الشورى	٣١٨
	﴿ لِيُؤْيِيَهُمْ ..... ﴾	٣٣	الزخرف	٧٧١
٤٦	﴿ وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ... ﴾	١٥	الأحقاف	٤٨٥
	﴿ عَارِضٌ مُمْطِرًا ..... ﴾	٢٤	الأحقاف	٥٣٣
	﴿ أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ... ﴾	٣١	الأحقاف	١٠٠٤٩١٠٠٣
٤٧	﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ... ﴾	٣١	الأحقاف	١٦٧٩
	﴿ فَشَدُّوا أَلْوَابَهُمْ ... ﴾	٤	محمد ﷺ	٣٧٢
	﴿ فَإِنَّمَا أَبَدُوا بِمَا عَمِلُوا ... ﴾	٤	محمد ﷺ	٣٧٢
٤٨	﴿ فَضْرَبَ أَزْوَاجَهُ ... ﴾	٤	محمد ﷺ	٣٧١ و ٩١١
	﴿ وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ ... ﴾	٣٨	محمد ﷺ	١٥١٥
	﴿ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ... ﴾	٤	الفتح	١٥٦٩
٤٩	﴿ وَطَلَنَّهُ ظُلَمٌ سَوَاءٌ ... ﴾	١٢	الفتح	١٥٥١
	﴿ نَقِيلُوهُمْ أَوْ تُسَلِّمُونَ ... ﴾	١٦	الفتح	١٤٨٢
	﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ ... ﴾	٢٨	الفتح	١٣١١
٤٩	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ ... ﴾	٥	الحجرات	٣٠٠
	﴿ لَوْ يَعْلَمُكُمُ ... ﴾	٧	الحجرات	١٨٢٤
	﴿ أَيَحْسَبُ أَهْدَكُمُ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ ... ﴾	١٢	الحجرات	١٣٤
	﴿ وَجَعَلْنَاهُ شُعُوبًا ... ﴾	١٣	الحجرات	١١٩

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
٥٠	﴿بَصِيرَةٌ وَذِكْرَىٰ لِكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ...	٨	ق	١١٥٣
	﴿مُعْتَدٍ مِّرْيَبٍ ۝ الَّذِي جَعَلَ ...	٢٦، ٢٥	ق	١٩٧٤
	﴿لَمَن كَانَ لَهُ قُلُوبٌ ...	٣٧	ق	١٥٦٧
٥١	﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا ...	٢٥	الذاريات	٣٢٣
	﴿قَالَ سَلَامٌ ...	٢٥	الذاريات	٣٢٣
	﴿وَالْأَرْضُ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ...	٤٨	الذاريات	١٦٠٧٩١٠٤٠
٥٢	﴿وَادْبِرْ النَّجُومَ ...	٤٩	الطشود	٣٢٣
٥٣	﴿تِلْكَ إِذْ أَوَّسَيْتُهُ مَبِيتِي ...	٢٢	النجم	٢١٠٦٩ ١١٥٤
	﴿عَادَا الْأَوَّلَىٰ ...	٥٠	النجم	١٩٦٣
٥٤	﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ ...	٦	القمر	٥٢٣
	﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا ..	١٢	القمر	٥٦٣
	﴿أَعْيَازٌ تَحُلُ شَفْعُهُ ...	٢٠	القمر	١١٤٣
٥٥	﴿فَيَايَا آءِ الْآءِ رَبِّكُمْ أَتَكْذِبَانِ ...	١٢ وما	الرحمن	١٣٩
	﴿وَلَا جُنَّ ...	٥٦، ٣٩	الرحمن	١٩٧٩
	﴿خَيْرَاتٍ حِسَانٍ ...	٧٠	الرحمن	١٣٧٨
	﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ ...	٧٢	الرحمن	١٢٩٢
٥٦	﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ..	٢	الواقعة	١٣١٢
	﴿فَلَا أَقْسَمُ بِمَوْقِعِ النَّجُومِ ...	٧٥	الواقعة	١٧٩٨
	﴿وَإِنَّهُ لَفَسْعٌ لِّوَالْعَالَمِينَ عَظِيمٌ ...	٧٦	الواقعة	١٣٨ و ٢٧٩ ١٧٩٨ و ٢٧٥٧
	﴿فَلَوْلَا إِن كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ تَرْجِعُونَهَا ...	٨٧، ٨٦	الواقعة	١٨٠٧
٥٧	﴿إِنَّ الْمَصْدِقِينَ وَالْمَصْدَقَاتِ وَأَفْرُصُوا اللَّهُ قَرَضًا حَسَنًا ...	١٨	الحديد	٨٦٥ و ٨٧٧

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿ثَلَاثَ لَعَلَةٍ.....﴾	٢٩	الحديد	١٧٩٨
٥٨	﴿شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ...﴾	٤	المجادلة	١٧٩٦
	﴿أَسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ...﴾	١٩	المجادلة	٢٠٧٦ و ١٦٢١
٥٩	﴿لَنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ...﴾	١٢	الحشر	١٨٥٨
٦١	﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾	١١	الصف	١٨٦١
	﴿يَقْفِرْ لَكُمْ...﴾	١٢	الصف	١٨٦١
٦٢	﴿يَسْأَلُ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ...﴾	٥	الجمعة	١٦١٠
	﴿كَشَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا...﴾	٥	الجمعة	١٦١١
	﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ...﴾			
	﴿مُلْقِيكُمْ...﴾	٨	الجمعة	٢٨٠
٦٣	﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ...﴾	١٠	المنافقون	١٥١٥
٦٤	﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ...﴾	٧	التغابن	١٥٤٤
٦٥	﴿لِيَسْفَى ذُؤَسَعُهُمْ مِنْ سَعَتِهِ...﴾	٧	الطلاق	١٩٨٦
٦٦	﴿مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا...﴾	٣	التحریم	١٥٣١
	﴿فَقَدْ صَفَتْ قُلُوبُهُمْ...﴾	٤	التحریم	١٠٣٧
٦٧	﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ...﴾	٤	المالك	٣٨٠
٦٨	﴿فَسَبِّحْهُ وَحْمْدُهُ وَأَسْمِعْهُ...﴾	٦٠	القلم	١٦٨٩ و ١٣١٣
	﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ...﴾	٩	القلم	١٨٣٦ و ١٨٣٥
	﴿أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَنَبِينٍ...﴾	١٤	القلم	١٣٩
٦٩	﴿أَعْبَارُ تَحِيطُ خَاوِيَةً...﴾	٧	الحاقة	١١٤٤
	﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ...﴾	١٣	الحاقة	٥٣٩
	﴿كُنْبِيَّةٌ...﴾	٢٥، ١٩	الحاقة	٧٤٧
	﴿عِشَّةٌ رَاضِيَةً...﴾	٢١	الحاقة	١١٣٥

رقم السورة	الآية	رقمها	السورة	رقم الصفحة
	﴿ كَيْتَبِيَّةٌ ... حَسَابِيَّةٌ ... ﴾	٢٦، ٢٥	الحاقة	١٨٨٣
٧٠	﴿ مِنْ عَذَابٍ يَوْمِيذٍ ... ﴾	١١	المعارج	٧٨٩
٧١	﴿ يَقْفَرُ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ... ﴾	٤	نوح	١٦٧٨
	﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ... ﴾	١٧	نوح	٥٣٢ و ٣٥٨ ٢١٨٠ و
٧٢	﴿ فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَحْصًا وَلَا رَهَقًا ﴾	١٣	الجن	١٨٢٨
٧٣	﴿ أَوْ أَنْقُصَ مِنْهُ قَلِيلًا ... ﴾	٣	الزمل	١٩٧٤
	﴿ وَبَنَتَلِ إِلَيْهِ بَنِيَلًا ... ﴾	٨	الزمل	٣٥٩
	﴿ السَّمَاءُ مُنْقَطِرَةٌ بِهِ ... ﴾	١٨	الزمل	١١٣٥ -
٧٤	﴿ فَمَالَهُمْ عَنِ التَّذِكْرِ مُعْرِضِينَ ... ﴾	٤٩	المدثر	٥٢٢
٧٥	﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ ۚ ﴿٢﴾ بَلْ قَدِرِينَ ﴾	٤، ٣	القيامة	١٧٨٤ و ٥٤٩ ١٧٨٥
	﴿ وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ... ﴾	٩	القيامة	١١١٩
	﴿ فَلَا صَدَقَ وَلَا ضَلَّ ... ﴾	٣١	القيامة	١٧٢٢ و ٣٥٢
٧٦	﴿ كَانَتْ قَوَارِيرًا ... ﴾	١٥	الإنسان	١٩٢٧ و ١٩٠٣
	﴿ يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ ... ﴾	٣١	الإنسان	٤٧٤
	﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ... ﴾	٣١	الإنسان	٤٧٣
٧٧	﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ... ﴾	٣٥	المرسلات	٧٨٩
	﴿ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْبُدُونَ ... ﴾	٣٦	المرسلات	١٤٩٢
٧٨	﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ... ﴾	١	النبا	٨٩١
٨١	﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالْخَنَاسِ ﴿١٥﴾ الْجَوَارِ الْكُنَّسِ ... ﴾	١٦، ١٥	التكوير	١٠٨١
	﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ... ﴾	٢٤	التكوير	١٥٤٨
٨٢	﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ... ﴾	١	الانفطار	٩٧٥
٨٥	﴿ وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ﴿١١﴾ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ ﴾			
	﴿ قَالَ لِمَا يَرَىٰ ... ﴾	١٦-١٤	البروج	٣٣٧

رقم الصفحة	السورة	رقمها	الآية	رقم السورة
١٨٦٢	الطارق	٤	﴿لَمَّا عَلَيَهَا	٨٦
١٩٢٨	الفجر	٤	﴿يَبْرِ . . . . .	٨٩
١٧٧٢	البلد	١١	﴿فَلَا أَفْنَحُمُ الْعُقَبَةَ . . .	٩٠
			﴿صُحَّهَا . . نَلَّهَا . . جَلَّهَا . .	٩١
١٩٠٦	والشمس	٤-١	... يَفْسُهَا . . . . .	
٩٦٧	والليل	١	﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى . . .	٩٢
١٩٥٣ و ١٦٩٩	والليل	٢، ١	﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَى ﴿١﴾ وَالنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى . . .	
			﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴿٧﴾ وَوَجَدَكَ	٩٣
٧٩٢ و ٧٧٧	والضحى	٨، ٧	عَايِلًا فَآغَى . . .	
٧٧٣	العلق	١٦، ١٥	﴿يَا نَاصِيَةَ ﴿١٥﴾ نَاصِيَةٍ . . .	٩٦
١٧٢٣	العاديات	١١	﴿إِنَّ رَبَّهُم بِمَا يَكْمُلُ لَهُمْ خَيْرٌ . . .	١٠٠
١٩٦٨	القارعة	٥	﴿كَأَلَمِنَ الْمُنْفُوشِ . . .	١٠١
١٥٩٨	العصر	٢	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَشِيرٌ . . .	١٠٣
٤٤٨	المسد	٤	﴿حَمَالَةَ الْحَطَبِ . . .	١١١
٨٧٩ و ٨٣٠	الإخلاص	١	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ . . .	١١٢
١٥٨٣	الإخلاص	٤	﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ . . .	

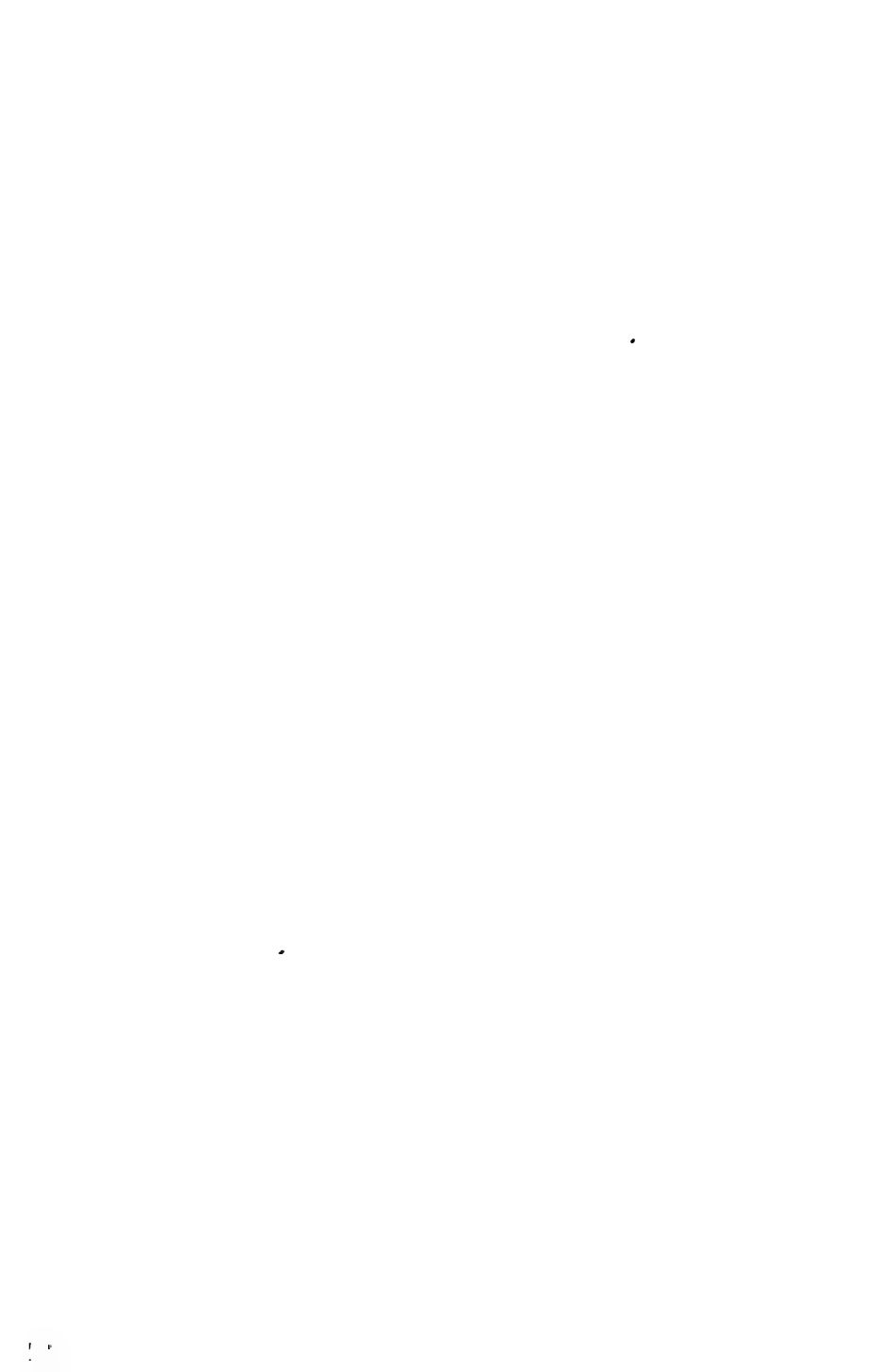
## فهرس الأحاديث والآثار

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر	
١٢٢	«حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ» .....	ح
١٤٧	«إِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ» .....	أ
١٨٥٥ و ١٦٤	«لَيْسَ مِنْ أَمْرِ امْرِئٍ صَاحِبٍ فِي أَمْسَفَرٍ» .....	ح
٢٢٠	«هَؤُلَاءِ الْمَحْمُودُونَ بِالْبَابِ» .....	أ
٣٤٧	«فَإِنَّ ذَاكَ... لَعَلَّ ذَاكَ» .....	أ
	«اللَّهُمَّ مَتِّعْنَا بِأَسْمَاعِنَا وَأَبْصَارِنَا وَقُوتِنَا مَا أَحْيَيْتَنَا وَاجْعَلْهُ	ح
٣٨٨	الْوَارِثَ مِنَّا» .....	
٤٦٣	«إِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْبَ» .....	أ
٤٦٣	«لِيَذْكَ لَكُمْ الْأَسْلَ وَالرِّمَاحَ وَالسَّهَامَ» .....	أ
	«بَلْ أَكَلْ كَمَا تَأْكُلُ الْعَبِيدُ وَأَجْلَسَ كَمَا تَجْلِسُ الْعَبِيدُ فَإِنَّمَا	ح
٥٤٠	أَنَا عَبْدُ» .....	
٥٩٢	«بِالْإِيَّاءِ وَالنَّصْرِ إِلَّا جَلَسْتُمْ» .....	أ
٥٩٣	«إِذَا أَتَاكَ كِتَابِي فَاضْرِبْهُ سَوْطًا وَاعْزِلْهُ عَنْ عَمَلِهِ» .....	أ
٦١٢	«عَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ يَدَاكَ» .....	ح
١٥٥١ و ٦٢٦	«حَذُوا الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ» .....	ح
١٦٩٨ و	«أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيِّدُ أُنَى مِنْ قَرِيْشٍ وَاسْتَرْضَعْتُ فِي	ح
٦٥٦	بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ» .....	ح
	«أَلَا أَخْبِرْكُمْ بِأَحْبَبِكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجَالِسُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ،	ح

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر	
	أحسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً الذين يألفون يؤلفون ، ألا أخبركم بأبغضكم إلي وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة ، أساؤنكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون ..... ٦٦٩	
٦٩٠	«إن من الشرك الخفي أن يصلي الرجل لمكان الرجل ....	ح
٧١٣	«فوضعوا اللجج على قفيّ ..... ٧١٣	أ
٨١٩	«عليكم بالباءة فمن لم يستطع فعله الصوم فإنه له وجاء ... ٨١٩	ح
	«كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان	ح
٨٢٨	يهودانه وينصرانه ..... ٨٢٨	
	«قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج	أ
	«أهلوا بالإحرام فقلت مة؟ فقيل : هلك رسول الله عليه	
٨٩٠	الصلاة والسلام ..... ٨٩٠	
٩١٨	«إذا ذكر الصالحون فحيها بعمر ..... ٩١٨	أ
٩٧٩	«نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قيل وقال ..... ٩٧٩	ح
	«مثل المنافق كمثل الشاة العائرة بين الغنمين تعير إلى هذه	ح
١٠٣٥	مرة وإلى هذه مرة ..... ١٠٣٥	
	«إن الله جعل الصوم مضماراً لعباده ليستبقوا إلى طاعته ،	أ
	فلو كشف الغطاء لشغل عمن بإحسانه ومسيء بإساءته	
١٠٥٩	عن تجديد ثوب وترطيل شعر ..... ١٠٥٩	
١٠٨٥	«ليس في الخضراوات صدقة ..... ١٠٨٥	ح
١١١٦	«إن الله خلق حواء من ضلع آدم ..... ١١١٦	ح
	«وما من أيام أحب إلى الله الصوم فيها من عشر ذي الحجة	ح
١٣٧٨	ولذيلها عصره ..... ١٣٧٨	أ
	«إذا لم تستح فاصنع ما شئت ..... ١٣٧٨	ح

رقم الصفحة	الحديث أو الأثر	
١٧٥٦	«إن في الجسد لمضغة إذا سلمت سلم الجسد كله وإذا سقت سقم الجسد كله ألا وهي القلب .....	ح
١٨٠٩ و ١٧٧٧	«لولا علي لهلك عمر .....	أ
٢٠٢١	رأي النبي - صلى الله عليه وسلم - سعد بن أبي رقاص - رضي الله عنه - يومئذ بإصبعيه ، فقال - عليه الصلاة والسلام - أَحَدُ أَحَدُ .....	ح





## فهرس الأشعار

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٣٠	عفراء	رجز	عروة بن حزام	١٨٧٨
	والماء	رجز	عروة بن حزام	١٨٧٨
١٣	هراء	طويل	أبو العلاء المعري	١٤٦
١٦١	ماء	رجز	_____	٥٤٦
١٩٥	بقاء	خفيف	أبو زيد الطائي	٦٣٣
٢٨٥	أشياء	مجزوء الرجز	_____	٨٥٠
٤٠١	الرقباء	كامل	ابن الرومي	١١٦٤
	الخرباء	كامل	ابن الرومي	١١٦٤
٥٢١	العلاء	خفيف	الحارث بن حلزة	١٥٣٢
٥٢٩	وماء	وافر	حسان بن ثابت	١٥٦٣
٦١٦	ثواء	وافر	_____	١٨٣٣
	الصفاء	وافر	_____	١٨٣٣
٦١٨	دواء . . .	وافر	مسلم بن معبد الوالبي	١٨٤٥
٦٦٨	أموؤها	رجز	_____	٢٠٢٢
٤٦	أسمائي	بسيط	أبو محمد خازن الصاحب	٢٢١
٧٠٥	بالفناء	وافر	أعراية	٢٠٩٦
	بالدماء	وافر	أعراية	٢٠٩٦
	أو شواء	وافر	أعراية	٢٠٩٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٦٠	لأب...	رمل	مسكين الدارمي	٥٤٥
٣١٢	نسب	متقارب	_____	٩٢٩
٤٠٣	الذهاب	مجزوء الكامل	أبوفراس الحمداني	١١٨١
	الحجاب	مجزوء الكامل	أبوفراس الحمداني	١١٨١
٢٤	خدبة	مجزوء الرجز	هند	١٨٢
	كعبة	مجزوء الرجز	هند	١٨٢
٢٩	أرنبا	رجز	_____	١٩٣
٩٣	طيبا	خفيف	ابن قيس الرقيات	٣٩٣
٩٤	طلبا	السرير	أوس بن حجر	٣٩٤
٩٩	ثعلبة	مشطور الرجز	الأغلب	٤١٨
	مقعبة	مشطور الرجز	الأغلب	٤١٨
	الحجة	مشطور الرجز	الأغلب	٤١٩
	مذهبة	مشطور الرجز	الأغلب	٤١٩
٢٧٣	رقيبا	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٨١٨
	عريبا	مجزوء الرمل	عمر بن أبي ربيعة	٨١٨
٣٥٦	المصابا	وافر	جرير	١٠١٩
٣٨٨	صليبا	وافر	أبو خراش	١١٢٠
٤٢٧	الطنبا	بسيط	مرة بن محكان	١٢٩٨
٤٥٨	أنيابا	بسيط	أبو زيد	١٦٠٩٩١٣٥٥١٣٥٤
٤٧٨	المحبة	وافر	_____	١٣٩٠
٤٩٤	الأزبا	مشطور الرجز	_____	١٤٣٠
	قرشبا	مشطور الرجز	_____	١٤٣١
٥١٧	جانبا	مجزوء الكامل	_____	١٥١٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٧٦	أقرأ	رجز	عجاج	١٧٠٤
	ينكبأ	رجز	عجاج	١٧٠٤
٧٢٨	عجبا	رجز	_____	٢١٧٩
٥	تكذبُ	طويل	المتنبي	١٢٧
١٨	تحلبُ	طويل	الأسدي	١٧٢
٥٣	الترابُ	وافر	مزاحم العقيلي	٢٣٨
٧٧	ذبابُ	طويل	أبو العلاء المعري	٣٣٥
١١٦	عربُ	بسيط	ذو الرمة	٤٥١
١١٨	فيجيبُ	طويل	_____	٤٥٣
١٣٠	ألبُ	طويل	الكميت	٦٨٢ و ٦٨٣ و ٦٩٦ و ٦٩٦
١٣٤	الثعلبُ	كامل	ساعد بن جؤية	٧٣٣ و ٤٩٦
١٥١	أصابوا	وافر	الحارث بن كلدة	٥٢٣
١٥٩	أحجبُ	كامل	خالد بن يزيد	٥٤٤
١٦٥	تطيبُ	طويل	مخبل السعدي	٥٦١
١٦٦	مذهبُ	طويل	الكميت	٥٧٠
١٩٢	ولا أبُ	كامل	ضمرة بن نهشل	٦٢٢
	الأجنبُ	كامل	ضمرة بن نهشل	٦٢٢
	جُندُبُ	بسيط	ضمرة بن نهشل	٦٢٢
	أعجبُ	بسيط	ضمرة بن نهشل	٦٢٢
٢٧١	نابها	طويل	مغلس	٨١٥
٣٤٣	ربُ	منسرح	الكميت	٩٨٥
٣٦١	فتنكبوا	طويل	شعبة بن قميز	١٠٣٥
٤١٤	فأعربُ	طويل	_____	١٢٦١

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٤٣٠	كذابة	مجزوء الكامل	_____	١٣٠٤
٤٣٨	فركوب	طويل	علقمة بن الفحل	١٣١٤
	صبيب	طويل	علقمة بن الفحل	١٣١٥
٤٤٩	ضروب	طويل	أبو طالب	١٣٣٦
٤٧٣	الشباب	وافر	النايفة	١٣٨٤
٤٩٧	غرائبها	طويل	_____	١٤٧٠
٥٠٧	أجيب	طويل	عروة بن حزام	١٤٩٦
٥٤٠	قريب	وافر	هدبة بن خشرم	١٥٨٨-١٥٨٧
٥٩٤	المشيب	وافر	أبو العتاهية	١٧٤٩
٧١٣	مطلب	منسرح	عبيد الله بن قيس الرقيات	٢١١٢
٧٢٢	غريب	طويل	_____	٢١٤٣
٧٢٩	ذنوب	طويل	علقمة بن عبدة	٢١٨١
٧٣٠	القليب	رجز	_____	٢١٨٢
٥٥	راب . . .	بسيط	الفرزدق	٢٣٩
٦٤	العلب	منسرح	جرير	٢٧٢-٢٧١
٦٧	مذهب	طويل	طفيل	٢٩٠
٨٤	يترب	طويل	الأشجعي	٣٦٤-٣٦٣
٢٠٥	الكتائب	طويل	النايفة	٦٥٦
٢١١	القرائب	طويل	_____	٦٧٥
٢٥٧	من عجب	بسيط	_____	٧٨٤
٣٥٨	الوطب	رجز	_____	١٠٢٦-١٠٢٥
٤٣٧	المجرب	طويل	رجل من بني مازن	١٣١٤
٤٤٠	الكرب	طويل	مالك بن أبي كعب	١٣١٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٤٦٩	الذهب	بسيط	أبونواس	١٣٧٦
٥٢٠	وأصاب	مشطور الرجز	رؤية	١٥٢٤
٥٣١	العراب	وافر	_____	١٥٦٦
٥٧٩	نشب	بسيط	_____	١٩٤١ و ١٧٠٩
٥٩٢	خلب	رجز	رؤية	١٧٤٧
٦٠٣	جرب	كامل	دريد بن الصمة	١٧٩٥
٦٢٩	الألباب	كامل	القتال الكلابي	١٨٧٨
٦٤٤	بالباب	بسيط	ابن هرمة	١٩٤٨
٦٤٩	ولم تصب	بسيط	حسان	١٩٦١
٦٦٢	أبي	رجز	قُصَيَّ	٢٠٠٩
٧٠٢	وطيب	طويل	_____	٢٠٨٨
٧٠٧	ولا أب	كامل	عامر بن الطفيل	٢١٠٨-٢١٠٩
٧١٧	سراب	كامل	_____	٢١١٦
٧٢٥	نصب	طويل	مزاحم العقيلي	٢١٦٩
١٧٣	الثبت	الكامل	_____	٥٨٧
١٧٤	ثبت	رجز	_____	٥٨٧
٢٨٦	الحجفت	رجز	سور الذئب	١٩٢٩ و ٨٥٢
٦٩٤	ليت	رجز	رؤية	٢٠٧٣
	فاشترت	رجز	رؤية	٢٠٧٣
٢٦٣	أنتيا	وافر	_____	٨٠٢
٨	تنبيت	رجز	العجاج	١٤٠٩ و ١٣٢
٦٢	سختيت	رجز	العجاج	٢٦٥
	كبرت	رجز	العجاج	٢٦٥

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٨١	تبيتُ	وافر	عمرو بن قعاس	٦٠٨ و ٩٩٧
٤٣٩	وقيتُ	مشطور الرجز	العجاج	١٣١٥-١٣١٦
	نسيْتُ	رجز	العجاج	١٣١٦
	ولا تموتُ	رجز	العجاج	١٣١٦
٥٤٩	الصوتُ	بسيط	رويشد بن كثير	١٦٠٨
٥٥٣	الموتُ	رجز	رؤبة	١٦٣٤
٦٢٧	شمالاتُ	مديد	جذيمة الأبرش	١٨٧٥
٤٥	<u>الطلحات</u>	الخفيف	ابن قيس الرقيات	٢٢٠
٢٢٣	أجنتِ	الكامل	حجل بن نضلة	٦٩١
٢٨٨	التي	رجز	العجاج	٨٦٧
٣١٧	أتاوياتِ	رجز	حميد بن الأرقط	٩٣٦
٣٣٠	الفراتِ	وافر	يزيد بن الصقع	٩٥٩
٧٧٢	من زفرائها	رجز	_____	١٠٦٢
٣٩٥	فعلتِ	الكامل	سلمى بن ربيعة	١١٤٢
٤٦٢	سراتها	رجز	عمر بن لجأ	١٣٦١
	مجمراتها	رجز	عمر بن لجأ	١٣٦٢
٤٦٨	أعدتِ	مشطور الرجز	العجاج	١٣٧٤
	غبتِ	مشطور الرجز	العجاج	١٣٧٤
	أمدتِ	مشطور الرجز	العجاج	١٣٧٤
٦٧٨	الناتِ	رجز	علياء بن أرقم	٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣
	أكياتِ	رجز	علياء بن أرقم	٢٠١١-٢٠١٢
٦٨٩	<u>حجنتِ</u>	رجز	رجل من اليمن	٢٠٥٠
	بج	رجز	رجل من اليمن	٢٠٥٠

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
	فرتج	رجز	رجل من اليس	٢٠٥٠
٣	المجا	رجز	"مجاج	١٢٥
٥١٥	تأججا	طويل	عبدالله بن الحر	١٥١٣
٦٩٠	وأمسجا	رجز	_____	٢٠٥٠
١٨٢	حجاج	بسيط	التمنية	٦٠٨
٢٢٢	الحشرج	بسيط	زياد بن الأعجم	٦٨٩
٢٧٨	لم أحجج	رجز	_____	٨٣٧
	لم أخرج	رجز	_____	٨٣٧
٣١١	هجاج	رجز	التمرس	٩٢٦
٦٥٠	واجي	وافر	عبدالرحمن بن حسان	١٩٦١-١٩٦٠
٦٨٧	علج	رجز	بدوي	٢٠٤٩
	العشج	رجز	بدوي	٢٠٤٩
	البرنج	رجز	بدوي	٢٠٤٩
	بالصيصح	رجز	بدوي	٢١٥٦, ٢٠٤٩
٥٤١	أن يمصحاً	رجز	رؤية	١٥٨٨
٦٨٦	شيجا	وافر	المضرّس الفقعمي	٢٠٤٨-٢٠٤٧
٦٩	الطوائج	طويل	نهشل بن حري	٢٩٦-٢٩٥
٨٢	مصباح	بسيط	النبيت	٣٤٩
	الريح	بسيط	النبيت	٣٥٠
	تمليح	بسيط	النبيت	٣٥٠
٨٣	براح	مجزوء الكامل	سعد بن مالك	٦٢٩, ٣٥٤-٣٥٣
١٩٦	صحيح	وافر	أبوذؤيب	٦٣٤
٣٧٣	سبوح	طويل	رجل من هذيل	١٠٦٣



الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٢٦	متزحزح	طويل	جران العود	١٥٥٥
	يصلح	طويل	جران العود	١٥٥٥
٥٤٤	يرح	طويل	ذو الرمة	١٥٩٢
٥٤٦	السوانح	طويل	ذو الرمة	١٩٤٩
٧١١	سحاح	بسيط	جرير	٢١١١
٥٢	بمنتزاح	وافر	ابن هرمة	٢٣٧ و ٢١١٦
٧٦	برائح	طويل	أبو الطمحن	٣٣٢
٩٧	النفاح	خفيف	_____	٤٠٧
١٢١	سلاح	طويل	مسكين الدارمي	٤٦٩
١٨٦	القوادح	طويل	جميل بثينة	٦١١
٥٧١	راح	وافر	جرير	١٦٣٩
٦٠٩	والجوانح	طويل	أبو تمام أو قاسم بن راحة	١٨١٦
٦٣٢	صحاح	وافر	_____	١٨٨٨
٣٢٥	أخا	رجز	أعرايبة	٩٤٨
	أجلخا	رجز	أعرايبة	٩٤٨
٣٢٩	بطيخ	رجز	الزمخشري	٩٥٤
٢٢٨	أبي مزادة	مجزوء الكامل	_____	٦٩٩-٧٠٠
٣٣٩	تمردا	طويل	المتني	٩٧٥
٣٤٨	المجودا	رجز	_____	٩٩٨
	مسعودا	رجز	_____	٩٩٨
٣٥٩	وتضهدا	الكامل	_____	١٠٣٤
٣٦٥	البيدا	كامل	_____	١٠٤٧
٣٦٧	مردا	طويل	الصمة بن عبدالله	١٠٥٠
٤٢٨	فندا	طويل	الأحوص	١٣٠٢
٥١٦	فاعبدا	طويل	الأعشى	١٠١١ و ١١٧٦ و ١٠٩٩

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٤٨	زادًا . . .	وافر	جرير	١٦٠٥
٥٨١	المقيّدَا	طويل	الفرزدق	١٧١٢
٦١٣	بُدا	طويل	زائدة بن صعصعة	١٨٢٣ و ١٨٢٤
٦٥١	قرّدَا	طويل	رجل من كلاب	١٩٦٩
٧٠٨	محمّدَا	طويل	الأعشى	٢١٠٩
١٩	فديدُ	رجز	رؤبة	١٧٣ و ٧٦٤
٢٢	أودُ . . .	بسيط	الراعي	١٧٩
٣٧	لواحدُ	طويل	_____	٢١٠
	واحدُ	طويل	_____	٢١٠
١٢٥	الجدودُ	وافر	جرير	٤٧٨
١٣٩	مهنّدُ	طويل	_____	٥٠٥
١٧٢	عضدُ	كامل	أوس بن حجر	٥٨٦ - ٥٨٧
١٨٨	مخلّدُ	طويل	مسكين الدارمي	٦١٥
٢١٥	يسودُ	وافر	أنس بن مدركة	٦٨٢
٤٠٩	ولا نقدُ	طويل	_____	١٢٣٠
٤١٣	نُجدُ	طويل	_____	١٢٥٩
٤٢٩	وعدوا	بسيط	الفضل بن عباس	١٣٠٣ و ٢٠٦٨
٤٩٩	واحدُ	متقارب	_____	١٤٨٣
٥٠٩	ويقصدُ	طويل	اللّحام	١٤٩٧ - ١٤٩٨
٥٣٣	جليدُها	طويل	عبد الواسع	١٥٧٠
٥٦٦	سادوا	بسيط	الأفوه الأودي	١٦٧٥
٦٠٨	وفودُ	طويل	أبو عطاء السندي	١٨١٢
٦٤١	غرّدُ	بسيط	أبو ذؤيب	١٩٤٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٧٢٧	الغمد	طويل	_____	٢١٧٩
٢٨	قررد	طويل	طرفة	١٩٠
٣٣	المرد	طويل	ضمرة	١٩٨
٥١	زياد	وافر	قيس بن زهير	٢٣٧ و ٢١١٣
١٥٠	مفتاد	بسيط	النابعة	٥٢٢
١٦٩	أحد	بسيط	النابعة	٥٧٧
١٨٥	البلاد	وافر	عبدالله بن الزبير	٦١٠
٢٠٠	خالد	طويل	الأشهب بن نبيك	٦٤٦ و ٨٦٩
٢١٤	والسند	بسيط	النابعة	٦٨٠
٢٢٦	بزاد	وافر	_____	٦٩٤
٢٢٧	الأسد	منسرح	_____	٦٩٧
٢٤٥	واحد	مشطور السريع	أبونواس	٧٤٣
٢٨٣	الملحد	رجز	حميد بن الأرقط	٨٤٤
٣٢٣	ولد	بسيط	النابعة	٩٤٣
٣٢٧	الصواديا	طويل	عوف القوافي	٩٥٠
٣٣٣	تقد	بسيط	الفرزدق	٩٦٧
٣٧٧	أذواد	بسيط	السليك	١٠٦٩
٣٨٠	بموجود	بسيط	أوس بن حجر	١٠٧٨
٤٠٧	التناد	وافر	المتني	١٢٠٨
٤٢٤	وحد	بسيط	النابعة	١٢٨٤
٤٦٤	بجدود	خفيف	_____	١٣٦٤
	الوليد	خفيف	_____	١٣٦٤
٥١٤	موقد	طويل	الحطينة	١٥١٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٣٦	برجد	طويل	طرفة	١٥٧٤
٥٥٠	البلد	طويل	ذو الرمة	١٦٠٩
٥٦٥	وكان قد	كامل	النابعة	١٦٧٢ و ١٨١٣ و ١٨٥١
٥٨٢	فقد	بسيط	النابعة	١٧١٣
٥٨٧	المتعمد	كامل	عاتكة بنت زيد	١٧٣٤ و ١٧٣٨
٥٩٦	البلد / النكد	بسيط	النابعة	١٧٨٨ - ١٧٨٩
٦٠٢	بوجد	خفيف	_____	١٧٩١
٦٠٧	بفرصاد	بسيط	عبيد بن الأبرص	١٨١٢
٦٧٣	سادي	وافر	النابعة الجعدي - أو الحادرة	٢٠٣٣
٦٧٩	المرد	كامل	رجل من طيء	٢٠٤١ - ٢٠٤٢
٦٨٤	من أحد	بسيط	النابعة	٢٠٤٧
٧٢١	لم تزود	طويل	طرفة بن العبد	٢١٤٢
٢١٧	اعتذر	طويل	ليبد	٦٨٤ - ٦٨٥
	الشعر	طويل	ليبد	٦٨٥
٢٥٢	البشر	رجز	_____	٧٦٤
	الوتر	رجز	_____	٧٦٥
٢٥٤	عمر	رجز	_____	٧٧٥
٣٤٦	فبغر	رجز	العجاج	٩٩٧
٣٧٩	الصبر	رجز	_____	١٠٧٢
٤١٦	تامر	مجزوء الكامل	الحطيئة	١٢٦٤
٤٥٣	فخر	رمل	طرفة	١٣٣٩
	دثر	رمل	طرفة	١٣٣٩
٤٨٨	يتنقر	رمل	طرفة	١٤١١

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥٤٧	المبر	رمل	طرفة	١٦٠٠
٥٥٩	خزُر	رجز	عمرو بن العاص أو أوطاة	١٦٤٥
	المستمز	رجز	عمرو بن العاص أو أوطاة	١٦٤٦
٦٠١	الخبر	طويل	—	١٧٨٨
٦٠٤	شعر	رجز	العجاج	١٧٩٨
٦٣٣	الجمز	رجز	—	١٩١٨
٦٣٥	يفز	مجزوء الكامل	زهير	١٩٢٧-١٩٢٦
٦٨٣	بشر	مقارب	امرو القيس	٢٠٤٥
٧٠٣	سور	سريع	عدي بن زيد	٢٠٨٩
	عصر	سريع	عدي بن زيد	٢٠٨٨
١٧	غائرا	رجز	رؤية	١٠٢ و ١٦٤
٢٠	شمرأ	طويل	—	١٧٧
٢١	شمرا	طويل	امرو القيس	١٧٨
٣٥	يزوبرا	طويل	الفرزدق	٢٠٠
٨٧	أبرارا	رجز	—	٣٧٩
٩٠	بهرأ	طويل	ابن ميادة	٣٨٤
١٠٧	الجزاره	مجزوء الكامل	الأعشى	٦٩٨ و ٤٢٩
	خفارة	مجزوء الرجز	الأعشى	٦٩٨ و ٤٢٩
١١٢	القرى	مجزوء الرجز	—	٤٥٥ و ٤٤٢
١٤٦	تستطارا	الوافر	عنزة	٥١٩
١٤٩	أذفرا	كامل	المتنبي	٥٢٠
١٦٤	جارا	مقارب	الأعشى	٥٥٦
١٩١	تأزرا	طويل	—	٦٢٩ و ٦٢١
٢٣٢	نارا	مقارب	أبو ذؤاد	٧٠٥

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٢٤٢	تسرا	خفيف	أعشى همدان	٧٢٦
٣٢٨	ضبارا	كامل	الحارث بن خزرج	٩٢٢
٣٢٨	إحضارا	كامل	الحارث بن خزرج	٩٥٢
٣٧٥	كوثرا	طويل	المخلبل	١٠٦٥
٣٩١	حامره	مجزوء الرمل	—————	١١٢٧
٤١١	الحوارا	وافر	ذو الرمة	١٢٥٣
	كبارا	وافر	ذو الرمة	١٢٥٢
	الخيارا	وافر	ذو الرمة	١٢٥٢
٥٠٠	فنعذرا	طويل	امرؤ القيس	١٤٨٤
	بقيصرا	طويل	امرؤ القيس	١٤٨٥
٥٠٦	حوارا	وافر	ابن أحمر	١٤٩٥
٥٣٥	قفرا	طويل	ذو الرمة	١٥٧٣
٥٧٠	بيقرا	طويل	امرؤ القيس	١٦٩٠
٦٣٨	عارا	متقارب	الأعشى	١٩٣١
٦٩١	مزدرا	طويل	—————	٢٠٥٣
٦٩٥	لم تعارا	وافر	ابن أحمر	٢٠٧٤
٣٩	قصورها	رجز	أبو النجم	٢١٣
٥٠	فأنظور	بسيط	ابن هرمة	٢١١٧ و ١٣٤٧ و ٢٣٧
١٠١	المقادير	طويل	ذو الرمة	٤٢٢
١٠٦	عمر	بسيط	جرير	٦١٦ و ٤٣٠ و ٤٢٨ و ٧٠٨ و ٩
١١٥	نزر	طويل	ذو الرمة	٤٥٠
١١٧	تذكر	طويل	زهير	٤٥١
١٢٢	القدر	بسيط	جرير	٤٧٠

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
١٢٣	جازر	طويل	ذو الرمة	٤٧١
١٤٠	والفخر	كامل	المخبل السعدي	٥٠٧
١٤١	والفخار	وافر	_____	٥٠٨
١٧٥	ناصر	طويل	الكميت	٥٩٠
١٧٩	تذر	بسيط	_____	٦٠١
٢٢٩	هوير	طويل	ذو الرمة	٧٠١
٢٦٧	ديار	بسيط	_____	٨١١
٢٧٢	يتغير	طويل	عمر بن أبي ربيعة	٨١٧
٢٩٨	أثر	بسيط	أخطل	٩٠٧
٣١٦	وبار	مخلع البسيط	الأعشى	٩٣٤
٣٤٤	شاجر	طويل	ليد	٩٨٥
	عائر	طويل	ليد	٩٨٦
٣٥٣	غارها	متقارب	زهير	١٠١٣
٣٧٨	الصدر	رجز	_____	١٠٧٠
٣٨٤	الدار	بسيط	الأيوردي	١١٠٠
٣٩٣	عامر	السريع	_____	١١٣٦
	ناصر	السريع	_____	١١٣٦
٣٩٤	حرائر	طويل	سيرة بن عمرو	١١٤٦
٤٠٤	تسير	كامل	المتني	١١٨٥
٤٤٨	عافر	طويل	أبو طالب	١٣٣٤
	باقر	طويل	أبو طالب	١٣٣٤
	بهازر	طويل	أبو طالب	١٣٣٥
٤٨١	القنبر	رجز	_____	١٣٩٩

الرقم	الشاهد	بحره	قائمه	رقم الصفحة
	تسكّر	رجز	—	١٣٩٩
٤٩٦	تسفر	طويل	تأبط شرا	١٤٦٤
٥١٢	البقر	بسيط	الأخطل	١٥١١
٥٢٥	الخور	بسيط	اللعين المنقري	١٥٥٢
٥٢٨	حار	وافر	خداش بن زهير	١٥٦١
٥٣٠	الخمر	طويل	ذو الرمة	١٥٦٥
٥٣٤	الدبور	خفيف	عدي بن زيد	١٥٧١
٥٧٣	المهار	خفيف	أبودؤاد	١٦٩٧
٥٨٥	أطهار	كامل	جرير	١٧٢٤
٥٩٩	الأمر	طويل	أبو صخر الهذلي	١٧٨١
٦٠٠	دعاثره	طويل	طفيل الغنوي	١٧٨٥
١٥	قابر	سريع	الأعشى	١٥٦
	الناشر	سريع	الأعشى	١٥٦
٢٨	الذعر	كامل	زهير	١٩٠
٣٠	عامر	طويل	الشنفري	١٩٤
٣١	الأوبر	كامل	—	١٩٥
٣٢	الفاخر	سريع	الأعشى	١٩٦ - ٣٨٢
٣٤	فجار	كامل	النابعة	١٩٩
٥٨	السمر	بسيط	—	٢٥٥ و ١٦٣
٦٠	عاشر	طويل	—	٢٦٢
٧٨	شعري	مَشْطُور الرجز	أبو النجم	٢٣٦ و ٧٩٩ و ٩١٨
٨٥	الزاري	بسيط	النابعة	٣٦٧
١٠٩	جار	بسيط	—	٤٣٤ و ٤٦١ و ٦٩٨



الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
١١٣	عذيري	رجز	العجاج	٤٤٢
	بعيري	رجز	العجاج	٤٤٢
١٤٥	المحبور	رجز	العجاج	٥١٤
	الهبور	رجز	العجاج	٥١٤
١٥٥	أثير	وافر	عروة	١١٦٨ و ٩٩٠ و ٥٣٦
١٩٧	الأسبار	كامل	الفرزدق	٦٤٣
٢٣٩	بدار	كامل	مؤرج السدوسي	٧٢٣
٢٤٤	قصره	مديد	امرو القيس	٧٤٣
٣٠٨	نظار	رجز	—————	٩٢٣
٣٠٩	قرقار	رجز	—————	٩٢٤
٣١٠	عرعار	كامل	النابعة	٩٢٥
٣١٨	جابر	سريع	الأعشى	٩٣٨
٣٥٥	عشاري	كامل	الفرزدق	١٠١٥
٣٧٤	البشر	بسيط	قيس المجنون	١٠٦٣
٤٣٥	البقر	بسيط	أبو العلاء	١٣١٢
٤٧١	للكاثر	سريع	علقمة	١٣٧٦
٥٠٨	بالمزار	وافر	—————	١٤٩٨
٥١١	بمقدار	بسيط	—————	١٥٠٩
٥٦٧	عمار	بسيط	النابعة	١٦٨١
٥٦٩	بالسور	بسيط	القتال الكلابي	١٦٩٠
٥٨٤	غير مكفور	بسيط	أبو زيد الطائي	١٧٢٢ و ١٧٢١
٦٣٥	لا يفري	مجزوء الكامل	زهير	١٩٢٧
٦٥٨	المشهر	طويل	حريث بن عتاب الطائي	١٩٩٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٧٧	قتره	مديد	امرؤ القيس	٢٠٣٨-٢٠٣٩
٦٩٩	مئزري	طويل	أبو جندب	٢٠٨٥
٧٠٦	العواور	رجز	جندل بن المثنى الطهوي	٢١٠١
	أبا عري	رجز	جندل بن المثنى الطهوي	٢١٠١
	الدوائر	رجز	جندل بن المثنى الطهوي	٢١٠١
١٠٠	التنزي	رجز	رؤبة	٤٢١
٣٤٧	الحزباز	كامل	—	٩٩٨
٣٩٦	جهاز	رجز	—	١١٤٩
	ارتجازي	رجز	—	١١٤٩
٣٢٦	جلس	رجز	—	٩٤٩
٤١٨	عبوسا	كامل	المتنبى	١٢٦٩
٤٧٢	القوانسا	طويل	عباس بن مرداس	١٣٧٩
٤٥٨	تقيسا	رجز	العجاج	١٦٤٢
١٦٧	العيس	رجز	جران العود	٥٧٢
٣٣٤	المجلس	بسيط	عباس بن مرداس	٩٦٨
	عرمس	بسيط	عباس بن مرداس	٩٦٩
	الأنفس	بسيط	عباس بن مرداس	٩٦٩
٣٣٥	المجلس	بسيط	مهلهل	٩٦٩
٤٤٠	المكيس	طويل	زيد الخير	١٣١٧
٦٤٢	الأس	بسيط	مالك بن خالد	
			الخناعي أو أبو ذؤيب	١٩٤٥-١٩٤٤
٦٦٠	تقلس	طويل	أبو الجراح	٢٠٠٨
٧٣١	شوس	وافر	أبو زيد	٢١٨٥

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٢٧	نفسي	طويل	أبو زيد	١٨٩
١٠٢	الغنس	رجز	خرز بن لوزان	٤٢٣
	الخلسن	رجز	خرز بن لوزان	٤٢٣
٢١٣	الفرس	منسرح	طرفة	٦٧٦
٢٥٣	الأنس	سريع	————	١١٧٩ و ٧٦٦
	طلس	سريع	————	٧٦٦
٢٧٤	ليبي	رجز	رؤية أو العجاج	٨١٩
٣٨٣	القرس	طويل	أوس بن حجر	١٠٩١
٤١٥	الكاسي	بسيط	الخطيئة	١٢٦٣
٤١٧	الكاسي	طويل	الجندي	١٢٦٤
	الكاس	طويل	الجندي	١٢٦٤
٧١٨	القلنس	رجز	————	٢١١٨-٢١١٧
٤١٢	قريشاً	خفيف	المُشعرج	١٢٥٨
١١	العصا	رجز	غنية الكلابية	١٤٤
٣٨٢	الأحوصا	طويل	الأعشى	١٠٨٧-١٠٨٦
٥٤	حريص	وافر	عدي بن زيد	٣٢٩
٣٤١	قالص	طويل	————	٩٧٨
٤٢٠	خيص	وافر	————	١٢٧٣
٤٩٠	العناصي	رجز	أبو النجم	١٤١٨
	مناص	رجز	أبو النجم	١٤١٨
٥٣٢	بيوضها	طويل	ابن أحر	١٥٨٦
٢٧٦	يمضي	طويل	أبو خراش الهذلي	٨٣٣
٣٢٤	مض	رجز	————	٩٤٧

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
	بالنفض	رجز	_____	٩٤٧
٢٤٧	قط	رجز	_____	٧٤٧
٢٥	الخرط	طويل	أبو العلاء	١٨٧
١٤٣	الضابط	متقارب	أسامة بن الحارث افضلي	٥١٠
٣١٣	قطاط	وافر	عمر بن معد يكرب	٩٢٩
٥٢٢	وفرطه	رجز	_____	١٥٣٧
٦٨٥	فالطجع	رجز	منظور بن حية	٢٠٤٧
٨٠	رواجعا	مشطور الرجز	العجاج	١٧٥٠-١٧٤٩٥٣٤٦
٩٥	والضبع	بسيط	_____	٣٩٦
١٧٧	ملمة	رجز	ليد	٥٩٨
	أصبعة	رجز	ليد	٥٩٨
	أشجعة	رجز	ليد	٥٩٨
٢١٢	أجمعا	طويل	_____	٦٧٥
٢٣٤	أصبعا	طويل	الكلحة العربي	٧١٠
٢٤٣	أجمعا	رجز	الكلحة العربي	٧٣٤-٧٣٣
٢٥٥	وقوعا	وافر	المرار الأسدي	٧٧٦
٤٤٤	مسمعا	طويل	مالك بن زغبة	١٣٢٦-١٣٢٥
٥٢٧	الوداعا	وافر	القطامي	١٥٦١-١٥٦٠
٥٤٢	أجدعا	طويل	متمم بن نويرة	١٧٥٢ و ١٥٩٠
٦٠٦	المقنعا	طويل	جرير	١٨٠٨
٦١٩	وتخدعا	طويل	جميل بثينة	١٨٤٦
٦٢٨	رقة	منسرح	الأضبط بن قريع	١٨٧٦ و ١٩٣٥
	معة	منسرح	الأضبط بن قريع	١٨٧٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
	جمعة	منسرح	الأضبط بن قريع	١٨٧٦
٤	تبّع	كامل	أبو ذؤيب	١٢٧ و ١٥١ و ٧٦٠
١٢٩	تراجع	طويل	النايفة	٤٨٨
	ناقع	طويل	النايفة	٤٨٩
١٣٧	مجمع	رجز	—	٥٠٤
١٦٨	وجيع	وافر	عمرو بن معد يكرب	٥٧٤
١٧٨	الضبع	بسيط	العباس بن مرداس	٥٩٩
١٩٣	فاجع	طويل	رجل من بني سلول	٦٢٦
١٩٤	رجوعها	طويل	—	٦٢٧
١٩٨	البلاقع	طويل	ذو الرمة	٦٤٤
٢٣٥	مصرع	كامل	أبو ذؤيب	٧١٣
٢٥٩	وازع...	طويل	النايفة	٧٩٠
٢٩٠	أصنع	طويل	العجير السلولي	٨٨٠
٣٧٠	وقع	كامل	عبد الله بن الحجاج	١٠٥٧-١٠٥٦
٤٧٧	الصوانع	طويل	النايفة	١٣٣٨-١٣٣٩
٤٦٠	هبلع	كامل	جرير	١٣٩٨
٤٨٢	خروج	رجز	المتني	١٤٠١
٥٥٢	أتجرع	طويل	المتني	١٦٢٦
٥٦٠	مجامع	طويل	عمرو بن معد يكرب	١٦٤٩
٥٧٨	الزعازع	طويل	الفرزدق	١٧٠٨
٦١٥	وافرع	طويل	عبد الله بن همام السلولي	١٨٣١
٦٣٦	صنع	بسيط	تميم بن مقبل	١٩٢٧-١٩٢٨
٦٤٨	المرتع	كامل	الفرزدق	١٩٦٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٣	مجمع	مقارب	العباس بن مرداس	٢٦٧-٢٦٨
١١٠	وأهجمي	رجز	أبو النجم	٤٣٤-٤٣٥
	يصلع	رجز	أبو النجم	٤٣٤-٤٣٥
	أصنع	رجز	أبو النجم	٤٣٥
	الأصلع	رجز	أبو النجم	٤٣٥
١٢٧	فاجزعي	كامل	النمر بن تولب	٤٨٢
	معي	كامل	النمر بن تولب	٤٨٢
	مضجمي	كامل	النمر بن تولب	٤٨٢
٣١٤	وقاع	وافر	عوف بن الأحوص	٩٣٠
٣٢١	البلاقع	طويل	ذو الرمة	٩٤١
٣٣٧	راع	وافر	رجل من قيس عيلان	٩٧٣
٣٥٤	نفاع	كامل	الفرزدق	١٠١٤
٥٦١	لكاع	وافر	الحطيثة	١٦٢٥
٧١٤	ولم تدع	بسيط	—	٢١١٣
٤٧	كيف	طويل	—	٢٢٩
٦١	لمستعطف	مقارب	—	٢٦٢
١٤٧	الشفوف	وافر	ميسون الكلبيّة	٥١٩
٣٠١	المتقاذف	طويل	النابعة الجعدي	٩١٩
٤٣٢	سرهاف	رجز	العجاج	١٣٠٩-١٣١٠
٤٣٣	شاف	وافر	بشر بن أبي خازم	١٣١١
٤٨٦	المنيف	خفيف	الأعشى	١٤٠٧
٥٤٦	الصباريف	بسيط	الفرزدق	١٥٩٩
٤٢٥	الفرق	رجز	رؤبة	١٢٩٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥١٩	المخترق	مشطور الرجز	رؤية	١٥٢٤
٦٥٧	تلق	رجز	الشاخ	١٩٩٢
	زملق	رجز	الشاخ	١٩٩٢
٦٦٧	المشتق	رجز	رؤية	٢٠٢٠
	البرق	رجز	رؤية	٢٠٢٠
٣٩٢	عشقا	بسيط	—	١١٢٨
	فرقا	بسيط	—	١١٢٨
٦٥	نطاق	كامل	أبو العلاء	٢٨٥
٢٤٦	الخلايق	طويل	المتنبى	٧٤٤
٢٨٧	عارقة	طويل	عارقة	٨٦٢
٢٩٦	طليق	طويل	يزيد بن مفرغ	٩٤٨ و ٩٠٤
٣٤٢	لا تنفرق	طويل	الأعشى	٩٨٣
	تحرق	طويل	الأعشى	٩٨٣
	المحلوق	طويل	الأعشى	٩٨٣ و ١٧٠٧
٥٠٥	سملق	طويل	جميل بن معمر	١٤٩٤-١٤٩٣
٥٤٥	يوافقها	منسرح	أمية بن الصلت	١٥٩٤
	ذائقها	منسرح	أمية بن الصلت	١٥٩٥
٥٥٧	الخلق	بسيط	سالم بن وابصة	١٦٤١
٥٨٩	صديق	طويل	—	١٧٣٨-١٧٣٧
٦٧١	نقائق	رجز	—	٢٠٣١
٧٢٦	لائق	طويل	طريف بن تميم العنبري	٢١٦٩-٢١٧٠
١٥٧	لم يمزق	طويل	سلامة بن جندل	٥٤٢
١٨٠	الرائق	سريع	أنس بن عباس	٦٠٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
	عاتقي	سريع	أنس بن عباس	٦٠٧
	بالشاهق	سريع	أنس بن عباس	٦٠٧
٢٠٣	بطلاق	كامل	أبو محجن	٦٥٢
٢٢٠	الإحراق	بسيط	جبار بن سلمى	٦٨٨-٦٨٧
٢٣٣	للعقيق	طويل	أبودؤاد	٧٠٨-٧٠٩ و ٩٩٥
٣٠٦	لم تخلق	كامل	كعب بن مالك	٩٢٢
٤٦٣	المدلّقي	طويل	_____	١٣٦٤
٥٨٦	في شقاق	وافر	بشر بن أبي خازم	١٧٢٨ و ١٧٣١
	الوثاق	وافر	بشر بن أبي خازم	١٧٣١ -
٦٦٦	فطلق	رجز	رؤية	٢٠١٦
	ولا تملّقي	رجز	رؤية	٢٠١٦ و ٢١١٦
٤٠	المعارك	طويل	الأخطل	٢١٤
١٤٢	لسوائكا	طويل	الأعشى	٤٩٣
٢٦٤	أراكا	رجز	حميد بن الأرقط	٨٠٨
٢٦٨	إلاكا	سريع	المتني	٨١٢
٢٧٩	عساكا	رجز	رؤية	٨٣٨
٦٦١	بأمانكا	مقارب	_____	٢٠٠٩
٦٦٥	أولالكا	طويل	_____	٢٠١٢
٧	سلكوا	بسيط	زهير	١٣١
٦٤٧	تنسلك	بسيط	زهير	١٩٥١
١٤	غير مشترك	بسيط	_____	١٤٨
١٢٤	ضنك	مشطور الرجز	جحدر بن مالك	٤٧٢-٤٧٣
٢٦١	سواك	وافر	خليد مولى العباس بن محمد	٧٩٣



الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٣٠٧	أوراكها	رجز	طُفيل بن يزيد	٩٢٣
١٢٦	فَعَلْ	طويل	أبو الأسود	٤٨٠ - ٤٨١
٢٠٨	وقبل	رمل	ابن الزبعرى	٦٦٠ - ٦٦١
٣٣١	بجَلْ	رجز	الأعرج المعنى	٩٦٠
	الجمال	رجز	الأعرج المعنى	٩٦٠
	الأسل	رجز	الأعرج المعنى	٩٦٠
٣٩٠	خجل	مجزوء الرجز	_____	١١٢٧
	تغتسل	مجزوء الرجز	_____	١١٢٧
٤٤٣	الأجل	مقارب	_____	١٣٢٥
٥٣٧	جمل	طويل	امراة سالم بن قحطان	١٥٧٥
٦٢١	الشمال	مديد	عبيد بن الأبرص	١٨٥٠
٧٠١	أول . .	رجز	بشير بن النكت	٢٠٨٧
١	خيالاً	وافر	المتنبى	١١٨
٤٢	الأوعالاً	كامل	جرير	٢١٧
٧٩	مهلاً	منسرح	الأعشى	٣٤٥ - ٣٤٦
٩٢	فالها	مقارب	الخنساء	٣٨٦
١٧٦	إذا قبلاً	بسيط	النعمان بن المنذر	٥٩٧
١٩٩	الأغلل	كامل	الأخطل	٦٤٥ و ٨٦٩
٢٥٦	رملاً	خفيف	عمر بن أبي ربيعة	٧٨١
٣٠٣	محجلاً	طويل	النابعة الجعدي	٩٢٠
٣٠٤	هلاً	طويل	ليل الاخيلية	٩٢٠
٣٥١	كمبلاً	مقارب	العباس بن مرداس	١٠١١
	هديلاً	مقارب	العباس بن مرداس	١٠١٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائمه	رقم الصفحة
٣٨٩	خلخالها	متقارب	عامر بن جوين	١١٢٢
	ثاناتها	متقارب	عامر بن جوين	١١٢٢
	إبقاها	متقارب	عامر بن جوين	١١٢٢
٤٤٧	أعقلا	طويل	القلاخ	١٣٣٣
	أطولا	طويل	القلاخ	١٣٣٣
٤٦٥	قذالا	وافر	ذو الرمة	١٣٦٩-١٣٧٠
٤٦٦	أولا...	رجز	—	١٣٧٠-١٣٧١
٤٨٥	سهلا	طويل	—	١٤٠٦
٥٠٤	التأميلا	خفيف	العنبري	١٤٩٢-١٤٩٣
٥٥٤	غليلا	كامل	جريـر	١٦٣٦
٦٢٢	نصلا	بسيط	المتنبي	١٨٥٢
٦٢٤	تبالا	وافر	حسان - أبو بوطالب	١٨٦٠
٦٢٦	قليلا	متقارب	أبو الأسود الدؤلي	١٨٦٨
	جميلا	متقارب	أبو الأسود الدؤلي	١٨٦٨
٦٩٢	غليلا	كامل	جريـر	٢٠٥٩
٧٠٠	قلى	كامل	—	٢٠٨٦
٢٠	الأنامل	طويل	ليد	١٢٣ و ١٨٦٧
٤٠	كاهلة	طويل	ابن ميادة	٢١٣
٥٦	يميل	مجزوء المتدارك	—	٢٤٠
٧٤	طويل	خفيف	—	٢٣٦
٨٦	لأميل	كامل	الأحوص	١٧٨٦ و ٣٧٥
	موكل	كامل	الأحوص	٣٧٦
١٣٥	نوافلة	طويل	رجل من بني عامر	٤٩٨ و ١٥٣٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٢٤٨	السبل	بسيط	المتنخل	٧٦١
٢٧٥	مبدول	بسيط	هشام أخوذو الرمة	٨٣١
٢٩٥	أفضل	متقارب	_____	٩٠٠
٢٩٧	باطل	طويل	ليبد	٩٠٦-٩٠٥
٣٠٢	حيهله	بسيط	_____	٩٢٠-٩١٩
٣٥٢	أحمل	بسيط	_____	١٠١٢
	احتول	بسيط	_____	١٠١٣
٣٩٨	الفصيل	وافر	_____	١١٥١
٤٢٣	جدال	وافر	_____	١٢٨٣
٤٢٦	العويل	وافر	عبدالله بن رواحة أو	
			حسان بن ثابت	١٢٩٧
٤٣١	القتل	طويل	_____	١٣٠٨
٤٦٧	وأطول	الكامل	الفرزدق	١٣٧٣-١٣٧٢
٤٧٩	ينازله	طويل	_____	١٣٩٦
٥٤٣	أفدله	طويل	عامر بن جوين	١٥٩١
٥٥١	نقتل	طويل	الأخطل	١٦١٢
٥٩٠	يتعلم	بسيط	الأعشى	١٧٣٩
	شول	بسيط	الأعشى	١٧٤٠
٦١٧	لا أقبلها	طويل	كثير	١٨٣٩
٦٣٤	زحله	رجز	_____	١٩١٩
٦٨٠	يقولها	طويل	_____	٢٠٤٣
٧٠٤	طباها	طويل	أنيف النيهاني	٢٠٩٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٧١٢	تغول	طويل	جرير	٢١١١
١٠	فتجمل	كامل	عبد القيس	١٤٠
١٢	المعلل	طويل	امرؤ القيس	١٤٥
١٦	الجدل	بسيط	الفرزدق	١٦٤
٤٣	المضلل	طويل	الأسود بن يعفر	٢١٩-٢١٨
٦٦	اسحل	طويل	طفيل الغنوي	٢٨٧
٦٨	من المال	طويل	امرؤ القيس	٢٩١
	أمثالي	طويل	امرؤ القيس	٢٩٣
٧١	لم يحلل	كامل	أبو كبير	٣١٤
١٠٨	فانزل	رجز	عبد الله بن رواحة	٣٤١-٣٤٠
١١٤	السَّعالي	متقارب	أمية بن أبي عائذ	٤٤٨
١٢٨	نصلي	طويل	ذو الرمة	٤٨٥
١٣٦	الطحال	متقارب	_____	٥٠٣
١٣٨	بالرجال	وافر	مسكين الدارمي	٥٠٥
١٥٣	محول	طويل	امرؤ القيس	١٥٢٤-١١٣٧-٥٣٣
١٥٤	الدخال	وافر	لبيد بن ربيعة	٥٣٣
١٦٣	هيكَل	طويل	امرؤ القيس	٥٤٨
١٧٠	جلجل	طويل	امرؤ القيس	٥٧٨
١٧١	عقنقل	طويل	امرؤ القيس	٥٧٩
٢١٦	أظلل	رجز	العجاج	٦٨٤
٢٣١	السلسل	الكامل	حسان	٧٠٢
	المفضل	الكامل	حسان	٧٠٢
	الأول	الكامل	حسان	١٧٥٢ و ٧٠٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائمه	رقم الصفحة
	المقبل	الكامل	حسان	٧٠٣
٢٥٨	أوقال	بسيط	أبوقيس بن رفاعه	٧٩٠
٢٨٢	مالي	وافر	زيد الخير	٨٤٣
	العوالي	وافر	زيد الخير	٨٤٤
	بالمالي	وافر	زيد الخير	٨٤٤
٢٩١	العقال	خفيف	أمية بن أبي الصلت	٨٨٥ و ١٩٠٩
٣٣٨	جملة	خفيف	جميل بن معمر	٩٧٤
٣٥٠	ديبل	طويل	—	١٠٠٥
٣٥٧	حنظل	رجز	—	١٠٢٥ و ١٢٦٨
٣٦٣	نهل	رجز	أبو النجم	١٠٣٦ - ١٠٣٧
٣٧١	الأسول	سريع	المتخل	١٠٥٩
٤٠٢	المغربل	رجز	أبو النجم	١١٧٦
	فل	رجز	أبو النجم	١١٧٦
٤٠٦	المنقل	طويل	امرو القيس	١٢٠٠
٤٤١	مصلصة	مشطور الرجز	—	١٣١٧
٤٥٠	منقل	كامل	أبو كبير	١٣٧٧
	مهبل	كامل	أبو كبير	١٣٧٧
٤٨٩	قنول	رجز	—	١٤١٥
	المتبل	رجز	—	١٤١٥
٤٩٣	القطحل	رجز	رؤبة	١٤٢٥
	الوحد	رجز	رؤبة	١٤٢٥
٤٩٥	صال	طويل	امرو القيس	١٤٥٢ و ١٨٥٧
٤٩٨	المقبل	كامل	حسان بن ثابت	١٤٨٠

الرقم	الشاهد	بحره	قائمه	رقم الصفحة
٥٠١	تجهل	طويل	_____	١٤٨٦
٥٠٣	بقوول	طويل	كعب الغنوي	١٤٩٠
٥٣٨	وأوصالي	طويل	امرؤ القيس	١٩٤٩ و ١٥٧٥
٥٥٦	كالكلحل	بسيط	المتنبى	١٦٤١
٥٦٣	محل	كامل	عبد القيس، أو	
			عطية بن زيد	١٦٦٠
	فانزل	كامل	عبد القيس، أو	
			عطية بن زيد	١٦٦٠
٥٧٢	أقيال	خفيف	الأعشى	١٦٩٥ -
٥٧٤	مجهل	طويل	مزاحم العقيلي	١٧٠١
٥٩٥	مالي	كامل	_____	١٧٦٧
٥٩٧	وأوجال	طويل	الشمخ	١٧٨٠
٦٠٥	لا أقلي	طويل	_____	١٨٠١
٦٤٣	أبالي	وافر	غوية بن سلمى بن ربيعة	١٩٤٧-١٩٤٦
٦٦٤	معول	طويل	امرؤ القيس	٢٠١١
٦٧٤	لا تبالي	رجز	_____	٢٠٣٣
٦٨٨	الأجل	رجز	أبو النجم	٢٠٤٩
٧٣	نعم	سريع	المرقش	٣٢٥
٣١٩	الدوم	رجز	لقيط بن زرارة	٩٣٩
٤٠٥	العجم	متقارب	عبد المؤمن بن عبد القدوس	١١٨٩
٥٩٣	السلم	طويل	علياء بن أرقم	١٧٤٨-١٧٤٧
١١١	لامها	سريع	عمر بن قميثة	١٠١٢ و ٦٩٦ و ٤٣٨
١٤٤	تكرما	طويل	حاتم	٥١٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائمه	رقم الصفحة
١٩٠	فدعاهما	طويل	ذوتا بنت عبيدة	٦١٧ و ٦٩٧
٢٠٢	معظما	طويل	_____	٦٥١ و ٨١٢
٢٠٩	مداهما	طويل	_____	٦٦٣
	قراهما	طويل	_____	٦٦٣
	نراهما	طويل	_____	٦٦٣
٢٢٤	مداهما	واقر	_____	٦٩٣
٢٢٥	الطعاما	واقر	زيد الصعق	٦٩٤
٢٣٠	حنينا	طويل	لؤيس بن حجر	٧٠٢-٧٠١
٢٦٢	السنما	واقر	حيد بن بطل	٧٩٩
٢٩٤	ظلاما	واقر	شمير بن الخلوث	٨٩٥
٣٤٩	اللهازما	مشطور الرجز	الراجز العلوي	٩٩٩
	لازما	مشطور الرجز	الراجز العلوي	٩٩٩
٣٦٦	دما	طويل	حسان بن ثابت	١٣٧٧ و ١٠٤٨
٣٨٥	وانعما	طويل	_____	١١٠٥
٤٦١	مصطلاحما	طويل	الشماع	١٣٥٩
	طللاحما	طويل	الشماع	١٣٥٩
٤٧٤	خسما	طويل	حيد بن ثور	١٣٨٥
٥٥٥	نحما	طويل	حتم	١٦٤٠
٥٦٢	الفراما	واقر	_____	١٦٥٧
٦٢٣	والسنة	مصح	_____	١٨٥٠
٦٧٦	ننما	بسط	_____	٢٠٣٨
٧٢٠	الحانة	مجزوء الكمل	عبد بن الارص	٢١٣٢-٢١٣١
	نهانة	مجزوء الكمل	عبد بن الارص	٢١٣٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦	هـ	بسيط	المتنبي	١٢٧
٧٢	كلام	طويل	المعري	١٤٩٤ و ٣١٨
١٣١	أمامها	كامل	ليبد	٤٩٢
١٥٦	مستديم	وافر	كثير	٥٣٧
١٥٨	السلام	وافر	الأحوص	٥٤٤
١٨٣	السلام	وافر	الأحوص	٦٠٩
٢٠١	تهيم	خفيف	عبدالرحمن بن حسان	٦٤٩
	الكريم	خفيف	عبدالرحمن بن حسان	٦٥٠
٢١٨	مبغوم	بسيط	ذو الرمة	٦٨٥ و ٩٥١
	خرطوم	بسيط	ذو الرمة	٦٨٦
٣١٥	تقطم	كامل	أبو وجزة	٩٣٠
٣٨٧	وشام	وافر	جريز	١١٢٠
٤١٠	سمة	رجز	—	١٢٤٥
٤٤٦	المظلوم	كامل	ليبد	١٣٢٩
٤٥٩	الحرام	وافر	النابعة	١٣٥٦
٤٨٨	مشموم	بسيط	علقمة	١٤١١
٥٨٠	حالم	طويل	ابن كراع	١٧١١
	مقادم	طويل	ابن كراع	١٧٨١
٥٩٨	رميم	طويل	حاتم	١٨١٧
٦١٠	مسجوم	بسيط	ذو الرمة	١٨٢٦
٦١٤	ولا حرم	بسيط	زهير	١٨٢٦
	فيظلم	بسيط	زهير	٢١٧٧ و ١٨٢٧
	سهاؤها	كامل	ليبد	١٩٣٧



الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٥٣	حُلُم	طويل	المَرَار العدوي	١٩٨٦
٦٩٣	يَتَمُّ	طويل	أبو خراش	٢٠٧٢-٢٠٧١
٦٩٦	سلامها	طويل	ذو الرمة	٢١٠٢ و ٢٠٧٧
٦٩٨	مغيوم	بسيط	علقمة الفحل	٢٠٨٢
٧١٦	منسجم	بسيط	————	٢١١٥
٧٢٤	القدم	بسيط	————	٢١٦٧
٣٦	التهايم	وافر	رجل من بني كلاب	٢٠٨
٥٧	رجام	طويل	الفرزدق	٢٠٣٦ و ١٣٦٦ و ٢٤١١
٧٥	سالم	طويل	ذو الرمة	١١٥٧ و ٣٢٧
٩٨	فخاصم	طويل	————	٤١٤
١٠٤	الأحلام	كامل	عبيد بن الأبرص	٤٢٥
١٢٠	واسليمي	كامل	عنبرة	٤٥٩
١٥٢	كلام	طويل	الفرزدق	٥٢٥
١٨٧	تميم	وافر	نهار بن توسعة	٦١٢
٢١٩	وسلام	طويل	ذو الرمة	٦٨٧
٢٥٠	ميسم	رجز	حكيم بن مَعِيَة	٧٦٢
٣٢٠	حاتم	طويل	ربيعه الرقي	٩٣٩
	الدراهم	طويل	ربيعه الرقي	٩٤٠
	المكارم	طويل	ربيعه الرقي	٩٤٠
٣٣٢	المهائم	طويل	————	٩٦٢
٣٣٦	واللهازم	طويل	————	٩٧٢ و ١٧١٩
٣٧٦	الاعكام	خفيف	الكميت	١٠٦٦
٣٩٩	حرام	وافر	المتنبي	١١٦٢

الرقم	الشاهد	بحره	قائمه	رقم الصفحة
٤١٩	الدم	طويل	الأعشى	١٢٧٠
٤٢١	الأهاتم	طويل	الفرزدق	١٢٧٣
٤٥١	الحمي	رجز	العجاج	١٣٣٨
٤٥٤	قزم	بسيط	—	١٣٤٠
٤٥٦	مكرم	رجز	أبو الأخرر الحماني	١٣٤٧
٤٧٥	كرمة	منسرح	رجل من بني حمير	١٣٨٦
٥٧٥	المنهم	رجز	العجاج	١٧٠٣
٥٧٧	فدم	سريع	—	١٧٠٦
٥٧٧	والشتم	سريع	—	١٧٠٧
٥٩١	حذام	كامل	امرؤ القيس	١٧٤٤
٥٩٣	السلم	طويل	علباء بن أرقم	١٧٤٨
٦١١	الأكم	بسيط	زيد الخير	١٨١٩ - ١٨٢٠
٦٥٩	حذام	وافر	وسيم بن طارق	
٦٧٠	فياتم	طويل	أولجيم بن مصعب	١٩٩٧
			—	٢٠٢٩
٦٧٥	البنام	رجز	رؤبة	٢٠٣٦
٧٣٢	تميم	طويل	قطري بن الفجاءة	٢١٨٧
٣٦٤	الترسين	سريع أو الرجز	خطام المجاشعي	١٠٣٨
	مرتين	سريع أو الرجز	خطام المجاشعي	١٠٣٨
	بالنعتين	سريع أو الرجز	خطام المجاشعي	١٠٣٨
٦٢٥	العتابن	وافر	جريـر	١٨٦٦
	أصابن	وافر	جريـر	١٨٨٦

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٥١٩	المخترقن	رجز	رؤبة	١٨٦٧-١٨٦٦
	الحنقن	رجز	رؤبة	١٨٦٧-١٨٦٦
٦٣٩	أنكرن	مقارب	الأعشى	١٩٣٢-١٩٣١
٤٤	السعدينا	مطور الرجز	رؤبة	٢١٩
٧٠	لانا	بيط	قريط العنبري	١٩٣٩ و ٢٩٨
١٦٢	هانا	بيط	قريط العنبري	٥٤٦
٢٠٧	كلانا	وافر	النمر بن تولب	٦٦٠
٢٤٠	بالأيتا	مقارب	—	٧٢٣
٢٤١	والأيتا	وافر	—	٧٢٣
٢٦٥	إيانا	هنج	ذو الإصبع	٨٠٨
	ما كانا	هنج	ذو الإصبع	٨٠٩
	حسانا	هنج	ذو الإصبع	٨٠٩
	نجرانا	هنج	ذو الإصبع	٨٠٩
٢٦٦	إلا أنا	الريع	عمرو بن معديكرب	٨١٠
	بيتا	الريع	عمرو بن معديكرب	٨١٠
٢٧٠	لا تحزنا	كامل	المتني	٨١٥
٢٩٢	إيانا	كامل	حسان	٨٩١
٣٠٠	بدنا	الرمل	—	٩١٨
٣٤٥	بين بيتا	مجزوء الكمل	عيد بن الأبرص	٩٩٥
	وحينا	مجزوء الكمل	عيد بن الأبرص	٩٩٥
	ومينا	مجزوء الكمل	عيد بن الأبرص	٩٩٦
	لومينا	مجزوء الكمل	عيد بن الأبرص	٩٩٦
٣٦٩	فاكبان	رجز	مدرک بن حصن	١٠٥٤

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٣٨٦	أحياناً	بسيط	—	١١٧٦
٤٣٦	مساناً	بسيط	أمية بن أبي الصلت	١٣١٣
٤٤٥	اللياناً	رجز	رؤبة	١٣٢٧
٤٩٢	لاعبيناً	وافر	عمرو بن كلثوم	١٤١٩
٥٢٣	متجاهليناً	وافر	الكميت	١٥٤٦
٥٢٤	تجمعناً	كامل	عمر بن أبي ربيعة	١٥٤٧
	تودّعنا	كامل	عمر بن أبي ربيعة	١٥٤٧
٥٣٩	تكونة	مجزوء الكامل	خليفة بن براز	١٥٧٦
٥٦٤	فقلت إنّه	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	١٧٨٦ و ١٧٤٢ و ١٦٧٢
	وألومهنّ	مجزوء الكامل	عبيد الله بن قيس الرقيات	١٧٤٢
٦٥٤	السماناً	متقارب	—	١٩٨٩
٦٨١	وجفّاناً	كامل	جميل بثينة	٢٠٤٤
٨١	المحزون	خفيف	أبو طالب	٣٤٧
١٣٣	دانوا	هزج	الفند الزماني	٤٩٤
٢٨٩	كانوا	هزج	الفند الزماني	٨٧٠
٦٥٢	قمين	طويل	قيس بن الخطيم	١٩٨٥
٩	الفرقدان	وافر	عمرو بن معديكرب	٥٨٣ و ١٣٥
٣٨	يمان	طويل	عمير السلمي	٨٥٣ و ٢١٢
٤٨	يمن	بسيط	الأبيوردي	٢٣٢
١٠٥	عني	وافر	—	٤٢٧ - ٤٢٨
١٨٩	تخوفيني	وافر	أبو حية النميري	٦١٥
٢١٠	سمطين	طويل	الزخشري	٦٣٣
	عيني	طويل	الزخشري	٦٣٣

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٢٢١	اللعين	وافر	الشماخ	٦٨٨
	اللجين	وافر	الشماخ	٦٨٨
٢٤٩	بشن	وافر	النايفة	٧٦٢-٧٦١
٢٥١	تعرفوني	وافر	سحيم اليربوعي	٧٦٣
٢٦١	لم ترني	بسيط	المتنبي	١٥٤٠ و ١٣١١ و ٧٩٤
٢٦٩	للكفن	مجزوء الوافر	ابن الرومي	٨١٣
	بدني	مجزوء الوافر	ابن الرومي	٨١٣
٢٨١	عساني	وافر	عمران بن حطان	٨٣٩
٢٨٤	مني	رجز	عمران بن حطان	٨٤٥
٢٩٣	يصطحبان	طويل	الفرزدق	٨٩٢
٣٠٥	أبوان	طويل	رجل من أزد السراة	٩٢١ و ١٩٧٥
٣٤٠	مثلان	بسيط	_____	٩٧٥ و ١٨٢٩
٣٦٠	اليقين	وافر	_____	١٠٣٤
٣٦٢	جمالين	بسيط	عمرو بن عداء	١٠٣٦
٣٦٨	الأربعين	وافر	سحيم بن وثيل	١٠٥١
	الشؤون	وافر	سحيم بن وثيل	١٠٥١
٤٠٠	بعمون	كامل	_____	١١٦٢
٤٠٨	الملوان	طويل	ابن مقبل	١٢١٨ و ٢٠٢٩
٤٢٢	الأخوان	طويل	_____	١٢٨٢
	بلبان	طويل	_____	١٢٨٣
٤٥٢	فالسويان	كامل	ليبد	١٣٢٨
٤٥٥	المنون	وافر	أبو الغول الطهوي	١٣٤٣
٤٥٧	معون	طويل	جميل بثينة	١٣٤٨

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٤٦٠	سمين	رجز	_____	١٣٥٨-١٣٥٧
	قرون	رجز	_____	١٣٥٨
٤٦٩	بلين	وافر	_____	١٣٧٥
٥٠٢	داعيان	وافر	_____	١٤٨٨
٥٦٨	بأرسان	طويل	امرؤ القيس	١٦٨٥
٥٨٨	حقان	هزج	_____	١٧٤٧ و ١٧٣٧
٦١٢	بشان	طويل	عمر بن أبي ربيعة	١٨٢٠
٦٢٠	لا يعني	كامل	رجل من بني سلول	١٨٤٩
٦٨٢	فمه	مجزوء الرجز	_____	٢٠٤٤
	أمكنه	مجزوء الرجز	_____	٢٠٤٤
	هنه	مجزوء الرجز	_____	٢٠٤٤
٤٩	غايثاها	مشطور الرجز	أبو النجم أو العجاج	٢٣٤
١٠٣	عيناها	رجز	ذو الرمة	٤٢٤ و ٥٠٥
٢٠٦	لا يراها	وافر	العباس بن مرداس	٦٥٩-٦٥٨
٢٣٦	علاها	رجز	_____	٧١٤
	حقواها	رجز	_____	٧١٤
٢٣٧	ذووها	وافر	كعب بن زهير	٧١٨
٢٨٠	أراها	طويل	المرتضي الموسوي	٧٣٨
	فاها	طويل	المرتضي الموسوي	٧٣٨
	سراها	طويل	المرتضي الموسوي	٧٣٨
	عساها	طويل	المرتضي الموسوي	٧٣٨
٣٢٢	واها، فاها	رجز	أبو النجم	٩٤٣
٦٤٥	فاها	وافر	مجنون ليل	١٩٤٨

الرقم	الشاهد	بحره	قائله	رقم الصفحة
٦٧٢	أرانيها	بسيط	أبو كاهل البشكري	٢٠٣٢
	خوافيها	بسيط	أبو كاهل البشكري	٢٠٣٢
٧٠٩	أثافيها	بسيط	الحطيئة	٢١١٠
٧١٠	باريها	بسيط	الحطيئة	٢١١٠
٢٣٨	ذووه . . .	مجزوء الرمل	_____	٧١٩
٦٣٧	مهمه	رجز	رؤية / أو العجاج	١٩٢٩
٣٩٧	العوي	رجز	_____	١١٥٠
٢٧٧	منهوي	طويل	زياد بن الحكم	٨٣٦-٨٣٥
٢٣	العصي	المتقارب	أبو ذؤيب	١٨٠
	الحميري	المتقارب	أبو ذؤيب	١٨١
٥٩	مواليها	طويل	الفـرزـدق	٢٦٠
٩٦	ألا تلاقيا	طويل	عبد يغوث	٤٠٤
١٤٢	جائيا	طويل	زهير بن أبي سلمى	١٧٣٠-١٥١٦-٥٠٩
٥٨٣	حامتيه	المجتث	الزرقاء	١٧١٤
	ميـه	المجتث	الزرقاء	١٧١٤
٦٣١	ناجيته	رجز	_____	١٨٧٨
	سانيه	رجز	_____	١٨٧٩
٧١٥	يماينا	طويل	عبد يغوث الحارثي	٢١١٥
٧١٩	عاديها	طويل	عبد يغوث الحارثي	٢١٢١
٤٧٦	النبي	رجز	العجاج	١٣٧٨
١٨٤	للمطي	رجز	بعض بني دبر	٦٠٩
	خيبري	رجز	بعض بني دبر	٦١٠
٢٩٩	هياها	رجز	_____	٩١٠
٤٤٢	تنزيا	رجز	_____	١٣٢٠
	صيا	رجز	_____	١٣٢٠

## فهرس أنصاف الأبيات

الرقم	الشطر	البحر	الصفحة
٨٩	فإن يهلك فذلك كان قدرى	وافر	٣٨٣
١١٩	ويرى البرىء مع السقيم فيلطنخ	كامل	٤٥٧
٢٠٤	يانفس مالك دون الله من واق	بسيط	٦٥٥
٣٨١	بأجرع منقاد بعيد من القرى	طويل	١٠٨٦
٤٨٣	رمادا أطارته السواهلك رمددا	طويل (للكميت)	١٤٠٣
٤٨٤	بلاد بها القيصرم والشيخ والغضى	طويل	١٤٠٦
٤٩٠	مجلب من سواد الليل جلبابا	بسيط	١٤١٨-١٤١٩
٥١٠	أسيثى بنا أو أحسنى لا ملومة	طويل	١٥٠٥
٥١٣	والعجز عن درك الإدراك إدراك	بسيط	١٥١٢
٥١٨	فإنه أهل لأن يؤكرما	مشطور الرجز	١٥٢١
٦٥٥	إنى امرؤ إمرة إمعه	سريع	١٩٩١
٦٥٦	لعمرك بى من حب أسماء أولق	طويل	١٩٩١
٦٦٣	ما بال عينك منها الماء مهراق	بسيط	٢٠١١
٦٦٩	أباب بحر ضاحك هزوق	رجز	٢٠٢٢-٢٠٢٣
٦٩٧	وكانها تفاحة مطيوبة	كامل	٢٠٨٢
٧٢٦	فإذا همسوا عنك الحديث فلا تسل	طويل	٢١٥٠





## فهرس الأمثال السائرة والأقوال المأثورة

الصفحة	المثل / القول المأثور
١٣٦٥	آبل من حنيف الحناتم .....
١٩٣٠-١٩٢٩	استأصل الله عرقاتهم .....
٣٠١	إلا حظية فلا ألية .....
٩٤٩	إلا ده فلا ده .....
٦٩٥	إن الشقي راكب البراجم .....
٤٤٢	إن النعام في القرى .....
٤٦٤	أهلك والليل .....
٣٦٥	أو فرقا خير من حب .....
٩٣١	باءت عرار بكحل .....
١٧١٤	أبصر من الزرقاء .....
١٣٢	بين الصبح لذي عينين .....
٩٤٤	تركتهم في حيص بيص، وخيص بيص .....
١٤٣	أجدى من تفاريق العصا .....
٥٣٥	جاءوا قضهم بقضيتهم .....
١٢٣٣	أحسن من الدمية .....
٢٠٥٢	لم يحرم من فصد له .....
٦٧٩	أحق من رجلة .....
١٣٦٤	أحق من هبنقه .....
٧٤٨	أخبر ثقله .....
١٠٤٣	خبط عشواء .....

الصفحة	المثل / القول المأثور
١١٣٢	أحرق من حمامة .....
٥٨٦	خلاك ذم .....
٢١٨٩	خير الأمور الأوساط .....
٣٧٣	دقك بالمنحاز حب الفلفل .....
٢١٣٤	رجع بخفي حنين .....
٢١٨٩	رضا الناس غاية لا تدرك .....
٣٦٨	رفع عقيرته .....
٣٦٦	رهبوت خير من رحموت .....
١٣٦٦	أزهى من ديك .....
٥٠١ - ٥٠٠	أسائر اليوم وقد زال الظهر .....
٩١١	سرعان ذا إمالة .....
١٤٦٧ و ٦٩٠	تسمع بالمعيدي خير من أن تراه .....
١٥٦١ و ٣١٢	شرأهر ذاناب .....
٧٤٦	شرعك ما بلغك المحلاً .....
١٣٤	الشعير يؤكل ويذم .....
١٣٦٦	أشغل من ذات التحين .....
٤٤١	أصبح ليل .....
١٩٣٥ و ١٢٢٠	صلت على الأسد وبلت عن النقد .....
٤٨٤	أصاب المحز وطبق المفصل .....
٢٨٨	لا يصيب محزه ولا يطبق مفصله .....
١٦١٣	الصيف ضيعت اللبن .....
٤٤١	أطرق كرا .....
١٤٠٧	أظلم من الجلندي .....
١٥١٧	عسى الغوير أبوسا .....

الصفحة	المثل / القول المأثور
١٦٣٩	عضلة العقد .....
٢١١٠	أعط القوس باربها .....
٢١٨٨	عمل من طب لمن حب .....
١٢٢١	عند جهينة الخبر اليقين .....
١٢٢٦	العود أحمد .....
٣٦٤	غضب الخيل على اللجم .....
٦٠٠	أفسد من الضبع .....
٤٤١	افتد مخنوق .....
٦٣٩	فلان ثبت الغدر .....
٩٤٧	في مِض لَسِيَمَى .....
١٨٨	قبح الله معزى خيرها خطة .....
٩٥٣	قرب الحمار من الردهة ولا تقل له سَأُ .....
١٤٠٦	القرنبى في عين أمها حسنة .....
٦١٠	قضية ولا أبا حسن لها .....
٦١١	لكل فرعون موسى .....
٤٦٦	كليهما وتمرا .....
٢١١٤	يكفيك من شر سماعه .....
٢١٨٨	لقى لأذناه عرق القربة .....
١٩٧٣ و ١٠٢٧	التقت حلقتا البطان .....
٣٠٠ - ٢٩٨	لو ذات سوار لطمتني .....
٧٠٠	ما بها نافخ ضرمة .....
١٢٩٦	ما له راغية ولا ناغية .....
١١٦	المرء تواق إلى ما لم ينل .....
١٤١٧	مرعى ولا كالسعدان .....

الصفحة	المثل / القول المأثور
٤٦٧	من أنت زيدا .....
٩٣١-٩٣٢ و ١١٩٣	من دخل ظفار حَمَرٍ .....
١٥٥١	من يسمع يخل .....
٤٦٣	ما زرأسك .....
١٧٧٤	الانتظار موت أحمر .....
٤٦٥	هذا ولا زعماتك .....
٢٠٥٣-٢٠٥٢	هكذا فزدي أنه .....
٤٤٤	الواضعين للهناء مواضع النقب .....
٣٦٤	مواعيد عرقوب .....
١٤١٤	وقعوا في عصواد .....

## فهرس الكتب المذكورة في الإقليم

الرقم	الكتاب	مصنفه	رقم الصفحة
١	القرآن الكريم	.....	١١٥ و ٤٧٤ و ٥٢٥ و ٦٣٢
٢	الإنجيل	.....	٦٣٢ و ٦٣٥ و ١٥٨٣
٣	التوراة	.....	٢٩٧
			٢٩٧
٤	الإقليم	للجندي	١١٧ و ١٦٦٥ و ٢١٨٨
٥	الإكسیر	للجندي	٤٨٠
٦	الإيضاح	للشيخ أبي علي الفارسي	٦٧٨
٧	الإيضاح	لابن الحاجب	٨٢٣ و ١٤٣٣ و ١٤٣٦
٨	الإيضاح	للمطرزي	٢٠١٥
٩	شرح الحماسة	للمرزوقي	٧٩٣ و ٨٦٩ و ١٣٩٦
١٠	حواشي المفصل	للزحشري	١٦٠٨ و ١٩٣٩
١١	ديوان الأدب	للفارابي	٣٣٦
١٢	سر الصناعة	لابن جني	١٠٥٩
١٣	سقط الزند	لأبي العلاء المعري	٢٠٢٣
١٤	شرح أبيات الكتاب	لابن السيرافي	١٨٧
١٥	شرح الجمل	لعبد القاهر الجرجاني	٣٨٣ و ٣٨٥ و ٣٦٤ و ١٥١٣ و ٢٠٨٨
١٦	شرح المائة العاملة	لعبد القاهر الجرجاني	٣٨٣
١٧	الشيرازيات	للشيخ أبي علي الفارسي	٩٨٥
١٨	الصحاح	للجوهري	١٦٩٧
			١٤١٤ و ١٤٢٦

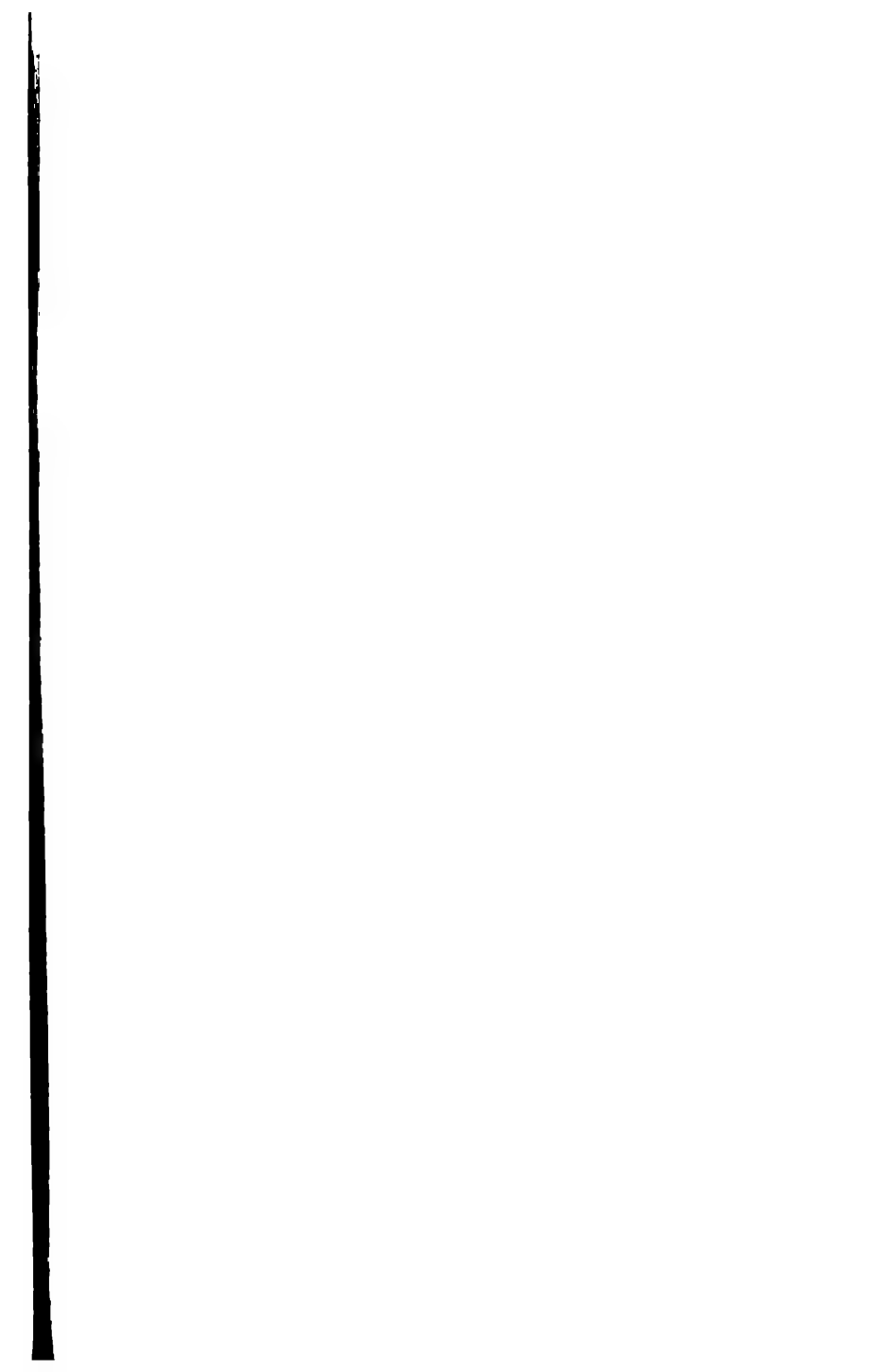
الرقم	الكتاب	مصنفه	رقم الصفحة
١٩	الصحيح في الحديث	للبخاري ومسلم	٢٦٨
٢٠	العين	للخليل بن أحمد	٢٠١٠ و ٢١٥٤
٢١	الكتاب	لسيبويه	٢٤٧ و ٢٦٩ و ٢٧٨ (١) ٢٨٠ و ٦٩٩ و ٨٤٤
٢٢	الكشاف	للزحشري	١١٦
٢٣	مفتاح العلوم	للسكاكي	١٥٢٩
٢٤	المفصل	للزحشري	١١٦ و ١١١٩ و ١٥٢٩ ٢٠٨٢ و ٢٠٨٨ و ٢٠٨٩
٢٥	مقامة الإرعواء	للزحشري	٢٠٠٤
٢٦	النصائح الكبار	للزحشري	٧٦٥
٢٧	نوادير الأصول	للحكيم الترمذي	١٢٨

انظر فهرس الأعلام الخاص بسبويه ص ٢٢٦٨ .

## فهرس المنسوب إليهم من ذوي الاتجاهات والفرق والمذاهب

٢٩١ و ٢٨٩ و ٢٨٨ و ٢٨٧ و ٢٣٦ و ٢٣٥ و ٢١٥ و ١٥٣ و ١٤٠ و ١٣٩ و ٣٠٧ و ٣٠٩ و ٣٥٥ و ٤٣٣ و ٤٤٣ و ٤٤٤ و ٥٧٩ و ٥٨٠ و ٦٣٣ و ٦٣٥ و ٨٢٧ و ٨٥٣ و ٩٥٧ و ١١١٤ و ١١٣٤ و ١١٣٩ و ١٤٦٢ و ١٥٣٢ و ١٥٩٧ و ١٦٢٠ و ١٦٢١ و ١٧٢٧ و ١٨٤٣	البصرة (البصريون أو البصري)
٦٣١ و ٩١٤ و ٩٣٣ و ١٩٧٦	اللهجة التميمية
٣٥١ و ٦٣١ و ٨٩٧ و ٩٠٣ و ٩٣٣ و ٩٦٩ و ١٩٧٦ و ٢٠٩٠	اللهجة الحجازية
٩٣٢	الحميرية
١٢٥٧	الدهرية
١٨٨٢	الطمطمانية
١٩٧٩	المعتزلة
١٨٨٢	الفرازية
١١٧٠ و ٩٤٩	الفارسية
١٢٥٨	قرشي
١٢٩ و ١٤١ و ١٥٤ و ٢١٥ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٤٠ و ٢٦٧ و ٢٨٧ و ٢٩١ و ٣٠٧ و ٣٠٩ و ٣١٣ و ٣١٥ و ٣٣٠ و ٣٤٢ و ٣٤٤ و ٣٥٦ و ٤٣٢ و ٤٤٣ و ٤٨٧ و ٥٦٧ و ٦٣٣ و ٦٤٢ و ٨٠٧ و ٨٢٧ و ٨٥٢ و ٩٠٤ و ٩٤٦ و ٩٥٧ و ١٠٣٧ و ١١١٣ و ١١٣٦ و ١١٣٩ و ١١٤٠ و ١١٤٥ و ١٣٦٧ و ١٣٧١ و ١٤٦١ و ١٤٦٢ و ١٥٣٢ و ١٥٣٤ و ١٥٣٦ و ١٦٢٠ و ١٦٢١ و ١٧٠٥ و ١٧٢٧ و ١٧٣٣ و ١٨٤٣ و ١٨٦٢ و ١٩٦٨ و ٢٠٤٥	الكوفة (كوفي أو كوفيون)
٢١٤٥ و ٢١٦٢	المذهب السبي (سيويه)
٧١٢ و ١٠٦٣ و ١٢٥٨	لغة هذيل
٤٥٧	الهرقلية
١٦٤٢	الزارية
٩٣١	يمانية





## فهرس الأعلام والقبائل والطوائف

٧٦١	أثيلة بن المتنخل
٢٠٠	ابن أحمر
١٠٨٦ و ١٧٨٦	الأحوص
١٢٩ و ٢٦٩ و ٢٧٨ و ٣٤٠ و ٣٨٣ و ٥٣٧ و ٥٤٣ و ٨٠٦ و ٨٤١ و ٩٩٢ و ١١٤٧ و ١١٥٢ و ١١٥٣ و ١١٥٨ و ١١٥٩ و ١١٦٦ و ١١٧١ و ١٢٤٢ و ١٣٩٨ و ١٥٣٠ و ١٥٣٦ و ١٥٧٩ و ١٦٢٤ و ١٦٢٥ و ١٦٧٨ و ١٦٩٨ و ١٧٩٤ و ١٨٨٤ و ١٩٤٦ و ١٩٥٩ و ١٩٨٠ و ٢٠٥٧ و ٢٠٧٩ و ٢٠٨٠ و ٢٠٨٣ و ٢٠٨٤ و ٢٠٨٥ و ٢١٠٦ و ٢١٤٥ و -	الأحفش
٩٢١	آدم (عليه السلام)
١٢٨٧ و ٧٣٧ و ٧٣٦	الأزهري
١٧٧	أساف
٢١٦٠	ابن أبي إسحاق
٢١٨ و ٤٢٥ و ٥٧٨ و ١٧٣١ و ٢١٣٢	بنو أسد
١٨٦٨	أبو الأسود
١٤٢ و ٤٦٣ و ٩٣١ و ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٧٢ و ١٠٧٣ و ١١٥٦ و ١٢٩٤ و ١٢٩٥ و ١٥٩١ و ٢٠٣٦ و ٢٠٥٢ و ٢٠٨٦	الأصمعي
١٢٢ و ٥٣٥ و ٧٣٧	ابن الأعرابي
٥٥٦	الأعشى
٧٢٦	أعشى همدان
٢١٢	أفعى نجران
١٤٥ و ٢٩١ و ٤٢٥ و ٤٤١ و ٥٧٩ و ١١٣٧ و ١٢٠٠ و ١٢٥٢ و ١٢٥٣ و ١٥٥٥ و ١٥٧٦ و ١٦٩٠ و ١٦٩١ و ١٧٤٤ و ٢٠١١	امرؤ القيس
١٢٢٣	أمية (قبيلة)

	أبو أمية بن المغيرة بن
١٣٣٤	عبدالله بن مخزوم
١٧٣٨	ابن الأنباري
١٤٣٠ و ٥٩٢	الأنصار
٢١٢	أنمار
١٢٧٤	بنو الأهتم
٧٥٩	الأهـوازى
١٨٧٩	أوس بن حجر
١٧٥	إياس (قبيلة)
٦٩٥	البراجم (قبيلة)
١٧٣١	بغض الفزاري
	أبو بكر الصديق
١٥٧٧ و ١٢١	«رضي الله عنه» .
١٧٤٤ و ٨٥١	بلحارث بن كعب
٢١٨٧	بكر بن وائل (قبيلة)
٤٧١	بلال بن أبي بردة
١٠٦٦	أهل البيت
١٢٦٠	بهراء (قبيلة)
١٧٢ و ١٧٥ و ٣١٤ و ٤٥٨ و ٤٥٩	تأبط شرا
٣٢٧	التبريزي
٧٦٠	تبع
١٧٨	تغلب
٢٥٧ و ٣٤٩ و ٥٧١ و ٦٣٢ و ٦٩٤ و ٦٩٥	بنو تميم
٤٣٠	تميم بن عبد مناة
٤٣٠	تميم عدي
١٣٦٦	تميم اللات
٢١٤ و ٢١٥ و ١٤١٥ و ١٥٩٧	ثعلب (أبو العباس)

٢١٤	ثقيف بن زرارَة
٣٩٥	جبريل — عليه السلام —
١٤٣٠ و ١١٩٠	جحجبي (قبيلة)
٢١٨	جحوان (قبيلة)
١٥٥٥	جران العود
١٢٥٢ و ١٣٩٧ و ١٣٩٨ و ١٦٩٣ و ١٧٢٤	جريـر
٢٣٢ و ١١٠٠	جمال العرب
١٤٠٦ و ١٤٠٧	الجلندي
	الجندي أحمد بن محمود
٢١٨٨	ابن عمـر
٥٤٦	الجنزي
٩٤١ و ١٤١٤ و ١٥٢٠ و ١٧٤٣ و ١٨٢٧ و ٢٠٣٢ و ٢١٨٧	ابن جـني
١٢٢١ و ١٢٦١	جهينة (قبيلة)
١٤٢٨ و ١٤٣٣ و ١٤٣٦ و ١٤٨٨	ابن الحاجب
١٧٥ و ٣٠٠ و ٣٥٠ و ٥١٢ و ٥٤٠ و ٢٠٥٣	حاتم (الطائي)
١٥٣١	الحارث بن حلزة
٩٢٣	بنو الحارث بن كعب
٣٦٥ و ٣٦٦ و ٨٨٦ و ١٤٠٥ و ٢٠٣٠	الحجاج بن يوسف
٤٢٥	حجر (أبو امرئ القيس)
٢٩٢	ابن حجر الكندي «امرؤ القيس»
١٠٤٨ و ١٠٤٩ و ١٢٧٦ و ١٥٦١ و ١٥٦٢ و ١٧٥٢	حسان بن ثابت
٧٠٢	ابن حذيم
٢٠٠١	الحسين بن علي
٢٠٩٦	«رضي الله عنه»
٩٣١	حمزة (رضي الله عنه)
	حمـير

١٢٦٣ و ١٥١٢	الخطيئة
١٨٢	حتف
١٣٧ و ١٤١ و ٢٣٣ و ١١٤٤	أبو حنيفة
١٢٢٥	حنيفة (قبيلة)
١٣٦٥	حنيف الحناتم
٢١٨	الخالدان
٦١٠ و ٨٤٥	أبو خبيب
١٣٨٥	خثعم
٤٢٣	خرز بن لوزان
١٥٧٦	الخرشب
١٥٩٣	خلف الأحمر
٣٨١ و ٤٠٨ و ٤٣٨ و ٤٣٩ و ٦١٢ و ٧٦٤ و ٩٤٦ و ١٠١٧ و ١١٣٤ و ١١٦٠ و ١٢٠٤ و ١٢٣٢ و ١٢٣٣ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٩٦ و ١٤٩٦ و ١٥٠٣ و ١٥٠٤ و ١٥١٥ و ١٧٧٥ و ١٨١١ و ١٨١٥ و ١٨٥٠ و ١٨٥١ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٩ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨ و ١٩٦٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠١٠ و ٢٠٢٥ و ٢٠٤٠ و ٢٠٧٠ و ٢٠٧٨ و ٢٠٧٩ و ٢١١٩ و ٢١٢٨ و ٢١٥٤	الخليل
١٣٦٦	خوات بن جبير الأنصاري
١٢١٩	الدئل
١٧٧٨ و ١٧٥٨	ابن درستويه
٦٩٧	درنا بنت عبعة
٧٤٥	دريد بن الصمة
٧٦٠	داود (عليه السلام)
٣٨٥ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٦٨٥ و ٩٤٩ و ١٢٥٢ و ١٥٩٢ و ١٨١٧	ذو الرمة
٢١١٤	الربيع بن زياد
٢١٢	ربيعة (قبيلة)
٩٣١	الرسول (ﷺ)
١٣٩	الرشيد

٧٠٧ و ٧٥٠ و ١٥٢٥ و ١٦٢٤ و ١٩٤١	رؤبة بن العجاج
١٠٣٨ و ١٢٦٠	روحاء
٤٥٧	الروم
٨١٣ و ١١٦٤	ابن الرومي
١٥٨٧	زبباء
٢١١٣	زبان
٢٠٦	ابن الزبير
١٣٢٣	بنو زينة (قبيلة)
١٨٤ و ٥٦٧ و ٨٣٢ و ١٢٧٥ و ١٢٧٦ و ١٧٢٥ و ١٧٢٦ و ١٧٤٤ و ١٨٤٧	الزجاج
١٧١٤	الزرقاء
٢٠١٥	الزط
٩٥٤	الزخشري
١٩٠ و ٤٥١ و ١٦٢٧ و ١٩٥١	زهير بن أبي سلمى
٢١١٤	بنو زياد (قبيلة)
٢٢٠ و ١٠٠٢	زيد بن ثابت
٨٤٤	زيد الخير
٩٣٠	سجاح
١٣٩٤ و ٢١٤١	السراج (محمد بن السري)
٨٦١	سراج الدين السكاكي
٢٠٢١	سعد بن أبي وقاص
١٠٩٩ و ١٤٣٤ و ٢٠٥٢	ابن السكيت
٦٠٦ و ١٥٤٧	بنو سليم
٦٧٣	سليمان بن عبد الملك
٤٦٢	سمعان

سيويه (أوصاحب الكتاب)

١٢٩ و ٢١٩ و ٢١٢ و ٢١٧ و ٢٥٤ و ٢١٣ و ٢٨٨ و ٢٢٢ و  
 ١٠٨ و ٤٢٥ و ٤٥٠ و ٤٥٩ و ٤٦٥ و ٤٩٣ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و  
 ٥٢٧ و ٥٢٣ و ٥٤٣ و ٥٦٠ و ٥٦٩ و ٥٨٤ و ٥٨٨ و ٦١٧ و ٦٢٩ و  
 ٦٩٩ و ٧١٩ و ٧٤٤ و ٧٦٤ و ٨٣٧ و ٨٣٩ و ٨٤٤ و ٨٩٠ و ٩٠٤ و  
 ٩٠٥ و ٩٠٦ و ٩١٢ و ٩١٧ و ٩٤٦ و ٩٤٧ و ٩٩٢ و ١١٥٤ و ١١٦٠ و  
 ١١٧٢ و ١١٧٢ و ١١٨٦ و ١١٨٧ و ١٢٠٤ و ١٢٢٢ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و  
 ١٢٣٢ و ١٢٤٥ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و ١٢٤٩ و ١٣١٢ و ١٣٥٨ و ١٣٦٦ و  
 ١٣٧٠ و ١٤٠٥ و ١٤٠٧ و ١٤١٠ و ١٤١٩ و ١٤٢١ و ١٤٥٧ و ١٤٩٣ و  
 ١٤٩٥ و ١٥١٣ و ١٥١٥ و ١٥٥٩ و ١٥٦٠ و ١٥٦٩ و ١٥٨١ و ١٥٩٧ و  
 ١٦١٨ و ١٦١٩ و ١٦٢٤ و ١٦٢٥ و ١٦٣٤ و ١٦٣٥ و ١٦٣٨ و ١٦٣٩ و  
 ١٦٦٤ و ١٦٦٥ و ١٦٦٨ و ١٦٧٩ و ١٦٨٨ و ١٧٢٧ و ١٧٢٩ و ١٧٧١ و  
 ١٧٧٧ و ١٧٩٩ و ١٧٩٩ و ١٨٠٠ و ١٨٤٢ و ١٨٥٠ و ١٨٥١ و  
 ١٩١١ و ١٩٢٣ و ١٩٣٨ و ١٩٤٠ و ١٩٥٣ و ١٩٥٥ و ١٩٦٠ و ١٩٦٢ و  
 ١٩٨٠ و ١٩٨٣ و ١٩٩٦ و ٢٠٤٠ و ٢٠٤٦ و ٢٠٥٧ و ٢٠٧٩ و ٢٠٨٠ و  
 ٢٠٨٣ و ٢٠٨٧ و ٢١٠٥ و ٢١١٩ و ٢١٢٨ و ٢١٤٥ و ٢١٥٣ و ٢١٦٠ و  
 ٢١٦٣ و ٢١٨٢

٢٢٢ و ٥٨٦ و ٥٩٣ و ٥٩٦ و ٩٤٠ و ١٢٣٠ و ١٢٤١ و ١٢٤١ و  
 ١٢٤٣ و ١٢٤٧ و ١٨٠٢

السيراقي

السوسي

الشافعي

ابن شبرمة

الشريف المكي

شقره (قبيلة)

شمر (قبيلة)

شيبان بن شهاب

الصائبون

ابن الصنف

الصقل

أبو طالب

طرفه

طفيل القسوي

٩٢٣	طفيل بن يزيد المعقلي
٢١٨	الطلحات
٢٢٠ و ٢٢١	طلحة الطلحات
٣٥٠ و ١٠١٨ و ١٢٢٢ و ١٢٣٤ و ١٧٣١	بنو طيبي
٥٤٠ و ٧١٣	عائشة (رضي الله عنها)
١٧٥١	عاصم (القاريء)
٦٠٦	أبو عامر
٥٩٨ و ١٦٣٦	بنو عامر
٢١٨	العامران
٢١٥ و ١٤١٥ و ١٥٩٧	أبو العباس (ثعلب)
٢٦٧	عباس بن مرداس
١١٣٠	عبد الرحمن بن الأشعث
٦٩١ و ١٢٥٣ و ١٣٦٤	عبد شمس
١٨٤٠ و ١٨٣٩	عبد العزيز بن مروان
٢٤٨ و ٧١٩ و ٨٣٢ و ١٠٩٨ و ١٥٠٣ و ١٥٩٤ و ١٦٠٢ و ١٦١١ و ١٦٣٣ و ١٦٤٣ و ١٧٠٦ و ٢٠٨٨ و ٢١١٦	عبد القاهر الجرجاني
١٧١٢ و ١٢٥٣	عبد قيس
١٧٤٣	عبد الله بن الزبير
٢٠٦ و ٥٩٢ و ٨٠٢ و ١٧٨٥	عبد الله بن عباس
٣٦٥ و ٦٩٢	عبد الملك بن مروان
٤٦٥ و ٢١٣١	عبيد بن الأبرص
١٨٩ و ٣٦٤ و ٩٣٩ و ١٨١٢ و ١٨٢٧	أبو عبيدة
١٧٠٤	العجاج
١٢٣ و ١٢٥ و ٢١٨ و ٢٦٠ و ٢٦٢ و ٢٧١ و ٣٦٠ و ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٩٦ و ٤٦٥ و ٥٣٠	العجم
	العرب



٥٣٦ و ٦١٢ و ٦١٥ و ٧٠٢ و ٧١٥ و ١٠٦٣ و ١٠٨٨ و  
 ١١٣٩ و ١٢٣٣ و ١٢٤٣ و ١٢٥٤ و ١٣٠٧ و ١٣٦٥ و ١٤٧٣ و  
 ١٥٦٧ و ١٥٩٧ و ١٦١٢ و ١٧٢٧ و ١٨٠٥ و ١٨٠٦ و ١٩١٧ و  
 ١٩٢٦ و ١٩٧٩ و ١٩٨١ و ٢٠٥٢ و ٢١٦٣ و ٢١٧٧ و ٢١٨٥

١٧١٨ و ٥٦٧

٣٦٤ و ٣٦٣

١٨٧٨

٤٥٢

١٣١٢ و ٣١٨

١٤١١

٦١٠ و ٦١١ و ٦٤٣ و ٧١٣ و ١٨٠٩

١٣٦٢ و ١٧٩٩

٢٧٨ و ٢٩٣ و ٣٠٦ و ٣٢١ و ٥٣٢ و ٦٧٨ و ٦٩٦ و

٧٩٦ و ٨٣٧ و ٩٠٨ و ٩٠٨ و ١٠٤٩ و ١٠٩٨ و ١٢٥٧ و ١٧١٨ و

١٩٩٦ و ٢٠١٨ و ٢٠٥٧ و ٢٠٧١ و ٢١٢٤

٣٦٤

٢٠٥

٩٠٠ و ١٣٩٥ و ١٤٣٠ و ١٦٢٦

١٢١ و ٢٠٥ و ٢٢٠ و ٥٩٢ و ٥٩٣ و ٧٧٥ و

١٧٨٨ و ١٨٠٩

٢٨٧

٦٦٩

٤٣٠

٢١٨١ و ٢١٨٢

١٩٧٩

عضد الدولة

عرقوب

عفراء

عكرمة (قبيلة)

أبو العلاء المعري

علقمة بن عبدة

علي بن أبي طالب

«كرم الله وجهه»

علي بن عيسى الرمانى

أبو علي الفارسي

العمالقاة

ابن عمر

أبو عمر الجرمي

عمر بن الخطاب

«رضي الله عنه»

عمر بن أبي ربيعة

عمر بن عبد العزيز

عمر بن لجأ

عمر و أبو عبيدة الطائي

عمر و بن عبيد

٢١٦٣ و ١٩٦٣ و ١١٨٧ و ١١٨٦ و ٨٦٦	أبو عمرو بن العلاء
١٥٠٩	عمرو بن معد يكرب
٦٩٥	عمرو بن هند
٢١٨٦	بني العنبر
١٤٩٣ و ١٤٩٢	العنبري
٤٥٩	عنبرة
١٤٥	عنيزة
٩٢١	عيسى (عليه السلام)
١١٨٦ و ٧٦٤	عيسى بن عمر
١٨٢ و ١٨٣	غطفان
-	غنية الكلابية
١٧٩٨ و ١٢٢٨	الغوري
٢١٥٧	الفارابي
٥٦٢	فخر المشايخ
٢٨ و ١٢٩ و ٥٦٧ و ٦٧٤ و ١٥٩ و ١١٦ و ١٢٩٤ و ١٣٤٨ و ١٣٦٢ و ١٣٨٢ و	الفراء
١٤٠٩ و ١٤٧٣ و ١٥٩٧ و ١٧٢٧ و ١٧٣٨ و ١٧٥٠ و ١٧٣٩ و ١٧٧٦ و ١٧٩٦ و	
١١٨١	أبو فراس
١١١٧ و ١١٨ و ٢٤١ و ٤٣٦ و ٥٢٥ و ٥٢٦ و ٨٩٢ و ٨٩٣ و ١٢٥٣ و	الفرزدق
١٧٥٠ و ١٧٥١	فرعون
١٧٥	فضل (قبيلة)
١٨٢ و ١٨٣	فقعس
١١٤٤	قتادة
١٩٤	قثم (قبيلة)
١٢٣ و ١٢٥٥ و ١٥٤٦ و ٢١٠٩	قريش
١٢٢٣ و ١٢٢٤	قصي بن كلاب



١٤٩٧ و ١٤٩٨	أبو اللحام التغلبي
٢٠٤٣	لحيان (الحيان)
٢١٤	لقيط بن زرارة
١٥٤٦	بنو لؤي
١٩٣٠	الليث
٢٣٦ و ٢٧٠ و ٤٢٠ و ٥٣٦ و ١١٤٢ و ١٩٢٣ و ١٩٢٤ و ١٩٧٩ و ٢٠٠٣ و ٢٠٢١ و ٢١٣٤	المازني
١٠٣٧	مالك (قبيلة)
٢١٥ و ٢٧٦ و ٣٩٤ و ٤٥٠ و ٥٢٥ و ٥٢٧ و ٥٢٨ و ٥٦٠ و ٥٦١ و ٥٦٩ و ٥٧٦ و ٥٧٧ و ٦١٧ و ٧٢١ و ٧٢٢ و ٨٣٦ و ٨٣٧ و ٨٨٨ و ١٠٠٥ و ١١٠ و ١١٠٩ و ١١٩٤ و ١٢٢٤ و ١٢٢٥ و ١٣٠٢ و ١٣٠٥ و ١٦٠٤ و ١٦٣٥ و ١٦٨٠ و ١٧٥٣ و ١٧٧٦ و ١٧٧٧ و ١٩٢٤ و ١٩٧٩ و ٢٠١٠ و ٢٠٢٨	أبو العباس المبرد
٦٠٨	المتمنية
١٢٧ و ٥٢٠ و ٧١٤ و ٨١٢ و ٨١٤ و ٨١٥ و ٩٧٥ و ١١٥١ و ١١٨٥ و ١٢٠٨ و ١٢٦٩ و ١٣١١ و ١٤٠٠ و ١٤٠١ و ١٤٢٦	المتنبي
٧٦١	المتنخل
١٦٤٩	مجاشع السلمي
٩٨٤ و ١٧٠٧	المخلق
١٣٠٣	معلم
٦٦٩	محمد بن مروان
٢٢٠ و ٢١٨	المحمدون
١٣٦٤ و ١٣٦٣	ابن المذلق
٨٣٨	المرتضى الموسوي
٦٧٨ و ٦٧٧	مرة بن خويلد
١٦١٢	المرزوقي
٣٢٥	المرقش
٦٦٨ و ٦٦٩	بنو مروان
١٩٩٧	مريم
٦٩٩ و ٧٠٠	أبومزادة

٨٤٤	مزید
٢٠٥	ابن مسعود
٤٦٩	مسكين الدارمي
٢٠١٥ و ١٩٤٤ و ١٨٠٣	المطري (برهان الدين)
١٣٢٦ و ١٣٢٥	مسـمع
٩٣١	مسيلة الكذاب
٨٤٥	مصعب بن الزبير
٤٠٥ و ٢١٢	مضر (قبيلة)
٢١٦٧ و ١٧٤٣ و ٧١٩ و ٦٢٢	أبومضر (فريد العص)
٢١٨	المضلل
١٦٧٥	معاوية
٢٠٠١ و ٢٠٠٠	معد بن عدنان
١٢٨٢ و ١٠٠٤ و ١٠٠٣ و ٢٦٤ و ٢٦٣ و ١٧٦	معد يكرب
٩٧١	موسى (عليه السلام)
٥٩٣	أبوموسى الأشعري
٥٣٥ و ٧٣٧ و ٩١١ و ١٩٣٠	الميداني
٥١٩	ميسون الكلبي (أم يزيد)
١١٣٠	المهلب بن أبي صفرة
١٧٦ و ١٧٥	نائـلة
٩٢٠	النابعة الجعدي
١٧٧٩ و ١٧١٣ و ١٠٤٩ و ١٠٤٨ و ٧٩٠	النابعة الذبياني
١٨٧٩	ناجـية
٧١٥	نافع (القاريء)
٣٥٠	بنو نبيت
١١٥ و ١٢٢ و ١٢٥ و ٣٣٥ و ٣٩٢ و ٤٩٠ و ١٩١	النبي محمد
٦٨٣ و ٦٨٤ و ٩٦٩ و ٩٧٠ و ١٣٢٤ و ١٥٢٢	«صل الله عليه وسلم»

١٨٠٣ و ١٨٠٩ و ١٨٥٦ و ٢٠٢١ و ٢١٠٩ و	
٢١٨٩	
٢١٢	بنونزار
١٨٦٩	نسيب السلمي
١٧٢٧ و ١٧٢٨ و ١٧٢٩	النصارى
٦٧٣	نصيب (الشاعر)
٦١٢	نضر بن شميل
١٢٣	النضر بن كنانة
٢١٨	نضلة (قبيلة)
٥٩٨ و ٦٠٦ و ١٧٩٩	النعمان بن المنذر
١٢١٩	نمر (قبيلة)
٧٩٩ و ٩١٨ و ١١٧٦ و ١٤١٨	أبو النجم
٦١٢	نهار بن توسعة
١٠٣٧	نہشل (قبيلة)
٧٤٣	أبونواس
١٣٦٤	هبنقه
١٧٨١	هجرس
٤٥٧	هرقل
١٩٤٧ و ١٩٤٨	ابن هرمة
	أبو هريرة
١٤٠٨	«رضي الله عنه»
٨٣١	مشام أخوذى الرمة
٤٥٢	هوازن (قبيلة)
٧٠١ و ٧٠٢	ابن هوير
١٣٨٥	ابن همام
٦٧٣	الوليد بن عبد الملك

١٧٣ و ١٧٤	بنويزيد
١٣٦٤	يزيد بن ثروان القيسي
٢٠٧	يزيد بن الصعق
٦٦٩	يزيد بن الوليد بن عبد الملك
٢١٦٣	اليزيدي
٦٧١ و ٦٧٢ و ٦٧٣	يوسف (عليه السلام)
١٧٨	يشكر (قبيلة)
٥٨٧ و ٦٤٩ و ٩٠٨ و ٩٥٤	يعقوب الجندي
٤٣٧ و ٦١٧ و ١٢٣٣ و ١٢٤٢ و ١٢٤٦ و ١٢٤٧ و	«فضل القضاة»
١٨٧٢ و ١٩٢٢	يونس بن حبيب

## فهارس البلدان والمواضع والأماكن

الأردن	١٥٦٣
أجلى	١١٤٨
اصطخر	١٩٦٢
باب الكعبة	٥٢٥
البحار	٧٠٩
البحرين	١٢٥٧
بخارى	٢١٨٨
بردى	١١٤٨ و ٧٠٢
البصرة	١٢٥٤ و ١٦٧٦ و ١٦٧٧ و ١٦٨٠ و ١٧٥٨
بعلبك	٢٦٣ ٢٦٤
بكة	٩٧٧
بيت راس	١٥٦٣
جلولاء	١٢٦٠
الجماهير	١١٤٧
الحبشة	٦٧٤
الحجاز	٦٣١ و ٦٣٢ و ١٩٨٨
حروراء	١١٦٠
حزوى	١١٤٧
حضر موت	٦٢٤ و ٩٨٩ و ٩٩٠ و ١٢٤٧
حولايا	١١٩٠



١١٤٨	دقري
٩٣٥	الدهناء
٢٠٣٠ و ١٤٠٥	ديماس
١٤٠٢	ذقري
٧٢٣ و ٧٢٢	ذو المجاز
٦٩٧	ساتيدما
٦٧٣	السودان
١٦٩١	الشام
١٤٠٣	شريب
١٤٠٢ و ١١٤٨	شمعي
٧١٩	شيراز
٢٠٣٧ ١٢٥٧	صنعاء
١٢٢٤	ضرية
١٨٨٢ و ١٦٩١	العراق
١١٦٣	عقرباء
٧٠٩	العقيق
١٣٦٦	عكاظ
١٤٠٧	عُمان
١٧٨٦	الفردوس
١١٩٠	قرقري
٢٠٠٢ و ٢٠٠١	مأجج
١٢٥٥	مدائن
٢٠٩١ و ١٩٩٧	مدين
٤٠٤	المدينة
١٥٩٢	مربد البصرة
٥٢٥	مقام إبراهيم
٣٩٢ و ٤٠٤ و ٥٢١ و ٥٤٨ و ٩٩٧	مكة

٧٢٢	منى
١٠٥٠	نجد
١٩٩٨	يستعور
٨٨٦	اليمن



## فهرس مصادر ومراجع البحث (الدراسة والتحقيق)

أولاً المخطوطة :-	
١ الإسفرائيني مع تحقيق كتاب الضوء شرح المصباح : رسالة مخطوطة لنيل درجة الإجازة العالمية (الدكتوراه) في النحو والصرف ، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ، إعداد : حسين البدر النادي (بدون تاريخ).	١
٢ الأصوات واللهجات في قراءة الكسائي : رسالة مخطوطة لنيل درجة الإجازة العالمية (الدكتوراه) في أصول اللغة ، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ، إعداد : عبدالكريم محمد حسن بكار - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .	٢
٣ إنصاف أبي حيان من ابن هشام : رسالة مخطوطة لنيل درجة التخصص ( الماجستير ) في النحو والصرف ، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ، إعداد : محمد أحمد علي أبو كته - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .	٣
٤ ديوان الزمخشري ، دراسة وتحقيق : رسالة مخطوطة لنيل درجة الإجازة العالمية (الدكتوراه) في الأدب ، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ، إعداد : علي عبدالله عمرو - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .	٤
٥ مائة كاملة في شرح مائة عاملة ، لحاجي بابا الطوسي : دراسة وتحقيق ، رسالة مخطوطة لنيل درجة التخصص (الماجستير) في النحو والصرف ، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ، إعداد : محمد راغب نزال - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .	٥

٦	المحصل في شرح المفصل ، للأندلسي المتوفى سنة ٦٦١هـ: دراسة وتحقيق ، رسالة مخطوطة لنيل درجة الإجازة العالمية (الدكتوراه) في النحو والصرف ، مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ، إعداد: عبد الباقي عبدالسلام الخرجي - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .
٧	منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم: ٦١ (نحو) .
	ثانيا المطبوعة:-
٨	أبحاث في اللغة : داوود عطية عبده ، بيروت : مكتبة لبنان- ١٩٧٣م .
٩	الإبدال : لابن السكيت ، أبو يوسف يعقوب ، تحقيق حسين محمد محمد شرف ، القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
١٠	كتاب الإبدال : لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) ، تحقيق عزالدين التنوخي ، دمشق - ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م .
١١	كتاب الاختيارين : صنعة الأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ) ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دمشق : مطبعة الكتي - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م .
١٢	أسرار العربية : الأنباري ، أبو البركات عبدالرحمن بن أبي سعيد (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دمشق : مطبعة الترقى - ١٣٧٧هـ - ١٩٥٧م .

١٣	الأشباه والنظائر في النحو: للسيوطي، أبو الفضل عبدالرحمن جلال الدين (ت ٩١١هـ)، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية - ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
١٤	الاشتقاق: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، بغداد: مكتبة المثنى - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ط ٢.
١٥	الإصابة في تمييز الصحابة: ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد على البجاوي، القاهرة: الفجالة: دار نهضة مصر للطبع والنشر (ب ت).
١٦	إصلاح المنطق: ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، القاهرة: دار المعارف - ١٩٧٠م - ط ٣.
١٧	الأصمعيات: الأصمعي، عبدالملك بن قريب (ت ٢١٦هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبدالسلام هارون، القاهرة: دار المعارف - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، ط ٣.
١٨	أعجب العجب في شرح لامية العرب: للزمخشري، محمود بن عمر، القاهرة: مكتبة الخانجي - ١٣٢٨هـ - ط ٣.
١٩	كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم: لابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، دمشق: دار الحكمة - ١٣٦٠هـ.
٢٠	الأغاني: لأبي الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ)، تحقيق إبراهيم الإبياري، القاهرة: مصورة عن مطبعة دار الكتب المصرية، دار الشعب - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م، وبيروت: دار الفكر - ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، عن بولاق.

٢١	الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : لابن نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، بيروت : مؤسسة الرسالة - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - ط ٣.
٢٢	كتاب الأفعال : للسرقسطي، أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري، تحقيق حسين محمد محمد شريف ومحمد مهدي علام، القاهرة : الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
٢٣	الاقتراح في علم أصول النحو : للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن ابن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، القاهرة : مطبعة السعادة - ١٣٩٦هـ.
٢٤	الاقتضاب في شرح أدب الكتاب : للبطلينوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١هـ)، تحقيق مصطفى السقا وحامد عبدالمجيد، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٣م.
٢٥	الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، تأليف الأمير الحافظ ابن ماكولا.
٢٦	أمالي القاضي : لأبي علي القاضي، القاهرة : مطبعة السعادة - ١٣٧٣هـ.
٢٧	إنباه الرواة على أنباه النحاة : للقفطي، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، القاهرة : دار الكتب المصرية - ١٣٧٤هـ.

٢٨	أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام وأخبارها: ابن الكلبي، تحقيق المرحوم أحمد زكي، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م.
٢٩	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: للأنباري، كمال الدين أبي البركات (ت ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م - ط ١.
٣٠	أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث ١٩٦٦م.
٣١	الإيضاح العضدي: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق حسن شاذلي فرهود، الرياض: شركة الطباعة العربية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٣٢	الإيضاح في شرح المفصل: لابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد مطبعة العاني - ١٩٨٢م.
٣٣	الإيضاح في علل النحو: للزجاجي، تحقيق مازن المبارك، القاهرة: مطبعة المدني - ١٩٥٩م.
٣٤	البحر المحيط: لأبي حيان الأنديلسي، محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥هـ)، المغرب: مطبعة مولاي السلطان عبد الحفيظ - ١٣٢٨هـ، وصورة عنه صادرة عن دار الفكر للطباعة والنشر بيروت - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.



٣٥	البداية والنهاية: لأبي الفداء، الحافظ بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) القاهرة: مطبعة السعادة (بلا تاريخ).
٣٦	البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للشوكاني، محمد ابن علي (ت ١٢٥٠هـ)، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٣٤٨هـ.
٣٧	البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق إبراهيم الكيلاني، دمشق: مطبعة الإنشاء - ١٩٦٦م.
٣٨	بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة الحلبي - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م - ط ١.
٣٩	البهجة المرضية في شرح الألفية: السيوطي، جلال الدين، القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية (بدون تاريخ).
٤٠	البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق طه عبدالحميد طه، ومصطفى السقا، القاهرة: دار الكاتب العربي - ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
٤١	البيان والتبيين: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ) تحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي - ١٩٦٨م - ط ٣.
٤٢	تاج التراجم في طبقات الحنفية: لابن قطلوبغا، أبو العدل زين الدين قاسم، بغداد: مطبعة العاني. - ١٩٦٢م
٤٣	تاج العروس من جواهر القاموس: للزبيدي، محمد مرتضى (ت ١٣٠٥هـ) بيروت: دار صادر - ١٩٦٦م.

٤٤	تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري، إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ط ٢.
٤٥	تاريخ الأدب العربي: كارل بروكلمان، ترجمة رمضان عبدالتواب، والسيد يعقوب بكر، القاهرة: دار المعارف - ١٩٧٥م.
٤٦	تاريخ بخارى: تأليف أبي بكر محمد بن جعفر النرخشي (٢٨٦-٣٤٨هـ) عربه وعلق عليه أمين عبدالمجيد بدوي، ونصرالله الطرازي، القاهرة: دار المعارف - ١٣٨٥هـ.
٤٧	تاريخ بخارى منذ أقدم العصور حتى العصر الحاضر: تأليف أرمينيوس فامبري، ترجمة أحمد محمود الساداتي، (بدون تاريخ ومكان نشر).
٤٨	تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، ومحمد علي النجار، القاهرة: المؤسسة المصرية للتأليف والنشر - ١٩٦٤م.
٤٩	التبيان في إعراب القرآن: للعكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي - ١٩٧٦م.
٥٠	تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: تحقيق محمد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٥١	التصريف الملوكي: لابن جني، تحقيق محمد سعيد النعساني، دمشق: دار المعارف للطباعة - ١٩٧٠ م.
٥٢	تقويم البلدان: لعماد الدين إسماعيل أبي الفداء (ت ٧٣٢)، عني بتصحيحه وطبعه دينود وماك كوكين ديسلان، باريس دار الطباعة السلطانية - ١٨٥٠ م.
٥٣	تنزيل الآيات على الشواهد من الآيات، شرح شواهد الكشف، تأليف: محب الدين أفندي، (بدون تاريخ).
٥٤	تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق عبدالحليم النجار وآخرين، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والنشر، (بدون تاريخ).
٥٥	ثلاث رسائل في إعجاز القرآن: للرماني والخطابي، وعبدالقاهر الجرجاني، تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، القاهرة: دار المعارف - ١٩٥٦ م - ط ٣.
٥٦	ثلاثة كتب في الحروف: للخليل بن أحمد، وابن السكيت، والرازي، تحقيق رمضان عبدالتواب القاهرة: مكتبة الخانجي - ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م.
٥٧	ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: لأبي منصور الشعالي، القاهرة: مطبعة الظاهر - ١٣٢٦ هـ.
٥٨	الجامع لأحكام القرآن: القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القاهرة: دار القلم - ١٣٨٦ هـ ١٩٦٦ م - ط ٣.

٥٩	الجامع في أخبار أبي العلاء المعري وآثاره: محمد سليم الجندي، دمشق: المجمع العلمي العربي - ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
٦٠	جمع الجوامع: للسيوطي، مخطوطة دار الكتب المصرية تحت رقم ٩٥ حديث، تصوير الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٦١	جمهرة أشعار العرب: القرشي، أبو زيد محمد بن أبي الخطاب، (ت ١٧٠هـ)، بيروت: دار المسيرة - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٦٢	جمهرة الأمثال: العسكري، أبو هلال، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعبدالمجيد قطامش، القاهرة: المؤسسة العربية الحديثة - ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م - ط ١.
٦٣	جمهرة اللغة: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري (ت ٣٢١هـ)، طبعة مصورة عن طبعة حيدر آباد: مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع - ١٣٥١هـ.
٦٤	الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، الحسن بن قاسم، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت: دار الآفاق الجديدة - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - ط ٢.
٦٥	الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية: لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم بن أبي الوفاء القرشي الحنفي، (٦٩٦-٧٧٥هـ)، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي - ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
٦٦	حاشية الدسوقي على مغني اللبيب: القاهرة: مطبعة المشهد الحسيني.

٦٧	حاشية الشيخ محمد الأمير على مغنى اللبيب، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي (بدون تاريخ).
٦٨	حاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية: للصبان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، القاهرة: البابي الحلبي - ١٣٠٥هـ.
٦٩	الحجة في علل القراءات السبع: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح شليبي، القاهرة: الهيئة المصرية - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٧٠	الحماسة: البحتري، أبو عبادة الوليد بن عبيد، نقل وتحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي، بيروت: دار الكتاب العربي - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م - ط ٢.
٧١	الحماسة الشجرية: لهبة الله بن علي بن حمزة الشجري، تحقيق عبدالمعين الملوحي وأسماء الحمصي، دمشق: منشورات وزارة الثقافة - ١٩٧٠م، ومطبعة دائرة المعارف بحيدر آباد - ١٣٤٥هـ.
٧٢	الحيوان: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي - ١٩٦٥م - ط ٢.
٧٣	خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة: دار الكاتب ومطبعة الخانجي - من ١٩٦٧م إلى ١٩٨٠م.

٧٤	الخصائص: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد على النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر- (بدون تاريخ) - ط ٢.
٧٥	خلق الإنسان: أبو محمد ثابت بن ثابت، تحقيق عبد الستار فراج، الكويت - ١٩٦٥ م.
٧٦	الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: تأليف فاضل صالح السامرائي بغداد دار النذير للطباعة - ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م.
٧٧	الدرر اللوامع على شرح همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي - بيروت: دار المعرفة (بدون تاريخ).
٧٨	دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة - مكتبة القاهرة - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
٧٩	ديوان الأبيوردي: أبو المظفر محمد بن أحمد بن إسحاق (ت ٥٠٧ هـ)، تحقيق عمر الأسعد، دمشق: مطبعة زيد بن ثابت - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
٨٠	ديوان الأدب: الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت ٣٥٠ هـ)، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة: مطبعة الأمانة - ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
٨١	ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد: مطبعة المعارف - ١٩٦٤ م، وانظر الديوان بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة مكتبة السعادة.

ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس): شرح وتعليق محمد محمد حسين - بيروت: المكتب الشرقي للتوزيع والنشر - ١٣٨٨-١٩٦٨ م.	٨٢
ديوان امرئ القيس: بيروت: دار صادر.	٨٣
ديوان أوس بن حجر: تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر.	٨٤
ديوان بشر بن أبي خازم: تحقيق عزة حسن، دمشق: مطبعة الترقى - (بدون تاريخ).	٨٥
ديوان بشار بن برد: تحقيق السيد بدر الدين العلوي، بيروت: دار الثقافة - ١٩٨١ م.	٨٦
ديوان أبي تمام: مراجعة محمد عزت نصر الله، بيروت: دار الفكر - (بدون تاريخ).	٨٧
ديوان تميم بن مقبل: تحقيق عزة حسن، دمشق: مطبعة الترقى، وزارة الثقافة والإرشاد القومي - ١٣٨١ هـ - ١٩٦٢ م.	٨٨
ديوان جرّان العود النميري: رواية السكري، القاهرة: مطبعة دار الكتب - ١٣٥٠ هـ - ١٩٣١ م.	٨٩
ديوان جميل بثينة: تحقيق فوزي عطوي، بيروت: دار صعب - ١٩٨٠ م - ط ٣.	٩٠
ديوان جميل بثينة: بيروت: دار صادر - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.	

٩١	ديوان حاتم الطائي : بيروت : دار صادر للطباعة والنشر - ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م .
٩٢	ديوان الخطيئة : رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني ، شرح أبي سعيد السكري ، بيروت : دار صادر - ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م ، ومطبعة التقدم نشر أحمد بن الأمين الشنقيطي .
٩٣	ديوان الخنساء : بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة - ( بدون تاريخ ) .
٩٤	ديوان ذي الرمة : ( غيلان بن عقبة الفدوس ) ( ت ١١٧هـ ) ، شرح الإمام أبي نصر الباهلي صاحب الأصمعي ، رواية أبي العباس ثعلب ، حققه وقدم له عبد القدوس أبو صالح ، دمشق : مطبعة طربين - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .
٩٥	ديوان الراعي النميري : جمعه وحققه راينهت فايرت ، بيروت : دار نشر فرانتس شتاينر بيسبادن - ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م .
٩٦	ديوان ابن الرومي : اختيار وتصنيف كامل كيلاني ، مطبعة التوفيق الأدبية . ودار إحياء التراث - بيروت .
٩٧	ديوان زيد الخيل الطائي : تحقيق نوري حمودي القيسي ، النجف : مطبعة النعمان - ١٩٦٨م .
٩٨	ديوان سحيم عبد بني الحسحاس : تحقيق عبد العزيز الميمني ، القاهرة : مطبعة دار الكتب - ١٩٥٠م .



٩٩	ديوان طرفة بن العبد: شرح الأعلام الشتمري (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق درية الخطيب، ولطفي الصقال، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
١٠٠	ديوان الطفيل الغنوي: تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد - ١٩٦٨ م - ط ١.
١٠١	ديوان عباس بن مرداس: تحقيق يحيى الجبوري، المؤسسة العامة للصحافة - ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
١٠٢	ديوان عبيد بن الأبرص: بيروت: دار صادر.
١٠٣	ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات: تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر - ١٣٧٨ هـ - ١٩٥٨ م.
١٠٤	ديوان أبي العتاهية: بيروت: دار صادر - ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م. ١٠٥.
١٠٥	ديوان العجاج برواية الأصمعي: تحقيق عزة حسن، بيروت: دار الشرق (بدون تاريخ).
١٠٦	ديوان عدي بن زيد العبادي: تحقيق محمد جبار المعبيد، بغداد: ١٩٦٥ م.
١٠٧	ديوان علقمة الفحل، بشرح الأعلام الشتمري، تحقيق لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، مراجعة فخر الدين قباوة، حلب: مطبعة الأصيل - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م - ط ١.
١٠٨	ديوان عمر بن أبي ربيعة: القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٨ م.

١٠٩	ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي: تحقيق وجمع مطاع الطرايشي، دمشق مجمع اللغة العربية - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
١١٠	ديوان عنترة: تحقيق محمد سعيد مولوي، القاهرة: المكتب الإسلامي ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
١١١	ديوان أبي فراس الحمداني: رواية ابن خالويه، بيروت: دار صادر - ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
١١٢	ديوان الفرزدق: بيروت: دار صادر - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
١١٣	ديوان القتال الكلابي: تحقيق إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة - ١٩٦١م.
١١٤	ديوان القطامي: تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، بيروت: دار الثقافة - ١٩٦٠م - ط١.
١١٥	ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد، القاهرة: مطبعة المدني - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م - ط١.
١١٦	ديوان كعب بن زهير: بشرح السكري، القاهرة: مطبعة دار الكتب - ١٩٥٠م.
١١٧	ديوان لبيد بن ربيعة العامري: بيروت: دار صادر - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
١١٨	ديوان مجنون ليلى: تحقيق عبد الستار فراج، القاهرة: دار مصر للطباعة - ١٩٧٩م.

١١٩	ديوان مسكين الدارمي (ت ٨٩هـ)، جمعه وحققه عبد الله الجبوري، و خليل إبراهيم العطية، بغداد: مطبعة دار البصري- ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م.
١٢٠	ديوان النابغة الذبياني: تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة: دار المعارف- ١٩٧٧م.
١٢١	ديوان النابغة الذبياني: تحقيق كرم البستاني- بيروت: دار صادر- ١٣٨٣هـ- ١٩٦٣م.
١٢٢	ديوان أبي نواس: تحقيق وضبط وشرح أحمد عبد المجيد الغزالي، بيروت، دار الكتاب العربي- (بدون تاريخ).
١٢٣	ديوان الهذليين: شرح السكري، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية- ١٣٦٤هـ- ١٩٤٥م- ط ١.
١٢٤	الرد على النحاة: لابن مضاء القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي (ت ٥٩٢هـ)، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البناء، القاهرة: دار الاعتصام- ١٣٩٩هـ ط ١.
١٢٥	رسالة الغفران: لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، القاهرة: دار المعارف - ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م- ط ٥.
١٢٦	رصف المباني في شرح حروف المعاني: للمالقي (ت ٧٠٢)، تحقيق أحمد الخراط، دمشق- ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.
١٢٧	كتاب السبعة في القراءات: لابن مجاهد، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف- ١٩٨٠م- ط ٢.

١٢٨	سر صناعة الإعراب: لابن جني، أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق لجنة من الأساتذة، القاهرة: مطبعة البابي الحلبي - ١٩٥٤م - ط١.
١٢٩	سنن الدار قطني: لأبي الحسن علي بن عمر، تصحيح وتحقيق عبد الله هاشم يماني المدني، القاهرة: دار المحاسن - ١٩٦٦م.
١٣٠	سنن ابن ماجه (٢٠٧-٢٧٥هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة: مطبعة الحلبي - ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
١٣١	السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز، دمشق: دار الفكر - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - ط١.
١٣٢	شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن العماد (ت ١٠٨٩هـ)، بيروت: المكتب التجاري - مصورة عن طبعة القدس، القاهرة - ١٣٥٠هـ.
١٣٣	شرح أبيات سيبويه: السيرافي أبو محمد يوسف بن أبي الحسن المرزبان (ت ٣٨٥هـ)، حققه محمد علي الريح هاشم، وراجعته طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية - ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
١٣٤	شرح أبيات مغني اللبيب: صنعة عبد القادر بن عمر البغدادي، (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دفاق، دمشق: مطبعة زيد بن ثابت - ١٩٧٣م - ط١.
١٣٥	شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة السعادة - ١٩٥٥م.

١٣٦	شرح التبريزي لديوان الحماسة : تحقيق الشيخ محمد محيي الدين - ١٣٥٨ هـ .
١٣٧	شرح التصريح على التوضيح : للشيخ خالد الأزهرى ، مطبعة البابي الحلبي .
١٣٨	شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام : حسن السندوبي ، القاهرة : مطبعة الاستقامة - ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م - ط ٢ .
١٣٩	شرح ديوان جرير : محمد إسماعيل عبدالله الصاوي ، بيروت : دار الأندلس للطباعة والنشر - ( بدون تاريخ ) .
١٤٠	شرح ديوان حسان بن ثابت : وضع عبدالرحمن البرقوقي ، القاهرة : المطبعة الرحمانية - ١٣٤٧ هـ - ١٩٢٩ م .
١٤١	شرح ديوان الحماسة : المرزوقي : أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين ( ت ٤٢١ هـ ) نشر أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٧١ هـ - ١٩٥١ م - ط ١ .
١٤٢	شرح ديوان زهير بن أبي سلمى : صنعة أبي العباس ثعلب ، مصور عن طبعة دار الكتب ، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر - ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م .
١٤٣	شرح ديوان عروة بن الورد العبيسي : لأبي يعقوب بن إسحاق السكيت ، عني بتصحيحه ابن أبي شنب ، الأستاذ بكلية الآداب بالجزائر - ( بدون تاريخ ) .

١٤٤	شرح ديوان الفرزدق : جمع وتعليق عبدالله الصاوي ، مطبعة الصاوي - ( بدون تاريخ ) .
١٤٥	شرح ديوان لبید بن ربیعۃ العامري : تحقیق إحسان عباس ، الكويت : وزارة الإرشاد والأبناء - ١٩٦٢ م .
١٤٦	شرح ديوان المتنبي : وضعه عبدالرحمن البرقوقي ، بيروت : دار الكتاب العربي - ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .
١٤٧	شرح ديوان ابن مقبل : تحقیق عزة حسن ، دمشق : مطبعة الترقی - ١٩٦٢ م .
١٤٨	شرح الشافیه فی التصريف : للسید عبدالله المعروف بنقرة كار ، استانبول : مطبعة أحمد كامل - ١٩٢١ م - ط ٢ .
١٤٩	شرح شذور الذهب : لابن هشام الأنصاري ، أبو محمد عبدالله جمال الدين ( ت ٧٦١ هـ ) : تحقیق محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية - ١٣٨٥ هـ - ط ١ .
١٥٠	شرح شواهد الشافیه : للبغدادی ، تحقیق محمد الزفزاف ، ومحمد نور الحسن ، ومحمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية - ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م .
١٥١	شرح شواهد المغني : السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر ، ( ت ٩١١ ) ، بيروت : لجنة إحياء التراث العربي - ( بدون تاريخ ) .
١٥٢	شرح فتح القدير : لابن الهمام - طبعة دار الفكر - ١٩٧٧ م .

١٥٣	شرح قطر الندى وبل الصدى : لابن هشام الأنصاري ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة : المكتبة التجارية - ١٣٨٥ هـ - ط ١ .
١٥٤	شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري : تحقيق عبدالعزيز أحمد ، مطبعة البابي الحلبي - ١٩٦٣ م .
١٥٥	شرح المعلقات السبع : للزوزني ، بيروت : مكتبة المعارف - ١٩٧٢ م - ط ١ .
١٥٦	شرح المفصل لابن يعيش : علي بن يعيش ( ت ٦٤٣ هـ ) ، بيروت : عالم الكتب .
١٥٧	شروح سقط الزند : نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب بإشراف طه حسين وآخرين - القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر - ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م .
١٥٨	شعر إبراهيم بن هرمة القرشي ( ت ١٧٦ هـ ) ، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان ، دمشق - ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م .
١٥٩	شعر الأحوص الأنصاري : جمع وتحقيق عادل سليمان جمال ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م .
١٦٠	شعر الأخطل : رواية أبي عبد الله بن العباس اليزيدي ، عن أبي سعيد السكري عن محمد بن حبيب عن ابن الأعرابي ، تحقيق ونشر الأب أنطوان صالحان اليسوعي ، بيروت : دار المشرق - ط ٢ ( بدون تاريخ ) .

الشعر والشعراء : ابن قتيبة ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، القاهرة : دار المعارف - ١٩٦٦ م .	١٦١
شعر عبدالله بن الزبيرى : تحقيق يحيى الجبورى ، بيروت : مؤسسة الرسالة - ١٩٨١ م - ط ٢ .	١٦٢
شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي : جمع وتحقيق مطاع الطرايشي ، دمشق مطبوعات مجمع اللغة العربية - ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .	١٦٣
شعر ابن ميادة : الرماح بن أبرد المري ، جمع وتحقيق محمد نايف الديلي ، الموصل : ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م .	١٦٤
الشمخ بن ضرار الذبياني حياته وشعره : تأليف صلاح الدين الهادي ، القاهرة : دار المعارف - ١٩٦٧ م .	١٦٥
صبح الأعشى في صناعة الإنشا : القلقشندي ، أبو العباس أحمد ابن علي ( ت ٨٢١ هـ ) ، نسخة مصورة عن الطبعة الأميرية ، القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر - ١٩٦٣ م .	١٦٦
صحيح مسلم : للإمام مسلم ، بشرح النووي ، بيروت : دار الفكر - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م - ط ٣ .	١٦٧
الضرائر : الألويسي ، القاهرة : المطبعة السلفية - ١٣٤١ هـ .	١٦٨
ضرائر الشعر : ابن عصفور الإشبيلي : تحقيق السيد إبراهيم محمد ، بيروت : دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع - كانون ثان ١٩٨٠ م - ط ١	١٦٩



١٧٠	طبقات فحول الشعراء: للجمحي محمد بن سلام (ت ٢٣١هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة: مطبعة المدني - ١٩٧٤م.
١٧١	طبقات النحويين واللغويين: الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، القاهرة دار المعارف - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٣م.
١٧٢	الطرائف الأدبية: تصحيح وتخريج عبدالعزيز الميمني، بيروت: دار الكتب العلمية ١٩٣٧م.
١٧٣	العقد الفريد: ابن عبد ربه: تحقيق أمين، وزين، وإبياري، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف - ١٩٤٠م.
١٧٤	كتاب العين: للخليل أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق عبدالله درويش، بغداد مطبعة العاني - ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م.
١٧٥	عيون الأخبار: ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم الدينوري، نسخة مصورة عن مطبعة دار الكتب، القاهرة: المؤسسة المصرية العامة - ١٩٦٣م.
١٧٦	فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة: الإسفراييني، تحقيق عفيف عبد الرحمن، الأردن: منشورات جامعة اليرموك - ١٤٠٠هـ - ١٩٨١م.
١٧٧	الفروق اللغوية: لأبي هلال العسكري، تحقيق حسام الدين القدس، بيروت: المكتبة العلمية - ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
١٧٨	فصل المقال: تحقيق إحسان عباس، وعبدالمجيد عابدين، الخرطوم - ١٩٥٨م.

١٧٩	الفهرست: ابن النديم، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر - ١٩٧٨ م.
١٨٠	فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: قسم النحو وضعه أسماء الحمصي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية - ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
١٨١	فهرس المخطوطات اللغوية في المتحف العراقي: وضع أسامة ناصر النقشبندي، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام.
١٨٢	فهرس المخطوطات المصورة بمعهد إحياء المخطوطات العربية: تصنيف فؤاد سيد، القاهرة: ١٩٥٤ م.
١٨٣	القاموس المحيط: للفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، القاهرة: مطبعة الحلبي - ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م - ط ٢.
١٨٤	قضية (لن) بين الزمخشري والنحويين: أحمد عبداللاه هاشم، القاهرة: ١٣٩٩ هـ ط ١.
١٨٥	كتاب الكافية في النحو: لابن الحاجب وشرحها لرضي الدين الاسترأبادي: بيروت: دار الكتب العلمية - (بدون تاريخ).
١٨٦	الكامل: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر - (بدون تاريخ).
١٨٧	الكتاب (كتاب سيبويه) سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٧ م - ط ٢.

١٨٨	الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل : الزمخشري ، جاز الله أبو القاسم محمود بن عمر ، بيروت : دار الفكر للطباعة والنشر - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م - ١ .
١٨٩	كشف الخفاء ومزيل الإلباس : العجلوني ، إسماعيل بن محمد (ت ١١٦٢هـ) ، حلب : مطبعة الفنون - (بدون تاريخ) .
١٩٠	كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون : حاجي خليفة ، بيروت : منشورات مكتبة المثنى - (بدون تاريخ) .
١٩١	كنز الحفاظ في كتاب تهذيب الألفاظ : لابن السكيت ، أبو يعقوب بن إسحاق هذبه الشيخ أبو زكريا يحيى بن الخطيب التبريزي ، تحقيق الأب لويس شيخو اليسوعي ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية - ١٨٩٥هـ .
١٩٢	لسان العرب : ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (ت ٧١١هـ) ، بيروت : دار الفكر . ومطبعة دار المعارف (بدون تاريخ) - ط ٢ .
١٩٣	ليس في كلام العرب : لابن خالويه : الحسين بن أحمد ، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ، بيروت : دار العلم للملايين - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ط ٢ .
١٩٤	ما ينصرف وما لا ينصرف : أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق هدى محمود قراعة ، القاهرة : المجلس الأعلى للشنون الإسلامية - ١٣٩١هـ - ١٩٧١م .

١٩٥	مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ)، تحقيق محمد فؤاد سزكين، القاهرة: مكتبة الخانجي - (بدون تاريخ).
١٩٦	مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى (ت ٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - ط ٤.
١٩٧	مجالس العلماء: لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي، (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء - ١٩٦٢م.
١٩٨	مجمع الأمثال: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد ابن إبراهيم النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد القاهرة: دار الفكر - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٢م - ط ٣.
١٩٩	مجموع أشعار العرب (وهو مشتمل على ديوان رؤية وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه): اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد البروسي، بيروت: دار الآفاق - ١٩٧١م - ط ١.
٢٠٠	المخصص: ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي الأندلسي (ت ٤٥٨هـ)، بيروت: المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر (بدون تاريخ)
٢٠١	المدخل إلى علم النحو والصرف: عبدالعزيز عتيق، بيروت: دار النهضة العربية - ١٩٧٠م - ط ٢.

٢٠٢	المدرسة النحوية في مصر والشام: عبدانعال سالم مكرم، بيروت: دار الشروق - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠ - ط ١ .
٢٠٣	المذكر والمؤنث: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) تحقيق رمضان عبدالنواب، القاهرة: مكتبة دار التراث - ١٩٧٥م .
٢٠٤	المذكر والمؤنث: لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق طارق عبد عون اجنابي، بغداد: مطبعة العاني - ١٩٧٨م - ط ١ .
٢٠٥	المذكر والمؤنث: لابن التستري الكاتب (ت ٣٦١هـ)، تحقيق أحمد عبدالمجيد هريدي، القاهرة: مكتبة الخانجي - ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م - ط ١ .
٢٠٦	مرآة الجنان وعبرة اليقظان: اليافعي: أبو محمد عبدالله بن أسعد ابن علي بن سليمان، حيدر آباد - (بدون تاريخ) .
٢٠٧	مسائل خلافة في النحو (التعليقة): العكبري، أبو البقاء، تحقيق محمد خير الحلواني - (بدون تاريخ) .
٢٠٨	المستقصى في أمثال العرب: للزمخشري، بيروت: دار الكتب العلمية - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م - ط ٢ .
٢٠٩	مسند الإمام أحمد بن حنبل: بيروت: المكتب الإسلامي للطباعة والنشر - (بدون تاريخ) .
٢١٠	المشبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم: لأبي عبدالله محمد بن أحمد الذهبي (ت ٨٤٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة: مطبعة الحلبي .

٢١١	معاني الحروف: الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة: مطبعة دار العالم العربي - ١٩٧٣ م.
٢١٢	معاني القرآن: للفرءاء. أبو زكريا يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ) تحقيق عبدالفتاح إسماعيل شلبي القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٢ م.
٢١٣	معاني القرآن: للأخفش، أبو الحسن بن سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥هـ)، تحقيق فائز فارس، الكويت - ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م. ط ٢.
٢١٤	معجم الأدباء: ياقوت الحموي، بيروت: دار المأمون - (بدون تاريخ).
٢١٥	معجم البلدان: الحموي: شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبد الله بيروت: دار صادر - ١٩٥٧ م.
٢١٦	معجم شواهد العربية: عبدالسلام محمد هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي - ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢ م - ط ١.
٢١٧	معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: للوزير الفقيه أبي عبيد عبدالله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ) تحقيق مصطفى السقا، القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - ١٣٦٤هـ - ١٩٤٥ م - ط ١.
٢١٨	المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: رتبة لفيف من المستشرقين، ونشره الدكتور أ. ي. ونسك، ليدن: مكتبة بريل - ١٩٣٦ م.

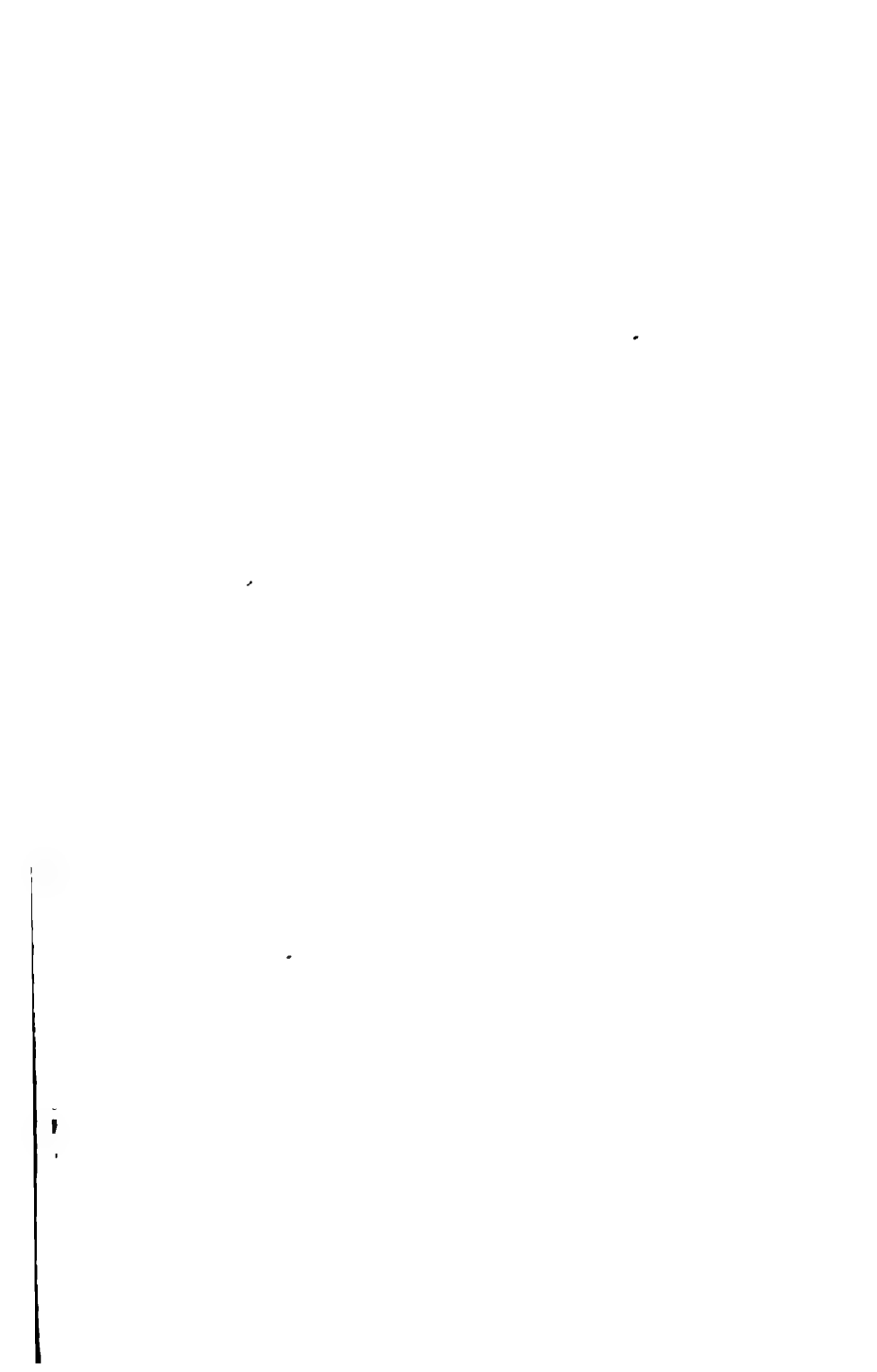
معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية): تأليف عمر رضا كحالة، بيروت: دار إحياء التراث العربى - ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.	٢١٩
مغنى اللبيب لابن هشام الأنصارى: تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة: مطبعة المدنى. وكذلك تحقيق مازن المبارك وآخرين، دمشق: دار الفكر - ١٩٦٩م.	٢٢٠
مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم: طاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ) دار الكتب الحديثة.	٢٢١
كتاب مفتاح العلوم: للسكاكى: أبى يعقوب يوسف بن أبى بكر ابن محمد على (ت ٦٢٦هـ) القاهرة: مطبعة البابى الحلبي - (بدون تاريخ).	٢٢٢
المفصل فى علم العربية: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ) شرح وتحقيق محمد بدر الدين النعسانى الحلبي، بيروت: دار الجيل - (بدون تاريخ).	٢٢٣
المفضليات: المفضل الضبى، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، القاهرة: دار المعارف - ١٣٦١هـ - ١٩٤١م - ط ٣.	٢٢٤
المقتصد فى شرح الإيضاح: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، بغداد: وزارة الثقافة والإعلام - ١٩٨٢م.	٢٢٥
المقتضب: المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - ١٣٨٦هـ.	٢٢٦

٢٢٧	المتع في التصريف : ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة - ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م - ط ٤ .
٢٢٨	منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل : لابن الحاجب، جمال الدين أبي عمرو (ت ٦٤٦هـ)، تصحيح السيد محمد بدر النعساني الحلبي، القاهرة : مكتبة الخانجي - ١٣٢٦هـ - ط ١ .
٢٢٩	المنصف، شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني : تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، القاهرة : مطبعة البابي الحلبي - ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م - ط ١ .
٢٣٠	المنقوص والممدود : للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي، القاهرة : دار المعارف - ١٩٦٧م .
٢٣١	المؤتلف والمختلف : الآمدي، القدسي - ١٣٥٤هـ .
٢٣٢	موسوعة الشعر العربي : اختيار مطاع الصفدي وآخرين، بيروت : شركة خياط للكتب والنشر - ١٩٧٤م .
٢٣٣	الموشع في مأخذ العلماء على الشعراء : المرزباني، أبو عبيدالله محمد بن عمران (ت ٢٨٤هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، القاهرة : المطبعة السلفية - ١٣٨٥هـ ط ٢ .
٢٣٤	النحو العربي / العلة النحوية، نشأتها وتطورها : مازن المبارك، بيروت : دار الفكر - ١٣٩٣هـ - ١٩٧٤م - ط ٣ .



٢٣٥	نزهة الألباء في طبقات الأدباء : الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة : مطبعة المدني - (بدون تاريخ) .
٢٣٦	النشر في القراءات العشر : الجزري ، الحافظ محمد الدمشقي (ت ٨٣٣هـ) ، تحقيق محمد علي الضباع ، بيروت : دار الكتب العلمية - (بدون تاريخ) .
٢٣٧	نوادير الأصول في معرفة أخبار الرسول - صلى الله عليه وسلم - : لأبي عبدالله بن الحسين الحكيم الترمذي (ت ٣٢٠هـ) ، طبعة قديمة . القسطنطينية - دار السعادة - عام ١٢٩٣هـ .
٢٣٨	النوادر في اللغة : لأبي زيد ، تعليق سعيد النحوي ، لبنان : المطبعة الكاثوليكية - ١٩٦٤م .
٢٣٩	هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنف : إسماعيل باشا البغدادي ، استانبول : وكالة المعارف الجلييلة - ١٩٥١م .
٢٤٠	همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية : جلال الدين السيوطي ، بيروت : دار المعرفة - (بدون تاريخ) .
٢٤١	الوحشيات : (الحماسة الصغرى) ، أبو تمام ، تحقيق عبدالعزيز الميمني الراجكوتي ، القاهرة : دار المعارف - ١٩٤٠م .
٢٤٢	وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان : ابن خلكان ، أحمد بن محمد ، (ت ٦٨٠هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة - ١٩٤٩م .

٢٤٣	<p>يَتِيْمَةُ الدَّهْرِ فِي مَحَاسِنِ أَهْلِ الْعَصْرِ : أَلْتَعَالِي ، أَبُو مَنْصُور عَبْدَ الْمَلِكِ . إِيْسْمَاعِيلُ النَّيْسَابُورِي (ت ٤٢٩هـ) ، تَحْقِيقُ مُحَمَّد مُحْيِي الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيد ، بِيْرُوت : دَارُ الْفِكْرِ - ١٩٧٣ م - ط ٢ .</p>
-----	--



## فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١٠٥-١٠١	منهج التحقيق
١٠٦-١٠٥	قائمة بأرقام المخطوطات ومكانها ورموزها
١١١-١٠٦	وصف المخطوطات
١١٤-١١٢	نماذج مصورة عن النسخ
١١٧-١١٥	خطبة الإقليد
١٤٩-١١٨	خطبة المفصل
١٥٨-١٥٠	في معنى الكلمة والكلام
١٦٦-١٥٩	القسم الأول من الكتاب : الأسماء
٢٢٤-١٦٧	أصناف الاسم
٢٥٠-٢٢٥	المعرب من الأسماء
٢٧٤-٢٥١	المنوع من الصرف
٢٨٠-٢٧٥	وجوه إعراب الاسم
٤٥٤-٢٨١	(المرفوعات):
٣٠٢-٢٨١	الفاعل
٣٤٠-٣٠٣	المبتدأ والخبر
٣٤٧-٣٤١	خير إن وأخواتها
٣٥١-٣٤٨	خير لا التي لنفي الجنس
٣٥٤-٣٥٢	اسم ما ولا المشبهتين بليس

الموضوع	رقم الصفحة
(المنصوبات):	٣٥٥-٦٣٦
المفعول المطلق	٣٥٥-٣٩٠
المفعول به	٣٩١-٣٩٨
المنصوب اللازم إضماره) المنادى وأساليبه	٣٩٩-٤٣٥
المندوب	٤٣٦-٤٤٤
المنادى على طريقة الاختصاص	٤٤٥-٤٤٨
الترخيم	٤٤٩-٤٦١
التحذير والإغراء	٤٦٢-٤٦٨
الاشتغال	٤٦٩-٤٨٦
المفعول فيه	٤٨٧-٥٠٠
المفعول معه	٥٠١-٥١٠
المفعول له	٥١١-٥١٥
الحال	٥١٧-٥٤٩
التمييز	٥٥٥-٥٦٤
الاستثناء	٥٦٥-٥٩٤
الخبر والاسم في بابي كان وإن	٥٩٥-٦٠٢
المنصوب بلا التي لنفي الجنس	٦٠٣-٦٣٠
خبر ما ولا المشبهتين بليس	٦٣١-٦٣٦

الموضوع	رقم الصفحة
ذكر المجرورات :	٦٣٧-٦٩٥
الفصل بين المتضايين	٦٩٦-٦٩٩
حذف المضاف أو حذفهما معا	٧٠٠-٧٢٣
التوابع :	٧٢٥-٧٨٦
التأكيد	٧٢٥-٧٣٨
الصفة	٧٣٩-٧٦٦
البدل	٧٦٧-٧٧٤
عطف البيان	٧٧٥-٧٧٨
العطف بالحرف	٧٧٩-٧٨٦
المبنيات :	٧٨٧-٧٩٢
المضمرات	٧٩٣-٨٤٧
أسماء الإشارة	٨٤٩-٨٥٨
الموصلات	٨٥٩-٩٠٧
أسماء الأفعال والأصوات	٩٠٨-٩٥٦
الظروف	٩٥٧-١٠٠٥
الكنائيات	١٠٠٦-١٠٢٢
المتنى	١٠٢٣-١٠٣٩
الجمع	١٠٤٠-١٠٤٥

الموضوع	رقم الصفحة
المعرفة والنكرة	١١١١-١١١٤
المذكر والمؤنث	١١١٥-١١٦٧
المصغر	١١٦٩-١٢١١
المنسوب	١٢١٣-١٢٦٤
العدد	١٢٦٥-١٢٩١
المقصور والمدود	١٢٩٢-١٢٩٩
الأسماء المتصلة بالأفعال :	١٣٠٠-١٤٣٧
المصادر	١٣٠٠-١٣٣٠
اسم الفاعل	١٣٣١-١٣٤٦
اسم المفعول	١٣٤٧-١٣٥٠
الصفة المشبهة	١٣٥١-١٣٦٢
اسم التفضيل	١٣٦٣-١٣٨٠
اسما الزمان والمكان	١٣٨١-١٣٨٩
اسم الآلة	١٣٩٠
الاسم الثلاثي وزياداته	١٣٩١-١٤٢٤
الاسم الرباعي وزياداته	١٤٢٥-١٤٣٤
الاسم الخماسي	١٤٣٥-١٤٣٧
القسم الثاني من الكتاب : الأفعال :	١٤٣٩-١٦٦٥
الفعل الماضي	١٤٤٣-١٤٤٦

الموضوع	رقم الصفحة
الفعل المضارع	١٤٤٧-١٤٥٨
وجوه إعراب المضارع (رفعا ونصبا)	١٤٥٩-١٤٩٩
المجزوم	١٥٠٠-١٥١٨
فعل الأمر	١٥١٩-١٥٢٦
المتعدي وغير المتعدي	١٥٢٧-١٥٣٣
المبني للمجهول	١٥٣٤-١٥٤٣
أفعال القلوب	١٥٤٤-١٥٥٦
الأفعال الناقصة	١٥٥٧-١٥٨٤
أفعال المقاربة	١٥٨٥-١٥٩٥
أفعال المدح والذم	١٥٩٧-١٦١٥
أفعال التعجب	١٦١٧-١٦٢٧
الفعل الثلاثي	١٦٢٩-١٦٣٢
أبنية الثلاثي المزيد	١٦٣٣-١٦٦١
الفعل الرباعي وزياداته	١٦٦٣-١٦٦٥
القسم الثالث من الكتاب : الحروف :	١٦٧١-١٨٨٨
حروف الإضافة (الجر)	١٦٧٥-١٧١٠
الحروف المشبهة بالفعل	١٧١١-١٧٥٣
حروف العطف	١٧٥٥-١٧٦٩
حروف النفي	١٧٧١-١٧٧٧
حروف التنبيه	١٧٧٨-١٧٨٢



الموضوع	رقم الصفحة
حروف النداء	١٧٨٣
حروف التصديق	١٧٨٨-١٧٨٤
حروف الاستثناء	١٧٨٩
حرفا الخطاب	١٧٩٤-١٧٩١
حروف الصلة	١٨٠٠-١٧٩٥
حرفا التفسير	١٨٠٣-١٨٠١
الحرفان المصدريان	١٨٠٦-١٨٠٥
حروف التحضيض	١٨٠٩-١٨٠٧
حرف التقريب (قد)	١٨١٣-١٨١١
حروف الاستقبال	١٨١٧-١٨١٥
حرفا الاستفهام	١٨٢١-١٨١٨
حرفا الشرط	١٨٤١-١٨٢٣
حرف التعليل	١٨٦٤-١٨٤٣
حرف الردع	١٨٤٧
اللامات	١٨٦٢-١٨٤٩
هاء التأنيث الساكنة	١٨٦٣
التنوين	١٨٦٩-١٨٦٥
النون المؤكدة	١٨٧٦-١٨٧١

الموضوع	رقم الصفحة
هاء السكت	١٨٧٧-١٨٧٩
شين الوقف	١٨٨١-١٨٨٢
حرف الإنكار	١٨٨٣-١٨٨٦
حرف التذکر	١٨٨٧-١٨٨٨
القسم الرابع من الكتاب : المشترك :	١٨٨٩-٢١٨٦
الإمالة	١٨٨٩-١٩٠٩
الوقف	١٩١١-١٩٣٥
القسم	١٩٣٧-١٩٥٣
تخفيف الهمزة	١٩٥٥-١٩٧٠
التقاء الساكنين	١٩٧١-١٩٨٠
حكم أوائل الكلم (همزة الوصل)	١٩٨١-١٩٨٧
زيادة الحروف	١٩٨٧-١٩٩٢
إبدال الحروف	١٩٩٣-٢٠٥٤
الاعتلال	٢٠٥٥-٢٠٥٨
القول في إعلال الواو والياء فاءين	٢٠٥٩-٢٠٦٤
القول في إعلال الواو والياء عينين	٢٠٦٥-٢١٠٦
القول في الواو والياء لامين	٢١٠٧-٢١٣٧
الإدغام	٢١٣٩-٢١٨٧

الموضوع	رقم الصفحة
خاتمة الجندي على الإقليم	٢١٨٨-٢١٨٩
الفهارس العامة:	٢٢٩١-٢٣١٩
فهرس الآيات	٢٢١٠-٢١٩٣
فهرس الأحاديث والآثار	٢٢١١-٢٢١٣
فهرس الأشعار	٢٢١٥-٢٢٥٢
فهرس أنصاف الأبيات	٢٢٥٣
فهرس الأمثال السائرة والأقوال المأثورة	٢٢٥٥-٢٢٥٨
فهرس الكتب المذكورة في الإقليم	٢٢٥٩-٢٢٦٠
فهرس المنسوب إليهم من ذوي الاتجاهات والفرق والمذاهب	٢٢٦١
فهرس الأعلام والقبائل والطوائف	٢٢٦٣-٢٢٧٦
فهرس البلدان والمواضع والأماكن	٢٢٧٧-٢٢٧٩
فهرس مصادر ومراجع البحث (الدراسة والتحقيق)	٢٢٨١-٢٣١١
فهرس الموضوعات	٢٣١٣-٢٣٢٠